الدكتور محمد الجوادى

قادة الشرطة فى السياسة المصرية

١٩٥٢ - ٢٠٠٠

دراسة تحليلية وموسوعة شخصيات





الجوادي، محمد .
قادة الشرطة فى السياسة المصرية ١٩٥٢ ـ ٢٠٠٠،
دراسة تحليلية وموسوعة شخصيات/ محمد
الجوادي.ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،
٢٠٠٨.
٨٠٠ص؛ ٢٤سم .
تدمك ٤ ١٩٤ ٤٢٠ ٩٧٧ ٩٧٨
١ ـ الشرطة ـ تراجم .
رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦١٣/ ٢٠٠٨

I.S.B.N - 978 - 977 - 420 - 194 - 4

ديوى ٩٢٣,٣٦٢٢

قادة الشرطة فى السياسة المصرية
١٩٥٢ - ٢٠٠٠
دراسة تحليلية وموسوعة شخصيات

الدكتور محمد الجوادى



الهيئة المصرية العامة للكتاب
٢٠٠٨

■ الكتاب : قادة الشرطة فى السياسة المصرية
١٩٥٢ ـ ٢٠٠٢
دراسة تحليلية وموسوعة شخصيات
■ المؤلف : د. محمد الجوادى
■ الطبعة الأولى: ٢٠٠٣م (مكتبة مدبولى)
■ الطبعة الثانية: ٢٠٠٨م
■ طبع فى مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب
■ الإخراج الفنى: مادلين أيوب
■ الخطوط: أوس السنوسى
■ الغلاف: ماجدة عبد العليم

إهداء

إلى الأستاذ الكبير محمد عماد الدين فضلى
تحية تقدير لعلمه الغزير وخلقه الرفيع .

محمد الجوادى

المقدمة والتمهيد

فى إحدى ليالى شهر يونيو ١٩٨١ أقام اللواء محمد النبوى إسماعيل، نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، حفل استقبال للوفود الشبابية المشاركة فى ندوة الشباب والبيئة الأفريقية، كان الحفل مقاماً حول حمام السباحة فى نادى الشرطة بالجزيرة وأتيح للحاضرين ليلتها أن يستمعوا إلى خطاب وصفوه بأنه بليغ ومرتب ألقاه واحد من الشباب المصرى المشاركين فى الندوة الذين كانوا فى ذلك الوقت طلائع المهتمين بهذا النشاط التطوعى فى مرحلة مبكرة قبل أن تنشأ له وزارة، وقبل أن تنمو حوله اقتصاديات.

ونظراً لأن مكان الاحتفال لم يكن بالطبع مزوداً بأجهزة الترجمة الفورية، على حين أن أغلب أعضاء الوفود كانوا فى حاجة إلى الترجمة، فقد اقتضى الأمر أن يلقى المتحدثون كلماتهم على حين تعقب المترجمات بترجمة الكلمة كاملة، ولكن لأن كلمة صاحبنا كانت بمثابة الخطاب الرئيسى فى الحفل وكان من المفترض أن تطول إلى حد لا يمكن معه ترجمتها دفعة واحدة، فضلاً عن

أنها كانت مرتجلة ولم تكن مكتوبة فقد تم الاتفاق على أن تتم الترجمة فقرة فقرة، وكانت هذه فرصة أخرى للشاب المتحدث كى يجوّد فى حديثه. وقد أتيحت له فرصة للتفكير والتدبر بعد كل فقرة من الفقرات التى ارتجلها، وهكذا تهيأ للحديث فى ظنى أن يكون كما وصفه المستمعون: بليغاً ومرتبا.

وقد بدأ المتحدث فقال إنه يود أن يوضح لضيوفنا الأجانب لماذا أقيم الحفل فى نادى الشرطة، ذلك أن نائب رئيس الوزراء للخدمات هو فى الأصل وزير الداخلية، وأضاف صاحبنا: إن هذا الوضع قد تكرر فى عهد الرئيس السادات ثلاث مرات مع كل من شعراوى جمعة وممدوح سالم (الذى أصبح كذلك رئيساً للوزراء) ثم مع مضيفنا فى هذه الليلة وهو اللواء محمد النبوى إسماعيل.



وانطلق المتحدث ليروى كيف أن وزارة كوزارة الصحة كانت تابعة لوزارة الداخلية أو جزءاً منها حتى عام ١٩٣٦ (أى قبل خمسة وأربعين عاماً يومها) وأن هذا هو طابع النظام الإدارى فى مصر حين كانت وزارة الداخلية تُعنى بكل الشئون الداخلية.. ولكن أن تحدث عملية «التفاضل» ثم تعقبها عملية «التكامل» وتعود وزارات الخدمات لتكون تحت قيادة نائب رئيس وزراء هو فى الأصل وفى ذات الوقت وزير الداخلية، فإن هذا مؤشر أوضح على بدايات الاستقرار فى مجتمع ينشد الاستقرار وهو يبدأ خطوات السلام، ذلك أن انتهاء الحروب أو أجوائها عادة ما يعقبه ظهور فتن داخلية كانت الحروب قد غطت عليها ولم تعطها الفرصة للظهور، فإذا حدث وأصبح الوضع كما هو عليه اليوم فى مصر، فإن ذلك يعنى أننا ربما ننجو من الفتن الداخلية لنلتفت إلى مشكلاتنا الداخلية فى إطار متكامل، ولنواجه بقدرة وفهم بعض القلاقل التى كانت أجواء الحرب تضغط عليها إلى حين!

. . . .

كانت هذه بعض أفكار المتحدث الشاب فى ذلك اللقاء ضمن سلسلة طويلة من الأفكار التى كان أصدق وصف لها هو أنها تجمع بين الجرأة الشديدة جداً، والمجاملة الرقيقة جداً، وأذكر أن كلا من نائب رئيس الوزراء ومساعديه الكبار (وقد تولى اثنان من هؤلاء المساعدين منصب الوزير بعد ذلك وتولى اثنان آخران منهم منصب نائب الوزير) قد دعوا المتحدث إلى صالونهم الخاص، بعد ما ودعوا الضيوف وناقشوه فى بعض أفكاره، ثم أبدوا له من الإعجاب الشديد قدراً يبلغ أضعاف مناقشتهم السريعة لبعض أفكاره، وسؤالهم عن السر فى قدرته على الإحاطة بالموضوع على هذا النحو.

فى الطبعات المتأخرة من صحف صباح اليوم التالى لم ينشر خبر حفل الأمس لسبب وجيه جداً، وهو أنه فى تلك الليلة وقعت حوادث الزاوية الحمراء الشهيرة التى كانت بداية لموجة سياسية حادة ومفاجئة، وكانت كذلك بداية لتصعيد الموقف السياسى الداخلى، وهو المناخ الذى سمى - فيما بعد - بأزمة الفتنة الطائفية، وقبل مضى ثلاثة شهور كان الرئيس السادات قد أودع المعتقلات عدداً كبيراً من المعارضين كان نائب رئيس الوزراء للخدمات نفسه هو الذى قدم أسماءهم، ولم يمض شهر آخر حتى كان الرئيس السادات نفسه قد تعرض للاغتيال.

ليس الحديث عن سخرية الأقدار بذى موضوع عند الربط بين الحديث عن فكرة الاستقرار حين رأس وزير الداخلية قطاع الخدمات، وبين وقوع الأحداث الدامية فى نفس اللحظة وعلى بعد كيلومترات معدودة من الحفل الذى ألقيت فيه الكلمة التى تضمنت هذا المعنى بصرف النظر عن المفهوم التاريخى أو المدلول التاريخى.. فقد كان من الممكن - بالطبع - وقوع حوادث أفظع من تلك التى وقعت بدون خطاب يُلقى ويستمع إليه نائب رئيس الوزراء الذى كان مرشحاً فى نظر كثير من الناس لتولى رئاسة الوزارة!...... ولكن الإنسان لا

يستطيع أن يهرب من الأقدار وهو يتذكر هذا الذى حدث أمام عينيه منذ أكثر من عشرين عاماً، وهو يذكر أكثر من هذا الذى حدث التعليقات اللاحقة للشباب الذين حضروا الحفل على التوافق الرهيب بين الفلسفة والواقع فى إبداع أروع لوحة من لوحات الكونتراست (التضاد) المعبر.



هل كان نائب رئيس الوزراء (فى صيف ١٩٨١) يتصور أن يقع ما وقع وفى نفس اللحظة التى كان يحس فيها أنه قريب جداً من رئاسة الوزارة؟ وهل كانت هناك فائدة تُرجى من هذا التوقع؟

هذا السؤال نفسه قد يكون بمثابة سؤال الأكاديميين المعنيين بالتطورات السياسية حين يسألون بعبارة أخرى لا تتجو من القفز السريع: هل كان نائب رئيس الوزراء - على سبيل المثال - صاحب قدرة على فهم الأحداث السياسية الكبيرة والعميقة بالقدر الذى يتيح له أن يصل فى سهولة إلى رئاسة الوزارة؟ أم أنه كان نموذجاً للوزراء التكنوقراطيين الذين وصلوا إلى منصب الوزارة بحكم كفاية متواصلة فى أجهزة نفس الوزارة فحسب؟

بعبارة ثالثة: هل كان نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية يومها أميل إلى أن يكون نائباً لرئيس الوزراء أم أنه كان أميل لأن يكون وزيراً للداخلية؟ هل كان يدير الداخلية بحكم كونه نائباً لرئيس الوزراء أم أنه كان يتولى منصب نائب رئيس الوزراء بحكم كونه وزير داخلية مبرزاً وناجحاً وذا نفوذ وثقة!

لعلى أصل الآن إلى أن أقول إنه ربما كان المعنى الذى عبرت عنه العبارات الثلاث السابقة هو أحد المعانى التى يتناولها هذا الكتاب.

ذلك أن «الوضعية» التى اتخذتها «الشرطة» فى نظامنا السياسى المصرى فى عهد الثورة تحتاج إلى كثير من التأمل.

ومنذ ما قبل الثورة كان التعريف الذى يُقدم إلى ضباط الشرطة قبل تخرجهم هو أنهم قوات مدنية نظامية، أى كأنهم بتعبير علوم البيولوجيا عند الحديث عن نظرية النشوء والارتقاء (التطور) يمثلون حلقة متوسطة بين الموظفين المدنيين (من أطباء ومهندسين ومدرسين) وبين القوات المسلحة، وبتعبير علم البيولوجيا نفسه يمكن تفسير وصفهم بأنهم قوات مدنية نظامية كما لو كانوا يمثلون المخلوقات البرمائية التى يمكن لها أن تعيش فى البر والبحر، فهم يجمعون بين الصفتين المدنية والعسكرية.

وفيما بين التفسيرين تفسير «الحلقة المتوسطة» وتفسير «المزايا المزدوجة» تراوح وضع الشرطة المصرية فى السياسة المصرية منذ عام ١٩٥٢ وحتى الآن.



ومن العجيب أن هذا التراوح أو التأرجح كانت له جذور تاريخية فى غاية القوة قبل ثورة ١٩٥٢:

- يكفى أن القائد العسكرى والثورى الأشهر عزيز المصرى عين لفترة ما قائداً ومديراً لمدرسة البوليس!!
- يكفى (ثانياً) أن الملك الذى كان قائد الجيش والبحرية وما إلى ذلك، بل كان فى وقت من الأوقات القائد الأعلى، لم يكن ذا علاقة رئاسية بالشرطة من قريب أو بعيد.
- ويكفى (ثالثاً) أن أياً من ضباط الشرطة لم يتول منصب وزير الداخلية قبل الثورة، وأن هذا المنصب كان على الدوام من نصيب الوزراء السياسيين البارزين المؤهلين لتولى رئاسة الوزارة بعد ذلك.
- ويكفى (رابعاً) أن القيادات العليا فى الشرطة ظلت بعيدة عن مكان الصدارة فى المجتمع الحكومى فى العهد الملكى بخطوات واسعة.

- ويكفى (خامساً) انتقال الفريق محمد حيدر باشا من منصب بوليسى كبير إلى منصب وزير الحربية.

ولكن كانت هناك عوامل كثيرة أوصلت الأمور إلى ذلك الوضع، وكان نظام الحكم على كل حال نظاماً مدنياً تماماً، ولم يكن لرجال القوات المسلحة أى وجود أيضاً فى الصفوف الأولى إلا من خلال علاقتهم بالجيش!! ولكن التطور التاريخى كان له دخل هو الآخر فى تحديد «وضعية» الشرطة فى النظام السياسى المصرى كما سنرى ونحن نتتبع الأمور خطوة بخطوة فى الأبواب التالية من هذه الدراسة.



ويمكن لى - الآن، مع أنى لا أزال فى مقدمة الكتاب - أن أقول فى تواضع شديد إن هذا الكتاب هو حصيلة قراءات مكثفة، ومقابلات منتقاة، وتأمل متكرر، ودراسة عميقة لدور جهاز من أهم أجهزة الدولة فى الحياة السياسية فى النصف الثانى من القرن العشرين.

وقد حاولت - قدر جهدى بل أكثر من جهدى فى كل سطر من سطور هذا الكتاب - أن أكون منصفاً وأن أكون دقيقاً وعميقاً فى ذات الوقت، كما حرصت فيه على دقة الوصف والتوصيف وعلى الاجتهاد فى التحليل وعلى كل ما يمكننى من دقة التوثيق، وأظننى وصلت إلى أشياء ذات قيمة، وفتحت أبواباً، وانتهيت إلى نهايات لا بأس بها فى موضوع مهم يبدو شائكاً ويبدو مشوقاً كذلك، وفيما بين الحرج والتشويق تبدو بعض الحقائق شبه غامضة ، وفى حاجة إلى كثير من التدبر والتفكر، وقد وفقنى الله إلى أقدار معقولة من التدبر والتفكر على النحو الذى يحس به القارئ لهذا الكتاب.

وقد بدأت هذا الكتاب بمقدمة عامة ومكثفة فى ذات الوقت، ثم استعرضت من خلال أبواب متتالية كل ما هو متاح من نصوص الوثائق والدراسات المتاحة التى أبانت عن التطورات التى مر بها جهاز الشرطة المصرى أو مؤسسة الشرطة المصرية فى عهد الثورة.

كما تناولت بالتحليل بعض التجارب التى واجهتها الشرطة طيلة عهد الثورة، كما تحدثت بشىء من الإيجاز عن بعض الإنجازات التى استطاعت الشرطة تحقيقها، ودرست شخصية قادة الشرطة الذين تقلدوا مناصب سياسية وتنفيذية، وأشرت بدقة إلى تطور توليهم للمناصب وتنقلهم فيها، مع ما قد يعطيه هذا من دلالات سريعة أو عميقة للدور الشرطى فى السياسة المصرية.

وفى الباب الأول من هذا الكتاب تناولت أهم عناصر النهضة التى حققتها الشرطة فى عهد الثورة.وفى رأيى أنه يمكن لنا أن نلاحظ بإنصاف أن الثورة قد أثرت فى نظام الشرطة المصرى تأثيرات مهمة جداً، قد لا يسهل ملاحظتها اليوم، ولكن التأمل التاريخى يكفل لنا أن ندرك إلى أى حد كانت الثورة وقيامها وقيمها وحكمها مؤثرة فى الشرطة.فقد استطاع زكريا محيى الدين، على سبيل المثال، بقرار شجاع مدروس أن يوحد الكادر الخاص برجال الشرطة وأن يقضى على ما يمكن تسميته تجاوزاً أو تبسيطاً بـ«الكرنفال» الذى كان موجوداً فى القوى البشرية العاملة فى هذا القطاع، فقد كانت «الطائفية» هى أبرز سمات ضباط الشرطة قبل الثورة، إذ كان هؤلاء طوائف مختلفة، تبعاً لاختلاف تأهيلهم العلمى، وقد تكرس هذا الاختلاف بين الضباط الأصليين والكونستابلات والصولات.. إلخ، كما أن خريجى مدرسة الشرطة أنفسهم كانوا يضمون ٣ طوائف، وكانت الطائفة الأولى: هى التى درست وتخرجت قبل عام ١٩٢٨، وكان القبول فى مدرسة الشرطة فى ذلك الوقت لا يتطلب أكثر مما يقابل الآن مرحلة الشهادة الإعدادية من التعليم العام.

والحاصل أن الثورة قد أثبتت نجاحها فى تحقيق نهضة شرطية من خلال تسعة محاور مهمة، وهذه المحاور على سبيل التحديد هى: تنظيم القوى البشرية، والنجاح فى الامتداد بسلطة الشرطة إلى كافة أنحاء الوطن، والتأكيد على وطنية جهاز الشرطة ، وتمية وظائفها ، وترسيم حدود هذه الوظائف ، ثم نشأة وتطور ونمو هياكل البيروقراطية الشرطية لتغطية كثير من النشاطات الحيوية، هذا فضلا عن الاهتمام بالتأهيل العلمى والاعتراف بالشرطة كمصدر للخبرات الوطنية، وبالإضافة إلى هذا كله لا ننسى إنجازا مهما وهو انعدام الرهبة من ضم وفصل القطاعات الشرطية المختلفة مما مكن فى النهاية من تجديد مستمر فى هياكل الشرطة على المستوى المركزى.

وأيًّا ما كان الأمر فى تقييم مدى النجاح فى هذه المحاور فإن اقتحام حكومات الثورة المتعاقبة لها كان فى حد ذاته نجاحاً.



أما الباب الثانى من هذا الكتاب فقد تضمن عرضاً لبعض العوامل المهنية الحاكمة لممارسة قادة الشرطة المصرية للأدوار السياسية، ومن هذه العوامل: خضوع ضباط الشرطة لمنطق الأقدمية المطلقة، وتضاؤل الاعتماد على أسلوب التخصص، وارتباط أبرز المزايا المادية للضباط بسن التقاعد والافتقار إلى تنظيم محدد لقنوات الرأى (وفى هذا الصدد فقد عرضت تجربتى إضراب الشرطة فى ١٩٤٨، والمنشورات السياسية فى ١٩٥١)، ثم إحساس قادة الشرطة بالحرج تجاه بعض الآراء والرغبات الشخصية،وسيطرة النمطية فى ظل كبر حجم الشرطة، ثم تناولت بإيجاز ما هو شائع عن التعرض للأزمات فى المسار الوظيفى بسبب نفوذ بعض القوى السياسية أو الأفراد، ثم تناولت الأثر الناشئ عن وجود النظراء فى القوات المسلحة، وأخيرا تعرضت لمشكلة

شبه تقليدية وهى مشكلة أبناء وزراء الداخلية مع آبائهم فى أثناء تولى الآباء منصب الوزارة.



وعلى نفس النسق يتعرض الباب الثالث للعوامل السياسية الحاكمة لإسهام الشرطة فى السياسة المصرية بدءا من ضعف الفرصة المتاحة لإثبات الكفاءة فى مجال المحليات، وتوتر العلاقة مع بعض رجال الإدارة المحلية، واضطراب العلاقة مع بعض القيادات السياسية، وعدم وضوح حدود العلاقة بالتنظيمات السياسية، ثم رمادية فكرة انضمام أفراد الشرطة إلى التنظيمات السياسية، وقد اكتفيت بحديث سريع عن اللغط حول الانتماء للتنظيم الطليعى (وهو ما حدث فى حالتى ممدوح سالم والنبوى إسماعيل) وعلاقة بعض رجال الشرطة بعضوية الحرس الحديدى، ثم تعرضت لما يمكن أن نطلق عليه تضاؤل دور الشرطة فى صنع وتطوير سياسات الإدارة العامة، وأخيرا تعرضت للشكوى الشرطية من الإفراط فى تقديس الإجراءات وبدء التقاضى.

ومبلغ علمى أن هذه العوامل التى لخصت فيها الآراء المتاحة أو بلورتها ليست بمثابة كل ما هو ما وراء الأكمة، أو ليست هى بمثابة جبل الجليد، ولكنها على كل حال تمثل القمة الظاهرة التى أمكن الوصول إلى توصيفها على هذا النحو بعد قراءة كل ما هو متاح وبعد تأمل متكرر مرة واثنتين وثلاثا لكل ما هو مطروح.

ومع أن التفكير بمثل هذه الطريقة قد يمثل استباقا نظريا لما ينبغى أن تسفر عنه استبيانات واستفتاءات واستطلاعات رأى، إلا أنى أعتقد أن أحدا لا يلومنى على أن هذا الذى قدمته هو كل ما استطاعت الوسائل المتاحة لى من عقل وقلب وذاكرة وتفكير وتدبر أن تصل إليه.

ولست أعتقد فى أن هذه العوامل الحاكمة أو «المحددات» أمور ينبغى التغلب

عليها أو التخلص منها، وإلا كنت كمن يعتقد أن إطار الصورة ليس بجزء منها،وإنما هو جزء مقيد لها، ولست من أنصار هذا الاعتقاد ولا أظننى قادرا على أن أكون ممن يتقبلونه، إنما يذهب كل حدسى وكل تفكيرى إلى ضرورة إجادة وضع الصورة فى الإطار أو وضع الإطار حول الصورة بحيث يكون إطارا حقيقيا لا يخفى للصورة شيئا من جوهرها، ولا يظهر فى ذات الوقت هوامشها التى من الأولى أن تكون من خلف الإطار.

ومبلغ علمى أن اجتهادى يكاد يقع فى دائرة الصواب الذى يحتمل الخطأ، ومبلغ علمى أيضا أننى لا أقطع ببعده عن أن يكون من دائرة الخطأ الذى يحتمل الصواب.

وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن الرأى الشائع يكاد يطالب بزيادة حجم الشرطة، على حين أنى أرى أن الحجم الحالى للشرطة أكبر مما تحتمله الشرطة نفسها، وأن مصلحة الشرطة تكمن فى تقليل واختصار هذا الحجم إلى أقصى ما يمكنها أن تفعل، ويرتبط بهذا ما أدعو إليه من تخلص الشرطة من الترهل المفروض عليها بالمسئولية عن أمن الكهرباء والبيئة وما إليها من قطاعات الخدمات والإنتاج، وأعتقد أن فى السلطة «المكانية» أو «الجغرافية» ما يغنى عن هذا التخصص والتكرار. كما أنى أعتقد فى ضرورة صياغة هيكل جديد يعطى للمواقع الأكثر حاجة إلى الأمن أهميتها فى الإطار الجغرافى نفسه دون تكرار لقوات الشرطة فى ذات الموقع، ولكن هذا كله يقتضى بالطبع رؤية سياسية وتشريعية وتنفيذية، بل إسهاما قضائيا وقانونيا فى صياغة صورة جديدة للهيكل الشرطى ومسئولياته، أى للتركيب والوظيفة على نحو ما ندرس فى علوم الطب (وكل علوم الحياة بل كل العلوم الإنسانية فى واقع الأمر) من خلال علمى التشريح ووظائف الأعضاء.



وفى الباب الرابع عرضت بقدر من التفصيل لنماذج محددة للإحباطات التى واجهتها الشرطة من خلال الصور المتعددة للممارسة السياسية فى عهد الثورة، وبعد تلخيص ما اعتبرته بمثابة مقدمات هذه الإحباطات قدمت سبعة نماذج، الأول هو الإحباط نتيجة تمجيد الآخر على حساب الشرطة، وهو ما حدث فى منتصف حقبة الستينيات حين نسبت قمة السلطة الحاكمة إلى المباحث الجنائية العسكرية وإدارات متعددة فى القوات المسلحة كثيراً من الفضل المتصل بمهام هى واجبات شرطية فى المقام الأول، وكان هذا تكريسا أو تعبيرا عن صراع مفتعل بين الأجهزة العسكرية وأجهزة المباحث الشرطية، وقد عرضت رؤى متعددة لأحداث هذه الفترة، وتعمدت أن أورد روايات كاملة ومتعددة كفيلة بإضاءة فترة مهمة لم تكن تتمتع بالشفافية الكاملة.

وفى عجالة سريعة تعرضت للنموذج الثانى الذى ارتبط بشعور بعض قيادات الشرطة بالإحباط نتيجة لحدوث الانفصال فى ١٩٦١ على الرغم من تنبيهها المتكرر إلى ما لاحظته من بوادر أكيدة.

أما النموذج الثالث للإحباط فقد تعلق بما أطلق عليه فشل الشرطة فى اكتشاف الطلائع المبكرة من التنظيمات المتطرفة التى بدأت نشاطها فى منتصف السبعينيات، وهو ما أدى فى النهاية إلى نجاح هذه التنظيمات فى اختطاف وقتل الشيخ الذهبى، وما ترتب على وقوع هذا الحادث من إحساس مرير بالفشل وتبادل الاتهامات حول المسئولية التى أدت إلى هذا الفشل.

ثم يتعرض النموذج الرابع للإحباط الذى حدث نتيجة تصور حدوث الفشل فى دعم قرارات حكومية كانت تستهدف الإصلاح الاقتصادى وإرجاع هذا الفشل لأسباب أمنية وذلك على الرغم من تولى أحد قادة الشرطة البارزين رئاسة الوزارة فى ذلك الوقت، وقد تضخم الإحساس بالإحباط نتيجة لاندلاع المظاهرات.

والحاصل أن قيادات الشرطة فى تلك الفترة أصيبت بالإحباط ، وأن بعض هذه القيادات أصيب بالاحباط مرتين ، فقد أحبط الجميع نتيجة لما حدث من مظاهرات، وأحبط بعض قادة الشرطة أكثر من هذا لأن المسئولية علقت فى رقابهم بينما كانوا قد حذروا .



ويأتى بعد هذا كله الإحباط الأكبر الذى صادفته الشرطة المصرية (وهو الخامس من الناحية الزمنية) ،وهو المتعلق بفشل الشرطة فى منع وقوع حوادث اغتيال الرئيس السادات والأحداث الإرهابية التى أعقبتها فى مدينة أسيوط، ويتصل بهذا الإحباط حديث طويل حول الإجراءات الأمنية التى اتخذت بدءا من سبتمبر ١٩٨١ ومدى علاقتها بالحوادث التالية، كما يتصل بهذا المحور مناقشة دور وزير الداخلية الشهير فى المسئولية عن تعاقب الأحداث على هذا النحو الدرامى.

ويعنينا فى هذا المقام أن نشير إلى إحساس بعض قادة الشرطة بالإحباط بسبب تعليق «**الآخرين**» المسئولية عن حادثة الاغتيال وما سبقها وما لحقها فى رقبة «الشرطة» وبالتحديد فى رقبة وزير الداخلية نائب رئيس الوزراء اللواء محمد النبوى إسماعيل، وفضلا عن هذا فقد تنامى فيما بعد الحادث انتقاد «**الآخرين**» لأداء المسئول عن أمن الدولة، وبالتبعية انتقادهم لاختياره من الأساس كى يشغل هذا الموقع الحساس بينما هو يعتنق مثل هذه الأفكار المناهضة لنظام الحكم ويؤدى مثل هذا الأداء المنتقد.

على أن الأهم من هذا أن انتقاد الشرطة فى هذه المواقف لم يأت من **الآخرين** بقدر ما أتى من **قادة الشرطة أنفسهم**، فهم الذين تولوا الكشف عما اعتبروه بمثابة نواحى التقصير فى الأداء أو القصور فى الفكر الشرطى

والأمنى فى مجابهة الأحداث قبل حادث الاغتيال الكبير فى ٦ أكتوبر ١٩٨١. ونحن نرى أحد وزراء الداخلية وهو يؤكد ، فى أحد حواراته، على فشل جهاز الأمن بقيادة سلفه فى التعامل مع تنظيم الجهاد ، ويصل بهذه الفكرة إلى أن يقول إن هذا الإخفاق هو مسئولية جهاز الأمن الذى أخفق فى الكشف عن حركة تنظيم الجهاد فى كافة المناطق، فالذين تسللوا إلى العرض ينتمون إلى تنظيم الجهاد ، والعجب العجاب أن أحد عناصر هذا التنظيم وهو نبيل المغربى كان فى قبضة أمن الدولة يوم ١٣ سبتمبر (١٩٨١)، وكان يعلم أن رئيس الجمهورية سيغتال فى العرض العسكرى، ومع هذا لم يتمكن أمن الدولة من الحصول منه على معلومات حول ما يدبره التنظيم. فهذا العضو - نبيل المغربى - هو الذى طلب مدافع رشاشة وقال إن أول رصاصة سوف تطلق فى صدر رئيس الجمهورية ، وإذن فمسئولية مقتل السادات ، على حد تعبير الوزير المسئول ، تقع على عاتق جهاز الأمن أولا لتقاعسه فى كشف أغوار وأبعاد تنظيم الجهاد رغم عشرات المؤشرات التى كانت تعلن «للأعمى» أن هناك تدبيرا كبيرا يخطط ضد النظام فى مصر.

وفى موضع آخر يشير الوزير نفسه إلى أن ذلك التنظيم حصل على بعض الأسلحة من داخل القوات المسلحة ، حيث كانت بعض عناصره من داخل الجيش مثل عبود الزمر وعصام القمرى الذى كان برتبة عقيد فى سلاح المدرعات، والذى اشتبه فيه فى أثناء سيره قبل الأحداث بـ٧ شهور بمنطقة المعادى حاملا حقيبة، وعندما اقترب منه اثنان من المخبرين ألقى بالحقيبة وهرب، وعثر بالحقيبة على ١٦ قنبلة، واتضح بعد مقتل السادات أن القمرى يمتلك مخزنا للسلاح والذخيرة والمتفجرات فى شقة بالمعادى عثر فيها أيضا على صناديق ضخمة تحوى قنابل ومدافع «آر بى جيه» ورشاشات وكميات لا حصر لها من الذخيرة والمتفجرات التى تستعمل فى المناجم. كما اتضح أن

جزءا من التسليح وصل إلى التنظيم عن طريق التهريب من سيناء والتمويل من بعض العناصر الخارجية. لقد تمكن هذا التنظيم من تسليح نفسه بشكل لم يتوافر لأى تنظيم تم ضبطه هكذا يقول وزير مسئول فى مهاجمة سلفه ! » .



ويأتى بعد هذا الإحباط السادس المتصل بأحداث الأمن المركزى فى ١٩٨٦ ، وهى الأحداث التى وقعت نتيجة دفع أفراد مجندين كانوا تحت سيطرة القيادة الشرطية إلى نوع من التذمر فالتمرد فإذا بهم يخرجون من معسكراتهم ويبدءون حركة تمرد غير مبررة سببت إحساسا بالقلق تجاه قدرة الشرطة على السيطرة على مقدرات الأمور، وتجلى هذا فى فرض حظر التجول وتكليف القوات المسلحة بتولى مسئولية حفظ الأمن.

أما الإحباط السابع والأخير فيتعلق بالاعتداء على وزير الداخلية فى قاعة البرلمان، ثم إخراجه من منصبه على يد الصحافة بعد سلسلة طويلة من التوتر المتصل والمتصاعد.



وعلى الرغم من أن هذه الإحباطات أصبحت اليوم تصنف على أنها جزء من التاريخ فحسب، إلا أنها لا تزال تلقى بظلال كثيفة على طبيعة الحدود التى ينبغى للشرطة أن تحافظ عليها فى علاقاتها بمؤسسات الدولة المختلفة، وليس من شك فى أن التوازن المتميز الذى وصلت إليه علاقات الشرطة الآن كان نتيجة متواكبة للتضاؤل التام الذى أصاب الدوافع التى أدت - فى الماضى - إلى حدوث مثل هذه الإحباطات، وهى دوافع كانت مرتبطة فى التجربة الأولى بنزق القوة وغطرستها الذى تمكن من بعض قادة الثورة أوحاشيتهم، وكانت فى تجارب أخرى مرتبطة بالصراعات الناشئة عن تعمد السلطة تقديم البعض من قادة الشرطة على البعض الآخر.

ومع هذا فإن درس مثل هذه العوامل كفيل بأن يلقى الضوء على الخلفيات الحاكمة لتصرفات السواد الأعظم من رجال الشرطة اليوم، وهم الذين شهدوا أو استمعوا إلى ما أتيح لهم أن يستمعوا إليه من تفصيلات دقيقة أو غير دقيقة عن هذه الأحداث فى مطلع أدائهم لخدمتهم الشرطية.

والحاصل أن هذه الإحباطات بكل تفصيلاتها تمثل جزءا جوهريا من تاريخ لا يمكن لنا التجاوز عن بعض مفرداته ولا القفز على بعض أحداثه، وفى ذات الوقت فنحن مطالبون بأن ندرسه ونتدارسه من دون إفراط أو تفريط، ومطالبون قبل هذا أن نفيد من دراستنا له فى وضع تصوراتنا لمستقبل كفيل بتحقيق الأمانى الوطنية فى الأمن والعدالة والتنمية.

وفى هذا الإطار فإنى أجاهر بأن أداء ممدوح سالم كرئيس للوزراء لم يكن كما أريد له أن يصور منتهيا أو مقترنا بفشل أمنى أدى إلى وقوع حوادث يناير ١٩٧٧، بل إن أداء ممدوح سالم التنفيذى كرئيس للوزراء كان متفوقاً على أداء كثيرين غيره من رؤساء الوزارات المعاصرين له، سواء فى ذلك اللاحقون أو السابقون ، وسواء فى ذلك مَنْ لا يزالون على قيد الحياة اليوم أو مَنْ انتقلوا إلى رحمة الله، وهذه هى الجزئية الأولى.. أما الجزئية الثانية فهى أن أداء ممدوح سالم وصل إلى مثل هذا المستوى بفضل عوامل شرطية وعوامل شخصية على حد سواء، فقد كانت للرجل مميزاته الشخصية لكنه فى ذات الوقت مدين لتجريته الشرطية بأكثر من نصف عوامل النجاح، وهو ما سنناقشه بالتفصيل فى الباب المخصص لدراسة شخصيته.

وأنتقل من هذا إلى الجزئية الثالثة وهى أن الفشل الذى واجه الحكومة فى يناير ١٩٧٧لا يعنى فشل الشرطة حتى لو كان رئيس الحكومة شرطيا سابقا أو وزيرا سابقا للداخلية، لهذا فإنى أرى بكل وضوح مبلغ الخطأ فى تصوير الأمر

فى فشل الحكومة فى ١٩٧٧ ماسا بالشرطة أو بهيبتها أو بأدائها، وأرى فى هذا الرأى الذى تبناه (على سبيل المثال) اللواء حسن أبو باشا علانية ، مرة بعد أخرى ، نوعا من «جلد الذات» ومن «الحساسية المفرطة» حتى لو قيل إن ممدوح سالم كان هو الآخر يحس به على هذا النحو أو قريبا منه.

ونحن كأطباء نعرف مدى ارتفاع نسبة تعرضنا للخطأ فى كل ما نؤديه من عمل هادئ أو سريع، لكننا نعرف فى ذات الوقت أن علينا أن نتدارك بأذكى ما يمكن وبأسرع ما يمكن ما وقعنا فيه من أخطاء حتى لو أدى هذا التدارك إلى أن نهجر الأساليب التى أثبتت التجربة أنها ترتبط بحدوث الخطأ دون سابق إنذار أو تحذير، أقصد أن الأساليب الذكية والفعالة والناجحة نفسها قد تكون كفيلة بإخفاء الخلل فى منطقة أخرى واستمرار اختفاء هذا الخلل حتى حدود حرجة، وعلى سبيل المثال فإننا الآن نعدل عن علاجات أكيدة لكثير من الأمراض المرتبطة بالقلب والأوعية الدموية إلى عقاقير أخرى أقل فعالية منها لا لشىء إلا لسبب واحد فقط هو أن هذه العلاجات تنشئ أوضاعا كيميائية كفيلة بإخفاء حقيقة النقص الحادث فى مستوى السكر فى الدم، ومن ثم فإنها قد تقود إلى وضع تتفاقم فيه أزمة مريض السكر دون أن تظهر مؤشراتها، ولهذا السبب وحده فإننا عند علاج بعض أمراض القلب فيمن نعرف أنهم مصابون أيضا بمرض السكر نترك - كما ذكرنا - الاستعانة بعقاقير فعالة إلى عقاقير أقل فعالية حتى لا نفقد فعالية «المؤشر» أو «المنبه» الذى يكفل لنا الانتباه فى وقت مبكر إلى تفاقم مرض السكر.

لعلى استطردت، ولكننى أظن أن هذا هو المثل الأوضح الذى يمكن لى من خلاله أن أصور ما تحتاجه وما لا تزال تحتاجه الرؤية الحاكمة لدور الشرطة فى المجتمع النامى، لهذا فإنى أرى التأمل فى تصوير بعض قادة الشرطة لإحباطاتها «التاريخية» بمثابة تمهيد جيد لدراسة الأفكار المتعلقة بتطوير

وظائفها وتفعيل أدوارها، بل إنى أعتقد أنه قد يستحيل النجاح فى مثل هذه الأهداف «التطويرية» القائمة على «أفكار تصورية» من دون تكثيف التأمل والتدبر فيما بدا من تجربة الشرطة المصرية وسُجل وتُقبل على أنه إحباطات أو فشل أو إحباط نتيجة للفشل.



وبعد هذا خصصت الباب الخامس لعرض بعض نماذج من صراعات قادة الشرطة فى الأفرع العليا وبخاصة منذ أواسط عهد السادات بعدما استقر فى التقليد السياسى المصرى (منذ ١٤ مايو ١٩٧١) أن يكون على رأس وزارة الداخلية أحد قادة الشرطة ، وفى هذا الباب عرضت خلافات ممدوح سالم والنبوى إسماعيل، ثم حسن أبو باشا والنبوى إسماعيل وممدوح سالم، ثم أحمد رشدى وحسن أبو باشا، ثم زكى بدر ومحمد عبدالحليم موسى، ثم محمد عبدالحليم موسى وحسين السماحى، أشرت إلى تضارب آراء وزراء الداخلية فى أداء حسن الألفى، كما أشرت إلى طبيعة اختلافات وجهات النظر بين أكثر من ثنائى من رجال الشرطة وقد اخترت لتبيين طبيعة هذه الاختلافات ما كان بين كل من أحمد رأفت النحاس وصلاح دسوقى وإلى تخلص النبوى اسماعيل من طه زكى كنموذج واضح لمدى الحاجة إلى إدارة مثل هذا الصراع بهذه الصورة حتى على مستوى الوزير والعميد أو العقيد.

ومع أن مثل هذه الصراعات الوظيفية كفيلة بإلقاء الضوء على كثير من الأسباب الكامنة وراء كثير من التصرفات الإدارية بل السياسية فى مراحل متعددة، إلا أن خطورة المضى وراءها لا تتمثل فقط فى مدى ما تحفل به من نوازع وعوامل شخصية، لكنها ، فى واقع الأمر ، تتعدى هذا إلى التفريط فى كل ما هو «موضوعى» للانسياق إلى كل ما هو «ذاتى».

وقد جربت فى كثير من المناقشات التى كانت تدور حول مثل هذه الأمور أن أحسم الأمر بأن أقول إننى لو كنت مكان صاحب مثل هذا القرار لاتخذته على هذا النحو الذى اتخذه بالفعل.. بل كنت فى بعض هذه الحوارات أتجاسر لأتوجه إلى صاحب الحديث الناقد للتصرف بسؤال عن تصرفه لو كان مكان مَنْ اتخذ القرار، ومن العجيب أن سؤالى أو تعقيبى على هذا النحو كان كفيلا فى معظم الأحوال بإنهاء جدل لا طائل من ورائه بل بتوجيه النقاش إلى مسار آخر أكثر خصوبة وثراء.

ولا أنكر أن أقصى ما كنت أواجه به من معارضة فى مثل هذه الأحوال أن يجيبنى المسئول بقوله : إنه لم يكن ليسمح لنفسه بأن تصل إلى هذا المأزق، وهو معنى يؤكد - من زاوية أخرى - ما كنت أرمى إليه وأؤكده.

ولست أستطيع أن أنكر أننى فى أثناء كتابتى وتأملى كثيراً ما ألجأ إلى مثل هذا الأسلوب فى افتراض وجودى فى موقع مَنْ انتقد أو مَنْ أقيم، وأبدأ فى تصور سيناريوهات بديلة وعديدة، وقد كان هذا فى حد ذاته ضمانا كافيا لى كيلا أنزلق إلى مهاوى الرؤى الأحادية أو النظرية لما لا يمكن له أن يكون على هذا القدر من التصور القاصرلحقيقة موقف ساخن أو ملتهب أو مشتعل أو على الأقل معقد أو حرج أو مزمن.

ومبلغ علمى أننا ربما نكون لا نزال بحاجة إلى أكثر من عشرين عاما حتى يمكن لنا أن نصل إلى النضج فى صياغة ما اعترى تفكيرنا فى الحياة السياسية من خلافات متعددة هى فى حديها الأدنى والأقصى - على حد سواء - من ضرورات الحياة ومن طبائع الأشياء ومن مستلزمات الحركة، بل من مقومات الأداء فى الإدارة والسياسة.



وفى الباب السادس استعرضت بعض الإنجازات الأمنية السياسية لقادة الشرطة ، وقد أدرجت فى هذا الباب لقطات سريعة من حديث قادة الشرطة عن:

- دور الشرطة فى الكفاح الوطنى ومواجهة العدو فى معركة الشرطة ١٩٥٢.
- إسهام الشرطة فى إعادة إنشاء جهاز للأمن السياسى.
- دور الشرطة فى الوقاية من الاضرابات العمالية.
- وفى مواجهة التطرف الدينى وأشرت إلى موقف الشرطة من الإخوان المسلمين.
- وفى حماية الجبهة الداخلية، وفى معالجة الفتن الطائفية.
- وفى إدارة الصراع التقليدى بين الأمن والتنظيمات الماركسية.
- وفى تنفيذ الآليات التى اتخذتها القيادة السياسية من أجل إعادة الديمقراطية، وفى تكوين الهيئات البرلمانية وإدارة الصراع الحزبى.
- دور الشرطة فى الاقتصاد القومى.

ولا يعنى هذا بالطبع إغفالا لقيمة الأدوارالتقليدية للشرطة أو الأدوار الأخرى فى حفظ الأمن وحماية المجتمع ومكافحة المخدرات، فضلاً عن «إدارة» الوظائف المنوطة بجهاز الأمن كالأحوال المدنية والأدلة الجنائية.. إلخ.

وليست هذه - بالطبع - هى كل إنجازات الشرطة فى عهد الثورة، فقد تمكنت الشرطة بلاشك من أداء كثير من المهام اليومية والروتينية والطبيعية بكثير من النجاح فى مجمل الأوقات، وكان أداؤها فى كل الأوقات كافيا لأن يمنع التفكير فى الاستعانة بغيرها من الأجهزة لأداء ما كانت وما لا تزال تؤديه، لكننا مع كل

التقدير لهذه الأدوار نعتبر النجاحات التى حققتها الشرطة فى المجالات التى استعرضناها فى هذا الباب (وهى المجالات المتصلة بالسياسة العامة) بمثابة نجاحات ذات مغزى لا يمكن إغفال دور الشرطة فى تحقيقها.

ومع أن بعض السياسيين والكتّاب المعنيين بمستقبل وحاضر الحياة السياسية لا يوافقون فى كثير من الأحيان على قيام الشرطة بمثل هذه الأدوار، أو بمعنى أدق لا يوافقون على إطلاق يد الشرطة فى القيام بمثل هذه الأدوار، إلا أن واقع الحياة المضطربة قد سجل بالفعل الحاجة إلى قيام الشرطة بمثل هذه الأدوار على نحو مدروس ومرغوب وحائز للنجاح والتقدير.

والحاصل أن التفكير فى مستقبل هذا الوطن يستتبع أن نأخذ فى الاعتبار بأهمية إضفاء الطابع المؤسسى على مثل هذه الوظائف والمهام، فمما لاشك فيه أن مثل هذا الطابع كفيل بالحفاظ على درجات قصوى من ضمان السيطرة على الأخطاء والتجاوزات من ناحية، ومن ضمان إلغاء المخاطر الناشئة عن مبدأ خلط الأوراق من ناحية أخرى.

ويقتضى هذا بالطبع وضع حدود واضحة ومرنة لتطوير البناء الشرطى بمستوياته المتعددة من أجل إتاحة الفرصة الأكثر تأثيرا لنجاح غير محدود بالظروف الإنسانية التى قد لا تخلقها إلا بعض المواقف الحرجة.



أما الباب السابع فيقدم فكرة عامة عن صورة قادة الشرطة المصرية فى الإعلام، معتمدين فى هذا على بعض ما كتب ما بين مقالات الثناء أو الكتابات التقييمية الجامعة بين الثناء والتحفظ، أو مقالات الهجوم والانتقاد.

وقد حرصت فى هذا الباب على التسجيل أكثر من حرصى على إبداء الرأى، وبخاصة أن مسئولى الشرطة رجال كبار ومسئولون عن تصرفاتهم ولهم

دوافعهم ومبرراتهم في اتخاذ المواقف والتوجهات التي يلجئون إليها في الظروف المختلفة.

وقد استتبع هذا التسجيل أن أشير إلى بعض ما اشتهر به أحد وزراء الداخلية من مواقف خشنة على الرغم من ترددي في إيراد ما أوردت من بعض طرائفه ،ولست في الواقع من أنصار اتخاذ مواقف الناصح الأمين متسربلة بصورة الناقد الأخلاقي، كما أني بالطبع لست من أنصار المذهب القائل بعبقرية اللجوء إلى التجاوز، ولكنني في الحالين أجد نفسي مطالبا في مثل هذه الدراسة بأن أقدم رصدا دقيقا وغير مختزل لنمط من أنماط الفكر الشرطي (الذي يتمتع بالوجود وإن لم يكن سائداً) على نحو ما بلوره أحد قادة هذه المهنة، وظني أن تقديم مثل هذا النمط لا ينبغي أن يقف عند حدود أن يُعنى بوصف ما حدث فحسب، لكنه ينبغي أن يُعنى في ذات الوقت بتوصيف ما هو قابل للتكرار بالفعل.

وفي جميع الأحوال فإن أحداً لا ينكر مدى الحاجة إلى استطلاع مدى نجاح مثل هذا الأسلوب في أداء وظائف معينة على مستويات معينة وفي ظروف معينة.

ومع هذا فلست أظن نفسي ـ للمرة الثانية ـ قادراً على الإتيان بكلمة فاصلة في مثل هذا الموضوع.

ومن ناحية أخرى فان شخص وزير آخر لم يكن يلقى الارتياح من كثير من الصحفيين والمعارضين، ولعله لم يسلك إلى قلوبهم المدخل الإعلامي المناسب ، ولعله لم يؤلف كثيرا من القلوب ، وإن ألف بعضها ، ولكن الرجل في نظر زملائه كان من الذين أدوا دوراً بارزاً لوطنهم وأمتهم، وبصرف النظر عن محتواها فإن أداءها في أوقاتها كان إنجازا سوف يبقى في الذاكرة !

وهكذا فإن الموقف فيما بين رجال الشرطة أنفسهم يختلف تماما عن الصورة الإعلامية، فحتى الآن يردد رجال الشرطة أن الطفرة الحقيقية فى مرتباتهم والخدمات المتاحة لهم لم تتحقق أبدا بذات القدر الذى تحققت به فى أيام ذلك الوزير ، وأن التحديث الذى أصابته الشرطة فى معداتها وأجهزتها ومركباتها لم يتحقق فى أى عهد بقدر ما تحقق فى عهده.

على أن لكل وزير من وزراء الداخلية فضلا آخر يتصل بثقته بنفسه وشخصيته وقدراته، ولم يكن معارضو كل منهم وشانئوه يستحون حين يهاجمونه ببعض الأمور التى لا تعيب الإنسان بقدر ما تشرفه وترفع من قدره فى المجتمات التى يكون مقياس التمجيد فيها راجعا إلى الفضل أو العمل أو العلم أو التقوى لا الحسب والنسب . أما فى تلك المجتمعات التى تعيش فى أوهام البحث عن نقطة يرون فيها السواد الذى فى نفوس البعض فإن الأمر يصبح ، بالطبع ،محلا لوجهات النظر.



وفى الباب الثامن ناقشت بعض العناصر المتصلة بتجربة القيادات الشرطية فى الكتابة عن رؤاها ومهامها .

وفى هذا الباب استعرضت بتفصيل معقول الملامح العامة فى تجارب بعض هؤلاء القادة فى الكتابة عن ذكرياتهم من خلال كتب منشورة، كما تعرضت لبعض الأحاديث الصحفية والحوارات التى نشرت عن فترات محددة ومتنوعة من الفترات التى شهدت أدوارا بارزة للشرطة، ورسمت صورة مجملة لسمات أحاديث قادة الشرطة عن مجمل إنجازاتهم المهنية والسياسية من خلال المذكرات والأحاديث واللقاءات والحوارات ورسائل التعقيبات على ما نشره غيرهم أو أدلوا به من تصريحات.

ومع أن تجربة قادة الشرطة فى هذا المجال لم تبدأ إلا بعد مضى سنوات من عهد الرئيس مبارك إلا أن هذا كان أمرا طبيعيا ارتبط فى الأساس بالاطمئنان إلى استقرار مناخ الحرية الكفيل بحماية صاحب الرأى، وقد كان قادة الشرطة أكثر من غيرهم إحساسا واقتناعا بمدى الحاجة إلى مثل هذا المناخ الكفيل بأمنهم وسلامتهم فى ذات الوقت الذى يعبرون فيه عن آرائهم وتوجهاتهم «المختلفة» مع «بعض القرارات» السياسية التى يبديها غيرهم من رجال السلطة التنفيذية،بل يعبرون أيضاً عن بعض آرائهم المختلفة مع بعض الآراء الأخرى لزملائهم من السابقين عليهم أو اللاحقين بهم.

ومن الإنصاف أن نذكر أن حسن أبو باشا قد تمكن من النجاح فى أن يبدأ نمطا جيد الصياغة من كتابة المذكرات الشرطية، وهو نمط جمع فيه بين التصريح والتلميح فى مزيج مثالى، وتمكن من خلاله من أن يوضح كثيراً من المواقف من وجهة نظر الشرطة، ولا ينكر أحد أن الرؤية التى تبناها حسن أبو باشا فى مذكراته المنشورة مبكرا فى مجلة «المصور» كانت تعبر بذكاء شديد عن صياغة عبقرية لفهم الشرطة للتحولات السياسية تجاه قوى «الإسلام السياسى» ملقية بعبء الخطأ على الرئيس السادات والمقربين منه، وسواء أكان هذا صوابا أم خطأ، وسواء أكان صوابا مطلقا، أم كان صوابا نسبيا فقد وجدت هذه الصيغة - بسبب الاستسهال وتفصيل القوالب الجاهزة - القبول الواسع لدى كل مَنْ نقل منها، وباتت هذه الرؤية بمثابة الرؤية المفضلة رغم قبولها - نظريا - لتحفظات كثيرة ورغم افتقادها لكثير من المنطق العلمى المتكامل، بل إن قوى يسارية متعددة بنت تفسيرها التاريخى والسياسى للتطورات السياسية فى عهد السادات على هذه الرؤية الشبه الأمنية التى قدمتها أو صاغتها فى مرحلة مبكرة مذكرات أبو باشا بقدر كبيرمن المهارة اللفظية وبلاغة الصياغة فى المقام الأول .

والحاصل أن شهادات وزراء الداخلية التالية لمذكرات أبو باشا قد أكدت على ما هو شائع وذائع من الاعتقاد فى وجود عنصر العداوة الأزلية بين الشرطة وقوى «الإسلام السياسى» ، ولم تقدم لنا فكرا بديلا لتفسير العلاقة التى تراوحت بالطبع شأنها شأن كل علاقة أخرى بين التقارب والتباعد والتناحر والعداوة الباطنة والعداوة المعلنة.. إلخ، وقد حدث هذا على الرغم من أن مثل هذا العرض (والطرح) القائم على تعدد صور وطبائع العلاقة كان متاحا بسهولة للنبوى إسماعيل الذى كان - ولا يزال - يملك أدلة متعددة تكفل تقديم وجهة نظر أكثر اتساقاً وتكاملاً من الرؤية التى تبناها حسن أبو باشا ونقلها عنه كل مَنْ كتب بعده. ولكن من المؤسف أن هذا لم يحدث حتى الآن .

ونحن فيما نورده فى هذا الباب نرى بعض وزراء الداخلية حريصين على تعداد وتسجيل جهودهم فى الاكتشاف والتعقب والمتابعة ، وفى مقابل هذه الصورة التى يقدمها النبوى إسماعيل على سبيل المثال نجد أحمد رشدى لا يقدم فيما يروى عن فترة توليه المسئولية قصة أى تنظيم أو جماعة تكشفت أسرارها فيما عدا جماعة واحدة هى جماعة «أبناء الله»، وهى على حد تعبيره «جماعة متطرفة تحمل أفكارا متطرفة وتقوم على نفس الأسس ونفس المبادئ التى قامت عليها جماعة الجهاد المتطرفة وغيرها من الجماعات الدينية الأخرى».



وفى الباب التاسع تناولت بالدراسة أهم العوامل التى ساعدت قادة الشرطة على النجاح فى أداء مهامهم، سواء فى ذلك دعم القيادة السياسية وثقتها وتفهمها، أو مساعدة كبار علماء الدين وتعاونهم المستمر وجهودهم الدائبة، ولجوء قادة الشرطة إلى أساليب عملية براجماتية من قبيل استقطاب بعض زعماء بعض الحركات الإسلامية المتعددة .

وقد عرضت ما هو مكتوب عن دور القيادات الشرطية فى هذا المجال ومدى ما حققه هذا الأسلوب، كما تناولت أيضا بعض العناصر (أو التجارب) العلمية المهنية المتمثلة فى الاعتماد على التفكير المنطقى والذكاء أو الخبرة الطويلة والممتدة عبر سنوات طويلة فى توظيف نظرية التوازنات وتقوية جماعات الإسلام الاستاتيكى والتعويل على الفهم السياسى فى العمل الأمنى، كما تناولت عوامل أخرى كان الفضل فيها للحكومات المتعاقبة من قبيل الارتقاء بالأحوال الوظيفية للشرطة، وتطوير إمكاناتها الفنية، وفى النهاية أشرت إلى عامل مهم وهو نجاة الشرطة من صراع أجنحة السلطة.

ومع ما يفترض من وجود حدود دنيا للاتفاق على فعالية هذه الوسائل فاننا نفاجأ بقدر كبير من تضارب رؤى قادة الشرطة ، بل من تناقض آراء أحد هؤلاء مع ما أبداه من آراء سابقة ،فاللواء النبوى إسماعيل فى« آ خر ساعة» (يناير ٢٠٠١) ينفى اقتناعه وليس مشاركته فى إنشاء الجماعات الإسلامية ويشير فى حديثه للأستاذ حسن علام إلى أنه « فى غمرة هذه الأحداث كنت مدير مكتب وزير الداخلية وأتابعها بكل دقة فى أثناء عرضها،و بعض المحيطين بالرئيس السادات أشاروا عليه بأن الساحة فى الجامعة خالية للتيار الشيوعى والماركسى، وحتى نواجهه كان لابد من إيجاد تيار أو مجموعات تواجه هذا التيار والتخفيف من حدته، ومَنْ الذى يستطيع مواجهته إلا التيار الإسلامى؟ فتعهدوا بتنفيذ فكرة الجماعات الإسلامية لمواجهة الشيوعيين فى الجامعة، وهى سياسة فى تصورى خطأ وأعلنت ذلك فى كل مكان، بل أعلنتها فى مؤتمرات حضرها الرئيس السادات بنفسه، وقلت: لا مهادنة مع تيار معين على حساب تيار آخر، والمهم هو الالتزام بالشرعية والقانون».

« وكان الدليل على صحة كلامى ما أعلنته وقتها عن ضبط قضيتين فى أسبوع واحد: قضية الحزب الشيوعى المصرى، وقضية حزب التحرير الإسلامى: قضية لليسار المتطرف، والأخرى لليمين المتطرف» .

وهنا يتساءل النبوى إسماعيل :فهل بعد كل ذلك أتهم بأننى ساهمت فى قيام الجماعات الإسلامية.

وقبل هذا يشير الوزير نفسه إلى أنه عبر عن هذا المعنى جهاراً نهاراً فى كلمته أمام مؤتمر الحزب الوطنى عام ١٩٨٠ فى حضور الرئيس السادات نفسه، وأنه قال إن «النظام فى بعض مراحله كان يقوم بمهادنة تيار معين على حساب تيار آخر لأنه كان يشعر بمواقف ضعف تجعله يهادن تيارا على حساب آخر، أما الآن فالنظام يتمتع بالثقة ويقف على أرض صلبة من خلال إنجازاته ولا يهادن، وضربت مثلا بأننا فى أسبوع واحد سابق على المؤتمر ضبطنا تنظيما يساريا متطرفا وآخر يمينيا متطرفا».

ومع كل هذه الأقوال القاطعة نرى الوزير نفسه فى مرحلة سابقة أميل إلى احترام ماعرف على أنه « سياسة الرئيس السادات فى التوازنات»، وقد وصف هذه السياسة بأنها تحرك تكتيكى، وهو يقول فى هذا المعنى: «إن الرئيس السادات كانت له خبرة سياسية طويلة منذ مطلع شبابه، ومن هنا لا يمكن أن نحرمه من أن يكون له تصوره التكتيكى حول تعبئة مظاهر القوة فى الجبهة الداخلية وتحييد مظاهر الضعف، ومن هنا لا يجب اعتبارها لعبة، ولكن «أسلوب حزبى سياسى» وليس بأسلوب تنفيذى، ومن ثم لا تشارك فيه الأجهزة التنفيذية».



أما الباب العاشر فيتميز بقدر معقول أو متوازن من سرد المعلومات التاريخية المتعلقة بالآفاق المتجددة لوظائف الشرطة، وذلك من خلال مقدمة عامة وأربعة فصول متتالية تعنى بدراسة نشأة مفاهيم الأمن الاجتماعى، والأمن الاقتصادى، والشرطة المتخصصة، والأجهزة الفنية الخاصة بالكشف عن الجريمة، وتكفل لنا متابعة وتأمل تواريخ التشريعات والنظم قدراً كبيراً من

النجاح فى تكوين فكرة جيدة ومرتبة تجيب عن السؤال التقليدى والمهم : كيف نشأت وتطورت هذه المفاهيم على المستوى البيروقراطى والتنظيمى لأجهزة الشرطة ؟.

وقد استعرضت فى هذا الصدد تاريخ نشأة كل من: إدارة مكافحة جرائم الأموال العامة، وإدارة مباحث مكافحة التهرب من الضرائب والرسوم، والإدارة العامة لشرطة التموين والتجارة الداخلية، و الإدارة العامة لشرطة النقل والمواصلات، وشرطة السياحة والآثار، وشرطة المسطحات المائية، ومصلحة السجون، وقطاع البطاقات المدنية، وأجهزة مكافحة المخدرات، وإدارة مكافحة جرائم الآداب العامة، وإدارة الأحداث، وإدارة الرعاية اللاحقة، والإدارة العامة للمرور، والاتصالات اللاسلكية، والاتصالات التليفونية والبرقية المتطورة، والدفاع المدنى ،وشرطة المجتمعات الجديدة .

وربما بدا للقارئ من مجرد تعداد أسماء هذه الإدارات مدى الانتشار الذى حققته الشرطة فى الجهاز التنفيذى، ولكنى لا أستطيع أن أخفى انزعاجى من هذا التشتت الذى وزع كثيرا من جهد الشرطة وكفاءتها فى حين ينبغى التركيز لا التوزيع.

ومبلغ علمى أن دول العالم المتقدم لا تأخذ بمثل هذا المنطق، وتنتصر لفكرة التوزع الجغرافى للشرطة بحيث يكون رجل الشرطة فى أى مكان قادراً على السيطرة التامة على (أو التصدى لـ) كل المخالفات التى تقع فى دائرة عمله بعيدا عن نظرية الحدود الوظيفية والتخصصية التى قد تؤذى الأداء الشرطى العمومى بأكثر مما تفيده.

ومن حسن الحظ أن الدراسة فى أكاديمية الشرطة فى مستوياتها المختلفة تنتهج منهج الفكر الشرطى العمومى ولا تفرض فكرة الدراسة المتخصصة، بل تأخذ بما تأخذ به كليات الطب والحقوق من الدراسة الكاملة لكل العلوم

والتخصصات من أجل التسليح الأمثل لأصحاب المهنة ، ويستتبع هذا الإيمان بأهمية أن يكون ضابط الشرطة خبيرا بكل شىء (على نحو ما يقال فى وصف القاضى) ومدركا لطبيعة عمل (أو مرض) كل الأجهزة (على نحو ما يقال فى وصف الطبيب) وأن تقدم له هذه الخبرة من خلال وسائل ثقافية وتأهيلية مباشرة وغير مباشرة. ومن حسن الحظ أيضا أن أحدا من ضباط الشرطة المصريين لم يزعم حتى الآن أنه تخصص فى مكافحة سرقة الكهرباء أو فى الشرطة المتخصصة فى المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة.



ويأتى بعد هذا الباب الحادى عشر الذى يتناول التطور الذى حدث للشرطة على مستوى التعليم والتأهيل والتشريع . وفيما يتعلق بالتعليم والتأهيل الشرطى فقد رصدنا التطور والتشريع الخاصين بتأهيل كل خريجى الشرطة بليسانس الحقوق، ثم إنشاء أكاديمية الشرطة، وتتبع الدراسات العليا وبعض أجنحة التدريب بها، ثم إنشاء نظام أمناء الشرطة، وأبرزنا انتقاداتنا له، وتناولت ما هو متاح من جهود محو أمية أفراد الشرطة، ثم قدمت لمحة سريعة عن قواعد تعيين شيوخ الخفر، ونبذة تاريخية عن نظام الكونستابلات.

وفى الفصل الثانى من هذا الباب قدمت لمحة سريعة عن تطور التشريعات الشرطية، وقد اكتفيت بالإشارة إلى القوانين الثلاثة التى صدرت فى ١٩٥٥ و١٩٦٤ و١٩٧١ على التوالى، مع ذكر أهم ملامحها على سبيل الإجمال.



أما الباب الثانى عشر فيعنى عناية خاصة بتطور وتضخم البناء التنظيمى لوزارة الداخلية على مدى عهد الثورة.

وقد قدمت فى هذا الباب كل ما امكننى الوصول اليه من تفصيلات فيما يتعلق بتطور هذا البناء منذ ١٩٥٢ وحتى ٢٠٠٢.

وعلى الرغم من جفاف المعلومات التى نقدمها فى هذا الباب فإنها ضرورية لفهم كثير من التطورات الحاكمة للأداء المهنى للشرطة المصرية فى الفترة التى نتناولها، ومن حسن الحظ أننا نجد ملامح هذه التطورات واضحة على مستوى النصوص التى سجلتها، ولا يخفى على أحد من المعنيين بمثل هذه القضايا أن الحقائق التى يتضمنها هذا الباب كفيلة فى حد ذاتها بإعادة النظر فى كثير من الهياكل والتقسيمات والتوزيعات والصياغات القانونية والإدارية للتنظيم الشرطى، ومع خصوصية التجربة المصرية فإن الحاجة لا تزال قائمة وملحة من أجل البحث عن سبيل للمقارنة بين النظام الشرطى المصرى وبين نظم شرطية متقدمة، سواء فى الغرب أو فى الدول النامية، بل إن الحاجة لا تزال قائمة وملحة إلى التفكير فى إعادة النظر فى مدى مواءمة ما هو قائم من نظم وإطارات لما هو متطلب من مهام وآمال وطموحات.

وظنى أن كل هذا لا يمكن أن يتحقق إلا بدراسة عميقة للتطور التاريخى لما هو قائم بالفعل وكيف نما وتطور وتعدل وتشعب وتكرر وتمحور وتعضى حتى وصل إلى صيغته الراهنة.

ومع أن مثل هذا التفكير فى بناء المؤسسات العامة لا يزال - فى وطننا - مفتقدا إلى كثير من الحديث والتسجيل والتحليل، فإنه يلقى أكبر قدر من الاهتمام فى الدول المتقدمة، ولا يخفى على القارئ أنى قدمت كثيرا من الأفكار المدروسة لتطوير البنيان الحكومى فى كتابى «النخبة المصرية الحاكمة» على مدى أكثر من فصل وأكثر من باب، كما قدمت أفكارا مدروسة لتطوير التقسيم الإدارى فى كتابى «القاهرة تبحث عن مستقبلها»، ومن قبله فى كتاب «مستقبلنا فى مصر» وكتاب « الصحة والطب والعلاج فى مصر » ، كما أنى

خطوت خطوات أوسع من هذا فى كتابى الذى صدر عن قريب : «التنمية الممكنة .. أفكار لمصر من أجل الازدهار » ، ومع أن الحاجة تدعو إلى تكرار عرض أفكارى فى هذا الخصوص إلا أنى لأسباب كثيرة أفضل أن أحيل القارئ إلى كتبى الأخرى هذه دون أن أثقل على صفحات هذا الكتاب بما كان يجب أن يكون فيها.



وتمثل الأبواب السبعة التالية (من الباب الثالث عشر حتى الباب التاسع عشر) ما يمكن أن يطلق عليه الجزء الثانى من هذا الكتاب ، وتعد هذه الأبواب السبعة بمثابة موسوعة للشخصيات الشرطية فى الفترة التى تتناولها الدراسة.

أما الباب الثالث عشر فيقدم خريطة الدفعات الموازية لقادة الشرطة الذين تولوا مناصب سياسية ما بين وزير ومحافظ من خلال جدول «بانورامى» وبسيط فى نفس الوقت يوضح علاقة هؤلاء وأسبقياتهم من حيث الدفعة، وقد رأيت أن وجود هذا الجدول على هذا النحو من أهم ما يمكن للمساعدة على فهم تطور ديناميات الوصول إلى مواقع السلطة، وذلك فى كيان وظيفى كان - ولا يزال - يعنى فى المقام الأول بالأقدميات المترتبة على التخرج والتعيين، ثم إذا هو فى بعض المراحل يجد هذه العناية تبقى كما هى فى الأغلب الأعم مع فرض الاستثناءات عليها بطريقة الحلول الوسط التى تكفل استبقاء الأكفاء فى المواقع الثانية مع وصول الحائزين على الثقة إلى المواقع الأولى، وفيما يبدو فإن مثل هذا النمط من التفكير فى مناصب الإدارة العليا لم يكن ليناسب جهاز الشرطة فى مصر فى الوقت الذى لجأت إليه السلطات المسئولة أو صاحبة القرار، ويبدو السبب فى هذا راجعاً إلى طبيعة الجهاز نفسه الذى تعود على أسبقيات محفوظة ومعروفة ومترسخة طوال السنوات، وهكذا فقد كان من

الصعب على مَنْ قضوا أكثر من ثلاثين عاما سابقين لغيرهم أن يفاجأوا بغيرهم وقد سبقوهم فى نهاية الطريق، وربما كان السبب الذى دفع إلى مثل هذا السلوك «السياسى» تجاه بعض مناصب الشرطة لا يزال قابلا للتكرار فى ظل ما أشرنا إليه فى الباب الثانى من هذا الكتاب من فقدان القدرة على تمييز التفوق المهنى فى مراحل مبكرة، وهو الأمر الذى يكفل - لو تحقق منذ البداية - فرصا أوسع للإفادة من المتميزين فى موقع متقدم على أمثالهم ممن هم أقل تميزا.

وفى جميع الأحوال فإن قراءة مثل هذه الخريطة وإعادة قراءتها كفيلة بكثير من التأمل الخصب لديناميات حركة مجموعة لا يستهان بها من قادة الشرطة على مدى نصف قرن من الزمان.



وفى الباب الرابع عشر نقدم ترجمة كاملة لشخصية ممدوح سالم وهو القائد الشرطى الوحيد الذى وصل إلى منصب رئيس الوزراء، ونقدم سيرة حياته كاملة مع التركيز بالطبع على فترة رئاسته للوزارة وديناميات عمله كرئيس للوزراء، واختياراته للوزراء المتعاقبين وأدائه التنفيذى والحزبى، ونعقب بتعليقات سريعة على أدائه لوظائفه المتعاقبة، ومجمل السمات الحاكمة لفكره وأدائه، وسياساته التنفيذية والسياسية والحزبية.



وفى الباب الخامس عشر نتناول سير حياة تسعة ، غيره ، من قادة الشرطة الذين وصلوا إلى منصب وزير الداخلية وهم: عبدالعظيم فهمى، والسيد فهمى، ومحمد النبوى إسماعيل، وحسن أبو باشا، وأحمد رشدى، وزكى بدر، ومحمد عبدالحليم موسى، وحسن الألفى، وحبيب العادلى.



أما الباب السادس عشر فقد خصصناه لقادة الشرطة الذين وصلوا إلى منصب نائب وزير الداخلية دون أن يصلوا إلى منصب الوزير، وهم أربعة هم على التوالى: يوسف حافظ، ثم كمال خيرالله، ثم عبدالكريم درويش، وفاروق الحينى.



ويستعرض الباب السابع عشر خمسة نماذج لضباط شرطة وصلوا إلى مناصب سياسية متميزة بفضل نشاطهم السياسى الموازى لعملهم الشرطى، ومن بين هؤلاء اثنان وصلا إلى الوزارة فى مناصب غير وزارة الداخلية، وأول هذين هو سعد الشربينى وزير الدولة للتنمية الشعبية، وأحد كبار قادة الشرطة، وقد وصل إلى منصب الوزير قبل زميله فى نفس الدفعة الذى وصل إلى منصب وزير الداخلية (حسن أبو باشا)، لكنهما كانا لاحقين فى دخول مجلس الوزراء لزميل لهما من الدفعة التالية (محمد النبوى إسماعيل) سبقهما إلى منصب الوزير ثم إلى منصب نائب رئيس الوزراء.

أما الثانى فهو وزير التنمية المحلية اللواء مصطفى عبدالقادر.

وبالإضافة إلى هذين الوزيرين نقدم نبذة عن ضابط الشرطة الشاب صلاح دسوقى الذى نال مناصب سياسية فى مرحلة مبكرة من حياته الوظيفية بسبب علاقته الوثيقة بالضباط الأحرار، وقد وصل إلى منصب المحافظ فى نفس اليوم الذى وصل إليه فيه مَنْ يسبقونه فى الأقدمية الشرطية بأكثر من ١٥ عاماً، وفضلا عن هذا فإنه كان قد وصل إلى منصب سكرتير عام الحكومة وعُين فى وظيفة مبتكرة (أو ثورية) كأركان حرب لوزارة الداخلية فى بداية عهد الثورة، وفى بعض الروايات فإن عبدالناصر كان يفكر فى تعيينه وزيرا للداخلية.

كذلك نتناول سيرة حياة ضابط شرطة شاب آخر هو محمد إبراهيم دكروري ، الذى أتم فى فترة لاحقة دراسات عليا فى الاقتصاد واستطاع الوصول إلى منصب مدير مكتب نائب رئيس الجمهورية فى نهاية عهد الرئيس عبد الناصر (أى الرئيس السادات نفسه)، وبعد ١٥ مايو ١٩٧١ عين بالفعل أميناً عاماً للاتحاد الاشتراكى العربى لمدة ثلاثة أيام!! وقد وصل إلى منصب المحافظ ورئيس لجنة الشئون الاقتصادية فى مجلس الشعب.

كذلك نتناول شخصية عبد الحليم الصعيدى، ضابط الشرطة الذى استطاع النجاح فى الانتخابات البرلمانية والوصول من خلال العمل السياسى إلى منصب المحافظ.



وفى الباب الثامن عشر نقدم تحليلاً تاريخيا لتتابع اختيار قادة الشرطة فى وظائف المحافظين، ونقدم هذا التتابع على هيئة جدول مضىء للديناميات، وفيه تلخيص لتعاقب اختيار قادة الشرطة لمناصب المحافظين مع الإشارة إلى دفعاتهم وإلى التوازى فى قرارات اختيارهم كمحافظين ، وهو تلخيص مهم وكفيل بفهم كثير من الوقائع .



ثم نقدم فى الباب التاسع عشر موسوعة مصغرة لأكثر من خمسين من قادة الشرطة الذين وصلوا إلى هذا المنصب على مدى أربعين عاماً، وفى حقيقة الأمر فإن أغلبهم يمثلون كفاءات متميزة فى قطاعات العمل الشرطى التى برزوا فيها، وقد جاء اختيارهم فى هذه المناصب كتكريم لتاريخهم الشرطى من ناحية، وكمحاولة للإفادة من قدراتهم الإدارية المتميزة من ناحية أخرى.



وفى نهاية الكتاب نقدم قوائم كاملة بشهداء الشرطة من ضباطها، ومن المجندين، ومن الخفراء على نحو ما وردت فى كتاب « مبارك والأمن » الذى أصدرته وزارة الداخلية ، ولاشك أن هؤلاء ليسوا كل شهداء الشرطة ولكنى وجدت أن ما لايدرك كله لايترك كله .



وقد حرصت، من أجل صدق الصورة التى أقدمها فى هذا الكتاب ، على أن أنقل القارئ إلى مناخ تفكير قادة الشرطة فى المواقف والأزمات التى مروا بها، ومن أجل هذا فقد سمحت لنفسى أن تكون استشهاداتى واقتباساتى من أحاديثهم وكتاباتهم مطولة نوعا ما، وقد بدا لى فى بعض الأحيان أن أختصر هذه الاستشهادات فى بعض المواقع، ولكنى اكتشفت مدى التعسف الذى كنت مقدما على ممارسته لو أنى فعلت مثل هذا.

وأرجو أن يكون هذا الكتاب بمثابة نور كفيل بإضاءة كثير من العلاقات والتشابكات بين مكونات الدولة، سواء فى ذلك المستوى التنظيمى، أو تفاعلات هذا المستوى مع التوجهات السياسية والاجتماعية والإدارية والاقتصادية، فضلا عن مؤهلات عصر المعلومات. وكلى ثقة أن تأمل ما حدث من تجارب وإنجازات وإحباطات الشرطة خلال نصف قرن كفيل بأن يضع أيدينا على كثير من الحقائق والمفاهيم القادرة على إضاءة أكثر قوة وأوسع مدى.

ويهمنى أن أشير إلى الإفادة التى أفدتها من المسح الاجتماعى للمجتمع المصرى (١٩٥٢-١٩٨٠) الذى قام به المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، بقيادة المغفور له الأستاذ الدكتور أحمد خليفة، وقد تولى تحرير الجزء الخاص بالشرطة والأجهزة الشرطية فيه كل من: اللواء الدكتور صلاح الدين على محمود (رئيسا)، والسيدة سهير سند (أمينة اللجنة)، واللواء الدكتور محمد نصر رفاعى (عضو)، والعميد محمد حسين خليل (عضو)،

والدكتور حسنى درويش (عضو)، والدكتور محمد هشام أبو الفتوح (عضو) واللواء صلاح مجاهد (صياغة التقرير النهائى)، واللواء صلاح سالم (صياغة التقرير النهائى)، والعميد نبيل أباظة (صياغة التقرير النهائى).

وقد حصلت على كثير من المعلومات والتحقيقات التى تضمنها هذا الكتاب باتصالات مباشرة بكل من اللواء حسن أبو باشا، واللواء شفيق عصمت - أمد الله فى عمرهما - واللواء محمد أحمد المنياوى تغمده الله برحمته، كما حصلت على بعض المعلومات من اثنين من خيرة قادة الجيل التالى وهما اللواء المهتدى بالله جبر مساعد أول وزير الداخلية ، واللواء عادل شعبان وكيل أول وزارة التعليم العالى.

واستعنت بالطبع بما كتبه قادة الشرطة فى كتب أو مذكرات أو أحاديث أو رسائل، ومن هؤلاء: اللواء حسن طلعت، واللواء حسن أبو باشا، واللواء زكى بدر، واللواء حسن الألفى، واللواء محمد عبد الحليم موسى ، واللواء مصطفى رفعت ، والمحافظ صلاح دسوقى، واللواء أحمد رأفت النحاس، واللواء فؤاد علام، واللواء محمد إدريس، واللواء محمد أبو الفتوح جاد الله.

كما استعنت بما ورد فى مذكرات بعض السياسيين ومنهم: الرئيس محمد نجيب، وحسين حمودة، وجمال منصور، وصلاح نصر، وأحمد طعيمة ، وأحمد كامل، والمستشار حسن عبد الغفار، والدكتورة سعاد أبو السعود ومحمد أحمد فرغلى باشا.

ويهمنى أن أذكر أيضا أنى استعنت بآراء كثير من الصحفيين والكتّاب ومنهم الأساتذة أنيس منصور، وصلاح منتصر، وجلال دويدار، وموسى صبرى،وأحمد بهاء الدين ، وعبد الستار الطويلة، وضياء الدين بيبرس، وعبد الرحمن فهمى، وحسين عبد الرازق، وفيليب جلاب.

كما استعنت بأحاديث وموضوعات كتبها وأجراها كل من الأساتذة: لبيب السباعى،وإبراهيم عمر، وحسن أبو العينين، وثروت فهمى، وحسن علام، وأحمد مصطفى، ومحمد مصطفى،وكرم جبر، وإبراهيم خليل،ووائل الإبراشى، وكريم صبحى، ومحمود فوزى، ومحمد الطويل، وأحمد حسين، وأحمد موسى ، ومحمد صلاح الزهار،وأنور محمد ، ومجدى عبد الغنى، وراوية سالم،وصباح حمامو، ونادية منصور، وأحمد حسن عبدون، وهشام زكى ، وخالد صلاح ، وعبد الله الحاج، ومؤمن أحمد، والسيد الشاذلى.

وينبغى لى أن أشير إلى استفادتى من مجموعة الكتب التى أصدرها عدد من صحفيينا المتميزين، وفى هذا المجال أذكر كتاب الأستاذ أحمد مصطفى «أسرار وزراء مصر »، وهو حافل بالحديث عن علاقته بكل من أحمد رشدى ومحمد عبدالحليم موسى بصفة خاصة، وكتاب الأستاذ محمد مصطفى «كنت وزيراً للداخلية»، وهو حوار مع أربعة متعاقبين من هؤلاء هم: النبوى إسماعيل، وحسن أبو باشا، وأحمد رشدى، وزكى بدر، وإن كان قد سجل فى مقدمة الفصل الرابع أنه لم يتمكن من حوار زكى بدر ، ولهذا لجأ إلى أحاديثه وحواراته السابقة معه. وكتاب الأستاذ محمد صلاح الزهار «وزراء على كف عفريت»، وهو حافل بالحديث عن فترة زكى بدر، وكتابه الآخر «عبدالناصر وزيرا للداخلية»، وكتاب الأستاذ محمود فوزى «النبوى إسماعيل وأسرار حادث المنصة»، وكتاب الأستاذ محمد الطويل «السادات ولعبة الأمم»، وفيه حوارات طويلة مع النبوى إسماعيل، وكتابى الأستاذ مجدى عبدالغنى «استقالة وزير» عن اللواء أحمد رشدى، و«ليلة بكى فيها بدر» عن اللواء زكى بدر.



بقى أن أعترف أن هذه هى المرة الثالثة التى أنتهى فيها من مراجعات البروفات النهائية لهذا الكتاب قبل أن أدفع به إلى المطبعة، وقد حدث فى ١٩٩٦ أنه وصل إلى المرحلة النهائية «الأفلام الطباعية» وكان على وشك الطبع، بل ظهرت الإشارة إليه فى قائمة كتبى الملحقة بنهاية كتب قدر لها أن تطبع فى ذلك التاريخ ثم تكرر هذا الموقف نفسه بحذافيره فى ١٩٩٩.

وفى هاتين المرتين دفعتنى الهواجس والوساوس وعشق التجويد والإتقان، والرغبة فى التمام والكمال، الذى يبدو الوصول إليه مستحيلاً ، إلى تأجيل قرار الطبع إلى وقت لاحق، وها هو ذا الوقت اللاحق يمتد ليقترب من ستة أعوام، ومع أنى بلغت مرحلة من الضجر من نفسى الأمارة بإعادة الكتابة والصياغة فإنى أرجو الله سبحانه وتعالى أن ييسر لى فى هذه الأيام التغلب على هواجسى ووساوسى وأن أدفع بالكتاب إلى المطبعة لأبلور جهدا امتد لأكثر من عشرين عاماً فى الإحاطة بما فى هذا الكتاب وبما فى غيره، ولتحليله وبلورته وعرضه على هذا النحو.

وكلى أمل أن يكون نشر هذا الكتاب فاتحة لنشر دراسات أخرى مماثلة بدأت فى إعدادها ومازلت أواصل تنقيحها على مدى تلك السنوات العشرين عن إسهامات أصحاب المهن الأخرى فى الحياة السياسية فى عهد الثورة.

ولست أشك فى أنى فى حاجة إلى كثير من الدعاء بالتوفيق فيما عبرت عنه من قبل من إيمانى بأهمية أن أقدم لأهلى وقومى وأبناء وطنى كل ما عرفت وأدركت من معرفة، ولهذا السبب كنت حريصاً على أن أجمع هذه الدراسات فى هذا الكتاب (وغيره من سلسلة كتبى) وأرجو الله أن ينال هذا الكتاب رضا القارئ والناقد والباحث والدارس، وأن يحظى بالتقييم والنقد وأن يحظى أيضا بالتصويب لما قد أكون قد وقعت فيه من خطأ أو مجافاة للصواب، سواء فى الاستقراء أو الاستنباط أو الاستنتاج أو التقرير أو التعبير.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يعيننى على نفسى وأن يكفينى شرها، وشر الناس، وأن يوفقنى لأن أتم ما بدأت،وأن ينفعنى بما علمنى، وأن يعلمنى ما ينفعنى. وله سبحانه وتعالى - وحده - الحمد، والشكر، والثناء الحسن الجميل.

د.محمد الجوادى

الباب الأول

النهضة التى أحرزتها الشرطة
في عهد الثورة

- تنظيم القوى البشرية
- امتداد سلطة الشرطة إلى كافة أنحاء الوطن
- الشرطة جهاز وطنى
- تنامى وظائف الشرطة
- ترسيم حدود سلطة الشرطة
- هيئة الشرطة مصدر للخبرات الوطنية
- الاهتمام بالتأهيل العلمى
- نشأة هياكل البيروقراطية الشرطية
- انعدام الرهبة من ضم وفصل القطاعات المختلفة

قبل أن تقوم الثورة كانت الشرطة (وجهازها) قد وصلت إلى أعلى وأرفع نقطة فى منحنى تاريخها الوطنى، ذلك أن معركة الإسماعيلية التى خاضتها الشرطة مع المستعمر البريطانى قد بلورت أقصى ما يمكن بلورته من الانتماء الوطنى للشرطة، ومن تلاحم الشرطة مع الشعب، ولم يكن هذا ممكنا بالطبع فى أية ليبرالية أو ديمقراطية إلا فى الوقت الذى يقود فيه حزب الأغلبية شعبه وجماهيره إلى الكفاح الوطنى نازعا عن نفسه رداء الصبر الدبلوماسى ومتوثبا لقيادة الكفاح الوطنى ضد المستعمر، وهو الدور الذى أداه الوفد المصرى بذكاء شديد ونية صافية وتوجه أصيل.

ولهذا فقد كانت معركة الإسماعيلية فى ٢٥ يناير ١٩٥٢ وردود فعلها المباشرة بمثابة الشرارة الأخيرة لقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، فقد كشفت الستار عن طبيعة الانتماءات والمعسكرات القائمة؛ فالوفد حكومة وجماعة مع الشرطة جهازا وأفرادا فى صف الشعب، بينما يتآمر المستعمر بكل ما أمكنه من وسائل

من أجل إطالة أمد بقائه على الرغم من انتهاء الحرب العالمية الثانية وحصوله فيها على النصر بمساعدة أكيدة من مصر.

وحين تأكد للنحاس باشا ولزملائه من زعماء الوفد أن البريطانيين يماطلون ولا ينوون اتخاذ خطوات عملية من أجل الوفاء بالتزاماتهم، وحين تأكد للنحاس باشا أن المسئولين فى الولايات المتحدة والعالم الغربى من ناحية أخرى لا يعطون الأهمية المناسبة لقضية مصر، وحين تأكد للنحاس باشا - حتى على يد النقراشى وهو أحد خصومه السياسيين فى ذلك الوقت - أن مجلس الأمن والأمم المتحدة لا يبديان الاهتمام اللائق بالقضية، حين تأكد هذا كله للنحاس باشا لم يجد بدا من أن يعلن إلغاء المعاهدة التى وقعها هو نفسه فى ١٩٣٦.

واندلع الكفاح المسلح منذ نهاية ١٩٥١، فإذا بالشرطة تأخذ موقف الشعب، ولم تكن الشرطة فى ذلك اليوم مقيدة بما كانت مقيدة به فى ١٩١٩ من قادة بريطانيين ونظام بريطانى، وإنما كانت بفضل ثورة ١٩١٩ وتصريح ١٩٢٢ ومعاهدة ١٩٣٦ وكل الخطوات المتتالية الأخرى قد أوشكت أن تكون مصرية مائة فى المائة.

وهكذا فإنه عندما تطورت خطوات الكفاح المسلح فى القناة، واضطرت بريطانيا إلى أن تنذر الشرطة لم تضطر مصر نفسها (حكومة أو شعبا أو شرطة) إلى أن تقبل الإنذار بل وقفت الشرطة وقفتها المجيدة التى أبانت - بكل وضوح - للمستعمر ألا سبيل إلى بقائه وأن عليه أن يفكر - ولو بطريقة تدريجية ووئيدة على عادته - فى أن يقبل الانسحاب وأن يخطط له فى أسرع فرصة.. وهو ما حدث بالفعل على يد قادة الثورة فى ١٩٥٤، حتى تم الانسحاب فى ١٩٥٦.

وإذا كان لنا أن نفخر بوقفة الشعب فى بورسعيد فى ١٩٥٦ أو فى السويس فى ١٩٧٣ فإن علينا أن نتذكر أن الشرطة كانت هى السند القوى للشعب فى هاتين الوقفتين، كما أنها كانت صاحبة النموذج البديع فى ٢٥ يناير ١٩٥٢، وهو النموذج الذى كانت الشرطة واعية له حتى إنها اتخذته عيداً لها حتى اليوم.

ولا ينبغى لنا أن نغفل الإشارة إلى دور وزير الداخلية الذى هو قائد الشرطة بحكم منصبه الذى اتخذ قرار الصمود الكفاح أمام الغطرسة البريطانية، وهو فؤاد سراج الدين باشا.

كما لا ينبغى لنا أن نغفل - على سبيل المثال - الإشارة إلى دور ضابط شاب قدر له أن يلعب دورا مجيدا فى ذلك اليوم، ثم قدر له أن يعيش حياته الشرطية كلها فى رضا نفسى وهدوء وإنكار للذات حتى وصل إلى أعلى درجاتها دون أن يتدلل على زملائه أو رؤسائه بأنه كان بطلا من أبطال معركة الإسماعيلية فى ١٩٥١ وهو اللواء مصطفى رفعت.

إنما ينبغى لنا - قبل هذا أو ذاك - أن نستمطر - فى كل آن - الرحمات على أرواح شهداء الشرطة فى كل العصور، وهم شهداء من أجل الوطن ومن أجل أمنه ومن أجل سلامته ومن أجل سلامة جبهته الداخلية.



يمكن لنا إذاً أن نلاحظ أن الثورة قد أثرت فى جوهر نظام الشرطة المصرية تأثيرات مهمة وعديدة، قد لا تسهل ملاحظتها اليوم، ولكن التأمل عبر التاريخ يكفل لنا أن ندرك إلى أى حد كانت الثورة وقيامها وقيمها وحكمها مؤثرة فى الشرطة.

ويكفى أن نتأمل التأثيرات التالية :

أولا: تنظيم القوى البشرية:

يعود إلى زكريا محيى الدين الفضل فى أثناء عمله وزيرا للداخلية فى القضاء على الفوضى الوظيفية التى كانت بمثابة صفة غالبة على تكوين هيئة العاملين بالشرطة، وقد بدأ هذا بإنهاء وظائف معاونى الإدارة، ووظائف الكونستابلات، وتوحيد كل الضباط العاملين فى الشرطة فى سلك وظيفى واحد، وأصدرت الحكومة من أجل هذا القانون رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة.

وهكذا استطاع زكريا محيى الدين بقرار شجاع مدروس أن يوحد الكادر الخاص برجال الشرطة وأن يقضى على الكرنفال الذى كان موجوداً فى القوى البشرية العاملة فى هذا القطاع، فقد كانت الطائفية هى أبرز سمات ضباط الشرطة قبل الثورة، الذين كانوا يتوزعون طوائف مختلفة، تبعاً لاختلاف تأهيلهم العلمى، وقد تكرس هذا الاختلاف بين الضباط الأصليين والكونستابلات والصولات ومعاونى الإدارة وموظفى الإدارة وموظفى الخدمة المدنية، كما أنه كان من الممكن أن يكون بعض قادة الشرطة أنفسهم من غير خريجى الكلية.... إلخ.

بل إن خريجى مدرسة الشرطة أنفسهم كانوا يضمون ٣ طوائف:

- الطائفة الأولى: هى طائفة الضباط القدامى، وهذه الطائفة درست وتخرجت قبل عام ١٩٢٨، وكان القبول فى المدرسة بما يعادل الشهادة الإعدادية الآن.

- الطائفة الثانية: وهى التى درست وتخرجت منذ ١٩٢٨ وما بعدها، وقد أصبحت مدرسة الشرطة مدرسة عليا يستلزم الالتحاق بها الحصول على شهادة الثانوية (البكالوريا ـ التوجيهية).

● الطائفة الثالثة: تضم مجموعة متميزة من الضباط الذين تخرجوا فى مدرسة الشرطة بعد أن كانوا قد تخرجوا فى كلية الحقوق، وهو نظام عُمل به فترة قصيرة ثم عُدل عنه، ومن أبرز خريجى هذا النظام اللواء محمد أحمد المنياوى الذى وصل إلى منصب وكيل الوزارة ثم اختير محافظا وكذلك اللواء صلاح مجاهد .

وبالإضافة إلى هؤلاء جميعا كان هناك معاونو الإدارة الذين يعملون فى أقسام البوليس كموظفين مدنيين يتولون المهام الإدارية وكان من هؤلاء بعض من وصلوا إلى مناصب متقدمة بعد ذلك فى هيئة الشرطة بعد أن ادمجوا فى الرتب المناظرة فى سلك الشرطة وتلقوا دورات شرطية .

على أننا ـ مع مضى الزمن على استقرار وثبات هذا التوحيد ـ لا نستطيع ـ حتى الآن ـ أن نرى حرصاً بالغاً من قيادات الشرطة على وضع تقاليد ثابتة للأداء الشرطى، وملامح مميزة للشخصية الشرطية، ويكاد الأمر يقتصر على قبول الصورة المتكونة بحكم الزمن نفسه، ومع هذا فإننا لا نستطيع أن ننكر أن بعض قادة الشرطة قد تمكن بالفعل من أن يبلور من تشريعات أو قواعد القبول فى كلية الشرطة من أجل تحقيق قدر ما من هذا الطابع الذى يمكن مع الزمن أن تتشكل تبعاً له الصورة الذهنية عن العاملين فى سلك الشرطة، وربما تتطور البدايات المختلفة إلى أن يكون للشرطة نوع من البروتوكولات التى يتمتع بها رجال الهيئات القضائية منذ زمن طويل.

ومن الممكن لنا أن نلمح إلى بعض المواصفات التى يطمح قادة الشرطة فى أن يصطبغ بها ضباط الشرطة بصفة عمومية، وبصفة خصوصية فى ذات الوقت، ويكفى فى هذا الصدد أن نقرأ هذا النص الذى ورد بصورة عارضة فى حديث اللواء زكى بدر لنادية منصور فى مجلة الشباب (يونيو ١٩٩٣) عن تصوره الكامل لضابط الشرطة وأخلاقه وكفاءته وهيبته:

«ضابط الشرطة الناجح لابد أن يكون نظيفا (مائة فى المائة) وعلى خلق وكفء ورياضى، ويحافظ على لياقته البدنية بالتدريب على كل أنواع وفنون استخدام السلاح والدفاع عن النفس وإصابة الهدف، والظهور بالمظهر اللائق من خلال الاهتمام بحسن المظهر والهندام، لأن هذا يخلق الاحترام والهيبة، والدليل على ذلك أن رجل الشرطة زمان كانت له هيبة لأن مظهره كان يجبر الناس على احترامه، والدولة دورها رعاية الضباط بتوفير المساكن والاستراحات لهم ومنحهم إجازات، وهذا ينطبق على شباب الأمن المركزى أيضا».

ثانيا: امتداد سلطة الشرطة إلى كافة أنحاء الوطن:

يعود الفضل إلى الثورة فى الامتداد بسلطة الشرطةإلى كافة أنحاء الوطن، وهو الوضع الذى لم يكن موجوداً قبل الثورة، حيث كانت سلطة الشرطة تقتصر على المحافظات الآهلة بالسكان من دون أن تمتد إلى المحافظات الحدودية، بل إن بعض مواقع الخدمات كانت مستقلة بنظام أمنى خاص بها، وقد اقتضى هذا نقل تبعية المحافظات النائية إلى الشرطة وإنهاء الوضع الاستثنائى القديم الذى كان خاصاً بها، وفى الحقيقة فإن الثورة لم تنجز مثل هذه الخطوة تماماً إلا بعد تسع سنوات من قيامها، حيث صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٦١ بإضافة معظم المناطق الصحراوية التى كان يتولى الجيش أعباء الأمن بها إلى محافظات البحر الأحمر والوادى الجديد ومطروح، ثم صدر القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ بتطبيق النظام الإدارى العادى والنظام القضائى العام فى المواد الجنائية فى هذه المحافظات الثلاث ونقل مسئوليات حفظ الأمن فيها إلى وزارة الداخلية.

وكانت هذه المناطق تخضع للقوات المسلحة، ولسلاح الحدود، وكان محافظها يعين من بين رجال القوات المسلحة وبقرار من قيادتها، وعلى سبيل المثال فقد عمل الرئيس محمد نجيب نفسه وكيلاً ومحافظاً لعدد من هذه المحافظات.

وقد أتم الله سبحانه وتعالى على وطننا العزيز هذه النعمة بعد تحرير سيناء عقب حرب أكتوبر المجيدة فى ١٩٧٣.

وبمقتضى القرار الوزارى رقم ٢٠٦٤ لسنة ١٩٧٥ أضيفت أعباء الأمن بمحافظتى سيناء إلى وزارة الداخلية.

وقد تولى اللواء فاروق الحينى (نائب وزير الداخلية فيما بعد) إنشاء مديرية الأمن فى سيناء بعدتحررها وعودتها إلى الوطن.



ثالثا: الشرطة جهاز وطنى:

تعانى أجهزة الشرطة على الدوام من النظرة إليها على أنها قبضة للسلطة الحاكمة فى مواجهة الرغبات الوطنية، فإذا ما كانت السلطة القائمة فى الوطن هى سلطة الاحتلال الجاثم على صدر الشعب، فإن هذا الشعور يزداد حتى يستحيل إلى نوع من أنواع العداء، وبخاصة إذا ما أسندت إلى الشرطة مهام تندرج تحت اسم قمع الحركة الوطنية.

ومع أن الشرطة المصرية وقفت على الدوام إلى جانب الحركة الوطنية، وكان دور رجالها متمماً ومكملاً للجهاد الوطنى، إلا أن بقاء الاحتلال البريطانى فى حد ذاته كان بمثابة خميرة عكننة للتأثير على العلاقة بين الشرطة والشعب، وغنى عن البيان الإشارة إلى أنه بقيام الثورة تخلصت الشرطة من الأعباء النفسية والشعورية لأداء العمل الشرطى فى ظل الاحتلال الإنجليزى، وفى ظل تدخل القصر الملكى فى ترقيات وتنقلات الضباط، ولم تكن العلاقة بين الشرطة وبين القصر والإنجليز واضحة المعالم، وإنما يمكن القول بأن الهيمنة كانت بمثابة الطابع المميز لسيطرة الجانبين على الشرطة.

ومهما حدث بعد ذلك من استغلال بعض أجهزة الشرطة فى دعم وتنمية أساليب الحكم الشمولى،إلا أن هذا ظل فى إطار الانحياز إلى حكم وطنى حتى إن كان الإجماع منعقداً على أن ظلم أولى القربى أشد فتكاً وتأثيراً بالمظلومين من أبناء الوطن الذين يدفعهم حماسهم إلى ما قد يقود إلى اصطدام فكرى أو بدنى مع رجال الحكم القائم على نحو ما حدث فى فترات طويلة من عهد الثورة.

ونحن نرى أبناء الشرطة المصرية وهم مقتنعون تمام الاقتناع بصواب إسهاماتهم فى حماية النظام الحاكم من ناحية أو فى التصدى للتنظيمات الدينية أو الماركسية من ناحية أخرى .

رابعا: تنامى وظائف الشرطة:

ربما لا يمكن إرجاع الفضل فى هذا الإنجاز إلى الثورة وحدها، فهو إنجاز تراكمى تحقق مع الزمن، وبخاصة مع ما اتسمت به الحضارة الحاضرة نفسها من إعلاء لقيمة التخصص، ومن تحديد دقيق للوظائف الإنسانية المختلفة، وقد تحقق هذا الإنجاز فى كثير من مجالات نشاط المهن المختلفة لا المهن الشرطية وحدها، وهكذا فقد تبلورت مهام الشرطة بصورة محددة على حين لم تكن هناك فيما قبل الثورة سياسة شرطية واضحة، إنما كانت تسند إلى الشرطة مهمات أقرب منها إلى الحراسة، أو الأمن المحدود دون أن تكون هناك مسئولية شرطية حقيقيةعن الأمن الاجتماعى أو الاقتصادى أو حتى الأمن السياسى.

وسوف نطالع على مدى الأبواب المختلفة من هذا الكتاب دراسات مختلفة للأدوار المتعددة التى أتيحت للشرطة وأثبتت قدرتها على أدائها .وقد تعددت هذه الوظائف لتشمل مناحى النشاط الإنسانى المدنى اجتماعيا واقتصاديا وحضاريا، وأضيفت إليها عاما بعد عام كثير من الأعباء المتزايدة والأنشطة المتشعبة.

وحتى لا نقطع تواصل الحديث فإننا نشير هنا إلى الأبواب التى خصصناها لهذا الحديث وهى:

الباب السادس: نماذج للإنجازات السياسية للشرطة

أولا : دور الشرطة فى الكفاح الوطنى ومواجهة العدو

ثانيا: إسهام الشرطة فى إعادة إنشاء جهاز الأمن السياسى

ثالثا: دور الشرطة فى الوقاية من الإضرابات العمالية

رابعا: دور الشرطة فى مواجهة التطرف الدينى



خامسا: ترسيم حدود سلطة الشرطة:

بقيام الثورة واستقرار الحكم لها بدأ إلى حد كبير القضاء النهائى على تنازع الاختصاصات بين الأجهزة الشرطية والأجهزة الأخرى وفى مقدمتها بعض إدارات القوات المسلحة، وهو ما كان سائداً بصورة واضحة قبل الثورة حيث كانت هناك بعض مناطق نفوذ مشترك (أو مزدوج) بين الشرطة وغيرها من أجهزة الدولة، ومع أن بعض آثار رمزية لهذا التداخل لا تزال موجودة فإن هذا لا يعدو الاستثناء ولايعدو أن يكون بمثابة التعبير عن طبائع الأشياء، ومن الإنصاف أن نذكر أن الثورة قد أنصفت الشرطة فيما حازته من سلطات، أما الصورة قبل الثورة فكانت فى غير صالح الشرطة على الإطلاق، فقد كان هناك مجالات نشاط وهيئات لا تخضع للشرطة وإنما تخضع لغيرها والأمثلة على هذا كثيرة ومنها إدارات:

- حرس الجمارك .
- حرس الحدود.
- مصلحة مصايد الأسماك.
- حكمدارية السكة الحديد.

من ناحية أخرى فقد أسهم صدور قانون الإدارة المحلية فى ١٩٦٠ فى تركيز اختصاصات الشرطة، وقد سبقت صدور هذا القانون تصفية الإدارة العامة لشئون اللوائح والرخص سنة ١٩٥٤، ونقلت كثير من الاختصاصات بالتبعية إلى أجهزة الادارة المحلية ، ولايمكننا أن نتجاهل أن الشرطة تعانى الآن من محدودية نفوذها القانونى فى مجال المحليات ، على الرغم من أنها (خلافا للمحليات) تملك القدرة على الانفاذ ، ولازلت أطالب بنقل كثير من سلطات المحليات إلى الشرطة على نحو ما كان معمولا به فى شئون الإدارة فيما قبل الثورة .



سادسا: هيئة الشرطة مصدر للقيادات الوطنية:

قدمت أجهزة الشرطة بتقبل من حكومات الثورة ونظامها السياسى كثيراً من القيادات المتميزة لمواقع مختلفة فى جهاز الدولة السياسى والإدارى.

وبالإضافة إلى المواقع التى احتلها ضباط الشرطة القادة بين المحافظين، فإن قادة الشرطة وصلوا فى بعض الأحيان إلى العمل كسفراء (عبدالعظيم فهمى وعليوه زاهر)، أو فى السلك الدبلوماسى فى وظائف دبلوماسية محددة.

كذلك اختير اثنان من قادة الشرطة لتولى وزارات غير وزارة الداخلية (سعد الشربينى ومصطفى عبد القادر)، بالإضافة إلى أن اثنين من وزراء الداخلية أنفسهم قد تقلدوا وزارة الحكم المحلى بعد تركهم لوزارة الداخلية.

كذلك قدمت الشرطة عدداً كبيراً من القيادات لأجهزة الإدارة المحلية فى مواقع ومستويات مختلفة ومتعددة.

وفى صعيد خامس نجح عدد من قادة الشرطة فى الوصول إلى عضوية مجلسى الشعب والشورى، سواء بالتعيين (محمد أحمد المنياوى وعصمت الرخاوى) أو الانتخاب وحققوا نجاحاً لا بأس به فى هذه المواقع أهلهم لمناصب برلمانية مهمة.

كذلك على صعيد سادس نجح عدد من قادة الشرطة فى العمل كوكلاء ووكلاء أول لعدد من الوزارات الخدمية المهمة، وذلك عقب خروجهم من خدمة الشرطة وهم دون الستين ومن أبرز هؤلاء اللواء عادل شعبان فى وزارة التعليم العالى واللواء اسحق العشماوى فى وزارة التموين واللواء أحمد فؤاد عطا فى وزارة التجارة ، واللواء حازم أبو شليب فى السياحة ، ويوسف أبو عوف فى الشباب والرياضة ... إلخ .

وعلى صعيد سابع وصل عدد من ضباط الشرطة إلى مناصب متقدمة فى الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وقد أصبح اللواء أحمد أبو طالب سكرتيرا عاما لمجلس الوزراء، كما أصبح اللواء أحمد حمدى أمين عاما مساعداً لمجلس الشعب وأصبح اللواء رفعت مطارع أمينا عاما مساعداً لمجلس الشورى.

وعلى صعيد ثامن تمكن عدد كبير من ضباط الشرطة من الحصول على درجات الدكتوراه فى القانون والعمل كأعضاء فى هيئات التدريس فى الجامعة المصرية، ووصل بعض هؤلاء إلى عمادة كليات الحقوق فى جامعات مختلفة، بل إنهم مثلوا أغلبية العمداء فى بعض الأحايين، ولم يقف مجال دراساتهم الأكاديمية عند كليات الحقوق، فقد وصل الدكتور محمد ماهر الصواف إلى عمادة المعهد القومى للإدارة العليا بأكاديمية السادات، ومن قبله وصل الدكتور محمد إبراهيم دكرورى إلى عمادة معهد (كلية) التجارة الخارجية (التابعة لجامعة حلوان فيما بعد).

وبالإضافة إلى كل هذه المجالات نجح كثير من قادة الشرطة فى رئاسة اتحادات رياضية مهمة، سواء بالانتخاب أو التعيين، كما تولى بعضهم مواقع متقدمة فى اتحادات اللعبة الرياضية المختلفة.

وأخيرا وليس آخرا فقد احتل بعض ضباط الشرطة مواقع متقدمة فى مكاتب رئاسية، والمثل الواضح على هذا هو فوزى عبدالحافظ الذى ظل سكرتيرا للرئيس السادات حتى أصيب إصابات بالغة فى حادث الاغتيال.



سابعا: الاهتمام بالتأهيل العلمى:

يمكن أيضا القول بأن هذا الإنجاز تحقق بحتمية العصر، إذ أنه مع الانفجار المعرفى الذى ميز التقدم الحضارى، أصبح لزاما على كل المشتغلين بالمهن والوظائف المختلفة أن يرتفعوا بمستوى علمهم ومعلوماتهم، ومن ثم فقد وجدت أجهزة الشرطة نفسها فى حاجة إلى الارتفاع بمستوى التعليم، والتدريب، وبدأت سياسات التعليم المستمر والتدريب والتأهيل تأخذ سبيلها إلى الوجود المستمر فى كيان الهيئة الشرطى، ولم يعد بالإمكان أن يبقى ضابط الشرطة على نحو ما بدأ حياته الوظيفية، وإنما أصبح على الضباط الانتظام فى دورات عديدة تزيد من معرفتهم بالمستجدات العلمية المرتبطة بأدائهم لوظائفهم والتى لا يمكن النجاح بدون استيعابها أو الإلمام بها على الأقل.

وقد وجه قدر كبير من الاهتمام إلى تطوير مناهج كلية الشرطة، وبخاصة فى الشق القانونى، ووصل هذا إلى مرحلة يمكن وصفها بأنها تحتوى قدراً من التزيد حين أصبح خريج الشرطة مؤهلاً بما تأهل به خريج الحقوق.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل بدأت الدراسات العليا فى أكاديمية الشرطة فى طرح ثمارها من رسائل علمية وبحوث متخصصة.

ولم يقف الأمر عند حد التعليم والتعليم المستمر، ولكن الشرطة وجهت اهتماماً بالغا بالتدريب، بل إن إدارة للتدريب ومعهداً للتدريب قد وجدا لأداء هذه الوظيفة، وعندما أنشئت أكاديمية الشرطة فى ١٩٧٥ أصبحت كلية الشرطة بمثابة أحد فروعها وأصبح هناك للتدريب مجال واسع فى برامج الأكاديمية نفسها.

ومع أن الآمال المعقودة على تطوير الشرطة علميا لا تزال تسمح بكثير من الجهد فى هذه المجالات، إلا أن أكبر ما يطمئن المواطن هو أن الشرطة لا تكف عن تجديد دمها وأفكارها فى هذا المجال .

ومن الإنصاف أن تشير إلى التفوق الذى حققته الشرطة فى مجالات المعلومات والاتصال على مستويات متعددة.

ثامنا: نشأة هياكل البيروقراطية الشرطية :

اقتضى التحديد الدقيق لوظائف الشرطة إنشاء عدد من المصالح والإدارات والأقسام على مدى السنوات المتتالية وذلك لتغطية كثير من النشاطات الحيوية، ومع أن تنظيم الوزارة الآن (٢٠٠٢) قد وصل بعدد قطاعاتها إلى أكثر من ثلاثين قطاعاً، يرأس كلاً منها مساعد أول وزير أو مساعد وزير، إلا أن هذه القطاعات والإدارات مرت فى نشأتها بمراحل متعاقبة من التصعيد وإعادة ترتيب الأهميات والأولويات، وسوف نتناول ما طرأ على هيكل الوزارة من تعديلات وتطويرات فى باب كامل من هذا الكتاب، ولكن من المهم أن نشير إلي أن عهد الثورة قد شهد نشأة إدارات ومصالح لم تكن موجودة من قبل فى صيغة الإدارات أو المصالح المستقلة، وإن كانت لكل منها نواة قديمة، وعلى سبيل السرد يمكن حصر هذه الهيئات التى ورد تاريخ إنشائها فى مواضع عديدة من المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى (١٩٥٢ - ١٩٨٠) الصادر عن المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية على النحو التالى:

- **مصلحة الأمن العام:**

أنشئت بالمرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٥٣.

- **مصلحة الأحوال المدنية :**

أنشئت بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦ لسنة ١٩٦١.

- **مصلحة أمن الموانى :**

أنشئت بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٩.

● **الإدارة العامة لشرطة الكهرباء :**

أنشئت بالقرار الوزارى رقم ١٨٨٠ لسنة ١٩٦٧ كإدارة رئيسية ثم رفعت لإدارة عامة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٢ لسنة ١٩٧٦.

● **إدارة شرطة المسطحات المائية :**

أنشئت بالقرار الوزارى رقم ٩١٠ لسنة ١٩٧٧.

● **الإدارة العامة لقوات الاحتياطى المركزى**

أنشئت كإدارة رئيسية بالقرار الوزارى رقم ١٠١٠ لسنة ١٩٦٩ ثم رفعت لإدارة عامة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٧٤.

● **قسم مكافحة التهريب :**

أنشئ بالقرار الوزارى رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٦.

● **قسم مكافحة الاختلاس، وقسم مكافحة الرشوة :**

أنشئا بالقرار الوزارى رقم ١٢٧٢ لسنة ١٩٧٢.

● **قسم مباحث الضرائب :**

أنشئ بالقرار الوزارى رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦١ ثم رفع لمستوى إدارة لمكافحة التهرب من الضرائب والرسوم بالقرار الوزارى رقم ٥٣٠ لسنة ١٩٧٩.

● **الإدارة العامة للتفتيش :**

- وافق مجلس الوزراء فى بداية عام ١٩٥٣ على اعتبار بعض الإدارات التابعة لوزارة الداخلية مصالح، ومن بينها إدارة التفتيش العام الذى أطلق عليها مصلحة التفتيش العام.

ـ فى ٢٤ أكتوبر ١٩٥٣ صدر القرار الوزارى رقم ١٠ بإضافة اختصاص التفتيش على الأعمال النظامية إلى مصلحة التفتيش العام.

ـ وفى ١١ يناير ١٩٥٤ صدر قرار وزارى بتحديد اختصاصات التفتيش العام.

ـ وفى ٢٤ فبراير ١٩٥٤ صدر القرار الوزارى رقم ٢ بشأن توزيع الاختصاصات بين المصالح والإدارات فتبعت مصلحة التفتيش العام وكيل الوزارة الدائم.

ـ فى ١٣ نوفمبر ١٩٦٦ صدر القرار الوزارى ١٤٤ بشأن توزيع تنظيم ديوان وزارة الداخلية فجعل المصلحة من بين الأجهزة التى تخضع مباشرة لإشراف الوزير.

صدر القرار الوزارى رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٤ باختصاصات الإدارة العامة للتفتيش الذى حدد فى مادته الأولى مفهوم التفتيش بقوله: «إن مصلحة التفتيش العام أداة مراقبة وتوجيه تعتمد عليها الوزارة فى تكوين صورة واضحة عن أحوال الأمن والإدارة».

● **الأمن المركزى :**

أنشئت كقوات متخصصة ذات تدريب عال تسند إليها بعض المهام الخاصة بمواجهة أعمال الشغب والاضطرابات وحوادث العنف أو أى أعمال تهدد أمن وسلامة الجبهة الداخلية، بالإضافة إلى القيام بأعمال الحراسات ذات الطبيعة الخاصة، وكذلك أى أعمال تعجز قوات الشرطة المحلية عن مواجهتها.

نشأت إدارة قوات الأمن المركزى بالقرار الوزارى رقم ١٠١٠ لسنة ١٩٦٩ ثم رفعت إلى مستوى الإدارة العامة بالقرار الجمهورى رقم ٥٩٥ فى ٢٥ أبريل ١٩٧٤.

- **الإدارة العامة لمباحث أمن الدولة :**

أنشئ جهاز المباحث العامة عام ١٩٥٢ بعد الثورة بأسابيع، وفى عام ١٩٦٩ رفع مستوى الإدارة إلى إدارة عامة باسم الإدارة العامة للمباحث العامة، وفى عام ١٩٧١ عدل الاسم إلى الإدارة العامة لمباحث أمن الدولة.

- **الإدارة العامة لشرطة الحراسات الخاصة :**

وتقوم بتغطية جانب مهم من حماية أمن الدولة، وذلك عن طريق حماية الشخصيات المهمة الوطنية والأجنبية حيث يحدث الاعتداء عليهم اضطرابا فى الاستقرار السياسى الداخلى أو فى العلاقات الخارجية بما يؤدى إلى الإضرار بمصالح البلاد، وأيضاً حماية الأماكن التى توجد فيها تلك الشخصيات.

- **إدارة شرطة حرس مجلس الشعب :**

وتؤدى الإدارة نفس دور الإدارة العامة لشرطة الحراسات الخاصة فيما يتعلق بأعضاء مجلس الشعب.

- **إدارة شرطة رئاسة الجمهورية :**

وتضطلع بنفس دور الإدارتين السابقتين فيما يتعلق بالسيد رئيس الجمهورية وأسرته.

- **حرس الجامعات :**

ويقوم بعملية تأمين الجامعات ضد تسرب عناصر غير جامعية وضد الجرائم الجنائية العادية.

- **مصلحة تحقيق الأدلة الجنائية :**

تختص المصلحة بمعاونة أجهزة الضبط والتحقيق فى استكشاف وفحص ومعالجة ومضاهاة الآثار المادية المختلفة عن ارتكاب الجرائم واستخلاص الأدلة المادية منها وإسنادها إلى مصادرها الحقيقية.

● مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية :

اختصاصات مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية بالنسبة للمواطنين :

ـ صرف جوازات السفر.

ـ سفر المواطنين للخارج، حيث كان لا يسمح للمواطن بالسفر للخارج إلا بعد الحصول على تأشيرة خروج، وقد تقرر إلغاء هذا البند من ١٩٧٤/٥/١٥.

ـ الهجرة : منذ السماح للمواطنين بالهجرة للخارج فى عام ١٩٦١ تقوم المصلحة بإنهاء الإجراءات الخاصة بذلك.

اختصاصات مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية بالنسبة للأجانب :

ـ تنفيذ التشريعات الخاصة بدخول وإقامة الأجانب.

ـ اتخاذ إجراءات تسجيل الأجانب.

ـ تنفيذ قوانين الجنسية.

● مصلحة أمن الموانى :

صدر القرار الجمهورى رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء مصلحة أمن الموانى وأعقبه صدور قرار وزير الداخلية رقم ٤١٦ لسنة ١٩٦٩ بتنظيم هذه المصلحة، وبدأت فى مزاولة نشاطها فعلا فى ١٩٦٩/٤/١ فى الموانى البحرية والجوية والنهرية والدوائر الجمركية التى كانت تقوم بأعباء الأمن وا لحراسة بها القوات المسلحة «حرس الجمارك والحدود».

● شرطة المجتمعات الجديدة :

كان لابد أن تأخذ الشرطة دورها لتؤدى واجباتها فى المجتمعات الجديدة فأنشأت الوزارة إدارة مركزية لشرطة التعمير والمجتمعات الجديدة كحلقة اتصال بين وزارة الداخلية ووزارة التعمير.

كمـا أنشـأت الوزارة شـرطة لمدينـة العـاشـر من رمـضـان (وهـى أولى المدن الجديدة) مقرها المدينة.

أنشـئت بمقـتـضـى القـرار الوزارى رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٨٠ الإدارة المركـزية لشرطة التعمير والمجتمعات الجديدة.



تاسعا: انعدام الرهبة من ضم وفصل القطاعات المختلفة:

ربما يكون من الأوقع أن نشير إلى التعبيـر الشعبى المصرى للحديث عن هذه الظاهرة وهو « فك وتركيب » الإدارات .

على مدى أبواب هذا الكتاب المعنية بالتنظيم الشرطى على مستوى الوزارة والإدارات يجد القـارئ أمثلة كثيـرة لإعادة النظر فى تبعية كثيـر من الإدارات وارتباطها ببعضها، والحقيقة أن هذا مما يحسب لحكومات الثورة فيما يتعلق بنظرتهـا إلى الأجـهـزة الشـرطيـة، فـقـد تجـاوبت هـذه الحكومـات مع الأفكار الشرطية الخـاصـة بالتنظيم مـرة واثنتين وثلاثا، ولم تجد الحكومات المتعـاقـبة مـانعاً من أن تعيد الأمور إلى حالتهـا الأولى حين اكتشفت أن «النظام الجديد» قد أدى إلى نتائج أقل مما كانت تؤديه أو تحققه النظم السابقة.

ولسنا نسـتطيع أن ننكر أن بعض العوامل الشـخصـيـة كانت وراء مـثل هذه التطويرات والتطويرات العكسية.

ولكن المرونة الكفيلة بالرجوع إلى النظم الأولى تظل بمثابة ميـزة حقيقيـة، وذلك إذا ما قورنت بالجمود الكفيل بتجميد كثيـر من الأمور حتى على أوضاع خـاطئة. ومع أننا سنتناول هذه الأمور بالتفصيل فى مواضع تالية، إلا أنه لابد لنا أن نشير إلى ثلاثة أمثلة بارزة:

● المثل الأول يتعلق بقوات الأمن المركزى،فعند إنشائها عام ١٩٦٩ كانت إدارة قوات الأمن المركزى تتبع وكيل الوزارة للتدريب وشئون الأفراد، ثم تبعت لوكيل الوزارة للشرطة المتخصصة عام ١٩٧١، وفى عام ١٩٧٤ أصبحت تابعة لإشراف مساعد الوزير للأمن، وفى عام ١٩٧٦ تبعت مساعد الوزير للأمن الجنائى، وفى عام ١٩٧٧ تبعت مساعد الوزير لقطاع العمليات، وفى عام ١٩٧٨ تبعت قطاع العمليات والخدمات الخاصة، وفى عام ١٩٧٩ أصبحت تتبع إشراف مساعد الوزير لقطاع قوات الأمن.

وقد واكب هذا التوسع الكمى فى حجم هذه القوات ففى عام ١٩٦٩ كانت تتكون من ٤ فروع جغرافية ويعمل فها ١٨٩ ضابطاً و١١٦٩٠ جندياً، وفى عام ١٩٧٧ أصبحت تتكون من خمسة فروع جغرافية ويعمل بها ٥٧٧ ضابطاً و٣٥٥٧٦ جندياً.

● المثل الثانى يتعلق بأمن الموانى، وقد نص القرار الجمهورى الصادر فى ١٩٦٩ على فصل الموانى والدوائر الجمركية عن مديريات الأمن الواقعة بدائرتها وضمها لمصلحة أمن الموانى، وذلك نظراً لطبيعة الحركة الجمركية المشتركة بين مختلف الموانى.

ثم رئى نقل الاختصاص الإقليمى للموانى والدوائر الجمركية إلى مديريات الأمن، وصدر القرار الوزارى رقم ١٨٠٦ لسنة ١٩٧٧ بهذا الشأن.

ونظراً لحجم النشاط بكل من ميناءى القاهرة الجوى والإسكندرية البحرى، فقد اعتبر كل من الميناءين مصلحة قائمة بذاتها، وذلك بالقرار رقم ١٨٠٧ لسنة ١٩٧١، وبذلك اقتصر دور مصلحة أمن الموانى على أعمال التخطيط والرقابة والإشراف الفنى.

وقد أثر هذا التنظيم الخاص بالتبعية فى وظيفة أو اختصاص المصلحة، فقد كان اختصاص مصلحة أمن الموانئ بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٤٤

لسنة ١٩٦٩ يتمثل فى أعمال الأمن والحراسة فى الموانى والدوائر الجمركية، والمقصود بعبارة الأمن والحراسة هو وظيفة الشرطة بصفة عامة، وتتمثل فى المحافظة على النظام والأمن وحماية الأغراض والأموال وعلى الأخص منع الجرائم وضبط مرتكبيها وتنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات، وعقب صدور قرار باعتبار كل من ميناء القاهرة الجوى والإسكندرية البحرى مصلحة قائمة بذاتها، اقتصر دور مصلحة أمن الموانى على أعمال التخطيط والرقابة والإشراف الفنى.

● المثل الثالث يتعلق بحرس الجامعات، وهو مثل طريف، فلكل جامعة إدارة للحرس الجامعى، ولكن يحدث أن تكون الجامعة نفسها منتشرة فى أكثر من محافظة وهكذا يصبح هناك نوع من الطرافة فى أن قائد حرس الجامعة بحكم الوظيفة المكانية يقود حرسا جامعيا يتبع محافظة أخرى ومديرية أمن أخرى!!

بل إن الأمر يصل إلى حدود الطرافة المطلقة فيما يتعلق بجامعتى القاهرة والزقازيق، فالحرم الرئيسى وإدارة الجامعة فى هاتين الجامعتين تقع جغرافيا خارج نطاق محافظة القاهرة (فى الجيزة والشرقية)، ومع هذا فإن لجامعة القاهرة مجموعة أحرام كاملة فى محافظة القاهرة متمثلة فى قصر العينى، ومستشفيات الأطفال، وكليات الصيدلة وطب الأسنان، كما أن لجامعة الزقازيق حرما فى شبرا، وهكذا تصبح من واجبات رئيس الحرم الجامعى لجامعة الزقازيق (على سبيل المثال) أن يتصل بمديريات الأمن فى القليوبية والشرقية والقاهرة.. وهكذا.

الباب الثانى

العوامل المهنية الحاكمة
لإسهام الشرطة فى السياسة المصرية

لاشك أنه كانت هناك بعض المحددات التى حالت دون أداء الشرطة لأدوار سياسية أكبر حجما وأكثر تأثيراً من الأدوار التى قامت بها بالفعل على مدى نصف القرن الذى نتناول دراسة دورها فيه.

وعلى الرغم من أننا سنتناول دراسة أدوار الشرطة المختلفة بالتفصيل فى الأبواب التالية، إلا أننا نؤثر أن نبدأ بإلقاء الضوء الكافى على العوامل المهنية أو الوظيفية التى نظن أنها حالت - ولا تزال تحول - بين الشرطة وبين أداء أو ممارسة أدوار سياسية أكثر تأثيرا على نحو ما يُتوقع من إحدى الطوائف المهنية المهمة التى يتكون منها نسيج الشعب، سواء أخذنا فى هذه الرؤية بمنهج «تحالف قوى الشعب العامل»!! أو المنهج الليبرالى الذى يسمح لكل مواطن أيا كان موقعه أن يمارس حقوقه السياسية حتى لو اضطره هذا إلى التخلى عن موقعه الوظيفى على نحو ما تنظمه - الآن - بدقة تقاليد القضاء والشرطة بأن تُقبل استقالة القاضى وضابط الشرطة إذا ما أراد الترشيح لعضوية البرلمان.

ومع هذا فإن الدراسة الموضوعية والتقييم التاريخى يقتضياننا أن نتناول فى هذا الباب والباب التالى بقدر من الدراسة، وبقدر من التأمل أيضا بعض التحديات التى واجهت الشرطة طيلة نصف قرن من الزمان، وسيكون اعتمادنا فى هذه الآراء التى نبديها فى هذا الباب على خبرتنا بما اعترى حياتنا السياسية من تطورات، سواء أكانت سياسية أم إدارية أم اجتماعية أم اقتصادية، ومن حسن الحظ أن هذه المتغيرات كانت بمثابة كل ما أثر فى الشرطة وجهازها، فلم تكن هناك - والحمد لله - تأثيرات من خارج الوطن على الشرطة أو جهازها أو أفرادها، وظلت الشرطة بعيدة تماما عن أن تتأثر بمتغيرات خارجية أو دولية كما تأثرت الحياة الاقتصادية والاقتصاد على سبيل المثال.

وربما لا يعتبر البعض هذا من المزايا حتى إن اعتبروه أو وافقوا على اعتباره من السمات التى ميزت كيان الشرطة وتميز بها هو الآخر.

ومن الجدير بالذكر أن كوادر الشرطة المصرية لم تجد نفسها مضطرة إلى أن ترتبط فى تدريبها أو تعليمها بدولة معينة أو معسكر معين على نحو ما حدث (فى مرحلة سابقة على الثورة ثم فى بعض مراحل عهد الثورة) فى القوات المسلحة أو فى الجامعات.

كذلك فإنها - أى الشرطة - لم تتحول من الغربى إلى الشرقى ثم إلى الغربى على نحو ما حدث لكوادر أخرى.

وقد ساعد هذا بالفعل على أن تظل مشكلات الشرطة مرتبطة بما فى الداخل، وأن يكون هذا الارتباط أكثر كثيرا جدا من أن يتاح لها أن تتأثر بالخارج على أى مستوى، وإن كان هذا قد حرمها فى المقابل من تقاليد عريقة كان من الممكن اكتسابها وتأصيلها أو تجذيرها فى بنية الشرطة.

وسنرى من خلال العناصر التى يتحدث عنها هذا الباب مدى إمكانية أو صعوبة الأقلمة المطلوبة لأجهزة الشرطة من أجل اسهام سياسى أكثر نفوذاً وبروزاً .

وفى كل الأحوال فقد أعطت مقدمات متعددة إطارات واضحة للتأثيرات التى نناقشها فى هذه المجموعة من العوامل التى حدت من قدرة الشرطة على تقديم إسهام أكبر فى القضايا الوطنية.

فى إطار من هذا الفهم يمكن لنا أن نناقش هذه العوامل على النحو التالى:

أولا: خضوع ضباط الشرطة لمنطق الأقدمية المطلقة:

قد لا يضير المرء أن يشعر بأنه ينتمى إلى مجموعة كبيرة العدد ، فالانتماء إلى مجتمع كبير العدد، هو فى أغلب الأحوال ميزة نسبية كبيرة ، خصوصا فى مجتمعات الموظفين، ولكن هذا الانتماء يصبح مدعاة إلى أحاسيس متفاوتة عندما يفتقد هذا المجتمع الكبير القدرة على وضع حدود مميزة للفئات أو المجموعات المختلفة التى يتكون منها هذا المجتمع ، فإذا أصبحت الوظائف المطلوبة من أفراد هذا المجتمع (على سبيل المثال) أميل إلى العمومية منها إلى الخصوصية، فإن الانتماء للمهنة نفسه يفقد كثيرا من الوضوح المميز لشخصيات وأداء المنتمين إليها ، وهذا تقريبا هو الوضع الذى شارفت هيئة الشرطة فى مصر على الاقتراب منه بشدة بسبب عوامل كثيرة .

وقد أدى هذا بالتالى إلى نتيجة أهم، وهى ضعف القدرة على تمييز أو فرز الكفاءات القادرة من بين الأعداد الكبيرة،وربما أصبحت هذه القدرة شبه مستحيلة فى ظل القواعد الحاكمة لترقيات أعداد كبيرة بمنطق بيروقراطى غير قادر (بالطبع) على التمييز، فعلى حين ازدادت أعداد ضباط الشرطة إلى الحد الذى وصلت فيه إلى أرقام قياسية يستحيل وجودها فى أى دولة مناظرة،

فإن الأمل فى إحراز موقع متميز بين صفوف الطائفة أصبح خاضعاً تماماً لعوامل حاكمة لا تساعد على إعطاء أدوار متميزة للطموحين أو المتفوقين أو المجتهدين .

- فقد أصبح الترقى محكوما بكشف الأقدمية دون أن تكون هناك فرصة حقيقية للخروج من أسر هذا الكشف مهما كانت البطولة المؤداة.
- كما أصبح البقاء فى خدمة الشرطة إلى سن أكثر تقدما بمثابة المقياس الوحيد لتقييم كفاءة «القيادة الشرطية»، أى أن الكفاءة أصبحت منحصرة تقريباً فى القدرة على الاستمرار.
- وبالتالى فقد أصبح الاستمرار إلى الدرجات العليا مرتبطا بالنجاح فى النجاة من الوقوع فى الأخطاء القابلة للتسجيل فى الملفات.
- من ثم فقد أصبح التجاوز غير القابل للتسجيل الورقى (مهما كانت درجة خطورته وابتعادة عن القيم العامة على سبيل المثال) من الأمور التى لا يمكن حتى لوزير الداخلية أن يبعد بسببها أيا من الضباط (وحتى إذا أبعدهم، فإن بعض القضايا أمام المحاكم الإدارية كفيلة بإعادتهم).

ومن الإنصاف أن نذكر أن هذا الوضع قد تغير بعض الشىء فى التعديل الجديد الذى أدخل على قانون الشرطة وأقره مجلس الشعب، ولكن المشكلة فى عدم القدرة على تمييز المتفوقين لا تزال موجودة، فلم يمكن التشريع الجديد من تخطى الأقدمية فى حالة التفوق الظاهر بحيث يضمن للمواقع المتقدمة كفاءات متميزة تكون خاضعة أيضاً للتقييم السنوى!

- وفى النهاية أصبحت الكفاءة مرتبطة فى بعض الحالات فى القدرة على التواؤم مع معايير التقييم البيروقراطية.



على صعيد آخر فقد نشأت أنماط من الرغبة فى قضاء مدد الخدمة فى مواقع أمنية غير شرطية وتمتاز بميزات لا تتوافر فى الشرطة، أى أن أصحاب القدرة على الاختيار أصبحوا يفضلون العمل فى مواقع أكثر مزية من الناحية الوظيفية أو المهنية، لكنها أقل ارتباطا أو خطورة من الناحية الشرطية والأمنية..

وهكذا أصبح التفوق الوظيفى غير مرتبط بالتفوق الشرطى ، بعبارة أخرى فإن الدرجة الوظيفية والمزايا المالية ربما أصبحتا أهم فى بعض الأحيان من المهنة والوظيفة وأصبحتا بالتالى مرشحتين لأن تطغيا فى الأهمية على الرسالة والفن.

وكانت هناك أمثلة لا حدود لها لهذا الواقع الجديد:

● فقد أصبح العمل فى إدارات أقل مشقة وأقل تعرضا للمخاطر يؤهل فى النهاية إلى الدرجات العليا نفسها ، لأنه من ناحية الأقدمية والترقية يوازى العمل فى المواقع الساخنة والملتهبة ، حيث يتم حساب مدد الأقدمية المؤهلة للترقى بمرور السنوات وبصرف النظر عن أى معيار آخر.

● ولهذا أصبحت الرغبة فى البقاء فى الظل تستأثر ببعض من يملك الاختيار بين المواقع ، سواء أكان هذا الحق فى الاختيار بحكم أسبقيته ، أم بحكم عوامل أخرى غير الأسبقية .

● ولهذا أيضا فإن المواقع الحساسة والخطيرة أصبحت على المدى البعيد لا تحظى بمن هم الأكفأ على الإطلاق ، وإن كانت بالقطع تحظى بمن هم أكفاء بلا شك.

● وقد حدث هذا فى كثير من الأحيان على مستوى إقليمى كما حدث أيضاً بمفهوم المخالفة، أى طبقت القاعدة وعكسها، وهكذا أصبحت مناطق الصعيد على سبيل المثال (فى بعض الأوقات التى شهدت تنامى موجة الإرهاب) بمثابة مناطق خطرة ينبغى أن ينال كل ضابط حظه فيها(!!)



ثانيا : تضاؤل الاعتماد على فكرة التخصص:

على الرغم من إيمانى وتقديرى لأهمية استمرار الدراسة المهنية فى كل الشرطة على نحو عمومى شامل كما هى الآن وكما هى فى كليات الطب والحقوق، فإنى لا أزال أتصور أن الانتصار لمبدأ التخصص فى الأداء الشرطى كفيل بأن يحقق طفرات هائلة من تحسين مستوى هذا الأداء، ورفع كفايته.

ومن الجدير بالذكر أن التشريعات الخاصة بالهيئات القضائية قد نصت على مبدأ التخصص فى القضاء، وإن لم تتح الظروف البدء فى تطبيق هذا النص التشريعى على نحو فعال حتى الآن، وهو ما يدعونا إلى التفكير بصوت عال فى ضرورة الامتداد بالنص على فكرة التخصص إلى الشرطة، والبدء فى وضع التصورات الكفيلة بالأخذ بهذا المبدأ وتطبيقه على نحو ذكى وفعال من أجل الارتفاع بمستوى الأداء الشرطى من ناحية، ومن أجل إتاحة الفرصة أمام تكوين مهنى تخصصى رفيع المستوى قادر على أن يسهم بفعالية أكثر وضوحا فى وضع خطط التنمية وتعديل هذه الخطط وتواؤمها مع طموحات الشعب والدولة.

ولا نستطيع أن ننكر مدى ما هو متاح من رؤية متميزة لرجال الشرطة المسئولين إذا هم كانوا على علم تام بمدى وحدود الخطط التنفيذية والتشريعية من ناحية، ومدى وحدود قابلية هذه الخطط للتطبيق والتنفيذ على أرض الواقع من ناحية أخرى.

على أنى أجد لزاماً علىّ أن أشير إلى أهمية فكرة التخصص من حيث إنها تتيح الفرصة المبكرة واللاحقة للمتميزين لإبراز الذات والتأكيد على الإنجازات بعيداً عن الخوف من الذوبان فى المجموع، ويمكن تلخيص هذه الفكرة فيما يتعلق بكل أداء مهنى، فلولا التخصص فى الطب ما أمكن لنا كأساتذة فى الطب أن نظهر على نحو ما ظهرنا فى تخصصاتنا، ولم يكن ليتاح لنا من

الشهرة واللمعان إلا الظهور المحلى البحت فى حى أو مدينة على أكثر تقدير، وقل مثل هذا عن المهندسين، بل إن المحامين الآن أصبحوا يتميزون فى تخصصات معينة يختارونها بأنفسهم.

وفيما عدا إدارات شرطة المرور التى تكاد تكون منفصلة فى هيكلها العام عن الشرطة الأم ، وفيما عدا مباحث أمن الدولة ، التى تتمتع بوضع خاص نسبيا فإنه لا يمكن القول بأن هناك تخصصا واضحا بين أفراد الشرطة .

ولا يمكن القول بأن هناك أسبابا واضحة وراء غياب مبدأ التخصص الشرطى حتى الآن ، وإذا كان ولابد من أن يتم تحديد مثل هذه الأسباب فإنه يمكن القول بأنها أسباب احتمالية بعيدة التأثير من حيث المنطق ، لكنها قادت فى النهاية إلى الوضع القائم .

- **أول هذه الأسباب هو كثرة التبديلات والتغييرات التى لحقت بالهيكل العام للوزارة على مدى السنوات الخمسين الأخيرة** . ومن الواضح أنه فى ظل هذا المعدل العالى من التغيير والتبديل فإنه يستحيل بالطبع أن ينمو تخصص واضح المعالم محدد للفئات الوظيفية، والقوى البشرية .
- **ثانى هذه الأسباب أن الارتباط بالأقدمية العامة كان أهم العوامل الحاسمة فى الابتعاد عن الأخذ بمبدأ التخصص**، إذ لا يمكن أن يبقى ثانى أقدم الضباط فى موقع الرجل الثانى فى الإدارة الأولى ، بينما تتاح الفرصة أمامه فى أكثر من عشر إدارات يمكن له أن يصبح فيها بمثابة الرجل الأول، أى أنه كما نعرف يستحيل أن يبقى الرجلان الأول والثانى فى كشف الأقدمية العامة لضباط الشرطة فى إدارة واحدة كالأمن العام أو أمن الدولة أو المرور، إذ لابد من توازى الرئاسات من حيث أقدميتها.

ومن ثم فإنه على مستويات متعددة يجد الضباط أنفسهم بحكم الأقدمية المطلقة يبتعدون عما ظنوه يصبح مجال تخصص أو استمرار لهم داخل إطار عمل الشرطة. . قارن هذا الوضع مثلا بنموذج مرن ولا نهائى فى مرونته وهو

ما يحدث فى أية كلية جامعية حين يمكن - بلا أى حرج - أن يكون أقدم أستاذ فى الكلية من ذات القسم ، أو أن يكون العميد والوكيل من القسم نفسه .

ولعل افتقاد القدرة على الاحتفاظ بالأقدمية مع الاحتفاظ بالتخصص فى الوقت ذاته ، قد أصبحت بمثابة المشكلة الحاسمة فى مدى قدرة الشرطة فى المستقبل القريب على الأخذ بمبدأ التخصص .

وإذا كان لابد أن نأخذ بمبدأ التخصص فى الشرطة (أو فى القضاء أيضاً) فإنه لابد من وضع حل كفيل بابتعاد هذه المشكلة عن البزوغ عند كل خطوة من خطوات السلالم الوظيفية.

- **ثالث هذه العوامل أن العقلية المصرية العامة والعقلية المصرية الشرطية ليستا مهيأتين حتى الآن لقبول مثل هذه الفكرة.** ويرجع هذا بالطبع إلى ما تكون فى الفكر الاجتماعى من سيادة الصورة التقليدية لرجل الشرطة التقليدى فى الأقسام والمراكز على صورة الشرطة بصورة عامة .
- **رابع هذه العوامل أن أحدا لم يدع [دعوة علمية أو مهنية] إلى مثل هذا التخصص**، وأن أحدا لم يبادر إلى مثل هذا الجانب فى أية فترة سابقة ، وعلى حين «تتناثر» دعوات إلى تخصص القضاة - على سبيل المثال - فإن الدعوة إلى تخصص الشرطة مازالت غائبة فى رحم الغيب.

وهكذا فإنه قد يكون من السابق لأوانه الآن التفكير بصوت عال أو حتى بصوت منخفض فى مجرد انتواء التفكير فى التخصص بين ضباط الشرطة اللهم إلا فى تكريس التخصصين الواضحين فى:

- المرور .
- أمن الدولة .

والسعى إلى تكريس التخصص شبه المنفصل بالنبسة لضباط الجوازات والأحوال المدنية وأمن الموانئ .



ثالثاً : ارتباط أبرز المزايا المادية للضباط بسن التقاعد:

يلاحظ كثيرون على المزايا المادية المشروعة لرجال الشرطة أنها أصبحت أميل إلى تأخر الحصول عليها (من الناحية الزمنية) حيث صارت مرتبطة بخروج الضباط من الخدمة فى سن متقدمة ، وهكذا وصل الحال فى هذه المزايا المطلوبة إلى وضع غريب يرتبط به أن الاستمتاع بالمزية المادية الكبيرة التى تتيحها الوظيفة لا يتحقق إلا بترك الوظيفة نفسها وهى معادلة صعبة .

ولا ينفى هذا أنه توجد الآن مزايا مستمرة طيلة استمرار شغل الوظيفة، ولكننا قد نشير - على سبيل المثال - إلى المبلغ المالى الكبير الذى يوفره صندوق الزمالة عند نهاية الخدمة والذى يمكن من شراء شقة أو سيارة أو شقة مصيف!

وإذا افترضنا من باب التصور العقلى أنه من الممكن نقل هذه الميزات لتكون فى بداية الخدمة ، فسوف تكون شيئا مبهرا، وفى تصورى أنه سوف يكون من نتائج هذا التحريك الزمنى للمزايا عدة نتائج مهمة:

- سوف يرتفع المستويان المادى والاجتماعى للضباط بما ينعكس على أدائهم لعملهم .
- سوف يعطى هذا التقدير المبكر إحساسا بالامتنان تجاه المهنة وإحساسا أكثر بالولاء لها .
- سوف يعطى هذا التقدير للضابط ثقة فى شخصيته التى اختارت المهنة التى استطاعت تحقيق ما لم يحققه غيره من أبناء المهن الأخرى ، أو ما حققه قليلون فى مهن قليلة موازية .

وهكذا فإنه من الممكن إتاحة الفرصة للضابط الشاب للحصول على سيارة متوسطة الحجم (المقصود بالطبع: ألا تكون صغيرة من ذات المشكلات المتجددة

والعمر القصير)، بقرض يمتد على أربعين عاما مثلا ، وكذلك الأمر فى بيت الزوجية ، وأكرر هنا اقتراحاتى المتكررة بالأخذ بنظام القرض الطويل الأجل القليل الفائدة الذى يسميه الأمريكيون Home Loan .

ومن المهم أن أذكر أن مثل هذا الإحساس بالولاء والانتماء والأداء الأفضل والثقة بالنفس لن ينعكس على الذين سيواصلون العمل فى الشرطة فقط ، لكنه سيشمل أيضا الذين يجدون أنفسهم ميالين إلى ترك الشرطة وعدم البقاء فيها ماداموا سيحصلون فى فترة مبكرة على بعض المزايا المادية التى لا يتم الحصول عليها إلا مع تقدم السن ، وهو ما يضمن عدم استبقائهم أنفسهم فى خدمة الشرطة على مضض وبدون تفان، وذلك من أجل المزايا المتأخرة حتى لو كان بقاؤهم يشكل ما هو أقرب إلى أن يكون بمثابة عبء نفسى عليهم وعلى العمل نفسه، وهكذا يظل الانتماء للشرطة فى الوجدان الجمعى بمثابة شرف تم الحصول عليه ولو لفترة قصيرة بدلا من أن يكون نوعا من الارتباط القهرى الطويل العمر .



رابعاً: الافتقار إلى تنظيم محدد لقنوات الرأى:

على حين تحظى القيادات العليا والوسطى فى القوات المسلحة بلقاءات دورية مع رئيس الجمهورية، يتاح لكل أصحاب التساؤلات فيها أن يطرحوا أسئلتهم واقتراحاتهم على القائد الأعلى للقوات المسلحة نفسه، فإن جهاز الشرطة لا يزال يفتقد مثل هذه اللقاءات.

وتبدو الأمور فى ظاهرها كما لو أن الشرطة مسئولة عن التنفيذ فحسب من دون أن يكون لها رأى محدد فى صياغة التوجهات.

ومع هذا فإن الشرطة المصرية لم تعدم صورا متعددة للتعبير عن بعض توجهاتها فيما يتعلق بالسياسات العامة.

ونحن نرى فى كثير من الأدبيات السياسية إشارات واضحة إلى فرص متعددة أتيحت للشرطة لإثبات أدائها ووجهة نظرها.

ومع هذا فمن المفيد أن نشير إلى أن الشرطة المصرية قد اجتازت قبل الثورة تجربة مهمة فيما يعرف بإضراب الشرطة (١٩٤٧)، كذلك فإن الشرطة لم تكن بعيدة عن بعض التنظيمات السرية ومنها الحرس الحديدى نفسه، كما أن هناك بعض الروايات عن أدوار سياسية متذمرة قام بها بعض ضباط الشرطة الشبان، وسنتناول فيما يلى الحديث عن جزئية من هذه الجزئيات:

إضراب الشرطة فى ١٩٤٨:

يمكن القول فى اختصار بأن هذا الإضراب كان بمثابة أبرز وسائل تعبير رجال الشرطة عن الضيق المهنى أو الوظيفى فيما قبل قيام الثورة، ويجدر بنا أن نستعيد الحديث عن إضراب الشرطة فى ١٩٤٨بتقديم قصة مفصلة إلى حد ما عن إضراب ضباط الشرطة الذى قام به بعض ضباطها قبل الثورة، وهى الرواية التى يقدمها حسن طلعت فى مذكراته، وهو يدلنا فيما يرويه على أن الجيش المصرى لم يكن وحده فى التذمر من العهد القائم، وأن الضباط العاملين فى البوليس كانوا يعانون معاناة شديدة، وأن عدم الاستجابة كان أمراً قديماً فى سياسات الحكومات المصرية تجاه موظفيها، وفى غضون هذا كله نجده حريصاً على الإشادة بفضل رشاد موافى (وهو واحد من أفضل ضباط الشرطة فى نظره)، وهو يصفه بأنه كان الجندى المجهول الذى تولى حماية ضباط محافظة القنال من البطش بهم نتيجة قيامهم بالإضراب، مستندا فى هذه الحماية إلى حب وتقدير المحافظ له:

«... وفى خلال عملى بالقسم المخصوص بالإسماعيلية، سجلت هيئة الشرطة المصرية فى تاريخها حدثاً فريداً وهو إضراب ضباط الشرطة، وكانت له مقدماته من ظروف العمل القاسية التى يعمل الضباط فى ظلها مع انعدام التقدير المادى أو الأدبى. فقد كانت لائحة توظيف ضباط الشرطة أسوأ اللوائح الوظيفية فى مصر على الإطلاق، كما كانوا محجوبين تماماً عن شغل المناصب الرئيسية وغير الرئيسية بديوان الوزارة، كما لم يزد عدد من يشغل منهم منصب مدير المديرية أو المحافظة فى أى وقت على واحد أو اثنين. وكان اختيار هؤلاء الضباط لهذه المناصب يتم لعلاقات شخصية أو حزبية تربطهم بكبار رجال الحكومة».

«وعلى خلاف جميع موظفى الدولة كان ضباط الشرطة هم الفئة الوحيدة التى لا يُعترف لها بحق فى الراحة الأسبوعية أو الاجازة السنوية التى كانت

تعتبر منحة من الرئاسة، لها حق حرمان الضباط منها لأى سبب. كما لم تكن هناك أى حدود لساعات العمل اليومية للضابط مع اعتباره تحت الطلب على مدار الساعات الأربع والعشرين فى اليوم الواحد. وقد طرق ضباط الشرطة كافة الأبواب معلنين عن ظلاماتهم بلا جدوى. وأصم جميع المسئولين آذانهم حتى فاض الكيل وأيقن الضباط أنه لا أمل يرجى ولا سمعاً من ينادى».

وعند هذا الحد يبدأ حسن طلعت فى رواية التفصيلات التى ألم بها وعاصرها فيما يتعلق بهذا الإضراب ويقول:

«وعندما بدأ عام ١٩٤٨ أخذت ترد للضباط خطابات صادرة عن اللجنة العليا لضباط الشرطة تلفت أنظارهم إلى الظروف القاسية والظالمة التى يعملون فى ظلها، وتبين الحد الأدنى لمطالب ضباط الشرطة للارتقاء بمستواهم إلى الحد الأدنى اللائق بمثل هذه الفئة. وقد كان ضباط كلية الشرطة بالقاهرة وهم عادة من خيرة ضباط الشرطة، هم الذين تصدوا للدفاع عن مصالح الضباط وكان موقعهم من العمل قد أعطاهم فرصة طيبة للتعرف على أعداد كبيرة من الضباط الذين تعلموا وتدربوا على أيديهم فى الكلية. وكان البكباشى **محيى الدين أحمد** كبير المعلمين بالكلية والصاغ **كمال الجيار** من ضباط الكلية، هما اللذان قادا هذه الحركة، يعاونهما اليوزباشى أنور العبد واليوزباشى أحمد الوتيدى واليوزباشى **محمد توفيق أبوخطوة**، وأعتذر عن ذكر أسماء باقى أعضاء اللجنة التنفيذية العليا الذين لم أكتشف عضويتهم لهذه اللجنة».

«وقد علمت فى فترة لاحقة من الزميل العزيز **محمد توفيق أبو خطوة** قصة انضمامه لعضوية اللجنة، وتتلخص فى أنه كانت ترد له منشورات اللجنة ثم انقطع ورودها لفترة فأخذ يتصل بزملائه الضباط مستعلماً عن سبب توقفها - وداعياً إلى الاستمرار فى إصدارها، ومن خلال اتصالاته تقابل مع البكباشى

محيى الدين أحمد والصاغ كمال الجيار، اللذين أخبراه بعد أن اطمأنا إليه بأنهما يديران هذه اللجنة وأنهما قررا ضمه لعضوية اللجنة. كما أخبرنى بأن مسئول طباعة المنشورات كان اليوزباشى راسم مشرفة ضابط فرق الأمن ببنها، حيث كان يطبعها فى إحدى مطابع مدينة بنها، وكان الصاغ كمال الجيار واليوزباشى توفيق أبو خطوة يذهبان إلى بنها مرتديين الملابس المدنية حيث يلتقيان باليوزباشى راسم مشرفة ويتسلمان منه المطبوعات لتوزيعها على الضباط عن طريق البريد. وبعد التردد على جميع الأبواب واليأس من الوصول إلى أية نتائج، تقرر أن يضرب ضباط الشرطة عن العمل يوم ٥ أبريل ١٩٤٨».

ويتحدث حسن طلعت عما فعله يوم الإضراب بقدر كبير من التواضع والثقة فيقول:

«... لقى هذا القرار الذى أبلغ إلينا فى الإسماعيلية آذانا صاغية وقبولا لدى جميع الضباط، توليت أنا واليوزباشى فايز عون الرفيق الذى كان قد نقل إلى الإسماعيلية مراقباً للجوازات بها، تولينا مهمة التنسيق بين ضباط الإسماعيلية وضباط بورسعيد، وقررنا أن يغادر جميع ضباط المنطقة الإسماعيلية فى صباح يوم الإضراب متجهين إلى بورسعيد للانضمام إلى الضباط المضربين هناك. ولكى نطمئن على حُسن سير الحركة سافرنا فايز وأنا فى مساء يوم ٤ أبريل إلى القاهرة بسيارة أحد الأصدقاء من موظفى شركة قناة السويس وهو الأخ ضاهر قعوار، وكان من أصل فلسطينى، وعندما وصلنا إلى القاهرة أخذنا نطوف بأقسام شرطة القاهرة لنلاحظ خروج الضباط وتجمعهم بنادى الضباط الذى كان يقع فى ذلك الوقت فى حديقة الأزبكية. وبعد أن اطمأننا إلى استجابة الضباط لقرار الإضراب، قفلنا عائدين إلى الإسماعيلية حيث وصلناها بعد منتصف الليل وأبلغنا الزملاء بها بما شاهدنا».

«وفى صباح يوم ٥ أبريل غادر جميع الضباط الإسماعيلية متجهين إلى بورسعيد عدا المرحوم القائمقام محمد فريد وكيل الحكمدار للمنطقة، وقد التمسنا له العذر، والحق فإنه لم يحاول تهديدنا لإثنائنا عما انتويناه وكانت نصائحه هادئة لينة. وكان انطباعى أنه معنا بقلبه ويرجو لنا كل نجاح».

«انضممنا إلى باقى الضباط المضربين فى مبنى المحافظة ببورسعيد، حيث تقرر أن يكون مقراً لاعتصامنا، وأبدى فؤاد شيرين باشا المحافظ مرونة وتفهماً فاستضافنا فى غرفة الاستقبال الكبيرة التى تقع أسفل سكنه الملحق بمبنى المحافظة، وأمر بتقديم المرطبات والشاى لنا من وقت لآخر. وحوالى الظهر أبلغنا المرحوم القائمقام رشاد موافى مفتش الضبط بأن قائد البوليس الحربى البريطانى حضر لمقابلة المحافظ وأبلغنا بأنه لا يمكنه أن يقف ساكناً بعد انسحاب ضباط الشرطة من المدينة، وأنه سيضطر إلى إنزال قواته للمحافظة على الأمن العام، وأن هناك بلاغات مقدمة لقسم ثان بورسعيد من بعض أفراد القوات البريطانية ولم يتصرف فيها بعد. وقد تشاورنا على ضوء هذه التطورات واتخذنا عدة قرارات، منها رفض وجهة نظر البوليس الحربى البريطانى وإعلان مسئوليتنا رغم إضرابنا عن السيطرة على أى أحداث تقع بين المواطنين وأفراد القوات البريطانية. كما تقرر تكليف الصاغ أحمد رأفت النحاس مأمور قسم ثان بورسعيد وضباطه بمغادرة مقر الاجتماع والتوجه إلى القسم للسيطرة على الموقف وعدم العودة إلا بعد الاطمئنان إلى الحالة تماماً مع اعتبارهم متضامنين معنا وذلك مراعاة للمصلحة العليا».



وبحس ضابط الأمن السياسى المنتمى يتحفظ حسن طلعت على التصورات التى قد تنشأ فى الذهن عن طبيعة الإضراب فيؤكد أن الضباط أنفسهم كانوا واعين للحدود التى يجب أن يقفوا بإضرابهم عندها :

«... وكان آخر القرارات هو إنهاء الإضراب فوراً والعودة للعمل إذا اتضح أن السلطات البريطانية تحاول الاستفادة من الموقف. ظللنا بمبنى المحافظة حتى المساء إلى أن وردت لنا أنباء ما حدث بالإسكندرية من خروج المواطنين فى مظاهرات تهتف «أين الكساء وأين الغذاء ياملك النساء». كذلك أنباء محاصرة قوات الجيش لنادى ضباط الشرطة بالقاهرة وإجبارها الضباط على الخروج بقوة السلاح وتفتيشهم ومصادرة أسلحتهم، وأصبح واضحاً أن الإضراب لم يحقق أهدافه بسبب موقف الجيش».

«قررنا إنهاء الإضراب والعودة إلى الإسماعيلية وأخذنا ننتظر قرارات التنكيل بنا لاشتراكنا فى الإضراب عن العمل، لكن طال انتظارنا دون أن تبدو بوادر الانتقام، وأخيراً تكشفت لنا الحقيقة واتضح أن الجندى المجهول الذى تولى حماية ضباط محافظة القناة ودون علمهم هو القائمقام رشاد موافى الذى كان موضع ثقة وحب وتقدير المحافظ، فاستطاع أن يقنعه بأن يعتبر وجود الضباط بمبنى المحافظة اجتماعا للتشاور وليس امتناعاً عن العمل، وكان هذا هو ما أبلغه المحافظ للوزارة وأيد موقفه القرارات التى اتخذت فى مواجهة الاستفزازات البريطانية، وعندما انصرفنا من المحافظة فى المساء أبلغ الوزارة بأن الاجتماع قد انتهى وأن الضباط عادوا لعملهم بالأقسام».

المنشورات السياسية فى ١٩٥١:

ونأتى الآن إلى ما يرويه النبوى إسماعيل عن لقائه هو ومجموعة من زملائه بوزير الداخلية الوفدى فؤاد سراج الدين بعد ما قبض عليهم بتهمة توزيع منشورات تتضمن مطالب ضباط الشرطة، وما تتضمنه هذه الرواية من حديث عن محاولة لم تكتمل لتنظيم سرى يستهدف تحقيق بعض المطالب المهنية المهمة.

يقول النبوى إسماعيل :

«... كان النبوى إسماعيل قد التقى بفؤاد سراج الدين فى عام١٩٥١ حيث كان فؤاد سراج الدين وزيرا للداخلية .إذ كان قد قبض على خمسة شباب وهم: محمد حسين عبد الباقى ضابط شرطة ، وجمال فؤاد صهر على صبرى ، وكذلك صهر حسين ذو الفقار صبرى ، وماهر زغلول أخو مجدى حسنين شرف الدين وكان والدهما مدير مديرية دمياط، والرابع عصمت يوسف، والخامس محمد النبوى إسماعيل. وقبض عليهم بتهمة توزيع منشورات تتضمن مطالب ضباط الشرطة وتحسين أحوالهم ، وقصر الوظائف الرئيسية فى الوزارة وأجهزتها على رجال الشرطة».

«وقد نشر مانشيت بصحيفة الزمان حينذاك عن القبض على عدد محدود من ضباط الشرطة ، وكان قد تم القبض عليهم وهم يستقلون سيارة أحدهم. وذهب بهم إلى وزارة الداخلية، والتقوا بوزير الداخلية فى ذلك الحين (فؤاد سراج الدين) الذى جلس معهم ، وقد بادرهم قائلا : أنا مبسوط منكم ومن زملائكم . لأنكم سببتم لنا حيرة، ومنذ فترة ونحن نبحث ونسعى إليكم لنعرف مصدر هذه المنشورات والمطالب المهنية التى تتردد بين ضباط الشرطة»، وأضاف : «كما أنى مبسوط لأنكم وطنيون وليس لكم علاقة بأى جهة أجنبية ، إنما هدفكم الصالح العام.. لكننى أيضا زعلان منكم : لأن الأولاد عندما يريدون أى شىء من والدهم فعليهم أن يأتوا إليه. وليقدروا الظروف التى تمر بوالدهم . فردوا عليه بأن مطالبهم معروضة وتكررت لحكومات متعاقبة، ويتطلعون إلى الاستجابة لتحسين أحوال الضباط ».

«فقال لهم فؤاد سراج الدين : لكم حق .. وإننى أريد أن أعمل حاجات كبيرة وكثيرة للشرطة وإن شاء الله فلتعتبروا أن هذا الموضوع منته، ولن يكون ما حدث له أثر فى ملفاتكم، ولكن يجب ألا يشعر أحد بأنه قبض عليكم أو أننى التقيت بكم».

خامساً : إحساس قادة الشرطة بالحرج تجاه بعض الآراء والرغبات الشخصية :

من الطبيعى والبدهى أن جهاز الشرطة ليس الجهاز الوحيد المسئول عن الشئون الداخلية ولا حتى عن الأمن، ومعنى هذا على المستوى التنظيمى أن كثيراً من سياسات الأمن والشرطة لابد أن تناقش على مستويات مختلفة، ولابد أن تتأثر بظروف وملابسات أكثر عمومية.

ومع أن هذه الحقيقة بديهية فى مصر وغير مصر، إلا أن سيطرة العوامل الشخصية بصورة واضحة على بعض الجزئيات قد أتاحت لقادة الشرطة الذين رووا تجاربهم أن يتحدثوا عن معاناتهم فى بعض الأحيان، ولعل أكثر اثنين من هؤلاء حديثا عن هذه المعاناة هما : اللواء حسن أبو باشا واللواء محمد النبوى إسماعيل.



ومع أن الحديث عن مثل هذه الجزئية يكاد يقع فى إطار الأحاديث «المغلفة» التى لا يمكن إمساكها أو إمساك عناصر الاختلاف فيها، إلاأن حسن الحظ قد وفر للقارئ أن يقرأ صورة معبرة عن هذه المعانى أصدق تعبير، وقد جاءت هذه الصورة ضمن أحد أحاديث وزير داخلية بارز وقوى وهو النبوى إسماعيل الذى لم يكن يجيد الكتابة بقدر ما كان زميله أبو باشا يجيدها، لكنه من خلال الاستطراد فى رواية ذكرياته وأفكاره يقدم معلومات قد تبدو فى غاية الأهمية والحيوية عن ظاهرة «تداخل أو تقاطع التوجهات»، ذلك أنه يتناول بجسارة ملحوظة علاقته بالسيدة جيهان السادات فى أثناء عمله كنائب لرئيس الوزراء ووزير للداخلية، ومع أنه يكاد يقطع فى نهاية حديثه بأن السيدة الأولى لم تتدخل فى القضايا الكبرى (الأمور الخطيرة على حد تعبيره) إلا أنه حريص على أن يذكر أنه لم يستجب لعدد من طلباتها رغم إلحاحها فى هذه الطلبات.

ونبدأ بأن نورد نصا يحرص صاحبه (هو اللواء محمد النبوى إسماعيل)

على أن يبدو حاسماً صريحاً قاطعا باتا فيه، وهو النص الذى تضمن روايته على نحو ما أوردها الأستاذ محمود فوزى في حديثه المطول معه الذى نشر على هيئة كتاب تحت عنوان: «النبوى إسماعيل وجذور حادث المنصة»، وسنبدأ ـ الآن ـ بإيراد الأقوال المنسوبة إلى النبوى إسماعيل مع التعليق ـ فى الوقت ذاته ـ على بعض جزئياتها.

يبلور النبوى إسماعيل آراءه فى قوله:

«وأود أن أؤكد على حقيقة وهى: أن جيهان السادات لم تحاول أن تتدخل فى أمر من الأمور الخطيرة التى تدخل فى نطاق وزارة الداخلية، وهى أمور كثيرة ومتشعبة، وحقيقة لم أكن لأستجيب مهما كانت النتائج ولكنها فعلاً لم تتدخل فى شىء من هذا القبيل».

وقبل هذا يبدأ النبوى إسماعيل الحديث فى هذه الجزئية بقوله:

«... ولم أكن أتحمس لتنفيذ أى شىء تطلبه منى يدخل فى نطاق اختصاصى وأذكر ـ على سبيل المثال ـ ثلاثة طلبات سبق أن طلبتها منى أيام الرئيس الراحل ولم أستجب لها:

«مثلاً: طلبت منى الإبقاء على أحد الضباط من رتبة اللواء بموقعه بالجيزة بحجة أنها ترتاح لخدمات الأمن التى يقدمها لها أثناء تنقلاتها من مقرها لأية جهة فاعتذرت لها بأنه سينقل لجهة أخرى لصالح العمل ويتعذر بقاؤه بالجيزة، فأكدت على رغبتها أكثر من مرة فى محاولة الإبقاء عليه فى الجيزة بصورة أو بأخرى، ولكننى لم أستجب ونقل الضابط فعلاً بعيداً عن الجيزة».

«وكان فى إمكانى تلبية رغبتها فليس هناك مشكلة فى بقائه لاسيما أن حرم رئيس الجمهورية فى ذلك الوقت تلح على ذلك!!».



ها نحن نرى النبوى إسماعيل فى استطراده وهو يكاد ينتبه إلى أهمية إرساء الالتزام والانضباط وروح العدالة، مع أنه - حسب روايته - كان حريصاً جدا فى قراراته على هذه المعانى.

ثم يقدم النبوى إسماعيل المثل الثانى:

«صورة أخرى ضابط برتبة لواء جاء عليه الدور لمد فترة خدمته لعدة سنوات أخرى أو إحالته للمعاش، وكانت تقاريره لا تسمح باستمراره، فاتصلت بى السيدة جيهان السادات وطلبت بقاءه فى الخدمة لأنها تعلم أنه على المستوى المطلوب، فذكرت لها أن استمراره فى الخدمة من عدمه يخضع لدراسات رقمية تقوم بها عدة لجان ويخضع لتقرير المجلس الأعلى للشرطة ولا أستطيع الوعد ببقائه، فعلقت جيهان على ذلك وقالت لى:

«أنا أعرف ياسيادة النائب أنك تقدر تعمل أى حاجة فى الوزارة؟!».

«فأجبتها بأن هذه العملية تخضع لتعليقات الرأى العام بين الضباط وأن اختلال موازين تقييم القيادات تكون له ردود فعل سيئة على العمل، وأن تقاريره وحالته لا تسمح لى ببقائه؟!».

«ولاحظت أن جيهان السادات استاءت جداً من هذا الرد!!».

وهنا لا يملك مَنْ هو مثلى ممن يطالعون مثل هذه النصوص إلا أن يتساءل: لماذا يحجم النبوى إسماعيل فى روايته لهذه الواقعة عن أن يذكر الآلية التى استطاع من خلالها هذا الضابط (والضابط الذى تناوله المثل السابق) الوصول إلى السيدة جيهان السادات وإقناعها بأن تتبنى بنفسها هذا الطلب المريب، وكيف أنه (أى صاحب الرواية) كوزير للداخلية لم يبذل جهداً فى الوقت المناسب لكى يوضح الصورة الحقيقية أمام سيدة شهد لها الجميع (بمن فيهم

النبوى نفسه) بأنها كانت قادرة على الاستماع، وقادرة على الوصول إلى الصواب.



ونستأنف قراءة ما سجل على أنه نص من نصوص حديث اللواء النبوى إسماعيل:

«أمر ثالث: طلبت منى جيهان السادات أن أمنح الجنسية لمطرية لبنانية مشهورة وكنت غير مرتاح لهذا الطلب حتى لا أفتح الباب لطلبات أخرى مماثلة، وأيضاً حتى لا أفتح الباب للقيل والقال، فذكرت لها أنى سوف أتولى فحص الموضوع ولم أحرك ساكناً فاتصلت بى عدة مرات تستعجل البت فى هذا الموضوع فأجبتها بأن هذا الأمر يتطلب العرض على الرئيس للحصول على موافقته وأن حالة هذه الفنانة لا تدخل ضمن حدود اختصاصى فى منح الجنسية، فى حين أنها فى الحقيقة كانت تدخل فى اختصاصى ويمكن منحها لها بقرار منى كوزير للداخلية!!».

«فطلبت السيدة جيهان عرضها على الرئيس فى أقرب فرصة فوعدتها بذلك.. وبعد فترة طلبنى السادات للقائه فى القناطر الخيرية فاتصلت بى (السيدة) جيهان تليفونياً وقالت لى:

«إنها قد علمت أن السيد الرئيس طلبنى لمقابلته وترجو ألا أنسى أن أعرض موضوع هذه الجنسية عليه فوعدتها بذلك!».

«وعند مقابلة الرئيس السادات ذكرت له أن هناك طلباً مقدماً من إحدى الفنانات لطلب الجنسية، وأننى أرى عدم فتح الباب لمثل هذه الأمور، ولم أذكر له أن حرمه قد أوصت على هذ الطلب!! فوافقنى على وجهة نظرى بحفظ الموضوع؟! وعدم الاستجابة للطلب!».

«وحين عدت إلى مكتبى اتصل بى مكتب جيهان السادات وسألنى عما إذا كنت قد تذكرت عرض موضوع منح الجنسية على السيد الرئيس كطلب السيدة جيهان، فأجبته بأننى قد توليت عرضه ،وطلب الرئيس إرجاء البت فيه».

«وبعد دقائق سمعت نداء من المحطة اللاسلكية الموجودة على مكتبى باستعداد ركب جيهان السادات للتحرك من الجيزة للقناطر!! وكانت الساعة الثالثة مساء، ثم أعطت إدارة اللاسلكى إشارة بوصولها فعلاً للقناطر، وبعد فترة وجيزة طلبنى الرئيس السادات تليفونياً وقال لى:

«أنت كنت عرضت علىّ النهارده طلب منح الجنسية وقررنا إرجاء البت فيه، وأنا أرى أنه ليس هناك ما يمنع من منح هذه الجنسية ومثل هذه الفنانة تؤيد مصر فى المواقف الوطنية والأعياد القومية».

«وفعلا حصلت هذه الفنانة على الجنسية المصرية!!».

إلى هنا تنتهى رواية اللواء النبوى إسماعيل بكل ما فيها من تفصيلات.

والشاهد أن نائب رئيس الوزراء الأسبق فى هذه الرواية - كالعهد به - يفرط فى عدم إبداء الأسباب الحقيقية والجوهرية لموقفه من قضية منح الجنسية للمطربة اللبنانية المشهورة! مع أننا فى مصر نفخر على الدوام بأن مصر تحتضن المواهب العربية وترحب بها، فما بالنا بأن هذه المطربة كانت قد أصبحت بالفعل مطربة مشهورة على حد رواية النبوى إسماعيل نفسه، بل وكان لها نفاذ سياسى (وإن كان هذا لا يعنى ولا ينفى أيضاً أنه كان لها نفوذ سياسى)..

ومع هذا فإن النبوى إسماعيل فى روايته - المنشورة فى كتاب متداول - لا يبذل أى جهد فى تقديم أى مبررات - ولو عمومية - من أجل تبرير أو تسويغ موقفه المعارض لمنح الجنسية، ونراه وهو يكاد يعترف بأنه اتخذ مواقف

«مختزلة»، فهو لم يبلغ الرئيس إلحاح زوجته السيدة جيهان فى طلب الجنسية وربما لو أنه أبلغ الرئيس بهذا لوافقه الرئيس على عناده وانضم إليه بدلاً من أن يلبى رغبة السيدة جيهان السادات حين تطلب منه شيئاً وتردف ذلك بالإشارة إلى أنها كانت قد طلبت من الوزير إبلاغه ولكنه لم يبلغ الرئيس، وفى مثل هذه اللحظة يمكن «النفاذ» إلى تحقيق ما هو مطلوب من خلال تصرف النبوى إسماعيل نفسه، بل يمكن لأعداء النبوى وضع تفسيرات كثيرة هى فى الغالب غير صحيحة لكنها كفيلة - بسهولة - بأن تصور مثل هذه الأمور على غير حقيقتها.

ومع هذا كله فإن النبوى بعد هذا كله يقول :

«هذه هى ثلاث وقائع تدخل جميعها فى اختصاصى وكان من الممكن الموافقة عليها استجابة لتوصية جيهان السادات ولكننى لم أتحمس لأى منها حتى تكون الأمور موضوعة فى نصابها الصحيح».



سادساً : التعرض للأزمات فى المسار الوظيفى بسبب نفوذ بعض القوى السياسية:

ربما يبدو للمتابع أن أكثر اثنين من وزراء الداخلية تعرضا للعنت فى أثناء مسار حياتهما الوظيفية كانا هما اللواء حسن الألفى واللواء محمد عبدالحليم موسى، فأما اللواء عبدالحليم موسى فقد تعرض للاتهام بأنه ساعد أحد أفراد أسرة الفقى فى وقائع أزمة كمشيش، وكان فى ذلك الوقت يعمل فى المباحث العامة لكنه سرعان ما استعاد عمله، وأما اللواء الألفى فإنه يعترف فى حديثه لمجلة الشباب بأنه عانى نتيجة موقفه فى إحدى قضايا الأموال العامة، وهى قضية معروفة جدا، وأنه نتيجة لهذه المعاناة نقل من منصب مدير مباحث الأموال العامة إلى مباحث التهرب الضريبى، بل كان يتوقع الإحالة إلى المعاش إلا أنه سرعان مازال الظلم عنه ونال عددا من الترقيات كان آخرها تكليفه بوزارة الداخلية وهو يقول:

«هناك تقدير من كل القيادات التى عملت معها، وصحيح كان الجهد الكبير والسمعة الطيبة والإخلاص فى العمل.. وكلها عوامل فى صالحي، لكن الصحيح أيضا أننى فوجئت بكل هذه الترقيات فى وقت كنت أتوقع فيه إحالتى للمعاش بسبب إحدى القضايا التى كان ضالعا فيها مسئول كبير عام ١٩٨٨ حين كنت مديراً لمباحث الأموال العامة.. فقد تم نقلى وقتها إلى مباحث التهرب الضريبى، وكنت متوقعاً أن أحال إلى المعاش فى أقرب فرصة، ولكن الله لم يرد أن يحدث لى هذا الظلم».



أما قصة اتهام محمد عبدالحليم موسى بمساعدة أحد أفراد عائلة الفقى (وهو عزيز الفقى المتهم الرئيسى فى جريمة كمشيش) حين كان لا يزال ضابطا شابا بالمباحث العامة، فيرويها اللواء حسن طلعت بكل تركيز فى مذكراته، مشيرا إلى أنه هو نفسه (أي حسن طلعت مدير المباحث العامة) قرر

الابتعاد بالمباحث العامة عن قضية كمشيش بعد اتهام أحد الضباط!! أى أن الرعب من تورط أحد ضباط المباحث العامة دفع مديرها نفسه (على حد روايته) إلى الابتعاد عن القضية!!:

يقول اللواء حسن طلعت :

«... وقررت الابتعاد بالجهاز عن هذه القضية ولا سيما بعد أن اتهم أحد ضباط المباحث العامة ممن سبق لهم العمل بالمنوفية بأنه ساعد عزيز الفقى المتهم الرئيسى فى ارتكاب جريمته، وإن كان قد ثبت بعد ذلك كذب هذا الاتهام وأفرج عن الضابط وأعيد لعمله وهو يشغل الآن منصبا رئيسيا فى مصلحة الأمن العام».

سابعًا : وجود نظراء فى القوات المسلحة:

من الأسباب التى حالت دون مشاركة قادة الشرطة فى مواقع المسئولية الوزارية والإدارية المتقدمة بصورة أكثر مما هى عليه فيما مضى من عهد الثورة وجود مَنْ كان يعتقد أنهم نظراء لهم من بين ضباط الجيش ، وقد شهد المجتمع المصرى حتى على مستوى العائلات فى الطبقة المتوسطة بعض حالات من حساسيات خاصة بين هؤلاء وأولئك .

وعلى الرغم من الاختلاف الجوهرى والحقيقى والواضح بين الثقافتين العسكرية والشرطية،فإن هناك عدة مبررات واضحة لهذا التشابه فى ذهن المواطن العادى، منها أن الرتب فى الكادرين واحدة تبدأ بالملازم وتنتهى عند اللواء ، وإن كان الجيش يتميز بوجود عدد محدود من الفرقاء (وفريق أول واحد أو مشير) فى أغلب الأحوال . (وإن كان هذا لا يمنع أيضاً من أنه فى الفترة التى كثرت فيها الرتب العسكرية العليا وتعدد الفرقاء والفرقاء الأوائل ، ظلت الشرطة محتفظة برتبة اللواء كسقف أعلى لرتبها على الدوام).

كذلك فإن مناصب الإدارة المحلية كانت فى وقت من الأوقات تتسع للطائفتين وإن كانت الأغلبية شبه المطلقة بالطبع للقوات المسلحة .

ولم يكن هناك ما يمنع من أن يتم تعيين بعض كبار رجال الشرطة فى مناصب كبيرة فى هيئات ذات طبيعة خاصة كالرقابة الإدارية وغيرها.

ومن اللافت للنظر أن أحداً من أبناء الشرطة رغم كثرة لواءاتها الذين يمثلون نسبة كبيرة من أفراد الصف المتقدم من موظفى الدولة الكبار لم يصل إلى الوزارة فى وزارة أخرى غير وزارة الداخلية إلا اثنين فقط هما سعد الشربينى الذى عُين وزيراً للدولة للتنمية الشعبية بعد أن شغل منصب المحافظ، ومصطفى عبدالقادر الذى عين وزيراً للتنمية المحلية بعد أن شغل أيضاً منصب المحافظ).

وصحيح أن اثنين من أبناء الشرطة (النبوى إسماعيل وحسن أبو باشا) قد توليا وزارة الحكم المحلى، ولكن كان هذا فى أعقاب توليهم وزارة الداخلية، وقد كان الهدف الواضح للجميع حتى لو لم يكن صحيحا أن استبقاءهما فى المواقع الوزارية كان بمثابة نوع من أنواع التكريم الذى يستحقانه عن جدارة، فى ذات الوقت كان لابد من تجديد الدم فى وزارة الداخلية نفسها، ويمكن القول إن صاحب الاقتراح بهذه النظرية فى الحالين كان شخصاً واحداً هو الدكتور فؤاد محيى الدين النائب الأول لرئيس الوزراء ثم رئيس الوزراء، وقد حل أبو باشا نفسه محل النبوى إسماعيل فى وزارة الداخلية، على حين بقى النبوى إسماعيل نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للإدارة المحلية (يناير ١٩٨٢)، وقبل أن يتوفى فؤاد محيى الدين نفسه كانت الأمور قد رتبت بحيث يتولى أبو باشا الإدارة المحلية ويخلفه أحمد رشدى فى الداخلية، وقد لمح أبو باشا نفسه إلى تفصيلات خلافاته مع فؤاد محيى الدين فى مذكراته، وقد تناولتها بالتفصيل فى الباب الحادى عشر من كتابى «مذكرات وزراء الثورة».

ومن الحق أن نشير إلى أن حكومات الثورة قد كرمت الشرطة فى أكثر من مجال يتعلق بهذه «المناظرة» مع القوات المسلحة، فقد وضع تنظيم هيئة الرقابة الإدارية بما يسمح لضباط الشرطة بأن يكونوا أعضاء فيها، شأنهم فى هذا شأن ضباط القوات المسلحة، كذلك أخذ فى وظائف الإدارة المحلية بمبدأ أن تضم كوادر من القوات المسلحة ومن الشرطة فى نفس الوقت.

ومع هذا فإننا لا نفتأ نجد تعبيراً عن بعض الانتقادات الموجهة بقدر الطاقة ما بين النظراء من هنا وهناك ولاتخلو الأدبيات المتاحة من انتقادات حادة يوجهها بعض ضباط الشرطة (السابقين) إلى بعض ضباط القوات المسلحة (السابقين) الذين عاصروهم فى بعض وظائفهم، ومن هذا ما يعبر به حسن طلعت بطريقة مكثفة عن انتقاده الشديد لأحمد كامل، ويأتى هذا فى

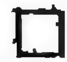
غضون حديثه عن مظاهرات الطلبة فى ١٩٦٨ حيث يحرص حسن طلعت على توجيه انتقادات حادة لمدير المخابرات المعاصر له فى آخر أيامه كمدير لأمن الدولة فى الوقت الذى يحرص فيه - دون داع ودون جدوى - على أن يبرئ أجهزة الشرطة مما يتوارد فى كتب كثيرة عن تورطها بالاعتداء على المتظاهرين، على الرغم من اعترافه بوقوع مأمور حلوان فى هذا الخطأ.

يقول اللواء حسن طلعت :

«... كنا نقدر تماما شعور هؤلاء المتظاهرين وكانت الأوامر الصادرة لقوات الأمن بتفريق هذه المظاهرات باللين والتفاهم وعدم استخدام الأسلحة النارية إطلاقا وإذا اضطر الأمر فيستخدم الخرطوش عيار ١٦ مليمتر للإطلاق فى الهواء . ولسوء الحظ توهم مأمور قسم شرطة حلوان أن المتظاهرين سيهاجمون القسم فأمر بأطلاق أعيرة نارية فى الهواء. فأصابت أحد المتظاهرين الذى توفى على الأثر، واتضح أن الخرطوش الذى أطلق من عيار ٢٠ مليمتر ومخالف للتعليمات. وإثر ذلك توتر الموقف وحاصر المتظاهرون مجلس الأمة وطلبوا محادثة السيد أنور السادات رئيس المجلس الذى لم يتمكن من إقناعهم بشىء فوجهوا إليه السباب وغادروا المجلس يهتفون بسقوطه. قرر السيد شعراوى جمعه تقديم استقالته باعتباره وزير الداخلية المسئول عن تصرفات شرطة حلوان رغم خروجها عن حدود تعليماته ولكننا اقنعناه بالعدول عن الاستقالة، وأخذنا نعمل على تهدئة الموقف وإن كنا قد اضطررنا لالقاء القبض على قادة المظاهرات وخاصة من طلاب جامعات القاهرة وعين شمس وأودعناهم سجن القلعة».

«ذهبت ليلا بعد انتهاء عملى المكتبى إلى سجن القلعة لأطمئن على حسن معاملة المحتجزين وتوفير أسباب الراحة لهم وبدأنا حوارا استمر حتى الفجر وكان معى العميد حسن أبو باشا (وزير الداخلية الآن) وتوالت جلسات الحوار

لثلاث ليال متتالية شرحنا فيها لهم كافة الظروف والملابسات المحيطة بالبلاد وخرجنا بنتيجة مذهلة وهى أن هؤلاء الشباب جميعا من الناصريين المؤمنين بخط جمال عبد الناصر وسياسته ، وقد فوجئنا عندما علمنا منهم أنه لم يحدث من قبل أن تحدث إليهم أحد المسئولين فى التنظيمات السياسية على الوجه الذى تحدثنا به إليهم وأن هناك معلومات قد عرفوها منا لأول مرة . تقرر الإفراج عنهم فوراً ، وقد طالبوا بأن يستمر الاتصال بينى وبينهم بعد خروجهم ولكن رفضت مبررا ذلك بأن غالبية الطلاب لم تتح لهم فرصة التحدث معى ومعرفة دوافعى وأنا فى نظرهم رجل بوليس وقد يلقى ذلك ظلالا من الشك على علاقتى بهم، ولكنى اقترحت عليهم أن يكون اتصالهم بأمين الشباب فى الاتحاد الاشتراكى فى ذلك الوقت الأخ أحمد كامل (رئيس المخابرات فيما بعد) ومهدت الطريق لتحديد ميعاد للمقابلة بينهم فى مقرأمانة الشباب. كما تقرر إحالة مأمور قسم حلوان للتحقيق واعتبرت الموضوع قد انتهى وأنها عاصفة وانقضت ، وأن أمين الشباب سيصحح مسار نشاط الأمانة . وتصادف أننى قابلت أحد هؤلاء الطلاب بعد انقضاء شهر على هذه الأحداث فسألته عن الحالة وكيف كان لقاؤهم بالسيد أحمد كامل أمين الشباب، وكم كانت خيبة أملى عندما أبلغنى بأنه حدد لهم الساعة الثانية عشر ظهر أحد الأيام لمقابلته فلما توجهوا لأمانة الشباب لم يجدوه وحوالى الساعة الواحدة قام بعض السعاه بفرش ممشاه حمراء من باب المصعد إلى باب مكتب الأمن ثم وصل الأمين ودخل إلى مكتبه واستدعاهم وعندما دخلوا ودعاهم للجلوس رفضوا وعاتبوه على عدم احترامه لموعدهم وعلى المظهرية التى يعيش فيها وانصرفوا دون أن يفكروا فى العودة ثانية. وياللعجب فإن هؤلاء الطلاب هم الذين تصدوا فى الفترة الساداتية للدفاع عن جمال عبد الناصر وإنجازاته فى سبيل مصر والأمة العربية».



ولا يقف حسن طلعت بهجومة وانتقاداته عند حدود أحمد كامل ولكنه يحرص أيضا في مذكراته على الهجوم على سعد زايد (مع أنه - في أذهان الناس - مثله واحد من ضحايا حركة التصحيح التي قام بها السادات في مايو ١٩٧١) ويأتي هذا الهجوم من خلال رواية المناقشة التي دارت حول ترتيبات جنازة عبدالناصر، وقد كان سعد زايد وزيراً في حكومة عبدالناصر الأخيرة التي تولت مناقشة هذا الموضوع .

يقول حسن طلعت :

« ..... عرض اقتراح آخر بأن تبدأ الجنازة من مبنى مجلس الثورة القديم بالجزيرة، فأيدت هذا الاقتراح على أن يكون واضحاً أن اشتراك الملوك والرؤساء الضيوف في الجنازة سيقتصر على السير معها حتى مبنى فندق البرج حيث تتقبل تعازيهم ويصعدون إلى الفندق للاستراحة، وأن يستمر الموكب بعد ذلك ماراً بكوبري قصر النيل فميدان التحرير حتى مثواه الأخير، وأن أي مسئول سيستمر في موكب الجنازة بعد ذلك سيكون مسئولاً عن حماية نفسه، إذ لن تستطيع قوات الأمن القيام بهذا الواجب على المستوى الفردي لأن الجنازة ستكون شعبية تماماً وللملايين المواطنين. كما طالبت بضرورة عمل الاحتياطات اللازمة لمنع المواطنين من حمل الجثمان من على عربة المدفع والسير به محمولاً على الأعناق، إذ سيعني ذلك أن تطوف به الجماهير جميع شوارع القاهرة ولن تلتزم بخط السير الرسمي المقرر للجنازة ».

« فوجئت بالسيد سعد زايد وزير الإسكان يرد معترضاً بعنف على وجهة نظري قائلاً إذا كان حسن طلعت غير قادر على المحافظة على الأمن، فإن القوات المسلحة قادرة على ذلك وستتولى هذه المسئولية. أجبت بأنه إذ اكان هذا هو أسلوب فهم وجهة نظري فإنني سأمتنع عن إبداء رأيي بعد ذلك. لكن الحاضرين تدخلوا لشرح المعنى الحقيقي لما قلت ، وانتهى الاجتماع بعد أن

تقرر تشكيل لجنة من السادة: شعراوى جمعة وأمين هويدى وسامى شرف ومنى لمعاينة المكانين المقترحين وتحديد المكان المناسب منهما».



ونرى نموذجاً ثالثا للانتقادات التى يوجهها حسن طلعت إلى بعض نظرائه من العسكريين فيما يوجهه من هجوم مركز على حسن التهامى ، وينبغى لنا قبل أن ننقل فقرات هجومه أن نشير إلى أن حسن طلعت كان يفوق هؤلاء الثلاثة الذين هاجمهم من حيث قيمته المهنية ومن حيث تاريخ التخرج وإن كان ثلاثتهم (سعد زايد واحمد كامل وحسن التهامى) قد وصلوا إلى مناصب أعلى من كل ما وصل إليه حسن طلعت .

يقول حسن طلعت :

«وقد لاحظت أنه (أى حسن التهامى) فى أحاديثه معى يركز على النشاط الشيوعى فى مصر وضرورة التصدى له وكنت آخذ هذه الأحاديث ببساطة وحسن نية وكنت ألفت نظره إلى أننا فى حرب مع إسرائيل التى تحتل بلادنا وأننى أعتقد أن الصهيونية أخطر على الإسلام من الشيوعية. وأنه لا خوف على مصر إطلاقا من التحول للنظام الشيوعى وأن أولويات العمل الوطنى هى التصدى لإسرائيل ومَنْ يقفون خلفها. كان يعود دائما لهذا الحديث فطلبت منه ألا يشغل باله بالخطر الشيوعى وأنه لم يثبت أن رجال الاتحاد السوفيتى فى مصر سواء كانوا مدنيين أو عسكريين عملوا على نشر المذهب الشيوعى وأنى أعرف أسماء كل الشيوعيين المصريين وعندما يثبت أنهم هم الخطر وليست إسرائيل فإننى سأتحمل المسؤلية الكاملة لوضع حد لخطورتهم. وفى المرة التالية التى ناقش فيها هذا الموضوع معى عاتبته على ذلك وقلت له إن هذا الحديث هو المدخل الذى يدخل منه رجال المخابرات الاسرائيلية لتجنيد

الخونة من المصريين المخدوعين للعمل ضد مصر والعالم العربى. وانتهى حديثنا عن هذا الموضوع وأنا لازلت أحسن الظن به».



على أنه ينبغى لنا أن نلاحظ أن الرئيس جمال عبدالناصر نفسه كان ضد التوجه الذى مارسه بعض ضباط الجيش الشبان فى إقحام أنفسهم فى بعض القضايا الأمنية، ولكن ممارسة الرئيس لمعارضة هذا التوجه كانت من باب الطرافة تؤكد أو تصب فى النهاية فى طريق التأكيد على هذا التوجه نفسه!! دون أن يقصد الرئيس عبد الناصر أن يؤكد أو يؤيد التجاوز الذى أراد تصحيحه !!، فها هو الرئيس يعلم بتفصيلات خطأ وقع فيه ضابط شاب من المباحث الجنائية العسكرية فى شبين الكوم حين تعاون مع مأمور مركز قويسنا فى محاولة تأديب لأحد المواطنين فاذا بالرئيس حين وصله نبأ التجاوز يصل بانفعاله إلى أن يكلف اثنين من أبرز قادة القوات المسلحة هما المشير أحمد اسماعيل والفريق مرتجى بالانضمام إلى مدير المباحث العامة اللواء حسن طلعت فى تحقيق الواقعة فى محل حدوثها ، ونحن نرى حسن طلعت وهو يروى الواقعة يحاول تلمس العذر لمأمور شرطة قويسنا ... كما يذكر أنه كان من «الطبيعى» ألا يهتم بمعرفة طبيعة العقاب الذى وقع على ضباط المباحث العسكرية !! .

يقول حسن طلعت:

«وأذكر أنه نما إلى علم الرئيس جمال عبد الناصر أن المباحث الجنائية العسكرية تحتجز أحد المواطنين فى شبين الكوم وأنها تسىء معاملته وذلك بالتوطؤ مع مأمور مركز قويسنا. ويبدو أن هذه المعلومات قد أبلغت للسيد الرئيس أثناء حضوره حفل زفاف كريمة السيد شعراوى جمعة وزير الدولة فى

ذلك الوقت أو قبل حضوره مباشرة وكنت مدعوا لحفل الزفاف وكنت أجلس على مائدة واحدة مع المرحوم اللواء أحمد إسماعيل (المشير أحمد إسماعيل) وكانت تربطني به صداقة منذ كنت أعمل فى الإسماعيلية. وفوجئت بمن يطلب مني التوجه لمقابلة السيد المشير وكان يجلس على المائدة الرئيسية بجوار السيد الرئيس فلما رآنى أبلغنى بما نمى إلى علم السيد الرئيس وطلب منى التوجه إلى شبين الكوم فورا مع اللواء أحمد إسماعيل لفحص الموضوع وأنه أصدر أمرا للفريق عبد المحسن كامل مرتجى بالانتقال معنا للإشراف على عمل التحريات».

«غادرنا الحفل بزوجاتنا على عجل إلى منازلنا ثم اتجهنا إلى شبين الكوم حيث قابلنا هناك الزميل العزيز اللواء مصطفى علوانى مدين أمن المنوفية (محافظ أسوان فيما بعد) وبالفحص اتضح أن مأمور شرطة قويسنا قد أعيته الحيل فى كبح جماح أحد المواطنين الذى كان من هواياته إثارة الشغب والمتاعب. ولعجز المأمور ولضيق حيلته ولعلاقته الحسنة بضباط المباحث الجنائية العسكرية فقد فكر فى أن يستفيد من ظروف وجود المباحث العسكرية فأوحى إلى صديقه بالقبض على هذا المواطن بحجة عمل التحريات عنه حيث إن المباحث العسكرية لا تتقيد بقواعد قانون الإجراءات الجنائية. تم الإفراج عن المواطن وأحيل المأمور وضباط المباحث الجنائية العسكرية للتحقيق حيث أحيل المأمور للاستيداع ولم أهتم طبعا بمتابعة ما تم لمعاقبة ضابط المباحث العسكرية. وعدنا إلى القاهرة فى صباح اليوم التالى».



على الجانب الأخر من الشاطئ نجد أحمد كامل رئيس المخابرات العامة الأسبق فى مذكراته حريصا على الغمز واللمز فى شخصية ضابط الشرطة الشاب محمد إبراهيم دكرورى الذى وصل إلى منصب مدير مكتب الرئيس

السادات قبل تولية الرئاسة ، وهو يتحدث عن أمله فيه كأحد المفاتيح المهمة فى التطورات السياسية فى بداية عهد الرئيس السادات، وسوف نلاحظ أن محدودية تفكير أحمد كامل كانت تعطى لدكرورى وزناً أكبر من وزنه،وفى الوقت ذاته فإننا نلاحظ كذلك أن أحمد كامل لا يرتاح لدكرورى من أول كلمة فى النص الذى سننقله الآن، فهو يقول «قفز» وهو يستكثر عليه الموقع فيقول فى ثانى كلمة «شاب» مع أنه كان قريباً منه فى السن.

وسننتقى للقارئ بعض الفقرات التى تبين الصورة التى حرص أحمد كامل على أن يصور بها علاقته بدكرورى وعلاقة مجموعتى السادات وعلى صبرى بدكرورى، ويجدر بنا أن نذكر القارئ بما هو معروف من أن أحمد كامل كان أكثر المتهمين فى ١٥ مايو اعترافاً على نفسه وعلى المجموعة، وأنه ظل حتى كتابة مذكراته حريصا على تثبيت صور معينة كانت من صنعه هو فى المقام الأول، وإن لم تخل بالطبع من بعض الحقيقة.

يقول أحمد كامل :

« ... ولقد قفز إلى جوار أنور السادات فى ذلك الوقت كمدير لمكتبه شاب طموح، والغريب أن هذا الشاب كان يعمل قبل ذلك مع على صبرى نفسه وقبلها عمل مع سامى شرف، هذا الشاب هو محمد دكرورى. لقد بدأ محمد دكرورى حياته ضابطاً بالمباحث العامة، ثم انتقل للعمل فى مكتب سامى شرف، ثم عمل مديراً لمكتب وزير سورى فى عهد الوحدة، ثم سافر إلى أمريكا وحصل على الدكتوراه، كان محمد دكرورى يعمل بإخلاص شديد مع الرئيس أنور السادات، وكان يعد له كل شىء بكفاءة ممتازة، وكان فى الوقت نفسه صديقاً حميماً لشقيق سامى شرف (عز الدين شرف) الذى كان يعمل ضابطاً بالبوليس، ولقد علق عز الدين شرف يوما على عمل محمد دكرورى مع أنور السادات بأنهم ما كانوا يحبون له أن يرتبط اسمه باسم السادات».

. . . .

«.....كنت أعرف أن ما بين الرئيس ومحمد دكرورى ثقة أكبر وانفتاح أوسع، فقد كان دكرورى يصارح الرئيس بكل شىء ، ولكنه بعد عن الرئيس بعد وفاة عبد الناصر».

. . . .

«وكنت أثق فى أمانة محمد دكرورى وفى شرفه وشجاعته، وأنه قريب للرئيس لدرجة أن يناقش معه كل شىء دون تحفظ ولهذا ظللت أرجوه وألح عليه فى أن يذهب للقاء الرئيس وأن يبقى إلى جواره لأنه قد أصبح بمفرده تقريباً ، ولكنه كان دائم الرفض لأن الرئيس لم يستدعه ، وأن كرامته تمنعه من أن يذهب بنفسه، أو أن يعرض نفسه. وعلى طول ما ناقشت محمد دكرورى فى ذلك وألححت عليه ، بأن يلتمس تجاوزاً لأى مشاعر شخصية لأن الوطن فى محنة ، ولأنه سيكون مفيداً جداً وهو إلى جوار الرئيس، على طول إصراره على ألا يذهب إلى الرئيس إلا إذا قام الرئيس بطلبه. ولم تنقطع صلتى مع ذلك بمحمد دكرورى الذى كان دائم الاتصال بى ودائم الحضور إلى مكتبى أحياناً بمفرده وأحيانا مع محمد عثمان إسماعيل ومع أحمد عبد الآخر وكنت أتعامل مع كل ما ينقلونه لى على أنه الصدق ، ولكنى أخضعت بعض ما نقل لى إلى وحدة الأمن القومى للتحقق منه واكتشفت بعدها أن بعضه كان حقيقيا ؛ أما بعضه الآخر فكان يعبر عن أرائهم الشخصية».



ونأتى بعد هذا كله إلى نموذج « شبه درامى » يقدمه ضياء الدين بيبرس فى كتابه «الأسرار الشخصية لجمال عبد الناصر » مركزا على ما شخصه على أنه صراع بين رجال المباحث ورجال المخابرات ، وقد بلور هذا الخلاف

فى حديث . يبدو للناظر المدقق . أنه قد صيغ بالطريقة التى ترضى أذواق القراء فى الوقت الذى نشر فيه ، ولكنه فى الوقت ذاته ينبئ بكل وضوح عن العقيدة الفولكورية فيما يخص هذه العلاقة .

يقول ضياء الدين بيبرس :

« .....ولم تنقطع الحساسيات أبدا بين المخابرات وبين المباحث العامة.. وكانت هذه الحساسيات أحيانا تعبر عن نفسها على هيئة شكليات بروتوكولية ليست فى صميم النشاط السرى لهذه الأجهزة الغامضة.. وعلى سبيل المثال فقد بلغت هذه الحساسيات ذروتها يوم تولى صلاح نصر منصب مدير المخابرات العامة، وإذا بمدير مكتبه يرفع سماعة التليفون ويطلب اللواء عبد العظيم فهمى ويقول له : . البيه مدير المخابرات عاوز يشوفك.. وقد حدد لك غدا الساعة الثانية عشرة ظهرا لكى يراك».

«فإذا بعبد العظيم فهمى يقول له : قل للبيه مدير المخابرات إذا كان عاوز يشوفنى فى مكتبى بوزارة الداخلية، وسيجدنى أشيله على العين والرأس.... فقد كان عبد العظيم فهمى بدرجة لواء، وكان مدير المخابرات العامة وقتها بدرجة عميد. وكان عبد العظيم فهمى أكبر سنا وأقدم خدمة وأعمق خبرة بشئون المطبخ المصرى، وكان عبد العظيم فهمى يعمل كالآلة حوالى ست عشرة ساعة فى اليوم على مدة ٣٦٥ يوما فى السنة بلا أجازات ولا حتى فى أيام الأعياد الرسمية. ووصل إلى أن أصبح خزانة متنقلة للأسرار العامة والخاصة وكان أحد القلائل من غير رجال الجيش الذين وصلوا إلى أعماق المراكز الحساسة للسلطة».

«وإذا بزكريا محيى الدين وزير الداخلية وقتها يستدعيه فى اليوم التالى ويقول له ضاحكا : وقعتك زى بعضها ياعبد العظيم.. انت صحيح رفضت تروح تزور مدير المخابرات ؟ ».

«فقال له عبد العظيم فهمى : نعم ياسيادة الوزير.. ولو كنت أنت مكانى لفعلت ذلك».

«قال زكريا محيى الدين : ولكن صلاح نصر بدرجة وزير. قال عبد العظيم فهمى وفى وجدانه ذكريات مريرة من تدخل رجال المخابرات فى عمل المباحث العامة فى السنين الأولى للثورة : انى أحتكم إلى ضميرك الأمنى ياسيادة الوزير : هل من الممكن أن يكلف صلاح نصر مدير مكتبه باستدعاء مدير المخابرات العسكرية بهذه الطريقة؟ إن مدير المخابرات العسكرية أقل منى رتبة فهو عميد وأنا لواء... ومع ذلك فهل من الممكن أن يعامله مدير المخابرات العامة هذه المعاملة ؟».

«واقتنع زكريا محيى الدين وقال لعبد العظيم فهمى : عندك حق. سأطلب من صلاح نصر أن يصلح خطأه.. ومرت أربعة أيام لم يتصل خلالها صلاح نصر بعبد العظيم فهمى كما وعد زكريا محيى الدين.. وفى اليوم الخامس دق التليفون فى مكتب مدير المباحث العامة.. وإذا بالمتحدث زكريا محيى الدين، وإذا به يتكلم من مجلس الوزراء.. وإذا به يسأل : أنت لم تذهب بعد لزيارة صلاح نصر؟. فقال عبد العظيم فهمى : لا.... اتفاقى معك كان صريحا ياسيادة الوزير أن يدعونى بنفسه للزيارة وهذا لم يحدث».

«فقال زكريا محيى الدين : إذا ضع السماعة الآن وهو سيطلبك فورا... وقد كان. واتضح أن صلاح نصر كان قد شكا للزعيم الراحل عبد الناصر من أن مدير المباحث العامة رفض أن يذهب إليه، فانتهز عبد الناصر فرصة اجتماع مجلس الوزراء، وقال لزكريا محيى الدين : أيه الحكاية ؟.. وروى زكريا محيى الدين القصة للرئيس الراحل، وكان معجبا من الأصل بأسلوب عبد العظيم فهمى فى العمل والتعامل، فقال عبد الناصر: مدير المباحث عنده حق، وهو رجل يعطى الناس حقوقهم، فلا أقل من أن يأخذ حقه..وأمر أن

يسترضى مدير المخابرات العامة مدير المباحث العامة.. ثم فى أول وزارة شكلها على صبرى فى عام ١٩٦٢ عينه وزيرا للداخلية».



وهذه واقعة أخرى تصب فى نفس الإطار الذى حرص ضياء الدين بيبرس على تصويره، وهو إطار تعرض رجال الشرطة (المباحث) لظلم وتعسف رجال المخابرات(١١):

يقول ضياء الدين بيبرس:

«حدث أن كان «صلاح» نجل عبد العظيم فهمى فى أوائل الستينيات ملحقا دبلوماسياً بالسفارة المصرية بجنيف، وأنيط به سراً أن يتولى نقل تبرعات الجزائريين المقيمين بأوربا وغيرهم من مشجعى وممولى الثورة الجزائرية إلى مقر قيادة هيئة التحرير الجزائرية فى القاهرة.وقام فعلاً بنقل ثمانية عشر مليونا من الدولارات على ثلاث دفعات، وإذا بفتحى الديب الذى كان وكيلا للمخابرات يوقظ وزير الداخلية فى منتصف ذات ليلة ليقول له: إنه اكتشف أن هناك عشرين دولاراً ناقصة من الدفعة الاخيرة التى نقلها ابنه صلاح، وقدرها ستة ملايين دولار، ولم يصدق عبد العظيم فهمى أذنيه، وعاد يسأل وكيل المخابرات سيادتك قلت عشرين ألف دولار؟».

فقال وكيل المخابرات : لا بل عشرين دولاراً فقط!

فعاد عبد العظيم فهمى يسأله: هل عددت النقود جيدا؟

قال وكيل المخابرات : نعم.

فعاد عبد العظيم فهمى يقول له : ومن أجل عشرين دولاراً ضائعا من ستة ملايين دولار توقظنى من النوم؟

قال وكيل المخابرات : المسألة مسألة مبدأ.

فنزل وزير الداخلية من بيته وذهب إلى ادارة المخابرات وأعاد إحصاء المبلغ بالاشتراك مع وكيل المخابرات واتضح أنه ليس هناك دولارات ناقصة ولاحاجة!»



ثامناً: سيطرة «النمطية» فى ظل زيادة عدد الشرطة:

إذا جاز (نظرياً) القول بأنه قد يأتى يوم يكون فيه مقررا اختصار أعداد قوى الشرطة العاملة إلى النصف، فإن الذى لا شك فيه أن آلية مثل هذا الاختصار سوف تضعنا أمام عدة اختيارات كفيلة بإلقاء الضوء على حقيقة المهام الموكلة إلى الشرطة فى الوقت الحاضر.

ويتضح هذا من طريقة التفكير التى تتبعها الحكومات المختلفة لتحقيق مثل هذا الهدف (تخفيض الأعداد) مع اعترافنا التام بأن هذا غير وارد ،وإنما نحن نبدأ بها كتدريبات عقلية نظرية كفيلة بإلقاء الضوء على الفكرة التى نناقشها فيما يتعلق بحجم الشرطة.. فإذا حدث ـ نظرياً كما قلنا ـ وطلبت الحكومة تخفيض حجم قوات الشرطة العاملة فإن وسائلها لذلك تنحصر فى طرق ثلاث:

- **الأولى:** هى التقليدية ، بالإبقاء على كل الإدارات والأقسام القائمة وتخفيض العدد فى كل منها إلى الحد الذى يحقق الهدف العام .
- **الثانية:** وهى الأكثر جذرية ، بتخفيض الإدارات نفسها ، وذلك بإلغاء البعض نهائيا والتخلى عن البعض الآخر جزئياً بإدماجه فى إدارات قائمة.
- **والثالثة:** وهى المزج بين الأسلوبين الأول والثانى بما يحقق الهدف العام.



فإذا أخذنا نموذج القوى البشرية فى الشرطة المصرية فى وضعها الحالى ، فإن هناك كثيرا من الدلائل على أن الأسلوب المفضل سيأخذ الوسائل السابق ذكرها على النحو التالى :

- سيبذل أقصى جهد ممكن للإفادة من الطريقة الثانية التى تبدو براقة جدا فى ظل تزايد أعداد إدارات تعد وظائفها الأمنية فى رأى البعض من

الدرجة الثانية من حيث الأهمية للأمن السياسى والأمن العام كشرطة الكهرباء والتموين . . إلخ .

● سيفيد أيضا من الطريقة الأولى وإن كان بطريقة أقل . . ولكن سيكون من المهم أن يتم تخفيض العاملين فى الإدارات الأصلية وذلك لرفع كفاءة العمل من ناحية ، ومن ناحية أخرى حتى لا تصبح هذه الإدارات فى وضع يفرض عليها استقبال الأعداد الضخمة التى ستنشأ عن إلغاء أو إدماج الإدارات الأقل أهمية . وربما كان هذا هو المطلوب فى ظل تناقص الأعداد فى الأقسام والمراكز وتكاثرها فى إدارات أخرى.

ومع هذا ... فمن المؤكد أن الإقدام على أية خطوة من الخطوات السابقة يعد فى ظل الظروف القائمة سابقا جدا لأوانه فى ظل ما نعرفه من محددات واضحة وسابقة على اتخاذ القرارات فى مجمل السياسة الإدارية للدولة ، ومنها سياسات القوى البشرية فى جميع المجالات .



و مع اقتناعنا الواضح بهذا الرأى فمن المهم أن ننقل بعض الآراء المحبذة لوجهة النظر الأخرى الداعية إلى زيادة عدد أفراد الشرطة، وقد اخترت من هذه الآراء ما أدلى به وزير الداخلية الأسبق زكى بدر فى حديثه لنادية منصور فى مجلة الشباب (يونيو ١٩٩٣) من أن القوة العددية لرجال الشرطة فى رأيه لا تزال دون المستوى المطلوب، ولهذا فإنه ينادى - بناء على هذه الحقيقة من وجهة نظره - بتعاون الشعب مع الشرطة واحترامها وليس اعتراضها:

«لدينا فى مصر رجل شرطة واحد لكل ٣٠٠ فرد من السكان، ورجل الشرطة هو النصف المكمل للقانون، وبدونه يصبح القانون مجرد سطور على ورق، ومن هنا من الواجب احترام رجل الشرطة ومساعدته على أداء مهمته وليس اعتراضه».

ومع تقديرى لمثل هذه الفكرة التى يعرضها زكى بدر فإنى أعتقد أن هذا لا يغنى عن ضرورة رفع كفاءة الأجهزة المعاونة لرجال الشرطة، ومن المؤسف أننا لا نعطى مثل هذه الفكرة أهميتها اللائقة بها ويضطر كثير من الضباط الشبان أن يتولوا بأنفسهم أداء كثير من الواجبات التى يمكن للأجهزة المعاونة أن تنجزها دون حاجة لاستغراق الضباط فى جزئياتها الكثيرة، وفى هذه الحالة فإن عددا متميزا من ضباط الشرطة يمثل البديل الأفضل من الصورة الحالية، وبوسعنا أن نتأمل على سبيل المثال مدى الفارق بين الشرطة المصرية والشرطة السويسرية أو الألمانية.

تاسعاً : مشكلة أبناء وزراء الداخلية مع آبائهم فى أثناء توليهم الوزارة:

نبدأ بالإشارة إلى الثناء الذى ناله أحمد رشدى بسبب إخراجه ابنه من سلك البوليس بعد اختياره وزيرا للداخلية، وقد ظلت هذه الواقعة تتردد (فى الوجدان الشعبى) دون أن تسجل إلى أن أشارت إليها مجلة الشباب فى حديث أجراه الأستاذ أحمد حسن عبدون مع أحمد رشدى ونشر فى عدد ديسمبر ١٩٩٠، ثم أجرت مجلة الشباب حديثا أيضا مع الابن نفسه (أجراه الأستاذ بهاء الدين يوسف) ونشر هذا الحديث فى عدد أكتوبر ١٩٩٢.

ويقدم أحمد رشدى (مجلة الشباب، ديسمبر ١٩٩٠) تفسيراته الخاصة بإقدامه على إخراج ابنه من الشرطة عندما كان وزيراً للداخلية ويقول:

«... عندما توليت الوزارة خشيت أن أتسبب فى أى حرج لابنى لأن البعض قد يفسر حصوله على أية مكافأة أو ميزة أو منحة سفر إلى الخارج بأنه ابن أحمد رشدى».

«ومن هنا وجدت أن وجودى كوزير للداخلية سيحرم ابنى من كافة المميزات التى قد تكون من حقه بالإضافة إلى خوفى من وقوعه فى أى خطأ صغير أو تجاوز.. وهو مما قد يقع فيه أى شاب، لكن البعض قد يفسره تفسيرا خاطئا ويرجعه إلى استناده إلى مركز أبيه! لهذا فقد آثرت أن أجنبه كل هذا الحرج، وأن أدعه يختار طريقا آخر لا يكون محكوما فيه بمركز أبيه. وإيماناً بأن الله وحده هو موزع الأرزاق، فقد كتبت استقالة ابنى بيدى وقمت بالتوقيع عليها بخط يدى أيضا ووقعت بقبولها كوزير للداخلية وبحثت له عن عمل آخر وهو يعمل الآن بالمحاماة.. ولقد سعدت لأن ابنى تقبل هذا الموقف باقتناع ورضا لأن سمعة أبيه من سمعته».

أما محمود ابن أحمد رشدى فقد نشرت مجلة الشباب (أكتوبر ١٩٩٢) تحقيقاً معه تحت عنوان: «ابن الوزير الذى «فصله» أبوه من وزارته»، ولابد أن

نلاحظ أن فى العنوان تزيداً باستعمال كلمة «فصله»، وقد وضعتها المجلة بين علامات التنصيص لهذا السبب، وقدَ جاءت العناوين الفرعية للتحقيق على النحو التالى:

- بعد صمت طويل ابن وزير الداخلية الأسبق أحمد رشدى يروى للشباب كيف «أقاله» أبوه من الشرطة.
- محمود رشدى: بعد شهر من توليه الوزارة فوجئت بمن يبلغنى أن وزارة الداخلية قد قبلت «استقالتى» التى لم أتقدم بها!
- دفعت غرامة ٦ آلاف جنيه للوزارة بسبب «الاستقالة» قبل الموعد ورفض أبى إعفائى منها!
- فشلت فى البداية فى التأقلم مع الحياة المدنية.. وحاولت العودة للشرطة فأصر أبى على الرفض.
- لم أندم على إقالة أبى لى.. لكنى حزنت على السنوات التى أضعتها فى دراسة الشرطة.

وفى هذا الحديث يضرب ابن أحمد رشدى بعض الأمثلة التى لمس فيها مايدل على احترام الجماهير لوالده:

«وأذكر أننى ذهبت إلى المحكمة يوماً ما للترافع عن أحد سائقى الشركة التى أعمل بها وكان متهماً فى حادثة طريق، وبعد أن نودى على القضية وقمت لأثبت حضورى مع المتهم سألنى القاضى عن صلتى باللواء أحمد رشدى فقلت له: إنه أبى فقال: هل تعرف أن والدك مزق لى رخصة القيادة الخاصة بى فى شارع الأزهر عندما كان وزيراً للداخلية؟! وتصورت بعد أن قال هذا أنه سيحكم ضد موكلى نكاية فى والدى لكنه حكم ببراءة موكلى، وبعد الجلسة أرسل فى استدعائى وطلب منى أن أنقل تحياته إلى والدى وأبلغه إعجابه

بنزاهته، والحقيقة أن حب الناس هو أعظم إنجاز لوالدى حققه فى عمله الوزارى، وقد تجلت مظاهر هذا الحب فى مواقف كثيرة آخرها إجباره على دخول انتخابات مجلس الشعب الأخيرة والتسابق على طبع لافتات الدعاية له ثم فوزه باكتساح عن دائرته».



موقف زكى بدر من ابنه :

ولم يكن موقف إحمد رشدى من ابنه بمثابة الموقف الأول والأخير لوزير داخلية من ابنه، ولكن زكى بدر نفسه كرر موقف أحمد رشدى من ابنه وإن لم يحظ هذا «التكرار» بنفس ما لقيه الحدث الأول:

وقد وجدنا قصة هذا الموقف على لسان زكى بدر نفسه فى حديثه لنادية منصور فى مجلة الشباب (يونيو ١٩٩٣) حين يتحدث عن عائلته بقدر كبير من الحب، لكنه للأسف يقع فى مطب خطير حين يقول إنه أدخل ابنه كلية الشرطة حين لم يحصل على مجموع!! وكأنه يريد أن يقول إنه لولا هذا السبب ما أدخله كلية الشرطة، وليس هذا تزيداً منا بل بالعكس، فإنه فيما يلى من حديثه يتحدث عن هذا المعنى بإيضاح أكبر فيذكر فى سعادة أنه دفع ابنه إلى تقديم الاستقالة:

«... وبالنسبة لأولادى فقد رزقنى الله بأبناء ناجحين: ابنى الدكتور مصطفى أستاذ للصيدلة بإحدى جامعات أمريكا، وهو متزوج، و الثانى الدكتور أحمد أستاذ كمبيوتر مساعد فى كلية الهندسة بجامعة عين شمس، والثالث محمد وقد نجح فى الثانوية العامة ولم يحصل على مجموع كبير فأدخلته كلية الشرطة وتخرج منها وعمل بأكاديمية الشرطة، وخلال عملى كوزير للداخلية لاحظت أن مدير أكاديمية الشرطة قد خصص له مكتباً يجلس فيه بمفرده

رغم علمى بوجود عدة لواءات يعملون بالأكاديمية ويجلسون فى مكتب واحد، ولم يعجبنى هذا الوضع ونقلته لمكتبى فى وزارة الداخلية لأنى لم أرد أن يأخذ ابنى أكثر من حقه لمجرد أن والده وزير الداخلية، ثم طلبت منه تقديم استقالته، ووافق على الفور لأنه لم يكن متمسكا بعمله كضابط، وهو الآن رجل أعمال».

أما معاناة حسن الألفى من صحيفة الشعب وغيرها من الحديث عن صفقات ابنه فأمر يطول شرحه، كذلك فإن بعض الصحف من آن لآخر تعاود الحديث عن بعض تصرفات غير قانونيه تنسبها إلى « محمود » نجل اللواء نبوى اسماعيل ، وكان هو الآخر ضابط شرطة.

على أن لهذه القضية المتعلقة بأبناء قادة الشرطة وضباطها وجها آخر لا يقل أهمية عن وجهها الذى ناقشناه، وهو أهمية أن تكون مهنة الشرطة من المهن المقدسة التى تتوارثها الأجيال فى العائلة الواحدة على نحو ما يحدث فى الديمقراطيات الغربية (وليس على النحو المنتقد الذى يحدث فى كليات الطب المصرية) ولكن يبدو أننا لا نزال نجهل مثل هذه المعانى فى ظل التصور المحدود القائم على مدى المزايا التى يحققها الضابط فحسب.

ويبدو أن بعض قادة الشرطة كانوا يفرطون فى القسوة على الضباط وأبناء الضباط من قبيل «الحكم بالظلم حتى يقال إنهم حكموا بالعدل»، وذلك ما تفصح عنه القصة التالية التى وردت بمحض الصدفة فى مقدمة مذكرات اللواء فؤاد علام، والتى يحدثنا فيها عن أيامه الأولى فى مباحث أمن الدولة وعن قسوة حسن طلعت عليه حين ظن أن «الواسطة» هى التى أتت به إلى أمن الدولة وإلى مكتب الأجانب مرة واحدة، وكان مبعث ظنه أن هذا الضابط الشاب فؤاد علام قد جومل لأنه ابن لأحد كبار ضباط الشرطة .. ولنقرأ هذه

الفقرات التى أوردها فؤاد علام (أو كاتب مذكراته) على سبيل الإجمال، فى أثناء حديثه عن منهجه العقلى وتفكيره الشرطى:

« ... ووفقنى الله فى عملى بالسويس واشتركت فى إحدى قضايا التجسس المهمة وكانت شبكة من اليونانيين وغيرهم يعملون لحساب مخابرات حلف الأطلنطى وكان من بين المتهمين فى هذه القضية نائب القنصل اليونانى بالسويس وبعض موظفى هيئة قناة السويس وانتقلت بعد ذلك حيث التحقت بفرع القاهرة وكان المرحوم اللواء حسن طلعت مفتشا للفرع فى ذلك الوقت والتقيت بنائبه اللواء صلاح الدين حلمى حيث كان اللواء طلعت فى أجازة سنوية ».

«تم تعيينى فى قسم الأجانب وبعد أسبوع عاد حسن طلعت وفوجئت به يستدعينى ويسألنى عن ظروف نقلى من السويس إلى القاهرة وتعيينى مباشرة بقسم الأجانب وبعد أن شرحت له ظروفى شعرت أنه لم يقتنع بها ، وشرع يعطينى درسا فى المبادئ والقيم ولكنه سرعان ما بادرنى بالقول : « لاتظن أن والدك سينفعك ، فلابد أن تعتمد على نفسك » وأدركت أنه تصور أن لوالدى دخلا فى نقلى إلى القاهرة باعتباره كان ضابطا للشرطة »وأصدر حسن طلعت أمراً بنقلى إلى مكتب التحريات والمراقبات بدعوى أنه المكتب الذى يجب أن يبدأ فيه أى ضابط يلتحق بالعمل فى المباحث العامة».

الباب الثالث

العوامل السياسية الحاكمة
لإسهام الشرطة فى السياسة المصرية

من الواضح أننا لا نزال نفتقد الآليات التى تنظم الأداء السياسى للشرطة كأفراد أو كهيئة على نحو أكثر اتساقا مع طبيعة دورها فى المجتمع، ولكن يبدو أن مثل هذا الطموح قابل للتحقق عن قريب، ولا ننسى - على سبيل المثال - أن بعض ضباط الشرطة قد نجحوا فى خوض معركة الانتخابات البرلمانية وفازوا بعضوية مجلس الشعب، لكن طموحنا ينبغى أن يتوجه إلى أن تمتد هذه المشاركة إلى انتخابات المحليات بمستوياتها المتعددة حتى تصل إسهامات رجال الشرطة فيها إلى مقدار مواز لما يشارك به الأطباء والمحامون - على سبيل المثال - فى هذه الانتخابات.

وعندئذ ومن خلال التعاملات التى تشهدها مرحلة ما قبل الانتخابات يمكن للشرطة أن تكون على علاقة أكثر ندية وحميمية مع توجهات الرأى العام، وآراء المواطنين، ومتطلباتهم، ومجمل رؤاهم فيما يتعلق بالأداء التنفيذى والسياسى على حد سواء.. بل إن الانطباع عن علاقة الشرطة بالشعب يمكن أن يتحول

من مناخ الإحساس بالسلطوية إلى مناخ الإحساس «بالندية» أو «الحميمية»، ولا يعنى هذا بالطبع فقدان الهيبة أو الحياد، فبوسع الآليات الذكية أن تتغلب على أية فرصة لمحاولة الانتقاص من هذين العنصرين المهمين لأداء الشرطة وكل مؤسسة من مؤسسات الدولة.

وسوف نناقش فى هذا الباب ما أحرزته التجربة المصرية على مدى سنوات طويلة (نصف قرن) من خبرة كافية لتطوير فاعليات كفيلة بإسهام أكبر للشرطة وجهازها فى الممارسة السياسية.

أولاً : ضعف الفرصة المتاحة لإثبات الكفاءة فى إدارة المحليات:

من الملاحظ أنه فى ظل نظام الإدارة القديم وقبل نشأة المحليات ، كان الدور الذى يمكن لرجال الشرطة أن يقوموا به أكبر بكثير من دورهم فى ظل النظام الحالى ، وقد يدفعنا هذا بالطبع إلى الدعوة إلى تشجيع التأمل والمراجعة الكفيلة بتقييم ونقد بنية هياكل الإدارة المحلية بحيث يمكن تحقيق دور أكبر لهذه الإدارة فى خدمة وتنمية المجتمعات المحلية.

ومن المؤكد أن الأمر يتطلب قدرة أكبر من إدماج الشرطة فى الإدارة المحلية بدلا من هذا الانفصال التام بين الجهازين الذى لا يساعد لا على تحقيق أهداف التنمية ولا على تحقيق روح سيطرة الحكومة المركزية فى القاهرة على ما ينبغى لها أن تسيطر عليه .

وبعيداً عن كل الحساسيات والشوائب، فإنه ينبغى أن تكون العلاقة واضحة تماما بين وزيرى الإدارة المحلية والداخلية، وبين الأجهزة التابعة لكل منهما.

ومن المفارقات أن وزير الداخلية ظل على الدوام فى موقع متقدم فى أهميته على وزير الإدارة المحلية ، على حين أن المحافظ بحكم وظيفته يرأس مدير الأمن، أما على مستوى المراكز فإن المأمور يحظى بأهمية نسبية عن رئيس المدينة على الرغم من أن هذا الأخير له الرئاسة النظرية!!

وهكذا فإن عدم اتساق الترتيب المتوازى عند انتقاله من مستوى إلى مستوى قد أدى إلى غياب جوهر التنظيم ، وإلى شل فعالية القيادات المحلية على جميع المستويات بل قدرتها على اتخاذ القرارات التى من شأنها وضع حد لأى تدهور بيئى أو محلى على المدى الطويل . .

أما قرارات الأزمة الطارئة فإنها بحكم الأزمات تأخذ طريقها الذى تفرضه الأزمة نفسها.

وهكذا فإنه يصبح من الضرورى أن تتم مراجعة شجرتى الإدارة المحلية ومديريات الأمن فى الأقاليم بحيث يمكن تحقيق فعالية أكبر نتيجة لوضوح مجالات الاختصاص المشترك أو المتوزع على الجانبين.

ومن الجائز جدا أن يتم توحيد السلطة على مستوى المراكز مع الارتفاع بدرجة المأمور إلى درجة اللواء وبصلاحياته إلى صلاحيات وكيل الوزارة أو المدير العام حسب حجم المدينة والمركز، والحلول فى هذا المجال كثيرة جداً لكنها لابد أن تتم على مستوى عال من الوعى السياسى والإدارى بأهميتها وضرورتها!



على أن لهذه القضية وجها آخر يتصل بمبدأ مهم وهو مبدأ «إلغاء التوطن» أو المبدأ المناقض له وهو مبدأ «التوطن نفسه»، ومن الجدير بالذكر أن مناقشة مثل هذا المبدأ تتأثر فى جانبها الباطن بالخطأ القاتل الذى لا تزال الدولة مصرة عليه بالإبقاء - كسلاً - على القوانين الاستثنائية للعلاقة بين المالك والمستأجر، مما يؤدى إلى نشأة مناخ مسيطر يدعو إلى تغليب اعتبارات الصعوبة النسبية فى حصول ضباط الشرطة على مسكن مناسب فى وقت مناسب وبالتكلفة المناسبة فى المناطق التى ينقلون إليها، وبالتالى فإن الداعين إلى مبدأ التوطن يتصورون - ولهم الحق فى ذلك - أنهم بهذا المبدأ يوفرون تمويل تكاليف سكن ضباط الشرطة فى أماكن عملهم، استنادا إلى ما يصفه الاقتصاديون بأنه «شبه دعم خفى» يحققه توفير الاتفاق المطلوب على المسكن فى ظل عدم الحاجة إليه نتيجة لإقرار مبدأ التوطن وذلك فى ظل سيادة (أو طغيان) قوانين استثنائية مضى الظرف الذى كانت قد فرضت فيه.

على أن الأكثر طرافة من هذا ما يُروى عن حالات قد تكون نادرة ولكنها موجودة بالفعل حيث أصبح مأمورو بعض المراكز فى الإقليم يتوارثون بحكم الوظيفة سكناً كان مؤجراً منذ سنوات طويلة لمأمور المركز، وفى بعض هذه

الحالات يتقبل الملاك هذا الوضع باعتباره جزءا من الوجاهة الاجتماعية، فالمالك - فى هذه الحالة - هو صاحب البيت الذى تسكنه الحكومة!!

على أية حال فإن دراستنا هذه سوف تحاول أن تلقى بعض الضوء على هذه القضية مع نشدان الأمل فى أن تحظى القضية نفسها بنمط من أنماط التقاليد المهنية المستقرة بعيداً عن توجهات الوزراء المتعاقبين وآرائهم ونزعاتهم الشخصية.

وفى هذا الصدد فإنه قد يكون من المفيد أن نذكر أن اللواء زكى بدر وهو الوزير الذى عرف بتناوله العلنى والمتكرر لقضايا الأداء الشرطى كان يفخر علانية بسياسته وقراراته التى ألغى بمقتضاها توطن رجال الشرطة فى مراكزهم، بل إنه فى حديثه مع الأستاذة نادية منصور جاهر بانتقاده تصرف خلفه اللواء محمد عبدالحليم موسى فى هذا الشأن بعبارات واضحة المعنى والدلالة والمضمون.

يقول زكى بدر:

«... من الأمور الأساسية التى حرصت عليها خلال عملى كوزير للداخلية إلغاء التوطن بالنسبة لضباط الشرطة ، بمعنى أن يتم تعيين الضابط فى نفس محافظته ولكن ليس فى نفس المركز الذى ينتمى إليه، لأن وجوده فى نفس المركز الذى تعيش فيه أسرته وأهله يخلق حساسيات تعوق عمله، كما أنه لا يوجد فى مقر عمله باستمرار لأنه يرجع إلى بيت الأسرة كل يوم».

«وقد ناقشت هذه النقطة فى مجلس الشورى بصفتى عضواً به لأن وزير الداخلية السابق (يقصد: اللواء محمد عبدالحليم موسى) ألغى قرارى وأعاد نظام التوطين فى نفس المركز وكان من نتائج هذا النظام مقتل المقدم مهران الذى قتل مع ابنه فى الصدفا، وقد قتل لأنه متوطن فى نفس مركزه، ونجح الإرهابيون فى رصده لأنه اعتاد زيارة أسرته فى نهاية الأسبوع ،وتم عمل كمين له وقتل فى بلدته «الصدفا».



ثانيا : توتر العلاقة مع بعض رجال الإدارة المحلية:

تعانى أجهزة الشرطة من آن لآخر مما يمكن أن نسميه توتر العلاقة مع رجال الإدارة المحلية، سواء على مستوى المحافظة أو المركز.

وهو موضوع طويل ويتصل بالبناء الهيكلى للتنظيمين الشرطى والإدارى.

على أن الإنصاف يقتضينا أن نبدأ الحديث فى هذه الجزئية بأن نذكر أن «المحافظين الشرطيين» كانوا هم الذين عبروا عن معاناتهم من بعض قيادات الشرطة فى أثناء وجودهم فى مناصبهم، وقد أشرنا إلى المثل الشهير على هذا وهو معاناة اللواء حسن الألفى حين كان محافظاً لأسيوط من مدير الأمن الذى كان على علاقة مباشرة بوزير الداخلية .

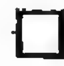
ويمكن لنا - على سبيل المثال - تأمل النموذج المشهور الذى عرفه الناس جميعا (١٩٩٣) عن قصة مدير أمن إحدى المحافظات الحساسة ، كان يتخطى المحافظ على الدوام ويقيم علاقته المباشرة مع وزير الداخلية باعتباره لا يخضع لأية سلطة من سلطات المحافظ ، وعلى الرغم من أن المحافظ كان رجل أمن بارزا وكان مرشحا فى أى وقت ليكون وزيرا للداخلية ، إلا أن مدير الأمن لم يضح بأية لحظة من «الحاضر» من أجل المستقبل حتى ولو كان المستقبل كله ، وكانت النتيجة أنه عندما تم (بالفعل) اختيار المحافظ وزيرا للداخلية (فى تطور غير متوقع) ، قام الوزير الجديد بنقل مدير الأمن إلى موقع أقل أهمية من موقع مدير الأمن بمراحل كثيرة ، وعلى عادة الفولكلور المصرى قالت الشائعات إن الوزير صمم ألا يدخل مكتبه إلا بعد أن يوقع مضمون هذا القرار على ورقة بيضاء ، ثم تم استكمال باقى الشكليات كرقم القرار وديباجته . وبعد ذلك دخل الوزير مكتبه!

كذلك فلا يمكن لنا أن نتجاهل ما روى عن معاناة زكى بدر نفسه حين كان

محافظا لأسيوط من رئيس مباحث أمن الدولة فى أسيوط. ومن المفارقات أن الأخير أصبح (أخيرا جدا) محافظاً هو الآخر.

أما المثل الأكثر مدعاة لسخرية الأقدار فهو أن أحد ضباط الشرطة تعمد تفتيش سيارات محافظ أسيوط (اللواء زكى بدر) بدعوى الاشتباه فى وجود ممنوعات فيها، وما كان من زكى بدر بعد تولى منصبه كوزير للداخلية إلا أن نقله من موقعه إلى موقع آخر، وقد سأل الأستاذ محمد مصطفى الوزير زكى بدر عن هذه الواقعة فى أحد حواراته وكان رد زكى بدر على النحو التالى:

«اسمع يا أخى.. ماذا تفعل لو كنت مكانى - محافظاً لأسيوط - وقام أحد الضباط (الصغار) بتفتيش سيارتك الحكومية منتهزاً فرصة وجودك بالقاهرة تحت دعوى الاشتباه فى وجود مخدرات بها؟ صحيح أن التفتيش لا يفرق بين كبير وصغير.. وهو بالطبع لا يجب أن يكون كذلك.. لكن هذا التفتيش تم دون توافر معلومات.. ثم إن النيابة لم تأذن له بذلك.. إذن فقد تجاوز هذا الضابط وبكل المقاييس حدود وظيفته ومسئوليته وكان يجب عزله، وليس فقط نقله إلى مكان آخر لا يسىء فيه استخدام سلطته(!!!)».



ونخرج من هذا الإطار الشخصى إلى الإطار المؤسسى، ولكننا لن نخرج دفعة واحدة من إطار شخصى إلى إطار مؤسسى، ولكن على مرحلتين: المرحلة الأولى تتعلق باتهام محافظ معين بالاسم بدور مخرب لجهد الشرطة، وربما أدرك القارئ فى سرعة أن المقصود هو محافظ أسيوط الأشهر محمد عثمان إسماعيل.

ونبدأ الحديث فى هذه الجزئية بإيراد ما حرص الأستاذ موسى صبرى على تأكيده فى كتابه «السادات الحقيقة والأسطورة» من الاتهام المبكر الذى وجهه النبوى إسماعيل إلى محافظ أسيوط محمد عثمان إسماعيل بتسريب أنباء

اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ إلى الجماعات الإسلامية، وفى هذا المعنى المتكرر فى كتابات موسى صبرى نجد عبارات من قبيل قوله:

«وقد وجه الاتهام بعد ذلك إلى محافظ أسيوط ، بأنه سرب أنباء الاعتقالات إلى قيادات الجماعات، عندما تلقاها مقدما من وزارة الداخلية».

«وكانت هناك خلافات مستمرة بين وزارة الداخلية ومحافظ أسيوط، فى أسلوب مواجهة الجماعات. كان المحافظ فى معظم الحالات ضد المواجهة الحاسمة».

و يصل النبوى إسماعيل فى هذه الجزئية إلى مرحلة توزيع بعض الاتهامات على بعض المسئولين فنراه يشير إلى مسئولية محمد عثمان إسماعيل عن تسريب أنباء الاعتقالات إلى قيادات الجماعات فى ظل حرصه على التقارب معهم وعدم مواجهتهم، وهنا ينبغى أن نتأمل مدى الدور الكبير الذى حرصت القيادات الشرطية على (منحه) لمحافظ أسيوط محمد عثمان إسماعيل، فهو فى كثير من الكتابات والأحاديث الشرطية أحد المسئولين عن تأسيس الجماعات الإسلامية وانتشارها فى الجامعات، ثم ها هو فى رواية النبوى إسماعيل مسئول عن تسريب خطط الدولة أو الداخلية إلى هذه الجماعات مما سمح فى النهاية لهذه الجماعات باختراق خطط الدولة.

ومع أنى أميل إلى الاعتقاد فى أن الدور المنسوب إلى محمد إسماعيل عثمان أكبر بكثير جدا من حقيقة دوره إلا أن التفكير فى حجم هذا الدور على هذا النحو يمثل نموذجا لما يمكن أن تقود إليه بعض استنتاجات أو تقديرات الموقف عند قيادات الشرطة المصرية، وربما تمثل هذه التجربة أحد الأسباب فى محاولة أجهزة الشرطة المحلية التخلص من بعض صور رئاسة المحافظ لها، وهو ما أشرنا إليه فى أكثر من موضع على نحو ما أشرنا إلى وجهة نظر النبوى إسماعيل (نفسه) فيما يتعلق بقانون الحكم المحلى عند مناقشته واعتراضه على مثل هذا المنطق.

ومن الجـديـر بالذكـر هنا أن نشـيـر إلى حـقـيـقـة أخـرى وهى أن أغلب الاخـتـلافـات «الحـادة» بين المحـافظين والداخليـة قد حـدثت حين كان المحـافظ نفسه من قادة الشرطة السـابقين، وبوسـع القـارئ أن يتأكد من كل معلومـة على حدة من خلال فصول موسوعة الشخصيات التى يضمها هذا الكتاب.



أمـا على مستوى التشريع فقد حـدثت «معركة حامية» إن جاز هذا التعبيـر فى نهاية عهد الرئيس السـادات فيمـا يتعلق بسلطات المحـافظين، وكان الدكتور فؤاد محيى الدين قد تبنى تعديل قانون الحكم المحلى، وقد صدر هذا القانون فى عهد وزارة الرئيس السادات الأخيرة (مـايو ١٩٨٠ - أكتوبر ١٩٨١) التى كان الدكتور فؤاد محيى الدين يتولى فيهـا مسئولية رئيس الوزراء بالنيابة، كما كان يتولى المسئولية المنوطة بوزير الحكم المحلى.

ويبدو أن النبوى إسمـاعيل كان شـأنه شـأن كل قائد شـرطى يتحسب ضد أن تكون للمحـافظ (كسلطة محليـة) سلطات محـددة على جـهـاز الشـرطة فى محـافظتـه، وسـوف نـرى فى باب آخـر مـا رواه النبـوى نفسـه عن خـلافـه مع ممدوح سـالم حول صلاحيات المسئول عن مطار القاهرة وحرص النبوى على عدم خضوع قوات الشرطة لهذه القيادة فلربما تكون «قيادة غير شرطية».

ويبدو الخلاف حول سيطرة أو سلطات المحـافظ على قوات الشرطة وكأنه يمثل نموذجاً «مكبراً» أو «مضخماً» للنزاع الذى روى النبوى إسمـاعيل تفاصيل الحـوار عنه بينه وبين ممدوح سـالم (وهو الخـاص بالنزاع حـول تبعـيـة قـوات الشرطة للرئاسـة المسئولة عن المطار)، وقد أوردنا تفصيلاته فى الباب الخاص بصراعات قادة الشرطة فى الأفرع العليا.

فلنطالع إذن هذه الفقرات التى أوردهـا موسى صبـرى فى كتابه «السـادات: الحقيقة والأسطورة» متضمنة تفصيلات مهمة حول هذا النزاع.

يقول موسى صبرى:

« ...استقال النبوى إسماعيل من وزارة الداخلية مرتين . المرة الأولى عندما عُرض مشروع تعديل قانون الحكم المحلى وبه نص على أن جهات الأمن تتبع المحافظ مباشرة .. ولا تتبع وزير الداخلية وكان هذا يعنى بالنسبة له انفلات الأمن من ازدواجية الاختصاص .. وأبلغ ذلك شفاهة إلى الدكتور فؤاد محيى الدين وزير الحكم المحلى الذى كان مصرا على النص ».

«واستقال فى المرة الثانية بعد حوادث الزاوية الحمراء ، عندما قرأ مقالا فى «أخبار اليوم» فهم منه أن الرئيس السادات ينسب إليه التقصير . ولا تعنى الاستقالة أنه قدمها مكتوبة ، ولكنه تحدث إلى الرئيس السادات تليفونيا فى أنه رهن إشارته فى أى عمل آخر إذا كان قد فقد الثقة به . وقد استبقاه الرئيس السادات فى المرتين».

«لم يوافق (أى الرئيس) على تعديل قانون الحكم المحلى كما قدمه فؤاد محيى الدين وزير الحكم المحلى حينئذ .. وأكد للنبوى أن مقال أخبار اليوم لا يعنى شيئا ».



ينبغى هنا الوقوف لتصحيح واقعة مهمة وردت فى فقرة موسى صبرى، فلم يكن فؤاد محيى الدين وزيراً للحكم المحلى حين كان النبوى إسماعيل وزيراً للداخلية، وإنما كان قد تولى وزارة الحكم المحلى ما بين مارس ١٩٧٣ وأبريل ١٩٧٤، ثم أصبح وزيراً للصحة فيما بين أبريل ١٩٧٤ و١٩٧٦، ثم أصبح وزيراً لشئون مجلس الشعب منذ ١٩٧٦ وحتى ترك الوزارة فى أكتوبر ١٩٧٨، ثم أصبح نائباً لرئيس الوزراء (ومكلفاً بمهامه) فى مايو ١٩٨٠ وحتى نهاية عهد السادات، وفى أثناء هذا كان يتولى مسئولية الحكم المحلى دون نص على هذا فى قرار تشكيل الوزارة.

ولست أقصد بمثل هذا التصحيح أن أنسف الواقعة من أساسها، فالواقعة صحيحة بالفعل ويمكن تمرير حديث موسى صبرى فيها مع تغيير صفة فؤاد محيى الدين من وزير الحكم المحلى إلى نائب لرئيس الوزراء (ومسئول عن وزارة الحكم المحلى) وهو الصواب.

على أى الأحوال فهذه السمة من عدم انضباط الشكل مع صدق المضمون كانت مسيطرة تماماً على كثير من روايات موسى صبرى. ولو أنه كان التزم الحذر الصحفى التقليدى وروى ما يروى بدون ذكر أسماء معينة لبدت رواياته بمثابة الحقيقة أو على الأقل أقرب إلى الحقيقة، وهى كذلك بالفعل، ولو أنه استعان فى مراجعة كتبه بأحد خبراء المعلومات لخرجت كتبه بمثابة كنوز حقيقية. وقد تناولنا كثيراً من الأمثلة الدالة على هذه السمة فى كتاب موسى صبرى فى الباب الأول من كتابنا «مذكرات الصحفيين. فى خدمة السلطة» معلقين على بعض رواياته فى كتابه «٥٠ عاماً فى بلاط صاحبة الجلالة». ولكن يبدو أنه لم يفعل ذلك من حسن الحظ وترك لنا الصور الانطباعية كما هى!! وبدون ما قد يختلط علينا أو على الباحثين فنظنه نوعاً من أنواع التأصيل والتوثيق!! وليس من شك أن فؤاد محيى الدين كان هو الذى تبنى قانون الحكم المحلى بالفعل فى هذه الفترة!! ولكن يبدو التصحيح مهماً حتى لا يختلط الأمر بالفترة التى كان فؤاد محيى الدين فيها وزيراً للحكم المحلى ما بين مارس ١٩٧٣ وأبريل ١٩٧٤، حيث لم يكن النبوى إسماعيل قد وصل إلى منصب نائب رئيس الوزراء ولا منصب الوزير ولا حتى منصب مدير مكتب رئيس الوزراء، وحتى لا يختلط الأمر بفترة تالية كان فيها النبوى إسماعيل وزيراً للداخلية (منذ أكتوبر ١٩٧٧) بينما كان محمد حامد محمود وزيراً للحكم المحلى (منذ أبريل ١٩٧٥).



أما النبوى إسماعيل نفسه فيروى قصة الخلاف على قانون الحكم المحلى على النحو التالى:

«... كلمنى د. فؤاد محيى الدين وقال لى أرأيت التعديل؟! فقلت له: سامع إن هناك تعديلاً؟! فقال: اقرأ المادة التى تهمك، وهى أن المحافظ هو المسئول عن جميع أجهزة الشرطة فى دائرة المحافظة وله كافة سلطات وزير الداخلية عليها.. وبالطبع كنت موقناً تماماً أن هذا لا يتمشى مطلقاً مع مسألة الأمن لأن الأمن مرفق مركزى، ولا يمكن أن يعمل بـ ٢٦ عقلية وبـ ٢٦ سياسة فى ٢٦ محافظة».

«فللصالح العام وأنا أزهد ما أكون للسلطة طول عمرى، أنا قلت للدكتور فؤاد محيى الدين: أنا موافق على التعديل لكن شوفوا وزير داخلية تانى ينفذه!!».

«وكنت مصراً على رأيى هذا، فقد كان السادات (يريد أن) يعطى المحافظات استقلالية كاملة مثل نظام الولايات المتحدة الأمريكية وكان كثيراً ما يردد بأن المحافظ هو رئيس الجمهورية فى محافظته ولهذا قلت:

«أنا معنديش مانع لكن أنا غير مؤمن بهذه السياسة، ولهذا فلا يمكن أن أتحمل نتائجها.. فلا أحد يتصور أننى منتظر الوزارة وأجلس على الكرسى وأترك الأمن فيها والدنيا تخبط فى بعضها... لا يمكن هذا!».

«ولهذا سافرت إلى رأس البر وكانت أول مرة أزورها فى حياتى، سافرت الحادية عشرة مساء ووصلت الفجر هناك، وفى ذهنى أننى لا أرجع الوزارة ولن أنفذ هذه السياسة الجديدة مطلقاً، ثم طلبنى مكتب الرئيس السادات وأبلغنى أن الرئيس يريد أن أصلى معه الجمعة فى ميت أبو الكوم ،أن هناك اجتماعا به بعد الصلاة».



ثالثا : اضطراب العلاقة مع بعض القيادات السياسية:

فى بعض النصوص والأحاديث المتاحة نرى النبوى إسماعيل وكأنه يتحرق لوجود الوزراء السياسيين، لكننا فى مواضع أخرى من أقواله فى الحوارات التى أجريت معه نفاجأ بأنه لا يروى نزاعاته مع أحد من الوزراء إلا مع هؤلاء الوزراء السياسيين على وجه التحديد.

فلنبدأ بقراءة هذا النص الذى يقدمه النبوى فى أحد أحاديثه مع الأستاذ محمود فوزى:

«من أبرز مشاكلنا فى مصر أن بعض الوزراء فى مصر ليسوا سياسيين، والمفروض فى الوزير أن يكون رجلاً سياسياً، والعمل السياسى السليم لا يجب أن تحكمه المزايدة والمناورة والسعى للسلطة والبقاء فى الحكم، وهو مع الزمن أصبح خدمة الجماهير والإحساس بمشاكل الجماهير والتفاعل معهم، وهذا فى تصورى العمل السياسى والتفكير بالرؤية السياسية السليمة».

«وأنا حين كنت وزيراً للداخلية أو نائباً للوزير ونزلت فى جولات تموينية من أجل مواجهة الغلاء وارتفاع الأسعار، فإن ذلك كان من إحساسى بمشاكل الناس ومعاناتهم، وهذه هى الرؤية السياسية وهذا من شأنه أن يخدم المسألة الأمنية لأن الناس حين يرتاحون فى حالتهم المعيشية وتُشترى المواد التموينية بسعر مناسب فى متناول أيديهم، فهذا يخدم الأمن ويوفر الاستقرار، والمفروض فى كل وزير أن يكون فكره فكراً سياسياً ويشتغل بعقلية سياسية بمعنى العقلية السياسية التى تتعايش مع الجماهير وتحس بمشاكلها وتعمل على حلها، لكن إذا كان البعض يردد بأن بياناتى سياسية فإنها بيانات سياسية أمنية لأننى كنت أعرض إحصائيات وأتعرض لمواقف محددة و حوادث معينة لكن بأسلوب سياسى وهذا هو المطلوب.. فحين أتحدث فى المجلس المحلى كمسئول عن الأمن فهذا غير ما أتحدث كوزير مسئول فى مجلس الشعب كمؤسسة سياسية

أو شعبية، فلا يجب أن أتحدث عن بيانات صماء ولكن لابد أن أتحدث برؤية سياسية حول الأحداث!».

□

ونأتى إلى موضوع حديثنا وهو اضطراب العلاقة، ولعل أبرز مثل لهذا الاضطراب هو ما حدث بين النبوى إسماعيل وحسن أبو باشا وزيرى الداخلية المتعاقبين من ناحية، والدكتور فؤاد محيى الدين كرئيس للوزراء من ناحية أخرى.

ونحن نعرف أن فؤاد محيى الدين قد أصبح رئيسا للوزراء منذ يناير ١٩٨٢ وحتى وفاته فى يوليو ١٩٨٤، وقبل هذا كان نائبا أول لرئيس الوزراء ما بين أكتوبر ١٩٨١ ويناير ١٩٨٢، وقبل هذا كان نائبا لرئيس الوزراء مسئولا عن رئاسة الوزارة ومفوضا فيها ما بين مايو ١٩٨٠ وأكتوبر ١٩٨١.

وفى هذه الفترة عاصره وزيران للداخلية هما النبوى إسماعيل وحسن أبو باشا، وفى عقيدة الكثيرين أن فؤاد محيى الدين كان وراء خروج كليهما من منصب وزير الداخلية (وليتولى كل منهما أيضا من باب الطرافة: وزارة الحكم المحلى).

ونحن نرى حسن أبو باشا فى مذكراته حريصا كل الحرص على أن يسرد كل أسباب خلافاته مع فؤاد محيى الدين ملقيا الضوء على وجهة نظره فى القضايا التى اختلفا فيها معاً.

كذلك نرى النبوى إسماعيل معتقداً فى أن فؤاد محيى الدين كان وراء خروجه من منصبه، وذلك على الرغم من أنه هو الذى أشار على الرئيس السادات بإدخاله الوزارة فى مايو ١٩٨٠ كنائب لرئيس الوزراء.

وتحفل مذكرات حسن أبو باشا بأمثلة واضحة (من وجهة نظره) على الآثار الجانبية لاختلافه مع الدكتور فؤاد محيى الدين، ومعاناة جهاز الشرطة من

هذا الاختلاف، وقد أشرت بالتفصيل إلى عدد مهم من هذه القضايا فى تناولى لمذكرات حسن أبو باشا فى الباب التاسع من كتابى «مذكرات وزراء الثورة» الصادر عن دار الشروق فى ١٩٩٥ وقد حرصت على أن أسجل ما اكتشفته من أنه ليس فى كتاب حسن أبو باشا إعلان عن خصومة لشخص معين إلا لشخص واحد وهو المغفور له الدكتور فؤاد محيى الدين رئيس الوزراء الذى اختلف معه أبو باشا فى كثير من الجزئيات طيلة عملهما المشترك فى الوزارة ومع ذلك فإن حسن أبو باشا يسارع إلى إطراء فؤاد محيى الدين والحديث عن مزاياه حيث يقول :

«وفى نفس الوقت فإننى وقد عملت مع الراحل الدكتور فؤاد محيى الدين كرئيس للورزاء وأمين عام للحزب الوطنى أسارع لكى أشهد للرجل بأنه كان رجل دولة من الطراز الأول ، فهو أولا رجل طاهر عفيف اللفظ، ثم هو ثانياً رجل سياسة واسع الادراك وله آفاقه السياسى التى تمتد إلى جميع الزوايا المؤثرة فى قضايا المجتمع ، ثم هو كرئيس للوزراء يتمتع بتلك المقدرة التنفيذية، التى تنسق بين العمل التنفيذى فى مجالاته ، وتربط بينه وبين البعد السياسى للواقع الاجتماعى، ولكنه بالرغم من خبرته فى العمل السياسى الذى مارسه منذ فجر شبابه فى المجال الطلابى، ثم فى تنظيمات ثورة يوليو، كانت له تلك الطموحات التى تسعى إلى تطويع الواقع وصولاً إلى تميز سياسى يرتضيه .وكان ذلك نموذج الرجل السياسى الذى اختلف معه فى عدد من القضايا التى تتصل بموضوع الانتخاب ، ولا أذكر أن خلافاً آخر قد طرأ على علاقتى به كرئيس للوزراء، ولا أدعى أننى أمتلك مثل هذه المقدرة السياسية التى كان يتمتع بها، ولكننى وقد عملت فى حقل الأمن السياسى لفترة طويلة من الزمن عايشت خلالها كثيراً من أحداث المجتمع وقضاياه وكانت الخبرة تؤكد دائما أن النتائج لا تأتى من فراغ ، وإنما تتراكم التفاعلات لتفرز فى النهاية تلك النتائج، وكان فى يقينى وقد بدأت ملامح ذلك التغيير، أن مناط

الاستقرار رهين بترسيخ البعد الديمقراطى، وأن قضية الانتخاب تمثل محوراً أساسياً لهذا البعد».

ثم يعدد حسن أبو باشا قضايا الخلاف بينه وبين الدكتور فؤاد محيى الدين، فالقضية الاولى حول ترشيحات القوائم ، والثانية حول دور وزير الداخلية، والثالثة حول ترشيح وزير الداخلية (أى حسن أبو باشا نفسه) لعضوية مجلس الشعب ...... وهكذا .

وينبغى لنا أن نطلع القارئ هنا على بعض آراء حسن أبو باشا فيما يتعلق برؤيته لدور وزير الداخلية:

«وخلال إحدى المقابلات الدورية مع رئيس الوزراء، فوجئت بالدكتور فؤاد محيى الدين يتحدث فى موضوع لم اتخيل للحظة واحدة أنه كان يمكن أن يكون مثار حديث، قال: إن أربعة محافظين وثلاثة من رؤساء تحرير الصحف لا يرقى إليهم الشك، أبلغوه أنهم يلمسون أن الشرطة تقف موقفاً معارضاً من الحزب الوطنى، يضاف إلى ذلك أنه راجع بيانات وتصريحات وزير الداخلية، فلم يجد فيها أى إشارة من قريب أو بعيد إلى الحزب الوطنى. ولم يكن من اليسير بطبيعة الحال قبول التصريح الأول المنسوب إلى أربعة محافظين وثلاثة رؤساء تحرير للصحف، وكان ردى أن الأمر إذا كان على هذه الصورة فمعنى ذلك أننى غير أمين على مسئوليتى ، ويجب أن أقدم استقالتى من منصبى الوزارى على الفور، ولكن المناقشة امتدت ليسوى الأمر فى النهاية على اعتبار الموضوع مجرد استنتاج لا يستند إلى أى حقيقة».

كذلك يروى حسن أبو باشا فى مذكراته جوهر خلافه كوزير للداخلية مع رئيس الوزراء والأمين العام للحزب الوطنى (كان الدكتور فؤاد محيى الدين يجمع بين المنصبين) فى قضية عودة البابا شنودة إلى ممارسة مهامه البابوية.



على أن موسى صبرى يسجل صراحة فى كتابه عن السادات ما تردد كثيراً من أن النبوى إسماعيل كان هو الذى سعى إلى عودة الدكتور فؤاد محيى الدين إلى الوزارة (عند تشكيلها فى مايو ١٩٨٠) وأن فؤاد محيى الدين - فيما بعد ذلك - كان يسىء معاملة النبوى وهو يقول ما نصه:

«... وقد سعى النبوى إلى عودة الدكتور فؤاد محيى الدين إلى المنصب الوزارى فى وزارة الدكتور مصطفى خليل ولم يكن الرئيس السادات يثق فى فؤاد محيى الدين وكان يسميه «الزعيم» ولكنه استجاب إلى وجهة نظر النبوى إسماعيل الذى كان يتعاون تعاونا كاملا مع المهندس عثمان أحمد عثمان فى الاتصالات بقيادات الإخوان المسلمين.. وفى غير ذلك من الشئون السياسية. ثم تطورت الأمور.. وأصبح الدكتور فؤاد محيى الدين نائبا أول لرئيس الوزراء .. بعد تولى الرئيس حسنى مبارك.. كانت معاملته للنبوى بالغة القسوة».



ونحن نرى موسى صبرى فى كتاباته يصل مرة بعد أخرى إلى إثبات ما كان يعتقده هو، وما كان النبوى إسماعيل يعتقده من قبله، من أن الدكتور فؤاد محيى الدين كان هو السبب فى الإبعاد النهائى للنبوى إسماعيل عن قمة السلطة فى مصر.

وفى الحقيقة فإن قراءة التاريخ لا تسمح لنا بموافقة موسى صبرى النبوى إسماعيل على هذا الاعتقاد، فقد كانت تطورات الأمور والذين القائمة وقتها لا تسمح باستمرار النبوى بعد كل هذا الذى حدث، ولأن الحظ لم يقف بجانبه ولو كان الحظ قد وقف بجانب النبوى لكان إلى منصب رئيس الوزراء فى فترة قصيرة جداً بعد أحداث سبتمبر كان هناك من يُلام فليس هو فؤاد محيى الدين بالقطع، وإنما قد هو الزمن أو التاريخ أو حتى ديناميات الممارسة السياسية.



ومن الإنصاف أن نذكر أن هناك رواية أخرى منسوبة للنبوى إسماعيل تناقض المعانى التى سبق أن أوحى بها هو نفسه إلى الأستاذ موسى صبرى، وفيها يتحدث النبوى إسماعيل عن علاقته بفؤاد محيى الدين ويشير من وجهة نظره إلى أنها لم تكن سيئة، بل ينفى أن يكون لفؤاد محيى الدين دور فى إبعاده عن السلطة، وهو يقول فى حديثه لمحمود فوزى:

«الدكتور فؤاد محيى الدين - رحمة الله عليه - كان رجل كفاءة وخبرة، وكان هناك التشكيل الوزارى الذى جاء فيه د. مصطفى خليل لكنه لم يكن ضمن أعضاء هيئة الوزارة، وحين جاء التشكيل الثانى للوزارة برئاسة الرئيس السادات.. أذكر يومها أن الرئيس السادات قال باعتباره رئيس وزراء: أنا عايز وزير لشئون مجلس الوزراء يتابع تأشيراتى مع الوزراء. فقلت له: «أنا أرى أن د. فؤاد محيى الدين يصلح لهذا المنصب، فهو وزير قديم ويعلم دهاليز الوزارة جيداً، ويعرف الوزراء كلهم ولديه خبرة، فقد مارس العمل فى عدة وزارات، فأبدى الرئيس السادات اعتراضاً على هذا!!».

«فقلت للرئيس السادات: أنا أخشى أن يأتى وزير لا يعرف طباع سيادتك، يتعامل مع سيادتك فلا يصبح إذن عاملاً مساعداً.. نعطى فرصة لفؤاد يى الدين والوزراء يمكن يتغيروا فى أى وقت فلو ظهر ما يدعو لأية تغييرات ذ صاحب القرار وصاحب السلطة فى اختيار معاونيك فى أى وقت، الو.
المو
ادات كان قد شكل مجموعة من نواب رئيس الوزراء، وكنت أنا منهم كل
يس الوزراء ووزيراً للداخلية، وكان فؤاد محيى الدين نائباً لرئيس رئيس الـ
ر شئون مجلس الوزراء، وكان مكتبه فى مجلس الوزراء، إنما الرجل يجمع بين
ولا حاجة!!».



على أن هذا لا يمنع من الإقرار بحقيقة أن النبوى إسماعيل نفسه قد ذكر فى سياق آخر أنه اختلف أيضا مع الدكتور فؤاد محيى الدين فى آخر عهده بالمناصب الوزارية، حين كان نائب رئيس الوزراء للخدمات، ويبلور النبوى هذا الخلاف فى أنه طلب تفويضاً من رئيس الوزراء لتسيير أمور الحكم المحلى، ولكن فؤاد محيى الدين تمسك بسلطاته، وفى الحق أن هذه الجزئية رغم عدم شيوعها تمثل بصورة دقيقة ما يتوافق مع طبيعة كلا الرجلين فى عمله وتفكيره.

ولنقرأ ما يرويه النبوى إسماعيل :

«حين عينت نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للحكم المحلى وكان فؤاد محيى الدين رئيساً للوزراء، طلبت منه بعض التفويضات لإعطاء دفعة فى الحكم المحلى وهذا قد جرى العمل عليه أن يفوض رئيس الوزراء وزير الحكم المحلى فى اختصاصاته فأصبح أنا نائباً لرئيس الوزراء، فهو تردد فى أن يتخلى عن هذه الاختصاصات، وأنا لم أكن أريد سلطة وإنما كنت أريد أن أسهل أمور العمل وأنا أعمل مساعداً له كرئيس وزارة فهو تمسك بها، وهذا من بين الأسباب التى طلبت من أجلها أن أترك الوزارة.. فلا أخفى عليك أحسست أننى لست راضياً عن عملى، وكنت قد قدمت كل ما عندى بعد أن ظللت فى الوزارة لسنوات طويلة فى ظروف صعبة للغاية».

□

على العلاقه بين
المؤسسى والتنفيذى

لا تخلو مذكرات حسن طلعت من الشكوى من تنظيم
ووقوفها فى موقف المهاجم للشرطة، وعلى سبيل المثال نـ
موقف بعض المسئولين على صفحات نشرات الاتـ
كمشيش، ثم موقف نفس المسئولين فى الاتحاد
الناصر من الهجوم على نظام عبدالناصر بسبب
أن يعود إلى كتابنا «الأمن القومى لمصر» وإلى مذكـ

□

رابعًا : غموض طبيعة وحدود العلاقة بالتنظيمات السياسية:

تبدو المفارقة فى أن هذه الجملة أوضح من أن تحتاج إلى شرح ، إذ لا تزال العلاقة بين رجال الشرطة وقيادات التنظيمات والأحزاب السياسية متباينة الصور والديناميات وغير واضحة المعالم.

وربما يمكن لنا الإقرار بأن هذه العلاقة لا تزال تعتمد على عوامل كثيرة منها :

- العصبيات .
- العلاقات الشخصية .
- طبيعة المصالح الدائمة والموقوتة .
- طبيعة العلاقات بين التنظيمات السياسية بعضها ببعض فى المجتمع المحلى .
- الجو العام المسيطر على الحياة السياسية فى وقت معين.
- مدى القرب والبعد من أزمنة ارتفاع درجات الاحتكاك السياسى

يـ
نتخابات البرلمانية أوالمحلية).

ى الدي

ذ صاحب القر تهدف تحقيق مكانة رفيعة ولائقة بهيبة الشرطة فليس

الوز اء بعض الأسس الكفيلة بتحقيق علاقات مؤسسية

الموض التواصل من ناحية، وقائمة على احترام المواقع قبل

يادات كان قد شكل

كذ ، وعلى تبادل الآراء والخبرة من ناحية ثالثة.

س الوزراء ووزيراً

رئيس الـ ر شئون مجلس الشع) إيجاد صيغ كفيلة بتحقيق تقليد أو مبدأ يكفل

يجمع بين ولا حاجة!!». بية على سبيل المثال يوما فى الأسبوع فى داخل

المشاركة بالرأى فيما ينجم من أحداث أو ما يتكرر

من أوضاع متجددة فى المجتمعات المحلية ، وبالتالى فإنه ليس من الصعب تحديد سبع شخصيات محلية فى كل قسم أو مركز أو أكثر يمكن لهم أن يكونوا بالقرب على الدوام من المأمور أو رئيس المدينة ، وإذا جاز أن هناك عشرة على سبيل المثال فيمكن لكل واحد منهم الوجود ثلاثة أيام فى الشهر ، أى يوما من كل عشرة أيام وعلى هذا النحو يصبح قسم الشرطة مدعماً دائماً بالوجود الفعلى للقيادات المحلية القادرة على أداء أدوار توفيقية أو تحكيمية بالغة الأهمية. وهذا مجرد نموذج فقط لإمكان إيجاد صيغ كفيلة بتحقيق تعاون منظم ومنسق ومستند إلى تقاليد ونصوص قانونية وإدارية تكفل الإسهام الفعلى فى حل المنازعات اليومية بدلاً من الاكتفاء بتحرير محاضر إثبات الحالة أو تحويل النزاعات البسيطة إلى النيابة أو القضاء، فضلاً عن إمكان الإسهام فى خلق روح من الحميمية بين الجماهير وبين الأجهزة الشرطية.

ومن الملاحظ أن الشرطة الناجحة فى أدائها لعملها لا تستطيع أن تستغنى عن وجود علاقة وثيقة بهذه القيادات المحلية والشعبية، ولكن الوجه الآخر للقضية يحمل ما يعبر عن وجل بعض هذه القيادات من توثيق العلاقة بالشرطة لأنها ربما تقود إلى صيغة لا يرتاح السياسيون المحليون إلى أن ترتبط بأدائهم الجماهيرى.

وفى جميع الأحوال فلابد من إضفاء طابع مؤسسى على العلاقة بين الطرفين، وذلك من أجل إحراز قدر أكبر من النجاح المؤسسى والتنفيذى والسياسى.



خامساً: رمادية فكرة الانضمام إلى التنظيمات السياسية:

(أ) اللغط حول العلاقة بالتنظيم الطليعى:

فى مذكراته انتقد اللواء حسن أبو باشا بكل وضوح ما عرف بعد حركة التصحيح فى ١٥ مايو من أن ممدوح سالم كان عضوا مسئولا وكبيرا فى التنظيم الطليعى، كما أشار أبو باشا إلى ما عرف أيضا عن عضوية النبوى إسماعيل فى هذا التنظيم.

وقد وجه الأستاذ محمد مصطفى فى أحد حواراته السؤال عن هذه الفترة للنبوى إسماعيل الذى أبدى رأيه فى هذه الجزئية معولا على أنه هو نفسه كاد أن يصبح رجلا مدنيا لطول عمله فى قطاع النقل والمواصلات(!!) ومن ثم فإنه دخل هذا التنظيم السياسى بهذه الصفة شبه المدنية، ثم معولا فى فترة تالية على سياسة شعراوى جمعة التى امتدت بنشاط التنظيم إلى كيان الشرطة نفسه (وكأنما كان النبوى يعلم أن التنظيم سيضم فى فترة تالية رجال الشرطة أنفسهم!!).. وهذه على كل الأحوال هى عبارات النبوى إسماعيل بحذافيرها:

«... كان قد وقع علىّ الاختيار لضمى إلى هذا التنظيم فيما أذكر عام ١٩٦٥، ولكن حدث اعتراض على اختيارى باعتبارى ضابط شرطة، ولا يجب أن يضم التنظيم رجال الجيش والشرطة، ولكن الذين رشحونى قالوا إننى لا اعتبررجل شرطة بل رجلا مدنيا. وكنت وقتها مديرا للمباحث فى قطاع النقل والمواصلات».

هكذا استعذب النبوى إسماعيل فكرة أن يكون رجلاً مدنياً(!!) وأن يكون عضواً فى التنظيم الطليعى(!!):

«وبعد تولى السيد شعراوى جمعة ـ رحمه الله ـ وزارة الداخلية اتجه لعمل حلقات للتنظيم الطليعى داخل الشرطة فنقلت من حلقات القطاع المدنى لحلقات قطاع الشرطة، وللعلم فقد كان أعضاء التنظيم الطليعى يختارون بعد

تحريات دقيقة للغاية، وينتقون من بين أكفأ العناصر القيادية فى مختلف المواقف والقطاعات ومَنْ لا تشوبهم شائبة، وكانوا يعينون فى المواقع العليا حتى مواقع الوزراء والمحافظين، ونظرا لأنهم من العناصر المنتقاة ومن أصلح الموجودين فقد اختير عدد كبير منهم للوزارة وللمحافظات فى أيام الرئيس الراحل السادات، ولازال عدد كبير منهم يشغل مواقع وزارية وقيادية حتى الآن، ومن بين مَنْ كانوا فى التنظيم الطليعى المرحوم ممدوح سالم، ولو أخذ هذا التنظيم فرصته وامتد به العمر وأعلن عنه بعيداً عن السرية التى بدأ بها لأصبح تنظيماً سياسياً قوياً، ومؤثراً وفعالا».



أما حسن أبو باشا فى أحد حواراته مع الأستاذ محمد مصطفى فيؤكد على انتقاداته السابقة لهذا المسلك ويقول:

«أعتقد أن انخراط الشرطة فى تنظيم سياسى وتحزبها تحت ستار تنظيم طليعى وقيام عناصر التنظيم بدور سرى فى محيط الضباط، كانت بذرة سيئة ما كان يجب أن تمتد إلى الشرطة تحت أى ظرف من الظروف.. فمفهوم الشرطة هو أنها جهاز قومى يعمل لمصلحة الشرعية وسيادة القانون».



(ب) الحرس الحديدى:

لا ينبغى أن نتجاوز الحديث عن فكرة الانضمام إلى التنظيمات السياسية السرية من دون الإشارة إلى أن الشرطة كانت قد خاضت منذ ما قبل الثورة فكرة الانضمام إلى هذه التنظيمات، ورغم عدم وضوح الحديث عن انضمام الشرطة إلى الحرس الحديدى إلا أن الحرس الحديدى قد ضم بالفعل بعض ضباط الشرطة، وقد اختير هؤلاء بمعايير وأسس قوية، ولنقرأ على سبيل

المثال بعض ما يرويه حسن طلعت فى مذكراته عن هذه الجزئية، وهو فى مجمله حديث غامض، ويبدو واضحاً أن كل ما يهمه من إيراده فى هذه المذكرات هو أن يذكر اسم السادات فيه وما قرأه فى إحدى المجلات عن انضمامه لتنظيم الحرس الحديدى، مع أن حسن طلعت نفسه كاد ينضم إلى هذا التنظيم من حيث لا يدرى على نحو ما رواه هو فى مذكراته، إلا أنه مع هذا يجرم السادات مستنداً إلى ما تردد(!!) بعد وفاته عن انضمامه له(!!)

ونحن لا نستطيع إلا أن ننقل ما يرويه حسن طلعت وأن نتعجب من أنه لم يرو تجربته بشىء من التفصيل، وكيف أنه لم يعرف وقتها أن السادات كان فى هذا الحرس، وقد سبق لحسن طلعت أن تطرق إلى موضوع تفكير زملائه فى تكوين تنظيم لضباط الشرطة، وهو فى هذه الفقرة التى ننقلها عن مذكراته يستأنف حديثه الغامض فيقول:

« ... لم تنقطع صلتى بالزملاء ضباط الفرقة المدرعة خلال قيامى بعملى كمأمور لسجن الأجانب. وكان اليوزباشى سعد الغنام يتردد علىّ لإتمام ما كنا قد بدأناه من محاولة إنشاء تنظيم من ضباط الشرطة يضم ضباطاً من الجيش للعمل ضد نظام الملك فاروق، وكدنا خلال هذه الفترة أن نقع فى خطأ قاتل ألا وهو محاولة الاتصال باليوزباشى مصطفى كمال صدقى من ضباط الجيش لضمه لنا أو للانضمام إليه، وكنت قد تعرفت به معرفة سطحية عندما انتدب لفترة قصيرة للعمل بمكتب مخابرات الجيش بالقناة وشرق الدلتا أثناء عملى رئيساً للقسم المخصوص بالإسماعيلية. ثم قابلته مرة أخرى مودعاً عند عبوره القناة هو ومجموعة من ضباط الجيش المتطوعين لحرب اليهود فى فلسطين قبل دخول مصر الحرب رسمياً. وكان اتهامه بعد ذلك بالاشتراك فى أحد التنظيمات السرية بالجيش قد أضفى عليه فى نظرنا هالة من الوطنية والفداء. ولم نكن نعلم وقتئذ شيئاً عن علاقته بطبيب الملك الخاص الدكتور

يوسف رشاد ولا عن انضمامه للحرس الحديدى للملك، ولحسن طالعنا فقد تعثرت محاولاتنا للاتصال به إلى أن قامت الثورة فأنقذتنا من الوقوع لقمة سائغة بين يدى فاروق وزبانيته » .

ثم يستطرد حسن طلعت إلى أن يقول:

« وكان الحرس الحديدى تنظيماً يضم بعض ضباط الجيش وبعض ضباط الشرطة الذين كانوا يعملون بإدارة إطفاء الحريق وبعض المدنيين، وكان يديره ويتولى تجنيدأفراده الدكتور يوسف رشاد طبيب الملك الخاص. وكانت واجبات هذا الحرس هى حماية الملك فاروق والتخلص من أعدائه ولو بالقتل. ومن الجرائم التى تنسب لهذه المجموعة قتل أمين عثمان والمحاولات المتكررة لاغتيال مصطفى النحاس باشا، كما نسب إليه اغتيال بعض أفراده أنفسهم عندما استشعر الملك خطورة منهم على حياته».



سادساً : تضاؤل دور الشرطة فى صنع وتطوير سياسات الإدارة العامة:

من الشائع فى الأحاديث العامة (أو الخاصة) أن يُلقى بالسبب فى بعض الاختيارات (لبعض الوظائف العامة) على أجهزة الأمن، وقد يُقصد بهذا التعبير مدلولات أوسع بالطبع من أجهزة الشرطة، ومع هذا فقد يروعنا أن رجال الأمن أنفسهم يجاهرون بالشكوى - فى بعض الأحيان - من أنه لم تؤخذ آراؤهم فى بعض الاختيارات التى تثير اللغط من حولها.

ونحن نرى مثالا واضحا وضخما لهذه الشكوى فى رواية اللواء حسن أبو باشا عن مظاهرات ١٩٧٧.

والواقع أنه يمكن لنا أن نتفهم الأسباب التى دعت إلى تضاؤل تأثير آراء قيادات الأمن ووزير الداخلية إذا ما قارنا هذا الوضع قبل الثورة على سبيل المثال أو فى الفترات الأولى من عصر الثورة وقبل أن يئول أمر وزارة الداخلية إلى الوزراء الشرطيين، ومع أنه ليست هناك علاقة سببية بين الأمرين إلا أن الظاهرة واضحة إلى الحد الذى لا يمكن معه تجاهلها.

ولا يقتصر الأمر على هذا الجانب من القضية، وإنما نجد فى كثير من الأحيان انتقاداً معلناً ومصرحاً به من بعض قيادات الأمن تجاه بعض السياسات التى تأخذ بها الحكومة والقيادات التنفيذية، وفى هذا الصدد يمكن لنا أن نضرب مثلا بآراء زكى بدر التى كان يرددها وهو وزير للداخلية وظل يكررها بعد تركه الوزارة.

فعلى سبيل المثال لا يجد زكى بدر فى حديثه لنادية منصور فى مجلة الشباب (يونيو ١٩٩٣) أى حرج فى أن ينتقد سياسة بعض زملائه بل مَنْ كانوا أقدم منه من الوزراء الذين كانوا لا يزالون أعضاء فى مجلس الوزراء، بل إنه - على سبيل المثال - كان يكرر ما عرف عنه من انتقاد سياسات كل من نائب

رئيس الوزراء ووزير الزراعة، ووزير الإعلام بكل وضوح وهى الانتقادات التى ظل يرددها بعد خروجه من الوزارة فيقول:

«بعض السادة الوزراء ككل الناس وكما هو معروف الآن لهم تصرفات غير سليمة، وما من شك فى أنه عندما يحدث حوار مع أيهم فى هذا المجال للصالح العام للدولة كعضو فى مجلس الوزراء يكون نقدى لهم - كما تعودت - صريحاً وبناء لصالح مصر!».

«على سبيل المثال فإن السياسة الزراعية فى رأيى غير ملائمة لبلدنا، فقد طورنا بعض الزراعات، كالفراولة والكنتالوب وبعض الفواكه الأخرى التى أصبح لا طعم لها، وتأخرنا فى إنتاج القطن والقمح وغيرهما من السلع الرئيسية».

«مثال آخر عندما أذيع ونشر فى التليفزيون ووسائل الإعلام المختلفة عن شركات توظيف الأموال مقابل تقاضى مبالغ باهظة تحقق الصالح المادى لهذه الأجهزة الإعلامية. كنت أعلم أن هذا الأمر لا يحقق أهداف الصالح العام والأمن العام، وكنت دائم الاعتراض على هذه السياسة، ولعلنى أول من بصر وحذر من شركات توظيف الأموال وحاربها وتصدى لها، وأذكر أن الإذاعة وقتها كانت تذيع فزورة يقدم جوائزها صاحب شركة توظيف أموال، وكان ذلك يسبب توقف الاتصالات التليفونية فى البلد بعد الفزورة، وإذا حدث شىء لا يستطيع المواطن أن يتصل بالأجهزة الأمنية مما كان يضطرنى إلى معارضة مثل هذه السياسات وأن أعرض فحواها على الوزراء المختصين».



سابعاً : الشكوى من الإفراط فى تقديس الإجراءات و بطء التقاضى:

· نعلم جميعا حجم ما يردده بعض ضباط الشرطة من حديث عن معاناتهم النفسية عند خروج المتهمين أبرياء بسبب مهارة الدفاع فى تفنيد سلامة الإجراءات الجنائية والحصول للمتهمين على ثغرات كفيلة برفع سيوف الاتهام عن رقابهم، كذلك ندرك حجم ما يعانيه بعض ضباط الشرطة من ضرورة الالتزام بمعايير إجرائية متعددة قبل أن يحيلوا أية قضية إلى النيابة، ثم هم يعانون بعد هذا من احتمالية فشل جهودهم الإجرائية إذا لم تكن ملتزمة بالقانون فى كل جزئياتها، ويزداد أو يتضاعف التعبير عن هذه المعاناة إذا ما تعلق الأمر بقضايا تمس أمن المجتمع كالمخدرات والبلطجة والآداب وغيرها.

وينبغى لى أن أشير إلى تجربة مهمة رواها رجل من رجال القضاء عن تفكيره فى الأسلوب الأمثل للتصدى لمثل هذا النوع من الجرائم ، وهو يروى كيف أنه صرح لأحد ضباط البوليس بأن ينفذ القانون بنفسه مادامت الظروف لا تمكنه من أن يمضى حق المجتمع فى المجرم.

وكنت قد أشرت فى كتابى «مذكرات رجال القانون والقضاء» إلى أن المستشار حسن عبد الغفار قد استطاع أن يحدثنا فى إحدى فقرات كتابه «مذكرات مستشار» بضميره الحى عن حيرة القاضى بين الحق الذى يراه واضحا وضوح الشمس، وبين القانون الذى يراه عاجزا عن إقرار هذا الحق.. ونحن قد نتناول فى أحاديثنا اليومية الحديث عن هذه الحقيقة ، وعن أن القانون كثيرا ما يكون عاجزا عن أن يساعد القاضى أو صاحب السلطة على إقرار الحق ، كما نرى كثيرا من الأحكام القضائية التى أصدرها مستشارون عظام على غير ما يعتقدون ، لأنهم لم يجدوا فى أوراق القضية المسوغات الكافية لإحقاق الحق أو إبطال الباطل ، وكثيرا ما تثور المناقشات فى مجتمعاتنا المفتوحة والمغلقة حول هذه القضية الساخنة والمطروحة باستمرار دون أن تنتهى مناقشاتنا إلى رأى قاطع.. ولكننا فى الرواية التى يقدمها

المستشار حسن عبدالغفار نجد أنفسنا أمام قاض شجاع يجاهر بالقول بأنه كان يستطيع أن ينتصر للحق من القانون دون أن يقول ذلك بالنص، ولكنه يقول هذا المعنى بأروع من النص وليس أروع من النص إلا الفعل .

يروى لنا المستشار حسن عبد الغفار فى براءة الإنسان المستقيم قصة حدثت فى مطلع حياته فيقول :

«..ولحسن حظى وجدت فى حكمدار الدقهلية آنئذ رجلا ذا أفق واسع، وعقل راجح ، وخلق مرض، فأردت مصاحبته على مَنْ هم سواه ، وذات مساء تحدث إلىّ عن حال الأمن وأنه يعرف عصابة من اللصوص تستهين بالأمن وتحاول دائما الإخلال به ويعزو أسباب ذلك إلى بطء الإجراءات التى تمكنهم من طمس الأدلة، والفرار من وجه العدالة، ويريد أن أدلى إليه برأيى فى مثل هذه الأحوال وعلاجها فقلت له : عليك أن تراقب الله فى أعمالك وأن تعمل جاهدا مع رجال المباحث على القضاء على نشاط رئيس العصابة بأية طريقة ممكنة ما دام ضميرك مرتاحا إلى أنك تعدل فى تصرفك وتعمل على المحافظة على الصالح العام، وإن قتل رئيس العصابة فى نظرى مباح مادمت تعتقد أنه الجانى وتعرف تمام المعرفة أنه هو الذى يعيث فى الأرض فسادا لأن الكتاب الكريم جعل جزاء مَنْ يعيث فى الأرض فساداً التقتيل فى أبشع صورة، ولم أكد أتم هذا الحديث حتى ثار هذا الرجل الأريب وقال : ألا تعلم أن رئيس العصابة هذا لا يتورع عن الاعتراف لى بجرائمه ، ولقد بلغ من استهتاره أن يقول لى : إن المجنى عليه فى حادث السرقة بإكراه والذى وقع فى هذا الأسبوع لا يستطيع أن يتهمنى وهو يعلم أنى الجانى ، لأن فى اعترافه هذا قضاء عليه».

«ولقد أخذ الحكمدار برأيى، ودبر مقتل هذا المجرم الأثيم ، وأبلغ وزارة الداخلية أن رجاله كانوا فى دورية ووقعت بينهم وبين عصابة من اللصوص معركة انتهت بمقتل زعيم العصابة، فتفرقت من بعده العصابة وهدأت الأحوال

وعاد الأمن إلى ربوعه واستراح الناس من شر هذا المجرم، ودعيت بعد ذلك إلى حفل عشاء مع الحكمدار فأبدى لى امتنانه وشكر لى ما نصحت به إليه فى شأن هذه العصابة وزعيمها ».



عند هذا الحد يقف بنا المستشار حسن عبد الغفار وهو يسأل نفسه ويجيبها على سؤالها فيقول :

«هل كان حرجا أن أنصح بما نصحت به مما أدى إلى هذه النتائج المرضية التى حصل عليها رجال الإدارة ، وهل الضمير الحى يكون راضيا عن مثل هذه التصرفات أمام القضاء وما له من قدسية ومران وتجربة وتقدير للدليل والقرائن ؟ إن هذا التقدير الذى يترنم به أهل القضاء والفقه القانونى الذى يلعب دورا كبيرا فى مراحل التحقيق العديدة يخلق تناقضا فى أقوال الشهود ويتيح الفرصة للتغيير والتبديل والعدول عن وقائع مادية نتيجة إغراء أو خوف مما يضيع معه الحق ويقضى على العدالة ويجعل الناس لا ينظرون إلى القضاء تلك النظرة القدسية».

«لقد أقسم رجل الإدارة أمامى أن هذا الرجل مجرم أثيم وأن إقامة الدليل عليه تكاد تكون متعذرة لما له من سطوة وأنصار . وإذن فلا جدوى من إجراءات وتحقيقات نتائجها معروفة، وأن بتر هذا العضو الفاسد فى سرعة واجب حتى يستريح الناس من شره، وهذا هو الإيمان الحق بالعدالة الذى يجب أن يتبع فى مثل هذه الأحوال».



ثم يستطرد المستشار حسن عبدالغفار مؤكدا وجهة نظره وشارحا لها بعبارات واضحة معبرة كأنها أبلغ ما يريد ضباط الشرطة التعبير به عن أملهم فى عدالة ناجزة تساعد على حماية المجتمع فيقول :

«إن التحقيقات التى تبدأ بالخفير ثم شيخ الخفر فالعمدة ومن إليهم تشوه الواقعة وتبعد بها عن الحقيقة لأن هؤلاء جميعا يخافون أو يجهلون ، وقد تكون لهم مصلحة فى طمس الحقائق وكثيرا ما يوحى إليهم رجال المباحث بأقوال لهم فيها مصلحة خاصة وقد يعدل عن هذه الأقوال أمام النيابة، وماذا يعمل القاضى أمام هذا التناقض والتضارب فى الأقوال ، إنه لا يسعه إلا أن يحكم ببراءة قاتل مجرم وهو يعتقد فى قرارة نفسه أنه مدان ، لأن الأدلة غير كافية وليس أمامه منها ما يثبت الإدانة».



ويذكر المستشار حسن عبد الغفار مثلا حياً وصارما على صحة وصواب ما اعتقده وأشار به فيقول :

«وإنى لن أنسى فى عملى رئيسا لمحكمة الجنايات أن رئيس المباحث قرر فى قضية جناية بمحافظة شبين الكوم أن المتهم قاتل ، وأن الأدلة كلها تأخذ بتلابيبه والقوانين تشهد بإدانته ، ثم عاد هذا الرئيس بعد أن لقى هذا المجرم مصرعه فعدل عن أقواله السابقة وأخذ يؤكد أن هذا المتهم برىء وذلك لكى يبرئ شركاءه ،وقد برأتهم المحكمة وهى تعلم علم اليقين أنهم مجرمون يكونون عصابة كبيرة احترفت القتل والسطو على الأبرياء والفساد فى الأرض».

ويصل المستشار حسن عبد الغفار إلى أن يقرر بكل صراحة ووضوح مدى الحاجة إلى روح القانون قبل نصوصه ومدى أهمية أن يكون للقاضى تقديره المعتمد على أخلاقه المتينة ويقول:

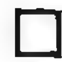
«من أجل هذا وأمثاله أرى أن القاضى الجنائى فى حاجة ماسة إلى روح القانون ، وله بعد ذلك تقديره الذى يستمده من صلاحه وتقواه ومراقبته مولاه، ولذا فإن واجب الدولة أن تتحرى فى اختياره . فلا تختاره إلا ممن اتصفوا بالتقى والزهد والورع والشجاعة حتى يكون ناصرا للعدل معينا للحق» .



هكذا نجد أحد رجال القضاء وهو يعول على القاضى بأكثر من تعويله على القانون وينصح بأن تهتم الدولة باختيار القضاة بينما هو شبه يائس من أن تؤدى القوانين نفس الدور الذى يمكن للقاضى الجنائى الصالح التقى المراقب لمولاه أن يؤديه ، ثم يعبر عن شعوره ويقينه فيما يتعلق بهذه الجزئية فيقول :

«آمنت بعد هذه التجربة بأننى كنت على حق فى تلك النصيحة التى قدمتها لرجال الإدارة والتى تنبعث عن إيمان بالحق والعدل وتقدير له، لأن القضاء الجنائى يخضع فقط للقانون وتقدير الظروف والحكم بالعقاب الذى يتفق مع حالة المجنى عليه وظروفه، أما تقدير الدليل للإدانة أو البراءة فقد يكون من غير القاضى الجنائى ممن لهم مران وتجربة ومعرفة بظروف ارتكاب الجريمة، لأن لهم قدرة تجعلهم أقرب إلى العدالة ممن درسوا القانون وتفقهوا فيه .وهل نظام المحلفين المتبع الآن فى الغرب والذى يجعل المحلفين بعيدين عن الهوى والإغراء يصلح هنا فى بلادنا مع ما بيننا من خلاف» .

هكذا يصل هذا القاضى البارز إلى هذا الفهم العميق للآليات الكفيلة بأن يؤدى القضاء دوره فى الحفاظ على المجتمع، ومن العجيب أن هذا الرجل الذى لم يعمل بالسياسة وإنما بالقضاء فحسب، يرى هذا الرأى بينما نرى قانونيين عملوا بالسياسة وقضاة وصلوا إلى أرفع مناصب القضاء يهاجمون مثل هذا الرأى، وللقارئ أن يرجع إلى الباب الثانى من كتابنا «محاكمة ثورة يوليو» الذى يتناول مذكرات المستشار ممتاز نصار، وإلى الباب السابع من الكتاب نفسه الذى نناقش فيه آراء محمد عبد السلام الزيات فى كتابه «مصر إلى أين؟» حول هذا الموضوع بالذات.



بقى أن أشير فى نهاية هذا الباب إلى أن اللواء حسن الألفى كان أكثر مَنْ تحدثوا فى صراحة عن أهمية اللجوء إلى المحاكم العسكرية مشيرا إلى

حقيقة أنها تُطبق القانون العادى ولا تطبق قانونا استثنائيا، لكنها تختصر الوقت الطويل الذى قد تستغرقه المحاكم العادية.

وهو يوضح فكرته هذه فى حديثه لمجلة الشباب فيقول:

«ولكى أبرهن على ذلك أقارن بين حادثة مقتل الفنانة وداد حمدى وحادثة مدينة نصر.. فاستجابة للرأى العام الذى استبشع جريمة مدينة نصر وطالب بسرعة المحاكمة تمت إحالتها إلى محكمة عسكرية أصدرت حكمها فعلا، فى حين أن قضية وداد حمدى ظلت معروضة أمام القضاء لأكثر من أربعة أعوام».



وفى هذا الاطار أيضاً فإن زكى بدر كان على الدوام حريصاً على التعبير عن فكرته فى ألا يكون هناك تعميم فى معاملة الشرطة للمواطنين، وهو يردف القواعد العامة بالاستثناء مباشرة، وهذه فقرة من فقراته الكثيرة فى هذا المجال:

«المعاملة لاشك يجب أن تكون طيبة وبأسلوب مهذب ومتسامح، وهذه قواعد عامة للإنسان السوى.. لكن ما هو الرأى فى التعامل مع إنسان «حرامى» أو مرتش أو مجرم، هل يكون ذلك بالقواعد العامة أيضا!؟ أعتقد لا!».



الباب الرابع

بعض إحباطات الشرطة فى
الممارسة السياسية في عهد الثورة

على الرغم من أن مجتمع الشرطة كان يحس شأنه فى ذلك شأن كل القوى الوطنية بقدر كبير من الارتياح لوصول قوى وطنية إلى مركز السلطة فى الوطن بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ولانطلاق هذه القوى فى سبيل تدعيم مجد الوطن ومستقبله، إلا أننا لا نستطيع أن ننكر أنه كان بين أبناء الشرطة على اختلاف أجيالهم قدر ما من الإحساس بالخوف على المستقبل على المستوى الإنسانى وعلى المستوى المهنى أيضاً، وربما كان مثل هذا الإحساس مبالغاً فيه بعض الشىء، ولكن الحقيقة النفسية تعلمنا أن الخوف يولد خوفا أكبر منه، ويقود إلى كثير من التصرفات التى تعكس هذا الشعور، ولهذا يبدو من الضرورى أن نبدأ هذا الباب بالحديث عن مقدمات الإحباط، ثم نذكر بعض أمثلة كاشفة لبعض ظواهر الإحباط قاصدين من ذلك عرضاً لحالة الخوف أو التوجس أو الإحباط التى وجدت القيادات الشرطية نفسها فيها تعانى منها فى بعض الأحيان:

ويمكن لنا القول بأنه كان من الطبيعى أن يشعر جهاز الشرطة ببعض الحرج والمعاناة والإحباط فى ظل حكم الثورة، وذلك لأسباب عديدة:

١ ـ كانت تجربة الشرطة فى ظل نظام الحكومات الحزبية قبل الثورة قادرة على التوافق تبعا لما قد نسميه «ثنائية **الولاء والحذر**» فى أداء كبار ضباط الشرطة، فمن ناحية تاريخية وسياسية فإنه فى ظل الأخذ بنظام تداول السلطة بين الأحزاب كان الأداء المنفذ لرغبات «القادة الجدد» هو العامل المحدد للحصول على الترقيات والمكافآت وكافة أنواع الامتيازات.. ومن ناحية أخرى لا تقل أهمية كان لابد أيضا من الحذر من العودة المفاجئة وغير المتوقعة للقادة القدامى.

وفى ظل معدلات سريعة لتبادل السلطة بين الوفد وأحزاب المعارضة وحكومات المستقلين كان لابد من تنامى هذا الخلق للبقاء فى سلك الوظائف، وأصبح التفوق فى الحفاظ على التوازن فى الأداء طبقاً لهذه الثنائية هو المحك الأول للبقاء، بل ربما أصبح بمثابة العامل المحدد للقدرة على الترقية مع توالى الحكومات.

ومن البديهى أن كثيراً من كبار ضباط البوليس قد فقدوا وظائفهم على مدى الفترة الممتدة من الاستقلال فى ١٩٢٢ وحتى الثورة فى ١٩٥٢ نتيجة لتورطهم بأكثر من اللازم أو بأكثر من المطلوب فى الصراعات الحزبية، سواء فى الانتخابات أو فى تسيير أمور الحياة اليومية المتجددة بما فى الحياة نفسها من صور الاختلاف.

ومن الثابت أن هذا الوباء لم يخص الشرطة فحسب، بل إن كبار الموظفين فى كل قطاعات الدولة بما فيها الأزهر الشريف والمعاهد الأزهرية قد عانت من هذا الداء.

٢ ـ إنه على حين عمدت حركة الضباط الأحرار إلى تخليص القوات المسلحة من معظم الضباط من ذوى الرتب الأعلى من رتب أعضاء تنظيم الضباط الأحرار، فإنه لم يكن هناك داع ملح إلى اتخاذ مثل هذا الإجراء بالنسبة لضباط الشرطة.

وهكذا فقد ظل جهاز الشرطة فى عهد الشبان الجدد وهو يضم مجموعة من القيادات أكبر سنا وأكثر خبرة بالبيروقراطية من ضباط الثورة الذين وصلوا إلى مواقع الوزراء والمحافظين ورؤساء الأجهزة، بينما لم تتح الأقدار طفرة مناظرة بين رجال الشرطة.

والحاصل أنه أصبح من الطبيعى أن تجد أن زميلى الدراسة فى المدرستين الابتدائية والثانوية قد أصبح بينهما فارق كبير لمجرد انتماء الأول (بالدراسة والتخرج) إلى المدرسة العسكرية وانتماء الثانى إلى مدرسة البوليس.

والشاهد أن انعكاس مثل هذا الوضع لم يكن حادا إلى درجة كبيرة، وبخاصة أن الموقف نفسه كان ينطبق على خريجى الطب والهندسة على سبيل المثال.. كما أن الكادرين لا يتداخلان فى اختصاصاتهما فى كيان واحد، إلا أن هذا لا يمنع من وجود بعض التشابه فى بعض قنواتهما المتوازية كما سنرى بعد قليل. وهكذا فإنه لم يكن هنا نظرياً ما يبرر نشوء مشكلات محددة.

لكن المشكلة فى الحقيقة نشأت من وجود مناخ عام غير معلن يوحى بأن هناك نوعين من الضباط، نوع له الحظ والأفضلية وهم ضباط القوات المسلحة، ونوع آخر أقل حظا مع أنه يحمل لقب الضابط ويرتدى زى الضابط و ويتدرج أفراده فى رتب تحمل نفس أسماء الرتب العسكرية... هم ضباط الشرطة.

٣ ـ كان إحساس أفراد المؤسسة العسكرية بالأمن وبقضاياه أمرا طبيعيا فى حد ذاته، وكان من الطبيعى أن يتزايد هذا الإحساس عند هؤلاء الذين وصلوا إلى مواقع السلطة نتيجة حركة عسكرية، وكان مردود هذا بالتالى أن المجال الأول لعمل ضباط الشرطة أصبح يأخذ أقداراً متنامية من اهتمام وعناية الطبقة الحاكمة الجديدة، وهو ما لم يكن متحققاً أو متوافراً من قبل.

ولم يكن هذا يعنى الاهتمام بكادر الأمن بقدر ما كان يعنى الاهتمام **بالوظيفة الأمنية فحسب قبل الكادر وقبل المؤسسة** حتى إن أمكن أداؤها (أى الوظيفة الأمنية) من خلال جهاز آخر أو أجهزة أخرى موازية.

وهذا هو جوهر ما حدث بالفعل، فإن الوظيفة الأمنية وقد أصبحت فى الغالب مرتبطة بأمن النظام وأمن السلطة الحاكمة أصبحت أيضاً بمثابة **«هم وطنى كبير»** على المستويات العليا، وقد فرضت نفسها على التفكير والأداء على حد سواء، بل يرينا التاريخ أنها أصبحت سبب أكبر مأساة حاقت بالثورة نفسها نتيجة لفكر الرجلين الأولين (ناصر وعامر) تجاهها.

وسنقرأ فى هذا الكتاب بالتفصيل بعض ما يلقى لنا الضوء على الجوانب المعلنة وغير المعلنة من هذه القضية.

٤ ـ لم تكن الشرطة فيما قبل قيام الثورة قد تمكنت بعد من إرساء مجتمع مهنى له تقاليده وانتماءاته والتزاماته.. ولم يكن خريجو مدرسة الشرطة بعد تحولها إلى مدرسة عليا قد تزايدوا إلى الحد الذى يمكنهم من اجتياز ما يمكن لنا أن نطلق عليه فى العلوم الطبيعية **«الحجم الحرج»** لتكوين طائفة اجتماعية أو مجتمعية قادرة على التميز الدائم، وليس مجرد التميز الوقتى فحسب.

وربما تحتاج هذه العبارة إلى قدر من الإيضاح، فقد كان علماء الأزهر على سبيل المثال فئة متميزة بعلمها وزيها وتخرجها ووظائفها فى الوعظ والتدريس والقضاء الشرعى، كما كان الأطباء والمهندسون كذلك حتى مع وجود مهن مساعدة أقل شأنا فى العلم والجزاء المادى. أما ضباط الشرطة من المتخرجين من المدرسة العليا فكانوا لا يزالون قلة، إذ كانت الدفعات التى تخرجت منذ تحويل المدرسة إلى مدرسة عليا لم تصل بعد إلى خمس وعشرين دفعة، وكان بعض هؤلاء قد تركوا الخدمة على مدى السنوات التالية لتخرجهم، وكان هؤلاء يمثلون أقلية عددية بين الطوائف الأخرى التى تتكون منها القوى البشرية

العاملة فى الشرطة، ولم يكن أقدم هؤلاء قد وصل بعد إلى درجات التأثير فى الأداء الشرطى أو فى الكادر الوظيفى.

وفى المقابل فقد كانت هناك فى الجيش المصرى قيادات قديمة وتقاليد قديمة ورتب كبيرة كثيرة، بل إن ضابطاً متميزاً كاللواء محمد نجيب كان ضابطاً ابن ضابط وخاله ضابط كذلك.

هذا فضلا عن أن الشرطة فى النظام المصرى لم تتمتع حتى ذلك الحين بتنظيم نقابى أو اجتماعى فيما عدا نادى ضباط الشرطة، وكان أثره أو وجوده نفسه لايزال فى بداية التكوين.. وهكذا فلم يكن هناك تعامل مع **مؤسسة تضم أفرادا مهنيين**، وإنما كان هناك أفراد موظفون بدرجات متفاوتة.

وربما وجدت الثورة نفسها تتعامل مع الشرطة بنفس منطق الحكومات السابقة قبل الثورة، وتمثل هذا بدرجة واضحة فى قرارات الثورة فى أسلوب اختيار وزير الداخلية وفى اختيار مديرى الهيئات الكبرى التابعة للشرطة!

ومن اللافت للنظر أن منصب وزير الداخلية على سبيل المثال قد اكتسب أهمية خاصة فى عهد الثورة وبلغت هذه الأهمية حداً أكثر كثيرا مما قبلها، ويمكننا، أن نتأمل التسلسل الذى حدث لهذا المنصب:

- ففى حكومة على ماهر التى استمرت ستة أسابيع تولى رئيس الوزراء بنفسه هذا المنصب.
- وفى وزارتى الرئيس محمد نجيب الأوليين تولى سليمان حافظ ثم جمال عبدالناصر (وهما اللذان تعاقبا على منصب نائب رئيس الوزراء) هذا المنصب.
- وحين تم تصعيد جمال عبدالناصر ليتولى منصب نائب رئيس الوزراء فرئيس الوزراء، تولى زكريا محيى الدين هذا المنصب.

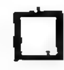
- وطيلة الفترة التالية من حكم مجلس قيادة الثورة وبعد إبعاد الرئيس نجيب وبعد انتخاب الرئيس عبدالناصر رئيسا للجمهورية ظل زكريا محيى الدين يحتفظ بهذا المنصب.
- وفى أثناء حكومات عهد الوحدة مع سوريا حين كان ينبغى أن يكون هناك وزير مركزى ووزير إقليمى، ظل زكريا محيى الدين وزيرا مركزيا للداخلية، واختير واحد من أبرز ضباط الثورة وهو عباس رضوان ليكون وزيرا تنفيذيا للداخلية (فى الإقليم المصرى).
- بعد الانفصال عاد زكريا محيى الدين ليتولى وزارة الداخلية بنفسه.
- فى سبتمبر عام ١٩٦٢ فقط - أى بعد أكثر من عشرة أعوام من قيام الثورة - أسندت وزارة الداخلية إلى أحد ضباط الشرطة وهو اللواء عبدالعظيم فهمى.

لم يكن السبب «داخليا» أى تطورا طبيعيا أتاح الإفادة من أبناء المؤسسة فى قيادتها بعد وقت طويل، ولكن السبب كان فى الأساس مرتبطا بإعادة توزيع قادة الثورة على مواقع المسئولية، ذلك أنه فى سبتمبر عام ١٩٦٢ انتهت علاقة أعضاء مجلس قيادة الثورة بالمناصب الوزارية التنفيذية، وأصبح رئيس الحكومة واحداً من الصف الثانى من الضباط الأحرار (هو على صبرى)، وبالتالى لم يعد فى الإمكان (لأسباب بروتوكولية فى الظاهر وناصرية فى الباطن) أن يشغل أى من أعضاء مجلس قيادة الثورة منصبا وزاريا.. سواء فى وزارة الداخلية أو غيرها. وهكذا أصبح من الطبيعى والمحتم أن يترك عبدالحكيم عامر وزارة الحربية، وأن يترك زكريا وزارة الداخلية، وأن يترك حسين الشافعى وزارة الشئون الاجتماعية، وأن يترك كمال الدين حسين وزارة التربية والتعليم، وأن يترك عبداللطيف البغدادى الوزارات المتعاقبة التى تولاها وأبدع فيها كالخزانة والشئون البلدية والقروية والتخطيط وغيرها.

وعلى حين بقى عبد الحكيم عامر نائبا للقائد الأعلى للقوات المسلحة صاحب سلطة كبيرة وكبيرة جدا، رغم وجود وزير للحربية.. فإنه لم يكن من الممكن أن يحدث الشىء نفسه فى وزارة الداخلية.

وهكذا تم اختيار أقدم ضباط الشرطة العاملين ليصبح وزيرا للداخلية.

ولم يكن فى مقدور قائد شرطة مهما كانت كفايته أن يصمد بما فيه الكفاية فى مواجهة أعاصير المؤامرات الداخلية فى عصر شمولى، وهكذا عاد زكريا محيى الدين ليرأس الوزارة وليتولى معها وزارة الداخلية، وحين أقاله الرئيس عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٦٦ كان هناك وزير دولة جاهز لتولى وزارة الداخلية، وهو وكيل المخابرات السابق شعراوى جمعة، الذى بقى فى هذ المنصب مدعوما بمنصبه الآخر كأمين للتنظيم فى الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى حتى أقاله الرئيس السادات فى مايو ١٩٧١، ومن ذلك اليوم أصبحت الشرطة متوجة بوزير من أبنائها، وهو الوضع الذى لا يزال مستمرا منذ أكثر من ثلاثين عاماً.



بعض نماذج الإحباط:

رأينا كيف تم تمهيد الطريق لما كان من الممكن أن يحدث عند أى اختلاف قادم فى وجهات النظر، وهو أن يتراجع دور القادة التقليديين فى جهاز البوليس المصرى إلى مرحلة بعيدة جدا عن دور أى جهاز آخر معنى أو مكلف بالأمن، **فإذا لم يتراجع الدور فإن الرأى على الأقل سيتراجع.**

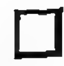
وربما كان هذا هو جوهر ما حدث بالفعل!!

ومن حسن الحظ أن الأدبيات المتاحة تعطينا أمثلة واضحة عما حدث، وسنتناول هذه الأمثلة أو النماذج بسرعة لا تمنع من التأمل وإن كانت أيضاً

لا تحـول بيننا وبين تعـمق هـذه الظواهـر بقـدر مـا يمكننـا من وسـائل عـقليـة وبشرية.

وسيلاحظ القـارئ أننا فى عرضنا لهذه النمـاذج سننقل كثيـراً عن روايات قيادات الشرطة أنفسهم، وليس هذا بحاجـة إلى تبـرير، ولا البحث عن الرؤية الأخرى، ولا إدارة الصـراع بين الرؤيتين، فنحن ننقل شكوى صـاحب الشكوى مع بعض إيضاحات أو تعليقات دون أن نجهض شكواه أو نسفـه اعتقاده فيما يشكو منه، إنما نحن نحتـرم الشكوى كمـا يفعل الأطباء مع الذين يلجـأون إليـهم من المرضى الذين أصـابهم الألم، وليس فى وسع الطبيب أن يسـتنكر على الشـاكى أن يشكو، كمـا أنه ليس من حق الطبيب أن يبذل جهده فى إثبات لا منطقيـة الألم أو لا موضوعيته، فالشاكى من الألم لا يطلب شيئاً يمكن وصفه بأنه ليس من حقه، ولكنه فى حقيقة الأمر وواقعه يعبر عن «حالة» حادثة وواقعة بالفعل حتى لو بدت لنا غير منطقية أو غير متوقعة أو غير مبررة.

وسنرى من خلال النمـاذج التاليـة مدى ما تدلنا عليـه النصوص من حقـائق ذات أهمية خاصة ومرتبطة بموضوع الدراسة التى يضمها هذا الكتاب.



الإحباط الأول: الإحباط نتيجة التضحية بالشرطة فى حقبة تمجيد المباحث والمخابرات العسكرية

تمثل تجربة الشرطة فى أحداث عام ١٩٦٥ نموذجاً بارزاً معبراً عن أهم مشكلات الشرطة فى ظل النظام السياسى فى عهد الثورة.

ففى عام ١٩٦٥ أعلنت المباحث الجنائية العسكرية عن اكتشاف ما سمى بـ «مؤامرة الإخوان المسلمين»، وأعلن عبد الحكيم عامر - فى اجتماع ضم أجهزة الأمن - ما معناه أن القوات المسلحة هى التى حققت هذا الإنجاز، على حين أن الداخلية لم تتمكن من تحقيقه.

وعلى الخط نفسه مضى رئيس مجلس الأمة المصرى وهو يومها أنور السادات، فأعلن فى المجلس أن المباحث العسكرية هى التى أنقذت البلاد، وأن المباحث العامة كانت نائمة ولم تكن ترى شيئا!!

هذا هو الحدث الذى يبلور مدى الإحباط الذى عاشته قيادات وربما أفراد مؤسسة الشرطة يومها. ولكى نصور للقارئ والدارس طبيعة (أو حقيقة) الشعور الذى سيطر على العاملين فى هذه الأجهزة،فقد يحتاج الأمر إلى كثير من الدراسات والاستبيانات والاسترجاعات.

غير أن التاريخ قد سجل لنا الموقف كله - كما ذكرنا - بقلم شخصية بوليسية عبقرية وقد روى الوقائع من منظوره هو أو من منظور الشرطة، ولحسن حظنا فإن هذا هو المطلوب بالضبط لسبب آخر غير الذى ذكرناه منذ قليل، فنحن فى هذه الصفحات لا نسجل تاريخ مصر كله، ولا تاريخ هذا الصراع الذى يدور حول التنازع على الأدوار، ولكننا نسجل موقف الشرطة على نحو ما يراه ويرويه أحد قادتها المبرزين، ونحن نسجل هذا الموقف لا من حيث هو موقف مطلق، ولكنه موقف متبلور فى ظروف معينة وفى ظل توجهات بعينها.

لسنا فى حاجة إلى التعريف بأن اللواء حسن طلعت كان فى هذا الوقت مدير المباحث العامة، وكان يحظى بثقة الرئيس جمال عبدالناصر شخصيا، وعلى المستوى المهنى والأخلاقى يكاد كل العاملين فى الشرطة يرفعونه إلى مكانة لا يرفعون إليها غيره حتى من أولئك الذين كان من حظهم أن يتولوا الوزارة!

وكان حسن طلعت قد تقبل بنفس راضية أن يبقى فى وظيفة مدير المباحث العامة على حين أتيح لبعض مَنْ كانوا يتلونه فى الأقدمية فى سلك الشرطة أن يتبوءوا مناصب المحافظين على سبيل المثال،و لما كان من الواضح أن شعراوى جمعة سيبقى مسيطراً على وزارة الداخلية وكان الرجلان على علاقة طيبة، لهذا فلم يكن أحد يتوقع لصراع ١٥ مايو ١٩٧١ أن يمضى من دون أن يكون حسن طلعت نفسه مشاركا فيه بفعالية وهو صاحب هذا المنصب المرموق وهو الذى كان يتولى الكلمة الأولى أو الأخيرة فيما يتعلق بالتسجيلات والتقريرات وما إلى ذلك كله.

ولما كانت الأمور تمضى فى صراع بين السادات من ناحية، وبين مجموعة أخرى أطلق عليها اسم «مراكز القوى» من ناحية أخرى، وكان من بينهم أو على رأسهم شعراوى جمعة، فقد كان من المنطقى أن يحسب حسن طلعت على الجبهة التى ينتمى إليها شعراوى جمعة، وبالإضافة إلى هذا فإن ضياء الدين داود عضو اللجنة التنفيذية العليا وهو من أبرز مناوئى السادات فى هذا الصراع، كان ابنا لعم حسن طلعت مباشرة.. وهكذا فلم يكن من الوارد أن يتخيل أحد أن حسن طلعت سيكون فى جبهة السادات رغم أن السادات كان يحسن معاملته، ويقربه منه، ويجلس إليه، بل إنه حسب رواية حسن طلعت نفسه فقد كان السادات هو الوحيد من أعضاء مجلس قيادة الثورة الذى ارتبط به بعلاقة معرفة (على الأقل) أو صداقة (فى الغالب)، وذلك إضافة بالطبع إلى زكريا محيى الدين الذى كان رئيسا مباشرا لحسن طلعت كوزير للداخلية.

وبالفعل فإنه بعد أن تولى ممدوح سالم منصب وزير الداخلية خلفا لشعراوى جمعة الذى استقال فى ذروة الأزمة، كان حسن طلعت يتوقع اتخاذ إجراء يتم به التحفظ عليه، وقد حدث هذا فى نهاية تلك الليلة على نحو ما صوره هو نفسه فى مذكراته.

ومن الطبيعى أن يكون حسن طلعت موتورا من أنور السادات، فقد انتقل من قمة المسئولية إلى السجن فى عهده، ومع هذا فإن الرئيس السادات لم يوافق على سجن حسن طلعت وأخرجه من سجنه، بل استبعده من قرار الاتهام..

على الرغم من كل ذلك فقد كان من الطبيعى أن يظل حسن طلعت محتفظا بالمرارة تجاه السادات ونظامه حتى على الرغم مما يقال من أن عروضا قد قدمت لحسن طلعت ليعود إلى ممارسة دوره فى الوظيفة نفسها، ومع أنه ليس هناك ما يثبت وقوع مثل هذا العرض (غير المنطقى) فإن مثل هذا العرض (الكريم) لا يعد كافيا فى استرضاء رجل لم يخطئ فى شىء مما أخطأ فيه الآخرون!!

ونحن فى هذا المقام لا يعنينا من أمر حسن طلعت والسادات إلا أن نثبت الدوافع الإنسانية التى تبرر لحسن طلعت أن يكون ممرورا من أنور السادات فى هذه الرواية.

ومن حسن الحظ التاريخى أن هذه الدوافع وما ترتب عليها قد صبت فى نفس القناة التى كان حسن طلعت يعبر فيها عن إحباطات الشرطة نتيجة موقف حكومة عبد الناصر من الشرطة، على حين أن مرارته من عبدالحكيم عامر لم تترك نفس الأثر فى كتاباته عن هذه الواقعة، على الرغم من أن عبدالحكيم عامر - وليس أنور السادات - هو الذى قاد الحملة على المباحث كما سنرى من رواية حسن طلعت نفسه.

وسوف ننقل للقارئ بالتفصيل القصة كما يرويها حسن طلعت حيث يتحدث فى كتابه «الأمن السياسى» عن هذه الأزمة التى أعقبت اكتشاف التنظيم الإخوانى فى ١٩٦٥ مغلباً رؤيته الخاصة فى أن الشرطة عانت من عبدالحكيم عامر وأنور السادات فى ظل حكم عبدالناصر.

ومن المفهوم ـ كما ذكرنا لتونا ـ أن حسن طلعت بحكم الانتماء (الإجبارى) إلى المعسكر المضاد للسادات ينتهز فرصاً كثيرة ليلقى بكثير مما قد يسمى بأخطاء عهد عبدالناصر على عاتق أنور السادات بنفس الدرجة التى يلقى بها الأخطاء على عاتق عبدالحكيم عامر، وقد يكون فى هذا ظلماً لأنور السادات، وقد يكون فيه من ناحية أخرى افتعالا أو نسبة أو إسباغا لأدوار كبيرة لأنور السادات مع أن هذه الأدوار تبدو أكبر من حجم دوره المحدود فى ذلك الوقت، ولكننا لا نستطيع إلا أن ننقل النص بحذافيره بعد أن أثبتنا هذا التحفظ. يقول حسن طلعت فى كتابه:

«... وفى صباح اليوم التالى اتصل بى السيد شمس بدران وأبلغنى بأن السيد عبد العظيم فهمى وزير الداخلية وكان بالإسكندرية يطلب منى التوجه فوراً للاسكندرية حيث سيتم لقاء بيننا وبين السيد المشير . اتصلت بالزميل اللواء محمد زهدى نائبى وكان بأجازة قصيرة بالإسكندرية وطلبت منه التوجه لمقابلة السيد الوزير وابلغته بأنى سأقوم بالسيارة إلى الإسكندرية وعليه حضور المقابلة إذا لم استطع الوصول فى الوقت المناسب. وصلت الإسكندرية حوالى الساعة الواحدة ظهرا وأثناء سيرى بجوار سور قصر المنتزه متوجها لاستراحة المشير بالمعمورة لمحت سيارة السيد الوزير عائدة من الاتجاه المضاد ومعه اللواء زهدى فعدت بسيارتى خلفهما إلى استراحة السيد الوزير الذى أبلغنى بمضمون ما دار فى المقابلة وهو أن السيد شمس بدران شكا للسيد المشير من عدم تعاون إدارة المباحث العامة معه. وأن السيد المشير أمر بأن تجاب كل مطالب السيد شمس بدران».

« وعرض على اللواء زهدى العودة بطائرة خاصة إلى القاهرة لسرعة تنفيذ ما أشار به ولكن زهدى اعتذر مقررا أنه سيعود فوراً إلى القاهرة بسيارته . قلت للسيد الوزير إننا نتعاون تعاونا تاما مع شمس بدران وأنه لم يحدث أن طلب القبض على شخص ولم يكن من بين المتحفظ عليهم لدينا بعد إجراء الاعتقالات. وأننى لا أستطيع أن أفعل أكثر من ذلك وعرضت تقديم استقالتى من الخدمة حلاً لهذا الأشكال . ولكنه رفض ذلك وأشار بإرسال عبد الفتاح عبده إسماعيل إلى السجن الحربى للتحقيق معه بمعرفتهم، مع إرسال كافة المضبوطات التى لدينا إلى نيابة أمن الدولة لضمها إلى التحقيق الذى تتولى إجراءه بالسجن الحربى . وبعد تناول الغداء عدت إلى القاهرة وقمت بتنفيذ ما أمر به الوزير».

ثم يقول اللواء حسن طلعت :

«وفى مساء أحد أيام شهر أغسطس اتصل بى السيد الوزير اللواء عبد العظيم فهمى وطلب منى التوجه إلى مكتبه حيث سنذهب سوياً إلى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة بمصر الجديدة للاجتماع بالسيد المشير».

«وعندما وصلنا إلى مبنى القيادة ودخلنا قاعة الاجتماعات وجدنا بها المشير والسادة حسين الشافعى، وعلى صبرى، وشعراوى جمعة، وسامى شرف، وشمس بدران . وبدأ السيد المشير الحديث موجها النقد والاتهام إلى بعض ضباط المباحث العامة لعدم قيامهم بواجباتهم كما يجب وركز اتهامه فى ثلاثة مواضيع ».

«الأول خاص بضبط أحد المواطنين أثناء دخوله صلاة الجمعة بالجامع الأزهر وهو يحمل مسدسا وكان السيد الرئيس سيؤدى الصلاة فى هذا اليوم فى الأزهر، فلما أرسل المواطن بعد ذلك إلى مركز الشرطة التابع له لاتمام التحرى عنه سمح له الحرس المعين لمرافقته بالذهاب إلى منزله ببلدة باسوس قليوبية ليغير ملابسه».

«أما الموضوع الثانى فكان عندما تقدم الأستاذ على جريشة أحد أفراد جماعة الإخوان المعتقلين بالسجن الحربى بمعلومات تفيد أنه سبق أن أبلغ إدارة المباحث العامة عن وجود نشاط فى صفوف جماعة الإخوان وذلك قبل القبض عليه. وأنه أبلغ هذه المعلومات إلى الرائد أحمد زكى راسخ من ضباط المباحث العامة بفرع القاهرة وأنه لم يتخذ أى إجراء فى هذا الشأن».

«أما ثالث الموضوعات فكان عن اعتراف الأستاذ صالح أبو رقيق من زعماء الجماعة المنحلة [هكذا يتحدث حسن طلعت عن جماعة الإخوان المسلمين] فى التحقيق الذى أجرى معه بالسجن الحربى بأنه أيضا أبلغ المباحث العامة عن تجديد النشاط الإخوانى وأنه لم يأخذ أحد بلاغه مأخذ الجد. ولذلك فإنه يجب توقيع جزاءات رادعة على العميد أحمد صالح مفتش المباحث العامة بالقاهرة ونائبه العميد محمود مراد، والرائد أحمد راسخ الذين ثبت أنهم كانوا على اتصال بكثير من أفراد الجماعة المنحلة».



ويستطرد حسن طلعت راوياً ما تحدث به فى الرد على هذه الاتهامات التى وجهها المشير عبد الحكيم عامر لجهاز الشرطة فيقول:

«أخذت فى تفنيد ما نسب إلى المباحث العامة فأوضحت أن إدارة المباحث العامة هى التى ألقت القبض على المواطن الذى كان بالجامع الأزهر واكتشفت وجود المسدس معه. وأن هذا الشخص لم يرسل لبلدته إلا بعد أن اتضح أن المسدس مرخص له بحمله وأنه ليس له تاريخ سياسى سابق وأنه تاجر متجول وكان تواجده بالقاهرة فى ذلك اليوم بمحض الصدفة. وأن ما حدث من الحرس الذى سمح له بالمرور بمنزله لتغيير ملابسه يعتبر تجاوزا هينا جداً ».

«أما بالنسبة لما ذكره الأستاذ على جريشة فقد أجبت أنه لا يمكن تصديق هذه القضية لأن أحمد راسخ هو المسئول عن مواجهة النشاط الإخوانى وليس

له مصلحة فى إهمال مثل هذا البلاغ المهم إن كان قد حدث فعلا . وأنه يبذل جهدا كبيرا لمتابعة هذا النشاط وأنه من أكفأ الضباط».

«وهنا قال السيد المشير إنه يعرف هذا الضابط لأنه من بلدته وأنه يعرف عنه الرجولة والكفاءة فرددت بأننى عندما اخترته للعمل بالمباحث العامة كان ذلك لكفاءته وإننى لم أعلم أنه من اسطال إلا مؤخرا عندما توفى والده إلى رحمة الله وقرأت بالنعى الذى نشر بالصحف أنه من اسطال».

«وبخصوص ما ذكره صالح أبو رقيق فقد أجبت بأنه إذا كان قد قال ذلك فعلا فهو كاذب لسبب بسيط وهو أنه كان زميلاً لبعض أصدقائى ولى أثناء دراستنا الثانوية بالإسكندرية وأنه صديق حميم لزوج ابنة خالتى وأنه لو صح عزمه على إبلاغ المباحث العامة عن تجدد النشاط الاخوانى لاتجه بهذا البلاغ لى شخصيا، إن قنوات الاتصال مهيأة بيننا كما أنه بذلك يضمن الحد الأقصى من الكتمان والحماية».

«أما عن صلات الضباط بذوى النشاط المضاد فقد أوضحت بأن طبيعة عمل ضباط المباحث العامة تستدعى الاتصال والتعرف بالأشخاص على كافة المستويات والنوعيات السياسية والاجتماعية والأخلاقية لأننا نحصل على معلوماتنا عن طريق هؤلاء الأشخاص، سواء كانوا مجندين لهذا العمل أو متطوعين لمساعدتنا. وأننا لا نعتمد على «فتح المندل»» .



ويردف حسن طلعت روايته لهذا الحوار بحديث «مفعم» بفخره بالموقف الشجاع الذى استطاع من خلاله أن يرمى القفاز فى وجه الآخرين:

«ولما أحسست بأن الهدف من الاجتماع هو تقديم كباش فداء لتوقيع جزاءات على بعض ضباط المباحث العامة فقد صارحت المجتمعين بأننى المسئول عن نشاط جهاز المباحث العامة وعن أى خطأ يرتكبه أى فرد من

أفراده وإذا كان الهدف هو إدانة الجهاز وتوقيع الجزاءات تبعا لذلك فإننى أرجو أن يوقع الجزاء على أنا شخصيا وأن لى من كبر رتبتى وسعة فهمى للموقف ما يجعلنى أتقبله بنفس راضية، ولا داعى لإصابة صغار الضباط بخيبة الأمل والإحباط عندما يواجهون باتهامات التقصير فى الوقت الذى بذلوا ويبذلون فيه أقصى جهودهم لحماية الوطن والدولة لسنوات عديدة، بل إن منهم من أصيب برصاصات العناصر المضادة خلال مطاردتهم لهم».

«وعندئذ أنهى المشير الاجتماع وسمح لنا بالانصراف . وعند مغادرتنا مبنى القيادة قال لى السيد وزير الداخلية إننى كنت عنيفا فى حديثى أكثر من اللازم فأجبت سيادته بأن الموقف لم يكن يحتمل أقل من هذا الايضاح وتلك الصراحة».

«وصلت لمكتبى وبعد حوالى نصف ساعة دق جرس التليفون بمكتبى وجاء صوت السيد المشير يقول:

«ياحسن أنا مقتنع بكل كلمة قلتها وأنا أقر الأسلوب الذى تعمل به . وأبلغ أحمد صالح ومحمود مراد وأحمد راسخ بذلك».

شكرت سيادته وحمدت الله على حسن رعايته وتسديده لخطاى . وأبلغت السيد الوزير بذلك فسر كثيرا ولم يعرف أحد من ضباط الإدارة شيئا عما دار فى هذه المقابلة إلا بعد عدة سنوات عندما كان العميد أحمد صالح فى زيارة للسيد عبد العظيم فهمى بعد تركه وزارة الداخلية فأخبره بالقصة فى مجال التدليل له على إعزازى له وجاء أحمد صالح لمكتبى مشدوها يعاتبنى على كتمان هذا الموضوع عنه طوال هذه السنوات فأفهمته أنى رأيت أن علمه لم يكن لينفع وربما أدى إلى ضرر» .



ثم يروى حسن طلعت موقف رئيس مجلس الأمة الذى هو الرئيس السادات من نفس الأحداث، ونحن نرى حسن طلعت فى روايته هذه يحاول أن يحمل

الرئيس السادات المسئولية عن الإحباط الذى عاناه هو باعتبار السادات فى ذلك الوقت رجلاً مسئولاً كبيراً جداً إذ هو رئيس لمجلس الأمة، وكأنما يعبر حسن طلعت عن إحباطه وإحباط جهازالشرطة من نظام الرئيس عبدالناصر، ثم يأبى أن يعلق المسئولية عن هذا الإحباط فى رقبة النظام أو الرئيس أو المشير، ولكنه ـ بمهارة بالغة يحسد عليها ـ يلقى بالتبعة على أحد رجال النظام بالذات وهو الرئيس السادات!

ومع تجاوزنا لمثل هذا المنطق الذى نقدر دوافعه «البشرية» فإننا لا نستطيع أن نهمل الجانب الأعمق فى الموضوع وهو وجود «الإحباط» وطبيعة «الإحباط» وطبيعة «التعبير عنه» بصرف النظر عن كبش الفداء الذى يختاره حسن طلعت، ففى ١٩٦٥ و١٩٦٦ لم يكن السادات وعبدالحكيم وعبدالناصر فى كفات مختلفة أو متفرقة،وإنما كانوا بالطبع فى نفس الكفة:

« وفى هذه الفترة علمت أن السيد أنور السادات وكان رئيسا لمجلس الأمة قد تحدث إلى أعضاء المجلس عن قضية الإخوان المسلمين، وأشاد بدور المباحث الجنائية العسكرية وانها أنقذت البلاد التى كانت تجلس على فوهة بركان ».

«ثم هاجم المباحث العامة قائلا إنها كانت نائمة . فذهبت إلى المجلس وتقابلت مع السيد السادات محتجا على ما نسبه للمباحث العامة مبينا له أنه لا يتابع أعمال المباحث العامة وبالتالى فهو لا يعلم شيئا عن قضايا الإخوان التى قمنا بضبطها، ولا عن الخيوط التى كانت بأيدينا والتى كانت لا بد أن تقودنا إلى اكتشاف نشاط الجماعة بالكامل . وأنه عندما قررنا اعتقال مَنْ يشتبه فى نشاطهم فإننا لم نترك بالخارج أحدا ممن اتضح من التحقيقات التالية أن له صلة بالنشاط الجديد ».

« وأضفت بأنه لو سلمنا جدلا بأننا كنا حقيقة لا ندرى شيئا عن هذا النشاط فإنه لا يوجد فى العالم جهاز مخابرات أو مباحث يستطيع أن يدعى أنه لا يمكن أن تفلت منه قضية واحدة وأننا لا نمانع فى توجيه الثناء للمباحث

العسكرية ويسرنا ذلك ولكنه أوقع ظلما شديدا بالمباحث العامة باسناده التراخى والإهمال لها ».

« ورد سيادته بأنه كان لا بد أن يقول ذلك للأعضاء، وأنه يعرف نشاط المباحث العامة ولا ينبغى أن أهتم إطلاقا بما قيل، وأنه يكفينى أن أعرف أنى محل ثقة الرئيس عبدالناصر شخصياً. ووجدت أنه لا فائدة من إصلاح ما وقع فاستأذنت منصرفا».



أظن أن الفقرات السابقة كافية لتوضيح طبيعة الإحساس بالإحباط عند رجال الشرطة أو عند قادة الشرطة أيًّا كانت الوقائع التى حدثت، وأيًّا كانت طبيعة الروايات التى تتناول هذه الوقائع. ومن الطبيعى أن تتضارب المذكرات فى الحديث عن هذه الفترة وعن فترة أزمة الإخوان، ولكننا فى ضوء ما ذكرناه تواً من رواية مفصلة لحسن طلعت ضمنها رؤيته كلها نستطيع أن نتفهم الجوانب الإيجابية والسلبية فى كل رواية من الروايات المتاحة، وسوف نلجأ - من باب الحرص على الابتعاد عن صراع السلطة - إلى رواية واحد من المتهمين أنفسهم.

ومن حسن الحظ أن هذا «المتهم» كان قريباً جداً من جمال عبدالناصر قبل قيام الثورة، وقبل تأسيس تنظيم الضباط الأحرار، وهو حسين حمودة، الذى نشر مذكراته فى عصر الرئيس مبارك، وقد تناول فيها ما سمى بمؤامرة الإخوان فى ١٩٦٥، وهو يقول فى هذه المذكرات بالنص:

«... وقد حاول اللواء عبدالعظيم فهمى وزير الداخلية أن يوضح للمشير أن هذه تقارير غير صحيحة ولا توجد مؤامرة إخوانية، إلا أن المشير عنفه وقال له: أنت ووزارة الداخلية بتاعتك نايمين فى العسل والمباحث الجنائية العسكرية أنقذتنا بأعجوبة من القتل، وقد أطلق جمال عبدالناصر يد شمس بدران فى

اعتقال الإخوان المسلمين وتعذيبهم لانتزاع الاعترافات الكاذبة منهم فتمت عملية اعتقالات للإخوان المسلمين فى مصر عام ١٩٦٥ لم يسبق لها مثيل فى تاريخ مصر ولا فى تاريخ الإنسانية، شملت أكثر من ستين ألف معتقل من مختلف أنحاء القُطر المصرى، مما نشر الفزع والهلع وأشاع الإرهاب فى مئات الألوف من العائلات المصرية لأن عائل هذه العائلة أو أحد أبنائها قد قبض عليه ولا يعرف مصيره. ولقد سمعنا جميعاً خطاباً من جمال عبدالناصر افتخر فيه بأنه قبض على ثلاثين ألفاً من الإخوان فى ساعات بواسطة أجهزته الرهيبة».



ويبدو أن مرور الزمن والانتهاء من قتل القضايا الساخنة بالمناقشات والمناظرات سيكفل لقادة الشرطة العودة بذاكرتهم إلى الوراء لاكتشاف جهودهم المبكرة فى قضايا كبيرة لم يعلن عنها فى حينها ولا بعد هذا الحين بفترة كافية، وفى هذا الصدد يروى النبوى إسماعيل فى أحد حواراته مع الأستاذ محمد مصطفى قصة إسهامه هو نفسه فى كشف إحدى محاولات اغتيال الرئيس جمال عبدالناصر عام خمسة وستين (١٩٦٥)، وهى قصة غير مشهورة ولا ندرى سراً لتأخير النبوى إسماعيل الحديث عنها، بل ولعدم تكراره هذا الحديث بصورة أوسع، وعلى كل الأحوال فلنقرأ هذه القصة:

«كنت أعمل مديراً بمباحث السكة الحديد والنقل والمواصلات عام ١٩٦٥، ووردت لى معلومات تفيد أن هناك تنظيما متطرفا قد خطط لاغتيال الرئيس جمال عبد الناصر وقادة الثورة والمسئولين بالدولة فى أثناء (وجودهم) على منصة الاحتفال بالعيد القومى لمحافظة السويس، وبعد مناقشة المصدر وهو عضو بارز فى التنظيم تولدت لدىّ قناعة بجدية الأمر وخطورته، وفى هذا الوقت كنت أعلم أن جهاز مباحث أمن الدولة يعانى حالة إحباط وقلق بعد أن كانت فصائل من الشرطة العسكرية بالقوات المسلحة قد قامت بضبط

مجموعات من المتطرفين وأسلحتهم فى عدد من المحافظات فى غيبة من جهاز مباحث أمن الدولة، فوجدت أن ضبط مثل هذا التنظيم بمعرفة مباحث أمن الدولة بعد أن ساد اعتقاد واطمئنان لدى الدولة بأنه تم تطهير البلاد من هذه العناصر بعد ضبط المجموعات التى أشرت إليها بمعرفة الشرطة العسكرية أيقنت أن قيام مباحث أمن الدولة بضبط هذا التنظيم سيعيد لها ثقتها كما يعيد ثقة المسئولين فيها وسيعتبر رصيدا إيجابيا للجهاز».

هل لنا أن نلاحظ طبيعة هذه الدوافع التى يغلبها النبوى إسماعيل وهى دوافع رد اعتبار زملائه وليست دوافع حب مفرط لقائد الثورة ولرجالها، وإن كان النبوى بالطبع لم يقصد أن يحصر نفسه هكذا».

ونعود إلى قراءة ما يرويه النبوى إسماعيل:

«ومن ثم بادرت بإبلاغ مدير مباحث أمن الدولة فى ذلك الوقت بالموضوع، وعقدت اجتماعا بمكتبه معه وبحضور بعض معاونيه حيث تدارسنا الموقف واتضحت جدية المعلومات وخطورتها، وكان هناك اتفاق مسبق مع المصدر ورئيس التنظيم على اللقاء فى السويس لمتابعة إجراءات تنفيذ عملية تفجير المنصة بمَنْ فيها، وقد طُلب منى مرافقة المصدر إلى السويس وتسجيل تفاصيل اللقاء».

«وفعلا سافرت إلى السويس ومعى السيد أحمد حتاتة أحد ضباط مباحث أمن الدولة فى ذلك الوقت ومعه معدات التسجيل، وفى ظروف صعبة للغاية أتممنا عملية التسجيل دون أن ينكشف أمرنا، وكان التسجيل يحمل معلومات غاية فى الخطورة،وعدنا إلى القاهرة وتعجب مدير مباحث أمن الدولة من هول ما تضمنه التسجيل حول تنفيذ العملية، وماذا كان الحال لو لم ينكشف هذا التنظيم ونجح فى تنفيذ العملية.. وقام على الفور بإبلاغ وزير الداخلية فى ذلك الوقت (السيد زكريا محيى الدين) وقد سارت إجراءات المتابعة للقاءات بين المصدر ورئيس التنظيم.. حتى تم ضبط أعضاء التنظيم وأدواتهم

وبدأت تحقيقات النيابة وانتهت بإحالة المتهمين وعددهم حوالى ٥٠ متهماً إلى المحاكمة وصدرت أحكام متفاوتة عليهم تبدأ بالإعدام والسجن لمدد متفاوتة».



بقى أن نعرض وجهة نظر رابعة هى رؤية أحد قادة الشرطة المتميزين المعبرة بدقة عن طبيعة مشاعر ضباط الشرطة فى تلك المرحلة،وهى رواية للواء فؤاد علام وردت فى مذكراته وقد كتبت بعد الأحداث بزمن كاف للتأمل. ومع أن الكتاب يبدو متعلقاً بالصراع مع الإخوان على نحو ما يشير عنوانه، إلا أنه لا يخلو - بالطبع - من تناوله لبعض القضايا المهمة المرتبطة بجهاز أمن الدولة فى حقبة الستينات، ومن أبرز هذه القضايا قضية صراع أجهزة الأمن القومى فى عهد عبدالناصر، ولم يكن للشرطة دور كبير فى إذكاء هذا الصراع الذى فرض عليها فرضاً حين تنامت قدرات وإمكانات أجهزة الأمن فى القوات المسلحة عندما تحولت هذه القوات بحكم عوامل كثيرة إلى ما يوازي أخطبوط كبير يتوازى مع السلطة التى كان المشير عبدالحكيم عامر لا يفتأ يتوسع فيها لنفسه ولمجموعته فى ظل الصراع الخفى على السلطة.

فلنقرأ هذا التصوير لمعاناة ضابط شرطة شاب (هو فؤاد علام نفسه) حين كلف بالقبض على عبد العزيز على وتسليمه للسلطات الحربية فى السجن الحربى وكان على رأسها شمس بدران نفسه وكأنه يريد ألا يفوته التلميح إلى فترة الصراع بين أجهزة القوات المسلحة تحت قيادة شمس بدران من ناحية، وأجهزة أمن الدولة ووزارة الداخلية من ناحية أخرى :

يقول فؤاد علام :

« ... وكلفت بعد ذلك باعتقال شخص يدعى عبد العزيز باشا على كان وزيراً عند قيام الثورة (نشير هنا إلى الخطأ فى التعريف بعبد العزيز على فهو لم يحصل على الباشوية ، ولم يكن وزيراً عند قيام الثورة وإنما بعد قيامها بثلاثة شهور، وقد أشرت إلى هذا فى كتابى «الأمن القومى لمصر») ولم

نكن نعرف محل إقامته وطلب منى اعتقاله بسرعة وتسلمية للسيد شمس بدارن شخصياً فى السجن الحربى وكان الأمر الصادر باعتقاله مصحوبا بتحذيرات شديدة باعتباره المسئول الأول عن التنظيم السرى للإخوان الذى كشفته التحقيقات فى السجن الحربى. وعثرت على عنوانه بعد جهد كبير فى مصر الجديدة وفى حوالى الساعة الثامنة صباحاً ذهبت لمنزله .. ووجدته يتجاوز السبعين من عمره وحالته الصحية ضعيفة جداً وصحبته بعد تفتيش منزله والعثور على بعض الأوراق (ولم تكن ذات أهمية) إلى السجن الحربى وكان موقعه فى مدينة نصر ، انتظرت على الباب الخارجى حوالى نصف ساعة ثم سمحوا لى بالدخول وهالنى المنظر الذى رأيته».

«فعلى مسافة أقل من خمسين متراً من بداية الدخول كان الجنود واقفين فى طوابير ينتظرون الزبائن ، وكان شمس بدران واقفا على باب إحدى الغرف .. وعندما وقفت السيارة (يقصد السيارة التى كانت تقله هو وعبدالعزيز على بعدما ألقى القبض عليه وتولى نقله إلى معتقله) أسرع أحد الجنود وفتح الباب بسرعة من الناحية التى يجلس فيها عبد العزيز على وجذبه بشدة من جاكتته وحاولت أن أفهمه أن القيد الحديدى فى يده ويدى ، ولكنه لم يستمع لصراخى ، وجذبه ووجدت نفسى أنا وعبد العزيز على مكومين على الأرض» .

«توجهت مباشرة إلى شمس بدران وقلت له « ياافندم عبد العزيز (باشا) على وصل وأسلمه لحضرتك شخصيا » فوجئت بشمس بدران ينفجر كالثّور الهائج ويقول « نعم ... يافندى بتقول باشا ، دانت اللى باشا ياباشا ».

ثم حضر شخص عرفت بعد ذلك أنه صفوت الروبى وأدخلنى غرفة بها الرائد جلال الديب وقال له الروبى : « الباشا الوزير أمر أن الافندى ده يتحجز دلوقت » فتعجب جلال الديب ، وسألنى عما حدث فأخبرته بالقصة».

«هدأ جلال الديب من روعى وأخذ يحدثنى عن خطورة جماعة الإخوان المسلمين وأن التحقيقات كشفت أن هذه الجماعة تسعى إلى تدمير المنطقة

العربية وكنت أستمع إليه وأبدى موافقتى على مايقول وبعد حوالى ساعة طلبت من جلال الديب أن أتصل بإدارة المباحث العامة لأبلغهم بأننى محتجز بالسجن الحربى».

«وقال لى الديب إن شمس بدران أبلغ زكريا محيى الدين وزير الداخلية فى ذلك الوقت ولم يتخذ زكريا موقفا ، وبالتالى سيكون القرار فى يد شمس ووعدنى الديب بالتوسط لدى شمس لإطلاق سراحى بعد أن أعتذر إليه فأبلغته أننى أرفض الاعتذر ولامانع من أن أستمر فى السجن الحربى حتى لو كنت معتقلا وتركنى بالغرفة لحظات».

«عاد الديب مبتسما وأبلغنى أن الباشا الوزير عرف الجهد غير العادى الذى بذلته لسرعة اعتقال عبد العزيز على وأنه وافق لهذا السبب على إطلاق سراحى».

«غير أننى علمت فيما بعد أن زكريا محيى الدين هو الذى تدخل واتصل بالرئيس جمال عبد الناصر الذى أمر بالإفراج عنى فوراً»



ونأتى بعد هذا كله إلى وجهة نظر خامسة تصور رؤية إضافية لطبيعة وحدود هذا الإحباط ، ومن العجيب أن هذه الرؤية المنحازة ضد المشير قد صدرت عن أحد ضباط القوات المسلحة وهو محمود الجيار أحد سكرتيرى الرئيس عبد الناصر الذى روى ذكرياته لضياء الدين بيبرس، الذى أضاف إليها بالطبع رؤيته وأفكاره. ونحن نرى آراء ضياء الدين بيبرس التى نشرها فى كتابه «الأسرار الشخصية لجمال عبدالناصر» وهى حريصة تماماً على أن تحفل بانحياز كامل إلى **(أجهزة الشرطة)** فى مواجهة **(أجهزة المشير)**، وهو يروى كثيراً من الوقائع وكأنها على لسان الجيار ولكنها تبدو فى الحقيقة كما لو كانت على لسان وزير الداخلية الأسبق اللواء عبد العظيم فهمى نفسه.

وعلى كل الأحوال فإنها (أى الروايات) تحاول أن تنصف جهاز الشرطة على حساب ضباط المخابرات، ولسنا نستطيع أن ننكر أن الجيار (وبيبرس) كانا

متحاملين تماما على صلاح نصر ومجموعة المخابرات (وقد كان صلاح نصر والمخابرات حتى ذلك الوقت بمثابة المترادفين فى الأدبيات السياسية) وخصوصا أن المناخ العام فى ذلك الوقت كان يرحب بهذا أو يفرض هذا، ولكننا مع هذا نود بالطبع للقارئ أن يرى التصوير الكامل للموقف من أكثر من زواية.

لهذا كله ينبغى لنا أن نقرأ ما يورده بيبرس بالقدر الواجب والكافى من الحذر والتحفظ.

يقول ضياء الدين بيبرس:

«لم يكن سراً فى عهد عبد الناصر ما بين أجهزة الأمن المختلفة من صراع حاد. أما نشأة هذا الصراع، والقصص الغريبة التى ترتبت عليه، فلم يتح لأحد أن يطلع عليها أكثر من عبد الناصر نفسه بالطبع، وعدد قليل من العاملين معه».

«من أغرب هذه القصص مثلاً، كيف استطاع عبد العظيم فهمى وهو رئيس للمباحث العامة المصرية وهى البوليس المختص بالشئون السياسية أن يتسلل أعوانه إلى عشر سفارات أجنبية معادية فى جنح الليل، رغم كل احتياطات الأمن فى تلك السفارات وفتحوا خزائنها السرية بمفاتيح مصطنعة، ويشيحوا أعينهم بلا اكتراث عن ثروات من العملات الصعبة. ويحصروا كل اهتمامهم فى الوثائق الحافلة بأغرب الأسرار وأسماء العملاء المصريين ثم يعيدوا كل شئ إلى أصله بعد تصويره، ويضعون ليلة بعد ليلة هذا الكنز المثير من الأسرار فى يد رئيسهم عبد العظيم فهمى، تلميذ زكريا محيى الدين وصفيه الذى قيل فيه أنه كان يسمع فى مكتبه بالقاهرة دبيب النملة فى أسوان» (هكذا كان طابع مبالغات ضياء الدين بيبرس).

«وأسرع عبد العظيم فهمى بتصوير نسخة ثانية من كل هذه الوثائق والمستندات وأرسلها ألى المخابرات العامة، كما كانت تقضى بذلك نظم الأمن السرية الداخلية وقتها إذ كان مفروضا أن تحاط المخابرات بكل حصيلة تحريات المباحث العامة، ولاتحاط المباحث العامة بشئ من نشاط المخابرات».

«وإذا بأحد ضباط المخابرات يطرق باب عبد العظيم فهمى مدير المباحث العامة فى نفس يوم وصول صور المستندات السرية ويقول له : المخابرات غير مبسوطة من نشاطكم. وبذل عبد العظيم فهمى جهدا خارقا ليضبط أعصابه فقد كان يتوقع الشكر لا التانيب، وسأل ضابط المخابرات بهدوء: لماذا ؟ : فأجاب ضابط المخابرات : لأن السفارات هى اختصاصنا.. وأنتم بسطوكم على تلك السفارات تتجاوزون مناطق النشاط المسموح لكم به.. أنتم نشاطكم يجب أن يتركز فى الأمن الداخلى، ونحن نشاطنا أساسه الأمن الخارجى مع ما يتصل به من نشاط داخلى.. وبصراحة أنتم هكذا تلخبطون عملنا، فرد عبد العظيم فهمى قائلا : إذا كنا فى المباحث العامة قد استطعنا العثور على مفتاح للوصول إلى أعماق هذه الأماكن.. وإذا كان ذلك قد تم فى أمان مطلق وسهولة لاحد لها.. فهل ألام لأننى توصلت إلى خدمة الأمن القومى وهو المفروض أنه نفس الهدف الذى نسعى أنتم ونحن إليه ؟ فعاد ضابط المخابرات يردد : هذا تدخل فى شئون المخابرات».

«قال عبد العظيم فهمى : المفهوم أن مجموعة أجهزة الأمن تعمل كفريق كرة متجانس، يسعى أفراده لإحراز الهدف فى شبكة الخصم.. ولايهم من يحرز الهدف، ونحن لم نفكر... جاءت إلينا المعلومات تتهادى لحد باب المكتب، فهل نقول لها لأ نريدك لانك من اختصاص المخابرات ؟».

«وضاق ضابط المخابرات بهذا المنطق، وقال لمدير المباحث العامة الذى حكم جهاز الأمن الداخلى البوليسى من أول الثورة حتى عام ١٩٦٥، منها أربع سنوات وزيرا للداخلية - أطول مدة فى الاحتفاظ بالتوازن على ذروة هذا المكان الحساس : على كل حال بعد اليوم لا شأن لك بهذه السفارات.. فسيكون السطو عليها من اختصاصنا نحن فى المخابرات».

«ورفض مدير المباحث العامة، وذهب إلى وزير الداخلية وقتها وعرض عليه الخلاف...... فقال له الوزير : استمر فى نشاطك كما انت.. فقط لا ترسل صورا منه إلى المخابرات إذا كان هذا يثير غيرتهم أو يضايقهم».

....

وبعد هذه المقدمات المهمة يصل ضياء الدين بيبرس إلى رواية ما حدث فى ١٩٦٥ على النحو التالى :

«..... فى أوائل الستينيات بدأت القصة المثيرة للحصارالذى فرضه شمس بدران وصلاح نصر حول عبد الناصر فى الفترة ما بين ١٩٦١ إلى عام ١٩٦٧.. وكان هذا الحصار يستلزم أن يسقط جهاز وزارة الداخلية كاملا، بما فيه المباحث العامة، فى يد شمس ونصر.. بينما كان عبد الناصر يؤمن بنظرية توازن الأضداد بين مراكز القوى، حتى لا تستأثر قوة بالسلطة دون أخرى. ولكى يتم لهما السيطرة، فقد كان لابد أن تتجمع فى أيديهما كل التحريات.. وكان لمدير المباحث العامة حق الاتصال مباشرة برئيس الجمهورية، ثم تأكد هذا الحق لما أصبح المدير هو وزير الداخلية فى عام ,١٩٦٢.. ولهذا فان تفكير شمس ونصر هداهما إلى أنه لابد من تشكيك عبد الناصر فى جهاز البوليس كله.. لا عن طريق الإدعاء بعجزه فحسب بل عن طريق التشكيك فى ولائه أيضا - ثم تكون الخطوة التالية هى أن يتولى منصب وزير الداخلية ضابط من المخابرات، وهو ما حدث فعلا منذ سبتمبر ١٩٦٥ حتى حركة القضاء على مراكز القوى على يد أنور السادات فى ١٤ مايو ١٩٧١».

«وقد سنحت هذه الفرصة فى أغسطس ١٩٦٥ وكان معظم الوزراء فى الاسكندرية، ومن المقرر أن يسافر الرئيس الراحل عبد الناصر فى اليوم التالى إلى جدة للاجتماع بالمرحوم الملك فيصل - وهو الاجتماع الذى أسفر عن اتفاقية جدة الخاصة بتصفية الوجود المصرى فى اليمن - وإذا بالمشير عبد الحكيم عامر، وكان وقتها يحمل لقب النائب الأول لرئيس الجمهورية يستدعى

عبد العظيم فهمى وزير الداخلية ويقول له :ماذا تفعل فى الاسكندرية وقد كادت القاهرة تقع فى يد انقلاب بنظمه الأخوان المسلمون ؟ ان المخابرات العامة أنقذت أعناقنا بأعجوبة من الشنق. وأنت ووزارة داخليتك نائمون فى العسل.. عندك طائرة فى مطار الدخيلة تنتظرك، تركبها أنت وأعوانك فورا، ومن مطار القاهرة إلى مكتبك لتنظيم عملية تصفية المؤامرة».

«فقال عبد العظيم فهمى للمشير : سيادتك تشير إلى تقارير ثبت أنها غير صحيحة ولا توجد مؤمراة إخوانية ولا حاجة. وأنا مسئول. فقال عبد الحكيم عامر :وكمان بتكذب تقارير المخابرات ؟ على كل حال تأخذ الطائرة إلى القاهرة الآن.. ولنا بعد ذلك كلام».

«فقال عبد العظيم فهمى للمشير : ولكن الرئيس سيغادر الاسكندرية غدا إلى جدة، وأمنه الخاص من مسئوليتى. وهو رأس النظام... ومن غير المعقول، حتى إذا افترضنا أن هناك مؤامرة، أن أترك رئيس الجمهورية فى الاسكندرية وأسافر أنا إلى القاهرة.. قال عبد الحكيم عامر : هذا أمر. وسافر عبد العظيم فهمى إلى القاهرة بالطائرة. وإذا بشمس بدران يذهب إلى الرئيس عبد الناصر ويقول له إن وزير داخليته ترك الاسكندرية تزخر بخلايا الإخوان المسلمين المتربصة لاغتيالك، وللقضاء على النظام، وذهب إلى القاهرة لغرض غامض !».

«وفى نفس الوقت، تلقى الرئيس الراحل تقارير تعلن اكتشاف مؤامرة ناضجة لاغتيال كل الجهاز الحاكم، والانقضاض على الحكم. وقالت التقارير إن وزير الداخلية لا يعلم شيئا عن هذه المؤامرة وطلبت التقارير النور الأخضر للمخابرات، للتحرك بحرية للقضاء على المؤامرة، فإن وزير الداخلية وكل أجهزة المباحث العامة «نايمين فى العسل» !».

«وكان الوقت ضيقا، ورأس عبد الناصر مزدحمة بهموم اليمن، فسافر وقد تحركت فى نفسه الوساوس تجاه وزير داخليته وجهازه... ولما عاد عبد الناصر من جدة... لا حقته تقارير المخابرات بأن وزير الداخلية عبد العظيم فهمى «غير متعاون» معها، وأنه كان يهرب بعض المتهمين الأخوانيين المطلوب القبض عليهم».

«وبلغ من ارتفاع درجة حرارة شكوى المخابرات من وزير الداخلية أن الرئيس الراحل رأى الوزير فى استقباله فى أثناء عودته من رحلة له.. وكان مع الرئيس السيدة الجليلة قرينته.. وإذا به يتركها جانبا، ويشيح عن كل المستقبلين، ويأخذ وزير الداخلية من ذراعه من صفوف المستقبلين، وفيهم وزراء وسفراء، ويسير به إلى الخلف ويهمس له : إيه اللى انت عامله ده يا عبد العظيم ؟. المخابرات بتقول إنك بتهرب المتهمين المطلوب القبض عليهم. فقال الوزير : هذا كلام جزاؤه السجن وليس العتاب ياسيادة الرئيس.. إذا كان صادقا. قال الرئيس الراحل : حين أراك وأستمع إليك تزول من نفسى الشكوى، ولكن ما الذى يجعل المخابرات تقول ما تقول ؟ ».

«ولم يجرؤ عبد العظيم فهمى على أن يواجه الرئيس الراحل بأن صلاح نصر وشمس بدران يرسمان خطة لحصاره أو احتوائه، وإقناعه بالاعتماد عليهما مائة فى المائة، وإنما كان كل ما فتح الله به عليه هو أن قال : ياسيادة الرئيس.. المخابرات أحيانا تطلب منى لبن العصفور فأحضره، ولكن بشرط أن تعطينى الوقت الكافى، تصور ياسيادة الرئيس أنهم دأبوا على أن يرسلوا لى فى الساعة الثالثة صباحا كشوفا بأسماء أشخاص مطلوب اعتقالهم على أن يتم هذا الاعتقال والتسليم فى إدارة المخابرات قبل السابعة صباحا.. وأحيانا يكون هذا مستحيلا من الناحية الزمنية البحتة. فبعض هؤلاء المطلوبين غيروا عناوينهم عشر مرات على الأقل، وبعضهم مات، وبعضهم هاجر من سنين أو فر. فكيف؟ أذهب فى الثالثة صباحا مثلا إلى السعودية لأحضر متهما مطلوبا وأعود به قبل السابعة صباحا إلى المخابرات العامة ؟».

«فقال الرئيس الراحل: معلش يا عبد العظيم شد حيلك».

ثم يعلق ضياء الدين بيبرس بنهاية درامية يختتم بها القصة ويقول:

«وطار عبد العظيم فهمى من وزارة الداخليه بعد أقل من شهر من هذا الحديث. وبعدها طار إلى بودابست سفيرا لمصر فى المجر».



الإحباط الثانى: الإحباط نتيجة انفصام الوحدة مع سوريا

نأتى بعد هذا إلى حقيقة مهمة تتعلق بالوحدة مع سوريا، فقد ثبت على نحو ما يروى اللواء حسن طلعت أن أجهزة البحث الشرطية المصرية نبهت تنبيها صريحا إلى حقيقة الوضع فى سوريا، ولكن القيادة السياسية تغافلت عن هذا التنبيه:

ومن الواضح أن حسن طلعت كان يتمنى لو أن زعيمه المفضل جمال عبدالناصر قد عالج الانفصال بطريقة أخرى سواء بالانتباه إلى التحذير تلو التحذير، أو باستخدام القوة عند وقوع الانفصال.

ولنقرأ ما يقوله حسن طلعت:

«وللحقيقة فإن أجهزة البحث التى كانت تعمل بسوريا كانت تتوقع هذا التحرك الانفصالى، وطالما أرسلت التحذير تلو التحذير للمسئولين فى القاهرة. كما كانت تقارير هذه الأجهزة تشير إلى سلوك بعض المسئولين المصريين الذين انتدبوا للعمل فى الإقليم السورى وكيف تستغل العناصر العميلة هذا السلوك لإثارة نفور السوريين من مصر. ولكن لسوء طالع مصر والعالم العربى لم يأخذ أحد من المسئولين هذه التحذيرات مأخذ الجد، أو لم يكن فى استطاعة أحد مواجهة المسئولين المصريين فى سوريا وإجبارهم على تغيير مسلكهم أو العودة إلى القاهرة » .

الإحباط الثالث : الإحباط نتيجة الفشل فى التصدى للطلائع المبكرة من التنظيمات المتطرفة:

تمثل هذا الإحباط بصورة درامية فى إحباط الشرطة نتيجة لتبادل قادتها الكبار الاتهامات (فيما بعد، وبطريقة استرجاعية) حول أسلوب المعالجة الأمثل لقصة مصرع الشيخ الذهبى، وهو أبرز الأحداث التى أبانت عن نشاط مكثف لتنظيمات سرية تمكنت من إحداث هذا القدر من الفرقعة الإعلامية المبكرة ولفت الأنظار مبكرا إلى ما تبلور بعد هذا فى أحداث ١٩٨١ التى سنعرض للآراء التى نتناولها بالتفصيل.

ونحن نُرى روايات قادة الشرطة المسئولين فى ذلك الوقت وهى تصرح بآراء ووجهات نظر مختلفة، فعلى حين يرى اللواء النبوى إسماعيل أنه كان بالإمكان تفادى ما حدث لو أن القيادات المسئولة التفتت إلى ما التفت هو إليه فى تأشيرته الخاصة بالضابط المفصول طارق عبدالعليم، نرى اللواء حسن أبو باشا من ناحية أخرى وهو يصرح بأنه كان فى إمكان أجهزة الأمن التوصل المبكر إلى مرتكبى الحادث من خلال سائق السيارة الذى لم يلحق بمن فروا من المختطفين ومعهم الشيخ الذهبى، كما نرى اللواء فؤاد علام وهو يورد بعض الأفكار التى يناقض بها آراء اللواء النبوى إسماعيل.

من ناحية أخرى فإننا نرى النبوى إسماعيل حين اشتد الخلاف الصحفى بينه وبين أبو باشا يلجأ إلى حادث مقتل الشيخ الذهبى ليجعله بمثابة السبب الذى أزيح به اللواء أبو باشا عن قيادة أمن الدولة إلى قيادة جهاز آخر بنفس درجته الوظيفية، وفى المقابل فإن أبو باشا بنفى حدوث هذا ويدلل على انعدام الحقيقة فى هذه الرواية.



نبدأ الحديث فى هذه الجزئية بأن ننقل رواية ضابط أمن الدولة الذى كلف برئاسة مجموعة العمل الخاصة بكشف غموض حادث مقتل الشيخ الذهبى، ومن حسن الحظ أن هذا الضابط هو اللواء فؤاد علام صاحب المذكرات المشهورة «الإخوان وأنا»، وقد تعمد أن يؤجل رواية ذكرياته عن مقتل الشيخ الذهبى إلى موضع متأخر من مذكراته، وقد كنت أظنه يبدأ بمثل هذا الحدث الذى كان بمثابة أول حدث جلل واجهناه نحن كمواطنين فى مسلسل العنف الذى نسب إلى الجماعات الاسلامية .ذلك أن حادث الفنية العسكرية ظل فى إطار قريب من الأحداث التى تبدأ وتنتهى داخل المؤسسة العسكرية ، أما مقتل الشيخ الذهبى فهو الذى فتح أبواب الاسئلة والتفكير فى الدوافع التى تدفع إلى قتل واحد من أبرز علماء الدين الأكاديميين، وبخاصة أن الصفة السياسية فى الشيخ الذهبى لم تزد عن توليه الوزارة ، وفيما عدا ذلك فلم يكن الرجل من نجوم الحكومة ولا من نجوم المجتمع ، ولم يعرف عنه هجوم على الإخوان أو غيرهم ولا تاريخ سابق ضدهم، ولا ينكر أحد أن فكر الشيخ الذهبى كان ضد فكر التكفير ، وكاشفا لسيئات هذا الفكر ، ولكن أحداً لا يستطيع أيضاً أن يقول إنه كان فى ذلك صاحب توجهات سياسية بقدر ما كانت توجهاته فقهية وعلمية وإسلامية تماما، لذلك فلم يكن فكره منتشراً ولا مدعوماً ولامحاطاً بهالة إعلامية أو دينية.. على كل الاحوال فان رواية فؤاد علام عن هذا الموضوع تشير بأصابع الاتهام الواضحة إلى مدى ترهل إدارة اللواء عليوه زاهر لجهاز أمن الدولة إذا ما قورنت هذه الإدارة بإدارة اللواء حسن أبو باشا، وسنرى الفارق بين العقيلتين وهو يتبلور تماما فى ردود الأفعال تجاه الحادث على نحو ما يرويه لنا فؤاد علام ، وهى نفس النظرة التى حكمت رؤية فؤاد علام للفشل الأمنى الذى حدث فى حادث المنصة حين كان عليوه زاهر نفسه قد أصبح مسئولا عن الأمن السياسى بينما ترك حسن أبو باشا الأمن السياسى ليتولى منصبا أمنياً آخر.

يقول فؤاد علام:

«فى شهـر يوليـو سنة ١٩٧٧ على مـا أذكـر، وكنت أعـمل فى هذا الوقت مسئولا عن النشاط العربى بجهاز مباحث أمن الدولة، وكان المسئول عن متابعة النشاط الإرهابى المقدم أحمد عادل مجاهد تحت إشراف العميد محمد فتحى قتة. تبلغ للإدارة من مديرية أمن القاهرة بأن اثنين من الشباب قد توجها إلى منزل الشيخ الذهبى بحلوان وادعيا أنهما من رجال الشرطة وقاما باصطحاب الشيخ الذهبى رحمه الله، غير أن طريقة التنفيذ أثارت شكوك أهله مما جعلهم يستغيثون بالأهالى، وكانت هناك حراسة على منزل الشيخ الذهبى ولما حاولت الحراسة اعتراض المختطفين قاموا بإطلاق أعيرة نارية تجاههم الأمر الذى أكد أنهم ليسوا من رجال الشرطة. تمكن المختطفون من وضعه فى سيارة والإسراع بها، وشاء القدر أن السيارة الأخرى التى كانت معهم تعطلت فتمكن حرس الشيخ الذهبى من القبض على قائدها وسلموه لرجال أمن الدولة عند وصولهم لمكان الحادث».

« كان اللواء عليوة زاهر نائبا لمدير مباحث أمن الدولة فى هذا الوقت، وكان يقوم بأعمال المدير بالنيابة نظرا لسفر اللواء حسن أبو باشا الذى كان مديراً للجهاز فى هذا الوقت، إلى ألمانيا فى زيارة رسمية. لم يتخذ اللواء عليوة زاهر أية إجراءات لمواجهة الموقف سوى إخطار النيابة للتحقيق مع سائق السيارة الذى تم ضبطه، وبالطبع أنكر صلته بالحادث أو معرفته بأى من الأفراد الذين قاموا بارتكابه » .



ها نحن نكاد نقتنع من تصوير اللواء فؤاد علام للموقف أن اللواء عليوه زاهر أضاع يومين ثمينين .. وقد يكون فؤاد علام متجنياً أو منحازاً ضد عليوه زاهر، ولكن يبدو لنا أن التاريخ لايستطيع أن يهضم فكرة تحيز فؤاد علام بديلاً عن تقصير عليوه زاهر !!

ونستأنف قراءة رواية فؤاد علام :

« عاد اللواء حسن أبو باشا من ألمانيا بعد ارتكاب الحادث بيومين، وفور وصوله للمطار أبلغ بالحادث فأمر وهو موجود بالمطار بتشكيل مجموعة عمل من عشرين ضابطاً وأسند إلىّ مهمة رئاسة هذه المجموعة وحدد لنا تكليفات مضمونها سرعة الوصول إلى مكان احتباس الشيخ الذهبى وكشف غموض الحادث وتصفية التنظيم الذى أعد لهذه العملية ».

« قام المختطفون بإبلاغ وكالات الأنباء بأنهم جماعة التكفير والهجرة وأن لهم مطالب لدى الدولة مقابل الإفراج عن الشيخ الذهبى، وتركزت هذه المطالب فى الآتى:

١ - الإفراج عن جميع المضبوطين من أعضاء الجماعة.

٢ - دفع مبلغ مائة وخمسين ألف جنيه للجماعة كتعويض عما أصابها من أضرار بسبب الإجراءات الأمنية السابق اتخاذها حيالهم.

٣ - اعتبار القضايا السابق اتهام أعضائها بها كأن لم تكن.

قمت بتشكيل مجموعة العمل وقسمت العمل فيما بينهم على محاور متعددة:

- تجميع المعلومات المسجلة بالإدارة عن نشاط أعضائها والمنشقين عنها ومقار أوكارهم ومراكز نشاطهم.
- سرعة التحقيق مع السائق الذى تم ضبطه فى مكان الحادث.
- تفتيش الشقق المفروشة على مستوى الجمهورية والتركيزعلى منطقة القاهرة الكبرى وخصوصاً المناطق النائية.
- سرعة ضبط أعضاء الجماعة المسجلين بالإدارة والتحقيق معهم لجمع أكبر قدر من المعلومات عن نشاطهم فى هذه المرحلة.
- وضع المراقبات الدقيقة على سيدات الجماعة حيث كان قد ظهر اعتماد الجماعة على قيامهن بعملية الاتصالات بين أعضائها » .

« كما قمت باستدعاء طلال الأنصارى الذى كان محبوساً فى سجن طره لتنفيذ حكم صدر ضده فى قضية الفنية العسكرية، ولأنه كان من قيادات جماعة التكفير والهجرة فى فترة سابقة ويعلم الكثير عن أعضائها ومقار أوكارهم، وقد أدلى لنا بمعلومات مهمة فى هذا المجال».

وفى خلال الأربعة وعشرين ساعة التالية أمكن ضبط العديد من عناصر الجماعة ومداهمة عدد لا بأس به من أوكارهم وضبطت أوراق تنظيمية مهمة إضافة إلى بعض الأسلحة خاصة البيضاء (سيوف، مطاوى، جنازير.. إلخ). وعلمنا بأن شقيق صفوت الزينى الصغير الذى لم يكن عمره يتعدى العشر سنوات فى هذا الوقت، هو حلقة الاتصال بين شكرى أحمد مصطفى وباقى أعضاء الجماعة فوضعت خطة لمراقبته بدقة شديدة طوال الأربع وعشرين ساعة».

«أسفرت مراقبته عن تردده على بعض المواقع أحدها كان بشارع الملك بجوار المسجد الذى كان يخطب فيه الشيخ كشك، وعند مداهمته وجدنا آثاراً تدل على وجود شكرى مصطفى فى هذا المقر فى اليوم السابق على اقتحامه، حيث عثرنا على جريدة الأهرام بهذا التاريخ، وعثرنا على خطاب أعده شكرى مصطفى ليرسله لبعض عناصر التنظيم بتعليمات تخص تحركهم المطلوب الإعداد له » .

« وباستمرار المراقبة أمكن تحديد محل إقامة شكرى أحمد مصطفى فى شقة بمنطقة عزبة النخل ناحية المرج، وأعدت القوة المناسبة واقتحمنا الشقة حيث تم ضبطه فى حوالى الساعة ١٠ص واصطحبناه إلى قسم الزيتون وأخطرنا القيادات وحضر السيد اللواء نبوى إسماعيل واللواء حسن أبو باشا حيث قاما بمحاولة استجوابه على عجل فى مكتب مأمور القسم . وكان شكرى مغروراً فى حديثه حتى أنه أعلن أنه سيرث الأرض وما عليها وأن أحداً من الناس لا يمكنه أن يمسه بسوء نظراً لأنه محفوظ بالعناية الإلهية، وصور فى حديثه أنه المهدى المنتظر الذى سيحرر العالم الإسلامى من العبودية وسيعيد للإسلام مجده وسيقيم الخلافة مرة أخرى » .

« أمكن ضبط أحد عناصر التنظيم بناحية الهرم وأثناء ضبطه حاول ابتلاع ورقة تمكن الضابط من استخراجها من فمه وتبين أنه مكتوب عليها الآتى: إلى أبو مصعب عليكم نقل الخضار فى عربة يد بعد أن تضعوا فيه كمية وافرة من النشادر، وأن تتوجهوا به إلى ترعة المريوطية وتلقوه بها، التوقيع أبو سعد » .

« وضح لنا من هذه الرسالة بأن هناك احتمال أن يكون قد تم قتل الشيخ الذهبى فعلا وأنه بصدد التخلص من جثمانه، كما أدركنا بأن المدعو أبو مصعب لابد أن يعرف مكان احتياس الشيخ الذهبى» .

« تمكنا من التعرف على شخص أبو مصعب حيث تبين أنه عضو الجماعة محمد عبدالمقصود السيد غازى الذى تبين أنه كان قد تم ضبطه قبلها بأربع وعشرين ساعة، وبناء عليه فقد كلفنى اللواء أبو باشا بسرعة التوجه إلى سجن القلعة لاستجواب المذكور، وبالفعل وبعد أربع ساعات اعترف المذكور بأن الشيخ الذهبى موجود فى شقة بأحد الشوارع الجانبية بشارع الهرم خلف صيدلية الجهاد المطلة على شارع الهرم نفسه».

«وفى نفس الوقت كانت الحملات التفتيشية التى تقوم بالبحث فى الشقق المفروشة قد توصلت إلى معلومات تثير الاشتباه فى شقة بنفس المواصفات ».

«وبناء عليه فقد انتقلنا بالقوات اللازمة تحت إشراف اللواء نبوى إسماعيل نائب وزيرالداخلية فى هذا الوقت واللواء حسن أبو باشا مدير إدارة مباحث أمن الدولة فى هذا الوقت، وقمنا بمداهمة الشقة حيث عثرنا على جثة الشيخ الذهبى ملقاة على أحد الأسّرة مصاباً بطلق نارى فى عينه اليسرى أصابت المخ وتسببت فى الوفاة. وأسفرت التحقيقات عن أن الذى قتل الشيخ الذهبى هو ضابط الشرطة طارق عبدالعليم »



ويتناول فؤاد علام قضية الضابط طارق عبد العليم على النحو التالى:

« كان هناك أمر بضبط أحد عناصر جماعة طه السماوى بمدينة بورسعيد، وعندما توجهت القوة لضبطه وجدوا فى صحبته الضابط أحمد طارق عبدالعليم وكان برتبة ملازم أول، وتبين من التحقيق عدم وجود علاقة تنظيمية لهذا الضابط بالمطلوب ضبطه من التنظيمات المتطرفة، غير أن هذه الحالة عرضت على السيد اللواء نبوى إسماعيل نائب وزير الداخلية فأمربنقله إلى مديرية أمن بنى سويف ، وإحالته للاستيداع ، والتحقيق معه بمعرفة إدارة التفتيش ، والذى أجرى تحقيقاً أثبت فيه عدم وجود نشاط تنظيمى للمذكور وأنه فقط على علاقة صداقة بالشخص الذى كان مطلوباً ضبطه، وبناء عليه أعيد إلى الخدمة، غير أنه ألحق بالعمل بمديرية بنى سويف، الأمر الذى أصاب الضابط بحالة نفسية شديدة الإحباط، مما دفعه للبحث عن هذه الجماعات المتطرفة، وفعلاً تقابل مع بعض عناصر من تنظيم طه السماوى وعناصر أخرى من تنظيم التكفير والهجرة » .

« ولم يكن هذا الضابط ملتزماً دينياً وكان على علاقة ببعض السيدات من سيئات السير والسلوك،ونتيجة لاتصاله بأعضاء التنظيم بدأ يواظب على الصلاة إلى حد ما إلى أن قص روايته على أحد أعضاء تنظيم التكفير والهجرة وأفصح له بأنه يحس بظلم شديد نتيجة نقله إلى بنى سويف دون أن يرتكب ذنبا، قام عضو تنظيم التكفير والهجرة بشحنه وعمق فى وجدانه بأن مباحث أمن الدولة هى السبب فى إيذائه، وبعد عدة لقاءات نبتت فكرة فى ذهنه بأن يقوم بالانتقام من مباحث أمن الدولة وعرض الفكرة على عضو تنظيم التكفير الذى وافقه على ذلك واتفقوا على أن يعدوا العدة لنسف مقار مباحث أمن الدولة ببنى سويف، وعندما بدءوا فى الاتصال ببعض تجار المواد المتفجرة لشراء كمية منها لاستخدامها، وصلت معلومات لفرع مباحث أمن الدولة ببنى سويف باتصالاتهم، فقاموا بضبطهم وعرضهم على النيابة العامة، وبعد استمرار التحقيق معهم لمدة أكثر من شهر تم الإفراج عنهما . كان ذلك سبباً

قوياً لدفع أحمد طارق عبدالعليم للهروب من خدمة الشرطة ولم يعد أمامه من سبيل إلا الانخراط فى نشاط الجماعات الإرهابية، وبالفعل انخرط فى سلك تنظيم التكفير والهجرة».



و يواصل فؤاد علام بعد هذا فى مذكراته رواية بقية قصة الضابط الذى أصبح عضواً فى تنظيم التكفير وتولى بنفسه قتل الشيخ الذهبى .

ونحن نجد فؤاد علام حريصاً على أن يلقى ببعض المسئولية عن تطرف الضابط على عاتق رئاسات الشرطة التى أفرطت فى عقابه بطريقة حولته من ضابط إلى مجرم (هو يلمح إلى النبوى إسماعيل بالذات) ولكنى بعقليتى المتواضعة أرى مثل هذا التفكير من صاحب هذه المذكرات منقطعاً عن بقية الوقائع والأحداث وغير كاف لتفسير الموقف من جميع زواياه .



ومن المهم إذن أن نورد الآن رواية اللواء النبوى إسماعيل عن موقفه المبكر من الضابط طارق عبدالعليم على نحو ما رواها فى أحد أحاديثه الصحفية:

«حين جئت نائباً للوزير كان من ضمن أهدافى محاولة تصحيح الأوضاع، فطلبت بياناً بالضباط المحالين للاحتياط، فالضابط الذى كان يرتكب شيئاً مخلاً وخطيراً يحال للاحتياط أو الاستيداع تمهيداً للفصل فى أمره، أو إعادته بعد سلامة موقفه أو فصله من الخدمة طبقاً للقانون.. فأحضروا لى كشفاً بالضباط فقلت لهم: الذين لم ينسب لهم وقائع خطيرة أو مخلة يعودون لعملهم، أما الذين نسب لهم وقائع مخلة وخطيرة فيتم تخلص الجهاز منهم كتنقية للجهاز».

«طارق عبد العليم كان ضابط شرطة وقالوا إنه ضبط بيخطط لنسف فرع مباحث أمن الدولة فى بنى سويف وإنه منتمى لتنظيمات متطرفة، أما الثانى

فهو يتستر على مهربى المخدرات، فقلت: الحالتان خطيرتان وتُعرضان على المجلس الأعلى للشرطة للنظر فى أمرهما، فاجتمع المجلس الأعلى للشرطة وتقرر فصلهما وإعادة الآخرين الذين ارتكبوا أشياء بسيطة، وحين جاءت الأوراق لكى أعتمد قرارات المجلس أشرت على ورقة طارق عبدالعليم وقلت: «يُوضع تحت رقابة دقيقة متصلة حيث إنه بحالته هذه وبعد فصله أصبح يشكل خطورة بالغة، وتبذل المساعى للحصول على عمل مناسب فى وظيفة مدنية بعد فصله مساعدة له على الأخذ بيده وتدبير وسيلة عيش له شريفة وكريمة».

«أما الضابط الذى كان يتستر على مهربى المخدرات فأشرت على ورقته بقولى: بعد فصله سوف يتوسع فى نشاطه مع المهربين فيوضع أيضاً تحت الرقابة لنتابع حالته».

«وكان طارق عبدالعليم فى ذلك الوقت على صلة وثيقة جداً بشكرى مصطفى فى وكره وفى مخبئه، وكان شكرى مصطفى مطلوب ضبطه على ذمة قضايا قديمة نشاط دينى متطرف هو ومجموعته، فلو نفذت هذه التأشيرة التنفيذ السليم كان طارق عبدالعليم وصلّنا لشكرى مصطفى ووصلنا للمجموعة كلها وتعقبنا تنظيم (التكفير والهجرة) بعد مقتل الشيخ الذهبى، فطارق عبدالعليم هو الذى قام بخطف الشيخ الذهبى وهو الذى وضع الخطة لأنه كان ضابط شرطة وهو الذى أطلق الرصاص على الشيخ الذهبى فى المكان الذى تم إخفاؤه فيه، وحدثت هنا مساءلة الذين لم يحسنوا تنفيذ التأشيرة، ولو وضع طارق عبدالعليم تحت الرقابة الدقيقة المتصلة فقد كنا نستطيع أن نصل لشكرى مصطفى وكنا تفادينا مشاكل كثيرة».

الإحباط الرابع : الإحباط نتيجة الفشل فى رئاسة الحكومة لأسباب أمنية (١٩٧٧):

تفخر الطوائف بقدرة أبنائها على إدارة الأمور الصعبة، ولا يمكن أن تكون طائفة قادة الشرطة استثناء من هذه القاعدة لا فى مصر ولا فى خارجها، وقد كان من نصيب الشرطة أن وصل أحد أبنائها إلى رئاسة الوزارة، بل إنه شكل الوزارة خمس مرات متتالية فى عهد الرئيس السادات، ومع القدر الكبير من النجاح الذى أحرزه رئيس الوزراء الشرطى إلا أن فترة رئاسته للوزارة شهدت - لسوء حظه وسوء حظ الشرطة - تجسيداً ضخماً لأزمة من أزمات الشرطة فى إدارة السياسة المصرية أو المساهمة فى إدارتها، ذلك أنه على الرغم من هذا الوضع المتميز الذى حصلت عليه هيئة الشرطة فى شخص أحد قادتها فإن الجهاز الشرطي نفسه لم يستطع أن يلعب دورا موازيا لدور رئيسه السابق الذى أصبح رئيسا للوزراء.

وبالطبع فإنه لم يكن مطلوبا من ممدوح سالم أن يرفع من نسبة الوزراء والمحافظين المنتمين إلى جهاز الشرطة بعد ما تولى هو بنفسه رئاسة الجهاز التنفيذي، لكن كان من المتوقع (أو من المنطقى على أقل تقدير) أن تلعب أجهزة الشرطة أدوارا داخلية أكبر وأكثر فاعلية فى مساندة الوزارة التى يرأسها شرطى، ولكن يبدو أن هذه العقلية هى السائدة فى تلك المرحلة - فضلا عن أن ممدوح سالم كان «موضوعيا» بأكثر مما هو «منتم»، لهذا فإنه كرئيس للحكومة واجه أزمات حتى في نطاق عمل أجهزة الشرطة نفسها ولم يكن هذا بمستغرب فى ظل آليات السياسة المصرية في هذه الفترة.

أما ما هو أعمق من هذا بكثير وأهم فهو أن ممدوح سالم كان قد أصبح يعانى من غياب القاعدة الشعبية والكوادر الحزبية المساندة له وهو يتولى قمة المسئولية التنفيذية، وصحيح أن كل رؤساء الوزارة فى عهد الثورة كانوا

يواجهون بنفس العقبات، ولكن حالة ممدوح سالم كانت أشد خطورة لأسباب محددة:

- فقد كان ممدوح سالم أول رئيس وزراء يتولى (فى نفس الوقت) بالإضافة إلى رئاسته للوزارة رئاسة الحزب الذى يتولى الأغلبية فى البرلمان، ومن الطريف أنه كان أيضا آخر رئيس وزراء مصرى فى عهد الثورة يتمتع بهذا الوضع فسرعان ما عدل النظام السياسى المصرى عن هذا الوضع، وقد استدعى هذا تأسيس حزب جديد برئاسة رئيس الجمهورية نفسه.
- كان ممدوح سالم قد أصبح صاحب أطول مدة فى رئاسة الوزارة فى عهد رئاسة الرئيس السادات محققاً مدة أطول من أى سلف من أسلافه رغم كفاءاتهم المشهود لهم بها.

فوزارات الدكتور فوزى الأربع لم تتجاوز ١٥ شهراً

ووزارة الدكتور عزيز صدقى لم تتجاوز ١٤ شهراً

وفترة الدكتور عبد القادر حاتم لم تتجاوز ١٣ شهراً (كان فيها كلها على سبيل النيابة).

وفترة الدكتور عبد العزيز حجازى لم تتجاوز وزارته ١٣ شهرا (كان فى أكثر من نصفها على سبيل النيابة).

وهكذا فإنه بعد مضى ١٦ شهراً من مدة ممدوح سالم (أى قبل أن تقع أحداث يناير ١٩٧٧) كان ممدوح سالم قد أصبح بالفعل صاحب أطول مدة فى رئاسة الوزارة. بل يذهب بعض الكتاب والمراقبين إلى أن السادات كان يعده من البداية لتولى رئاسة الوزارة، وأيما كان الأمر فمن الواضح أن ممدوح سالم كان على أقل تقدير بمثابة البديل المفضل (عند السادات) لرئاسة الوزارة.

- تمتع ممدوح سالم بحرية حركة كاملة فى اختيار كثير من الوزراء، هذا فضلا عن دوره البارز فى ترجيح هذه الاختيارات على مدى أربع وزارات ومع ثلاثة من رؤساء الوزراء السابقين عليه (هم بالتحديد: الدكتوران عزيز

صدقى وعبدالعزيز حجازى وكذلك الدكتور حاتم فى وزارة الرئيس السادات الأولى)، ولم يشهد التاريخ المصرى كله من تمتع بهذه الحرية الواسعة والمتكررة حتى ولا الرئيس عبدالناصر نفسه الذى شكل عشر وزارات، ولا سعد زغلول ومصطفى النحاس وهما زعيما الوفد بكل ما يمثله الوفد .



- بل إنه يمكن للمحللين المغرمين باكتشاف الفروق بين عهد السادات وعهد عبدالناصر وأولئك المهتمين ببيان ملامح التغير السياسى والاجتماعى بعد ما سمى بثورة التصحيح أن يلاحظوا أنه بعد ١٥ مايو عام ١٩٧١ تمتعت أجهزة الشرطة بميزات نسبية فى وسط مؤسسات الدولة، وكان هذا التمتع ناتجا عن أسباب شخصية، ولكنها أثمرت أوضاعا متميزة:
- فقد أصبح وزير الداخلية منذ ذلك التاريخ - وحتى اليوم - من أبناء الشرطة نفسها.
- وقد تفتحت أبواب التصعيدين السياسى والاجتماعى أمام رجل الشرطة الأول..فسرعان ما أصبح نائباً لرئيس الوزراء وسرعان ما أصبح مرشحا لرئاسة الوزارة وسرعان ما أصبح رئيسا للوزراء بالفعل، بل إن خلفه التالى فى منصب وزير الداخلية وصل أيضاً إلى منصب نائب رئيس الوزراء.
- أضف إلى هذا أن سكرتير رئيس الجمهورية نفسه وهو اللواء فوزى عبدالحافظ كان أحد قيادات الشرطة القدامى.
- كذلك فإن مدير مكتب الرئيس السادات حين كان نائباً لرئيس الجمهورية كان هو الدكتور محمد إبراهيم دكرورى، وهو فى الأصل ضابط شرطة استكمل دراساته فى الاقتصاد، وفى أعقاب ١٥ مايو ١٩٧١ لمع نجمه إلى الحد الذى كاد أن يفوز فيه بمنصب الأمين العام للاتحاد الاشتراكى.
- على هذا النحو كانت الشرطة قريبة جدا من مؤسسة الرئاسة، بل وتتولى رئاسة مؤسسة الحكومة بمستوى رفيع، بل تتولى أيضا أمانة التنظيم السياسى الحاكم (منبر مصر العربى الاشتراكى ثم حزب مصر العربى الاشتراكى).

وعلى ضوء هذا كله يصبح من المفيد جداً لتاريخنا المعاصر ولتاريخ الشرطة من باب أولى أن نتأمل فى طبيعة الظروف التى كانت مسيطرة على علاقات ممدوح سالم بنظرائه من كبار رجال الدولة فى عهد الرئيس السادات، وبخاصة أن العامة فضلا عن الخاصة يتناقلون أنه لم يكن على علاقة حسنة بمعظم هؤلاء، فالسابقون له فى رئاسة الوزارة وتحديدا: الدكاترة عزيز صدقى وعبدالقادر حاتم وعبد العزيز حجازى، كانوا - فى الروايات المتاحة شفاهة وكتابة فى بعض الأحيان - لا يبرئونه من أنه يتعقبهم عند الرئيس السادات بتقارير أمنية وما إليها ممهداً لنفسه السبيل لاحتلال مواقعهم، والذين ناظروه فى مواقع متوازية كسيد مرعى (رئيس مجلس الشعب فى إبان رئاسته للوزراء) ومصطفى خليل ورفعت المحجوب (فى الاتحاد الاشتراكى) كانوا ينظرون إليه نظرة توجس وشك، والمتطلعون الذين عملوا تحت رئاسته (كعثمان أحمد عثمان والنبوى إسماعيل وفؤاد محيى الدين) كانوا يعتبرون وجوده ونجاحه عقبة قوية أمام تطلعاتهم.

كذلك فإن الذين كان من طبعهم ألا يكفوا عن تحريك المياه واللعب بها فى اتجاهات مختلفة (كالصحفيين الطموحين إلى دور سياسى مستمر ومتنام يرفعون به من أسهمهم لدى جهات أجنبية أو وطنية) لم يكن يسعدهم وجود كفاءة منضبطة ومثابرة من نوعية ممدوح سالم إلى جوار الرئيس السادات.



والشاهد أن قيادات الشرطة قد أصيبت فى ١٩٧٧ بإحباط كان أشد وقعا عليها بكثير من هذا الذى حدث لها فى ١٩٦٥.

كانت المشكلة فى إحباط ١٩٧٧ أن الشرطة نبهت إلى الخطأ أو الخطر قبل وقوعه، ولكن لم يؤخذ برأيها.

ثم تحقق الإحباط عندما دفعت الشرطة الثمن وضُحِّى بوزير الداخلية ككبش فداء لأحداث ١٩٧٧.

ومن حسن الحظ أيضا أن واحدا من أهم قيادات الشرطة فى هذا الوقت كتب مذكراته وتناول هذه النقطة بكثير من التفصيل، بل بكل ما هو ممكن من التفصيل، ولهذا فسوف ننقل عنه ونحن مطمئنون إلى أن ما يقوله هو ما نريده بالضبط للتعبير عن شعور قيادات هذه المؤسسة تجاه هذا الموقف العارض الذى وجدوا أنفسهم فيه.



ولأن تحليل مثل هذه العلاقات يحتاج إلى عمل روائى ضخم أو إلى عمل مسرحى شكسبيرى أكثر من احتياجه إلى كتاب ككتابنا هذا، فسوف ألجأ إلى أسلوب آخر وهو إلقاء بعض الأضواء المبعثرة فحسب، وقد تكون هذه الأضواء كافية وقد تكون كاشفة فحسب، وسألجأ كعادتى إلى النصوص المتاحة فى أدبيات السياسة المعاصرة.

وقد وجدت أن أفضل نصين يفيدان فى إلقاء بعض الأضواء المبعثرة هو ما كتبه حسن أبو باشا فى كتابه «فى الأمن والسياسة»، وما كتبه موسى صبرى فى كتابه «السادات: الحقيقة والأسطورة».

يروى اللواء حسن أبو باشا فى ختام حديثه عن أحداث يناير ١٩٧٧ فى كتابه «فى الأمن والسياسة» كيف أنه كان لابد من التضحية بكبش فداء، وكان هذا الكبش هو اللواء سيد فهمى وزير الداخلية نفسه.

وعبارات حسن أبو باشا فى هذه الفقرة عميقة المعنى وإن لم تكن جديدة على القارىء، وهى تعكس شعور أبوباشا فى تقدير سيد فهمى الذى عمل من قبل على رأس نفس الجهاز الذى تولاه حسن أبو باشا فيما بعد، وعلى الرغم من أن الموضوع برمته كان قد أصبح فى ذمة التاريخ إلا أن حسن أبو باشا حريص على أن يبرئ ذمة سيد فهمى، وهو يعتبر نفسه من باب إحساسه بالمسئولية مشاركاً فى المسئولية لسيد فهمى، ويبدو أنه أيضاً حريص على أن يحافظ على معنويات العاملين معه فى هذا الجهاز.

يقول اللواء أبو باشا بكل وضوح:

«كان واضحا تماماً بعد هذه التطورات أنه كان مطلوباً إيجاد كبش فداء، تتوارى خلفه جميع الأخطاء السياسية والتنفيذية التى اقترنت بتلك القرارات الاقتصادية، وكان ذلك هو السبب الرئيسى فى إبعاد اللواء سيد فهمى عن منصبه كوزير للداخلية بعد تحميله مسئولية تلك الأحداث، بالرغم من الصداقة الوطيدة والقديمة التى كانت تربط بينه وبين المرحوم ممدوح سالم، حيث عملا معا لسنوات طويلة كزميلين فى جهاز أمن الدولة بالإسكندرية، ولكنها السياسة التى لا تعرف ضوابط محددة وتقفز فوق الاعتبارت فى أحيان كثيرة.

«وقد يسوقنا ذلك إلى قول فكاهى منسوب إلى ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا وقت الحرب العالمية الثانية وأحد ساستها العظماء فقد كان يوما يزور المقابر فوجد منقوشا على أحد شواهد القبور هذه العبارة «هنا يرقد السياسى العظيم والرجل الأمين ....» فنظر تشرشل إلى المحيطين به وتساءل قائلاً: «هل تضعون رجلين فى تابوت واحد»، وكان المعنى المقصود أن السياسى كثيراً ما يضطر إلى الاستجابة لمناورات السياسة وألاعيبها والتفافها حول الحقيقة فى أحيان كثيرة».

ولعل هذه العبارة هى أبلغ ما يصل إليه المؤرخون وهم يحللون هذه الواقعة التاريخية، وقد رأيت من باب الأمانة أن أنقل نص حسن أبو باشا بحذافيره، وشهادة أبو باشا فى هذا المجال لها قيمتها، فقد كان من التالين لسيد فهمى ولممدوح سالم فى نفس الجهاز من نفس الوزارة، وقد أفاض فى الحديث عن ملابسات تلك الوقائع التاريخية المرتبطة بأحداث ١٨ و١٩ يناير إلى حد مفيد، ويمكن للقارئ أن يعود إلى كتاب «مذكرات حسن أبو باشا فى الأمن والسياسة» وإلى الباب الحادى عشر من كتابى «مذكرات وزراء الثورة» (دار الشروق، ١٩٩٥) للاستزادة حول هذه النقطة. ولكننا لابد من أن نقدم هنا بعض ما يلقى الضوء على ما نحن بصدده.



ونبدأ بـأن ننقل للقارئ ما يصور به حسن أبو باشا مدى الإحباط الذى كان ممدوح سالم يحس به، ولعل أبلغ ما يصور الأثر النفسى الذى تركته أحداث يناير ١٩٧٧ فى نفسية رئيس الوزراء هو تأمل تلك العبارات التى رواها اللواء حسن أبو باشا فى مذكراته حيث يقول:

«... وفى الوقت نفسه فقد ركز السيد ممدوح سالم ـ رحمه الله ـ بعد أن تولى مسئولية وزارة الداخلية ثانية، على انتقاد دور أجهزة الأمن فى المناسبات المختلفة التى يجتمع فيها بقيادات الوزارة ومن بينها ـ بطبيعة الحال ـ جهاز الأمن السياسى، ولقد رأيت من واجبى أن أناقشه فى هذا التعميم الذى لا يتفق مع الواقع، وطلبت من اللواء فتح الله سلامه مدير مكتب رئيس الوزراء أن يحدد لى موعدا لمقابلته، وتمت المقابلة فى اليوم نفسه بمقر مجلس الوزراء، وبدأت الحديث مستفسراً عن سبب نقده لدور جهاز الأمن السياسى معيداً على مسمعه جميع الخطوات التى اتخذها الجهاز، والسالف الإشارة إليها تفصيلاً، وإذا به يظل صامتا لفترة قصيرة ثم رد على حديثى قائلاً بالنص: «ياحسن اللى حصل ده كبير قوى وأنا كان لازم أستقيل».

ويعلق أبو باشا على هذا فيقول :

«ولم يكن أمامى إزاء هذه العبارة، إلا أن أرد عليه بأننا نعتز به كأول ضابط شرطة يصل إلى مرتبة رئيس الوزراء، ولذلك فإننى لا أجد ما أقوله أكثر من أننا نتمنى له التوفيق فى الاضطلاع بمسئولياته».



وحين نعيد قراءة حديث حسن أبو باشا عن مقدمات أو إرهاصات أحداث ١٧، ١٨ يناير ١٩٧٧ فى مذكراته، فإننا بفضل صياغته الجيدة نصل إلى حالة من العجب من أنه كان قد نبه، ونبه كتابة بكل ما حدث قبل أن يحدث، ولكن الاعتبارات السياسية غير المباشرة (وغير المفهومة فى نظره) هى التى قادت البلاد إلى ما حدث يومها، وهو يقول فى صفحة ٤١ وما بعدها من مذكراته :

« ... أُعدَت مذكرة شاملة فى ٢٧ ديسمبر بتفصيلات هذا الموضوع من حيث التخطيط لتفجير الموقف والمنطلقات التى ستحدد ساعة الصفر للتنفيذ وانتهت الدراسة إلى أهمية إجهاض هذا المخطط فى وقت مبكر، وفيما يتصل بالمسئولية الأمنية اقترح ضبط ٦٧ شخصاً من القيادات المسئولة فى ذلك التنظيم السرى والضالعين فى تدبير هذا المخطط على مستوى الجمهورية وتقديمهم إلى النيابة العامة ، وأرسلت تلك الدراسة بهذه المقترحات إلى وزير الداخلية، وكان المرحوم اللواء سيد فهمى فى ذلك الوقت وبعد حوالى أربعة أيام أعيدت المذكرة من مكتب وزير الداخلية دون التأشير عليها بأى رأى سواء من حيث الموافقة على ما ورد بها من اقتراحات أمنية، أو ما يشير إلى أن منطلقات ذلك التخطيط فيما يتعلق بالموازنة العامة للدولة لن تشمل أى قرارات تمس الجانب المعيشى للمواطنين».

«ونظراً لما كان واضحاً تماماً من خطورة هذا التخطيط فى ظل تفاعلات سلبية كثيرة تم رصدها، فقد أعدت الاتصال تليفونياً بوزير الداخلية وناقشته ثانياً فى مضمون هذه الدراسة وأهمية اتخاذ قرار بشأن ما ورد بها من مقترحات، واتفق على إعادة الدراسة ثانية إليه لدراستها».

«ومضى بعد ذلك يومان وأعيدت المذكرة ثانياً من مكتب وزير الداخلية ومؤشر عليها بتلك العبارة: «التوجيه هو عدم ضبط شيوعين فى هذه المرحلة، ويُكتفى بالمتابعة»، ثم فهمت بعد ذلك بوقت قليل أن الموضوع عرض على رئيس الوزراء وأن مرجع هذا التوجيه أنه كانت تتم فى ذلك الوقت عملية مراجعة لجدولة الديون مع الاتحاد السوفيتى، وأذكر أنى علقت فى ذلك الوقت بما معناه، وما علاقة ذلك بأشخاص مصريين يدبرون للخروج على القانون؟ وأعترف أن التبرير لم يكن مقنعا لى».

« ... ولعله من المناسب هنا أن أوضح نقطة مهمة فالأجهزة التى تعمل فى مجال الأمن القومى فى العالم أجمع ، تتحدد طبيعة مسئوليتها فى أنها أجهزة

جمع معلومات وتقدير مواقف واحتمالات لتضعها أمام السلطة المسئولة فى الدولة لتتخذ بشأنها القرار المناسب، ومن الطبيعى أن هذه المسئولية تفرض عليها الإحاطة بجميع المؤثرات التى يمكن أن تمس الأوضاع الداخلية لتكون أمام صاحب القرار بكل ملابساتها».

«لم يكن أمامنا بعد هذا القرار ، إلا الاستمرار فى عمليات المتابعة الأمنية العادية، ولكننى انتهزت فرصة حديث صحفى معى أجراه أحد المحررين بجريدة " الأهرام " فى الأسبوع الأول من شهر يناير ١٩٧٧ وتعمدت أن أشير فيه إلى أن أجهزة الأمن على علم بما يدبره البعض للإخلال باستقرار الجبهة الداخلية، استثماراً لبعض المشكلات التى تعانى منها الجماهير وكان فى خلفية تفكيرى فى تلك اللحظة ذلك المخطط الذى يدبره ذلك التنظيم السرى، فى محاولة إلى دفع قياداته وغيره من جبهات أخرى تعمل خارج إطار الشرعية والقانون للتراجع عن أى محاولات تدبر للإخلال بالاستقرار العام».

« ... ثم تأتى المفارقة الأخيرة فى ذلك الوقت، متمثلة فى بعض البيانات التى نشرتها الصحف قبل بداية الأحداث بأيام قلائل والتى أعطت مؤشرات بأن قرارت تتصل بالسيطرة على الأسعار ستصدر خلال أيام قلائل، بما أوحى ثانياً إلى الجماهير بأن الموضوع بأكمله تحت السيطرة الكاملة للحكومة فعلاً، ولكن الحقيقة كانت غير ذلك تماماً، فقد كانت القرارات قد أعدت على وجه اليقين، وكان التفكير كيف ستصدر، ويبدو أنه انتهى أخيراً لكى يتم ذلك بأسلوب (الصدمة)».



و فى موضع آخر من مذكراته يحرص حسن أبو باشا على أن يذكر مثلاً لنجاح جهاز أمن الدولة فى تهيئة الدولة لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق السيطرة على العوامل الكفيلة بتأليب المواطنين على النظام عقب هزيمة ١٩٦٧، وينتهز الفرصة لينتقد ما حدث فى ١٩٧٧ فيقول:

« ... وعكس ذلك تماماً كان المنطق الذى حكم قرارات يناير ١٩٧٧، فقد كانت التعددية الحزبية، وكان هناك حزب مصر صاحب الأغلبية البرلمانية ولكن الموضوع لم يناقش على مستوى الحزب ، ولا على مستوى هيئته البرلمانية، وأذكر أن اجتماعاً لمجلس الشعب كان منعقداً مساء يوم ١٩ يناير وقت حظر التجول ، وكان يحضره وزير الداخلية المرحوم اللواء سيد فهمى وبعد عودته إلى مكتبه، وفى حوار بينى وبينه ، ذكر أنه انفعل فى حديثه مع أعضاء الحزب».

«وتساءل (الضمير يعود على السيد فهمى وزير الداخلية): لماذا يبقون بالقاهرة فى هذه الظروف الحرجة ولا يتوجهون فوراً إلى دوائرهم الانتخابية للعمل على تهدئة الأمور كقيادات حزبية. وفى الوقت نفسه فإن أبعاد المشكلة لم تناقش على أى مستوى آخر سياسى أو تنفيذى أو تشريعى، وكان الإعلام فى اتجاه آخر (مخالف) تماماً للاتجاه الذى تعتزم الدولة السير عليه، وعندما صدرت القرارات، كان موضوع التوازن بين الأسعار والأجور خارج دائرة الاعتبار، ومن هنا تصاعدت حدة رد الفعل والاستجابة السريعة للإثارة والتفجير».



ويلخص اللواء حسن أبو باشا الموقف كله من وجهة نظره كمسئول عن أمن الدولة فى تلك الفترة فيقول:

« ... نصل فى النهاية إلى أخر حلقات المفارقات فى أسلوب الصدمة، لقد حذر جهاز الأمن مراراً من التفاعل السلبى على مستوى الرأى العام نتيجة تلك السلبيات التى صاحبت سياسة الانفتاح، يضاف إلى ذلك التحذير تلك الظواهر المتكررة التى طفت على السطح بين حين و آخر فى صورة مظاهرات وأعمال شغب، وكانت تعطى مؤشرات واضحة عن حالة من القلق تسود القواعد الشعبية ، ثم كان تحذير الأمن الأخير فى شهر ديسمبر قبل الأحداث

بثلاثة أسابيع، وكان قاطعاً فى دلالاته من أن هناك مَنْ يتربص لتفجير الموقف الشعبى فى صورة انتفاضة شعبية (هكذا بنص الكلمات) وأن منطق التفجير وساعة الصفر المخططة لبداية التنفيذ فيها، سيكون إصدار قرارات تمس الجانب المعيشى للمواطنين (هكذا أيضا بنص الكلمات)، ثم اقترح جهاز الأمن من وجهة نظره الأمنية الموافقة على ضبط عدد من القيادات التى تخطط لهذا التفجير وتقديمها للنيابة».

«... إننى أكرر هذه العبارات وقد أشرت إليها فيما سبق لكى أصل إلى النتائج المنطقية التالية:

١. اطلع صاحب القرار - على سبيل القطع - على جميع هذه التفصيلات، ورأى من وجهة نظر سياسية عدم الموافقة على اقتراحات جهاز الأمن.

٢. ينبنى على ذلك أن الصورة كانت واضحة أمامه بأن جبهات معينة تخطط للإثارة وتفجير موقف شعبى فور إصدار قرارات تتصل بحركة الأسعار.

٣. كان من مقتضى ذلك منطقيا، أن تخطر أجهزة الأمن للاستعداد لمواجهة احتمالات ردود لفعل للقرارات المزمع إصدارها، قبل إعلانها بوقت كاف حتى يمكن اتخاذ كثير من الإجراءات الأمنية على مستوى الأجهزة المختلفة، كذلك كان يجب تهيئة الجماهير نفسياً بحيثيات منطقية للقرارات الاقتصادية التى تقرر اتخاذها».

«... ومع كل ذلك فقد كانت هذه القرارات مفاجئة لأجهزة الأمن بأكملها ولم يكن هناك أدنى ترتيبات أمنية مسبقة معدة لمواجهة هذا الموقف الطارئ ، ولقد ذكرت بعض الأقلام التى تعرضت إلى موضوع هذه الأحداث أن خطة أمنية طارئة أعدت قبيل إصدار القرارات بيومين على الأقل، ولكننى لوجه الحقيقة ، أؤكد أن جهاز الأمن قد تعرض لنتائج سياسة الصدمة مثله مثل الجمهور العادى، وكان ذلك سببا رئيسياً فى أن الأحداث فى تطوراتها تجاوزت قدرات جهاز الأمن مما دعا إلى نزول القوات المسلحة للسيطرة على الموقف».

« ... ثم كان هناك أخيراً الطرف الثالث الجاهز للانقضاض بكل خبراته السابقة، بكل حساباته التى قدرها لكى تبدأ لحظة الانقضاض والتفجير، لقد قدر فى يسر وسهولة أن أى تناقض حاد بين موقف الطرف الأول (الجمهور) وبين موقف الطرف الثانى (الحكومة) سيهيىء أمامه أرضية قابلة للاشتعال والانفجار، وليس عليه إلا أن يبدأ بعود كبريت واحد هنا وهناك حتى يشتعل المسرح بأكمله».

« لقد سبق له أن أجرى بروفات كثيرة فى مناسبات متعددة ، وفى أماكن مختلفة ونجح فيها، ولكنه فى هذه المرة لا يريدها بروفات محدودة النطاق والزمان، وإنما يريدها على حد ما خطط ودبر وتوقع أن تكون «انتفاضة شعبية»، وذلك هو التعبير نفسه الذى أطلقه ذلك التنظيم الماركسى السرى (حزب العمال الشيوعى) الذى بدأ يخطط له منذ شهر ديسمبر و الذى تمكن جهاز الأمن السياسى من اختراقه واكتشاف ما يدبر من إشعال انتفاضة شعبية على مستوى الشارع فور أن تبدأ وينتشر لهيبها، فإن جميع الرفقاء أينما كانوا ومهما تنوعت انتماءاتهم التنظيمية فى المنظمات السرية الأخرى، سيلقون مزيداً من عيدان الكبريت لتتسع مساحة اللهب وتصبح انتفاضة شعبية شكلا وموضوعاً».

«وينتهى السيناريو فى النهاية، ليكون الفائز الوحيد فى نهاية الأمر هو الطرف الثالث فقط، أما الطرف الأول «الجمهور «ومعه» جهاز الأمن» فقد فاجأته الصدمة التى جاءت على عكس جميع توقعاته ، فانتفض الجمهور غاضباً وأصبح أداة طيعة استثمرها مَنْ كان قادرا لإشعال غضبه فى صورة انتفاضة شعبية، وخسر كثيراً من الضحايا (٦٤ قتيلاً تقريباً) وخسر أموالا قدرت بعشرات الملايين، وخسر علاجا مثمراً لاقتصاده المريض».

«أما جهاز الأمن فقد تعرض إلى مواقف حرجة، فاقت حساباته وتوقعاته نتيجة مفاجأة لم تمكنه من تدبير موقفه».



ويعبر حسن أبو باشا عن حالة الإحباط التى انتابت قيادات الشرطة قبيل وبعد أحداث يناير ١٩٧٧ فيقول ضمن حديث طويل:

«... كانت هذه العبارات نصاً حرفياً لما عرضه جهاز الأمن يوم ٢٧ ديسمبر عن تفصيلات ذلك المخطط، وبطبيعة الحال لم يكن جهاز الأمن يقرأ الغيب فليس لديه منجمون، كذبوا وإن صدقوا، كما يقول معنى الحديث الشريف، وإنما تمكن من الإحاطة بتفصيلات هذا المخطط نتيجة اختراق ناجح»

«وصل الإحباط الذى سيطر على بعض قيادات الشرطة يوم ١٩ يناير بصفة خاصة إلى أن مدير أمن القاهرة أجرى اتصالا تليفونياً بوزير الداخلية حوالى الساعة الثانية عشرة ظهر ذلك اليوم ليبلغه بأن القاهرة تحترق ، وأنه يعتبر هذا الاتصال بمثابة أخر استغاثة منه، وكان الرجل معذوراً فقد كانت المظاهرات وأعمال الشغب والتخريب تتجاوز قدرات قوات الشرطة بكثير».

«ولقد فوجئت بوزير الداخلية (أى اللواء السيد فهمى) يتصل بى تليفونيا، وكان صوته يشير إلى أنه فى حالة انزعاج عالية، قائلاً «يبدو أن الموقف فى القاهرة يتداعى إلى درجة أن المدير قال لى الآن إنه يستغيث الاستغاثة الأخيرة، وأن المدينة تحترق وتم الاتفاق مع الوزير على تكليف عدة مجموعات من ضباط أمن الدولة لتقوم بصفة عاجلة بإعادة تقييم الموقف بالمدينة فى ضوء هذا الاخطار الخطير، وكانت نتيجة التقييم تشير فعلاً إلى خطورته نتيجة عاملين أساسيين أولهما عدم كفاية قوات الأمن، التى كانت على درجة كبيرة من الإرهاق، مقارنة بحجم المظاهرات وانتشارها، وثانيهما: استشراء عمليات الحريق والتخريب فى المنشآت العامة .والخاصة مع تعمد المتظاهرين إعاقة رجال المطافئ عن أداء أعمالهم، ولكن التقييم رغم ذلك لم يؤكد أن الحالة وصلت إلى مرحلة الانهيار الكامل، فلازالت القوات تواجه أعمال الشغب، كما أن الحرائق لم تصل بعد إلى منشآت لها خطورتها أو أهمية خاصة».



كذلك نجد اللواء حسن أبو باشا حريصاً فى مذكراته (بطريقة غير مباشرة و من دون تعظيم للذات) على أن يدلل على حقيقة مهمة وهى أنه رغم كل الظروف كان من الممكن لرجل الأمن المحترف أن ينقذ موقفاً خطيراً كالذى حدث فى ١٩٧٧، وفى هذا الصدد يذكر كيف أنه هو نفسه قد استطاع اقناع الوزير السيد فهمى بما كان سببا لتدراك الموقف ، وذلك حيث يقول :

«... ولقد دارت مناقشة مستفيضة بين وزير الداخلية المرحوم اللواء سيد فهمى وبينى حول هذا الإجراء، وكان المنطق الذى حكم المناقشة أن الاعتبارات التى تتعلق بتأمين الوطن فى لحظات الخطر الشامل، لا بد من أن تتسع إلى المدى الذى يضمن الإحاطة بجميع العوامل والمؤثرات التى تعمل عن عمد لتصعيد حالة الخطر والوصول بها إلى أقصى مدى من التداعيات ، ومن البديهى والمنطقى فى مثل هذه الظروف أن تختلف طبيعة الاجراءات الأمنية عن مثيلاتها التى تُتخذ فى الظروف العادية فى مواجهة حالات فردية أو محدودة التأثير، من حيث النطاق المكانى، أو احتمالات التداعيات».

«ومن هذا المنطلق فقد تطلبت الاعتبارت الأمنية للحد من التداعيات، ومن الخسائر البشرية والمادية، ضرورة اتخاذ قرار فورى لتتسع دائرته وتشمل ضبط حوالى ٣٠٠ شخص من العناصر الشيوعية المختلفة، الذين أشارت متابعات سابقة على الأحداث وأثناءها أن لهم دوراً بارزاً فى محاولات تصعيد الموقف».

«ولقد نفذ هذا القرار الفورى أثناء فترة حظر التجول مساء يوم ١٩ يناير واتخذت الاجراءات القانونية لعرض مَنْ تم ضبطهم على النيابة العامة، والملاحظة التى يجدر تسجيلها الآن أنه بداية من صباح ٢٠ يناير، لم يقع حادث تظاهر واحد على مستوى الجمهورية !، وأعتقد أنه لا مجال لأى تعليق آخر أكثر من ذلك!!! فقد حوصرت عناصر التفجير ولم يعد فى مقدورها إلقاء مزيد من عيدان اللهب!!».

«ولكننى فقط أعود هنا لكى أذكر بتلك الوثيقة التى أشرت إليها، والتى ضبطت لدى أحد القيادات المهمة فى تنظيم العمال الشيوعى (قدمت إلى النيابة العامة) وكانت تتضمن تحليلاً عن أسباب فشل أحداث يناير فى الوصول إلى غايتها وأرجعه إلى عدم تقدير مدى قابلية المواطن المصرى لمواصلة أسلوب حرب العصابات بالشوارع والأزقة، وإلى إغفال أهمية قوات الشرطة من رجال الأمن المركزى ومعهم صغار الضباط من العاملين بأجهزة الأمن والقوات المسلحة».



وقد تناولنا تفصيلات ما رواه اللواء حسن أبو باشا عن محاولة أجهزة أمن الدولة التنبيه المبكر إلى ما وقع بالفعل من أحداث المظاهرات فى يناير ١٩٧٧، وعلى الرغم من التنبيه المبكر فإن استجابة القيادة السياسية لتحذيرات أمن الدولة لم تكن على المستوى المتوقع فى نظر أمن الدولة.

والحاصل أن قيادات الشرطة أصيبت بالإحباط، وأن بعض هذه القيادات أصيب بالإحباط مرتين، فقد أحبط الجميع نتيجة لما حدث من مظاهرات وأحبط بعض قادة الدولة أكثر من هذا لأن المسئولية علقت فى رقابهم بينما كانوا قد حذروا.

ولسنا ننكر أن بإمكان البعض التشكيك فى كل ما رواه حسن أبو باشا فى هذا الصدد، ولهذا فإننا نقتطف هنا من فقرات حسن أبو باشا ما يدلل به على ن تحذيراته لم تكن سرية فحسب، لكنها لجأت إلى العلانية أيضاً حتى إن صرح بها للصحف فيما قبل وقوع هذه الأحداث.

وربما لا يدهش القارئ - الآن - لما يرويه أبو باشا أنه كان منذ ١٩٧٦ ينبه إلى أن الأجراس تنذر بشدة للتصدى لظاهرة الإرهاب، وذلك حيث يروى أنه أدلى بحديث صحفى نشر فى عدد مجلة أكتوبر الصادر بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٧٦ (أى قبل وقوع الأحداث بأقل من شهرين) كان ضمنه ما نصه حرفيا:

«... الأجراس تنذر وتدق بشدة، لتصل إلى آذان العلماء من رجال الدين والاجتماع والفكر والتربية والإعلام، ليتصدوا لهذه الظاهرة الخطيرة ، إنه سرطان يسرى بسرعة، وعلاجه دينى ونفسى وإعلامى، ويجب أن تعقد ندوات واسعة تذاع بالتليفزيون والإذاعة وتنشر بالصحف، ليكون حواراً موسعاً يحضره علماء الدين ورجال التربية ورجال الاجتماع والأطباء النفسيون باعتبارها ظاهرة لها أبعاد نفسية، لأن جميع أعضاء الجماعة أصبحوا مسلوبى الإرادة ويتكلمون بلسان رئيسهم، وكل ذلك يرجع إلى القصور الشديد من جانب الأجهزة المعنية فى الدولة، ووزارة الأوقاف والأزهر، وجميع أجهزة الإعلام إذ أنها لا بد أن تخصص برامج دورية لعلاج هذه الظاهرة وغيرها».



ولا يقف الأمر عند حسن أبو باشا وحده، فنحن نرى النبوى إسماعيل حريصاً على أن يشير بكل وضوح إلى أن أجهزة الأمن لم تقصر أبداً فى تنبيهها إلى ما هو متوقع من حوادث، وبوسع القارئ أن يطالع فى هذا الكتاب فقراته الكاملة التى تحدث بها إلى محمود فوزى ومن قبله إلى موسى صبرى.



الإحباط الخامس: تحميل الشرطة المسئولية عن اغتيال الرئيس السادات (١٩٨١):

تنامى الاعتقاد فى إمكانية إلقاء المسئولية على عاتق بعض قيادات الشرطة المصرية بعد نشر وقراءة كثير من الأدبيات التى تناولت حادثة اغتيال الرئيس السادات وما سبقها وما تلاها من صراع الحكومة (والشرطة بصفة خاصة) فى مواجهة الجماعات الإسلامية، تنامى الاعتقاد فى إمكانية إلقاء المسئولية عن هذه الحوادث (أو جزء كبير من هذه المسئولية) على عاتق بعض قيادات الشرطة المصرية، وقد نمَّى وأيد هذا الاعتقاد عاملان فى غاية الأهمية:

العامل الأول: ما تضمنته بعض الروايات المتاحة عن الخلفيات السابقة على قرار الرئيس السادات باعتقال مجموعة كبيرة من المعارضين فى سبتمبر ١٩٨١، فقد أشارت هذه الروايات صراحة إلى «تزيد» وزير الداخلية أو «مبالغته» فى طلبات الاعتقال حتى جاءت هذه الطلبات بهذا الحجم الكبير وشاملة لاتجاهات سياسية متعددة!

وارتبط بهذا الاستنتاج القائل بأن «الداخلية» أسهمت بهذا التوجه فى «التصعيد» وفى حالة «الاستقطاب» التى شهدها الشارع السياسى المصرى قبيل اغتيال الرئيس السادات.

ومع وجود تحفظات كثيرة على مثل هذه الرؤية فإنها لا تزال تلقى كثيراً من التأييد، بل التبنى خاصة من الاتجاهات اليسارية، وذلك على الرغم من تصدى الكثيرين لهذه الرؤية بالتفنيد القوى الذى يصل إلى القول بأن اعتقالات سبتمبر كانت فى حد ذاتها بمثابة صمام من صمامات الأمن التى حالت دون تفاقم الوضع فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ عند وقوع حادثة الاغتيال، إذ أنه لولا هذه الاعتقالات لكانت القوى المعارضة الناشطة تمتلك فرصة أكبر فى التأثير الفعال فى مجريات الأحداث.

وعلى كل الأحوال فإن الأيام ـ وحدها ـ كفيلة بالكشف عن وجه الحق فى مثل هذه القضية.

العامل الثانى: الذى أدى إلى تحميل «الداخلية» ببعض المسئولية (أو بجزء كبير منها) عن نجاح خطة الاغتيال يرجع إلى تواتر الرواية التى أبانت عن أن أحد المرشدين السريين (المصادر) المتعاونين مع المباحث كان قد أنهى إلى أحد ضباط مباحث أمن الدولة بخبر انتواء تنظيم إسلامى اغتيال الرئيس السادات، وذلك قبل وقوع حادث الاغتيال بساعات كافية، ولكن رئاسة جهاز أمن الدولة فى ذلك الوقت لم تأخذ الأمور مأخذ الجد فكان ما كان من وقوع حادث الاغتيال على النحو الذى نعرفه.

ومع أن الرواية قد نشرت بالأسماء كاملة، وبالتفصيلات التى لا تقبل الدحض، فإن أحداً لم يُعن ـ حتى الآن ـ بتأمل طبيعة المسئولية عن تطور الأمور على النحو الذى تطورت به، مع هذا فمن ناحية أخرى فإن الأدبيات المتاحة أتاحت لنا نصاً نادراً وثميناً فى مذكرات عبدالستار الطويلة «السادات الذى عرفته»، وقد تناولت هذا النص فى الباب الثالث من كتابى «مذكرات الصحفيين.. فى خدمة السلطة»، وفيه يطلعنا عبدالستار الطويلة بكل وضوح على واقعة سابقة فى فترة قريبة من فترة اغتيال السادات استبان له فيها بكل وضوح أن المسئول الجديد عن جهاز أمن الدولة [وهو اللواء عليوة زاهر الذى خلف حسن أبو باشا فى هذا الموقع الحساس] كانت له رؤية مختلفة تماماً عن الرؤية العامة للدولة، بل إن هذا القائد الشرطى كان يغبط عبدالستار الطويلة [وكان قريبا لزوج الطويلة] على ابتعاده عن نظام السادات [حتى لو لم يكن الطويلة سعيداً بهذا الابتعاد أو الإبعاد]، وذلك من منطلق أن نهاية هذا الرجل [أى السادات] لن تكون حسنة!!

ولا يمكن القول بأن عبدالستار الطويلة كان يتجنى على عليوة زاهر فيما يرويه عنه فى هذه الواقعة، بل إن الطويلة نفسه كان متشككاً من أن يكون

عليوة زاهر يجرى معه النقاش على هذا النحو من أجل أن يورطه فى حديث منتقد للسادات أو ضد توجهات الدولة.

وبوسع القارئ أن يعود إلى كتابنا «مذكرات الصحفيين» ليقرأ الرواية كاملة وتعليقاتنا عليها بالتفصيل.

وعلى كل الأحوال فقد نُقل عليوة زاهر سفيراً بالخارجية عقب اغتيال السادات مباشرة وأسندت رئاسة جهاز أمن الدولة إلى اللواء حسن أبو باشا مرة أخرى وبدأت الشرطة ملحمتها فى مواجهة التنظيمات الإسلامية السرية على نحو ما هو معروف.

إنما يعنينا فى هذا المقام أن نشير إلى أن إحساس الشرطة بالإحباط قد تنامى وتأكد سواء أكان يرجع إلى تعليق «**الآخرين**» المسئولية عن حادثة الاغتيال وما سبقها وما لحقها فى رقبة «الشرطة» وبالتحديد فى رقبة وزير الداخلية نائب رئيس الوزراء اللواء محمد النبوى إسماعيل أم يرجع إلى انتقاد «الآخرين» لأداء المسئول عن أمن الدولة، وبالتبعية انتقادهم لاختياره من الأساس كى يشغل هذا الموقع الحساس بينما هو يعتنق مثل هذه الأفكار المناهضة لنظام الحكم ويؤدى مثل هذا الأداء المنتقد.

على أن الأهم من هذا أن انتقاد الشرطة فى هذه المواقف لم يأت من **الآخرين** بقدر ما أتى من **قادة الشرطة أنفسهم**، فهم الذين تولوا الكشف عما اعتبروه بمثابة نواحى التقصير فى الأداء أو القصور فى الفكر الشرطى والأمنى فى مجابهة الأحداث قبل حادث الاغتيال الكبير فى ٦ أكتوبر ١٩٨١.

ومن المهم فى مثل هذه الحالة أن نتعرف على آراء الكتاب والصحفيين المعاصرين للأحداث، ومن المهم بذات القدر أن نتدارس وجهات نظر قادة الشرطة أنفسهم التى كتبوها أو عبروا عنها وهم يتأملون فى الأحداث بعد فترة من وقوعها.

وربما تدفعنا الرغبة فى الجمع بين الدقة والتعبيرية عند رسمنا لصورة عميقة لوجهات النظر المتاحة وتقديمها للقارئ فى إطار سهل ومعبر فى ذات الوقت إلى أن نلجأ إلى تكنيك مختلف بعض الشىء فى إيراد الآراء المتاحة أمامنا فى أدبيات السياسة والتاريخ المعاصر، وذلك بأن نبدأ بإيراد الآراء التى حملها أصحابها بأكبر قدر من الصراحة الكفيلة فى نظر أصحابها بالكشف عن الحقيقة من وجهة نظرهم هم حتى لو كانت هذه الآراء قد جاءت رداً على آراء غيرها سبق إبداؤها.

وعلى هذا نبدأ بأن نروى أكثر الروايات صراحة فى إلقاء المسئولية على الشرطة نفسها وعلى النبوى إسماعيل بالتحديد، ومن باب المفارقة فإن الذى تولى إلقاء هذه المسئولية على عاتق وزير الداخلية كانوا قادة شرطيين ولم يكونوا أناساً من خارج الجهاز.

وقد ترددت عناصر الرواية الخاصة بعلم أمن الدولة بحادث الاغتيال قبل وقوعه كثيرا حتى تبلورت فى النهاية فيما نشره اللواء فؤاد علام فى كتابه «الإخوان وأنا»، ونحن نرى فؤاد علام على مدى صفحات كثيرة من ذلك الكتاب وهو حريص كل الحرص فى كثير من المواضع والوقائع على أن يتهم النبوى إسماعيل صراحة بكثير من الإهمال والتسرع الذى أدى فى النهاية إلى اغتيال الرئيس السادات، وهو لا يقف عند حد فى هذا الاتهام، حتى إنه يشكك فى سبب عودة النبوى من المنصة إلى الوزارة يوم السادس من أكتوبر فيقول:

«ولا أعلم إذا كان النبوى قد سارع بالعودة لحماية نفسه أم لإعادة ترتيب الأوضاع ومواجهة الموقف».

كما أنه يقول ما نصه:

«وللأسف الشديد كانت السطحية والتخبط وعدم تقدير الموقف بشكل صحيح هى الأسباب الحقيقية لصدمة المنصة ووقعت بعض الأحداث التى أكدت ذلك».

وفيما قبل هذا يوجه فؤاد علام الاتهام بعبارات أكثر صراحة حيث يقول:

«وبدا الأمر وكأن الجميع قد اتفقوا على تفويض حكم السادات.. وامتدت أيديهم جميعاً ليشاركوا فى ترتيب «تراجيديا» المنصة. غير أن النبوى إسماعيل ساهم - بغير قصد - فى وضع اللمسات الأخيرة».

وفى موضع آخر يقول فؤاد علام:

«باختصار شديد فإن اللواء النبوى هو المسئول الأول عن اغتيال أنور السادات.. بمعلوماته الخاطئة.. وإجراءاته العنيفة.. واستفزازه لجميع التيارات، والغريب أنه يأتى بعد هذا كله ليتنصل من ذلك!!».

على هذا النحو الذى أبانت عنه الفقرات الأربع السابقة نجد هذا الاتهام الواضح والصريح والجرىء - فى رأينا المتواضع - ومع هذا فإن فؤاد علام لا يبدو منطقيا فى كل هذه الاتهامات التى يوجهها إلى النبوى إسماعيل لأنه لا يقدم لعرائض الاتهامات بالمبررات الكافية، معتمداً على المناخ المزدهر وقت نشره المذكرات بإلقاء كثير من التبعات والمسئوليات والأخطاء على عاتق النبوى إسماعيل، ولست فى مجال الدفاع عن النبوى إسماعيل ولا الإشادة به ولا اتهامه أيضا، وإنما أريد أن أقول إن توجيه مثل هذه الاتهامات إلى أى شخص مهما كان سيئا (أو مهما كان مفتقداً لتعاطف الرأى العام معه) بدون مبررات واضحة ربما لا يدين الشخص محل الهجوم بل ربما ينقلب الأمر على صاحب المذكرات مصوراً له فى صورة الحريص على تصفية حساباته بطريقة سريعة وسهلة متى أتيح له منبر يوجه منه الاتهامات، وظنى أن فؤاد علام لا يزال يربأ بنفسه عن هذا بكل تأكيد، فما بالنا والنبوى إسماعيل يتمتع حتى هذه اللحظة بتقدير كثير جداً من ضباط الشرطة وبثنائهم على أسلوبه ومدح سياساته فى التمويل والتسليح والإمداد على سبيل المثال؟ وما بالنا كذلك بالآراء التاريخية التى تصور الأمور أكبر بكثير من النبوى إسماعيل بل من أنور السادات نفسه؟



ومع أن فؤاد علام قد لخص القصة بطريقته فى كتاب مذكراته «الإخوان وأنا» فإننا نفضل نقل رسالة اللواء محمد إدريس إلى فؤاد علام وهى الرسالة التى نشرت فى مجلة «روزاليوسف» فى أثناء نشر الحلقات، واللواء محمد ادريس هو الضابط الذى وصل إلى علمه نبأ التدبير بمقتل السادات، وحاول أن ينقذ الموقف فلم يستطع النظام إنقاذ نفسه بسبب عيوب فيه، ونحن نفضل اللجوء إلى رسالة اللواء إدريس لأنها تمثل النص الأصلى للرجل الذى شهد الواقعة وشارك فيها وليست نقلاً عنه أو عن فلان وعلان ، كما أن هذه الرسالة تحوى التفاصيل الدقيقة لما حدث بالترتيب الذى حدث فعلاً وهى بهذا تتفوق على أى من الرويات الأخرى بما فيها رواية فؤاد علام، ولكن هذا لا ينفى أبداً أن الفضل فى تقديم هذه الشهادة للقارئ يعود إلى فؤاد علام وإلى مذكرات فؤاد علام وإلى كتاب فؤاد علام وربما بدون هذا كانت شهادة اللواء أدريس تبقى محدودة الأثر ، ومحدودة فى نطاق الرواية.

وسنرى فى هذه الرواية بكل وضوح كيف يمكن للبيروقراطية المصرية [حتى لو كانت بيروقراطية جهاز الأمن] أن تضيع أثمن كنز فى خطوات عقيمة وخوفا من إيقاظ المدير أو استحياء من إرهاقه ، فضلاً عن أن يبقى جهاز الاستقبال فى السيارة بينما السيارة مغلقة والسائق يشاهد العرض .. إلخ هذه السلسلة من التفصيلات والاهمالات التى أصبحت من طبائع الأداء المصرى للأسف الشديد .

وسوف نحس فى رواية اللواء إدريس بقدر كبير جداً من الصدق النفسى وهو يحكى عن مشاعره المختلفة (من قلق وخوف وإحباط وتمن ورجاء ولوم للنفس واطمئنان ومحاولة للتطمين ... إلخ) على مدى اللحظات والساعات المتعاقبة فى ذلك اليوم العصيب ، فنحن على سبيل المثال نراه فى خوف من أن يكون الخبر الذى وصله كاذبا ولكنه يتثبت ، ثم نراه يعود إلى خوفه حين يرى

المنصة مكتملة والحضور مبتهجين فيقوم إلى ملف المصدر ليفحص تاريخ الرجل وتاريخ ما قدمه له من معلومات فتفاجئه أصوات الضربات القاتلة.

وهذا هو نص الرسالة التى بعث بها اللواء محمد إدريس:

«... جاء على لسان الزميل اللواء فؤاد علام أن وزارة الداخلية كانت تعرف بموعد ومكان اغتيال الرئيس السادات، وأن الضابط محمد إدريس بأمن الدولة أبلغ بذلك، ولما كان ما جاء بمذكرات الزميل فؤاد علام لم يغط جميع التفاصيل التى لو شاء الله أن تكون محل اهتمام حقيقى لتم إنقاذ الرئيس، ولقد رأيت أن أذكر لكم كل تفاصيل هذا الحدث المهم كدرس مستفاد فى المستقبل، خاصة ونحن نمر بمرحلة شاقة ضد الإرهاب».

«لقد فوجئت صباح يوم العرض ٦ أكتوبر ١٩٨١ بحضور أحد مصادرى من العناصر المتطرفة وهو غير محمد محمود الأسوانى المذكور اسمه بالمذكرات، ولا أعرف إن كان الأخ فؤاد قد تعمد ذكر اسمه خطأ حماية له أو أنه يعتقد أنه الأسوانى. لقد كان هذا المصدر - الذى أفضل حجب اسمه - من أنشط العناصر المخترقة لتنظيم الجهاد، وقد تم تجنيده بصعوبة، وكنت أقابله فى أماكن سرية للغاية بعيداً عن المكاتب أو أى مكان رسمى، لذلك عندما فوجئت به فى انتظارى أمام مكتبى تملكنى الغضب ، وقبل أن ألومه أبلغنى أن مندوباً من القيادة العليا للتنظيم مر عليه فى الصباح الباكر وأبلغه أنه سيتم اليوم اغتيال الرئيس السادات، وكبار المسئولين أثناء العرض العسكرى، وسلمه مجموعة من الرايات السوداء عليها شعار الدولة الإسلامية وأمره بالخروج بعد العرض بكوادره إلى الشارع للتظاهر وإعلان الدولة الإسلامية».

«ذهلت من خطورة هذه المعلومات وطلبت منه تكرار ما دار بهذه المقابلة أكثر من مرة، ودار فى داخلى صراع هل أبلغ بهذه المعلومات الخطيرة، وماذا لو كانت غير صحيحة، ولكنى استعرضت تاريخ المصدر وما سبق أن أخطر به من

معلومات عن أسلحة وأشخاص، منهم عبود الزمر القيادى المعروف فرجحت عندى صحة الخبر، وعلى الفور قمت بإخطار اللواء رضوان مطاوع «مفتش الفرع بالإنابة» حيث كان المفتش اللواء فتحى فتة مفتش فرع القاهرة بالمنصة بأرض العرض».

«ولقد فزع اللواء مطاوع فزعاً شديداً وذكر لى أنه لابد من تأكيد الخبر لأنه لو تم إجلاء كبار المسئولين قبل انتهاء العرض وكان الإبلاغ كاذباً فإن العواقب ستكون سيئة».

«وأكدت له الخبر وقلت له إن المصدر موثوق (أ/١) بمعنى أن معلوماته موثوق فيها، وطلبت منه سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية شخص الرئيس، ولم أنه حديثى معه إلا بعد أن تأكدت من اقتناعه وجلست فى مكتبى على كورنيش النيل بشبرا لأتابع العرض العسكرى بالتليفزيون - وكان الإرسال لم ينتقل إلى هناك بعد - وعندما بدأ العرض ووجدت المنصة مكتملة الصفوف والجميع هناك ضاحكين ميتهجين ولا يوجد ما يدل على أى إخلال بالأمن، توترت أعصابى وخشيت من احتمال كذب البلاغ وعدت لملف المصدر أراجع تاريخه ومدى اختراقه للتنظيم،وبينما أنا أراوح بين الوجوه الناضحة بالأمن والأمان بالمنصة، وأوراق الملف المرتعشة فى يدى، فوجئت بالفرقعة المعروفة وأصوات طلقات الرصاص واضطراب الإرسال والإعلان عن مغادرة الرئيس سالماً إلى منزله».

«انطلقت بسيارتى من مكتبى بشبرا إلى مقر الوزارة بلاظوغلى وأنا لا أكاد أرى، وقابلت اللواء مطاوع وهتفت به: هل أبلغت بالإخطار الذى أعطيته لك فقال : نعم لقد أرسلت ضابطاً برتبة «نقيب» بخطاب سرى للغاية للسيد اللواء فتحى فتة مفتش الفرع الموجود بالعرض، ولكنى قلت له: ولماذا لم تتصل به أسرع بدلاً من هذه الطريقة الروتينية، فقال: لقد اتصلت، ولكن الجهاز

بالسيارة، ولا يرد عليه أحد، ويبدو أن السائق والمرافقين غادروها لمشاهدة العرض، فقلت له: ولماذا لم تتصل بالسيد اللواء عليوة زاهر؟ فقال: لقد اتصلت ولكن مدير مكتبه ذكر لى أنه مرهق جداً، ونائم بالاستراحة فاستحييت أن أوقظه، وفكرت بإرسال خطاب بسرعة مع أحد الضباط».

«ولما وجدنى مازلت متوتراً طلب منى الاطمئنان تماماً فلابد أن الخطاب وصل واتخذت الإجراءات بإجلاء السيد الرئيس والمسئولين، بدليل أن مذيع التليفزيون ذكر أن الرئيس غادر العرض فى سلامة الله، ولكنى كنت مازلت معترضاً على هذه الطريقة الروتينية فى الإبلاغ وقلت له مادام تعذر الاتصال بالمفتش أو المدير فلماذا لم يتصل بالسادة مساعدى الوزير مثل اللواء حسن أبو باشا، واللواء أحمد رشدى وكلاهما من أساتذتنا بأمن الدولة؟ وهنا علق اللواء أمين إسماعيل الوكيل الثانى لفرع القاهرة بأن مثل هذه الإخطارات تجاوز للرئاسة المباشرة بالإضافة إلى أن هناك خلافاً بين السيد الوزير ومساعديه، ولو كان البلاغ كاذباً فتصبح فضيحتنا على يدهما بجلاجل. ولما كنت أحدث منهما فى الرتبة «عقيد» فقد التزمت الصمت على مضض، وفجأة دخل علينا النقيب الذى أرسله بالخطاب وهو فى حالة يرثى لها، فلما سألناه فى نفس واحد هل تم توصيل الرسالة للسيد المفتش، أو وزير الداخلية الموجودين بالمنصة؟ ذكر أنه عانى كثيراً مع الشرطة العسكرية والحرس الجمهورى لكى يدخل أرض العرض أساساً، حيث لا يجوز ذلك بعد حضور السيد الرئيس حسب التعليمات، ولم يتمكن من الدخول ولما حاول الوصول إلى المنصة منع بشدة من الحراسة الخاصة للسيد الرئيس وحاول أن ينادى على السيد المفتش من بعيد إلا أنه فوجئ بانفجار قنابل وطلقات رصاص فعاد مسرعاً إلى الوزارة، وأضاف أنه لا يعرف ماذا حدث بالضبط للسيد الرئيس».



ثم يردف اللواء محمد إدريس برواية بعض تفصيلات أخرى تضيف إلى الرتوش التى تكتمل بها صورة هذه المأساة الأمنية فيقول :

«... الغريب أننى تقابلت بعد ذلك مع المقدم أسامة مازن الحارس الشخصى للسيد وزير الداخلية (النبوى إسماعيل) وقال لى: لقد رأيت هذا الضابط وهو يجادل بشدة مع الحرس الجمهورى والحراسة الخاصة المنوط بهما حماية المنصة، وقلت إنه ضابط تافه لأننى ظننته يريد أن يدخل للمشاهدة وقلت لماذا لا يجلس فى أى مدرج ويتفرج وياليتنى ذهبت إليه ».

ثم ينهى اللواء إدريس شهادته بقوله :

«هذا ما حدث بالتفصيل للأمانة والتاريخ، حيث ضاعت ثلاث ساعات ثمينة بين التردد وسوء التصرف،وضاعت معها حياة الرئيس السادات، والعجيب أنه لم يحدث أى تحقيق فى الموضوع بل وصل المسئولون جميعاً إلى أعلى المناصب، فوصل مفتش الفرع إلى درجة مساعد أول وزير الداخلية، ووصل مديرالإدارة إلى درجة سفيروأصبح الأمر مجرد ذكرى،وأحياناً يصبح نادرة للتفكه والمزاح،فقد اعتاد أحد السادة اللواءات بأمن الدولة وهو حاليا محافظ لإحدى محافظات الصعيد، كلما رآنى يقول: «كنت ياإدرس ستصبح وزيراً للداخلية، وكلنا نشتغل عندك، ولكن الله سلم ومات السادات»، المقصود هو اللواء محمد حسن طنطاوى محافظ سوهاج حالياً: أى وقت نشر المذكرات.. وقد أصبح الآن محافظا للفيوم».



مسئولية بعض أجهزة الشرطة عن تنامى أحداث الارهاب فى أسيوط:

لايقف الأمر فى تحميل بعض قيادات الشرطة بالمسئولية عن أحداث ١٩٨١ عند حدود محاولة اغتيال الرئيس السادات ولكن الأمر يمتد ليشمل أيضا الحديث عن المسئولية الغائبة لبعض أجهزة الشرطة عن تنامى أحداث الارهاب

فى أسيوط فى أعقاب أغتيال الرئيس السادات ، وقد حرص فؤاد علام فيما نشر فى هذا الكتاب من رسائل وردت إليه بعد نشره حلقات مذكراته فى روزاليوسف على إهمال لا يقل خطورة عن الإهمال الذى تحدث عن وقوع أجهزة الأمن فيه فى معالجتها لمخطط اغتيال السادات، وهو الإهمال فى التحسب بالإجراءات الأمنية الكفيلة بمنع وقوع أحداث أسيوط المفجعة التى أعقبت مقتل السادات، ويأتى حديث صاحب المذكرات عن تفاصيل هذه الوقائع من خلال الخطاب الذى تلقاه فؤاد علام من زميله اللواء محمد أبو الفتوح جاد الله سليم مساعد مدير أمن أسيوط حول مذبحة أسيوط ١٩٨١ وفيه يقول اللواء محمد أبو الفتوح ما نصه:

«بداية تابعت حلقات اللواء فؤاد علام عن الإخوان المسلمين.. قرأت ما ذكره الزميل اللواء محمد إدريس عما وصل إليه من معلومات عن حادث المنصة قبل وقوعه بثلاث ساعات.. من خلال مصدره الموثوق به والمسجل تحت رقم (أ/١) بلغة مباحث أمن الدولة. وقرأت كيف فشل الضابط المكلف بإخطار قيادات وزارة الداخلية فى توصيل هذه المعلومات أثناء العرض وقبيل وقوع الحادث، فحدث ما حدث - ولما كان الشىء بالشىء يذكر - فأود أن أذكر واقعة حدثت فى أسيوط «مسرح الأحداث السياسية العنيفة» - فى وقت مواكب لحادث المنصة ومرتبط به، فيما سمى بمذبحة أسيوط يوم ١٩٨١/١٠/٨ عقب اغتيال الرئيس السادات بيومين».

«ملخص هذه الواقعة أن هناك مَنْ علم بموعد وقوع هذه الأحداث الدامية صباح يوم عيد الأضحى المبارك الموافق ٨ أكتوبر ١٩٨١م، والتى راح ضحيتها ١١٨ شخصاً من جنود وضباط الشرطة بأسيوط وعدداً من المواطنين وإصابة العشرات منهم... فى هذا الوقت كنت برتبة العقيد وأعمل مفتشاً بمديرية الأمن وأنا الذى حررت محضر ضبط الواقعة موضوع الأحداث، والذى كان

أساساً لتحقيقات النيابة فى قضية أحداث أسيوط، إحدى قضايا تنظيم الجهاد».

«تتخلص الواقعة أنه فى حوالى الساعة ٣ ص يوم ١٩٨١/١٠/٨، أى قبل الأحداث بثلاث ساعات أيضاً، وأثناء مرور الدوريات الليلية بمدينة أسيوط لتأمينها لمناسبة عيد الأضحى المبارك، تمكنت إحدى هذه الدوريات من ضبط ثلاثة أشخاص ضمن مجموعة تركب سيارة ربع نقل اشتبهت فيها الدورية وكانوا من أفراد الجماعات الإسلامية، وقد تم اقتياد هؤلاء الأشخاص الثلاثة إلى قسم ثان أسيوط حيث مكان الاختصاص، وبعد إخطار السيد مساعد المدير لشئون الأمن فى هذا الوقت «العميد أحمد الكريمى» أودع الأشخاص الثلاثة حجز القسم مباشرة، دون مناقشتهم ومعرفة ظروف ضبطهم وهويتهم أو حتى معرفة أسمائهم، حيث كان المأمور والضابط بمنازلهم استعداداً لخدمة العيد فى الصباح الباكر».

«... المهم.. بعد حوالى ساعة من ضبط هؤلاء الأشخاص قام أحدهم بالطرق بشدة على باب غرفة الحجز من الداخل، وبصوت مرتفع طالباً مقابلة مأمور القسم العقيد محمود زكى ـ رحمه الله ـ لأمر مهم جداً لا يحتمل التأخير.. مقرراً أن مصيبة ستحدث أثناء صلاة العيد أى بعد ساعتين. فما كان من الضابط المنوب أو الرقيب المنوب إلا أن رد عليه «إخرس ياولد» الصباح رباح لما ييجى البيه المأمور قل له اللى انت عاوزه، ولكن أصر الشخص وعلى ما أذكر اسمه «إسماعيل أو أسامة» على مقابلة أى مسئول ليبلغه بموضوع هذا الحادث الذى سيتم بعد ساعتين، ولكن ما من مجيب فاستسلم للأمر الواقع فحدث ما حدث».

«حيث جاءت الساعة ٦ص واقتحمت مجموعات مما يسمى الجماعات الإسلامية بأسلحتهم السريعة ديوان مديرية الأمن وقسم أول أسيوط، ومنطقة مسجد ناصر ومباحث التموين حيث توجد تمركزات من قوات الأمن المركزى

المسلحين بالعصى والدروع، وأمطروا القوات بوابل من النيران، نجم عنه مقتل ١١٨ شخصا منهم خمسة ضباط و١٠١ جندى، والباقى من المواطنين الذين كانوا فى طريقهم لصلاة العيد، وأصيب العشرات إصابات مختلفة، واستولوا على أسلحة قسم أول بالكامل، وعديد من أسلحة الجنود فى المواقع الأخرى، بل واستولوا على بعض سيارات الشرطة. وسميت هذه المذبحة «بأحداث أسيوط ١٩٨١»... والتى اضطرب خلالها الأمن بمدينة أسيوط، كما لم يحدث من قبل، وكانت أهم قضايا تنظيم الجهاد بعد قضية مقتل السادات».

«ماذا تبين بعد ذلك؟ لقد اعترف الشخص «إسماعيل أو أسامة» ورفاقه الذين حاولوا مقابلة المأمور أو أحد المسئولين بأنه كان مصراً على ذلك للإبلاغ بما سيحدث فى الساعة ٦ص لأنه كان مكلفاً بالاشتراك فى هذا العمل الشيطانى، ولما كان ملماً بمبادئ القانون، آثر الإبلاغ عما سيحدث ليستفيد من نص القانون الذى قد يعفيه من المسئولية فى هذا الشأن حسبما ذكر فى أقواله فيما بعد أمام جهات التحقيق».

«شىء آخر سيدى.. كيف أن رئيس الدولة تم اغتياله فى هذا الوقت ولا ترفع درجة الاستعداد إلى الحالة (ج)، وهى أقصى درجات الاستعداد اكتفاء بتسليح الجنود بالعصى والدروع التقليدية؟ وهل تعلم أن أحد المسئولين بأسيوط - فى هذا الوقت - لم يكن يعلم شيئاً عن مرتكبى الأحداث وملابساتها حتى الساعة ٦م، أى بعد ١٢ ساعة، وعندما بدأ هذا الشخص المحجوز بالقسم فى الإدلاء بمعلوماته التى ألح فى الإدلاء بها قبل فوات الأوان ولكنها مشيئة الله... وهذا ما أدى بالمحكمة التى حكمت أن تذكر فى حيثيات حكمها أن أياً من أجهزة المعلومات والتحريات لم يكن يعلم شيئاً عما حدث، وأن القصور واضح وصارخ فى المعلومات».

«... لقد أجرى تحقيق إدارى بمعرفة أجهزة الرقابة والتفتيش بوزارة الداخلية فى شأن هذه الواقعة، سئل فيه قائد شرطة النجدة المقدم معاذ

الدسوقى لأنه أول من تلقى بلاغ الاشتباه فى الأشخاص الثلاثة المذكورين سلفا، كما سئل العميد أحمد الكريمى مساعد المدير لشئون الأمن الذى أعطى أوامره بحجز هؤلاء الأشخاص الثلاثة حتى الصباح بالقسم دون مناقشتهم، كما سئل ضابط منوب القسم، ولكن ما مصير هذا التحقيق؟ الله أعلم».



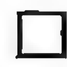
ويحفل خطاب اللواء محمد أبو الفتوح جاد الله بالحديث عن جوانب رهيبة من إهمال متعمد وعدم دقة يبدو أننا قد أصبحنا متعودين عليها فى مصرنا العزيزة، وهو يقول:

«أيضا أثناء متابعتى لتحقيقات النيابة فى هذه الأحداث من خلال لجنة خاصة شكلت برئاستى وعضوية المقدم رمضان المصرى رئيس قسم الرقابة الجنائية والسيد المقدم طه الزاهد من إدارة البحث الجنائى والسيد الرائد هانى أمين من مباحث أمن الدولة .. بتكليف من اللواء حسن أبو باشا . تكشف لى عدم الدقة فى تحرير محاضر ضبط المتهمين أو الأسلحة فضلا عن التضارب الصارخ فى الأقوال والوقائع ... مما أدى بمحكمة أمن الدولة العليا التى نظرت القضية أن تصدر الأحكام البسيطة والمعروفة للجميع ضد المتهمين، والتى لم تتوقعها جماهير الشعب المصرى وإن كنت قد توقعتها لما تبين وتكشف لى من خلال الإجراءات والتحقيقات ، وهذه قصة أخرى لها تفاصيلها ووقائعها المدعمة بالمستندات... والتى أعدها للنشر إن شاء الله بعد اتخاذ الإجراءات اللازمة لهذا النشر ».



وبعد كل هذه التفصيلات يعقب اللواء أبو الفتوح بذكر ما يرى أنه يمثل بعض الجوانب الإيجابية (القليلة) فى المأساة كلها، وهو يقول:

«وإن كان هناك شيء إيجابى فى هذه المهزلة فهو سرعة ضبط الجناة « وهم القيادات » سواء من يقضى عقوبة السجن المؤبد أو مَن ذهب إلى أفغانستان أو مَنْ هرب للخارج أو مَنْ لايزال حرا طليقا تتم مطاردته .. وكذا تم ضبط كافة الأسلحة التى تم الاستيلاء عليها سواء من ديوان قسم أول مديرية الأمن خلال ٤٨ ساعة فقط ، والفضل فى ذلك لله أولا ثم للسيد اللواء حسن أبو باشا واللواء صلاح بهجت قائد قوات الأمن المركزى والسيد العقيد ممدوح كدوانى مفتش مباحث أمن الدولة « نائب مدير أمن الإسكندرية حاليا » وضباط المديرية والمباحث الذين اقتربوا من الموت ورأوه بأعينهم ... ولكن ذلك يهون فى سبيل أمن مصر ».



وفى النهاية يضع اللواء محمد أبو الفتوح جاد الله قراءه أمام سخريات البيروقراطية المصرية الكفيلة بحفظ حقوق المهملين والمقصرين والارتفاع بهم إلى أعلى درجات السلك الوظيفى فيقول:

«سيدى ... أعود إلى بدء وأقول إن كل من تسبب فى هذه المذبحة تمت ترقيته فالسيد مدير الأمن أصبح فيما بعد مساعد أول للوزير « ورئيس مجلس الشرطة الأعلى» قبل إحالته للمعاش والعميد أحمد الكريمى رقى لرتبة اللواء والسيد مأمور القسم رقى إلى رتبة اللواء وتوفى لرحمة الله ».



ونعود الآن إلى نص مهم للواء فؤاد علام لم يرد ضمن مذكراته وإنما نشر فى كتاب الأستاذ محمود فوزى «النبوى إسماعيل وحادث المنصة»، ويتضمن هذا النص المهم هجوماً شديداً على النبوى إسماعيل واتهاماً له بأنه دمر أجهزة الأمن المسئولة بقراراته واختياراته، كما يروى القصة التى حاول اللواء السماحى مدير الأمن العام من خلالها التنبيه إلى خطورة بعض الخطوات المضادة:

«يهمنى [والكلام للواء فؤاد علام] بالمناسبة أن أذكره [المقصود بالتذكير هو اللواء النبوى إسماعيل] بالاجتماع الذى عقد فى الأسبوع الأخير من شهر أغسطس ١٩٨١ الذى اقترح فيه فكرة التحفظ على شخصيات من مختلف التيارات السياسية، وعندما عرضت وجهة نظرى المعارضة فى ذلك الاجتماع رفضها النبوى بالكامل، والتى أكدت فيها بالأدلة احتمالات تداعى الموقف؟ على أية حال.. إذا لزم الأمر فإننى مستعد لنشر تفاصيل المناقشات التى تمت فى هذا الشأن، وأطلب من السيد أحمد سرحان الذى كان مسئولاً بأمن الرئيس أن يدلى بشهادته فى هذه النقطة بالذات حتى يعرف الناس المسئول الأول عن مقتل السادات».

«وأود أن أذكر هنا بعض الحقائق التى أظهرتها التحقيقات مع أعضاء تنظيم الجهاد. فقد ثبت من التحقيقات أنه وللأسف الشديد لم تكن هناك معلومات لدى أجهزة الأمن المتخصصة عن التنظيمات المتطرفة ومنها تنظيم الجهاد».

«قد يقال إن الأجهزة الأمنية هى المسئولة عن التقصير فى المتابعة، ولكنى **أحمل اللواء النبوى المسئولية لأسباب عديدة منها: أنه دمر أجهزة الأمن المتخصصة** بتدخله فى إدارتها بأسلوب غير سليم، ويكفى أنه أصدر قرارات بنقل خيرة الضباط الذين يعملون فى هذه الأجهزة مما أصابها بالتدهور وهبوط مستوى الأداء بشكل ملحوظ».

«إن ما وقع من حوادث وانفجارات. ومحاولات اغتيال وقتل للأخوة المسيحيين ونسف لبعض الكنائس، كانت كلها تشير إلى وجود تنظيمات سرية متطرفة، لكن للأسف الشديد كانت الأمور تعالج بأسلوب سطحى، والأخطر من ذلك أن بعض تلك القضايا صورت بأنها جرائم جنائية أو حوادث فردية».

«أما عن الواقعة التى ذكرها فى الكتاب حول الرسالة التى كان يجب أن يتسلمها فى المنصة والتى تتضمن إبلاغه بوجود مخطط لاغتيال السادات، فإن

ما أعرفه عن هذه الواقعة هو أن شخصاً ما توجه صباح ٦ أكتوبر ١٩٨١ إلى المسئولين بأحد أجهزة الأمن وأبلغه أن الرئيس السادات سيقتل فى ذلك اليوم. وقام هذا المسئول بإبلاغ رئيسه المباشر الذى حاول الاتصال بالقيادة العليا لجهاز الأمن غير أنه لم يتمكن بسبب أن الأخير كان مشغولاً بممارسة بعض الألعاب الرياضية والتدليك».

«فما كان من ذلك المسئول إلا أن طلب إبلاغ قيادة الأمن بما وصل إليه من معلومات، فردت القيادة المشغولة بالألعاب والتدليك: إن هذا كلام فارغ».

«هكذا كانت تعالج الأمور من قائد إحدى الجهات الأمنية والذى هو من اختيار النبوى إسماعيل».

«وبالرغم من اكتشاف هذا القصور الخطير من جانب المسئول عن قيادة ذلك الجهاز الأمنى، فإن السيد النبوى إسماعيل لم يتخذ أى إجراء فى هذه الواقعة، على العكس كافأ هذا المسئول بتعيينه سفيراً بوزارة الخارجية».



ونأتى إلى ما يرويه اللواء فؤاد علام عن إرهاص ثان بمحاولة الاغتيال:

«واقعة أخرى إذ علم السيد **اللواء حسين السماحى** الذى كان مديراً لمصلحة الأمن العام فى ذلك الوقت أن أحد سائقى التاكسى أبلغ بأن شخصاً ما طلب منه شراء مدفع رشاش وقام سيادته بإرسال سائق التاكسى إلى جهاز مباحث أمن الدولة الذى قام بدوره بمتابعة الموضوع وتمكن من تسجيل شريط فيديو بواقعة تسليم هذا الشخص للمدفع الرشاش وحديثه مع السائق والذى تضمن أنهم سيستخدمون هذا المدفع فى قتل السادات، وضُبط هذا الشخص وتبين أنه نبيل المغربى أحد قيادات تنظيم الجهاد المعروفين، وكان ضبطه قبل اغتيال السادات بأسبوعين، ومع هذا لم تتخذ أية إجراءات أمنية للوصول إلى الحقيقة».

«كان من الواجب طبقاً لأبسط القواعد الأمنية اتخاذ إجراءات أمنية لمعرفة التنظيم خاصة أن نبيل المغربى كان على اتصال بعبود الزمر الذى كان مسئولاً كبيراً بالمخابرات الحربية».

«أوليست هذه الملاحظات تؤكد وجود تنظيم سرى مسلح، وأن هذا التنظيم قد تسلل إلى بعض الضباط بالقوات المسلحة؟».



ثم يصل اللواء فؤاد علام إلى تلخيص رأيه فى قوله:

«ألا يتنافى ذلك تماما مع ما قام به الوزير السابق باعتقال أكثر من ثلاثة آلاف مواطن فى الأيام التالية مباشرة لمقتل السادات، وكم عانينا نحن قيادات الأمن من سيادة الوزير لكى نحصل على موافقته بالإفراج عن بعض المعتقلين الذين تأكدنا من سلامة موقفهم من التحقيقات وبُعدهم عن مواطن الشبهات».

«باختصار شديد فإن اللواء النبوى هو المسئول الأول عن اغتيال أنور السادات.. بمعلوماته الخاطئة.. وإجراءاته العنيفة.. واستفزازه لجميع التيارات، والغريب أنه يأتى بعد هذا كله ليتنصل من ذلك!!».



وفى مقابلة هذا الهجوم العنيف الذى شنه فؤاد علام على النبوى إسماعيل، لا نجد النبوى معنياً بتفنيد وجهات نظر فؤاد علام، وقد وجه الاستاذ حسن علام (فى حوار حديث نشر فى آخر ساعة ٢٠٠١) سؤالا حول آراء فؤاد علام إلى النبوى اسماعيل ضمن الحديث عن مدى مسئوليته عن اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ مشيراً إلى أن السيدة جيهان السادات فى حديثها مع قناة الجزيرة قد ألقت على عاتقه بالمسئولية عن فكرة اعتقالات سبتمبر ١٩٨١، وقد وجه الأستاذ حسن علام سؤاله بقوله :

« ولكن ليست السيدة جيهان السادات وحدها التى اتهمتك، بل مسئول النشاط الدينى بجهاز أمن الدولة (اللواء فؤاد علام) قال: إن النبوى إسماعيل مسئول شخصياً عن اغتيال السادات؟

وعندئذ أجاب النبوى إسماعيل بقوله :

«مَنْ هو فؤاد علام.. كان ضابطا صغيرا أيام هذه الأحداث.. ماذا يفهم فى السياسات العليا وما كان يدور بين وزير ورئيس الجمهورية؟ ماذا كانت رؤيته أو تقديره لها؟ وأين كان من هذه التحركات الدينية مادام كان مختصا بالنشاط الدينى.. كان فين؟ وماذا فعل؟ ».



وننتقل الآن إلى ما تضمنه رد اللواء حسن أبو باشا على ما ذكره النبوى إسماعيل فى حوار مع لـ«الأهرام العربى» من أن «الداخلية» كانت قد رصدت تنظيم الجهاد الذى تولى تنفيذ عملية اغتيال الرئيس السادات منذ نشأة هذا التنظيم، وأنه (أى النبوى) حذر السادات من الاغتيال قبل العرض العسكرى، ونحن نجد حسن أبو باشا حريصا على أن يجاهر بانتقاد النبوى إسماعيل بل تكذيبه فى هذه الجزئية وهو يقول:

« ... لا .. غير صحيح بالمرة، هذا الكلام يجانبه الصدق، ومزيف، فالداخلية لم تكن تعرف شيئاً عن هذا التنظيم، وهنا لابد أن أعود إلى واقعة موثقة، فبعد صدور قرارات سبتمبر عام ١٩٨١ بالتحفظ على السياسيين حدث اجتماع فى مكتب وزير الداخلية النبوى إسماعيل حضرته بصفتى مساعداً لوزير الداخلية . وكنت قد تركت أمن الدولة لأربع سنوات . وحضره اللواء عبد الرحمن الفرماوى واللواء فاروق الحينى واللواء المرحوم عليوة زاهر مدير مباحث أمن الدولة فى ذلك الوقت، ووجهت أنا واللواء فاروق الحينى سؤالين إلى الوزير قلنا له: إننا نرى أن قرارات سبتمبر خلقت جوا متوترا جدا فى

البلد، ويمكن لأى تنظيم سرى مسلح أن يقوم بعمليات كبيرة، ويحاول أن يهز الموقف فى البلد أكثر، ونحن نسأل مدير أمن الدولة ما تقديره للموقف فى ضوء معلوماته عن التنظيمات السياسية الموجودة فى مصر؟».

«هنا قام وزير الداخلية [أى النبوى إسماعيل] بسؤاله: «إيه رأيك يا أخ عليوة؟»، فأجابه: «يا أفندم.. لا عندنا تنظيمات سرية، ولا عندنا حد بيجمع سلاح!!».

«وهذا الحوار حدث فى اجتماع عام برئاسة وزير الداخلية يوم ٧ أو ٨ سبتمبر، يعنى قبل اغتيال رئيس الجمهورية بـ ٢٩ يوما فقط».

«والشىء الغريب أن هذا الكلام [صدر عن مدير أمن الدولة] بالرغم من أنه فى عامى ١٩٧٨ و١٩٧٩ وقعت أحداث إرهابية تعطى مؤشرات للأعمى وتقول إن هناك تنظيماً سرياً خطيراً فى البلد، ومنها أحداث الزاوية الحمراء التى بدأت بنزا ع بين قبطى ومسلم، وانتهت بقتل ١٨ قبطيا، وتوزيع منشورات تدعو إلى مقاطعة المسلمين للأقباط، كما لا ننسى أحداث كنيسة «مسرة» التى ألقيت خلالها قنابل على الأقباط، وتم قتل مجموعة من الأقباط والمسلمين، وخطف طلاب مسيحيين فى جامعة المنيا والاحتفاظ بهم كرهائن، كما تم اغتيال عدد من المسيحيين إلى درجة أثارت القيادات القبطية، وبدأت هذه الأحداث تؤثر فى البلد، واتهمت القيادة القبطية الدولة بأنها غير قادرة على حماية الأقباط فى مصر، ومهاجمة محلات الصاغة فى سوهاج وأسيوط وقتل أصحاب المحلات، وسرقة عشرات الكيلوجرامات من الذهب، وإلقاء قنابل على معسكر لقوات الأمن فى شبرا».



وبعد هذا السرد يبلور حسن أبو باشا سخريته من النبوى إسماعيل وعليوة زاهر ويقول:

«كانت تلك أحداث عنف متكررة وقعت فى جميع أنحاء الجمهورية، ورغم كل ذلك نأتى فى سبتمبر ونقول لا توجد تنظيمات سرية أو سلاح، وبعد ذلك يتكشف لنا ما هو أكثر وأكثر».



وفى موضع آخر من حديثه لـ«الأهرام العربى» يتهم حسن أبو باشا قيادات وزارة الداخلية [فى ذلك الوقت] بالسذاجة وبالفشل فى رصد المعلومات وتربيط الأحداث المتناثرة ويقول:

«... دعونا نتحدث بشكل علمى، فالتصريح الذى أدلى به السادات فى الخطاب معناه أن المعلومات المرفوعة له تشير إلى أن هذا التنظيم مجرد عمل فردى، والرئيس تعامل مع الموضوع - وفق هذه المعلومات - ببساطة شديدة جدا، ولو كان جهاز الأمن وقتها لديه تقدير سليم للأحداث، ويعرف تركيبة التنظيم وعناصره فى الجيش وفى المحافظات، لما دفع الرئيس لهذا التبسيط الذى أدى فى النهاية إلى اغتياله بالفعل».

«وقد كشفنا بعد ذلك عن مخازن أسلحة تضم قنابل وصواريخ «آر. بى. جى» وكوادر فى مختلف المحافظات، أين كان الأمن من كل هذا؟!».

ويردف حسن أبو باشا نفسه بالإجابة فيقول:

«وكانت هناك استهانة بهذا العمل [أى جهد الإرهابيين]، وعدم تقدير للموقف. والمسئول عن ذلك قادة وزارة الداخلية أنفسهم، الذين فشلوا فى رصد المعلومات «وتربيط» الأحداث المتناثرة والوصول إلى تقدير موقف سليم عن وضع التنظيم، ولو قامت قيادات وزارة الداخلية بدورها، وعملت خريطة لهذا التنظيم، لتمكن السادات من اتخاذ الاحتياطات اللازمة خلال العرض العسكرى.. فالأمن بلغ حدا كبيرا من السذاجة وعدم القدرة على قراءة المواقف، والنتيجة كانت اغتيال الرئيس والمئات من القيادات ورجال الشرطة».



ونأتى إلى ثالث الجزئيات التى يتعارض فيه رأى أبو باشا مع آراء النبوى إسماعيل، وهو يعلق على ما نسبه النبوى إسماعيل إلى نفسه من إعداد الخطة (١٠٠)، وفى هذا الصدد لا يمانع حسن أبو باشا فى أن يمضى فى اتهام سلفه فى منصب وزير الداخلية (أى النبوى) بالتزييف، كما يحرص على أن يؤكد أنه (أى النبوى) قد اختبأ تحت الكراسى فى المنصة.. وبعد ذلك اتصل بقيادات الشرطة ليرى «ما فعلنا»:

«... هذا تزييف للتاريخ، فالخطة (١٠٠) تم إعدادها تحت إشرافى فى أثناء وجودى فى منصب مساعد وزير الداخلية للأمن العام، وأنا الذى أعطيت الأوامر بتنفيذ هذه الخطة عقب عملية الاغتيال، وهناك شهود على هذه الحادثة.. فقد كنت مع اللواء فاروق الحينى واللواء أحمد رشدى واللواء الفرماوى نجلس فى مكتبى خلال العرض العسكرى، وحين شاهدنا ما جرى فى التليفزيون علمنا أن هناك حدثا خطيرا، وبدأت فى التصرف على الفور دون تلقى أى أوامر من أحد، واتخذت القرار على الفور وأصدرت الأوامر لعمليات الشرطة بتطبيق الخطة، وطلبت من اللواء أحمد رشدى تأمين مبنى الإذاعة والتليفزيون، وهذه حقائق للتاريخ، ويمكن أن تسألوا اللواء أحمد رشدى فى هذه الوقائع واللواءين الفرماوى والحينى، ولو لم نقم بتأمين التليفزيون لسيطر عليه التنظيم [الذى] اكتشفنا أنه أعد خطة لذلك، وبعد نصف ساعة تقريبا من هذه الإجراءات وجدت مَنْ يحدثنى على التليفون بفزع: حسن بيه.. حسن بيه.. حسن بيه عملت إيه؟!».

«وكان هذا هو النبوى إسماعيل الذى اختبأ تحت الكراسى فى المنصة، وبعد ذلك اتصل ليرى ماذا فعلنا!! وقلت له نفذت (الخطة ١٠٠) وأرسلت تعزيزات أمنة إلى التليفزيون.. هذا ما حدث وشهود الواقعة مازالوا أحياء».



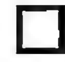
بعد هذه الآراء الواضحة والصريحة فيما يتعلق بالمسئولية عن حادث الاغتيال ومقدماته يجدر بنا أن نعطى هنا مساحة لحديث اللواء حسن أبو باشا «المرتب»و«المبكر» عن الفترة الحرجة التى اجتازتها مصر بدءا من ٦ أكتوبر ١٩٨١ وهو ما ورد على مدى صفحات طوال من مذكراته حيث تناول بإحاطة وتوسع كل ما أمكنه تناوله من القضايا التى اتصلت أو تشعبت عن موقفه تجاه الفكر الذى أدى فى النهاية إلى حوادث ٦ أكتوبر ١٩٨١ وتداعياته الخطيرة، ونحن نحيل القارئ على كتاب حسن أبو باشا ليقرأ نتاج هذه الخبرة والرؤية المتميزة لواحد من الذين كانت أيديهم فعلاً فى نار القضية، والحق أنه لا يمكننا أن نغفل الاستشهاد ببعض الفقرات من سياق حديثه وبخاصة أنها تدلنا بعض الشىء على وجهة نظره فيما حدث فى ٦ أكتوبر ١٩٨١، ولكننا سنكتفى بما تضمه بعض الفقرات من ملامح تضيف إلى الصورة الصريحة الواضحة التى رسمها أبو باشا فيما بعد صدور كتابه بسنوات طوال من خلال أحاديثه الصحفية، وبخاصة الحديث الذى نشرته مجلة «الأهرام العربى».

يقول اللواء حسن أبو باشا :

« ... وفى صباح يوم ٦ أكتوبر وكالمعتاد فى مثل هذه المناسبات توجه وزير الداخلية إلى قصر عابدين وبصحبته أعضاء المجلس الأعلى للشرطة لتسجيل تهنئة هيئة الشرطة بهذه المناسبة، وبعد انتهاء مراسم التهنئة اقترح وزير الداخلية أن أصحبه إلى منصة العرض العسكرى، وكان من المعتاد أن توجه الدعوة إلى جميع أعضاء المجلس الأعلى للشرطة، ولكننى اقترحت على الوزير أن أستمر فى مكتبى لأتابع الحالة الأمنية بصفة عامة، وانضم معى اثنان من الزملاء هما اللواء فاروق الحينى مساعد الوزير للمنطقة المركزية، واللواء أحمد رشدى مساعد الوزير للأمن الجنائى فى ذلك الوقت، وكان طبيعياً أن نتابع وقائع العرض العسكرى بالتليفزيون؛ وفجأة اختل العرض وسمعت أصوات تصيح: «الخونة.. الخونة».

«وتدافعت فى أذهاننا نحن الثلاثة على الفور احتمالات كثيرة وردت على خاطرنا، فقد كانت المسئولية الأمنية تحتم اتخاذ عدة قرارات فورية، وبعد محاولات للاتصال بمدير أمن القاهرة الذى كان موجوداً فى خارج نطاق العرض بمدينة نصر، أجاب بأنه لم يتمكن من معرفة شىء محدد، وإن كان يرى أن شيئاً غير طبيعى حدث بمنطقة المنصة، وفى ضوء هذا الغموض كان علىّ ألا أنتظر قراراً من وزير الداخلية وكان الاتصال به مقطوعا».

«وأصدرت قرارين أولهما بتكليف اللواء أحمد رشدى بالتوجه فورا إلى مبنى التليفزيون والإذاعة وقيادة القوات المخصصة لتأمينهما مع تعزيز هذه القوات، وثانيهما أمر صدر إلى إدارة اللاسلكى لإخطار جميع أجهزة الشرطة بتنفيذ الخطة «١٠٠» وهى خطة موضوعة مسبقاً لتنفذ فى حالة الطوارئ القصوى، وتتضمن كثيراً من الإجراءات الأمنية وتستهدف فى مجملها تدعيم الوجود الأمنى على مستوى العاصمة بأكملها، وبعد حوالى نصف ساعة اتصل وزير الداخلية تليفونياً، وكانت نبرات صوته تنم عن انفعال شديد، وسأل عن الإجراءات التى اتخذت وأحيط علماً بمضمون هذين القرارين».



هكذا نستطيع أن نفهم تصويرات حسن أبو باشا وفؤاد علام ومحمد إدريس للأحداث، وهى بمثابة أبرز التصويرات الناقدة لتصرفات النبوى إسماعيل، ولكن من المفيد الآن أن ننتقل إلى الجانب الآخر من الشاطئ لنعرض بقدر مناسب من التفصيل رؤية النبوى إسماعيل نفسه فى مقدمات الأحداث وفى الأحداث نفسها وفى معقباتها، ونظراً لأن أحاديث النبوى إسماعيل لم تحظ بالترتيب والتعميق الذى حظيت به كتابات أبو باشا، فإنى أفضل البدء فى الاقتراب من هذه الوجهات بنقل (وتأمل) ما صاغه موسى صبرى منسوبا إلى النبوى إسماعيل، وهى فى رأيى أفضل الصياغات لأقوال النبوى إسماعيل ووجهات نظره.

يقول الأستاذ موسى صبرى فى كتابه «السادات: الحقيقة والأسطورة»:

« ... يقول النبوى إسماعيل - بعد وفاة الرئيس أنور السادات - إنه لا يتبرأ من أى قرار أصدره الرئيس أنور السادات خاصا بالأمن . وبالذات قرارات سبتمبر. ويرى النبوى إسماعيل أن البلاد كانت معرضة لحرب أهلية تجرى فيها الدماء والأشلاء مثل إيران ولبنان معا.. لولا قرارات سبتمبر التى تأخر - فى رأيه - صدورها».

هكذا يصوغ الأستاذ موسى صبرى رؤية اللواء النبوى إسماعيل بمهارة صحفية عالية، ويستطرد إلى القول:

« ... كان من رأى النبوى إسماعيل - كما صرح لى بعد وفاة الرئيس أنور السادات - التعجيل بمواجهة الجماعات الإسلامية .. التى ثبتت قواعدها فى الشارع المصرى.. لأن هذا هو الخطر الحقيقى ، لقد بدأت هذه الجماعات بدعوة دينية خالصة.. ثم تحولت إلى العمل السياسى.. ومظهره الأول والأخير هو الشارع.. وانجذبت إليها أحزاب المعارضة التى أرادت استغلال القوة التنظيمية للجماعات الإسلامية. وهذا ما يهدد بحرب دموية كان مخططا لها بعناية شديدة.. ومحورها استثمار فتنة طائفية.. ومن ذلك التخطيط ضرب الكنائس والجوامع معا .. مثل ما حدث فى الاسكندرية وفى كنيسة مسرة» .

ثم يقول النبوى إسماعيل [ولا يزال الحديث لموسى صبرى] :

«ضاعف من تفاقم الوضع أن البابا شنودة لم يدرك أن الجماعات الإسلامية تريد قلب نظام الحكم وأن عليه أن يوقف أى نشاط له .. لأن كل عمل هذه الجماعات موجه إلى الحكومة والنظام وليس إلى البابا شنودة. ولكن البابا شنودة لم يقتنع وكان يسعى - طبقا لتقارير الأمن - إلى تكوين تكتلات مسيحية».



ويضيف موسى صبرى على لسان النبوى إسماعيل ما ينبئنا بأن النبوى كان فخوراً بأنه كان أكثر راديكالية من الرئيس السادات فى التعامل مع الجماعات الإسلامية وينسب إلى النبوى إسماعيل قوله:

«لم أكن أرضى أن أقدم للرئيس السادات أخبارا غير صحيحة أو مبالغا فيها - كما ردد البعض - لأن مسئولية الأمن .. أمانة أولا، وقبل كل شىء. ولكن كل الظروف كانت تستدعى الإسراع فى مواجهة الجماعات الإسلامية. وكان من رأى السادات التريث .. كان يأمل أولا فى أن الحوار مع الجماعات الإسلامية يمكن أن يجدى، واستخدم فى ذلك عمر التلمسانى ، ولكنه لم يكن مؤثرا فى الجماعات الإسلامية ، لأنه كان ضد العنف ، وكان كل هدفه هو عودة «الإخوان المسلمون» إلى نشاطهم .. وعندما قرر السادات اعتقاله فى سبتمبر، اعترضت على ذلك .. وكانت وجهة نظر السادات ، انه يريد إحداث توازن ، لانه قرر اعتقال عدد من القساوسة .. وكان الرئيس السادات يردد: «معلهش .. ماهو كله هيفرج عنه بعد الانسحاب».



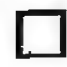
بل إن النبوى إسماعيل يقدم (بقلم موسى صبرى) رؤية أكثر راديكالية أيضا فيما يتعلق بمواجهة الجماعات الإسلامية، وهو يرى أن السادات - وليس هو - هو الذى كان حريصا على عدم الدخول فى معارك جانبية حتى يتم الانسحاب الإسرائيلى فى ٢٥ أبريل ١٩٨٢، وأنه لهذا السبب كان يؤجل المواجهة إلى أن وقعت أحداث الزاوية الحمراء فاقتنع بأهمية الإسراع فى المواجهة.

ولنقرأ هذا النص الذى يلخص به موسى صبرى - فى براعة - آراء النبوى إسماعيل [ومن العجيب أن النبوى لا ينتبه إلى استخدام نصوص موسى صبرى المصوغة جيداً، ولايزال يبدأ فى الإدلاء بأحاديث جديدة من نقطة الصفر]:

«السبب الثانى الذى أخر قرار المواجهة - كما يقول النبوى إسماعيل - هو أن الرئيس السادات كان حريصا على عدم الدخول فى معارك داخلية ، حماية للقضايا الخارجية وأهمها قضية الانسحاب الكامل فى ٢٥ أبريل. كان يخشى أن تؤثر المواجهة على عملية الانسحاب.. وخاصة أن إسرائيل فعلت المستحيل لإحراج السادات أمام الأمة العربية ، وكانت مستعدة دائما لاختراع العقبات أمام الانسحاب».

« كما أن السادات كان حريصا على مظهر الاستقرار الداخلى أمام العالم الخارجى لتأييد قضية الانسحاب، ولتدفق الاستثمارات الاجنبية على أساس أن مصر هى البلد الوحيد الذى ينعم بالاستقرار فى الشرق الاوسط ... وكانت هذه الفكرة مسيطرة عليه».

«ولكن بعد حوادث الزاوية الحمراء .. اقتنع السادات بحتمية المواجهة».



كذلك فإن النبوى إسماعيل - فى نصوص موسى صبرى - يشير إلى أن الرئيس السادات قد أربك أجهزة الأمن بتصريحه العلنى عن بدء المواجهة مع الجماعات الإسلامية:

«وقد أعلن ذلك - أى نية الدولة مواجهة الجماعات الإسلامية - فى خطابه بجامعة الإسكندرية فى ٢٦ يوليو قبل سفره إلى أمريكا. وقد سبب هذا الإعلان إرباكا لعمل أجهزة الأمن ، لانه نبه الجماعات المتطرفة ، واستطاع فريق منهم الاستعداد العسكرى السريع .. واستطاع فريق آخر الهرب، والاختفاء للمواجهة الدموية كما حدث فى أسيوط والمنيا».



ونحن نرى النبوى إسماعيل فى حديثه المطول مع الأستاذ محمود فوزى والمنشور فى كتاب «النبوى إسماعيل وحادث المنصة» يؤكد على هذه المعانى

بطريقة أخرى، ونراه يتناول بعض هذه الجزئيات بالتفصيلات التى تلقى بعض الضوء على النقاط المختلفة التى أثيرت على مدى السنوات التالية لحادث الاغتيال المروع وما تلاه من أحداث قاسية، سواء فى أسيوط أو فى غيرها من المواقع.

يجاهر النبوى إسماعيل بعقيدته فى أن أحداث سبتمبر لم تكن السبب فى اغتيال السادات.

وفى هذا الصدد يقول ضمن مونولوج طويل:

«... كان مقرراً اغتيال السادات فى احتفالات الإسكندرية بذكرى خروج الملك فاروق فى ٢٦ يوليو ١٩٨١، وهذه [الخطة] موجودة فى الاعترافات فى القضية ولكن تعذر تدبير المفرقعات والأسلحة فى هذا اليوم فتأجلت، والحقيقة أنه فى ٢٦ يوليو ١٩٨١ لم يكن هناك قرارات تحفظ ولا أحد كان قد فكر فيها ولا اتخذت نهائياً.. واغتيال السادات كان حلقة من مخطط كبير يستهدف اغتيال مصر كلها بدليل الأحداث التى تبعت عملية الاغتيال».

«وللحقيقة والتاريخ ورغم وجود اعتراضات على قرارات سبتمبر بالتحفظ فإن الراحل أنور السادات كان بعيد النظر فإن بعض المتحفظ عليهم لو كانوا مطلقى السراح يوم اغتياله لتغيرت أمور كثيرة ولتعرضت مصر لمخاطر، ذلك لأن بعض المتحفظ عليهم ممن أخذوا خط الإرهاب كانوا هاربين وقاموا بعملية المنصة وعملية أسيوط [وكان من الممكن] للمتحفظ عليهم مِمَّنْ لهم قدرة وقوة تأثيرية خارقة [أن يستغلوا هذه القدرة فى] تحريك الجماهير عقب عملية الاغتيال بما يخدم المخطط الذى كان مقرراً وهو إحداث فوضى شاملة وصدامات وفتنة تهدد كيان المجتمع ككل، كما جاء فى حكم محكمة أمن الدولة عن أهداف المخطط».



وينسب النبوى إسماعيل إلى نفسه «**الرجولة السياسية**» إن صح هذ التعبير فيما يتعلق بتحمله المسئولية عن الآراء التى تبناها جهاز أمنى من خارج وزارة الداخلية، والتى تتعلق باعتقال بعض الشخصيات العامة من الجامعة والصحافة.. إلخ، ويذكر لمحمود فوزى فى كتاب «النبوى إسماعيل وحادث المنصة» أنه لم يأخذ بنصيحة أحد مساعديه فى التبرؤ من المسئولية عن الكشف الذى أعده ذلك الجهاز الأمنى (غير الشرطى)، واعتبر أن هذا مما لا يليق.

ومع هذا فإن النبوى بعد مرور السنوات يصرح بهذه الحقيقة ليلقى من خلالها ببعض المسئولية عن بعض الاعتقالات التى لقيت على حد فهمه «بعض الاستهجان»، ولنقرأ ما يصرح به:

«... تقدم أحد أجهزة الأمن من غير أجهزة الداخلية بقائمة لمجموعتين.. مجموعة من **الوفد** قالوا إنهم بيخططوا لشغب، ومجموعة **أخرى** قيل إنهم على صلة **بالنشاط** السوفيتى للتخطيط لإحداث فتنة، وهذه المجموعات جاءت أسماؤهم من هيئة أمنية خارج وزارة الداخلية، وطلب الرئيس الراحل أن يُدرجوا فى كشف التحفظ منهم مجموعة د. إسماعيل صبرى عبدالله، والمرحوم عبدالسلام الزيات، والمرحوم عبدالعظيم أبو العطا، وبعض أساتذة الجامعة والصحفيين وغيرهم، وكذلك المجموعة الوفدية. ولقد أشار علىّ أحد مساعدى وزير الداخلية فى وقت التحفظ وقال لى: «إزاى هؤلاء يعتقلوا وبعض الصحف كتبت إن وزارة الداخلية السبب فى التحفظ عليهم».

«وقال لى: ما نوضح وتقول هؤلاء كانوا جايين فى عملية اسمها الكودى (تفاحة) ضبطها جهاز خارج الداخلية.. قضيتان ليس لهما دخل بالداخلية».

«فقلت له: عيب إن إحنا نرمى المسئولية على غيرنا لأن أجهزة الأمن كلها وحدة ولا تتجزأ!».

ويروى النبوى ء ضمون هذه القصة ذاتها بعبارات أخرى فى موضع آخر فيقول:

«وكانت هناك جهة أمنية خارج وزارة الداخلية كانت قدمت للرئيس السادات مجموعتين، إحدى هاتين المجموعتين تحمل اسماً رمزيا أو (كوديا) التفاحة، والتى كان لها نشاط مضاد كعناصر يسارية متطرفة بالتعاون مع السفارة السوفيتية، وقد ضمت مجموعة كبيرة من السياسيين وبعض المفكرين والصحفيين وقد نسبوا لمحمد عبد السلام الزيات أنهم قد صوروه داخل السفارة السوفيتية.. فأنا قلت لهم إن هذا الرجل رئيس لجمعية الصداقة المصرية السوفيتية.. فمن الطبيعى أن يذهب إلى السفارة وأن ذلك لا يمثل أية جريمة، وكانت هذه وجهة نظرى ولكن قيل لى إن لديهم أدلة وتسجيلات وأنهم عرضوها على السيد الرئيس، أما المجموعة الأخرى فقد كانت وفدية وقيل إنهم يتآمرون ضد نظام الحكم، وكان تعليقى على ذلك كله بأن التسجيلات الموجودة كانت تخطيطاً لمعركة انتخابية لدائرة كانت خالية فى الإسكندرية.. وما قيل من عبارات فى هذه التسجيلات تحث على الانتشار فى المقاهى والعمل، كان من رأيى أنها خطة لمعركة انتخابية ولكن قيل لى : إنه توجد تسجيلات تدين هؤلاء الناس.. وإنها عملية ضد نظام الحكم».

«ولقد تم عرضها على السيد الرئيس وقتها بمعرفة [هذا] الجهاز المختص الذى أشر بدرج هؤلاء فى كشوف التحفظ.. وهؤلاء كان معظمهم من السياسيين ورجال الأحزاب والصحفيين وبعض أساتذة الجامعة وبعض المفكرين، فكانوا مجموعتين: مجموعة وفدية تخطط ضد نظام الحكم.. ومجموعة أخرى تتعاون مع السوفييت وتزكى هذا النشاط.. ولما اعترض السيد النائب وقتئذ (الرئيس حسنى مبارك) على هذا التحفظ من حيث المبدأ، كان رأى الرئيس الراحل أن التحفظ ضرورة تمليها المصالح القومية العليا.. وأننا مقدمون على مرحلة من التصعيد.. سوف تؤخر الانسحاب وتضر

بالقضية الرئيسية.. هذه كانت وجهة نظر السادات أنه لابد من إيقاف هذا التصعيد فوراً بمثل هذا الإجراء الذى حدد مدته بستة شهور تنتهى فى أبريل فى تاريخ الانسحاب».

لابد أن نتحفظ هنا تحفظاً حسابياً، فالمدة من ٥ سبتمبر ١٩٨١ إلى ٢٥ أبريل ١٩٨٢ تصل إلى سبعة شهور وعشرين يوما وليست ستة شهور فقط، وهكذا فإنه لو صحت عبارات النبوى إسماعيل فقد كانت الدولة فى حاجة إلى مد التحفظ مدة أخرى متى انتهت مدته بعد ستة شهور فى ٥ مارس ١٩٨١.



وعقب صدور كتاب «النبوى إسماعيل وحادث المنصة» كتب الأستاذ جلال دويدار يهاجم النبوى إسماعيل (وسوف نورد بعض فقرات هذا الهجوم فى باب تال)، ولم يقف النبوى إسماعيل ساكناً أمام اتهامات جلال دويدار، وإنما سارع إلى الرد عليها بثقة شديدة وقد تضمن هذا الرد بعض الفقرات التى تضيف إلى الصورة التى يريد أن يكونها فى أذهاننا عن تفصيلات الأحداث فى يوم الاغتيال:

«حدث يوم العرض وبعد وقوع الاعتداء الأثيم أن شاهدت سيارة تابعة لمكتبى قد دخلت منطقة العرض وبها جهاز لاسلكى وكان بها ضابط يدعى أسامة مازن، فنزلت بجوار المنصة طائرة زودتنا بها القوات المسلحة وأصدرت تعليماتى للمختصين بوزارة الداخلية لتنفيذ الخطة (١٠٠) وتتضمن الإجراءات اللازمة لحماية وتأمين الجبهة الداخلية».

«وفى طريقى للوزارة اتصلت ببعض القيادات وبعض مديرى الأمن حتى وصلت الوزارة، فراجعت فى دقائق ما تم من إجراءات ثم اتجهت مباشرة إلى مستشفى المعادى حيث التقيت هناك بالسيد الرئيس محمد حسنى مبارك وقابلت الدكتور المنيلاوى والدكتور عبدالمجيد لطفى وسألتهما عن الحالة وقال

د. عبدالمجيد: (اعتبره مات خلاص) فأبلغت الرئيس حسنى مبارك بما ذكره الأطباء واتجهنا فى سيارة واحدة إلى مجلس الوزراء حيث تم إعداد بيان الوفاة، ودعوة مجلس الوزراء، والمكتب السياسى للحزب الوطنى وغير ذلك من الإجراءات».

«وفى اليوم التالى كانت صلاة العيد بمسجد الحسين رضى الله عنه فحضرتها مع كافة القيادات، وبعد الصلاة رافقنى الأخ الوزير حسب الله الكفراوى إلى مكتبى بالوزارة حيث أبلغت بأن الإرهابيين اقتحموا مديرية أمن أسيوط وقتلوا عدداً من الحراس، وقد اتصلت بقيادات الشرطة بالمنطقة ووجهت بالتدابير المناسبة».



ويمضى النبوى إسماعيل فى ترديد (أو تكرار) ما يصور به أداءه المتميز يوم وقوع حادث المنصة فيقول:

«كما كلفت اللواء حسن أبو باشا مساعد أول الوزير وقتها بالسفر لأسيوط ورتبت له وبعثت معه بعض المعدات المتقدمة وبعض أفراد القوة المدربين تدريباً خاصا».

«وفى اليوم التالى سافرت إلى أسيوط بطائرة أخرى لمواجهة مشاكل طارئة وقابلت فى أسيوط الأستاذ محمد عثمان إسماعيل المحافظ وقتها وعدت بعد إنهاء مهمتى ورافقنى فى الطائرة المستشار عاطف زكى مساعد النائب العام وقتها ومعه فريق المحققين الذين رأوا نقل التحقيق للقاهرة، وسارت الأمور بعدها لتصفية أوكار باقى الإرهابيين».

وبعد هذا السرد كله يبلور النبوى تعجبه مما تضمنه مقال الأستاذ جلال دويدار:

«أبعد هذا كله وهو مسجل فى الكتاب تجىء لتقول إن نبوى إسماعيل اختفى ٤٨ ساعة ياله من افتراء».

«إن هذا الزعم غير صحيح ولا يسوغ ترديده خاصة ممن يمتهنون مخاطبة الجماهير بأقلامهم، إن عليهم تحرى الدقة والالتزام بالحقائق وعدم الوقوع فريسة لأى مغرض أو حاقد».

ونأتى إلى رواية مهمة تتعلق بوجهة نظر مدير أمن الدولة اللواء عليوه زاهر:

ها نحن قد رأينا أفكار قادة الشرطة وهى تكاد تجمع على أهمية محاربة التطرف والإرهاب، وإن اختلفت بالطبع فى أولوية الأساليب التى ينبغى الأخذ بها تحقيقا لهذا الهدف، ولكننا مع هذا الإجماع نفاجأ أنه كانت لبعض رجال الشرطة بل لبعض قادتها وجهة نظر أخرى فيما يتعلق بهذه القضية.

ومن أعجب ما يمكن لنا أن نتأمله فى هذا الصدد رواية فريدة وردت فى كتاب للأستاذ عبدالستار الطويلة عنوانه «السادات الذى عرفته» وقد أوردها الرجل دون أن يعنى بها أكثر مما علق به بالفعل على القصة وهو يرويها .. لكن وجه المفاجأة المفيدة لتاريخنا المعاصر أن بطل القصة التى يرويها عبدالستار الطويلة (وهو اللواء عليوة زاهر) كان هو نفسه الرجل الأول فى جهاز أمن الدولة حين اغتيل الرئيس السادات، وحسب رواية فؤاد علام وغيره فى مذكراتهم وكتاباتهم العديدة، فإنه هو نفسه وليس أحداً آخر كان المسئول الأول عن روح اللامبالاة التى ووجه بها اكتشاف بعض ضباط أمن الدولة للخيط الذى كان كفيلاً بإحباط محاولة اغتيال السادات على نحو ما أورده فؤاد علام فى مذكراته التى تناولناها فى الباب السادس من كتابنا «الأمن القومى لمصر».

والشاهد أن الرواية التى يستطرد إليها عبدالستار الطويلة فى كتابه تدلنا دلالة قاطعة على حقيقة موقف واضح ومبدئى كان عليوه زاهر قد كونه من النظام على الرغم من أنه كان على قمة الجهاز المسئول عن أمن هذ النظام.. ولنقرأ ما يرويه عبدالستار الطويلة:

«... وأنا فى حل الآن من أن أحكى قصة مهمة حدثت لى شخصياً مع واحد من كبار رجال الأمن هو المرحوم اللواء علیوة زاهر مدير المباحث العامة، وكان صديقى وصديق على مستوى عائلى لقرابته لزوجتى، فقد كنا نتزاور باستمرار منذ كان مجرد نقيب فى بورسعيد عام ١٩٥٩. عندما عرف بحكاية طردى من «رحمة الكنيسة»، أى عندما سحب السادات كارنيه الرئاسة منى، فوجئت به يقول لى: «احمد ربنا على اللى حصل ده من مصلحتك!».

« فلما سألته لماذا؟ قال لى: «أصل الراجل ده نهايته سودة!» . لقد فوجئت وذهلت أن يصدر كلام كهذا من رجل أمن كبير ويتحدث هكذا عن رئيس الجمهورية الذى يعمل عنده».

«قلت له: إزاى ؟».

«قال لى: «أنا بقولك إن الراجل ده آخرته مش كويسة، وأحسن لك إنك تكون بعيد حتى لا ترتبط به وبأعماله السودة، إذ لو أنت فضلت صديق مرتبط بيه زى ما كنت كده لما تيجى آخرته حيقولوا أنت معاه وحيجيبولك مصايب كثيرة من وراء الحكاية دى، لأنك محسوب عندهم من أعوانه، فسينالك الأذى لكن كونه أنه اتخلص منك دلوقتى هذا من مصلحتك»! ومضى عليوة زاهر يقول ومن مصلحتك إن هو اللى اتخلص منك»؟!».

«لماذا ؟».

«لأن هذا معناه إنك مش عاجبه، لو أنك كنت أنت اللى مشيت ما كانش يبقى من مصلحتك لأنه ده معناه إنك مش مسايره على هواه والا طمعان إنك تبقى وزير زى ما بيعمل الآلاف غيرك وهو رفض! فأحمد الله دلوقتى كل الناس حتعرف لما تحصل الكارثة إنه مشاك وطردك من رياسة الجمهورية، يعنى معناها إنك مش عاجبه، إنه غضبان عليك، يبقى ما حدش يقدر يعتبرك من الأذناب ولا من الأعوان، خصوصاً إنه معروف إنك بتؤيده وبتدافع عن الهانم كمان!!».

وهنا يعقب عبدالستار الطويلة ويقول :

«حاجة كانت غريبة بالنسبة لى حقاً، وأدهشنى حديثه وهذا حدث عام ١٩٧٧، وقلت للمرحومة زوجتى وإحنا خارجين: «الراجل ده قصده إيه من الكلام ده، هو بيحاول يجر رجلى واللا إيه؟»، قالت لى: يجر رجلك على إيه ما هو طول عمره لم يحاول إنه يستدرجك على شىء وبيعاملك كقريب وكشخص يحترمك دائماً.. رغم أنه مدروش وبيكره الشيوعيين موت،لا عمره حاول يستدرجك فى أن يعرف منك معلومات ولا حاجة.. وعامل حدود بينك وبينه فى المسائل دى؟!».



ويستطرد عبدالستار الطويلة راوياً بقية انطباعاته عن هذا الموقف الذى قد نشاركه الحيرة تجاهه لو لم تكن معلوماتنا من مذكرات أخرى قد صورت لنا على نحو جيد مدى تمكن هذا الفهم من عقلية اللواء عليوة زاهر الذى اختير ليكون بمثابة المسئول الأول عن أمن الدولة فى نهاية عهد السادات:

«ونحن فى السيارة فى طريق عودتنا خبطت على رجلى وقلت لزوجتى: «والله دى حاجة غريبة قوى، أدى الدولة ياستى، نظام إيه ده المخوخ؟! على كل حال لابد ألا يخرج هذا الكلام من أفواهنا على الإطلاق لأن فيه رقاب تطير وأولهم رقبة صاحبنا.. فمادام الرجل قد وثق فينا فلا يصح أن نقول الكلام له عنه».



والحاصل أن عبدالستار الطويلة فى فقرات تالية يقدم تفسيرات تتفق مع فهمه هو ومع علاقته هو بالنظام دون أن ينتبه بالقدر الكافى إلى مدى الخطورة الكامنة وراء أن تسيطر مثل هذه الأفكار والمعتقدات على مدير أمن الدولة، وأن يبقى الرجل فى ذات الوقت فى منصبه وفى مسئوليته:

«وكان اللواء عليوة زاهر رجل أمن يشهد له بالذكاء وسعة المعرفة والقدرة على التنبؤ، فقد كان يعتقد أن الخطر الأكبر على السادات سيأتى من ناحية الجماعات الإسلامية. وأيضاً كان يرى أنه ممكن أن تحدث ثورة شعبية كبرى ويقول إنه - أى السادات - سيجر البلد إلى ثورة شعبية لأنه غافل تماماً عما يجرى، وده كان فى وقت مبكر جداً، إذ كان فى صيف ١٩٧٧».

« والحقيقة صاحبنا هذا لم يكن المسئول الوحيد الذى كان يشجب سياسة السادات ويخشى عواقبها، لكن كان هناك الكثيرون من كبار موظفى الدولة وبعض الوزراء يوافقونى وهم فى خوف وقلق عندما كنت أعبر لهم عن رأيى فى أى انتقادات أو تحذيرات من السياسة الخاطئة التى يمارسها نظام رئيس الجمهورية وأنا أتكلم معهم» .

« وكنت أقول لهم إن هذا سوف يؤدى إلى كوارث فى البلد، وكانوا ينظرون لى فى قلق وعجز معا، ويبدو أن طريقتى فى التعامل معهم ومعرفتهم بأننى رجل عقائدى كانت تجعلهم يثقون أن ما يدور بينى وبينهم لن يتسرب «ويخرج بره»، لذلك كان بعضهم يجرؤ على إضافة معلومات تؤيد ما أقول، وإن كان يدهشنى أنهم جميعا بدوا عاجزين حائرين ماذا يفعلون! كما أن أغلبهم كانوا من الساخطين حتى كنت أقول للواحد منهم فى دهشة: من إذن المبسوط فى هذا البلد؟»...



الإحباط السادس: أحداث الأمن المركزى (١٩٨٦):

يجدر بنا أن نقدم هنا عرضا سريعا لنشأة قوات الأمن المركزى على نحو ما قدمه أحد قادة الشرطة المخضرمين وهو اللواء حسن طلعت الذى يحتفظ لنفسه بدور محدد فى التفكير فى إنشاء هذه القوات، وهو يورد الحديث عن الفكرة فى إنشاء هذه القوات من خلال حديثه عن رحلة مهنية قام بها إلى فرنسا:

«... وخلال هذه الرحلة نبتت فى ذهنى فكرة إنشاء الأمن المركزى بصورته الحاضرة بعد أن شاهدنا فى باريس فرقتين فرنسيتين للمحافظة على الأمن، إحداهما تدعى الـ(C.R.S) وهى تشبه إلى حد كبير فرق الأمن المركزى عندنا، والثانية «الجندرمة» وهى إحدى فرق الجيش وتعمل فى وقت السلم فى الأعمال البوليسية تحت إمرة وزير الداخلية، أما فى أوقات الحروب فإنها تخضع لأوامر وزير الحربية».

وبعد صفحات طوال استغرقها الحديث عن تفصيلات عمله فى الأمن السياسى يعود اللواء حسن طلعت إلى هذه الفكرة موضحاً ومفصلاً ويقول:

«وفى خلال هذه الفترة أمكن إخراج فكرة الأمن المركزى إلى حيز التنفيذ، وأوكل إلى الزميل العزيز المرحوم مهدى البندارى قيادة هذه القوات».

«ولم تأت نهاية عام ١٩٧٠ إلا وكانت فرق الأمن المركزى تضم حوالى ثمانية آلاف جندى على درجة عالية من الكفاءة البدنية والعقلية، بالإضافة إلى المظهر المشرف».

«والحقيقة أن مهدى البندارى كان الرجل المناسب للمنصب المناسب، وقد أعطى كل ما يملك من قدرات تنظيمية وتدريبية لجعل هذه الفكرة حقيقة واقعة. وأذكر أنه بعد مؤامرة ١٥ مايو [هكذا يسميها حسن طلعت] سارع المسئولون بإبعاد مهدى البندارى عن قيادة هذه الفرقة، كما فكروا فى إلغاء الفكرة نهائياً وتوزيع هذه القوات على مديريات الأمن كسابق العهد لتعود لحالتها السابقة من التسيب ونقص التدريب والإعداد. ولم ينقذ المشروع من

الضياع إلا التحرك الشعبى ضد نظام السادات، وكان الأمن المركزى هو زورق النجاة الذى ركبه . . ثم أخذ الوزراء الذين تعاقبوا على وزارة الداخلية فى التسابق فى زيادة عدد أفراد فرق الأمن المركزى حتى بلغت ـ كما سمعت ـ مائة ألف جندى، وكان لابد أن يتم ذلك على حساب التدريب الحسن والكفاءة المرجوة».

ولا يفوت حسن طلعت أن يعبر عن أمنياته التى لم تلق سبيلها إلى التحقق على أرض الواقع فيقول:

«وقد كان فى ذهنى فى أول الأمر أن نصل بعدد جنود الأمن المركزى إلى عشرين ألف جندى فقط، موزعين على خمسة مراكز رئيسية فى أنحاء القُطر، وأن مثل هذه القوة إذا أُحسن تدريبها وتسليحها ونوعيتها لن تكون فقط قادرة على منع الشغب أو التخريب، بل سيكون فى قدرتها المساهمة فى الواجبات اليومية للشرطة، مما يزيد من شعور المواطنين بالأمن والاطمئنان. كما يمكنهم بذلك من تخفيف الأعباء الإضافية التى تقع على عاتق رجال الشرطة بالأقسام والمراكز، مما يجعل الأخيرين قادرين على تأدية أعمالهم بكفاءة أعلى. كما كنت أرى ضرورة مساهمة هذه القوات فى القيام بأعمال الشرطة العادية فى الأماكن الموسمية كالمصايف والمشاتى أو الاحتفالات الدينية كالموالد، وكنت أتصور هذه القوات وهى تقوم بواجباتها على شواطئ المصايف والتى يجب أن تشمل إنقاذ الغرقى وإنشاء مراكز لتعليم الفتيان من المواطنين السباحة وقيادة الزوارق، بما يقيم جسور المودة والثقة بين المواطنين والشرطة ويحول شعار «الشرطة فى خدمة الشعب» إلى حقيقة ملموسة. وأذكر أننى عندما كنت أبشر بذلك فى اجتماعات لجنة السياسة العامة بالوزارة ولم تكن الغالبية تعطى هذا الموضوع الاهتمام اللازم، أسّر الزميل اللواء على صلاح مدير كلية الشرطة فى أذنى بأننى أتحدث وأفكر مثل الفريق عزيز المصرى، وكان ضباط الشرطة يعتقدون أن سيادته يغرق كثيراً فى الخيال».



ونأتى إلى جوهر هذا الفصل وهو أحداث الأمن المركزى التى حدثت فى فبراير ١٩٨٦ فى نهاية عهد الوزير أحمد رشدى، ومن سوء الحظ أن أحمد رشدى لم يقدم وصفا «كتابيا» يُنسب إليه فيما يتعلق بأحداث الأمن المركزى، وذلك على الرغم من أنه أدلى بأقواله أمام النيابة العامة لمدة ساعات، وقد كان فى وسعه أن ينقل ويعيد ترتيب بعض الفقرات التى تضمنتها أقواله.. وربما يفعل هذا فى يوم من الأيام.

ولهذا السبب فسوف نعتمد فيما نقدمه عن هذه الأحداث على بعض التغطيات والتقارير الصحفية، سواء فى ذلك «الآنية» أو التالية، ونبدأ بأن نورد ما لخص به الأستاذ محمد مصطفى فى كتابه «كنت وزيراً للداخلية» مشاعر الوزير الأسبق أحمد رشدى تجاه هذه الأحداث.

يقول محمد مصطفى :

«أما أحمد رشدى فقد اكتفى بأن يقول لى جملة واحدة ولم يزد: «إن ما حدث له شخصياً كان مثل إنسان فاجأته جلطة داخلية وهو يسير.. جلطة لا دخل له فيها».

ويقول محمد مصطفى :

«وطوال خمس سنوات كاملة لا يزال أحمد رشدى يلتزم الصمت.. حتى يتم استدعاؤه للإدلاء بشهادته أمام محكمة أمن الدولة العليا التى قامت باستدعاء محافظ المنيا ومحافظ الجيزة الأسبق وخمسة من مساعدى وزير الداخلية بينهم مدير مباحث أمن الدولة ومدير الأمن المركزى السابق وعدد من قيادات الشرطة».

«المحكمة التى كان يرأسها المستشار أنور الجبالى كانت قد طلبت بإعلان بعض الجنود والشهود للإدلاء بأقوالهم وتأجلت جلساتها مرتين لعدم تنفيذ ذلك ليتجمد الموضوع برمته عند هذه النقطة.. ولتبقى أقوال أحمد رشدى فى

هذه القضية المهمة حبيسة هذه التحقيقات التى تولتها النيابة العامة.. وربما كان هناك ما يختزنه الرجل بداخله ويصر على عدم الإفصاح عنه لتظل شهادته أمانة فى خزانة التاريخ».



ومع هذا التلخيص والإشارة إلى بقاء الشهادة مطوية فى داخل صاحبها فإن «أوفى» الصور المتاحة لنا من حديث أحمد رشدى عن هذه الأحداث هى تلك التى قدمها الأستاذ محمد مصطفى فى حواره معه، الذى نشر فى جريدة «الأخبار» فى ٢٢ فبراير ١٩٩٢، وقد تضمن هذا الحوار أخطر جزئيتين نسبتا إلى أحمد رشدى من انطباعات عن تلك الأحداث.

الجزئية الأولى وهى قوله إنه أحس فى لحظة من لحظات هذه الأحداث **بأن نهايته قد حانت لحظتها فنطق بالشهادتين.**

أما الجزئية الثانية فإشارته الصريحة (أى إشارة وزير الداخلية السابق) إلى وجود **سيارة تحمل ميكروفونا كانت تمر على مواقع الأمن المركزى وتحرض جنود الأمن المركزى على المزيد من التخريب.**

وقد صاغ الأستاذ محمد مصطفى هذا الحوار بطريقة مزج فيها بين الحديث بلسانه هو والإجابة بلسان أحمد رشدى رداً على بعض أسئلته، وكان كثيراً ما ينتقل بين ضميرى المتكلم والغائب، ومن المفيد والضرورى أن ننقل للقارئ بعض فقرات هذا الحديث:

«القاهرة فى يوم الثلاثاء الموافق ٢٥ فبراير عام ١٩٨٦».

«تباشير الصباح الأولى لا تنبئ بأى حال عن الأحداث الجسام التى ستشهدها القاهرة الكبرى والتى ستمتد لتشمل مصر كلها مساء اليوم».

«لا شىء غير عادى يجعل هذا الصباح مختلفا عن أى صباح آخر».

. . . .

«ففى مساء هذا اليوم الثلاثاء ٢٥ فبراير ١٩٨٦ اندفعت مجموعات ضخمة من جنود الأمن المركزى القريبة من منطقة الهرم.. وبالتحديد معسكرات قوات أمن الجيزة بأول طريق مصر - إسكندرية الصحراوى، اندفعت وهى فى حالة هياج شديد.. تقذف وتحطم وتحرق كل ما يقابلها من مبان وفنادق ومحلات عامة وسيارات، كانت تلك العاصفة التى هبت على شارع الهرم فى ذلك الحين مجرد بداية لأحداث عنيفة والتى أطلق عليها فيما بعد اسم «أحداث الأمن المركزى».

«وعلى الرغم من أنها لم تكن أولى حوادث الشغب والعنف التى عرفها الشعب المصرى فى السنوات الأخيرة، إلا أنها كانت المرة الأولى التى تقع فيها مسئولية الشغب والعنف على عاتق جهاز الشرطة».

«.........................»

«وبسرعة مذهلة تصاعدت الأحداث وامتد الشغب إلى عدد من معسكرات الأمن الأخرى فى المواقع المجاورة لمعسكر أمن الجيزة الذى اندلعت منه الشرارة الأولى.. وتنطلق من تلك المعسكرات مجموعات مسلحة - بالبنادق والعصى - التى كانت فى حوزتها فى أثناء عودتها من مواقع خدمتها.. ليشارك الجميع فى عمليات التخريب للمحال العامة والمنشآت السياحية ووسائل النقل والسيارات بأنواعها، بل إن الأمر قد وصل إلى قتل وإصابة بعض حراس الأمن فى العديد من المؤسسات».

«وخلال الساعات الأولى من صباح اليوم التالى - الأربعاء ٢٦ فبراير - تشهد بعض معسكرات الأمن بمحافظات القاهرة والجيزة والقليوبية وأسيوط وسوهاج والإسماعيلية أحداثا تخريبية مماثلة، ويمتد التخريب إلى مستودع لتعبئة الأرز فى أسيوط وآخر فى سوهاج».



وهنا نأتى إلى عبارات ينسبها الأستاذ محمد مصطفى فى وضوح إلى اللواء أحمد رشدى الذى قرأ الحديث بالفعل (على نحو ما قرأه الآلاف فى جريدة الأخبار) ولم ينفه، فكأنه أقر بكل هذا الذى تضمنه.

يقول اللواء أحمد رشدى :

«توجهت بنفسى إلى معسكر الجيزة فى محاولة لإقناع الجنود المتمردين بأنه لا صحة على الإطلاق للشائعة التى انتشرت فى أوساط المجندين بمعسكرات الأمن المركزى، تلك الشائعة التى كان مفادها أنه تقرر مد فترة التجنيد للأفراد الملحقين بقوات الشرطة لمدة عام رابع.. وهى الشائعة التى أجمعت كل الآراء والتحليلات فيما بعد على أنها كانت الشرارة الأولى التى أشعلت كل هذه الأحداث».

ويمضى محمد مصطفى فى روايته مقدما ما انفرد دون غيره بتسجيله من أقوال وزير الداخلية الأسبق على هذا النحو:

«ورغم عدم تمكن وزير الداخلية أحمد رشدى من استكمال مسيرته ـ كما قال فيما بعد ـ إلى معسكر الأمن المركزى بسيارته.. لكنه كان مصراً على مواصلة السير سائراً على قدميه.. على الرغم من الحجارة التى كانت تتساقط عليه والدماء تنزف منه، ولم يكن متواجدا حول الوزير فى هذه اللحظات الصعبة سوى محافظ الجيزة الأسبق الدكتور عبدالحميدحسن.. ويظل اللواء أحمد رشدى سائراً من ترعة المريوطية ـ مشوار طويل ـ حتى يصل إلى معسكر أمن الجيزة ولا تزال الدماء تنزف منه».

«ويحاول الوزير دون جدوى ومن خلال حواره مع قيادات الجنود فى المعسكر أن يؤكد للجنود عدم صحة الشائعة التى كانت تتردد على كل لسان».

«ويقول الذين كانوا بالقرب من أحمد رشدى فى ذلك الحين الم يذكر الأستاذ محمد مصطفى مَنْ هم هؤلاء ا إنهم سمعوه ينطق بالشهادتين.. وكان

فيما يبدو مقتنعا بأن لحظة النهاية قد حانت.. وأسأله عن هذه اللحظات العصيبة فيقول: كنت أشعر أنها النهاية.. نهايتى.. كان الموت قريباً جدا، وكان من الممكن أن تصيبنى رصاصة من أشخاص فقدوا القدرة تماماً على السيطرة على أنفسهم».

«ومن بعيد كانت سيارة فيات ١٣٢ مركب عليها ميكروفون تمر على مواقع الأمن المركزى .. تطالب الجنود بالانضمام إليهم وتحرضهم على مزيد من التخريب.. وبالرغم من ذلك [يلجأ الأستاذ محمد مصطفى إلى ما يعرف فى علوم البلاغة بأسلوب الالتفات] فقد استطاع المسئول الأول عن الأمن «بمفرده» إعادة جنود أحد معسكرات الأمن الأخرى بنفس المنطقة بعد أن وعد جنود كل من المعسكرين بالالتقاء بهم صباح اليوم التالى (الأربعاء)، وهدأت الأمور بعد ذلك تماما ولكن ما الذى حدث؟؟».

«طُلب من الوزير أحمد رشدى الساعة الواحدة صباح الأربعاء ٢٦ فبراير، أى بعد منتصف الليل، إعداد بيان عن الحادث، وعندما أراد إرجاء ذلك حتى الصباح شعر أن هناك إصراراً على إذاعته بشكل عاجل.. ثم كان البيان الذى أذيع فى إذاعة القاهرة وإذاعة صوت العرب.. وأعيدت إذاعته مرة كل عشر دقائق.. وبعدها بدأ الموقف يتفجر من جديد.. فقد استمع الجنود الذين أعيدوا إلى معسكراتهم لهذا البيان من خلال أجهزة الترانزستور التى يحملونها، وهنا بدأت مشاركتهم مع زملائهم المتذمرين.. كما بدأت تتصاعد حدة العنف لتمثل تهديدا مخيفا لأرواح المواطنين وممتلكاتهم.. ولتزداد فى نفس الوقت مساحة الشغب».

«وتشهد ضاحية المعادى أحداث عنف عديدة.. فقد أشعل المتمردون النيران فى الأشجار، وراحوا يلقون بالحجارة على إحدى مدارس اللغات التجريبية، ويحاولون حرق أتوبيس المدرسة الذى كان يقف أمامها.. كما قام بعض

المشاغبين بمحاولة تحطيم عدد من قطارات مترو حلوان، وفى مدينة السلام قذف المشاغبون قطارات كوبرى الليمون والسويس بالحجارة وعملوا على إيقاف تسيير القطارات على هذا الخط».

«ثم صدرت الأوامر للجيش بالتحرك وعلى الفور قامت بعض الوحدات الخاصة بالتحرك إلى مناطق الأحداث والشغب والإثارة.. وفى غضون ساعات قليلة تمكن الجيش من السيطرة الكاملة على أحداث الأمن المركزى».

. . . .

«وفى منطقتى المعادى وطرة شاهد المواطنون والمراسلون الأجانب لأول مرة الطائرات المروحية العمودية وهى تطارد جنود الأمن المركزى.. وساعتها تصور الكثيرون أن هذه الطائرات تطلق الرصاص على المتمردين، خاصة أن أصوات إطلاق الرصاص كانت تسمع بشكل متقطع.. لكن الحقيقة أن هذه الطائرات كانت تلقى منشورات على المتمردين.. كان هذا نصها:

«بسم الله الرحمن الرحيم»

«باسم مصر نتحدث إليكم باسم شعب مصر وباسم الاستقرار الذى ننشده جميعا. لا تستمعوا إلى الشائعات ومثيرى الفتن.. عودوا إلى معسكراتكم والتزموا الهدوء وأطيعوا ضباطكم.. كونوا حراس الوطن وحافظوا على ممتلكات الشعب.. أنتم حراس الوطن فلا تفعلوا ما يضر بالوطن.. إن الدولة لن تقبل عبث البعض من المنحرفين بأمن وسلامة مصر.. لا صحة لسنة زيادة فى التجنيد».



ويجدر بنا بعد هذا التصوير التفصيلى لأحداث الأمن المركزى على نحو ما أتاحه اللواء أحمد رشدى فى حديث واحد فقط، يجدر بنا أن نتأمل فى

نصوص الخطب (أو الكلمات) المبكرة التى ألقاها خلفه وزير الداخلية [الجديد يومها] اللواء زكى بدر فى رجال الشرطة بعد توليه مسئولية الوزارة عقب أحداث الأمن المركزى، وسنجد فى بعض فقرات هذه الخطبة المبكرة التى نطالعها بعد قليل ما يصور لنا الأثر النفسى الذى تركته أحداث الأمن المركزى فى نفوس قادة الشرطة، وهو أثر جمع ما بين الألم والأسف والإحساس بالتقصير.

وعلى الرغم من المناخ الديمقراطى الذى كان يسود مصر وصحافتها فى ذلك الوقت، فإن تقارير مكاتب الصحف العربية كانت هى الأكثر حديثاً عن التطورات فى قضية الأمن المركزى، وربما كان السبب فى هذا صدور أمر النيابة العامة بحظر النشر فى الموضوع، وعن خبرة شخصية فقد كان لجريدة القبس الكويتية السبق إلى تغطية أخبار الأيام التى أعقبت حوادث الأمن المركزى، وكان الفضل فى هذا لنشاط مكتبها فى القاهرة الذى كان يديره الأستاذ لبيب السباعى (مدير تحرير جريدة الأهرام الآن)، وكان يضم أيضا كلا من محرر الحوادث الشهير المغفور له الأستاذ حسن أبو العينين ، والاستاذ ثروت فهمى.

وعن عدد جريدة «القبس» الكويتية الصادر فى ١٤ مارس ١٩٨٦ ننقل للقارئ بعض فقرات كلمة زكى بدر فى الاحتفال بتخريج دفعة جديدة من المجندين بالشرطة المصرية انتهت فترة تدريبهم الأساسى.

قال اللواء زكى بدر وزير الداخلية للمجندين بالشرطة:

« ... إننى أعلم أنكم تبدءون عملكم فى ظروف صعبة فلا تزال الأحداث الأليمة التى ارتكبها قلة من المنحرفين تلقى عليكم وعلى جهاز الشرطة كله ظلالاً من الأسف والألم وإحساسا بالقصور والخطأ».

«وقال: إننا لا نستطيع على أى حال أن نقلل من فداحة الجرم وجسامة الأفعال التى ارتكبها أعداد من المجندين فى الشرطة يستحقون القصاص العادلّ والعقاب الرادع، لكننا نتبرأ من أفعالهم ولا نحمل أوزارهم».

«وقال: لقد كانت هناك عشرات المعسكرات على أكمل ما يكون الانتظام والانضباط، كما كان هناك عشرات الألوف من المجندين ـ برغم الإلحاح على إثارة مشاعرهم ـ يرفضون الاستجابة لدعاة التخريب والفتنة».

«بل أكثر من هذا كله.. كان المئات من المجندين فى عديد من المواقع يتصدون لزملائهم الذين خرجوا على النظام والانضباط وخانوا أمانة الوطن والمواطن. وخلال هذا التصدى سقط العشرات من الجنود الشرفاء بين شهيد وجريح وهم يخوضون أشرف معارك الأمن وأقدس دواعى الواجب».

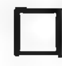
....

«وأضاف وزير الداخلية زكى بدر فى حديثه للمجندين بالشرطة: إن أول ما يتعلمه المجندون من فترة التدريب الأساسى أن الشرطة هيئة نظامية تقوم على الانضباط والالتزام قبل أى شىء آخر، فالروح النظامية فى القول والفعل وفى المظهر والسلوك وفى العمل والتعامل ضرورة لا بديل عنها ولا تفريط فيها لكل مَنْ يعمل فى جهاز الشرطة لفترة دائمة أو محدودة».

وتواصل «القبس» تقريرها فتقول:

«وبعد أن أشاد وزير الداخلية بالدور الوطنى للمجندين بالشرطة خلال معركتهم مع قوات الاحتلال الإنجليزى فى الإسماعيلية ودورهم خلال العدوان الثلاثى على مصر وخلال حرب أكتوبر، وكذلك جهادهم فى معارك الأمن الضارية فى مواجهة الخارجين على القانون.. أعلن وزير الداخلية أنه تقرر تقليل وتقليم المجندين فى الشرطة وذلك بعدم الاستعاضة عمن تنتهى خدمتهم، ورفع كفاءة أداء رجل الشرطة والارتقاء بمستوى الخدمات التى يؤديها بتطوير مناهج التدريب وأساليبه واستحداث أنظمة جديدة للحراسة والتأمين، وتعليم المجند ومحو أميته، وتوفير الرعاية الصحية للمجندين

بالشرطة بالكشف الطبى الدورى عليهم، واكتشاف ما يصابون به من أمراض وعلاجها، وكذلك رعايتهم اجتماعيا، وتعليمهم الحرف المختلفة».



ومن المفيد أيضاً أن نطالع ملخص أحد التقارير الصخفية التى صدرت بعد أسبوعين من أحداث الأمن المركزى (القبس - ١٤ مارس ١٩٨٦):

«النيابة العامة فى القاهرة، استجوبت أمس وزير الداخلية السابق الوزير اللواء أحمد رشدى طيلة خمس ساعات بشأن أحداث فبراير الماضى وملابساتها وأسباب انتشارها، كما تناول [أى الاستجواب] طبيعة عمل قوات الأمن المركزى وأحوال أفرادها المعيشية وتدريباتهم والقواعد التى تنظم أسلوب التعامل معهم داخل المعسكرات».

«وتم التحقيق أيضاً مع عدد من قيادات وزارة الداخلية من بينهم مساعد أول الوزير ومدير مباحث أمن الدولة السابق الذى استغرق التحقيق معه أربع ساعات، ومدير أمن الجيزة السابق،كما شملت [أى التحقيقات] ستة من قيادات الوزارة وقيادة الأمن المركزى. وشملت التحقيقات أيضا محافظ الجيزة والسيد طاهر الأسمر سكرتير عام مساعد المحافظ باعتبارهما من شهود العيان على الأحداث».

«ويعلن المستشار محمد عبد العزيز الجندى النائب العام المصرى قرار الاتهام فى أحداث فبراير الماضى خلال الأسبوع المقبل».

. . . .

«وكان الدكتور أسامة الباز مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية قد أعلن (عقب أحداث الأمن المركزى مباشرة) أن الخسائر الأولية بلغت ٣٦ قتيلا و٣٢١ جريحا من المدنيين والعسكريين.. وقد جاء هذا الإعلان من خلال

المؤتمر الصحفى الذى عقده أسامة الباز عقب اللقاء الذى اجتمع فيه الرئيس حسنى مبارك بكبار قيادات الدولة».

وفيما بعد فإن أحد التقارير الصحفية أشار إلى أن الخسائر تضمنت: ٨٤ سيارة محترقة فى أسيوط، و٤٠ عربة قطار تحطمت، وتحطيم ٢٢ ملهى بشارع الهرم قدرت خسائرها بحوالى ٢٥ مليون دولار، كما بلغت قيمة الخسائر فى فنادق منطقة الهرم ومنها ٤ فنادق درجة أولى وخمس فنادق درجة ثانية أكثر من ١٩٧ مليون دولار، وبلغ عدد السيارات المحطمة فى القاهرة الكبرى ٣٨٥ سيارة بالإضافة إلى ١٩٢ أتوبيسا.

«أما خسائر أجهزة الأمن فقد كانت احتراق ٣٨٥ سيارة فى الجيزة واحتراق جزء من قسم شرطة الهرم ونقطة شرطة المنيرة (إمبابة).. وفى القاهرة تحطم قسم الساحل ونقطة الغرب بالزاوية الحمراء وقسم شرطة المعادى.. ومركز القناطر، وإشعال ٤ سيارات للشرطة به».



بقى بعد هذا كله أن نشير إلى أن تمرد قوات الأمن المركزى فى ١٩٨٦ لم يكن الأول من نوعه، بل إنه فيما يبدو كانت له إرهاصات سابقة مما فتح الأعين على أنه أمكن تضخيم مثل هذه الإرهاصات ولابد من باب الطرافة والإحاطة أن نشير إلى ما رواه النبوى إسماعيل لمحمد الطويل ونشر فى كتاب «السادات ولعبة الأمم» أن واقعة تصدى النبوى إسماعيل بنفسه وهو نائب لوزير الداخلية لتمرد الأمن المركزى (١٩٧٧) كانت بمثابة الواقعة التى لفتت نظر السادات إلى القدرات المتميزة للنبوى إسماعيل، ولنقرأ ما يرويه محمد الطويل:

«كانت هذه الواقعة فى مارس عام (١٩٧٧) بمعسكر الأمن المركزى الواقع على أول طريق مصر - الإسكندرية الصحراوى وبجوار فندق جولى فيل

الحالى. فقد وقع سور المعسكر على الجنود مما تسبب فى وفاة وإصابة بعضهم. وبدأ زملاؤهم فى التمرد والسخط والغضب من هذا، واستعدادهم للخروج من المعسكر، ووصل إلى مسمع النبوى إسماعيل ذلك فى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل . وتحرك على الفور نحو المعسكر. وفى طريقة عرّج على مستشفى أم المصريين ، وأطمأن على المصابيين. وأمر بأن مَنْ انتهى علاج إصابته الخفيفة فعليه أن يعود إلى المعسكر حتى يطمئن زملاؤه هناك. ثم وصل إلى المعسكر واجتمع بالجنود المتمردين وأجرى معهم حوارا دار حول مشاكلهم وشكواهم ثم أمر بصرف مكافأة لهم. ثم اجتمع بالضباط وطلب منهم الالتحاق بجنودهم، وتفهم مشكلاتهم وظروفهم ، منعا لتكرار ذلك مرة أخرى. وعندما علم الرئيس السادات بذلك لم يعلق. ولكنه بدأ يتابع نشاط النبوى إسماعيل».

الإحباط السابع : الاعتداء على زكى بدر فى البرلمان وإخراجه من منصبه على يد الصحافة:

على الرغم من أن حادث الاعتداء على زكى بدر فى قاعة مجلس الشعب وفى أثناء انعقاد الجلسة البرلمانية يمثل حادثاً فردياً قام به أحد أعضاء المجلس فى حركة مفاجئة، وعلى الرغم من أن استفزاز الوزير (بشخصه) وليس (بوظيفته) كان بمثابة الدافع الأساسى لهذا الحادث، إلا أن الحادث مثل فى الحقيقة نوعا من الإحباط للقيادات الشرطية، وربما خفف من هذا الإحباط أن العضو عوقب على هذا المسلك بإسقاط العضوية عنه، وهى أقسى العقوبات البرلمانية.

كذلك يمثل خروج زكى بدر من منصبه على يد الصحافة نوعاً آخر من الإحباط على الرغم من أن الوزير قد قدم مسوغات هذا القرار بصوته وفكره، وربما خفف من هذا الإحباط أن الرئيس مبارك اتخذ قراره فى هدوء تام ولم يردفه بأى تعليق أو انتقاد، وهكذا مرت «الحادثة» بسلام سياسى معهود فى أداء الرئيس مبارك.

وهذه أولاً قصة احتداد أحد أعضاء مجلس الشعب على زكى بدر فى قاعة البرلمان وصفعه للوزير على وجهه - على نحو ما يرويها الأستاذ محمد صلاح الزهار فى كتابه: «وزراء على كف عفريت» - وهى الواقعة التى انتهت بفصل الأستاذ طلعت رسلان عضو مجلس الشعب :

«... كان يوم ٢٠ فبراير ١٩٨٩ يوماً غير مسبوق فى تاريخ الحياة السياسية فى مصر، تحت قبة البرلمان، وأثناء نظر عدة طلبات إحاطة وأسئلة واستجوابات، احتدت المناقشات واحتدمت بين نواب المعارضة ووزير الداخلية، لدرجة أن أحد أعضاء البرلمان ترك مقعده وتوجه إلى المنصة حيث يقف الوزير مدافعاً عن وزارته بكلمات استفزازية، وقام النائب بصفع الوزير على

وجهه، وبعد أيام من هذه الواقعة غير المسبوقة تحت القبة بين الوزير والنائب، قرر البرلمان فصل النائب طلعت رسلان ـ عن حزب الوفد ـ من عضوية البرلمان كإجراء تأديبى عما فعله تجاه الوزير».

ويروى الأستاذ صلاح الزهار ما يعتبره مقدمات إقالة زكى بدر على النحو التالى:

«استمر هجوم زكى بدر على السياسيين والمثقفين والمعارضة، حتى استطاعت جريدة «الشعب» المعارضة تسجيل حديث لزكى بدر فى مؤتمر جماهيرى فى محافظة القليوبية يسب فيه رؤساء أحزاب المعارضة والسياسيين والمحامين، ومن هذه الأوصاف أنهم «حرامية، وجزم، وصيع، وأشباه رجال»... وغير ذلك من «بذاءات» لدرجة أنه قال إن الإمام الشافعى أفتى بإمكان أن يقتل الحاكم ثلث الشعب حتى يحمى الثلثين. وأضاف: أنا أريد قتل ٥٪ فقط من الشعب حتى يعيش الباقون. ونشرت الصحيفة تقريراً كاملاً لنص شتائم الوزير، وهاجت الصحف وكتبت تطالب بمحاسبة الوزير، وبعد أن تأكد الرئيس حسنى مبارك من صحة ما نقلته صحف المعارضة، أصدر قراراً بإقالة زكى بدر من منصبه.. وتعيين اللواء محمد عبدالحليم موسى محافظ أسيوط ليحل محله».



ويجدر بنا أن ننقل تصويراً آخر لهذه الواقعة قدمه الأستاذ مجدى عبد الغنى حيث يقول:

«لا أحد يستطيع أن يمحو من ذاكرته ما حدث بمجلس الشعب وما تعرض له الوزير من محاولة الاعتداء عليه من أحد الأعضاء عندما جاء الوزير بأجهزة التسجيل المرئية والصوتية ليثبت تورط أحد صحفيى المعارضة فى الهجوم عليه وعلى النظام. وكانت مفاجأة الاعتداء على الوزير بالمجلس

وإذاعتها كاملة بأجهزة التليفزيون بداية إنذار أسقطت من أسهم زكى بدر وجعلت رجل الشارع يشعر باهتزاز هيبة رجل الشرطة.. وجعلت رجل الشرطة يشعر أيضاً باهتزاز هيبته».

«وقد سألت زكى بدر قبل حضوره هذه الجلسة بأيام [وكان هناك عدد من قيادات وزارة الداخلية أذكر منهم بالتحديد اللواء مصطفى كامل مدير مباحث أمن الدولة] عما سيفعله خلال أيام من لقائه بأعضاء مجلس الشعب.. فأكد لى أن لديه مفاجأة سوف يفجرها بالمجلس.. وحاولت أن أعرفها فقال لى: كيف تكون مفاجأة، وأقولها لك.. انتظر واصبر».

«وكانت هذه الواقعة حديث رجل الشارع فى المواصلات وفى المقاهى وداخل البيوت.. واحتجب زكى بدر بعدها فترة طويلة عن لقاء الصحفيين.. وظهر بعد ذلك فى احتفال تخريج دفعة من الضباط الدارسين بالنادى العام لضباط الشرطة.. ونظرت إليه ومعى عدد من رجال الصحافة والإعلام فوجدناه على غير عادته وابتسامته ليست على وجهه.. ولم يتحدث معنا كلمة واحدة ولم يقف معنا ليحاورنا ونحاوره واستقل سيارته عقب الاحتفال مباشرة وتوجه إلى الوزارة».



الباب الخامس

صراع الشرطة فى الأفرع العليا
منذ أواسط عهد السادات

نبدأ هذا الباب بأن نلفت النظر إلى حقيقتين، أولاهما أنه لا يمكن إنكار حقيقة الفارق بين نظامى الرئيسين عبدالناصر والسادات فى التعامل مع الشرطة. أما الحقيقة الثانية فهى الفارق بين أسلوب نظامى الرئيسين من ناحية، وبين أسلوب الرئيس مبارك من ناحية أخرى.

ونبدأ الحديث عن الحقيقة الأولى: فعلى حين كان عبدالناصر يفضل أن يكون وزير الداخلية من رجال الثورة (هو نفسه ثم زكريا محيى الدين ثم عباس رضوان ثم شعراوى جمعة)، فإن السادات فى المقابل استن السنة التى لا نزال نعمل بها حتى اليوم وهى أن يكون وزير الداخلية من رجال الشرطة أنفسهم.

أما الاستثناء الذى حدث فى عهد عبد الناصر حين تولى اللواء عبد العظيم فهمى وزارة الداخلية فهو استثناء يؤكد القاعدة، وذلك أن الانتقال إلى نظام المجلس التنفيذى (بديلا عن مجلس الوزراء) وهو نظام أخذت به مصر فى وقت من الأوقات كان بمثابة الواجهة التى تم من ورائها إبعاد أعضاء مجلس قيادة الثورة من زملاء الرئيس عن المشاركة الفعلية فى الحكم والإدارة

التنفيذية، وهكذا لم يكن من المنطقى (فى ذلك الوقت) أن يُبعد زكريا محيى الدين ليحل محله تماما من كان جاهزاً لهذا الحلول وهو عباس رضوان، ذلك أن عباس رضوان كان بالفعل قد عمل كوزير تنفيذى للداخلية فى مصر، على حين بقى زكريا محيى الدين وزيراً مركزياً للداخلية، ولهذا فضل نظام الرئيس عبد الناصر فى صيغة المجلس التنفيذى أن يتولى وزارة الداخلية أقدم رجالها.

وسرعان ما عادت الأمور مرة أخرى إلى قبضة العسكريين وإلى قبضة زكريا محيى الدين نفسه حين شكلت وزارة برئاسته فى أول أكتوبر ١٩٦٥، وقد استبقى لنفسه منصب وزير الداخلية، على حين عين نائب لوزير الداخلية كان بمثابة أقدم رجال الشرطة العاملين وقتها وهو اللواء يوسف حافظ الذى كان محافظاً.

وباستقالة وزارة زكريا محيى الدين وتشكيل وزارة صدقى سليمان عهد بمنصب وزير الداخلية إلى شعراوى جمعة وكان قد شغل مناصب وزير الدولة ومحافظ السويس ووكيل المخابرات العامة، وقد بقى فى هذا المنصب حتى ١٣ مايو ١٩٧١ حين كان أول الذين فقدوا مناصبهم فى حركة التصحيح.

آل أمر الوزارة إذن إلى أبنائها من ذلك اليوم وحتى الآن، ولم يكن أبناؤها مهيئين تماماً للتعامل مع الموقف الجديد الذى قضى بأن الوزير سيكون دائماً من بينهم، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن خلفياتهم عن طبيعة النظام السياسى لم تكن تسمح لهم - على مستوى التفكير أو التعبير فيما بينهم وبين أنفسهم - أن يفرضوا أى نوع من الرأى فيما يتعلق باختيار مَنْ يتولى شغل الأفرع العليا فى جهاز الشرطة المصرية.. وعلى الرغم من أن ممدوح سالم كان يتمتع بنوع من السلطة الأبوية بحكم ما وصل إليه من مناصب تالية نائبا لرئيس الوزراء ثم رئيسا للوزراء، إلا أن تقاربه فى السن والدفعة مع القيادات التالية له من رجال الشرطة كان يحول دون أن تكون هذه السلطة «الأبوية» متمتعة بكل ما تتيحه السلطة «تامة الأبوية».

هكذا يمكن وصف موقف قيادة ممدوح سالم للشرطة فى السبعينيات بأنها كانت «قيادة أبوية»، ولكنها لم تكن «تامة الأبوية».

ولعل من المهم الآن أن نوضح بقية تفصيلات الصورة بأن نذكر أن ممدوح سالم كان من خريجى دفعة ١٩٤٠ على حين كان السيد فهمى من دفعة ١٩٤٣، وكمال خير الله من دفعة ١٩٤٤، وحسن أبو باشا وسعد الشربينى من دفعة ١٩٤٥، أما النبوى إسماعيل فهو من دفعة ١٩٤٦. أى أن وزراء السبعينيات الشرطيين الذين جاءوا من هذه المجموعة كانوا كلهم من جيل واحد، وهكذا لا يمكن لوم النبوى إسماعيل فعلاً إذا قاده طموحه إلى الرغبة فى رئاسة الوزارة فى ١٩٨١، أى بعد ممدوح سالم بست سنوات هى الفارق بين دفعتيهما (١٩٤٠، ١٩٤٦)، وهى أيضاً الفارق بين توليهما الوزارة لأول مرة (١٩٧١، ١٩٧٧).

وربما يبدو أن مثل هذا التفكير لا يعدو أن يكون تصوراً نظرياً فحسب، ولكنه من ناحية أخرى يرينا أو يؤكد لنا أن العلاقات بين النبوى إسماعيل (أو حسن أبو باشا) من ناحية، وممدوح سالم من ناحية أخرى لم تكن علاقة تلميذ بأستاذ أو ابن بأب.

ونأتى الآن إلى الحديث عن الحقيقة الثانية، وهى المتعلقة بالفارق بين أسلوب عهد الثورة المبكر فى عهدى الرئيسين عبد الناصر والسادات من ناحية، وأسلوب عهد الرئيس مبارك من ناحية ثانية. وفى الحقيقة فإن هذا الفارق لا يتطلب كثيراً من الجهد لإثباته، فمن الواضح أن الرئيس مبارك حريص بأقصى ما يمكن لرئيس من حرص على ألا يقحم مؤسسة الرئاسة فى الشئون الشرطية الداخلية بأية صورة ولا على أى نحو، وعلى نحو ما يقال فى الأمثال من أن الصحة تاج على رءوس الأصحاء لا يقدره إلا المرضى، فإن فهم إيجابيات أسلوب الرئيس مبارك لا يتأتى إلا بإدراك ما ترتب على السياسات السابقة من مصاعب وعقبات سنتأمل بعضها فى هذا الباب على نحو ما تأملنا بعض ظواهرها فى الأبواب السابقة.

ونحن - على سبيل المثال - نكاد نرى صورة معبرة عن مشكلات التواجد فى المواقع الأمنية الأكثر تقدماً من جهاز الدولة، فيما يتضمنه تحليل موسى صبرى للمواقف التى تعرض لها النبوى إسماعيل حين أصبح نائبا لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية بعد انتهاء عهد ممدوح سالم برئاسة الوزارة.

وسوف نجد أن جوهر الصراع المحدود فى غاياته وأهدافه بل آلياته قد استمر، وسنجد أن رجل الشرطة البارز يُواجه على الدوام بصعوبة فى الإقناع، وبعدم الاقتناع (من السياسيين ومن التكنوقراطيين على حد سواء) من ناحية أخرى، وهو ما ينمى إحساس كبار قادة الشرطة بالإحباط المتكرر بينما هم فى هذه المواقع المتقدمة من مناصب الدولة.

والشاهد أنه يمكننا بسهولة أن نلجأ إلى سمة أقرب منالاً فى الظاهر وذلك بأن نرجع السبب فى كثير من هذه المشكلات إلى أن الرئيس السادات كان حريصاً على الدوام على أن يفتح خطوطه على كل الجبهات الشعبية والسياسية، وهكذا قدر لصراعات من هذا النوع البسيط أن تتنامى إلى حد أن تكون دائما على بساط البحث المتجدد فى دائرة اهتمام الرجل الأول فى الدولة، بكل ما يستتبع هذا من أن ينشغل بها وبجزئياتها كبار المسئولين فى الدولة إلى مثل هذا الحد الذى توحى به قراءة الأدبيات المتاحة عن تلك الفترة، وهو ما نجا منه - إلى حد كبير - المسئولون المناظرون فى عهد الرئيس مبارك على سبيل المثال.



ونأتى إلى جوهر أحد أكثر أسباب الصراعات شيوعا فى الأفرع العليا لقادة الشرطة، ذلك أنه يكاد يكون هناك اعتقاد بأن وظائف مساعدى الوزير تمثل حلقة إضافية فى سلسلة القيادات فى وزارة الداخلية، وبالتالى ينطبق على هذه «الوظيفة» ما ينطبق على الحلقات «الإضافية» فى مفهوم علوم الإدارة والقيادة.

وينبغى لنا أن نفرق فى البداية بين نوعين من وظائف مساعدى وزير الداخلية، فبعض هذه الوظائف منوط بها عمل ضخم، أما البعض الآخر فقد لا تمثل - فى ظروف معينة - وعن قصد - سوى درجة وظيفية بدون أية أعباء فعلية أو إشرافية، كما ينبغى لنا الانتباه إلى استعمال اللقب من باب ترفيع الشخص المراد الحديث عنه على نحو ما يحدث فى إعلانات الشكر التى تنشرها بعض الصحف لبعض كبار المسئولين عن الأمن فى أعقاب إتمام إنجاز أمنى ما، فنجد هذه الشركات وقد «منحت» اللقب لبعض مَنْ لم يصلوا إليه.

على كل الأحوال ففى الأدبيات المتاحة نصوص بديعة (سنتناول بعضها فيما بعد) يصور مدى إحساس بعض قادة الشرطة بالتهميش عند حصولهم على منصب مساعد الوزير إذا ما ارتبط حصولهم عليه بالانتقال من موقع مؤثر وفعال إلى موقع أعلى، ولكنه فى الحقيقة أقل فعالية ونفوذا.

وسنورد فيما يلى بعضاً من الوقائع والروايات الكفيلة بأن تقرب لنا الصورة الحقيقية لعلاقات قادة الشرطة بعضهم ببعض :

أولاً: تطور علاقة ممدوح سالم والنبوى إسماعيل:

وسنبدأ بأن نورد بعض الفقرات المهمة التى وردت على لسان النبوى إسماعيل نفسه فيما يتعلق بعلاقاته مع ممدوح سالم، وقد وردت هذه الفقرات فى كتاب محمود فوزى: «النبوى إسماعيل وجذور منصة السادات».

ونظراً لأن هذا الكتاب نشر على نحو ما حدث الحوار باستطراداته وتكراراته وتأكيداته فقد حرصنا من أجل دقة الصورة المقروءة فى نص مكتوب على أن نجمع هذه الفقرات بطريقة كفيلة بتكوين نص متواصل ومتربط ببعضه، وأظن أننا نجحنا فى هذا من دون تدخل منا إلا بالترتيب واختصار فقرات الربط، ويوسع القارئ أن يتأكد بنفسه من ورود كل هذه الفقرات فى صفحات ومواضع مختلفة من الكتاب المذكور:

يقول النبوى إسماعيل لمحمود فوزى :

«صباح يوم السبت ١٥ مايو ١٩٧١ اتصل بى الزميل المرحوم سيد فهمى، وكان قد تسلم فى الليلة السابقة (عمله الجديد) مديراً لمباحث أمن الدولة وقال لى: إن وزير الداخلية يريد أن تمر عليه فى مكتبه؟!».

«فقلت له: هل هناك شىء مهم يريدنى فيه؟!

قال: لم يقل لى شيئا!».

«وذهبت إليه فى مكتبه، وبعد التحية قال لى: ماحدش شافك يعنى؟!».

«قلت له: الظروف لم تكن تسمح أن أمر على سيادتك.. كان الله فى عونك فمسئوليتك كبيرة فى ظروف غير عادية».

وهنا يستطرد النبوى إسماعيل ليروى تاريخ علاقته بممدوح سالم فيقول:

«... والحقيقة أن بداية معرفتى بممدوح سالم بدأت حين أوفدت فى بعثة فى اسكتلانديارد بانجلترا فى المباحث عام ١٩٥٦ وكان معى فى هذه البعثة

الزميل سيد فهمى، الذى لم تكن تربطنى به أية صلة قبل أن نلتقى فى الطائرة فى طريقنا إلى انجلترا، وأقمنا فى حجرة واحدة فى البنسيون، والتحقنا بفرقة واحدة، وحدثت بيننا ألفة ومودة، وكان سيد فهمى يعمل فى مباحث أمن الدولة فى الإسكندرية وكان رئيسه المباشر ممدوح سالم فكانا يتراسلان بالخطابات بين لندن والإسكندرية».

« وكان سيد فهمى يحكى له عنى باعتبارى صديقاً وزميلاً له فى نفس الحجرة، ويحكى له عن بعض نوادرنا، وهو يرد عليه يقول له: شوقتنا إننا نعرف زميلك هذا، سلم لى عليه. وحين انتهت البعثة وعُدنا إلى مصر كنت بحكم عملى واختصاصى بمرافق النقل فى الجمهورية كلها كنت أسافر إلى الإسكندرية مثل أى محافظة أخرى، فكنت أتصل بزميل البعثة سيد فهمى فكان يدعونى ومعنا ممدوح سالم لقضاء بعض الوقت فى الإسكندرية».

. . . .

«وكنت ألتقى بممدوح سالم حين أصبح محافظاً لأسيوط حينما كان يأتى إلى القاهرة أو فى طريق عودته لأسيوط والإسكندرية، فقد كان مكتبى فى محطة مصر فكان يجلس فى مكتبى بعض الوقت ويشرب قهوته، وكنا نتجاذب أطراف الحديث عن العمل ومشاغله».

«وفوجئت بممدوح سالم يقول لى صباح يوم ١٥ مايو حين قابلته فى مكتبه:

«أنا وقع اختيارى عليك إنك تمسك مدير مكتبى!»

«قلت له فى دهشة: أنا!».

«قال لى : نعم».

«فقلت له: أنت عارف أننى طول عمرى لا أحب الجلوس فى مكتب، ولكن عملى دائماً فى الميدان وأخشى ألا أحقق لسيادتك هدفك».

«فقال لى: أنت يا نبوى ضابط كفء تنفع فى المكتب وتنفع فى الميدان».



وننتقل إلى إجابة النبوى إسماعيل عن سؤال محمود فوزى له عما إذا كان قد لعب دور «المراقب» لتصرفات ممدوح سالم، ونحن نرى للنبوى إسماعيل إجابات منطقية تماما على هذا السؤال حيث يقول:

«لا يوجد ما يبرر وجود «عين» على السيد ممدوح سالم لأنه رجل سليم فى كل تصرفاته.. والعين عادة لا توضع ولا تراقب إلا صاحب التصرفات غير السليمة، فيصبح فى هذه الحالة محل متابعة، لكن ممدوح سالم لم يفعل شيئاً خطأ فلماذا إذن توضع عليه عين لتراقبه؟».

«إننى لست من الأشخاص الذين يقبلون أن يقوموا بهذا الدور، فأجهزة الوزارة موجودة تتابع كل الأنشطة المختلفة، ولكن على مستوى رئيس الوزراء والوزراء فهذا أسلوب ما كنت أقره مطلقا!».



ونأتى إلى فقرات تبدو وكأنها جيدة الصياغة والفكرة وان كان مضمونها أقل قيمه من شكلها وفيها يحاول النبوى إسماعيل أن يصور خلافه مع ممدوح سالم على أنه لم يتعد ذلك النوع من الاختلاف فى وجهات النظر:

«لم يكن هناك تناقض بينى وبين ممدوح سالم، ولكن هذا لا يمنع من أن يكون هناك اختلاف فى وجهات النظر، وهو اختلاف عادى فى بعض المواقف، وكل وزير له سياسته وله فكره ورأيه، ثم إن الوزراء ليسوا تلاميذ أو موظفين، ورئيس الوزراء اسمه رئيس مجلس الوزراء وليس رئيس الوزراء، والوزير مسئول سياسياً أمام رئيس الجمهورية وأمام مجلس الوزراء ككل وأمام مجلس الشعب وأمام الرأى العام فى كل تصرفاته وقراراته، فكل وزير له وجهة نظره فى السياسة، وقد حدثت خلافات بينى وبين ممدوح سالم فى وجهات النظر».

. . . .

«وأنا حقيقة كنت ولا زلت أعتز بممدوح سالم لأمور كثيرة، وعملت معه بمنتهى الإخلاص من أول يوم لآخر يوم، وأنا بطبيعتى كل الذين عملت معهم سواء مرءوسين ورؤساء تعاملت معهم بإخلاص، وربما كان عيبى الحقيقى هو فرط الإخلاص فى التعامل».



بل إن النبوى إسماعيل يعبر عن أمنية لم تتحقق فى أن يكون هو وحده بمثابة ذى الولاء الوحيد لممدوح سالم.. وهو أمل لم يتحقق ـ كما نعرف ـ بالطبع:

«وكنت أتمنى اليوم الذى نترك فيه كل موقع من مواقع المسئولية لكى تتفجر مشاعرى الودية نحوه ولا يجد تحت قدميه (هكذا يعبر النبوى إسماعيل) سواى حيث لا منصب ولا جاه وحتى لا يفسر مشاعرى أو التقرب نحوه بأنها تملق أو نفاق».



ثم يلقى النبوى إسماعيل بالمسئولية عن الخلاف على كاهل ممدوح سالم، ويشير صراحة إلى أنه ـ أى ممدوح سالم ـ هو الذى لم يعطه الفرصة!!:

«كنت أتمنى هذا اليوم لأننى أعرف أنه لم يكن لديه أقارب ويكاد يكون منفرداً فى الحياة.. ولقد اختلف ممدوح سالم مع المرحوم سيد فهمى فى أواخر أيامه، وكذلك اختلف مع مجموعة الضباط الذين كانت تربطهم به علاقة زمالة قديمة، فكنت أتمنى أن يأتى اليوم الذى أقترب منه بلا مناصب وأكون فى متناول يده إذا ما طلب شيئاً لا يجد «سوى» نبوى يلبى له كل ما يحتاجه، ولكنه لم يعطنى هذه الفرصة!!».



وربما كان من المفيد أن ننقل هنا ما يرويه النبوى إسماعيل فى كتاب محمود فوزى بعد خمسين صفحة من حديث مبكر عن عدم سعيه إلى أى منصب مع ممدوح سالم وكيف اعتذر عن قبول منصب مدير مكتب رئيس الوزراء حين عرضه عليه ممدوح سالم وهو يقول :

«قال لى ممدوح سالم: يانبوى.. الريس كلفنى برئاسة الوزارة فحضر نفسك علشان تروح معايا وشوف عاوز تروح برتبتك لواء ولا عايز تروح إزاى. فقلت له: أنا لن أذهب مع سيادتك ولكن حاشوفلك مدير مكتب ممتاز».

«فقال لى: نحن بدأنا المشوار ولابد أن نكمله».

«قلت له: أنا أبحث عن مصلحتك فسوف يقولون إنها وزارة بوليسية.. اللواء ممدوح سالم رئيس الوزراء، واللواء النبوى إسماعيل مدير مكتب رئيس الوزراء».

«فقال لى: يانبوى أنت تعلم أننا لا نعمل بعقلية بوليسية والناس كلها عارفة كده».



وفى موضع آخر نرى اللواء النبوى إسماعيل وهو يقدم تفسيرا آخر يضمنه أنه لم يسع إلى الوجود بجوار ممدوح سالم فى أى من المناصب التى تولاها كلاهما، ويرى أنه «بمعتقداته الإيمانية» كان بعيداً عن السعى لهذا المنصب أو ذاك، بل إنه يعبر عن عقيدته فى أن التخطيط للوصول إلى منصب من المناصب لا يعدو أن يكون نوعاً من أنواع الكفر:

«إذن المسألة ليست أننى أحقق لنفسى كيان سياسى من أجل الوصول إلى أى منصب، فأنا لدىّ قناعة أن الذى يخطط للوصول إلى منصب معين أعتبره نوعاً من أنواع الكفر.. لماذا؟! لأنه يتدخل فى إرادة ربنا، أداء الواجب مطلوب

والطموح مطلوب، لكن التخطيط للمنصب أعتبره نوعا من أنواع الكفر لأنه التدخل فى قدر ما هو مكتوب للإنسان، فأنا أعتبر الوصول إلى أى منصب من المناصب العليا نوع من القدر المكتوب».



ونختم حديثنا فى هذه الجزئية بأن نشير إلى أنه بعد وفاة ممدوح سالم بفترة فإن النبوى إسماعيل كان أكثر انطلاقا فى الهجوم على سياسته وأفكاره فيما يتعلق بموقفه من الحزب الوطنى وهو يورد فى حديثه لـ«الأهرام العربى» فى ١٩٩٨ عبارات لا يمكن لنا أن نتقبلها على عواهنها دون أن نضع بعض علامات التعجب، ولكننا فى الواقع لا نحبْ لأنفسنا أن نأخذ الأقوال بالتكذيب وإنما نفضل منهجا آخر وهو البحث عما يقصد صاحب الأقوال من أقواله (التى تبدو وكأنها مخالفة للطبيعة أو للحقيقة) والحكم على هذا الهدف الذى يستهدفه صاحب الحديث بطريقة واعية فإذا به بطريقة غير واعية يقع فى مطبات أخرى.

وفى هذا الصدد فإن فى وسعنا أن نقول إن النبوى كان حريصاً ـ دون أن يدرى ـ على أن يخطئ نفسه فى أكثر من اتجاه، فليس من المقبول أن يكون هذا النمط من الخطاب هو السائد بين وزير وبين رئيس وزراء، وليس من المقبول ولا من المعقول أيضاً أن تصل العلاقة بينهما إلى هذا الحد، وليس من المقبول ولا من المعقول ثالثاً أن يحتفظ وزيرالداخلية بمقعده ولا يستقيل منه بينما هو غير قادر على استيعاب توجهات رئيس الوزراء أو التوافق معها وبخاصة أن هذا الرئيس كان وزيراً للداخلية من قبل، فضلاً عن أن النبوى نفسه كان مديراً لمكتبه.

ولست أتجنى بهذا الرأى على النبوى إسماعيل، وإن كنت لا أعفى نفسى من أن تكون متأثرة بقول الشاعر العظيم جبران خليل جبران إنه «لا يعفى القتيل من بعض جرم القاتل».

ولنقرأ عبارات النبوى إسماعيل:

«... البعض كان يوهم ممدوح سالم بأننى لا أطبق سياساته فى الداخلية عندما كنت نائباً له فى الوزارة، وهو كان يتعامل مع هذه الأقاويل، ولأننى مستقل بطبعى فقد كنت أرفض تدخلاته بحسم عندما أصبحت وزيراً للداخلية، حتى إننى قلت له ذات يوم إن الوزراء ليسوا تلاميذ وأنت رئيس لمجلس الوزراء «يعنى تدير الجلسة فقط، لكنك لست رئيسا لى وأنا عندى سياسات أنا المسئول عنها أمام الجماهير قبل أن أكون مسئولا أمام الرئيس».

توتر علاقة النبوى إسماعيل بممدوح سالم عند إنشاء الحزب الوطنى:

ونأتى - الآن - إلى ما يرويه النبوى إسماعيل عن قصة بدء الخلافات مع ممدوح سالم، ونحن نراه حريصاً على أن يرجع زمن هذه الخلافات إلى المرحلة التالية للتفكير فى نشأة الحزب الوطنى حين بدأ بعض أعضاء حزب مصر العربى الاشتراكى الذى كان ممدوح سالم يرأسه يحبذون فكرة الحفاظ على الحزب القديم، وعدم الانضمام إلى الحزب الجديد، وكان هؤلاء يتصورون أن يظل لحزب مصر جزء كبير من قوته السابقة كحزب للأغلبية.

يرى النبوى إسماعيل - أو هو حريص على أن يجعلنا نرى - فكرة بقاء حزب مصر بمثابة السبب الذى فجر الخلاف بينه وبين ممدوح سالم.

وسنرى فيما يرويه النبوى إسماعيل قدراً لا بأس به من القفز على حقيقة الأحداث التاريخية الثابتة التى لا تحتاج إلى أى قدر من التحقيق التاريخى لإثباتها، فنحن نعرف أن النبوى إسماعيل كان يشغل منصب مدير مكتب ممدوح سالم كوزير للداخلية وكرئيس للوزراء، لكننا نعرف أيضاً أنه كان قد أصبح نائباً لوزير الداخلية فى فبراير ١٩٧٧ (وكان أحد نائبين مع كمال خير الله)، وكان الوزير هو ممدوح سالم نفسه، كما أنه سرعان ما أصبح بالفعل وزيراً للداخلية فى أكتوبر ١٩٧٧.

نعرف هذا ونعرف أيضاً أن تأسيس الحزب الوطنى قد بدأ وتم فى صيف ١٩٧٨، وأنه عقب تأسيسه وانضمام أعضاء البرلمان إليه، فقد حزب مصر العربى الاشتراكى أغلبيته، وعهد الرئيس إلى الدكتور مصطفى خليل بتشكيل الوزارة فى بداية أكتوبر ١٩٧٨، وكان هذا آخر عهد ممدوح سالم برئاسة الوزارة.

نعرف هذا ونقرأ النص الذى سننقله للقارئ بعد قليل فنجد النبوى إسماعيل يروى أن لقاءه بممدوح سالم كان لقاء بين رئيس وزراء ووزير داخلية، لكننا سرعان ما نجد النبوى إسماعيل فى الفقرات التالية يقفز فى الزمن إلى الخلف ليتحدث عن مشورته لممدوح سالم مشركا نفسه فيها على أنه لا يزال مدير مكتب وزير الداخلية الذى لم يصل بعد إلى منصب نائب الوزير أو الوزير، والذى لا يتمنى أى منصب وزارى مع أنه (كان فى ذلك الوقت الذى دار الحوار فيه) وزير الداخلية بالفعل(!!) والذى ـ لا يزال ـ يحلم بأن يعود إلى شرطة النقل والمواصلات ليخرج منها إلى التقاعد.. سنجد هذه العبارات بالنص وسنعجب(!!) ولكن تفسير هذا بسيط، وهو أن النبوى إسماعيل كان وهو يروى روايته لمحمود فوزى يمزج أو يخلط بين أكثر من حديث جرى بينه وبين ممدوح سالم، وهو ما يدلنا على أنه كانت هناك بالفعل كثير من الظنون.. وهو فى النهاية ما أردنا تصويره على ألسنة أو أقلام أصحابه.

ولنقرأ الرواية المنسوبة إلى النبوى إسماعيل :

«... رأى الرئيس الراحل أنور السادات أن الساحة تحتاج إلى دفعة قوية من العمل الحزبى والسياسى فقرر أن ينشئ حزباً برئاسته، وفكر أن يصبح اسمه الحزب الوطنى».

« وبدأ هذا الحزب الجديد بجانب حزب مصر والأحزاب الأخرى التى كانت موجودة فى ذلك الوقت، وكان ممدوح سالم ـ رحمة الله عليه ـ هو رئيس حزب مصر، وبدأ السادات بالفعل فى تكوين الحزب واختار معه مجموعة تساعده فى تشكيل الحزب ولم يحدث أن اتصل بى الرئيس السادات فى أى

أمر يتعلق بأمور الحزب في مرحلة تشكيله وإعداده، وكنت وقتها أشغل منصب وزير الداخلية، وأنا قدرت هذا تماماً، وهو أن يبعد وزارة الداخلية والمباحث عن الحزب وإلا ولد الحزب ميتاً ويصبح حزباً يشكله البوليس والمباحث، وهذا من شأنه أن يقضى على الحزب ويحكم عليه بالعدم، فكنت أنا بعيداً نهائياً عن أمور الحزب ولم يطلب منى السيد الرئيس أية معلومات أو أى شىء خاص بهذا الحزب».

«ولقد فوجئت بممدوح سالم يقول لى فى نبرة كلها حزن وكنت عنده فى مكتبه فى مجلس الوزراء:

«شايف اللى بيجرى يانبوى».

«قلت له: جرى إيه!».

«قال: أهو الرئيس شكل الحزب وخلانى بعيد عن الصورة!».

«قلت له: أنا أعرف أن السيد الرئيس يثق فيك ويعتز بك، فأنا من رأيى إنك أنت تكلمه وتقول له: ياريس خلينى فى الصورة معاك.. وأنا ليس لى مصلحة خاصة أنا رجل وطنى وأى شىء فيه مصلحة عامة أنا أساعد فيها».

«ثم قلت له: واعرض عليه الآتى.. اعرض عليه أنك تستقيل من الوزارة وتترك رئاسة حزب مصر، وفى هذه الحالة إذا استقلت من الوزارة فأنا مستقيل معك لأننى كنت مدير مكتبك سنوات طويلة وليست لى أية تطلعات لمنصب وزارى، فقد سبق أن اعتذرت لك عن كل منصب توليته معك، بل كل أملى أن أخرج من المعاش إلى بيتى من خلال الجهاز الذى عانيت وتعبت وضيعت ألذ أيام حياتى وجهدى وعرقى فيه، جهاز النقل والمواصلات «يقصد: شرطة النقل والمواصلات»».

«وأضفت له قائلا: تستقيل وتترك الفرصة».

«واقترحت عليه يومها ثلاثة حلول: الحل الأول: هو أن يترك الوزارة والحزب ويترك الرئيس يفعل ما يشاء، أو يترك له الوزارة ويحتفظ بحزب مصر برئاسته ويمارس فيه المعارضة على أحسن ما يكون الأداء لخدمة المصالح الوطنية أو يستسلم (لاحظ هذا التعبير الذى اختاره النبوى لوصف المعنى الذى يريد التعبير عنه، وهذا الفعل بالذات فعل الاستسلام) ويقول له: أنا معك فى الحزب الوطنى والحقيقة لو كنت مكانه لتركت الوزارة واحتفظت بحزب مصر وأقف به فى مواجهة الحزب الوطنى كمعارضة وطنية لصالح الوطن».



ثم يروى النبوى إسماعيل تفصيلات مهمة عن فترة تكوين الحزب الوطنى، فنراه يصور نفسه قادراً على أن يقنع النواب بما لم يكن الدكتور فؤاد محيى الدين قادراً على إقناع النواب به، لأنه - أى فؤاد محيى الدين - حسب رواية النبوى كان لا يزال متردداً، ويوحى لنا النبوى إسماعيل أن شخصا ما قد نقل إلى ممدوح سالم حديثه المتحمس فى تأييد السادات والحزب الوطنى، وأن ممدوح سالم اتصل فى الوقت نفسه بفؤاد محيى الدين يلومه على أنه يترك الفرصة - هكذا - للنبوى ليغير أفكار النواب، وكأنما كان هؤلاء النواب ينتظرون أن يصوغ(!!) لهم النبوى أو غيره آراءهم.

يقول النبوى إسماعيل :

« ... وحين فتح باب التقدم للحزب لاحظت أن البعض يجرى اتصالات بالنواب و«يشكلهم» فى الحزب الجديد وقيل لهم: ليس مطلوباً منكم التقدم الآن، بل انتظروا بعض الشىء حتى يتضح شكل البرنامج الجديد الذى سوف يعلنه الرئيس السادات وحدث نوع من البلبلة والتخبط.. ..».

«وكان النواب يتحركون ذهاباً وإياباً من مجلس الشعب إلى مجلس الوزراء دون إدراك كامل لحقيقة الأوضاع، فكانوا لايعرفون: هل ممدوح سالم مع الرئيس أم لا.. وهل هناك صراع بينهما من عدمه؟!».

«ثم كان يوم أبلغنى فيه أحد الزملاء أن عدداً كبيراً جداً من النواب مجتمعون فى مكتب فؤاد محيى الدين وكان وقتها وزيراً لمجلس الشعب، وفعلاً وجدت حشداً كبيراً من النواب فى مكتبه وقال لى يومها: «إن الناس تقول ليس مطلوباً منكم أن تتقدموا الآن ولابد أن تترووا حتى يعلن برنامج الحزب الوطنى».

«فقلت (الحديث للنبوى إسماعيل): هو الرئيس السادات عايز برنامج.. ما هو برنامجه عايشين فيه، وننفذه كل يوم!! والسياسة الخارجية فيها كذا وكذا والداخلية تقوم عل كذا وكذا، ثم إنكم تضعون برنامج الحزب بأنفسكم من خلال الجمعية التأسيسية وتستطيعون أن تضعوه بالشكل الذى يناسبكم».

«ثم قلت لفؤاد محيى الدين: وأنت يا دكتور فؤاد هل سوف تتقدم للحزب الجديد أم لن تتقدم؟!».

«فقال لى: الحقيقة إننى متردد.. ويمكن الريس مش عايزنى معاه فى الحزب الجديد؟!».

«فقلت له: طيب زميلك فى دائرتك فى شبرا هل تقدم للحزب أم لا؟!».

«فقال : لا أعرف!».

فقلت له: ألم يأخذ أحد رأيك؟!».

«فلم يجب فؤاد محيى الدين علىّ!!».

«ووجدت يومها النواب فى لهفة لأن يشرح لهم أحد حقيقة الأمور، وفجأة دق جرس التليفون ووجدت فؤاد محيى الدين يرد وكان فى حالة من الانفعال والاهتزاز، وفهمت أن ممدوح سالم رئيس الوزراء وقتها هو الذى يتحدث إليه فى التليفون».

«وبعد أن انتهت المكالمة قال فؤاد محيى الدين: إن ممدوح سالم قال له: أنت سايب نبوى يعمل غسيل مخ للنواب فى مكتبك!!».

«فقلت له: غسيل مخ.. همه النواب صغيرين حتى أعمل لهم غسيل مخ».

على هذا النحو نرى النبوى إسماعيل وهو يصور أحد أسباب الفجوة بينه وبين ممدوح سالم الذى كان من المفترض أن يكون (أى النبوى) له على الدوام بمثابة الساعد اليمنى.. ونرى فيما يرويه النبوى حرصاً على الإيحاء بتصوير مشاركة فؤاد محيى الدين (سواء بالسلب أو بالإيجاب) فى المسئولية عن تأجج مثل هذه النزاعات الشخصية، وهو الأمر الذى يمكن فهمه فى ضوء نشأة اعتقاد النبوى فى مسئولية فؤاد محيى الدين عن إزاحته عن موقعه كوزير للداخلية فى بداية عهد الرئيس مبارك.



ولموسى صبرى وجهة نظر مهمة عن هذه الفترة التى شهدت الصراع الخفى بين ممدوح سالم والنبوى إسماعيل، والذى تبلور فى النهاية فى حركة الانتقال من حزب مصر العربى الاشتراكى (الذى كان يرأسه ممدوح سالم رئيس الوزراء) إلى الحزب الجديد الذى تأسس برئاسة رئيس الجمهورية نفسه ليتولى الحكم، وهو الحزب الوطنى الديمقراطى، وسوف ندرك من رواية موسى صبرى كما أدركنا من رواية النبوى إسماعيل أن «المخاض» الذى سبق ولادة الحزب الجديد لم يكن سهلا على الإطلاق، بل ربما كانت «الولادة» نفسها.صعبة فى «الحقيقة» وإن بدت سهلة وطبيعية فى «الظاهر».

ويبدو حديث موسى صبرى عن دور النبوى إسماعيل فى «حل» حزب مصر وكأنه دفاع عن النبوى، إذ يمكن للقارئ أن ينتبه إلى أن موسى صبرى ينقل أو ينسق ما رواه له اللواء محمد النبوى إسماعيل، وسنرى رواية موسى صبرى (التى نشرت فى أول عهد الرئيس مبارك) أكثر تصريحا فى التعبير عن تفكير النبوى إسماعيل من رواية النبوى إسماعيل نفسه (التى نشرت فى أواسط عهد الرئيس مبارك)، ومن ذلك أننا نرى موسى صبرى يصرح (على سبيل المثال) بأن الرئيس السادات طلب من ممدوح سالم «حل» حزب مصر.

وعلى كل الأحوال فلنقرأ نص هذه الرواية التى نشرت فى الوقت الذى كان فيه الدكتور فؤاد محيى الدين لا يزال على قيد الحياة وفى قمة السلطة كرئيس للوزراء.

يقول موسى صبرى:

« ... وعندما طلب الرئيس أنور السادات حل حزب مصر وأبلغ ممدوح سالم بأنه يريد تأليف حزب جديد برياسته ، كان من رأى عدد من أعضاء الحزب وفى مقدمتهم المهندس عبد العظيم أبو العطا الإبقاء على حزب مصر، ولو بعدد محدود من النواب مع تأليف الحزب الجديد، وعُقدت اجتماعات لهذا الغرض».

«وانتشرت بين عدد من أعضاء مجلس الشعب (أعضاء حزب مصر) فكرة أنهم ليسوا مقاعد تُنقل من حزب إلى حزب بغير مشورتهم. وأنه من الأفضل أن ينتظروا لكى يعرفوا مبادئ الحزب الجديد ، وبعد ذلك يعلنون اختيارهم. وكان موقف الدكتور فؤاد محيى الدين حرجا فى هذه الأزمة. وقد اتهم أنه مع فريق حزب مصر، وأنه أيضا مع الحزب الجديد فى الوقت نفسه».

«وقد تلقى النبوى إسماعيل (وزير الداخلية) مكالمة تليفونية من عضو بمجلس الشعب بأن الدكتور فؤاد محيى الدين يعقد اجتماعا فى مكتبه بمجلس الشعب مع مجموعة من النواب ، فذهب إلى هذا الاجتماع مقتحما ودعا جميع الحاضرين إلى الانضمام للحزب الجديد».

(نفتح هنا قوساً لنشير إلى تكرار نفس الأساليب التقليدية فى اختراق الجهات الأخرى... وهى الأساليب التى تلقى بالأمر على عاتق مكالمة تليفونية) على سبيل المثال (.. ثم البطولة المصطنعة التى تجعل وزيراً كبيراً ومهما يذهب ليعلن تأييده للرئيس دون أن يكون الرئيس نفسه فى حاجة إلى هذا التأييد، ثم يروى «البطل» هذه الواقعة على هذا النحو بعد مرورها بسنوات ويثبتها الصحفى الكبير على هذا النحو.. ونغلق القوس)

ونستأنف قراءة ما يرويه موسى صبرى حيث يقول:

« وقال لهم - أى النبوى - إن التحدث عن مبادئ الحزب الجديد ليست بذات موضوع .. لأن رئيس الحزب الجديد هو أنور السادات ومبادئه معروفة .. كما أنه لم يكن سرا أن الرئيس الحقيقى لحزب مصر المطلوب حله هو أنور السادات فلماذا هذا التردد؟؟».

«ويعتقد النبوى إسماعيل أن السيد ممدوح سالم اتصل أثناء الاجتماع بالدكتور فؤاد محيى الدين تليفونيا وكان النبوى حاضرا .. وأبدى ممدوح سالم استياءه من هذا التدخل من النبوى . ولم يكن النبوى يتردد على مكتب رئيس الوزراء فى ذلك الوقت فقد تحول الأمر بينهما إلى قطيعة . لقد أعطى الرئيس السادات للنبوى وزير الداخلية حق الاتصال المباشر به .. وتسبب ذلك فى فقدان الثقة بين ممدوح سالم والنبوى ، وتصور السيد ممدوح سالم أن النبوى إسماعيل ينقل إلى الرئيس ما يباعد بينه وبين ممدوح سالم أو يهز ثقته به، أو تصور أن النبوى إسماعيل أصبح عينا عليه. وقد نفى النبوى ذلك نفيا قاطعا . كما أن ممدوح سالم لم يصرح بذلك، ولكننى علمت هذه الحقيقة من أحد المتصلين بممدوح سالم ، وهو موضع ثقة فيما يقول ».

على كل الأحوال فإننا لم نعد فى حاجة إلى أن ينسب موسى صبرى «هذه الحقيقة» إلى أحد المتصلين بممدوح سالم، فقد صرح النبوى إسماعيل نفسه بهذا المعنى فى أثناء حواره مع محمود فوزى على نحو ما نقلناه قبل صفحات من هذا الموضع.



ويستطرد موسى صبرى إلى رواية ما حدث من «مناقشات» حادة بين ممدوح سالم والنبوى إسماعيل، ويبدو موسى صبرى فى هذه الرواية عارضاً لرؤية النبوى إسماعيل أكثر من أن يكون محللا لما حدث:

«... وفى خلال أزمة حزب مصر طلب النبوى إسماعيل مقابلة رئيس الوزراء ثم قدم إليه تقريرا من المباحث يفيد أن عددا من أعضاء حزب مصر سوف يجتمعون فى مقر الحزب ثم يقومون بمسيرة إلى مجلس الوزراء يطالبون فيها برفض استقالة ممدوح سالم من رئاسة الحزب».

«وغضب ممدوح سالم من تقديم هذا التقرير إليه ، وقال إنه مصرى أولا وأخيرا ومسئول عن الأمن قبل مسئولية النبوى . ونشب نقاش حاد بين الاثنين .. وقال النبوى فى هذا النقاش الحاد إنه صاحب أخلاق وإنه ليس بالشخص الذى يبلغ أنور السادات بمعلومات ضد ممدوح سالم من وراء ظهره... هكذا روى لى النبوى إسماعيل» .

ويردف موسى صبرى بكلام ليس هناك ما يمنع من وصفه بأن يكون من بقية رواية النبوى إسماعيل له:

«وقد عقد هذا الاجتماع فعلا .. ونمى إلى علم الرئيس أنور السادات ، من أحد الصحفيين أن كلمات عنيفة ألقيت فى هذا الاجتماع تجاوز فيها المتكلمون حدود اللياقة الواجبة».

«وغضب السادات، وكاشف ممدوح سالم بذلك، وكانت العلاقات بين السادات وممدوح سالم قد وصلت فى ذلك الحين ، إلى قمة التوتر . وكان ممدوح سالم مقتنعا بأن هناك من يدس بينه وبين الرئيس أنور السادات، وكان السادات، مقتنعا بأن ممدوح سالم قد أرهقت أعصابه ولم يعد صالحا لمنصب رئيس الوزراء . وقال الرئيس أنور السادات فى جلسة خاصة مع أحد كبار المسئولين (رئيس وزراء سابق) أن عيب ممدوح أنه يتصرف على أنه الرجل الثانى .. وهذا خطأ».

الخلاف حول تنظيم هيئة ميناء القاهرة الجوى:

على أنه قد يبدو للباحث المدقق أن الخلاف الذى تناولناه حول انضمام النواب إلى الحزب الوطنى لم يكن هو أهم الخلافات بين ممدوح سالم والنبوى إسماعيل، وربما يكون من الأدق أن نقول إن كل هذه «المجادلات» تتعلق بنتائج الخلاف وليس بموضوعه، ومن المهم أن نتأمل بعد كل ما قرأناه فيما سبق ما يدلنا على طبيعة بعض الخلافات التى حدثت بين هذين الرجلين.

ومن المدهش أننا نفاجأ بطريقة النبوى إسماعيل فى التعبير عن أحد الخلافات التى يروى أنها حدثت بينه (كوزير للداخلية) وبين رئيس الوزراء ممدوح سالم، ونفاجأ فيما يرويه النبوى إسماعيل بأنه لا يمانع فى أن يصور ممدوح سالم وكأنه غير ملم بأصول الأمن على حين أنه هو الذى كان أكثر إلماما منه.

وعلى كل الأحوال فالقصة على ما يرويها النبوى إسماعيل تكاد تصور طبيعة الصراع وإن لم نكن نعول على الصحة المطلقة لما ورد فيها من نصوص.

يقول النبوى إسماعيل :

«من المواقف التى ضايقته (أى ضايقت ممدوح سالم) منى حين كنا يوماً فى اجتماع مجلس الوزراء، وكانت هناك مذكرة خارج الرول (أى خارج جدول الأعمال) وكان يتلوها ممدوح سالم على المجلس وهى تتلخص فى أن أجهزة الأمن فى مطار القاهرة تتبع رئيس هيئة ميناء القاهرة، وهو فى هذه الحالة يرأس قوات الشرطة فى المطار».

هنا يجدر بنا أن نتوقف لنشير للقارئ إلى حقيقة أن المسئولية فى مطار القاهرة كانت قد وصلت إلى حدود من الترهل الذى انعكس على الأداء بطريقة فجة، وأن ممدوح سالم فى عهد رئاسته للوزارة فكر فى توحيد المسئولية عن المطار بتوحيد الرئاسات فى رئاسة واحدة يتولاها رئيساً لهيئة الميناء الجوى بدرجة وزير (أو نائب وزير)، وهو ما نفذه بالفعل واختار له أحد

قادة الشرطة الذين وصلوا إلى درجة المحافظ، وحسبما نقرأ فى رواية النبوى إسماعيل فإن اعتراضه كان على أن يكون رئيس هيئة الميناء بمثابة الرئيس الأعلى لقوات الشرطة فى ميناء القاهرة الجوى، وهو ما يمثل طراز الاعتراضات التقليدية عند إقرار مثل هذه التنظيمات حيث تسود فى الفكر المصرى المعاصر روح الجزر المنعزلة أو الدويلات المستقلة.

ومن المهم أن نشير إلى هذه المعانى وبخاصة ونحن فى كتاب يعنى بالدور الذى لعبه قادة الشرطة فى السياسة المصرية، وبخاصة مرة ثانية ونحن فى الباب الذى يعنى بدراسة صراع قادة الشرطة فى الأفرع العليا.

يقول النبوى إسماعيل :

«وقرأ (أى ممدوح سالم) المذكرة على مسمع من المجلس وأنها مذكرة من وزير السياحة والطيران لم يأخذ رأيي فيها، وكانت هذه المذكرة خارج الرول ولم توزع للدراسة، فقلت لممدوح سالم: والله أنا لى رأى فى هذا الموضوع».

«فقال لى ممدوح سالم أمام المجلس كله: وما هو رأيك؟!».

«فقلت له: أنا موافق مائة فى المائة على هذه المذكرة ولكن بشرط واحد هو أننى كوزير داخلية غير مسئول عن أية انفجارات أو اغتيالات تحدث داخل البلد، وأرجو إثبات ذلك فى محضر الجلسة».

«فقال لى: لماذا؟».

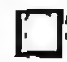
«قلت: المطار هو البوغاز الذى يتسلل منه كل الإرهابيين وتدخل من خلاله كل المفرقعات مخبأة معهم.. فإذا تخلى وزير الداخلية عن هذا الجهاز لم يصبح تابعاً له ويتبع رئيس هيئة الميناء فقد يكون رئيس هيئة الميناء «رجل مدنى» قدرته على قيادة قوات نظامية قد لا تكون كافية ثم تتسلل من خلالها بؤر الإرهاب وتقع الحوادث والاغتيالات داخل البلد وأصبح أنا المسئول عنها كوزير داخلية».

«وأضفت له قائلاً: أنا موافق على أن يكتب فى المحضر أننى غير مسئول عن أى حوادث تحدث!!».

«فقال لى ممدوح سالم: ليه ياسيد نبوى ما إحنا ضباط شرطة وعارفين!!».

«فقلت له: مادام سيادتك اتكلمت عن الشرطة فأنت تعرف أن الهيئة النظامية تقوم على قواعد الانضباط والتسلسل القيادي وعلى.. وعلى.. وإذا كان عندى ضابط وزميله من دفعته وأقدم منه بيوم واحد لازم يمتثل لأوامر زميله، إنما تقبل أوامر من مدنيين فهذا أمر صعب للغاية والمطار موقع حساس للغاية».

على هذا النحو يصور النبوى إسماعيل بعض تفصيلات المناقشة دون أن يصور حقيقة الخاتمة التى انتهت إليها المناقشات!!



النبوى يعلى من شأن أسلوبه في التعامل مع الأزمات التموينية:

ونأتى إلى موقف ثالث من المواقف التى يقدمها النبوى إسماعيل كنموذج لتمتعه بالفهم الأمنى بدرجة أرفع من فهم غيره (بمن فيهم رئيس الوزراء ممدوح سالم) مع أنه لا يقول هذا بمثل هذه الصراحة، وسنرى ما يرويه النبوى أقرب إلى عقليات رجال الثورة فى أول عهدهم بالمسئولية، أو أقرب إلى حديث محافظ جديد إلى القيادات الشعبية فى محافظته، ونحن نراه على الرغم من الحقائق التى يحفل بها حديثه يقدم نمطاً من التعاملات السريعة وغير المؤسسية مع الوقائع والأحداث، ولنقرأ ما يرويه:

«... وهناك موقف آخر اختلفت فيه أيام الحملات التموينية وكنت نائب الوزير وتصورى دائماً أن الأمن ليس هو «امسك حرامى» فهذا أبسط شىء.. لكن الأمن هو توفير احتياجات الناس والأحوال المعيشية لهم، وهذا هو

الضمان الحقيقى للنظام، فلا أية قوات مهما كانت ولا أمن مركزى ولا أى شىء يستطيع أن يؤمن النظام إلا استقرار الأوضاع المعيشية للشعب، فأيامها انزعجت للغاية لالتهاب الأسعار واستغلال الجماهير وغلاء المواد التموينية وكنت وقتها نائباً للوزير فقلت: إن واجبى هو مواجهة الموقف ليس من خلال الحملات البوليسية، فهى يمكن أن تؤدى إلى نتائج عكسية، ولكن من خلال جولات تفقدية فى محاولة لحل مشاكل الناس، فإذا أردت أن تطاع فأمر بما يستطاع، فاجتمعت بتجار الجملة وعاتبتهم على التلاعب بالأسعار إلى أرقام فلكية لا تتفق مع القدرة الشرائية لرجل الشارع ».

على هذا النحو يتحدث نائب وزير الداخلية المتفتح: اجتمع مع التجار وعاتبهم، وسنستمع الآن إلى بقية القصة:

«فقالوا: نعمل إيه؟! مادمنا نشترى أغلى من التسعيرة، فقلت لهم: كيف؟! قالوا: الحكومة لديها مزارع وزارة الزراعة التى تبيع إنتاجها بالمزاد لمن يدفع أكثر، ونحن ندفع أكثر من التسعيرة، فكيف تطالبنا بالالتزام بالتسعيرة ونحن ندفع أكثر منها؟! وقدموا الإيصالات التى تؤكد كلامهم، فأخذت الملف كله، وذهبت إلى مجلس الوزراء فاتضح أن الوزير المختص لا يعلم شيئا من هذا؟! ».

«وطلب المختص بذلك فقلت له: إن الحكومة ترتكب جريمة بمخالفة التسعيرة لأنها تبيع منتجات مزارعها بأكثر من التسعيرة، ثم إن التجار لديهم مصاريف نقل وتغليف وغيره وهامش ربح، فكيف نطالب التجار بالالتزام بالتسعيرة ومزارعنا الحكومية تبيع أكثر من التسعيرة؟ فلابد أن يلغى هذا فتقرر إلغاؤه، وعدت للتجار لأقول لهم حجتكم أزيلت وحلت المشكلة فيجب إذن أن تلتزموا».

«فقالوا : نلتزم».

هكذا نرى النبوى إسماعيل فيما يرويه عن فترة عمله . فيما بعد سنوات طويلة . يلجأ إلى المنظور الاجتماعى لتفسير علاقة الأمن باستقرار النظام، ويصور الأمر كما لو أنه كان من اكتشافه، كما يصور الأمر كما لو أن ارتفاع الأسعار لم يحدث إلا فى عهده.

والأدهى من هذا أن النبوى إسماعيل يظن أن حله للمشكلة على هذا النحو يمثل نهاية المشكلات، بينما نحن نعرف من معلوماتنا الاقتصادية البسيطة أنه يمثل استمراراً للمشكلة.. ولأن حل مثل هذه المشكلات قد تم والحمد لله وتجاوزنا اليوم هذه «المواقف» القديمة والسخيفة لأزمات السلع والتسعير.. فإننا سنتجاوز عن كل ما فى تحليل النبوى إسماعيل من ابتعاد عن البدهيات الكفيلة فعلاً باستقرار المجتمعات.



ثانياً: روايات حسن أبو باشا عن خلافاته مع سلفيه:

نبدأ هذا الفصل بأن نلخص محتواه فى الإشارة السريعة إلى أن حسن أبو باشا وصل فى انتقاد النبوى إسماعيل إلى حد قوله فى أحد الأحاديث الصحفية :

«وفى تقديرى أن الموقف الأمنى لم يتعرض منذ الخمسينيات والستينيات والسبعينيات لحالة من الاهتزاز كما تعرض لها فى الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٨١».



وعلى الرغم من أن حسن أبو باشا لم يتعمد فى كتابه «فى الأمن والسياسة» أن يتعرض بالتحديد ولا بالتفصيل لعلاقته مع ممدوح سالم والنبوى إسماعيل، إلا أنه فيما بعد ذلك لم يمانع فى أن يتناول هذه العلاقة فى أكثر من حديث صحفى وفى حوار مطول مع «الأهرام العربى» نشر فى ١٢ سبتمبر ١٩٩٨ جاهر بما لم يجاهر به من قبل من وجود اختلاف محدد فى الرأى والفكر بينه وبين سلفيه هذين، وقد أجرى الحوار معه الأستاذان خالد صلاح وعبدالله الحاج.

ومن هذا الحوار المهم ننقل للقارئ بعض إجابات حسن أبو باشا وهى إجابات وأقوال واضحة المعنى والدلالة وتخلو فى جوهرها مما عرف عن أبو باشا من إيثار الألفاظ والعبارات المتحفظة، وقد ارتأت المجلة أن تجعل عنوان الحوار على النحو التالى:

«حسن أبو باشا يؤكد أنه صاحب الخطة (١٠٠)... لا تصدقوا مزيفى التاريخ».

وفى هذا الحوار يقول حسن أبو باشا ما نصه:

«... وزير الداخلية الأسبق ممدوح سالم ونائبه النبوى إسماعيل استبعدانى من جهاز أمن الدولة لأسباب متعلقة بحسابات قيادات الداخلية، وفرص صعود

هذه القيادات، رغم أنى توليت قيادة هذا الجهاز بكفاءة كبيرة شهد عليها قرار الرئيس مبارك بعودتى مرة أخرى إلى الجهاز ثم تعيينى وزيراً للداخلية».



وقد رد أبو باشا على السؤال الخاص بما أشيع من أنه أبعد عن الجهاز بسبب حادثة مقتل الشيخ الذهبى بقوله:

«... حين وقعت عملية اختطاف الشيخ الذهبى كنت فى رحلة إلى العاصمة الألمانية بون، وعدت على الفور إلى البلاد وخلال أيام قليلة جداً تم ضرب تنظيم «التكفير والهجرة» من مستوياته القاعدية وحتى قيادته العليا بمن فيهم زعيمه شكرى مصطفى، وكانت هذه هى العملية الناجحة الوحيدة التى قامت بها التنظيمات المتطرفة، لكننا نجحنا فى ضربهم بطريقة تدرس فى أكاديميات الشرطة».

ومع هذا فإن حسن أبو باشا يتجاوز الحديث عن هذه الواقعة ملتفتا إلى أن ما حدث بعد هذا كان أخطر بكثير من هذه الحادثة «الجزئية» على حد تعبيره.

«... من وجهة نظرى كانت هذه القيادات ترغب إزاحة مدير جهاز أمن الدولة بعد ٢٥ سنة داخل الجهاز حتى تحسم مستقبل قيادات الشرطة لصالحها وتضمن بقاءها أطول وقت ممكن على رأس الوزارة، وأعتقد أن هذه الحادثة الجزئية (يقصد اغتيال الشيخ الذهبى.. ولنا بالطبع أن نتحفظ على مثل هذا الوصف وإن كان أبو باشا لا يقصده بحذافيره، وإنما هو يقارن بين حجم ما نتج من خسائر عن عمليات وقعت فى عهده وعمليات أخرى وقعت فى غير عهده) لا تساوي ما حدث في عهد النبوي إسماعيل حين اغتيل رئيس جمهورية مصر العربية لأول مرة فى التاريخ، وتم احتلال مديرية أمن أسيوط وقتل مئات الضباط والجنود».



ومن قبل هذا الحديث فإن اللواء حسن أبو باشا يعبر فى أحد حواراته مع الأستاذ محمد مصطفى عن إحباطه نتيجة نقله من منصب مدير مباحث أمن الدولة فى ١٩٧٧، ويذكر بالتفصيل دوره فى التنبيه إلى خطورة الوضع الأمنى فى ١٩٧٦ إلى أن يصل إلى القول:

«... وعندما تفجر الموقف كانت اتصالاتى كمدير أمن دولة تتم مع نائب رئيس الجمهورية فى ذلك الوقت (الرئيس حسنى مبارك)، وعرضت عليه المواقف المتأزمة ومنها أن اتحاد العمال ينوى اتخاذ مواقف مؤيدة للمظاهرات، وأن ذلك سيؤدى إلى أن تشمل المظاهرات قطاعات العمال، واقترحت أن يجتمع نائب الرئيس باتحاد العمال وتم هذا الاجتماع بالفعل».

«وهنا يحق لى أن أعتز وأقول إن رئيس الجمهورية وفى اجتماعات عديدة للمجلس الأعلى للشرطة، وبعد اختيارى وزيرا للداخلية، قال بنفس العبارات: «إن أكثر واحد كان يعطينى معلومات دقيقة وتترجم الواقع فعلا فى ١٨ و١٩ يناير هو مدير جهاز أمن الدولة اللواء حسن أبو باشا»، فإذا كان هذا هو جهد جهاز أمن الدولة كما يعترف به رئيس الجمهورية، فهل يعقل أن يطلب نقل مدير الجهاز الذى كشف الحركة قبلها بشهور وحدد توقيتها؟!!! ولم يتم نقلى من جهاز أمن الدولة عقب هذه الأحداث وإنما تم هذا النقل عقب مقتل الشيخ الذهبى».



علاقة أبو باشا بالنبوى بعد اغتيال الرئيس السادات:

يروى حسن أبو باشا فى حديثه للأهرام العربى أن الرئيس حسنى مبارك - وليس النبوى إسماعيل - هو الذى كلفه بالسفر إلى أسيوط لقيادة قوات الشرطة فى مواجهة الإرهابيين:

«... وكان الرئيس مبارك قد اطمأن إلى كفاءتى للتصدى لهذه الأحداث لإنقاذ ما يمكن إنقاذه فى البلاد، فأمر بطائرة خاصة حملتنى إلى أسيوط لمواجهة الإرهابيين الذين سرقوا أسلحة الشرطة واحتلوا مديرية الأمن، وبعد نجاحى والحمد لله فى هذه المهمة كلفنى برئاسة مباحث أمن الدولة، ثم كلفنى بوزارة الداخلية».



وفى رده على سؤال ثان للأهرام العربى ينفى حسن أبو باشا أن يكون النبوى هو الذى اقترح سفره إلى أسيوط أو كلفه بهذا:

«لا.. لم تكن له علاقة بذلك، ولكن هذا القرار اتخذه الرئيس مبارك وقد نجحت فى استعادة أسلحة الشرطة وإلقاء القبض على جميع المتهمين فى عملية أسيوط، وقد تعاملت بحسم شديد مع هذه الأحداث، حتى إن بعض مواقع الإرهابيين التى قاومت الشرطة بالرصاص ضربتهم بصواريخ «آر. بى. جى» لأنهى هذا التمرد وأستعيد الأمن فى البلاد».

«وبعد هدوء الموقف طلب النبوى إسماعيل أن يأتى إلي أسيوط مع النائب العام ووافقت على ذلك لاستقرار الموقف وعادا ومعهما المقبوض عليهم إلى القاهرة، وفور عودتى أصدر الرئيس مبارك قراراً بعودتى إلى أمن الدولة، وطبعاً من الصعب أن يكون النبوى هو صاحب هذا القرار لأنه صاحب قرار استبعادى قبل ذلك»..

إلى هذا الحد يصل أبو باشا فى أن يصور نفسه على أنه هو الذى سمح للنبوى إسماعيل بالحضور إلى أسيوط لا العكس، وليس لنا بالطبع أن نمنع أحداً من أن يتحفظ على مثل هذا القول.

أما اللواء النبوى إسماعيل فيصور الموقف (فى حديثه للأستاذ محمد مصطفى) بصورة مناقضة تماما لما يرويه حسن أبو باشا، وهو يقدم نفسه فى

صورة المطمئن لأبو باشا والمهدئ والمشجع له، ولنقرأ هذه العبارات المنسوبة إلى النبوى إسماعيل:

«... ومن القاهرة كلفت أيضا اللواء حسن أبو باشا مساعد الوزير بالانتقال لأسيوط بطائرة نقل خاصة ومعه معدات ومجموعة من الفرق الخاصة عالية التدريب للإشراف على الحالة وإعادتها إلى طبيعتها».

«وفى اليوم التالى اتصل بى اللواء أبو باشا من أسيوط وقال: إن أفراد القوة متأثرين من مقتل زملائهم فقلت له سوف أكون عندك فوراً فى أسيوط».

«انتقلت إلى أسيوط فورا بطائرة، واتجهت من المطار إلى معسكر الأمن المركزى مباشرة حيث كان هناك حشد كبير من الجنود، فاجتمعت بهم وألقيت فيهم كلمة واستنفرت فيهم كل مشاعر الحماس والجدية والتضحية.. وكما توقعت قبل تحركى من القاهرة تحول الجنود فى لحظة إلى نمور وأسود، وعلت بينهم الهتافات، والتهبت مشاعرهم بعد أن كانت معنوياتهم فى الحضيض لا لشىء سوى أنه لم تتح الفرصة للتعامل مع الإرهابيين الذين تمكنوا من قتل زملائهم.. كما عقدت اجتماعا مع الضباط بمبنى مديرية الأمن وطلبت منهم المواجهة بجدية لتصفية ما تبقى من أوكار، مع الحذر حتى لا تحدث خسائر بين القوات نتيجة الاندفاع أو الحماس غير المحسوب، كما أصدرت قرارات بصرف حوافز فورية سخية لأصحاب الجهود البارزة الذين تصدوا للإرهابيين فى اللحظات الأولى قبل وصول التعزيزات لهم، وبعدها قمت بزيارة المصابين من رجال الشرطة فى المستشفيات رغم تحذيرات المحافظ وحسن أبو باشا من خطورة مثل هذه الزيارات لاحتمال تعرضى لأى اعتداء من أحد الإرهابيين الذين لم يتم ضبطهم.. وكان لهذه الزيارات أثرها على جميع العاملين بالشرطة بأسيوط الذين تعبأت مشاعرهم».

«وبعد أن اطمأننت على الموقف ووضع القوات فى الوضع المناسب، ووجهت إلى خطة التحرك لتصفية أية أوكار، قررت العودة إلى القاهرة، فأثار اللواء حسن أبو باشا تخوفه من أن تقدم بعض العناصر الإرهابية على مهاجمة السجن فى محاولة لإطلاق سراح زملائهم المقبوض عليهم، وحتى أزيل مخاوفه قررت نقل المتهمين معى بالطائرة إلى القاهرة، كما عاد معى على نفس الطائرة السيد النائب العام المساعد فى ذلك الوقت واثنان من السادة مساعديه لتعذر استكمال التحقيق لانشغال الضباط فى عمليات القبض على المتهمين الهاربين».

«وفى اليوم التالى عقب عودتى اتصل بى تليفونيا من أسيوط اللواء حسن أبو باشا وأبلغنى أن هناك هجوما مكثفا بالمدافع على مبنى مديرية الأمن موجهاً من ناحية النيل، فأيقنت للوهلة الأولى أنه بلاغ مستغرب (هكذا فى نص الحديث المنشور) ولا أتصوره مدافع، وقد لفت نظرى فى بلاغه أن الهجوم بالمدافع، فاتصلت فورا بقيادة القوات المسلحة واستعلمت منهم عن موقف القوات المسلحة بأسيوط فاتضح أن أصوات الطلقات ناتجة عن إجراء تدريبات لجنود القوات المسلحة فى أحد المعسكرات المواجهة لمبنى مديرية الأمن بالضفة المقابلة للنيل».



وتتكرر هذه الروح ذاتها فى حديث النبوى عن حسن أبو باشا عند روايته (أى رواية النبوى إسماعيل) للقبض على عصام القمرى ناسباً الفضل فى نجاح هذه الخطة إلى ذكائه هو على الرغم من توتر اللواء حسن أبو باشا وبقية المعاونين:

«... وكنت منذ وقوع حادث المنصة وحتى من قبلها بمجرد اكتشاف التنظيم أقضى معظم وقتى فى مبنى مباحث أمن الدولة للإشراف على وضع خطط تصفية الأوكار، وبصفة خاصة الخطير منها الذى يحتاج إلى قرار منى،

واستمررت على هذا الحال بعد أن كلفت اللواء حسن أبو باشا بمهامه الجديدة».

«ومن المواقف الدقيقة التى واجهتنا ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ ضبط عصام القمرى، وكان من أخطر قيادات التنظيم وأكثرهم عنفا وجرأة، وهو الذى دبر عام ١٩٨٩ أخطر وأجرأ عملية هروب ومعه آخرون من سجن طرة، وقد قتل فى أثناء محاولة ضبطه فى أثناء تبادل النار مع الشرطة، ولعل مبعث الإثارة لهذه الواقعة للكشف عن حجم المعاناة التى كان جهاز الشرطة يمر بها فقد سبق لعصام القمرى أن تمكن من الهرب ومعه اثنان آخران من عناصر التنظيم الخطرة من أحد الأوكار بمنطقة الدويقة الجبلية بالدراسة بعد أن أصاب عددا كبيرا من الضباط وأفراد القوة، وقد تحدد مكانه بعد أيام من واقعة هربه حيث كان يتقابل مع أحد أعضاء التنظيم فى مكان معين، فأصدرت التعليمات بإعداد خطة محكمة خشية هربه ثانية، وكنت ساعتها بمكتب اللواء حسن أبو باشا مساعد الوزير لمباحث أمن الدولة، ثم توجهت إلى مكتبى لبعض الراحة بالاستراحة الملحقة بالمكتب فإذا باللواء حسن أبو باشا يتصل بى تليفونياً يطلب أن أعود إليهم ثانية حيث كنا مجتمعين لاعتماد خطة ضبط عصام القمرى».

«ولدقة الموقف عدت لهم حيث وجدت جوا من التخوف والتوتر بين الحاضرين خشية أن يهرب مرة ثانية ويصيب آخرين من الضباط، وانعكس هذا الخوف والتوتر على الخطة التى اقترحوها علىّ فجاءت مكثفة وحشد لها عدد كبير من الضباط والجنود فقلت إن عصام القمرى سيكشف هذه الحشود وسيهرب مرة ثانية بعد أن يصيب عددا من الضباط والجنود، ووضعت بنفسى وعلى مسئوليتى خطة ضبطه وتقوم على ضابطين اثنين فقط، اخترتهما بنفسى ورتبت لهما غطاء لستر موقفهما لا داعى لذكر تفاصيله، ونفذت

الخطة حرفيا وتم ضبطه فى دقائق حيا ودون تبادل النيران معه رغم أنه كان يحمل سلاحا، لذا كان (الضابطان) موضع التقدير الفورى السخى».

«كما كنت أتابع لحظة بلحظة عمليات تدفق المعلومات وتوجيهاتى بشأن تقييمها وكنت أشرك فى ذلك بعض مساعدى الوزير المعنيين ومدير الأمن العام فى ذلك الوقت».

«وقد استمر الحال على ذلك حتى نوفمبر ١٩٨١ حيث اطمأننت تماما إلى أن ذيول التنظيم قد تمت تصفيتها».



ثالثاً: شكوى أحمد رشدى من سلفيه:

نقرأ فى الفقرات التالية تصوير الأستاذ أحمد مصطفى (نائب رئيس تحرير مجلة أكتوبر) للإحساس النفسى الذى واكب التدرج الذى مرّ به اللواء أحمد رشدى فى ثلاث وظائف متعاقبة (من العمل فى أمن الدولة إلى مدير لأمن القاهرة ثم مساعدٍ للوزير)، ونلاحظ أن النقل فى الحالتين قد تم فى عهد نفس الوزير وهو النبوى إسماعيل، ولنقرأ هذا النص الذى أورده الأستاذ أحمد مصطفى فى كتابه «أسرار وزراء مصر»:

«... كان من بين القرارات التى أصدرها نبوى إسماعيل بعد تعيينه وزيراً للداخلية، نقل اللواء أحمد رشدى من المباحث العامة (أمن الدولة حالياً) إلى منصب مدير أمن القاهرة، وذلك لما عرف عنه من الجدية.. والصرامة.: والقوة».

«كان اهتمام أحمد رشدى بعد توليه منصبه الجديد ينحصر فى محاربة المخدرات والجريمة.. وانضباط الشارع المصرى. وكان لا يجلس فى مكتبه بمديرية الأمن إلا فى ساعة متأخرة من الليل لتوقيع البوستة أو النظر والبحث فى بعض القضايا المهمة، أو الاسترشاد بآرائه».

«كان أحمد رشدى يهتم جداً بالشارع المصرى والمرور.. وكانت تعليماته بعدم جلوس القيادات من ضباط الشرطة ومن بينهم مأمورو أقسام الشرطة فى مكاتبهم.. الجميع لابد أن يتواجدوا فى الشوارع من أجل عملية انضباط المرور».

«حقق اللواء رشدى مدير أمن القاهرة فى ذلك الوقت نجاحاً كبيراً وملحوظاً لدرجة أن كل سكان القاهرة كانوا يتحدثون عن نشاطه، وأصبح المرور منضبطاً تماماً».

«وفجأة أصدر الوزير نبوى إسماعيل قراراً بنقل اللواء أحمد رشدى مدير أمن القاهرة إلى منصب مساعد وزير.. وأصبح مكتبه فى مبنى مساعدى وزير الداخلية.. وليس فى مديرية الأمن».

«كنت أذهب إلى أحمد رشدى فى مكتبه فى المساء لزيارته فأجده يجلس وحيداً وليس على مكتبه ورقة واحدة.. وكل ما كان يفعله هو مشاهدة برامج التليفزيون».

«سألته: إيه الحكاية؟؟».

«أجاب: الوزير عايز كده.. ومهما كان ومهما حصل فسوف أظل فى مكتبى حتى سن الستين وأخرج على المعاش، ولا يهمنى شىء».

«منذ تولى أحمد رشدى لوظيفته الجديدة توترت العلاقات بينه وبين الوزير، وقد لاحظت ذلك عندما كنت أذهب لزيارته فى مكتبه.. كنت أجده جالساً بدون عمل. وليس على مكتبه أية ورقة أو ملف مثلا. وكان كل عمله طول فترة وجوده فى مكتبه هو مشاهدة التليفزيون، وكان هذا نفس حال بقية زملائه أو أكثر زملائه من مساعدى الوزير، باستثناء اللواء فاروق الحينى مساعد الوزير أيضا، الذى كان على صلة طيبة وصداقة مع الوزير».



ونمضى مع أحمد مصطفى وهو يصور الحالة النفسية و«السلطوية» للواء أحمد رشدى (إن جاز هذا التعبير) فى عهد الوزير التالى اللواء حسن أبو باشا، وسنجد أحمد مصطفى حريصاً على أن يصور لنا الأمور بما يوحى بأن أحمد رشدى قد عانى أيضاً معاناة نفسية قاسية فى الفترة التى عمل فيها أبو باشا كوزير للداخلية (يناير ١٩٨٢ ـ أغسطس ١٩٨٤).

ومع أن أحمد مصطفى لا يروى إلا الوقائع التى كان هو نفسه ـ كصحفى مقرب من قيادات الشرطة ـ طرفا فيها، إلا أنه يعتقد ـ وله الحق فى ذلك ـ أن

هذه الوقائع كفيلة بتصوير مناخ العمل وطبيعة العلاقة بين الرجلين، ومن الطريف أن ثانيهما (أحمد رشدى) كان هو الذى وقع عليه الاختيار ليخلف الأول (كوزير للداخلية)، على أن الأقدار لم تلبث أن ضحكت من البشر مرة ثانية حين قدر لأحمد رشدى أن يترك منصبه كوزير للداخلية وعضو فى مجلس الوزراء مع أحداث الأمن المركزى، على حين بقى حسن أبو باشا عضواً فى مجلس الوزراء كوزير للحكم المحلى، وهكذا شهد أبو باشا وهو وزير نهاية عهد أحمد رشدى كوزير وإن كان الخلف هو زكى بدر!!

لنقرأ هذه الفقرات على نحو ما يرويها أحمد مصطفى ولنتأمل:

«... ظل أحمد رشدى على هذه الحالة عدة سنوات حتى تولى حسن أبو باشا مساعد أول وزير الداخلية منصب وزير الداخلية بعد خروج نبوى إسماعيل من الوزارة بعد مقتل الرئيس الراحل أنور السادات».

«كان حسن أبو باشا على صلة غير طيبة مع أحمد رشدى وكانت العلاقة بينهما متوترة إلى حد ما».

«وذات يوم ذهبت لزيارة أحمد رشدى فى مكتبه.. كالعادة.. ودخلت عليه فوجدته فى حالة «عكننة» على ما يبدو أو هكذا حسبت».

«سألته: مالك.. فيه حاجة؟».

«قال: لا شىء».

«قلت: إنك دائماً صريح وخاصة معى أنا بالذات.. إيه الحكاية طلّع إللى فى نفسك ولا تكتمه حتى لا تشعر بالضيق وتزول عنك حالة القرف التى تشعر بها».

«قال: تصور.. لقد اتصلت بالوزير فى الرقم الخاص الداخلى (بى. بى. إكس) لأقول له أو أستأذنه فى الذهاب إلى قريتى لزيارة والدتى المريضة..

وبعد فترة من الوقت رد علىَّ مدير مكتبه.. ولما سألته عن الوزير قال: مش موجود.. فيه حاجة؟».

«قلت له: طيب بعدين راح أطلبه».

«ورد علىَّ مرة أخرى قائلاً: الوزير يمكن يتأخر ولا يحضر إلى المكتب اليوم».

«وهنا اضطررت لأن أقول لمدير المكتب وهو «برتبة عقيد» طيب لما يحضر الوزير أبلغه أننى سافرت إلى قريتى لزيارة أمى المريضة».

«ورد علىَّ مدير المكتب قائلاً: خلاص سافر ولا داعى للاستئذان ولا غيره!!».

«سافر أحمد رشدى إلى بلدته بركة السبع لزيارة والدته، ومكث هناك حوالى يومين حيث توفيت والدته فى هذه الفترة».



ثم يروى أحمد مصطفى قصة كان هو نفسه أحد أطرافها:

«ومرة أخرى توترت العلاقة بين أحمد رشدى وبين الوزير حسن أبو باشا.. وكنت أنا السبب فى ذلك».

«كنت قد سمعت أن الوزير قد أعطى مكافأة توازى مرتب ستة أشهر لمأمور قسم شرطة بالقاهرة لأن أحد ضباط القوات المسلحة كان منزله قد سُرق وأبلغ الشرطة.. وبعد يومين قبض على اللصوص وعادت إليه المسروقات. فذهب الضابط إلى الوزير لإبلاغه شكره وتقديره لمأمور القسم. فما كان من الوزير إلا أن أمر بصرف مرتب ستة أشهر للمأمور ومكافآت أخرى لضباط مباحث القسم».

«بعد سماعى هذه الحكاية من بعض الضباط ذهبت إلى أحمد رشدى فى مكتبه وأبلغته بالواقعة، وطلبت منه أن يبلغ الوزير أن الضباط مستاءون ومتضررون من تصرف الوزير.. لا حقداً على زميل لهم.. ولكن لأنه لا يصرف

مكافآت للضباط على الجهود الكبيرة التى يقومون بها سواء فى ضبط المسروقات.. أو مكافحة المخدرات أو الأموال العامة.. أو المرافق.. أو الآداب».

«قال لى أحمد رشدى: ولماذا لا تبلغه أنت.. إنه صديقك أيضاً.. وتذهب لزيارته فى المكتب باستمرار.. بالإضافة إلى أنك على اتصال تليفونى به باستمرار».

«قلت له: إننى كلما ذهبت إليه أتحدث معه بشأن «فتح ايده شوية» بالنسبة لصرف مكافآت الضباط.. (اتضح لى) أخيراً أنه أصبح يضيق من كلامى معه على حكاية مكافأة الضباط.. ولهذا أصبحت لا أتكلم معه أبداً فى هذا الموضوع.. ولكنك بصفتك مساعد أول الوزير ممكن تتكلم معه فى هذا الموضوع بدلاً منى».

«قال : حاضر».

«بعد يومين من هذا الحديث اتصل بى العقيد فخر الدين خالد مدير العلاقات العامة لوزارة الداخلية - فى ذلك الوقت - (هو نفسه محافظ بورسعيد والدقهلية فيما بعد) تليفونياً فى منزلى بعد الظهر وقال لى:

«هل أبلغت أحمد رشدى بواقعة مكافأة مأمور قسم شرطة (...)؟».

«قلت: أيوه».

«قال: طيب ليه؟».

«قلت له: إيه الحكاية.. حصل حاجة؟».

«أجاب: سيادتك كنت السبب فى الإيذاء لأحمد رشدى».

«قلت له: إزاى».

«قال: لماذا لم تتحدث أنت مع الوزير فى هذا الموضوع؟؟».

«قلت: وإيه يعنى لما كلمت مساعد أول الوزير فى مثل هذا الموضوع.. بالإضافة إلى ذلك فإنه صديقى».

«قال فخر خالد: هل تعرف ماذا حدث نتيجة ذلك؟؟».

«قلت : لا».

«قال: لقد أصدر الوزير قراراً باستبعاد أحمد رشدى من اللجنة السباعية.. وهذه اللجنة كما تعلم هى التى تختص بالنظر فى ترقية قيادات الشرطة إلى مديرين للأمن وللمصالح والإدارات».

ويردف أحمد مصطفى بقوله :

«الواقع أننى تضايقت جداً.. وبعد انتهاء المكالمة ذهبت إلى صديقى اللواء أحمد رشدى فى مكتبه مساء وقلت له ما حدث بينى وبين العقيد فخر الدين خالد تليفونياً».

«لم يقتصر الأمر بين حسن أبو باشا وأحمد رشدى على ذلك.. بل جرده من جميع اختصاصاته كمساعد أول للوزير ـ وكما عرفت ـ أصبح أحمد رشدى بلا عمل.. يعنى لا تحول إليه أية ورقة لتوقيعها أو حتى قراءتها».

«لذلك عندما عين أحمد رشدى وزيراً للداخلية بعد حسن أبو باشا.. الذى صدر قرار بتعيينه وزيراً للإدارة المحلية، كان أول قرار يصدره هو: حل اللجنة السباعية التى كان حسن أبو باشا قد استبعده منها عندما كان وزيراً للداخلية».



على كل الأحوال فإن كل ما سبق مما رواه أحمد مصطفى لا يتناول إلا العموميات فى العلاقات الإنسانية والإدارية، ولكنه ـ والحق يقال ـ لم يبخل علينا فى النص الرائع والموحى الذى صور به هذه العلاقات، لم يبخل علينا برواية واقعة تدل على ما سبق أن أشرنا إليه أو شخصناه فى مقدمة هذا الباب من دراستنا هذه، وبصفة خاصة فى جزئية أن بعض مناصب مساعدى الوزير تمثل «الحلقة الإضافية» فى سلسلة القيادة.

وسنقرأ فيما يلى من فقرات تصويرا جيدا يصور به أحمد مصطفى كيف يمكن النظر إلى مناصب مساعدى الوزير من هذه الزاوية، ونحن نجد مدير أمن القاهرة على سبيل المثال وهو يتصل رأسا بالوزير (حسن أبو باشا) دون أن يتصل بمساعد أول الوزير (أحمد رشدى) لأنه لا يجد فى هذا الاتصال جدوى ولا فائدة، وإنما يراه أقرب ما يكون إلى أن يوصف بأنه مضيعة لجهده أو وقته.

لنقرأ هذه التفصيلات وما توحى به:

«عندما كان حسن أبو باشا وزيراً للداخلية كان أحمد رشدى يشغل منصب مساعد أول الوزير للمنطقة المركزية.. القاهرة.. والجيزة.. والقليوبية، يعنى مشرفاً إشرافاً كاملاً على مديريات الأمن الثلاث.. وكل مدير أمن فى هذه المحافظات يتصل به شخصياً ليبلغه أولاً بأول بكل كبيرة وصغيرة حتى يرفعها أو يبلغها مساعد أول الوزير للمنطقة المركزية للوزير. وهذا هو التسلسل القيادى المعروف فى الأمور العسكرية، سواء فى القوات المسلحة أو الشرطة».

«وحدث أن لاحظ أحمد رشدى أن مدير أمن القاهرة ـ فى ذلك الوقت ـ اللواء على نور الدين وهو من أتباع حسن أبو باشا أو من «رجاله» كما يقول كثير من الناس، كان (أى على نور الدين مدير أمن القاهرة) يتصل تليفونياً مباشرة مع الوزير حسن أبو باشا ويتعمد تجاهل أحمد رشدى مساعد أول الوزير للمنطقة المركزية ورئيسه المباشر».

«اتصل أحمد رشدى تليفونياً بمدير الأمن على نور الدين ولفت نظره إلى ضرورة أن يتصل به ويبلغه عن كل الأحداث والجرائم وما يدور على الساحة بالنسبة لمدينة القاهرة.. كما هو متبع ومعروف»».

«وكما علمت رد عليه مدير أمن القاهرة اللواء على نور الدين قائلاً: والله أنا اتصالى كله بالوزير مباشرة».

«كان نور الدين يفعل ذلك اعتماداً على أن حسن أبو باشا «الوزير» يقف خلفه بكل قوة ويسانده».

«كما كان اللواء على نور الدين يفعل ذلك أيضاً على أساس أن أحمد رشدى سوف يظل فى منصبه حوالى ثلاثة أشهر تقريباً ثم يحال إلى المعاش».

«وتشاء الظروف أن يمر على هذه الحكاية حوالى شهرين وتستقيل الوزارة.. ويعين أحمد رشدى وزيراً للداخلية».

«ماذا حدث؟؟».

«كان من بين القرارات التى أصدرها أحمد رشدى نقل اللواء على نور الدين من منصب مدير أمن القاهرة إلى وظيفة أخرى بالوزارة، ثم إحالته إلى المعاش بعد ذلك».



ومع هذا فمن حق أحمد مصطفى ومن حق أحمد رشدى أن نسارع إلى نقل هذه الصورة التى حرص الأول على إيرادها فى كتابه عن معاملة أحمد رشدى لمدير مكتب حسن أبو باشا، وكأنه - أى أحمد مصطفى - يحاول أن يقلل بهذه القصة من الأثر الذى تركه فى نفوسنا تصويره لسلوك أحمد رشدى مع اللواء على نور الدين الذى قرأناه لتونا فيما مضى من فقرات:

«عندما تم ترشيح أحمد رشدى مساعد أول وزير الداخلية وزيراً للداخلية ذهبت إليه فى مكتبه الذى كان يقع فى العمارة التى كانت فيها مكاتب جميع مساعدى الوزير فى أول شارع قصر العينى بالدور التاسع.. وكان الوقت مساء».

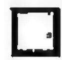
«كان مكتبه قد ازدحم بأعداد ضخمة من قيادات الشرطة والضباط من مختلف الرتب لتهنئته بالمنصب الجديد.. وكان معروفاً أنه قد ذهب فى صباح نفس اليوم لمقابلة رئيس الوزراء».

«وظللت جالساً فى مكتبه فترة طويلة وكلما حاولت الانصراف كان يطلب منى أن أستمر فى الجلوس ولا أغادر مكتبه حتى ينتهى من وفود المهنئين وننصرف معاً».

«بعد أن هدأ الجو وانصرف كل الضباط ووفود المهنئين قلت له: من الذى سوف تختاره مديراً لمكتبك.. وهل فى نيتك أن تبقى على العقيد محمد تعلب الذى يعمل مع اللواء أبو باشا؟».

«أجاب: أنت تعرفنى جيداً.. وتعرف أخلاقى وما ذنب محمد تعلب فيما كان بينى وبين حسن أبو باشا.. إننى سوف أبقى عليه فى المكتب.. وربما أنقله إلى المكتب الفنى.. وهو فى نفس مكتب الوزير».

«وقال: إننى لن أفعل ما كان يفعله غيرى من الزملاء السابقين وزراء الداخلية.. أنقل هؤلاء. وأشرد هؤلاء.. وأحيل إلى التقاعد هؤلاء».



رابعاً: علاقة زكى بدر بأسلافه وخلفائه:

بالإضافة إلى ما يمثله زكى بدر من جاذبية خاصة فى الحديث عنه أو رواية بعض مظاهر أساليبه «المفضلة» فى العمل الشرطى والوزارى فإن وصوله إلى موقع الوزير كان فى حد ذاته بمثابة تعبير عن بعض المعانى المهمة، بل بعض المفارقات المهمة كذلك:

- فقد كان زكى بدر أول وزير داخلية لم يعمل على مدى تاريخه الشرطى فى أمن الدولة ولا المباحث العامة، وإنما أحرز شهرته وتفوقه فى البحث الجنائى.
- ومن ناحية أخرى فقد كان زكى بدر ثانى محافظ شرطى يصل إلى منصب الوزير (بعد ممدوح سالم)، وذلك بعد سلسلة من أربعة من وزراء الداخلية كانوا يعملون بالوظائف الشرطية العليا عند اختيارهم لمنصب الوزير.
- ومن ناحية ثالثة فإنه كان أول سلسلة من ثلاثة من محافظى أسيوط الشرطيين وصلوا إلى وزير الداخلية.
- ومن ناحية رابعة فان زكى بدر وصل إلى منصب الوزير فى سن الستين بالضبط وكل أسلافه وخلفائه وصلوا إلى هذا المنصب فى سن مبكرة عن هذا السن (حتى أحمد رشدى نفسه اختير وزيرا قبل أن يصل إلى الستين بشهور)، ومع هذا فإن زكى بدر بدا فى ممارسته لوظيفته ومسئولية الوزارية وكأنه أكثر وزراء الداخلية (على الإطلاق) تشبعا بأخلاق وروح الشباب !!.
- ومن ناحية خامسة فإنه كان ثالث وزير للداخلية من نفس الدفعة (١٩٤٦) وإن كان أصغر هؤلاء الثلاثة سنا، كما أنه فى ذات الوقت كان أول وزير داخلية يتولى المنصب ومعه نائبان للوزير، وكان النائبان من نفس دفعته وإن كانا يصغرانه فى السن، الأول أصغر منه بعدة أسابيع، والثانى بعدة شهور!!

ربما نكون بحاجة إلى أن نكرر هنا المعلومة المهمة التى ترتبط بدفعات قادة الشـرطة، فـقـد كـان ثلاثة من الوزراء من نفس الدفـعـة وهى دفـعـة ١٩٤٦ وهم:النبوى إسماعيل وأحمد رشدى وزكى بدر، على حين كان اللواء حسن أبو باشا يسبقهم فى التخرج بدفعة واحدة، فهو من دفعة ١٩٤٥، وقد وصل النبوى إسماعيل إلى منصب الوزير عام ١٩٧٧، أى قبل زميل دفعته زكى بدر بتسع سنوات (إلا قليلا)، واختير زكى بدر محافظاً لأسيوط فى مايو ١٩٨٢فكان بهذا الخروج من كشف الأقدميات مفسحا المجال لبعض زملاء دفعته للبقاء فى خدمة الشرطة حتى الستين، ومن عجائب الأقدار أن أحمد رشدى (وهو كما أسلفنا من دفعة النبوى وزكى بد) كان يجهز نفسه للخروج على المعاش فى أكتوبر ١٩٨٤، لكنه اختير وزيراً للداخلية فى أغسطس ١٩٨٤ على غير توقع منه، وحين تقرر خروج أحمد رشدى (فى فبراير ١٩٨٦) جاءت الأقدار بزكى بدر ليتولى الوزارة فى يوم بلوغه سن الستين بالضبط، بينما كان يشغل منصب المحافظ فى أسيوط منذ ما يقل عن أربع سنوات.

من طرائف الأمور أيضا أن أحمد رشدى نقل مديرا لأمن القاهرة (فى عهد النبوى إسماعيل) مع أنه كان يعمل فى أمن الدولة باتصال منذ ٢٥ عاماً قبلها، أما زكى بدر الذى كان يعمل فى الأمن العام فقد عمل مديرا لأمن الدقهلية.

ومن الطرائف الأخرى فى هذا التوازى أن أحمد رشدى عمل مساعدا للوزير للمنطقة المركزية، وأن زكى بدر عمل مساعدا للوزير لمصر الوسطى، فكأنما رزق زكى بدر على مدى تاريخه فرصة أوسع لاتساع الأفق والمدارك على حين افتقد ما يتميز به ضباط أمن الدولة من الحس السياسى والأسلوب الرقيق.

وإذا نظرنا إلى هذا التشابك فى العلاقة فإنه يمكن لنا أن نتوقع «خصوبة» أو «حيوية» فى علاقات زكى بدر بأسلافه وخلفائه.

على أن هذا التاريخ الوظيفى لزكى بدر ينبئنا بكل وضوح أنه كان له العذر أو الحق فى عدم الارتياح إلى أسلافه الذين لم يقدروه أو يكرموه على نحو ما قدروا أو كرموا غيره.



ولا ينجو زكى بدر من انتقادات قاتلة يوجهها إليه كثير من قادة الشرطة، بل من أسلافه من الوزراء، وعلى سبيل المثال فإن اللواء حسن أبو باشا (فى حديثه للأهرام العربى) يتهم زكى بدر (صراحة وعلنا) بالوقوع فى أخطاء أمنية قاتلة أدت إلى عودة الإرهاب ليطل برأسه وهو يقول:

«.... منذ عام ١٩٨٦ فى عهد زكى بدر بدأت خلايا جديدة تتشكل للإرهابيين، وكنت قد تركت وزارة الداخلية وتوليت وزارة الحكم المحلى عام ١٩٨٤، وحدث خطأ أمنى جسيم حين تم السماح للإرهابيين المفرج عنهم من تنظيم الجهاد بالسفر إلى الخارج، فاتجهوا إلى بعض الدول العربية وأفغانستان وباكستان وأوروبا، وقادت هذه المجموعات المهاجرة موجة جديدة من العنف والإرهاب».

«وتقديرى - الكلام لا يزال لحسن أبو باشا - أن الأمن فقد الرؤية بسبب قيام زكى بدر بنقل عدد كبير من القيادات فى جهاز أمن الدولة بصورة غير صحيحة، وكان أول حادث إرهابى يقع فى تلك الفترة هو محاولة اغتيال وزير داخلية سابق هو حسن أبو باشا، ورغم دلالات هذا الحادث التى تكشف وجود تشكيلات جديدة بدأت أجهزة الأمن تفتقر للمعلومات حيث تم اتهام ثلاثة أشخاص ثبت بعد ذلك أنهم أبرياء رغم أن الأمن أكد اعترافهم بالعملية!».



وهذا على سبيل المثال نموذج للتغطية الصحفية التى كانت جريدة «الوفد» تقوم بها لنشاط وزير الداخلية زكى بدر، ونلاحظ أن هذه الصيغة قد قدمت

فى خبر وليس فى مقال، وقد نشر هذا الخبر (فى الوفد، يناير ١٩٨٨) تحت عنوان «زكى بدر ينتقد الانضباط فى عهد أحمد رشدى».

قالت جريدة الوفد :

«زعم زكى بدر وزير الداخلية أن التقييم الفعلى لتكثيف قوات الشرطة فى الشارع، خلال عهد اللواء أحمد رشدي وزير الداخلية السابق، كشف عن وجود سلبيات متعددة، كما زعم أن من أبرزها عدم وجود المسئولين بأقسام الشرطة لتلقى الشكاوى والبلاغات، وتعطيل مصالح المواطنين اليومية».

«وواصل زكى بدر مزاعمه فى رده على سؤال عادل والى عضو مجلس الشعب الذى تم إيداعه مضبطة المجلس بسبب انسحاب المعارضة فى جلسة المجلس يوم الإثنين الماضى قائلا: إن القوات المعينة بالشوارع نتيجة أعدادها الهائلة،لم تكن على دراية كافية بعشرات القوانين واللوائح المنظمة لأوجه النشاط فى الشارع المصرى، مما أدى إلى تطبيق إجراءات فى غير موضعها، أو إهمال إجراءات كان من الواجب اتخاذها. وأشار فى رده إلى أن نتائج جهود الانضباط خلال العام الماضى بلغت نحو ٥ ملايين و٢٠٢ ألفا و٩٠ مخالفة مرورية متنوعة، و١٥٠ ألفا و٩٢٦ مخالفة إشغالات طرق تمت إزالتها، و١٠٣ آلاف و٤٢١ مخالفة إزعاج وضوضاء، و٢٣٠ ألفا و٨٣٥ مخالفة مرور على الطرق السريعة. وأكد أن هذه الجهود تزيد بنسبة تصل إلى ٤٠٪ على متوسط الجهود فى الأعوام الثلاثة الأخيرة».



خامساً: خلاف محمد عبدالحليم موسى وحسين السماحى:

تؤكد لنا واقعة هذا الاختلاف المهم التى سنطالعها بالتفصيل - على المعنى الذى أشرنا إليه من أن بعض مناصب مساعدى الوزير تمثل «حلقة إضافية» فى سلسلة القيادة الشرطية، وأن هذه الحلقة الإضافية تخلق من الآثار الجانبية أكثر مما تحقق من فوائد، بل إن هذه القصة تعمق من تأكيد فهمنا لخطورة فكرة «الحلقة الإضافية فى سلسلة القيادة»، وبخاصة إذا ما تولت القيادة الشرطية منصب مساعد الوزير فى نفس القطاع الذى كانت تتولى قيادته من قبل، ويتضح هذا المعنى بجلاء شديد فى تفاصيل هذه القصة.

وسننقل للقارئ هذه الواقعة على نحو ما أوردها الأستاذ أحمد مصطفى فى كتابه.

ونبدأ بأن نقدم للقصة بأننا نعرف أن هناك منصباً قديماً ومهماً فى وزارة الداخلية باسم مدير مصلحة الأمن العام، ولهذه المصلحة مبنى مستقل بالقرب من جامع عمر مكرم ومجمع التحرير، وقد توالى على هذا المنصب عدد من القيادات الشرطية الذين وصلوا إلى مواقع سياسية مهمة بعد ذلك.

وفى ظل النظام القائم فى بداية الثمانينيات كان منصب مدير الأمن العام كما هو، وكان هناك أيضاً منصب مساعد الوزير للأمن العام.

وحدث أن رقى اللواء حسين السماحي مدير مصلحة الأمن العام مساعداً للوزير للأمن العام، واختير اللواء محمد عبدالحليم موسى خلفاً له كمدير لمصلحة الأمن العام.

هنا نشأ وضع حساس غذاه - حسب رواية أحمد مصطفى - أحد اللواءات فى مصلحة الأمن العام نفسها، وقد أشار هذا اللواء على اللواء السماحى أن يستبقى لنفسه مكتبه مع تغير صفته على أن يُنشأ مكتب جديد (فى نفس المبنى) للواء محمد عبدالحليم موسى مدير الأمن العام الجديد.

يذكرنا هذا الوضع بما حدث فى عهد الوحدة مع سوريا حين لجأ الرئيس جمال عبد الناصر إلى نظام الوزير المركزى والوزير التنفيذى، فكان بعض الوزراء المركزيين المصريين يستبقى لنفسه مكتب الوزير فى الوزارة المصرية وينشئ مكتباً جديداً للوزير التنفيذى.. وقد أوردنا القصة الكاملة مع التعقيب عليها فى الباب الثانى من كتابنا «مذكرات وزراء الثورة»، وهو الباب الذى تناولنا فيه مذكرات المهندس سيد مرعى.

ونعود إلى قصتنا، لم يتقبل محمد عبدالحليم موسى الفكرة وصمم على أن يمارس سلطته ومسئوليته من المكتب الذى مارس فيه أسلافه أعمالهم، واتصل بالوزير وطلب إليه أن ينتقل سلفه اللواء السماحى إلى المكاتب المخصصة لمساعدى الوزير، كما صمم فى ذات الوقت على نقل «اللواء» الذى أوحى بهذه الفكرة الخبيثة، بل إنه جمع من مخالفاته ما يملأ ثلاث حقائب كاملة على نحو ما يرويه أحمد مصطفى ولنقرأ ما يرويه:

«... لم يتسلم محمد عبدالحليم موسى منصبه الجديد بمجرد صدور قرار الوزير، لأن مدير الأمن العام فى ذلك الوقت (أى اللواء السماحى) كان يرفض أن يترك مكتبه بعد أن أصبح مساعداً لوزير الداخلية».

«كان يريد أن يظل باقياً فى مكتبه بالمبنى الذى يقع خلف مجمع التحرير (يقصد مبنى مصلحة الأمن العام).. وأراد أن يجبر مدير الأمن العام الجديد على أن يشغل مكتباً آخر فى نفس المبنى كان قد تم إعداده لوضع أجهزة الكمبيوتر الجديدة».

«ولكن محمد عبدالحليم موسى رفض هذا العرض.. وظل يجلس فى غرفة مدير الأمن على أحد الكراسى الموجودة بالمكتب.. واستمر الحال على ذلك حوالى شهر».

«وقد لجأ محمد عبدالحليم موسى إلى الوزير اللواء حسن أبو باشا واشتكى إليه أن مدير الأمن العام لا يريد أن يترك المبنى».

«اتصل حسن أبو باشا وزير الداخلية بمدير الأمن العام تليفونياً وطلب منه أن ينتقل فوراً إلى مكتبه الجديد فى مبنى الوزارة.. ورغم ذلك استمر مدير الأمن العام فى مكتبه أسبوعاً آخر تقريباً».

«وذات يوم قال لى مدير الأمن العام اللواء حسين السماحى إن الوزير اتصل به مرة أخرى وطلب منه أن ينتقل إلى مبنى ديوان عام الوزارة وأن يترك المكتب فوراً لمدير الأمن العام الجديد محمد عبدالحليم موسى».

«والحقيقة أننى قلت للواء حسين السماحى: أعتقد أنه من الواجب أن تترك المكتب والمبنى فوراً مادام الوزير قد طلب منك ذلك مرتين».

«وفعلاً انتقل اللواء السماحى إلى مبنى الوزارة وترك المكتب لمحمد عبدالحليم موسى».

«وعندما تسلم الأخير منصبه رسمياً وجلس على كرسى مدير الأمن العام طلب من الوزير عدم رغبته فى التعاون مع «لواء ...؟» وذلك لأنه كان يعتبره الساعد اليمنى للواء السماحى.. ولأنه أيضاً كان هو صاحب فكرة عدم انتقال السماحى من المبنى إلى الوزارة».

« بل إنه قال مرة لمحمد عبدالحليم إن «الباشا» - ويقصد اللواء السماحى - لن يترك مكتبه وعليك أن تجلس فى الغرفة أو المكتب الذى خُصص لتركيب أجهزة الكمبيوتر».

«كانت نتيجة طلب محمد عبدالحليم موسى من وزير الداخلية (عدم رغبته) فى التعاون مع هذا اللواء أن أحيل الرجل إلى التقاعد فى حركة تنقلات وترقيات ضباط الشرطة».

«بعد هذه الواقعة أصبح هناك صراع بين اللواء حسين السماحى مساعد الوزير للأمن العام واللواء محمد عبدالحليم موسى مدير الأمن العام».

«تدخلت فى الموضوع بينهما بغرض إيقاف الكلام الذى كان بعض كبار الضباط ينقلونه إلى كل منهما بالحق وبالباطل بغرض كسب عطف ورضاء الطرفين».

«... ذات مرة وأنا فى مكتب محمد عبدالحليم موسى - وكنت دائما أو يومياً تقريباً أقوم بزيارته ومن قبله اللواء حسين السماحى - طلبت منه أن يوقف حملات الكلام ضد صديقه وزميله حسين السماحى».

«نهض محمد عبدالحليم من فوق الكرسى وثار ثورة عارمة وقال لى: أنا لم أتحدث مع أى ضابط من الذين يحضرون إلىّ وينقلون لى كل ما يقوله اللواء السماحى ضدى».

«ثم صاح فجأة مناديا المراسلة أو ساعى مكتبه وقال له: أدخل الغرفة دى - وهى مجاورة لدورة مياه المكتب - وهات الحقائب الثلاث الكبيرة الموجودة بالداخل. أحضر «المراسلة» الحقائب الكبيرة ووضعها فى وسط المكتب.. ونظر محمد عبدالحليم موسى ناحيتى، وهو يقول فى انفعال شديد: اقرأ بعض الملفات الموجودة داخل هذه الحقائب.. وكان يصر على ذلك.. غير أننى طلبت منه أن يقول لى ماذا تحوى هذه الملفات».

«قال: «اللفندى» سيادة اللواء (....) الساعد اليمنى لزميلى وصديقى اللواء السماحى كان يقوم بعمليات مريبة استولى من خلالها على مبالغ ضخمة من ضباط الشرطة الذين يعملون بالأمن العام.. وكان يمكن - وحتى الآن - أن أدخله السجن.. ولكن يضيق صدرى، ولا ينطلق لسانى».

وينتهى أحمد مصطفى إلى القول :

«ورغم كل ذلك استمر الصراع بين السماحى ومحمد عبدالحليم موسى حتى خرج اللواء السماحى من الخدمة إلى المعاش.. وعين محمد عبدالحليم موسى بعد ذلك محافظاً لأسيوط».



سادساً: تراشقات زكى بدر ومحمد عبدالحليم موسى:

لم تحدث تراشقات فورية بين وزيرين متتاليين من وزراء الداخلية على نحو ما حدثت بين الوزيرين زكى بدر وعبدالحليم موسى على الرغم من أنه لم يكن هناك مجال كبير للاختلاف الموضوعى بين الرجلين، وإذا ما قارنا هذا الوضع بالنبوى إسماعيل وحسن أبو باشا فإننا نعجب من تأجيل النبوى وحسن أبو باشا تراشقهما إلى ما بعد تركهما المنصب بحوالى ١٥ عاما، أما زكى بدر فإنه بدأ التراشق مع محمد عبدالحليم موسى وهو لا يزال فى منصبه، ثم اشتدت حدة تراشقهما بعد خروج موسى من الوزارة، ولم يكن زكى بدر يجد حرجاً من مهاجمة محمد عبدالحليم موسى وهو وزير، ومن باب أولى فإنه لم يجد هذا الحرج فيما بعد ذلك

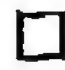
وقد وجه زكى بدر فى حديثه لنادية منصور فى مجلة الشباب (يونيو ١٩٩٣) انتقادات حادة ولاذعة إلى أسلوب جريدة الوفد المتعاطف مع خلفه اللواء محمد عبد الحليم موسى، وعلى مداومة هذه الجريدة على وصف سلوك محمد عبد الحليم موسى بأنه الأسلوب المتسم بالعلاقات الإنسانية.

وفي هذا الصدد يشهر زكى بدر في وجه مَنْ يثنون على خلفه محمد عبدالحليم موسى دلالة حادث مصرع اللواء الشيمى الذى يروى زكي بدر أنه لم يحدث إلا نتيجة حتمية لهذا التشدق بالعلاقات الإنسانية دون تنفيذ لهذا المفهوم فى السياسات الكبرى والاكتفاء به فى بعض التصرفات المظهرية.

يقول زكى بدر:

«... ثم إذا تحدثنا عن العلاقات الإنسانية فإن جريدة الوفد كانت تضرب بوزير داخلية سابق المثل (لم يترك عبدالحليم موسى منصبه إلا فى أبريل ١٩٩٣) في العلاقات الإنسانية لأنه أخرج مسجوناً ليزور والدته أو ما أشبه ذلك مما لا يساوى جناح بعوضة في مجال العلاقات الإنسانية، فى الوقت

الذى عندما نقل اللواء الشهيد الشيمى إلى أبوتيج كان مريضاً بالقلب ومكث بالمستشفى عدة شهور، والتمس إلغاء نقله ولم يستجب له أحد، مع أنه من المتصور ألا ينقل إلى مثل هذا الموقع الملتهب إلا إنسان سليم صحيح، قادر على مواجهة الإرهاب، وبعد أن نفذ النقل التمس أيضاً نقله من «أبوتيج» إلا أنه لم يوافق أحد له على هذا الطلب، ثم كانت النتيجة قتله، وهذا ما ذكرته زوجته عندما سئلت فى إحدى الصحف العامة، وهذا مثل للعلاقات التى تسود بين الناس وبين الحكام والمحكومين والتى ينعكس أثرها سلباً أو إيجابا على الأداء».



وتحفل صفحات كثيرة من الجرائد المصرية والعربية بتراشق هذين الوزيرين مما ليس له مجال فى كتابنا هذا، لأن موضوعات التراشق تخرج فى أغلبها عن موضوع هذه الدراسة، ولهذا نجتزئ بأن ننقل رؤية الأستاذ محمد مصطفى لأسباب الصراع بين هذين الوزيرين المتعاقبين:

«... أحب أن أسجل هنا أن العداء الذى ظهر بين زكى بدر من ناحية ومحمد عبد الحليم موسى من ناحية أخرى.. كان سببه أن الأخير عندما تم تعيينه وزيراً للداخلية أعاد جميع الضباط الذين نقلهم زكى بدر - عندما كان وزيراً للداخلية - من الصعيد إلى أعمالهم أو وظائفهم أو الأماكن التى كانوا يشغلونها من قبل.. وقد أثار هذا القرار أو هذه القرارات تذمراً بين أعداد كبيرة من ضباط الشرطة، وقال (بعضهم) تعليقا على ذلك:«كيف يعيد محمد عبد الحليم موسى هؤلاء الضباط إلى أماكنهم الأصلية لدرجة أننى سمعت عدداً كبيراً من الضباط يطلقون على الضباط الذين عادوا من الصعيد لفظاً لم يعجبنى وهو «مسجلين خطر»، وهذا التعبير للأسف لا يطلق إلا على المجرمين من اللصوص أو النشالين.. أو غيرهم من الذين لهم نشاط كبير فى مجالات الإجرام».

«فى رأيى (الحديث لمحمد مصطفى) : أن عودة أو إعادة كل الضباط الذين نقلهم زكى بدر عندما كان وزيراً للداخلية كانت السبب فى العداء الذى ظهر بعد ذلك بعد خروج محمد عبد الحليم موسى من الوزارة.. وكان العداء سافراً وعلى عينك يا تاجر كما يقول عامة الناس».



بل إن زكى بدر عند حديثه عن إنجازاته فى حواره مع مجلة الشباب، كان حريصا على أن يشير بكل صراحة إلى أن خلفه محمد عبد الحليم موسى حرص على ألا يفتتح المشروعات التى أنجزت فى عهد زكى بدر، وألغى مشروعاً رياضياً ضخماً كان قد بدأه، وهو يقول:

«وهناك إنجازات أخرى حققتها فى مجال مكافحة المخدرات وتطوير مستشفى الشرطة، والعلاج الطبيعى والاستراحات بالمنوفية وأسيوط وسوهاج وكثير من المحافظات الأخرى، وعندما انتهت هذه المشروعات لم يفتتح أى مشروع هذا العام، بل وقد ألغى وزير الداخلية السابق (يقصد اللواء محمد عبدالحليم موسى) مشروعا ضخما لتطوير اتحاد الشرطة الرياضى الذى يعد مفخرة للشرطة، فقد ألغى الرياضة وأوقفها بالشرطة رغم أن الرياضة مهمة لرجل الشرطة لبناء الجسم والعقل، وكجزء من مشروعات الدولة، ومن خطتها لتنمية البشر، وتعد من أقدس الواجبات التى يجب أن يراعيها أى وزير وقيادة مسئولة، بالإضافة إلى ذلك فقد ألغى مشروع آخر لتطوير أداء الشرطة على غرار «اسكتلند يارد» فى الشرطة البريطانية، وهذا المشروع كان له أثره العلمى والحضارى الحديث على أداء الشرطة، وكان سينهض بها نهضة كبيرة».



وقد تطورت الأمور بين الوزيرين إلى معركة على صفحات مجلة روزاليوسف، ونقتطف لتصويرها وللإشارة إلى تفصيلاتها بعض ما ذكره الأستاذ إبراهيم خليل فى نهاية هذه المعركة حيث يقول:

«أكد اللواء زكى بدر وزير الداخلية الأسبق صحة كل ما جاء فى تحقيق روزاليوسف (عدد ١٩٩٣/١/٢٤) وأن هذه الأقوال التى نشرتها المجلة جاءت على لسانه فى تصريحات خاصة لروزاليوسف».

«وأضاف زكى بدر أمام المستشار عصام فريد الأسبوع الماضى أن تصريحاته لروزاليوسف جاءت بعد حديثه عن الإرهاب الذى جرى فى مجلس الشورى فى لجنة الشئون العربية والأمن القومى بجلسة منتصف يناير، وأوضح اللواء بدر فى النيابة: «إن محرر المجلة إبراهيم خليل قام بإجراء حديث تليفونى لمقابلتى، وسمحت له بذلك وعرض علىَّ بعض المعلومات ووجدتها صحيحة، وأدليت له بحديث مختصر وزودته بمستندين: الأول صحيفة الشركات بشأن الشركة التى ساهم فيها وزير الداخلية السابق محمد عبدالحليم موسى، والمستند الثانى بشأن تراخيص السلاح».

«وقد استغرقت أقوال بدر أمام النيابة خمس ساعات كاملة، وشملت ٢٥ صفحة فلوسكاب، بينما اقتصرت مناقشته على الاتهامات الثلاثة التى وجهها من خلال روزاليوسف فقط».



وفى نهاية الموضوع الإخبارى يذكر الأستاذ إبراهيم خليل ما نصه:

« عقب الساعات الخمس التى استغرقتها أقوال زكى بدر أمام النائب العام وصاحبه فيها شقيقه كمال بدر المحامى والمستشار فتحى رجب وعلية عبد العزيز المحامية، استدعى النائب العام اللواء زكى بدر وزير الداخلية الأسبق والمحامين واجتمع بهم لمدة نصف ساعة بالمشاركة مع المستشار عبد المجيد محمود، واتفق معهم على عدم الإدلاء بأية تصريحات للصحفيين.. وتأتى محاولات تطويق علانية الاتهامات مكملة لمحاولات الوساطة والمصالحة التى جرت خلال الأسبوع الماضى لاحتواء الموقف وضمان عدم تفجيره بالمستندات أمام النائب العام، ورفضها اللواء زكى بدر » .

سابعاً: تضارب آراء وزراء الداخلية فى أداء حسن الألفى:

يسخر اللواء حسن أبو باشا من طريقة اللواء حسن الألفى فى معالجة قضية الإرهاب فى حديثه مع الأستاذين خالد صلاح وعبدالله الحاج فى الأهرام العربى، وهو يقول:

«فى هذه الفترة (أى فترة حسن الألفى) كان التعامل مع قضية الأمن بمنتهى السذاجة والبراءة خاصة ما يسمى بمركز الإعلام الأمنى، وأصبح هذا المركز هو نموذج مكافحة الإرهاب وكأنه منوط به بمفرده هذا الدور، وبدا أن الاهتمام منصب على القاهرة فقط دون غيرها من المحافظات، والنتيجة كانت ما جرى فى الأقصر».



وفى المقابل فإن اللواء زكى بدر كان يمتدح بعض قرارات اللواء حسن الألفى الذى تولى الوزارة خلفاً لمحمد عبد الحليم موسى:

«أول قرار صائب اتخذه كان تغيير مدير أمن أسيوط لأنه أوجد ثأراً بين الشرطة وبين المتطرفين، بل وأدخل الشعب أيضاً معه فى هذا الصراع».

وفى موضع آخر يجاهر زكى بدر بنفس هذه الفكرة ويقول:

«ومن حسن الحظ أن الوزير الجديد اللواء حسن الألفى مقوماته طيبة وإنسان نظيف بمعنى الكلمة ولا يعرف اللف والدوران، وأتمنى أن يوفقه الله فى مهمته وأن يبعد عنه مستشارى السوء».



ثامناً: علاقة النبوى إسماعيل وطه زكى:

لم تقف الصراعات بين قادة الشرطة عند حدود الرتب الكبيرة جداً، بل إنها امتدت - بالطبع - لتشمل الذين وصلوا إلى بعض المواقع الحساسة، ومع صعوبة الوصول إلى تفصيلات مثل هذه الصراعات، إلا أن أدبيات التاريخ السياسى المعاصر أتاحت لنا تسجيلا مهما لإحدى هذه الوقائع فى فقرة مهمة أوردها الأستاذ محمود فوزى فى كتابه «النبوى إسماعيل وحادث المنصة» وروى فيها كيف استطاع اللواء محمد النبوى إسماعيل بمساعدة «الظروف» التخلص من وجود ضابط الشرطة طه زكى فى موقع متقدم فى رئاسة الجمهورية كرئيس لأمن الرئاسة، ومن الجدير بالذكر أن طه زكى هو نفسه ضابط الشرطة الذى نسب إليه إبلاغ الرئيس السادات بما كانت تحتويه شرائط التسجيلات من حديث عن انتواء «مراكز القوى» الانقلاب على الرئيس فى مايو ١٩٧١، وكان الرئيس السادات نفسه قد أشاد به دون أن يذكر اسمه على وجه التحديد، وتطورت العلاقة حتى وصل إلى هذا المنصب فى أمن الرئاسة ثم فوجئت الأوساط «الرئاسية» بإبعاده نتيجة اكتشاف مؤامرة.

يروى محمود فوزى القصة فيقول :

«... وكان أحد رجال المخابرات العراقية وهو «سعد زعنون» يعمل فى السفارة العراقية تحت غطاء دبلوماسى واستطاع أن ينشئ علاقة مع سائق السيارة الخاص للرئيس فى رئاسة الجمهورية وفى منزل الرئيس السادات وتوطدت الصداقة بينهما ووصل الأمر إلى أن سعدون هذا كان يركب السيارة الخاصة للرئيس السادات وكانت عملية خطيرة جداً، فقد كان يستطيع أن يضع أية عبوة ناسفة فى السيارة وأمكن ضبطه.. فلما عُرض الأمر على السادات استاء جداً من هذا وقال: «أمال المسئول عن السواقين وأمن سياراتى وأمن المقر بيعمل إيه!»».



وبعد هذه الفقرة مباشرة يردف الأستاذ محمود فوزى بتعقيب النبوى إسماعيل على دوره فى هذه القصة فى فقرات تنقصها حبكة الفن القصصى حيث يقول النبوى إسماعيل :

«والحقيقة أننى لا أعرف من المسئول فى أمن الرئاسة عن هذا والمسئول عن تأمين سيارات رئيس الجمهورية فهى خارج نطاق الداخلية، فهناك مسئولو الأمن بالرياسة، ولقد فوجئت بعدها بإبعاد طه زكى وتساءلت عن هذا فقالوا: إنه هو المسئول عن أمن الرئيس وسياراته ومقره وعن خروج سيارته بدون حرس، وأنه بهذا يعرض الرئيس للخطر حيث إن رجل المخابرات العراقية قد وصل إلى إقامة علاقة بسائق الرئيس فى رياسة الجمهورية وداخل منزل الرئيس وتم إبعاد طه زكى، فما علاقة النبوى إسماعيل بهذا الموضوع خاصة أن السادات كان يعرفه جيداً.. فهو الذى اكتشف شرائط مايو وكون أن السادات قد أبعده لإخلاله الخطير بأمنه الشخصى فهذا قرار السادات فما علاقة النبوى إسماعيل بذلك؟!».

هكذا كان النبوى إسماعيل يستنكر أن ينسب إليه دور فى الإطاحة بطه زكى.



أما الأستاذ أحمد مصطفى (فى كتابه «أسرار وزراء مصر») فيشير إلى نفس هذه الواقعة كنموذج على دهاء النبوى فى التخلص ممن يريد التخلص منهم ويقدمها فى قالب أكثر درامية وإجادة ويقول:

«... كان هناك موظف فى درجة كبيرة فى أمن رئاسة الجمهورية.. وكان أصلاً ضابط شرطة.. وكان ـ كما سمعت ـ يتصل تليفونياً مع نبوى إسماعيل ويقول له: أنا مبسوط منك يانبوى لأنك رجل نشيط».

«كان هذا الضباط برتبة عقيد مثلاً يعنى لو أنه مازال فى خدمة وزارة الداخلية وأراد مقابلة الوزير لما استطاع ذلك إلا بصعوبة.. وإذا دخل إلى الوزير لابد أن يقدم إليه التحية.. تعظيم سلام.. بكل قوة عسكرية».

«كتم نبوى إسماعيل فى نفسه هذا التعاظم والتكابر من هذا الضابط الصغير.. مهما كانت مكانته أو منصبه فى رئاسة الجمهورية وأسرّها فى نفسه».

«وذات يوم طلب نبوى إسماعيل مقابلة رئيس الجمهورية أنور السادات، وأثناء المقابلة أبلغه أن رجل الأمن فى رئاسة الجمهورية قد عين مواطناً من دولة عربية - يعيش فى مصر - برئاسة الجمهورية وأصبح هذا الشخص مكلفاً بسيارات الرئاسة.. وأن هذا الرجل أيضاً قد وضع قنبلة أو زرع قنبلة فى سيارة الرئيس».

«انقلبت الدنيا رأساً على عقب، وفعلاً تم كشف مؤامرة لاغتيال الرئيس السادات بمعرفة هذا الرجل».

(يقصد أحمد مصطفى أن المؤامرة كانت ستنفذ بمعرفة هذا الرجل.. لا كما يتبادر إلى الذهن من النص أن هذا الرجل هو الذى اكتشف هذه المؤامرة).

«وعلى إثر ذلك استبعد رجل الأمن المسئول عن رئاسة الجمهورية من منصبه بعيداً عن الرئاسة.. بل خرج إلى الشارع أو إلى منزله».



تاسعاً: أصداء خلاف بين صلاح دسوقى وأحمد رأفت النحاس:

لا نستطيع الزعم ولا الادعاء بأن الصراعات الشرطية ـ الشرطية لم تبدأ فى الظهور إلا فى منتصف عهد السادات، على الرغم من الظن بصواب مثل هذا الرأى وبخاصة بعد التفصيلات التى قدمناها على مدى صفحات هذا الباب، ومع هذا فإن ما ظهر منذ ذلك الحين كان متعلقا بالأفرع العليا فى وقت أصبحت فيه القرارات الشرطية فى يد أبناء الشرطة أنفسهم ، ولا يمنع هذا من أن نشير إلى حقيقة الوجود المبكر لهذه الصراعات.

وهذه ـ على سبيل المثال ـ صورة مبكرة من صور النزاعات الشخصية بين رجال الشرطة تنبئنا عنها فقرات متعاقبة نشرت فى مجلة «روزاليوسف» (أغسطس ١٩٩٩) وقد بدت الفكرة فى تعقيبات اللواء أحمد رأفت النحاس أنه كان حريصاً على أن ينفى بشدة ما أورده صلاح دسوقى من أنه كان صاحب الفضل فى ترشيحه لمنصب مدير جهاز المباحث العامة، وكان صلاح دسوقى قد أشار إلى هذا المعنى فى المذكرات التى نشرها فى روزاليوسف فى نهاية يوليو ١٩٩٩، ثم تطرقت الردود حتى شملت موضوعات أخرى.

وبوسع القارئ أن يتأمل حقيقة موقف نظام «الثورة» من اللواء أحمد رأفت النحاس من خلال ما أوردناه فى الباب الخامس من كتابنا «الأمن القومى لمصر» حيث تدارسنا رواية اللواء حسن طلعت الذى كان (هو الآخر) محبذاً لفكرة اختيار أحمد رأفت النحاس لهذا المنصب، ولكنه (أى حسن طلعت) بدقته المعروفة أردف بالقول بأنه لا يستطيع أن يقطع إن كان ترشيحه هو السبب الوحيد أو الأول وراء اختيار أحمد رأفت النحاس لهذا المنصب أم لا.

والشاهد أننا نرى أحمد رأفت النحاس فيما أورده فى رده على ما ذكره صلاح دسوقى يتطرق إلى أمور أخرى من علاقته بصلاح دسوقى من قبيل التقرير الذى كتبه عنه حين فكرت الثورة فى تعيينه (أى تعيين صلاح دسوقى)

فى منصب أركان حرب وزارة الداخلية، ومن قبيل الصراعات التى خلقها أو شارك فيها صلاح دسوقى بحكم صلاحياته الواسعة، يتطرق رأفت النحاس إلى هذا دون أن ينتبه إلى الإطار الأوسع لتصرفات الثورة وقادتها (سواء عبدالناصر أو البغدادى أو زكريا محيى الدين) على نحو ما فعل حسن طلعت.

لابد إذن أن نقرأ رواية أحمد رأفت النحاس كاملة، وسنتمنى بعد قراءتها لو أن هذا القائد الشرطى القديم كتب مذكرات أكثر شمولاً عن الفترات السابقة واللاحقة للفترة التى تحدث عنها فى رده على صلاح دسوقى:

«... أكدت المذكرات (يقصد ما سمى بحلقات من مذكرت صلاح دسوقى) أن صلاح دسوقى هو الذى رشحنى كى أشغل منصب مدير جهاز المباحث العامة نظراً لعلاقته الوثيقة برجال الثورة، وكنت وقتها مأموراً لقسم روض الفرج. وردى على هذا بسيط جداً وهو أن صلاح دسوقى ليس له دخل فى ترشحيى لهذا المنصب، كما قال فى مذكراته، وموضوع علاقته ببعض رجال الثورة لا يعنينى فى شىء، وإن كنت فى نفس الوقت لا أدعى أننى أعرف رجال الثورة، وللدقة أقول إن أول صورة نشرت لرجال الثورة بعد عدة أيام من قيامها تعرفت فيها على ثلاثة أشخاص من رجالها وهم اللواء محمد نجيب حيث سبق أن تردد على القسم عدة مرات لقضاء أعمال خاصة، والقائمقام أنور السادات الذى كنا نعرفه كضباط بوليس عندما اتهم مع حسن توفيق فى حادث مقتل أمين عثمان وزير المالية فى حكومة الوفد، ثم القائمقام أحمد شوقى الذى كان زميلى فى المرحلة الثانوية بمدرسة فؤاد الأول».

. . . .

«فى يوم الثلاثاء ٥ أغسطس ١٩٥٢ اتصل بى الصاغ عبدالمنعم النجار من إدارة المخابرات الحربية كما أفهمنى، وطلب منى ضرورة الحضور إلى مقر المخابرات الحربية بكوبرى القبة للقاء البكباشى أركان حرب زكريا محيى الدين أحد قادة الثورة لأمر عاجل».

«فى الحادية عشرة صباحاً كنت أمام عبدالمنعم النجار الذى اعتذر لى عن عدم إمكانية لقاء زكريا محيى الدين حيث طُلب على عجل لعمل مهم، ثم أبلغنى بأن الثورة قد وقع اختيارها علىّ لشغل وظيفة مدير إدارة مكافحة الجاسوسية المقرر إقامتها بدلاً من جهاز القسم المخصوص أو القلم السياسى الذى صدر قرار من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء بإلغائه».

. . . .

«وأفهمته بأننى لست مؤهلاً لهذا العمل ولا أرغبه، وعرضت عليه أن أرشح اسماً صالحاً من بين ضباط البوليس الأكفاء لتولى هذا المنصب مع استعدادى للعمل فى أى موقع آخر يرونه، إلا أنه لم يوافق وقال لى: إنه مخول فقط بإبلاغى بهذا القرار.. وعندما رفضت قال لى: أرجوك لا تقف فى وجه الثورة».

«هنا فقط وافقت على الفور.. ثم طلب منى اختيار ضباط البوليس الذين سيعملون معى بعد أن قدم لى كشوفاً بها بعض الأسماء لاختيار بعضها، وإن كنت غير مقيد بها على الإطلاق.. ورجانى أن أعود إليه فى نفس اليوم بالأسماء التى أرشحها.. وعبثاً حاولت التخلص من هذه المهمة دون جدوى بعد أن أفهمنى أن هذا تكليف وليس لى فيه اختيار».

«وفى قسم روض الفرج بدأت فى اختيار الأسماء التى ستعمل معى من كشوف كانت موجودة بدرج مكتبى، خاصة أن نصف الأسماء التى أعطيت لى بمعرفة النجار والتى طلب منى الانتقاء منها (كانت) من الإخوان المسلمين».

. . . .

«فى يوم الخميس ١٤ أغسطس ذهبت لمقابلة مدير الأمن العام الجديد اللواء محمد محمود الباجورى، حيث اجتمعت به فى مكتبه بحضور عبدالمنعم النجار لدراسة كيفية إنشاء الإدارة الجديدة التى صدر بها قرار من وزير

الداخلية. فى هذا الاجتماع رفضت أن يكون اسم الإدارة «مكافحة الجاسوسية» وطلبت أن يكون اسمها «مباحث أمن الدولة» التى عينت مديراً لها».

«وبعد عدة اجتماعات بالوزارة توجهت إلى مجلس الوزراء فى ١٧ أغسطس حيث قابلت على ماهر باشا رئيس الوزراء ووزير الداخلية ومعى مشروع القرار الخاص بإنشاء الإدارة، فناقشنى فى اسم الإدارة و عرض علىّ أن نسميها «إدارة المباحث العامة» واقتنعت بذلك بعد أن تم ضم ١٢٢ ضابط شرطة للعمل بها بعد أن انتقل مقرها إلى مجمع التحرير، وكان وقتها مازال مشيداً حديثاً فى ٣٠ سبتمبر ١٩٥٢».

ويستطرد أحمد رأفت النحاس ليقول:

«ومن هنا يتضح أن ترشيحى للعمل كان من قبل أعضاء مجلس قيادة الثورة وليس عن طريق السيد صلاح دسوقى، الذى طلب منى عبداللطيف البغدادى وزير الداخلية بالإنابة - لمرض جمال عبدالناصر الوزير الأصلى - رأيى فيه كمدير للمباحث العامة (وذلك) عند تعيينه فى منصب أركان حرب وزارة الداخلية خاصة أنه كان من تلاميذى فى كلية البوليس، حيث كان طالباً جاداً ورياضياً ممتازاً وعلى خلق، وحررت مذكرة بتحرياتى ومعلوماتى عنه بعد أن أيدت تعيينه فى هذه الوظيفة وأرسلت هذه المذكرة إلى جمال عبدالناصر قبل تسلمه مهام عمله رسمياً، لأنه كان فى فترة نقاهة بعد إجرائه لعملية جراحية».

«وبالفعل أصدر عبدالناصر قرار تعيين صلاح دسوقى فى هذا المنصب الذى كان يضاهى اختصاصات وزير الداخلية إن لم تكن تزيد عليها، وقد أحدث ذلك وقتها ضجة فى الوزارة».

هكذا نرى أن قيادات الثورة على حد روايات الرواة المختلفين سألت أحمد رأفت النحاس رأيه فى صلاح دسوقى وسألت صلاح دسوقى رأيه فى أحمد رأفت النحاس .. وليس هناك ما يمنع أن يكون كلاهما صادقا.

ونستأنف قراءة ما يرويه أحمد رأفت النحاس :

«فى يوم الاثنين ١٣ يوليو عام ١٩٥٣ طلبنى الوزير (يقصد كما سنرى وزير الداخلية بالنيابة عبداللطيف البغدادى، وكان الوزير هو جمال عبدالناصر، ولكنه كان قد أجرى عملية جراحية فى هذه الفترة وتولى عبداللطيف البغدادى المنصب على سبيل النيابة) بمكتبه لأمر عاجل، فتوجهت إلى مكتبه وأفهمنى أن قيادة الثورة قررت تغيير مفتش المباحث العامة فرع القاهرة لأنه من غلاة جماعة دينية متطرفة «الإخوان المسلمين" فأفهمته أن الشائعة ليست جديدة خصوصا أن صهره هو الأب الروحى لهذه الجماعة، ولكن ذلك لم يكن يعيبه كضابط كفء لا يخلط بين العمل وبين ما يدين به صهره، كما أنى أعرفه منذ كنا طلبة فى المرحلة الثانوية، كما أن اسمه كان مدرجاً ضمن الأسماء التى قدمتها لى المخابرات لأختار منهم مَنْ أشاء».

«ودافعت بشدة عن وجهة نظرى إلا أن ذلك لم يثن الوزير عما قرره مجلس قيادة الثورة، ولما وجدنى الوزير غير راض عن هذا القرار، وافق على اقتراحى بتعيينه مديراً لادارة المرور المركزية.. بعد هذه الواقعة بدأ الشك بداخلى من عبداللطيف البغدادى الوزير بالإنابة، ثم تيقنت بعد ذلك أن هذا كله من تخطيط الوزير الأصلى جمال عبدالناصر وبناء على أوامره».

. . . .

«بعد عودة جمال عبدالناصر من إجازته لم أقابله وكان الوسيط بيننا هو صلاح دسوقى الذى كان يحضر لى مذكرات وتقارير من الوزير لدراستها وإعادتها بملاحظاتى».

. . . .

«كما كنت أرسل ما لدى من أعمال مهمة وتقارير مع صلاح دسوقى حتى قمت بإجازة لمدة شهر لكنى قطعتها بعد استدعائى من اللواء الباجورى تليفونياً

حيث فوجئت بمشروع قرار وزارى لنقل بعض الضباط من الإدارة إلى جهات أخرى دون مناقشتى».

. . . .

«وعندما سألت صلاح دسوقى عن هذه الحركة كان يقول لى شفاهة: إن هؤلاء الضباط غير متلائمين مع الثورة، ومع هذا ناقشت مع المسئولين ما هو منسوب لهؤلاء الضباط المراد استبعادهم واستطعت تعديل المشروع بقدر الإمكان وعرض فى اليوم التالى على جمال عبدالناصر فوافق عليه وأصدر قراراً بذلك، مما أدى إلى ازدياد شكوكى خاصة أنه لم يكن متاحاً لى مناقشته بعد الحائل الكبير الذى أقامه صلاح دسوقى بينى وبينه».

. . . .

«وقداستغربت أسلوب عدم أخذ مشورتى فى أمور الإدارة الذى لم يكن متبعاً معى منذ توليت رئاستها.. هذه الأمور كانت السبب فى الاستغناء عن خدماتى من المباحث العامة ليس لأننى كنت أضع صورة مرشد الإخوان حسن البنا أو لأن الجهاز به تراخ كما قال صلاح دسوقى فى مذكراته التى قال فيها إنه قدم تقريراً لعبدالناصر يتهمنى فيه بالتراخى، وقال أيضاً إن عبدالناصر سأله عن البديل الذى يمكن أن يتولى هذا الجهاز فطرح عليه اسم ثعلب البحث الجنائى عبدالعظيم فهمى، الذى امتدحته أنا شخصياً عندما عرض اسمه علىّ بعد أن أخبرنى بأنه يجب علىّ أن أترك إدارة المباحث العامة رغم أنه أبدى لى أسفه الشديد لهذا القرار بعد أن غضب منى عبدالناصر لمعارضتى أنا والمخابرات الحربية قرار الإفراج عن الصحفى بجريدة المصرى الذى كان عبدالناصر نفسه قد أمر باعتقاله».



هكذا إذن كانت روح الثورة فى التعامل مع كبار الموظفين قد انتقلت أيضاً إلى جهاز الشرطة، وهكذا تم الاستغناء عن قائد شرطى ثم بدأ البحث عن مبررات، وهكذا يرينا التاريخ المعاصر أن الرجلين لا يزالان يتمتعان بالذاكرة القادرة على مناقشة وقائع حدثت منذ نصف قرن، وكان لكليهما وجهة نظر خاصة فيها.



على أننا ـ بعد هذا ـ نملك نصا أفضل من حيث تقديمه لتفسير أكثر منطقية وقبولاً لهذا الحديث عن سبب استبعاد احمد رأفت النحاس من أمن الدولة ، بل إن هذا التفسير الذى يقدمه نص حسن طلعت (الذى نعرضه فى الفقرات التالية) يفوق من حيث القيمة تفسير أحمد رأفت النحاس نفسه، ولست أدرى هل اطلع عليه أحمد رأفت النحاس أم لم يطلع .

يقول حسن طلعت:

« .. وفى خلال هذا الشهر وبعد ظهر أحد الأيام وكنت ضابطاً منوباً للإدارة خلال فترة انصراف الضباط لتناول الغداء ، وردت رسالة تليفونية من الوزارة تقضى بنقل البكباشى أحمد رأفت النحاس مدير الإدارة مفتشاً للشرطة بمديرية أسوان. ذهلت لهذا الخبر فقد كنت أعتقد أنه محل ثقة جميع المسئولين وأن الإدارة وهى وليد الثورة الأول بالوزارة لها اعتبار خاص لدى المسئولين. لم أشأ أن أبلغه هذا الخبر بالمنزل كما تقضى التعليمات ، وخلال ذلك وصلت إشارة أخرى بتعديل النقل إلى محافظة القاهرة. علمنا بعد ذلك أن سبب هذا النقل هو أن السيد الوزير (أى الرئيس جمال عبد الناصر نفسه) أمر بالإفراج عن أحد المعتقلين وأن مدير الإدارة أبدى عدم ارتياحه لهذا الإفراج لما قد يترتب عليه من تجدد نشاط هذا المعتقل. ويبدو أن وجهة نظره نقلت إلى السيد الوزير بشكل غير مقبول فأصدر أمره بنقله خارج الإدارة » .

هكذا كانت الصورة المتاحة عن الحقيقة أقرب إلى ما رواه النحاس وإلى ما رواه صلاح دسوقى ، ومع هذا فإن حسن طلعت بذكائه المعهود يعود أيضاً إلى تأمل الأمر أو فهمه بطريقة أخرى تتضح فيها مهارته فى تحليل الحوادث وكأنه مؤرخ ماهر وهو يقول :

«تولى الإدارة بعد ذلك القائمقام عبد العظيم فهمى (وزير الداخلية فيما بعد) وخلال بضعة أيام ترك السيد جمال عبد الناصر وزارة الداخلية وخلفه فيها السيد زكريا محيى الدين . ولا أدرى ما الذى جعلنى أرفض التسليم بالسبب المعلن لنقل البكباشى أحمد رأفت النحاس، وأعتقد أن السبب الحقيقى هو تمهيد الطريق أمام السيد زكريا محيى الدين الذى كان مديراً للمخابرات الحربية وعلى علاقة وثيقة مع السيد رأفت النحاس قد تؤدى إلى إزالة الكلفة » .

عاشراً : التنافس بين النبوى اسماعيل وكمال خير الله:

عقب مظاهرات يناير ١٩٧٧ وفى التعديل الوزارى الذى أجرى فى فبراير ١٩٧٧ ترك اللواء السيد فهمى منصبه وأصبح ممدوح سالم - كما نعرف - للمرة الثانية مسئولا عن وزارة الداخلية (ولكن فى هذه المرة بالإضافة إلى رئاسة الوزارة) وأصبح معه اثنان من نواب الوزراء نائبين لوزيرين الداخلية وعضوين فى مجلس الوزراء (كان مطلوبا منهما فى نظر الصحافة والجمهور وربما فى نظر السلطة كذلك أن يتسابقا أو يتنافسا) وكان هذان الرجلان هما اللواءان كمال خيرالله والنبوى إسماعيل وفى اكتوبر ١٩٧٧ عين النبوى اسماعيل وزيراً للداخلية وأعلن أن كمال خير الله سيعين محافظا .

وفى ديسمبر ١٩٧٧ عين كمال خيرالله محافظاً لأسوان.. وبقى هناك حتى ترك المنصب فى أكتوبر ١٩٧٨ عند تطبيق المبدأ القائل بأن يكون المحافظ من أهل الاقليم ، وعاد كمال خيرالله إلى بلده القاهرة،وهو ليس بمحافظ، ولكنه شخصية تتمتع بالثقافة والخبرة والكفاءة والطموح والقوة وعنده الوقت.

ولم تمض شهور حتى أصاب مجلس الشعب قرار الحل، وهاهى الانتخابات الجديدة تجرى فى مايو ١٩٧٩، وكمال خيرالله مرشح فى دائرة الوايلى، ولم يكن الحزب الوطنى الذى تأسس منذ أقل من عام قد حسب له حساباً، بل كان قد رشح الوكيل البرلمانى أحمد فؤاد عبد العزيز الذى مثل الدائرة مراراً فى تلك الدائرة ويخوض كمال خيرالله معركة صعبة، ويدخل معركة الإعادة مع أحمد فؤاد عبد العزيز.. ويفوز كمال خيرالله ويدخل المجلس عضوا عن دائرة الوايلى بينما زميله السابق اللواء النبوى إسماعيل قد أنتخب هو الآخر ممثلاً لدائرة الدرب الأحمر!!.

وفى بعض جلسات هذا المجلس بعد أقل من ثلاث سنوات لا يجد كمال خيرالله بأساً من أن ينتقد النبوى إسماعيل، فى المناقشات، بل فى طلبات

الإحاطة نفسها!! ولا يجد النبوى حرجاً - وهو يرد عليه - فى أن يكون فى لهجته ما ينم عن أنه الأكثر ذكاء! وفى المناقشات التى أعقبت اغتيال الرئيس السادات، ظهر هذا التوجه بكل وضوح للناس جميعاً.



فى نهاية الثمانينات ترددت شائعات أن سبب إعفاء كمال خيرالله من منصب المحافظ كان نتيجه لحدوث سوء فهم بين زوجته والسيدة جيهان السادات التى استنكرت عليها الحجاب وهى سيدة مجتمع وزوجة محافظ (!!) ولقيت هذه الشائعات بعض القبول على الرغم من أن عدداً لايستهان به من زوجات المسئولين كن محجبات بالفعل. ولم تسجل هذه الشائعة فى نص مكتوب حتى كتبت الدكتورة سعاد أبو السعود ما أسمته بمذكراتها عن خلافها مع السيدة جيهان السادات فصاغت هذه الشائعة بطريقة أخرى، وعلى عادة المصريين المحدثين فى الكتاب فإن سعاد أبو السعود لم تبخل على نفسها بدور فى هذه القصة، على الرغم من أن معلوماتنا التاريخية لا تتيح لهذا الدور أن يحدث على هذا النحو على نحو ما سنرى .

فلنقرأ أولا هذا النص الذى تضمنه كتاب الدكتورة سعاد أبو السعود: «قصتى مع جيهان السادات»:

«كانت حرم اللواء كمال خيرالله مساعد أول وزير الداخلية (تقصد نائب الوزير) سيدة فاضلة محجبة، وكان يزامله فى نفس المركز كمساعد أول لوزير الداخلية (تقصد كنائب للوزير) اللواء محمد نبوى إسماعيل وزوجته وهى الفنانة المعروفة السيدة فايدة كامل وهى صاحبة نشاط فنى واجتماعى وسياسى معروف، وعندما خلا منصب وزير الداخلية كان أحد الرجلين مرشحا للمنصب، وقد تصادف أن جمعنا حفل حضرته جيهان السادات وفايدة كامل وحرم اللواء خيرالله ».

وتستطرد سعاد أبو السعود:

«وكان علىّ أن أقدم كلا من زوجتى مساعدى وزير الداخلية للسيدة الأولى (تقصد: السيدة جيهان السادات) وحين قدمت إليها فايدة كامل أضافت (أى السيدة جيهان) قائلة: «وحرم وزير الداخلية!» فأسقط فى يد الجميع عندما أعلنت عن أسم وزير الداخلية الجديد قبل تعيينه بأسبوعين، وقد صدق إعلانها بتعيين محمد نبوى إسماعيل وزيرًا للداخلية مما يؤكد علمها ببواطن الأمور وامتداد نفوذها إلى أدق الأمور حساسية. وقد كانت جيهان تبدى عدم رضاها عن الحجاب والمتحجبات ومن بينهن حرم اللواء كمال خيرالله ، فهل كان حجاب حرم اللواء كمال خير الله، وهو المعروف بجديته وإخلاصه فى عمله، هو السر فى عدم توليه وزارة الداخلية؟».



هذا هو النص الحرفى لما ورد فى كتاب الدكتورة سعاد أبو السعود من رواية للخلاف بطريقة مسطحة جداً، ومن الواضح أن الذى كتبها (أو كتبتها) حرص على أن يجعلها مزدوجة، وقد تمثل فى هذا الحرص على الإزدواج أكبر تدمير للعنصر الدرامى فى الرواية. ففيما يتعلق بالمكون الأول لهذه الرواية تنسف هذه الرواية نفسها بأن تذكر سعاد أبو السعود ما يوحى بأن فايدة كامل كانت فى حاجة إلى تقديمها هى (أو غيرها) للسيدة جيهان السادات، بينما كانت فايدة كامل كمطربة معروفة شخصية مشهورة فى المجتمع حتى من قبل السيدة جيهان السادات نفسها! ومن قبل الدكتورة سعاد أبو السعود بالطبع.

أما المكون الآخر من الرواية وهى التى تتعلق بالحجاب،فان الدكتورة سعاد ابو السعود لم توضح لنا كيف كان الحجاب بمثابة سبب رئيسى لضياع فرصة كمال خيرالله فى تولى وزارة الداخلية(!!). ومن الطريف أن الدكتورة سعاد أبو السعود لا تزال حتى يومنا هذا (وبعد ربع قرن من هذه الأحداث) بمثابة

أبرز نموذج للسيدة المصرية والأستاذة الجامعية صاحبة الماكياج الكامل، ومع هذا فإن حظها السياسى كان عاثراً إلى أبعد الحدود، ولكن يبدو أن هذا النوع من الكتابات المتشفية لا يهمها الصدق فى التصوير، ولا اتساق هذا الذى ترويه مع شخصية أو أفكار من ترويه!

أما الأطرف من هذا كله فهو تعبير سعاد أبو السعود «فأسقط فى يدى الجميع»، هل لو قال رئيس الجمهورية نفسه (وليس حرمه) إن فلاناً هو الوزير القادم يُسقط فى يد الجميع.. نحن نفهم أن تعبير يسقط فى يد الجميع يقال حين يكشف المتحدث للمستمعين عما يخبئه المستمعون عنه، وليس عندما يخبرهم المتحدث بما من شأنه أن يعرفه قبلهم.. !

بعد كل هذا نأتى إلى الجزء التاريخى الجوهرى الذى ينسف الرواية كلها وهو ما ذكرناه من أن كمال خيرالله بعد خروجه من منصب نائب الوزير قد عُين محافظاً للمرة الثانية، وهكذا يستحيل أن نفهم أو نصدق أن حجاب الزوجة كان بمثابة سبب يمنع تولى وزارة الداخلية ولكنه فى الوقت ذاته (!!) لا يمنع تولى منصب المحافظ!!



الباب السادس

نماذج للإنجازات الأمنية السياسية للشرطة

نعـرض فى هذا البـاب - بقـدر كـبيـر من التلخـيص - إلى بعض الإنجـازات الأمنية السياسية التى شاركت الشرطة بقدر وافر من الجهد فى تحقيقها، كما نعرض أيضاً لبعض الإنجازات التى لم يكن من الممكن أن تتحقق إلا بإسهام قادة الشرطة، ومع أننا ننقل عن الكتابات الشرطية ما تسجل به هذه الكتابات الفخر والتقدير للدور الشرطى، فإننا لا ننكر أننا نشارك فى إظهار التقدير لمثل هذه الأدوار ولغيرها من أدوار أخرى قامت الشرطة ولا تزال تقوم بها.

على أن هذا لا يعنى - بداهة - أن الأدوار التى نتناولها فى هذا الباب هى كل الأدوار السياسية التى يمكن أن تسجل للشرطة، فلاشك أن الأدوار الأصلية للشرطة فى حفظ الأمن والنظام تظل بمثابة الدور الجوهرى الذى لا يمكن التفريط فيه لحساب أدوار أخرى، حتى إن كانت هذه الأدوار الأخرى تصب فى محيط أو معين الدور الأول والجوهرى ، ومن ناحية أخرى فان هذه الأدوار الأخرى مهما تعاظمت تصب فى النهاية فى الدور الأكبر أو الدور الطبيعى

للشـرطة وهو الحفـاظ على الأمن وهيبـة الدولـة والتـمكين للعدل على وجـه الأرض .

ولاينبغى لنا أن ننشغل بمثل هذه الأدوار حديثا أو تقـييما أو مناقشة عن الدور الطبيعى للشرطة، كما لاينبغى لنا أن نوافق بصيغة أو أخرى على محاولة الخروج بالشـرطة عن إطار عملها الذى وجد منذ استقرت الحضارة على وجه الأرض وأصبحت هناك وظيفة طبيعيه منوطة بأجهزة الشرطة أيا كان اسمها.

ومن ثم فانه ينبغى لنا أن ننتبه إلى الخطورة المتمثلة فى رفع شعارات براقة من قبيل «الشـرطة فى خدمـة الشعب» لأن مثل هذه الشعارات تعبـر كمـا تعلمنا فى علوم النفس والنقد الأدبى عن الرغبة فى التغطيـة على سلوكيات أخرى. وينطبق هذا على الشعارات المماثلة «كالشرطة والشعب فى خدمة الوطن»، وإن كان هذا الشعار الأخير أكثر مصداقية وأقل حدة.

وعلى كل الأحوال فإن قراءة النصوص التى يتضمنها هذا الباب كفيلة بأن تنمى من وعينا لمثل هذه الأفكار.



أولاً: دور الشرطة فى الكفاح الوطنى ومواجهة العدو:

ينبغى لنا أن نبدأ بالإشارة أو إعادة الإشارة إلى الدور المجيد الذى لعبته الشرطة فى معركة الإسماعيلية (يناير ١٩٥٢) والتى أصبحت بمثابة عيد للشرطة.

ومن المهم أن ننتبه إلى حقيقة أن كثيرين من قادة الشرطة الذين عاشوا الفترات الأخيرة من الاحتلال البريطانى لايزالون على قيد الحياة ، بل إن الحقيقة التى يدلنا عليها تعاقب الأجيال ترينا أنه حتى منتصف الثمانينيات كان خريجو كلية الشرطة فيما قبل قيام الثورة لايزالون يتولون المواقع القيادية فى كافة أجهزة الشرطة ، وهكذا كان الوعى بالتحول التاريخى بل بشهود هذا التحول لايزال متمكناً من هؤلاء القادة .

وليس من سبيل إلى تقصى كل جهد قامت به الشرطة فى محاربة الاحتلال وتقويض سلطانه ولكن بوسعنا أن نشير إلى كثير من الكتابات التاريخية التى تناولت هذه الفترة ، بما فى ذلك الوثائق البريطانية .

وقد أشرنا فى مقدمة الباب الأول من هذا الكتاب إلى ما تحقق من كفاح مسلح بفضل قيادة الوفد للحركة الوطنية فى أعقاب الغاء معاهدة ١٩٣٦ وكيف شاركت الشرطة (مجتمعا وأفراداً) فى هذا الكفاح ، وقبل هذا كان لضباط الشرطة دور غير منكور فى دعم الجيش فى حرب ١٩٤٨ .

ومن النصوص المتاحة لنا نشير إلى ما رواه حسن طلعت فى مذكراته من فخر بدوره فى تزويد القوات المحاربة فى فلسطين بالأسلحة والذخائر، ولكنه بتواضع رفيع يورد هذا الدور ضمن دور زملائه الذين كرمتهم إدارة المخابرات الحربية ويقول:

«... بعد انتهاء العمليات فى فلسطين، رأت إدارة المخابرات الحربية أن تُذكِّر بجهود رجال الشرطة الذين ساعدوا فى الحصول على الأسلحة

والذخائر فى وقت الحاجة إليها، فطلبت من إدارة كاتم أسرار وزارة الحربية منح الضباط المذكورين بعد ميدالية فلسطين تقديراً لجهودهم فى خدمة الجيش المصرى خلال حرب فلسطين، وهم:

الصاغ محمود الشافعى مأمور قسم الإسماعيلية (توفى لرحمة الله بعد أن عمل مديراً للأمن العام).

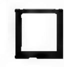
الصاغ عبد العظيم العجورى مراقب جوازات القنطرة (توفى لرحمة الله بعد أن عمل مديراً لإحدى المديريات).

يوزباشى حسن رشدى رئيس القسم المخصوص ببورسعيد (محافظ بورسعيد فيما بعد).

يوزباشى حسن طلعت.

يوزباشى فايز عون الرفيق جنيدى (مراقب جوازات الإسماعيلية).

الملازم أول إبراهيم حسن درة (رئيس المباحث الجنائية بالإسماعيلية».



كذلك ينبغى لنا أن نشير إلى ما يرويه حسن طلعت عن بعض الأدوار الأخرى للشرطة فى أثناء الكفاح المسلح فى أثناء الفترة التى انقضت بعد إلغاء المعاهدة فى أكتوبر ١٩٥١ وهذه على سبيل المثال إحدى القصص التى ترينا كيف استطاع ضابط شرطة مصرى (وهو حسن طلعت نفسه) أن ينقذ الوطنيين ومخابئ أسلحتهم من بطش الإنجليز فى أحد الأيام التى اشتدت فيها الأزمة بين المصريين والإنجليز:

«... وفى أحد الأيام العشرة الأخيرة من أكتوبر، حضر اكسهام وأبلغنا بأنه قد نمى لعلمه أن هناك مخابئ سرية للأسلحة والذخائر بجهة سرابيوم، وأنه نظراً لتعدد حوادث الاعتداء على المعسكرات فإنه قرر تفتيش هذه المنطقة

عصر نفس اليوم وأنه يطلب تواجد قوة من الشرطة معه لمنع أى اصطدام أو سوء فهم ».

« تشاغلت عنه أثناء الحديث وتسللت مغادراً المكتب لأسرع بمقابلة أحد معارفى من الوطنيين الشرفاء وهو الأخ عواد أحمد عواد، وكان يدير مكتبة ومحلا للتصوير الفوتوغرافى (عمل بعد ذلك مع البطل المغفور له كمال رفعت عندما قاد حركة الفدائيين بالقناة عقب قيام ثورة ٢٣ يوليو)، وأبلغته بما ذكره لنا اكسهام، وطلبت منه سرعة الاتصال بجميع الهيئات التى قد تخفى أسلحة أو ذخيرة فى هذه المنطقة لسرعة نقلها إلى مكان آخر أكثر أمناً. وعدت إلى مكتب وكيل المحافظة وكان اكسهام قد انصرف، فسألنى السيد الوكيل عن سبب مغادرتى فصارحته بما حدث فكان رده بأنه توقع ذلك وخيراً فعلت. وتم التفتيش وطبعاً لم يعثر البريطانيون على شىء».



. أما قصة تعرض حسن طلعت للسجن (١١١) على يد القوات البريطانية ثم للإبعاد من منطقة القناة، فتستحق أن نقرأها بالتفصيل لنتأمل قدرته المبكرة - كواحد من ضباط الشرطة - على الوصول إلى نهاية الخيوط، وقدرته كذلك على استقراء الأحداث واختبار نقاط الشك وذلك على الرغم من أن هذه الخيوط لم تقده إلى شىء ذى بال، ولكن يتبقى لعنصر الاجتهاد دوره الذى لابد من الإشادة به:

« .... وفى يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥١ اتصل بى تليفونياً الميجور كين قائد المخابرات بالإسماعيلية، وأبلغنى بأن بعض العمال المصريين يثيرون بعض المتاعب داخل المعسكر وطلب منى التوجه للمعسكر للتفاهم معهم. وكان هذا هو الطعم المناسب، فقد كنا فى شوق لدخول المعسكرات ومعرفة الحالة هناك على طبيعتها وللاتصال ببقايا العمال الذين خصصت لهم السلطة العسكرية

أماكن للإقامة داخل المعسكرات، وذلك بجانب العمال القبارصة الذين اضطرت لإحضارهم من قبرص قبل أن تستقل».

«أبلغت السيد وكيل المحافظة بأننى سأتوجه للمعسكر وأن هناك احتمال أن يقع علىَّ اعتداء لاأدرى كنهه ولكنها فرصة لن أضيعها فوافقنى على ذلك. وعندما وصلت إلى مكتب كين بالمعسكر استدعى ثلاثة جنود وأبلغنى أننى مقبوض علىَّ، فأبلغته أنه لا يملك السلطة القانونية لتوقيع التحفظ علىَّ وأن ما يفعله هو مجرد عمل من أعمال القوة والعنف. وقررت منذ هذه اللحظة ألا أتكلم معه أو أوجه أية أسئلة عن مصيرى. واقتادونى إلى سيارة وجدت بها سائق سيارتى فأفهمته أن احتجازه عمل مؤقت وساروا بنا إلى سجن المعسكر حيث وضعوا كلا منا فى زنزانة منفصلة».

ويروى حسن طلعت بعد هذا كثيراً من التفصيلات التى ثبت له أنه ليس لها علاقة بالموضوع، لكنها تنبئنا عن قدراته وتفكيره المنظم وعن حُسن تصرفه حين ترك فى الخلاء وحيداً:

«أمضيت الليلة فى السجن وأخذت أفكر محاولاً أن أكتشف الحركة الخاطئة التى أدت إلى كشفى للسلطة العسكرية. وكنت أستبعد أن يكون موضوع العمال هو السبب. وأرجح أن يكون الذى وشى بى هو أحد المتصلين بالفدائيين الذين كنت أحاول أن أحصل لهم على خرائط خاصة بالمعسكرات. وتذكرت أن أحد الصحفيين المصريين ممن حضروا للإقامة بالمنطقة بعد إلغاء المعاهدة كان يتردد على مكتبى وكان يردد دائماً أنه على صلة بعبدالفتاح باشا حسن وزير الشئون الاجتماعية، وأن الأخير يدير حركة الفدائيين من القاهرة. وفى أحد الأيام شاهد خريطة مطوية على مكتبى فسألنى عما بها فقلت له مازحاً إنها خريطة منزل قائد قوات الشرق الأوسط بفايد، فطلب أخذها لإرسالها لعبدالفتاح باشا بالقاهرة. وعدته بأننى سأسلمها له فيما بعد ولكنه

أخذ يلاحقنى طالباً الحصول عليها فواعدته على مقابلتى فى أحد المطاعم لتناول الغداء سوياً ثم أسلمه الخريطة. واتصلت بالأخ البكباشى أمين حلمى الثانى قائد المخابرات الحربية (سفيرنا فى باكستان فيما بعد) وأبلغته بما حدث وطلبت منه مراقبة المطعم ومراقبتى أنا والصحفى عندما نخرج حيث كنت قد عزمت على أن أسير به فى بعض الشوارع الخالية ليعرف ما إذا كانت هناك أية رقابة علينا من جانب المخابرات الحربية البريطانية. تم ذلك فعلاً وأبلغنى الأخ أمين حلمى أنه لم يتضح له أننا تحت المراقبة. أخذ هذا الموضوع يلح على تفكيرى، وتوقعت أن أقدم لمحكمة عسكرية بريطانية وأخذت أعد دفاعى لأجعل المدعى البريطانى والشاهد أضحوكة للضاحكين».

«وفى الصباح أحضروا سيارة جيب بها ضابط وجنديان وطلبوا منى الركوب فركبت صامتاً. وانطلقت بنا السيارة فى طريق المعاهدة متجهة إلى فايد حيث توجد قيادة الشرق الأوسط، مما زاد يقينى من صحة استقرائى للأحداث، لكن السيارة تجاوزت فايد وكنت أعرف هذه المناطق تماماً فعجبت. وازداد عجبى عندما تجاوزت السيارة فنارة وكبريت متجهة للسويس وعند الكيلو ١٠١ على طريق السويس - القاهرة اتجهت السيارة إلى القاهرة، وبعد حوالى خمسة وعشرين كيلومترا توقفت وطلب منى الضابط النزول وأبلغنى بأننى غير مرغوب فى وجودى فى منطقة القناة وأنه يمكننى التوجه إلى القاهرة سيراً على الأقدام. أدرت له ظهرى وأخذت أسير على الطريق جيئة وذهاباً فركب سيارته وعاد أدراجه إلى السويس. وقد لاحظت أن دوريات البريطانيين تجوب الصحراء فى محاذاة الطريق وعلى مسافة منه وخشيت أن يطلقوا علىَّ النار بأية حجة وفى غياب أى شهود فقررت أن أركب أول سيارة تمر بى وكانت تانك متجهة إلى السويس فركبت بها إلى أن قابلتنا سيارة متجهة للقاهرة فأوقفتها وركبت بها. وعند الاستراحة التى تقع فى منتصف طريق السويس - القاهرة فوجئت بسيارة من سلاح الحدود فى انتظارى، وعلمت أنهم كانوا يفتشون

الطريق بحثاً عنى فقد كنت أجهل حتى هذه اللحظة ما حدث بعد القبض علىَّ. وركبت السيارة متجهاً إلى وزارة الداخلية بالقاهرة حيث قابلنى السيد وكيل الوزارة بدوى خليفة باشا وأعطيته صورة مختصرة لما حدث فهنأنى بالسلامة وأبلغنى بأنه قد تقرر إلحاقى أنا والضباط الثلاثة الذين سبق إبعادهم عن منطقة القناة بالقسم المخصوص بالوزارة بصفة مؤقتة».



ويروى حسن طلعت بعد ذلك تفاصيل ما حدث بين زملائه أثناء غيابه وفى روايته بيت القصيد فيما يتعلق بالحديث عن الروح الوطنية التى كانت قد تغلغلت فى نفوس قادة الشرطة وضباطها على حد سواء ، كما تدلنا الرواية على أن هذه الروح قد تخطت مراحل الشعور والحماس إلى التصرفات الإيجابية :

«بعد القبض علىَّ وتأخرى عن العودة للقسم، اتصل السيد وكيل المحافظة بالمخابرات البريطانية مستعلماً عنى فنفوا علمهم بمكان وجودى. ولكن عندما عاد السائق وأبلغهم بما حدث ثارت ثائرة زملائى وكادت الأمور تتطور تطوراً خطيراً وعند ذلك حضر اكسهام إلى وكالة المحافظة وقدم إنذاراً تضمن أن السلطات البريطانية تعتبرنى مسئولاً عن ترك العمال لعملهم بالمعسكرات وأن القائد العام أمر بإبعادى عن المنطقة. وفيما يلى نص الإنذار الذى قدمه اكسهام:

«وصل لعلمكم أن بعض المدنيين الذين يشتغلون بالجيش البريطانى بالإسماعيلية قد حرضوا بواسطة عدد من الشباب على ترك أعمالهم ومنعوا من الوصول إلى مراكز عملهم، كما أن بعض الخدم الذين يشتغلون مع العائلات البريطانية هددوا فى الأسواق بأن إجراءات شديدة ستتخذ ضدهم إذا استمروا فى عملهم. ولما كنتم لم تستطيعوا اتخاذ إجراء حاسم للتحكم فى الموقف فقد قبض على اليوزباشى حسن طلعت لأنه باعتباره رئيس القسم المخصوص لابد أن يكون له نشاط فى تحريض العمال الذين يشتغلون بالجيش البريطانى. وعلى ذلك يكون عمله ضاراً بالأمن العام بالقنال، وقد أمر القائد العام بإبعاده وسيتم ذلك صباح الغد. وبعد أن قابلت السيد وكيل الوزارة

انصرفت للراحة وكان أول من قابلنى أثناء نزولى سلم الوزارة هو أستاذنا الكبير المرحوم القائمقام محيى الدين أحمد كبير المعلمين بكلية الشرطة، الذى عانقنى مهنئاً مقبلاً؛ ولا أدرى سر الشعور الذى انتابنى فى تلك اللحظة أننى أعانق فيه كل زملائى من هيئة الشرطة».

«كان شعورى بأن حسابى مع سلطات الاحتلال لم يسو بعد فأخذت أتردد على المرحوم الحاج حلمى الغندور سكرتير عام الحزب الاشتراكى لصلة قرابة بيننا، وعلى جمعية الشبان المسلمين لصلة صداقة بين رئيسها المرحوم اللواء محمد صالح حرب وبين المرحوم والدى. وكنت أعرض جهودى ومعلوماتى وخبرتى بمنطقة القناة لمن يريد أن يستفيد منها فلم أجد تجاوباً، كما لم أجد الطريق مأموناً للاتصال بغيرهما من الهيئات. وكان لقصة الصحفى الذى ارتبت فى أنه قد وشى بى للسلطة العسكرية البريطانية تتمة بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو، فقد قبض عليه بتهمة التعاون مع السلطات البريطانية، ولم أكن أنا الذى أبلغت عنه ولكننى استدعيت للتحقيق فذكرت للمحقق القصة كما حدثت ورفضت أن أقطع بأنه كان من عملاء الإنجليز أو أنه كان السبب فى القبض علىّ. وعندما أفرج عنه كان يحرص على أن يرسل لى مع معارفنا المشتركين تحياته وعرفانه الدائم بالجميل. وكنت أرى أننى لو انسقت وراء شكوكى لكنت قد ظلمته ظلماً بيناً لا أستطيع تحمل مغبته لا فى الدنيا ولا فى الآخرة».

ولعلنا بعد كل هذا الذى يرويه حسن طلعت نسأل من هو الصحفى ؟ وهل هو نفسه الصحفى الذى صمم صاحب المذكرات على ألا يذكر اسمه فى حديثه عن حريق القاهرة ؟ ولماذا يتحفظ على هذا النحو ؟ أهو لايزال صاحب نفوذ أو تأثير أو مكانة فلهذا يخشاه حسن طلعت ؟ أم أن تحالفات سياسية (من التى نشأت عقب اغتيال الرئيس السادات) هى التى تجعله يحافظ له على صورته ؟ ولعل ذكريات أخرى أو مذكرات أخرى قادمة تجيب عن تساؤلنا هذا.



القبض على قاتلى اللورد موين:

يتصل بإسهام الشرطة فى الكفاح الوطنى جانب إيجابى فذ متمثل فى التغلب على أبرز العوامل الكفيلة بتمكين العدو من الوطن أيًّاما كان هذا العدو، ولسنا فى حاجة إلى أن نقدم لحديثنا فى هذه النقطة بالتذكير بما حدث عقب إعلان استقلال مصر مباشرة من وقوع حادث مقتل السيرلى ستاك سردار الجيش المصرى فى نهاية عهد وزارة الشعب الأولى برئاسة سعد زغلول باشا فى ١٩٢٤ وكيف تسبب هذا الحادث فى استقالة وزارة الشعب والتمكين للانجليز والملك من إصابة الحركة الوطنية بنكسة كبيرة، وقد اتخذ هذا الحادث ذريعة للقول بعدم قدرة الزعامات الوطنية على حفظ الأمن والحفاظ على أرواح الأجانب.

وقد كان من الممكن لهذا الحادث أن يتكرر على نحو أفظع عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وفى أثناء بزوغ التوجهات إلى انشاء دولة اسرائيل ، فقد دبرت إحدى العصابات الصهيونية الإجرامية مقتل وزير الدولة البريطانى لشئون المستعمرات اللورد موين فى القاهرة ، وكان من الممكن لهذا الحادث أن يشوه صورة مصر فى صراعها من أجل استقلالها بل فى قدرتها على حماية مَنْ قدر لهم أن يوجدوا على أرضها، وكان من الممكن لنتائج هذا الحادث أن تصيب القضايا العربية كلها بأقسى صور التشويه لولا أن قيض الله أحد أبناء الشرطة المصرية النابهين الذى تمكن بذكاء نادر وبطولة جسور من أن يقبض على مرتكبى الحادث الإجرامى وأن ينقذ سمعة وطنه وشعبه من جريمة خسيسة ، وأن يكشف فى الوقت ذاته عن طبيعة الخسة والنذالة الصهيونية ، وقد رأيت أن أنقل للقارئ تصوير الأستاذ عبد الرحمن فهمى لقصة هذا الضابط العظيم الذى حقق هذه البطولة الفذة بكفاءة فردية منقطعة النظير.

وهذه هى القصة على نحو رواها بطريقته المحببة الأستاذ عبد الرحمن فهمى فى جريدة الأخبار فى ٢١ مارس ٢٠٠٢ :

«فى الحى الهادئ الصامت.. انطلقت الرصاصات تمزق السكون المطبق، كان ذلك فى شارع إسماعيل محمد فى شرق حى الزمالك، بينما كان الكونستابل الأمين محمد عبد الله فى نقطة الجزيرة فى وسط الجهة المقابلة، أى على بعد أكثر من ألف متر، ومع ذلك بخبرة رجل الأمن ذى الأذن المدربة والحس الأمنى الراقى، انطلق الأمين - اسم على مسمى - إلى جهة الصوت فرأى اثنين يركبان دراجتين يجريان بأقصى سرعة، فأدرك على الفور أنهما الجانيان، ثم سمع أصواتا تقول إن مستشار السفارة البريطانية «لورد موين» قتل فى سيارته عند وصوله حديقة منزله.. فازداد سرعة وراء الجانيين، وعلى كوبرى أبو العلا استطاع أن يكسر على أحدهما ويوقعه أرضا، ثم ينزل من فوق الموتوسيكل ويلتقطه من على الأرض ويجلسه أمامه على الموتوسيكل لكى يلحق بزميله عند المسجد ويمسك به رغم إطلاقه الرصاص عليه أكثر من مرة» .

«ثم اتضحت الحقيقة.. كان هذا عام ١٩٤٦.. بعد الحرب العالمية الثانية.. وكانت بريطانيا تفكر بصوت عال لإقامة دولة إسرائيل على أرض فلسطين بعد انتهاء الانتداب البريطانى على دولة فلسطين عام ١٩٤٨» .

«ولكن «اللورد موين» المستشار العسكرى للسفارة البريطانية فى القاهرة حذر حكومته من هذا الاتجاه، وأعلن ذلك فى الصحف، فقررت عصابة شتيرن اليهودية قتله.. وكانت العصابة تأمل أن تقوم بتهريب السفاحين بعد إتمام جريمتهما، فقد كانت سيارة فى انتظارهما بعد كوبرى أبو العلا مباشرة، بعد أن ينفذا جريمتهما، ثم يركبا دراجتيهما بطريقة عادية ليندمجا فى الأهالى، فلا يعرفهما أحد، لأن وجود سيارة غريبة بجوار الحادث تكشفهما فورا.. ولم يتصور أحد من مخططى الجريمة أن فردا من بوليس مصر له كل هذه الفطنة والحاسة البوليسية التى تدرك على الفور بمجرد رؤية الجانيين أنهما منفذا العملية» .

«أجرى التحقيق مع مجرمى عصابة شتيرن فى ساعات، وتم تشكيل محكمة أمن دولة عليا فى اليوم الثالث برئاسة محمود منصور باشا النائب العام فى ذلك الوقت.. أذكر أنه تم توجيه تهمتى قتل اللورد موين ومحاولة قتل اليوزباشى الأمين محمد عبد الله، فقد تمت ترقيته استثنائيا فورا، وأذكر أن المتهمين اليهوديين اعترفا بالجريمة الأولى، ورفضا الجريمة الثانية، قالا لمحمود منصور باشا إنهما مدربان على الرماية بحيث إنهما إذا كانا يريدان قتل الأمين محمد لكان ذلك ممكنا من أول رصاصة، ولكن المتهم الثانى أطلق نحوه رصاصات فى الهواء للتخويف فقط، وطلب المتهمان مسدسا.. وقالا لمحمود منصور باشا إن فوق رأسه ساعة فيها بندول ثوان يجرى بسرعة، إذا لم يصب كل منهما هذا البندول السريع الرفيع جدا من أول طلقة يكونان فعلا متهمين بمحاولة قتل الأمين محمد عبدالله » .

«وكان سؤال رئيس المحكمة:

ـ لماذا هذا النفى والإصرار عليه.. رغم أن التهمة الأولى المعترف بها كفيلة وحدها بأقصى العقوبة؟»

«وكان الرد: إنهما جاءا فى مهمة محددة.. كانت التعليمات هى قتل اللورد موين فقط، ولا أحد من أقاربه أو سائقه أو حارسه أو أى شخص آخر ».

«المهم حكم عليهما بالإعدام.. وتم تنفيذ الحكم فورا.. وأصر رئيس المعبد اليهودى فى شارع عبدالخالق ثروت أيامها أن يتسلم الجثتين ليدفنهما بمعرفته، وتدور الأيام ويوقع أنور السادات اتفاقية كامب ديفيد بعد ثلاثين عاما.. ثم يطلب مناحم بيجين من السادات أن تتسلم إسرائيل الجثتين ليدفنهما فى إسرائيل!».

ثم يردف الأستاذ عبد الرحمن فهمى هذه القصة بقوله :

« لماذا أكتب هذه القصة اليوم؟ لأن بطل القصة اللواء الأمين محمد عبدالله توفى منذ أسبوع عن عمر يناهز ٨٤ عاما، مات تاركا بنتين، ترى كم عمرهما؟ منيرة البنت الكبيرة عمرها خمس سنوات، وريم عمرها أربع سنوات.. حاجة غريبة أليس كذلك؟!

« ولكن الأمين محمد عبدالله حفيد السلطان فضل نور، وهو سلطان بحر الغزال فى السودان، وابن القائمقام العقيد محمد بك عبدالله حكمدار أسيوط تزوج فى شبابه من ابنة الأميرالاى العميد محمود بك كامل أحد كبار ضباط البوليس المصرى، ودام الزواج خمسين عاما، ولما توفيت الزوجة بعد نصف قرن من العشرة والمودة والرحمة تأثر الرجل كثيرا فابيضت عيناه من الحزن، وأصبح فى حاجة إلى مَنْ يقوده فى الظلام الذى أحاط به فجأة، مع ساقين لم تعودا تحملانه بنفس القوة، فاضطر أن يتزوج حديثا، وكانت ثمرة هذا الزواج المتأخر هاتين الطفلتين الصغيرتين » .

« والأمين محمد عبد الله من مواليد حلفا بالسودان، والتحق بالبوليس المصرى فى ظل وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى.. وله شقيقة واحدة هى السيدة بثينة محمد عبد الله زوجة المدرب العالمى الكبير محمد حبيب صاحب البصمات على كرة السلة المصرية »

« ويارب يرحم مَنْ فى السماء الأمين محمد عبد الله، ويرحم مَنْ الأرض بنتين فى عمر الزهور لا ذنب لهما فى هذا اليتم المبكر » .

« على فكرة صلاح أبو سيف أخرج فيلما عن الأمين محمد عبدالله وقصة مصرع اللورد موين، الفيلم اسمه «جريمة فى الحى الهادئ» وكان من أشهر الأفلام فى الأربعينيات » .

ثانيا: إسهام الشرطة فى إعادة إنشاء جهاز الأمن السياسى:

يجدر بنا قبل البدء فى هذا الفصل أن نشير إلى حقيقة بعض المترادفات الشائعة ، فجهاز أمن الدولة هو نفسه جهاز المباحث العامة ، وكان مستشارو الثورة من رجالها ومن رجال الشرطة قد اقترحوا أن يسمى بجهاز أمن الدولة ولكن رئيس الوزراء الأول فى عهد الثورة وهو على ماهر باشا اقترح بل غير الاسم المقترح إلى « **المباحث العامة** » ولم يكن هذا إلا انعكاساً أمينا وطبيعيا لثقافته القانونية التى تدرك الفرق بين ما هو عام وما هو خاص ، على ما هو معروف فى تقسيم علوم القانون إلى قانون عام وقانون خاص ، وهكذا فان على ماهر بذكائه وجد أن « **أمن الدولة** » يناظر ما هو معروف فى القانون بالعام ولهذا اقترح هذا الاسم تميزاً للجهاز الجديد عن جهاز المباحث الجنائية (البحث الجنائى) الذى كان موجوداً بالفعل .

وظلت الدولة تستعمل هذا الاسم « العمومى » الذى لايكشف بطريقة مباشرة عن مضمون النشاط حتى جاءت حركة التصحيح فى مايو ١٩٧١ ، وساد اتجاه قوى وعارم إلى تغيير كثير من الاسماء بما يعبر عن « الحقيقة المجردة » ، وهكذا تم تغيير اسم مجلس الأمة إلى مجلس الشعب ، وتمت العودة إلى اسم وزارة المالية بديلا عن اسم وزارة الخزانة وقبل هذا تمت إعادة اسم مصر إلى اسم الدولة فأصبحت جمهورية مصر العربية بعد أن كانت قد احتفظت باسم الجمهورية العربية المتحدة

وفيما قبل الثورة كان هناك بالطبع جهاز يقوم بمهمة مشابهة وهو «القلم السياسى» ولكنه فيما يبدو (من الكتابات التاريخية) كان أقل سطوة ونفوذاً من أجهزة الثورة.

لم يكن نظام حكم ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ليتقبل أنشطة سياسية معارضة من أى نوع، ولم يكن ليطيق الإضرابات (العمالية أو غير العمالية)، وقد ظهر هذا

مبكراً من موقف الثورة الصارم تجاه الإضرابات التى وقعت مبكراً جداً فى كفر الدوار ، بل وصل الأمر إلى حد أنه أصبح لايطيق المعارضة الحزبية ، ثم إذا هو بعد سنتين من الثورة يلغى وجود الأحزاب نفسها .

وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر تجاه إضراب كفر الدوار ، وتجاه موقف الثورة من الإضراب،وعلى الرغم من الانتقادات العنيفة التى وجهت للثورة على قرارها بإعدام خميس والبقرى، على الرغم من هذا وذاك فلا يمكن إنكار أن اندلاع «هذه الإضرابات» قد ساعد بعض ضباط «الشرطة» فى إقناع «الثورة» بضرورة وجود جهاز أمنى يتولى مسئولية هذا النوع من الأمن السياسى، سواء أكان هذا الجهاز جديداً، أم إحياء للجهاز القديم الذى كانت الثورة قد ألغته فى أول أيامها.

ومن الطريف بالطبع أن نؤكد على أن هذا الإقناع (بل الاقتناع) قد حدث على الرغم من أن الثورة نفسها كانت قد بادرت - كما ذكرنا - بإلغاء قلم البوليس السياسى نفسه بمجرد نجاحها أو بمجرد قيامها ، وكان هذا على الأرجح قرارا نفسيا صدر عمن عانوا من هذا القلم السياسى، أو عانوا بالفعل من تقاريره ضدهم. ولسنا نستطيع أن نتجاهل أن هذا القلم السياسى كان يراقب أنور السادات نفسه، كما أننا لا نستطيع أن نتغاضى عن حقيقة استدعاء إبراهيم عبدالهادى رئيس الوزراء ووزير الداخلية لجمال عبدالناصر لتحذيره من نشاطه السرى.

والشاهد أننا نجد فى الكتابات الشرطية ما قد يمكن أن يطلق عليه «الاعتراف» بأن رجال الأمن المصرى استغلوا أحداث كفر الدوار فى استقطاب رجال الثورة نحو فكرة **«الأمن السياسى»**.

ولا يعنى هذا أن رجال الثورة كانوا بحاجة إلى مَنْ يحبذ لهم فكرة إنشاء جهاز مسئول عن أمن الداخل وأمن الثورة، بل إن العكس هو الصحيح، فقد كان

الرئيس جمال عبد الناصر واعياً كل الوعى لأهمية مثل هذا الجهاز حتى لو تولاه هو بنفسه بعيداً عن المؤسسات أو الإدارات، ونحن نستطيع أن نجد الدلائل على هذا واضحة فى كل ما يروى عن اكتشاف المؤامرات التى دبرت ضد الثورة فى مرحلتها الأولى، فقد كان الفضل الأول فى مجابهة هذه المؤامرات لأسلوب عبدالناصر الناجح فى الإلمام بتفاصيلها منذ مرحلة مبكرة من خلال عيونه المنتشرة فى كل تنظيم سرى معروف أو محتمل، وكان عبدالناصر يؤدى هذه المهمة بنفسه بكل كفاءة ونجاح، وبكل كتمان حقيقى.

على أن هذا لا يمنع من الإقرار بحقيقة أن بعض رجال الشرطة قد نجحوا فى أن يقودوا خطوات الثورة إلى الاستعانة بالشرطة فى هذا الاتجاه من خلال مؤسسة شرطية الطابع.. وهى ما عرف بعد ذلك بمباحث أمن الدولة أو المباحث العامة.

وعلى سبيل المثال تبدو وجهة نظر حسن طلعت فيما رواه فى مذكراته «فى خدمة الأمن السياسى» عن أحداث كفر الدوار وكأنها مفعمة بالحكمة والقدرة على التوجيه إلى إجادة استخدام أدوات الأمن السياسى منذ مرحلة مبكرة، بل إنه يصل إلى القول بأنه هو نفسه قد فكر واقترح إنشاء جهاز للأمن السياسى، وهو ما أصبح بعد هذا: المباحث العامة، بل يصل حسن طلعت إلى أن يذكر أن ترشيحه لمن يتولى أمر هذا الجهاز جاء متوافقاً تماماً مع ما حدث بالفعل(!!) ولنقرأ ما يرويه حسن طلعت فى هذا الصدد :

«... لم تمض إلا أيام قليلة وإذا بالإضرابات العمالية تعم مصانع كفر الدوار، مما اضطر الجيش إلى التدخل للسيطرة على الموقف وإعادة النظام بعد عدة مصادمات بينه وبين العمال، وشكلت محكمة عسكرية لمحاكمة زعماء الشغب وصدرت ضدهم بعض الأحكام، من بينها إعدام العاملين خميس والبقرى».

«شغلت هذه الحوادث تفكيرى وحرت فى تفهم أسبابها، ولم أستطع أن أجد أى أساس للتناقض بين الثورة ومصالح العمال (هكذا يقول حسن طلعت وكأنه لم يطلع على أدبيات الفكر الماركسى)، وخشيت على الثورة الوليدة من تعاظم هذه الأحداث وامتدادها إلى باقى المناطق الصناعية بالبلاد. واستقر تفكيرى على وجوب إنشاء جهاز جديد بهيئة الشرطة يؤمن بالثورة وبمبادئها على أن ينتشر أفراد هذا الجهاز فى جميع أنحاء البلاد لملاحظة الحالة والسيطرة على تطوراتها قبل أن تصل إلى حد الصدام بين الجيش والعمال».

«أفضيت بما يجول بخاطرى إلى الأستاذ عبدالسلام داوود مندوب «دار الأخبار» لدى القيادة، وذلك لصلة القرابة بيننا».

هكذا نرى حسن طلعت وهو يعترف صراحة بالطريقة التى توصل بها لتوصيل فكرته إلى رجال الثورة، ويبدو أن هذه الطريقة كانت ناجحة تماماً.

«وفى اليوم التالى أبلغنى (أى عبدالسلام داوود) بأنه نقل ما دار بيننا من حديث إلى الأخ اليوزباشى محمد رياض ياور اللواء محمد نجيب، وأن الفكرة الآن فى دور الإعداد لإخراجها إلى حيز الوجود،و طلب منى ترشيح بعض الضباط الذين أؤمن بوطنيتهم وإخلاصهم لشغل منصب رئيس الجهاز المقترح. ذكرت له بعض الأسماء ومن بينها اسم البكباشى أحمد رأفت النحاس مأمور قسم روض الفرج، فقد كان من بين الضباط الذين تدربنا على أيديهم بكلية الشرطة كما كان مأموراً لقسم ثان بورسعيد عندما قام ضباط الشرطة بإضرابهم، كما سبق أن ذكرت (يشير حسن طلعت إلى ما رواه فى مذكراته عن إضراب ضباط الشرطة، وقد نقلنا روايته وعلقنا عليها فى موضع آخر من هذا الكتاب). وعلمت بعد ذلك أن الاختيار وقع على البكباشى أحمد رأفت النحاس، ويبدو أنه رشح من قبل جهات أخرى أيضاً».

ينبغى لنا هنا أن نتوقف لنشير إلى التفصيلات التى أوردناها فى باب سابق (الباب الخامس) من هذا الكتاب فيما يتعلق برواية كل من صلاح دسوقى

وأحمد رأفت النحاس نفسه عن هذه الفترة، ودور كل منهما فى تزكية الآخر حسب رواية كل منهما.

ونعود إلى ما ننقله عن اللواء حسن طلعت:

«صدر قرار بإنشاء الجهاز الجديد وسمى إدارة المباحث العامة وعين البكباشى أحمد رأفت النحاس مديراً لها، وكان ذلك بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٩٥٢ لتحل محل القسم المخصوص بالوزارة والأقلام السياسية بالمحافظات والمديريات».

«وفى نفس اليوم صدر أمر بنقلى إلى الإدارة الجديدة، ولا أدرى حتى الآن هل جاء ترشيحى من قبل البكباشى أحمد رأفت النحاس، أم من قبل اليوزباشى محمد رياض باعتبارى صاحب الفكرة».



انتهى ما أورده اللواء حسن طلعت، وهو يرينا كيف أن ضباط المباحث العامة كانوا يختارون أو يرشحون من دون أن يتقدموا بأنفسهم. ومن الجدير بالذكر أن هناك واقعة مشابهة فى جوهرها تتصل بوزير داخلية عمل أكثر من ربع قرن فى أمن الدولة وهو اللواء أحمد رشدى، وقد روى هذه الواقعة فى معرض حديثه عن النجاحات والإخفاقات فى حياته دون أن ينتبه أو ينبه إلى المعنى الأهم الذى يتمثل فيها، وهو أن اختيار الضباط للعمل فى مجال الأمن السياسى لا يتوقف عند حدود رغباتهم أو أمنياتهم، لكنه يصدر عن تقدير يكاد يكون موضوعياً يمارسه رؤساءهم والسابقون عليهم فى هذا المجال بسهولة ويسر.. ولهذا فقد كان أحمد رشدى مرشحا للعمل بالبوليس السياسى قبل الثورة بأسبوع واحد، فلما قامت الثورة وقبض على رجال البوليس السياسى حمد الله على أنه لم يقبل الترشيح لفوره، ولكن لم تمض أيام أخرى حتى اختير فى عهد الثورة للعمل فى الجهاز الجديد اسما، القديم موضوعاً،

وهذه هى رواية أحمد رشدى بحذافيرها على نحو ما وردت فى حديثه لمجلة الشباب فى ديسمبر ١٩٩٠:

«فى كل مراحل حياتى مطبات، كنت أنجح أحيانا وأفشل أحيانا أخرى.. ولم يضايقنى الفشل لأنه كان دائما المنطلق لنجاح آخر فى حياتى.. كما لم أندم مطلقا طوال حياتى على قرار أو عمل ليقينى أن الله لن يتخلى عنى.. ومما أذكره فى هذا المجال أنه فى عام ١٩٥٢ عرض علىّ أحد أصدقائى - وكان ضابطا بالقلم السياسى بوزارة الداخلية وهو ما يشبه المباحث العامة الآن - الانتقال للعمل معه فى هذا القلم، فطلبت منه مهلة أسبوع لاستخارة ربى فى هذا القرار.. وخلال هذه المهلة قامت ثورة يوليو ١٩٥٢.. وكان من أوائل مَنْ اعتقلتهم الثورة ضباط القلم السياسى.. فازداد يقينى بأن الله معى.. والحمد لله».



ومن المهم أيضا لاستجلاء الصورة فيما يتعلق بإنشاء الثورة لجهاز للأمن السياسى فى وزارة الداخلية أن ننقل عن صلاح دسوقى ما نشره من مذكراته فى مجلة (روزاليوسف) فى ٣١ يوليو ١٩٩٩، ذلك أن صلاح دسوقى كان كما يعرف قراء هذا الكتاب بمثابة نافذة ضباط الثورة (ونافذة الرئيس عبدالناصر بصفة خاصة) على مجتمع ضابط الشرطة وقد كان له رأى ودور فى نشأة جهاز الأمن السياسى فى بداية عهد الثورة، وهو يروى ما يؤكد على أنه عارض اقتراح إدماج المباحث العامة فى جهاز المخابرات بعد فصله عن وزارة الداخلية للاستفادة من عناصره البشرية ذات الخبرة الطويلة.. والمعرفة التامة بكافة الفصائل والتنظيمات السياسية فى مصر، بالإضافة إلى أن جهاز المباحث العامة كان يملك أرشيفاً سياسياً طويلاً يمتد لأكثر من مائة سنة، ومعنى هذا أن صلاح دسوقى قد استطاع (هو وحده أو مع غيره) الحفاظ للداخلية (أو جهاز الشرطة) على مسئوليتها عن الأمن الداخلى على الرغم من أن الثورة

كادت أن تتبنى اتجاها آخر بإدماج المباحث العامة فى المخابرات بعيداً عن وزارة الداخلية:

يقول صلاح دسوقى :

« .... ورغم أن الاقتراح صادر من زكريا محيى الدين إلا أننى عارضته، وكان رأيى أن دمج المباحث العامة فى جهاز المخابرات وفصلها عن وزارة الداخلية سيؤدى إلى هدم ركن مهم من أركان الأمن الداخلى فى البلاد ووزارة الداخلية.. خاصة أن هناك ارتباطاً وثيق الصلة بين الجريمة الجنائية والسياسية، وإذا تم فصل جهاز الأمن السياسى عن الداخلية فإننا سنفقد السيطرة على الأمن الداخلى للبلاد.. وقلت أيضاً إن هناك اختلافاً فى طبيعة عمل جهاز المخابرات.. والمباحث العامة».



على هذا النحو يقدم صلاح دسوقى رؤيته الواضحة وربما لم تكن بنفس القدر من الوضوح فى بداية عهد الثورة، ولكن الأمر المؤكد أن نواة هذه الفكرة كانت موجودة بالفعل. ونحن نرى صلاح دسوقى يروى كيف تم الوصول إلى حل وسط وكيف أخذت الثورة باقتراحه هذا وهو أن يضم جهاز المخابرات العامة الجديد بعض كفاءات جهاز الأمن القديم، وأن يبقى فى الوقت ذاته الاختصاص مقصوراً لوزارة الداخلية وهيئة الشرطة فيما يتعلق بالأمن الداخلى:

« .... لذلك فقد طرحت اقتراحاً بديلاً، وهو أن يتم اختيار بعض ضباط المباحث العامة وصف الضباط والمخبرين من ذوى القدرات والمواهب فى مجالاتهم المهنية، خاصة مَنْ سبق لهم العمل فى متابعة الأنشطة السياسية للإخوان والشيوعيين وغيرها من التنظيمات المختلفة، وأن يتم ضم هؤلاء الضباط إلى المخابرات العامة بشكل نهائى».

«وقلت إنه فى حالة الاستغناء عن خدماتهم من المخابرات العامة، لا يجب أن يعود هؤلاء إلى الخدمة فى الداخلية مرة أخرى، بل تتم إحالتهم للتقاعد حفاظاً على سرية العمل فى الجهاز، واقترحت أيضاً أن تحتفظ المخابرات بنسخة طبق الأصل من أرشيف المباحث العامة ذى العمر الطويل والذى يحوى كل كبيرة وصغيرة عن الحياة السياسية فى مصر».



هكذا فإن صلاح دسوقى يعتبر نفسه بمثابة المسئول عن نشأة بعض كوادر المخابرات العامة المصرية على الصورة التى نشأت بها،أو فلنقل إنه يقدم نفسه فى هذه الصورة ، بل إنه يذهب فى هذا الحد إلى أن ينسب إلى نفسه الفضل فى اكتشاف التوجه الذى كان ينبغى على الدولة أن تمضى فيه فيما يتعلق بالمخابرات والهدف من إنشائها:

«وبذلك اعتمدت المخابرات العامة فى بداية تأسيسها على ضباط القوات المسلحة، على اعتبار أنه يمكن الوثوق بهم، كما اعتمدت على ضباط الشرطة على اعتبار أنهم من أهل الكفاءة فى مجال التحقيقات والاستجواب وتأمين المنشآت والأشخاص إلى آخر هذه الجوانب.. لكن ذلك كله لم يكن كافياً، فعلوم التخابر كانت تقفزإلى الأمام بشكل مستمر، ونحن لم تكن لدينا الخبرة الكافية ولا الأجهزة الفنية المساعدة التى لا يكتمل عمل جهاز المخابرات بدون وجودها.. وكان الحصول على هذه الأجهزة واكتساب خبرة التعامل معها يحتاج إلى كثير من الجهد والوقت، ولم يكن الوقت فى صالحنا، فالأحداث السياسية تتلاحق بسرعة والقيادة السياسية لا تملك قاعدة معلومات يمكن الاعتماد عليها، ولم يكن أمام قيادة الثورة فى بداية عهدها سوى الاعتماد على جمع المعلومات عن طريق الاجتهادت الشخصية لبعض العناصر الوطنية».



ومن المفيد أن نقرأ ما يرويه صلاح دسوقى عن بعض الخطط التنفيذية التى شارك فيها من أجل إنشاء بعض هذه الأجهزة الجديدة وتأهيل كوادرها الفنية على النحو الذى حدث بالفعل:

«... طلبت موعداً من جمال عبدالناصر.. وقابلته بالفعل فى منزله بمنشية البكرى، وبدأت فى استعراض الموقف العام.. ثم طرحت فكرتى وكان ملخصها ضرورة إنشاء مكتب خاص لمكافحة الجاسوسية يمارس مهامه على وجه السرعة حتى يشتد عود جهاز المخابرات العامة ويصبح قادراً على أداء مهامه، وسألنى عبدالناصر: وهل يمكنك تحقيق هذا الهدف؟ ومتى؟ فأجبته بأن المسألة لن تستغرق عدة أشهر.. فأعطانى إشارة البدء».

«وفى اليوم التالى استيقظت مبكراً وبدأت فى إجراء عدة اتصالات كانت نتيجتها الموافقة على إرسال مجموعة مختارة بعناية من ضباط المباحث العامة إلى مدرسة المخابرات المركزية الأمريكية للحصول على دورة تدريبية كأول بادرة للتعاون الأمنى بيننا وبين المخابرات الأمريكية، وقد لاقى طلبى قبولاً كبيراً من الأمريكيين خاصة أن العلاقات بينهم وبين قادة الثورة كانت لا تزال فى وضع جيد.. وبالفعل استدعيت إلى مكتبى الضباط السبعة وهم: عبدالفتاح رياض، وأحمد الوتيدى، ويسرى الجزار، وكوثر عبدالقادر، ومحيى خفاجة، وأنور نصار، ومحيى سالم».

«وأذكر أننى قابلت كلاً منهم على انفراد وأخبرته أنه تم ترشيحه للسفر إلى الولايات المتحدة لتلقى دورة فى فنون البحث الجنائى.. ولم يكن أياً منهم يعرف أنه سيعمل فى مكتب مكافحة الجاسوسية، والأكثر من هذا أنهم لم يقابلوا بعضهم البعض سوى على متن الطائرة التى أقلتهم إلى أمريكا، وهناك تم تدريبهم على فنون مكافحة الجاسوسية، والمراقبة وتأمين المنشآت والشخصيات المهمة، كذلك تم تدريبهم على فنون التحقيقات والاستجواب وجمع الأدلة.. وفنون التفاوض.. إلى آخر فروع العمل المخابراتى».

«وقد استغرقت هذه الدورة ستة أشهر اجتازها الضباط بنجاح منقطع النظير وعادوا إلى مصر بالفعل فى نهاية النصف الأول من عام ١٩٥٤ وفى صحبتهم العديد من الكتب والمراجع والأجهزة الفنية المساعدة، وكانت هذه الكتب والأجهزة هى نواة القاعدة العلمية التى اعتمدنا عليها فيما بعد، وأذكر أنه عندما عاد أعضاء هذه البعثة إلى مصر تم تقسيمهم ما بين جهاز المخابرات العامة ووزارة الداخلية».



ولاينبغى لنا أن ننتهى من الحديث فى هذه الجزئية من دون أن نشير إلى أن بعض ضباط الشرطة أنفسهم كانوا قد اضطروا إلى لعب أدوار محددة أو محدودة فى أثناء نزاع قادة الثورة المبكر، ونحن نرى اللواء محمد نجيب يشير فى مذكراته إلى أن صلاح دسوقى كان رجل «عبد الناصر» فى مواجهة «نجيب» نفسه من ناحية وفى مواجهة زكريا محيى الدين من ناحية أخرى .

يقول اللواء محمد نجيب :

«ثم قرر عبد الناصر إبعاد مَنْ يتصور أنهم أنصارى، أو من الممكن أن يقفوا معى فى أى صدام يقع بينى وبينهم ، فأمر بنقل عدد كبير منهم إلى الصعيد، وحدث نفس الشىء مع ضباط البوليس ، وتولى هذه المهمة نيابة عنه ضابط مصلحة السجون السابق صلاح دسوقى، الذى كان مقربا من عبد الناصر فى ذلك الوقت، وعينه أركان حرب الوزارة وأعطاه صلاحيات الوزير لكى لا يترك زكريا محيى الدين ينفرد بها. والمعروف أن صلاح الدسوقى ظل تابعا لعبد الناصر ١٥ سنة، أصبح خلالها محافظا للقاهرة ثم سفيرا ، حتى تخلص منه ، فترك مصر ورفض العودة إليها».

ويبدو من سياق هذه الفقرة أن الرئيس نجيب يشير إلى خلاف ما قد وقع بين عبدالناصر وصلاح الدسوقى ، ولكن تفاصيل هذا الخلاف لا تزال غير مشهورة.



كذلك لاينبغى أن نغفل الحديث عن أن الثورة وجدت فى مؤسسة الشرطة كيانا ذا تقاليد وذا وعى بآليات الأمن السياسى ، وأن نشيد بالروح الوطنية والقدرة على تقدير المسئولية التى كان يتمتع بها قادة الأمن السياسى المصريون من قادة الشرطة حتى فى أصعب اللحظات التى مرت بهم ، ويكفى أن نشير إلى الواقعة التى رواها حسين حمودة (فى مذكراته) حيث شهدها بنفسه حين قامت الثورة، وكان مسئولاً عن كبار رجال الدولة الذين اعتقلتهم الثورة فى الكلية الحربية فاذا به يفاجأ بموقف اللواء أحمد طلعت حكمدار العاصمة عقب قيام الثورة، وفهمه الذكى لما يمكن أن تقود الأحداث إليه.

وفى رأيى أن هذه القصة تكشف لنا عن ذلك الإخلاص للوطن الذى يميز كثيراً من قادة الشرطة المصرية حتى فى أحلك اللحظات التى مروا بها على المستوى الشخصى، وأنا أحب أن أكرر روايتها هنا ليقرأها كل مَنْ يكون نصيبهم أن يقرءوا هذا الكتاب وأن يتولوا الحكم فى يوم من الأيام،ذلك أن هناك من الوظائف المرتبطة بالدولة مواقع كثيرة ترتبط بالدولة نفسها أياً كان الحاكم، ولا ينبغى أبداً أن يوجد مناخ يشجع على أن يصاب شاغلو هذه الوظائف الحساسة بالخوف من توليها حين يجدون أن تقلدها قد لا يعود عليهم إلا بالتشريد والتعذيب مع كل تغيير فى شخص القائم على الأمور.

وينبغى لنا جميعاً أن نقدر مدى أهمية وضرورة انعقاد ولاء هذه الوظائف للنظام وليس للقائمين برئاسته، أقول هذا حتى نتجنب ما يروى من أنه كان من الممكن أن يحدث فى مايو ١٩٧١ حين كان هناك اتجاه لتوجيه الاتهام إلى كبار المسئولين فى جهاز أمن الدولة لولا أن الرئيس أنور السادات بفضل حنكته السياسية انتبه مبكراً، وحذر من أن يقوم بعض أنصاره بمثل هذه الخطوة.

وعلى أى الأحوال فإنى أنقل للقارئ ما كتبه حسين حمودة عن هذا الموقف المهم الذى حدث فى مطلع الثورة:

«... وطلب منى اللواء أحمد طلعت حكمدار بوليس العاصمة (وكان بين المعتقلين فى الكلية الحربية منذ ٢٤ يوليو ١٩٥٢) الاتصال بالمسئولين عن الثورة لأن لديه وثائق فى خزانة مكتبه يود تسليمها لرجال الثورة لأنها ستنفعهم فى حكم البلد على حد قوله، ونصحنى أن أبلغهم بتشديد الحراسة على إبراهيم عبدالهادى رئيس وزراء مصر فى عهد الإرهاب الملكى خشية أن ينتهز الإخوان المسلمون فرصة الثورة ويقتلوه مما يسىء إلى الثورة وهى مازالت بعد لم تتمكن من تثبيت أقدامها، فذهبت للقيادة العامة وقابلت جمال عبدالناصر وأخبرته بما دار بينى وبين اللواء أحمد طلعت حكمدار بوليس العاصمة فقال جمال عبدالناصر: اطمئن جداً من ناحية الإخوان المسلمين فأنا (أى جمال عبدالناصر) متصل بحسن الهضيبى وأخذت موافقته قبل قيام الثورة، وأنا متفاهم مع الإخوان المسلمين على كل شىء ولا خوف على حياة إبراهيم عبدالهادى من انتقام الإخوان المسلمين، والإخوان يتعاونون معنا الآن ويقومون بحراسة مرافق البلاد الحيوية والسفارات الأجنبية ولهم عناصر مسلحة على طريق القاهرة - السويس، وطريق الإسماعيلية - القاهرة، وفى منطقة قنال السويس لمراقبة تحركات القوات البريطانية أولاً بأول وإبلاغنا بأى شىء يرونه».

ربما كانت هذه الجزئية فرصة ليؤكد حسين حمودة على طبيعة دور الاخوان المسلمين المبكر فى دعم الثورة ، وهى الرؤية التى يتبناها حمودة والاخوان المسلمون وإن كان قادة الثورة الآخرون يفضلون التحفظ عليها ، ومع هذا فلنمض مع الرواية إلى بيت القصيد من حديثنا عنها :

«وبالنسبة للوثائق اذهب بنفسك مع اللواء أحمد طلعت بالحراسة اللازمة على حكمدارية بوليس القاهرة وأحضر الأوراق وأعده للمعتقل، فذهبت لمعتقل الكلية الحربية، وأخذت اللواء أحمد طلعت ومعى حراسة كافية مكونة من ضابط وعشرة من ضباط الصف والعساكر مسلحين بالمدافع الرشاشة، وتوجهت لحكمدارية بوليس العاصمة ومعى اللواء أحمد طلعت الذى صعد إلى

مكتبه وجلس وفتح المكتب وأخرج ما فيه من دوسيهات وأوراق ثم فتح خزانة حديدية وأخرج ما فيها من أوراق ودوسيهات ، وقد حزمنا كل هذه الأوراق على هيئة طرد حملتها معى وأعدت اللواء أحمد طلعت لمعتقل الكلية الحربية وسلمت طرد الأوراق الذى أحضرناه من خزانة ومكتب اللواء أحمد طلعت لجمال عبدالناصر».



على أننا - بعد كل هذا الاستعراض - نلاحظ أن حسن طلعت فى مذكراته التى اتخذت عنوان «فى خدمة الأمن السياسى» يعترف بكل وضوح - وفى مرحلة مبكرة - بأن مسئولية الأمن السياسى لم تعد قاصرة على إدارة المباحث العامة لوزارة الداخلية، وهو يعبر عن هذه الحقيقة بكل وضوح فيقول:

« ...... وبتبعية إدارة المباحث العامة لوزارة الداخلية، أصبحت هذه الوزارة هى المسئولة عن سلامة الجبهة الداخلية. ومع تعدد أوجه النشاط الاقتصادى والاجتماعى للدولة باتخاذ النمط الاشتراكى دليلاً للحكم، وبزيادة التعقيدات فى حياة المواطن اليومية، لم تعد إدارة المباحث العامة هى المسئولة الوحيدة عن الأمن السياسى، بل شاركتها فى ذلك إدارات ومصالح أخرى بالوزارة، وعلى سبيل المثال مصلحة الهجرة والجوازات، ومباحث التموين، وحماية الأموال العامة، ومكافحة التزييف، وإدارة التهرب من الضرائب، ومصلحة الأحوال المدنية، ومصلحة تحقيق الشخصية. فلاشك أن لكل من هذه الإدارات والمصالح دورها الأصلى أو المعاون فى توفير الأمان والاستقرار للمواطن سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. كما أن فى تبعية كل هذه الإدارات لشخص واحد وهو وزير الداخلية، ما يضمن التعاون والتنسيق بينها للصالح العام ولتحقيق الأمن السياسى الداخلى على أحسن وجه».



ثالثاً: الوقاية من الإضرابات العمالية:

كان المجتمع المصرى نظريا مهيئاً للمعاناة من الإضرابات العمالية، فى ظل ما قبل النظام الاشتراكى، أو فى أثناء النظام الاشتراكى، أو فيما بعد الانفتاح الاقتصادى، وفى هذه المراحل الثلاث أمكن وقاية (النظام) من شر الإضرابات العمالية، ويمكن القول بأن إسهام الشرطة فى تحقيق النجاح فى هذا المجال يرجع فى المقام الأول إلى فعالية سياساته فيما يتعلق بالتنبؤ السياسى ورقابة البؤر النشطة، خصوصا فى مجتمعات تكاد تكون مغلقة مهما كبر حجمها.

ويكفينا فى هذا الكتاب - على سبيل المثال - أن نشير إلى مذكرات اللواء حسن طلعت من أنه كان فخوراً بأنه قد استطاع إجهاض إضرابين عماليين كبيرين ولم يستطع السيطرة على الثالث:

« ..... وأوكل إلىَّ متابعة النشاط العمالى فى البلاد، وكانت علاقتى السابقة بعمال منطقة القناة وبالزملاء مفتشى مصلحة العمل التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية فى ذلك الوقت خير عون لى على القيام بأعباء وظيفتى الجديدة. وأخذت أعمل على التعرف على رؤساء وأعضاء مجالس إدارات النقابات والاتحادات العمالية وتقوية أواصر الصداقة والثقة بيننا (لاحظ وتأمل هذا التعبير المذهل: أواصر الصداقة والثقة)، كما أخذت أعمل على دراسة المشاكل العمالية وأسباب الاختلاف فى وجهات النظر بين العمال وأصحاب رءوس الأموال. وكان مدخلى لتناول هذه الموضوعات هو أننا جهاز وطنى محايد لا يهدف إلا للحفاظ على مصالح الوطن، وأن علينا أن نعمل على إزالة التناقضات وأسباب الخلاف بين الأطراف المختلفة فى هدوء وبالطرق السلمية دون السماح لأى طرف بأن يجور على الطرف الآخر».

«تمكنا باتباع هذا الأسلوب فى العمل من تسوية معظم الخلافات بين العمال وأصحاب الأعمال. ولم يحدث خلال عملى بهذا المكتب إلا ثلاثة

إضرابات عمالية كبيرة، أولها بشركة الشوربجى للنسيج فى إمبابة، وثانيها بشركة صباغى البيضا بكفر الدوار، وثالثها بشركة شل للبترول فى السويس. وكانت سياستى هى أن ننتقل فوراً لمكان الإضراب لمعايشة الأطراف المعنية ليل نهار والسعى للتوفيق بينها بما يحفظ مصالح الجميع المقبولة والمعقولة».

«وقد وفقنا الله إلى إنهاء إضراب عمال شركة صباغى البيضا، وعمال شركة شل بالسويس، والتوصل إلى مصالحة بين العمال وهاتين الشركتين. أما عمال شركة الشوربجى للغزل والنسيج بإمبابة، فقد أصروا على موقفهم واضطررنا للاستعانة بقوات الشرطة لإخراج العمال من المصنع دون أية إصابات أو إتلافات، وأمكن بعد ذلك وباستبعاد العناصر المتطرفة والقضاء على تأثيرهم على مجموعة العمال، الوصول إلى اتفاق مرضى بين الأطراف المعنية. ولم يحدث خلال هذه الفترة أن دعت الحاجة إلى الاستعانة بقوات من الجيش للتدخل لحل مثل هذه النزاعات المحلية. والحمد لله على فضله وتوفيقه».



وليس من شك أن جعبة رجال الشرطة حافلة بأمثلة كثيرة على نشاطهم فى هذا المجال، لولا أن الأحداث السياسية المرتبطة بالنظام الحاكم تأخذ البريق دائماً فى تناولها والحديث عنها.

رابعاً : دور الشرطة فى مواجهة التطرف الدينى:

ينبغى لنا فى البداية أن ننبه إلى ما حرصت أجهزة الشرطة وأجهزة الدولة من التنبيه إليه من أن هناك فوارق واضحة بين النشاط الأرهابى وأنشطة الجماعات السياسية المختلفة المنتسبة إلى الأديان أو إلى التنظيمات الدينية ، ولا جدال فى أن أسرة الشرطة قد تحملت بالنيابة عن الوطن وعن الشعب بل عن بعض المؤسسات التنفيذية للدولة جزءاً كبيراً من عبء مكافحة الإرهاب أو مواجهته على الأقل، ومع هذا فإن جوهر منطق قادة الشرطة فى مكافحة الإرهاب يكاد يكون متعارضاً بعضه مع بعض فى كثير من جزئياته ، فعلى حين يحبذ حسن أبو باشا الحوار والندوات على مستويات مختلفة ومتعددة، فإن زكى بدر يرى أن العنف لا يقابل بغير العنف أما أحمد رشدى فيما بينهما فقد كان لايؤمن بجدوى استمرار ما بدأه حسن أبو باشا من حوار ، وعلى حين نرى أحمد رشدى يقول إنه كان يؤثر عدم المواجهة بالعنف مع الجماعات المتطرفة، وأن يتركها تبعا لنظرية أن النار تأكل بعضها فإننا نرى الوزراء الآخرين جميعا حريصين على التأكيد على جهودهم المستميته فى سبيل المواجهة ، كذلك نرى بعض الوزراء وهم يؤثرون الميل إلى أساليب أمنية متعددة كتوسيع دائرة الاشتباه (اللواء حسن الألفى على سبيل المثال)، ونرى وزيراً آخر (وهو النبوى إسماعيل) وقد وسع هذه الدائرة بالفعل واحتفظ بكشوف وقوائم مطولة.



ومن حق قارئ هذا الكتاب أن يطالع بعض النصوص التى تتضمن آراء قادة الشرطة فى أسلوب مكافحة الإرهاب، وأن يطالع أيضا تسجيلهم لبعض الإنجازات التى تحققت على يديهم فى هذا المجال، ويبدو من المنطقى أن نبدأ بزكى بدر.

ظل اللواء زكى بدر حتى بعد خروجه من الوزارة يجاهر بأن العنف لا يقابل بغير العنف، وهو يقدم ما يرى أنه أدلة منطقية على هذا المعنى يمكن نقضها بالمنطق بسهولة، لكنه ظل متمسكاً بها، كما أنه يتحوط للرد التقليدى القائل بأن العنف لم يتمكن من إنهاء العنف، ويأتى تحوطه هذا فى عبارات تجعل هدفها ومضمونها انتقاد الأداء الأمنى فى المرحلة التى أعقبت خروجه من الوزارة، وهو يعيب بصراحة على خلفه فى الوزارة (اللواء محمد عبدالحليم موسى) سياسات الاقتحام الأمنى الغير المدروس، ويؤكد على أهمية التخطيط والدراسة قبل القيام بأى اقتحام أمنى.

ويصل زكى بدر فى هذا المعنى إلى أن يقول فى حديثه لنادية منصور فى مجلة الشباب (يونيو ١٩٩٣):

«إن الإرهاب يخطط ..والأمن يخطط .. و الفوز فى النهاية لصاحب التخطيط السليم».

وهذه بعض فقرات من حديث زكى بدر تصور آراءه بطريقة أكثر تفصيلاً:

«من خلال تجربتى كوزير داخلية سابق أرى أن العنف هو خير وسيلة لمواجهة العنف، لكن مع التخطيط السليم، أما المهادنة والاتفاق فلا يحققان شيئاً مع جماعات متشددة تمارس العنف، والدليل على ذلك هو مطالبهم التى تقدموا بها مؤخراً لإيقاف العنف والتى تتلخص فى تطبيق الشريعة الإسلامية فوراً بدون تدرج أو مراعاة لظروف المجتمع، وتسليم المساجد لهم دون تدخل الأمن، والإفراج الفورى عن كل المعتقلين... إذن لا جدوى».

«... فهم يتحدثون بلغة السلاح والعنف والقتل ولا مفر من الرد عليهم بنفس الأسلوب مع التخطيط الجيد الذى يتطلب دراسة المكان دراسة جيدة قبل اقتحام أى وكر إرهابى، فقد ثبت أن عمليات قتل ضباط الشرطة فى الفترة

الأخيرة قد تسبب فيها اقتحام غير مدروس لمكان من أماكن الإرهابيين وبدون استخدام قوات كافية ووسائل أمنية».

« فقبل اغتيال لواء الشرطة الشيمى فى أبو تيج وزع الإرهابيون منشورات تحمل تهديداً باغتيال رجال الشرطة وقياداتها، ومع ذلك لم تتخذ الاحتياطات الأمنية الكافية لمواجهة ذلك، وقبل محاولة اغتيال صفوت الشريف وزير الإعلام تلقت مصر معلومات من باكستان عن وجود ١٥٠٠ متطرف مصرى فى منطقة بيشاور الباكستانية، وأنهم يخططون لاغتيال وزيرى الداخلية والإعلام، ومع ذلك جرت محاولة اغتيال وزير الإعلام..».

« لهذا كله من الضرورى الاهتمام بالدراسة والتخطيط والتغيير المستمر فى مواقع أكمنة الشرطة بسيارات ثابتة ومتحركة، وفى أماكن عديدة بحيث تسبب البلبلة للعناصر الإرهابية مع تغيير الحراسات وتغيير الأشخاص حتى لا يفتر حماسهم ويقل تفهمهم، فالأمن يخطط والإرهاب يخطط فى نفس الوقت، والفوز فى النهاية لصاحب التخطيط السليم ولمن يسبق إلى نيل خصمه».



أما أحمد رشدى فقد عبر فى ١٩٩٢ عن آرائه **«الجديدة»** فى مكافحة التطرف فى الحوار الذى أجرته معه «العالم اليوم» حيث قدم ما وصفته الصحيفة بأنه يمثل تصوراً كاملاً لمعالجة مشكلة التطرف، وقد كانت خلاصة رأيه أميل إلى التقارير الأكاديمية حيث حرص على أن يؤكد على أنه بدون القضاء على مسببات العنف الحقيقية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية فإن أى قانون لمكافحة التطرف لن يحل شيئاً.

وفى هذا الحوار شبه أحمد رشدى التطرف بالمرض فى أنه قد يتم تسكينه لكنه يظل موجوداً فى غياب العلاج الشامل، كما أشار أحمد رشدى إلى ما أسماه بالاعتقاد الخاطئ لدى أحزاب المعارضة المصرية بأن تعقد المشاكل

سيؤدى إلى سقوط الحكومة وبالتالى وصولها (أى المعارضة) إلى السلطة. وأضاف أحمد رشدى أن هذا الاعتقاد يسلبها (أى يسلب أحزاب المعارضة) دورها فى المشاركة الفعلية فى وضع الخطط والبرامج بالتنسيق مع الحزب الحاكم.. كذلك عبر اللواء أحمد رشدى عن اعتقاده فى أن هناك دورا خارجيا لدعم التطرف فى مصر.

وهذه بعض فقرات من آراء أحمد رشدى فى هذا الحوار المهم:

«التطرف كما أراه الآن هو حالة معاناة لا يجد الفرد فيها مخرجا، وعندما يدخل هذه الحالة يتجه إلى اتجاهين لا ثالث لهما، أولاً التطرف الدينى، فهو يراه عملية تعبد وتضحية من أجل فكرة».

«والاتجاه الثانى يكون بإدمان المخدرات وليس هناك حل وسط أمام مَنْ يعيش هذه الحالة».

. . . .

«المصارحة الكاملة بكل الأوضاع والظروف التى نعيشها هى المخرج، بمعنى ألا أقول للمواطنين معلومات مضللة.. فمثلا إذا قلت للناس إن كل شىءتمام والأحوال جيدة، بعدها سيدركون أن كلامى ضال (يقصد مضلل)، ولا يثقون فى شىء مطلقا، إذا أعطينا المواطن نصف رغيف حاف خير من وعده بوجبة كباب وهمية، القضية تتلخص فى سؤال رئيسى: كيف أدعم الثقة لدى المواطن فى حكومته، وأزرع الانتماء لبلده.. وقبل كل ذلك فالقدوة الطيبة هى الأساس».

ومن الجدير بالذكر أن أحمد رشدى فى هذا الحوار الصحفى كرر آراءه التى أشار فيها من قبل إلى عدم جدوى الحوار، وقدم مبرراته لهذا الرأى:

«بأمانة شديدة أقول إن الحوار الذى يتم الآن لا فائدة منه وبعيد تماماً عما نتمناه ولم يحقق أى نتائج مشجعة، لماذا؟ أقول لأن المتطرفين ينظرون إلى وزير الأوقاف والمفتى والعلماء على أنهم رجال السلطة الذين يعتبرونهم غير مقنعين، بل وخصومهم، لذلك فما يحدث هو حوار بين طرفين الود بينهما

مفقود.. وقد تعقد الأمر وأصبحت هناك إصابات ودم وقتلى، فلا يمكن أن يسفر الحوار عن شىء لأن النفوس ليست صافية».

وحين راجعته الصحيفة فى جدوى الحوار وأهميته لم يجد وزير الداخلية الأسبق بدأً من أن يتحدث عن تحبيذه لنوع آخر من الحوار:

«... ولكن لماذا لا نجعل الحوار تحتياً أو من القاعدة، بمعنى أن تقوم الأحزاب والهيئات الشعبية بالمحافظات والمدن والقرى بمحاورة المتطرفين لأنهم يتعاملون معا يوميا ولا ينظرون إليهم باعتبارهم تابعين للسلطة أو قادمين من القاهرة رأسا، سيتغير الكثير عندما يجلس القادة المحليون والحزبيون من كل الاتجاهات والانتماءات الفكرية مدركين أن مشكلة التطرف قضية قومية تهم الجميع ويتحاورون ويتناقشون ويعرفون منهم ماذا يريدون.. وبعدها يقومون بنقل وجهة نظرهم إلى القيادات العليا حتى يقولوا رأيهم أيضا.. هؤلاء القادة الموجودون فى القواعد وأماكن العمل عليهم أن يشرحوا للمتطرفين أننا نعيش حياة مختلفة تتطور يوميا، وأن ما يطلبوه صعب للغاية، وأن الواقع معقد، وأن الاحتكام للسلاح والعنف لن يؤدى لتحقيق أى نتائج، وقتها قد يدرك المتطرفون خطأ موقفهم، وأكرر علينا بالتحاور مع المتطرفين أنفسهم لأنهم المعنيون بالقضية».



ويعود أحمد رشدى ليؤكد على أهمية المعنى المرتبط بسطوة العدالة وقدرتها:

«بجانب منطق الحوار فلابد من التأكيد على وجود هيبة الدولة والحكومة، وأن القانون لابد أن ينفذ، إذا تم ذلك وعرف الجميع أن هناك هيبة للدولة وردعا بالقانون، سنكسب الكثير، ثم تستمر عملية المتابعة والرصد للمنحرفين ونضع أيدينا على أدلة دامغة بالعمليات الإجرامية ونحاول إجهاضها قبل أن تقع، عندما يحث ذلك سيفكر كل فرد ألف مرة قبل أن يقدم على ارتكاب عمل أو فعل خارج على القانون».

....

هكذا يبدو أحمد رشدى متفائلاً فيما يتعلق بتأثير هيبة العدالة على المتطرفين، وكأنه لم يكن يتصور إمكانية حدوث ما حدث من عمليات انتحارية لم تبق على أرواح القائمين بها:

«إحساسى أن التطرف مثل المرض.. قد تحدث له عملية «تسكين» عن طريق «قرص أسبرين».. لكنه يظل موجوداً فى غياب العلاج الشامل».



ويبدو تشخيص أحمد رشدى لتاريخ التطرف الدينى قاصراً بعض الشىء، ويمكننا إدراك ذلك بسهولة عندما نطالع بعض ما أدلى به فى هذا الحوار الصحفى حيث يقول:

«إن ظاهرة التطرف الدينى بدأت فى الأربعينيات حيث ارتبط العنف فى مصر بجماعات تعتنق أسلوبا خاصا للدعوة الإسلامية ولكن الإسلام لا يمكن أن يرتبط بالاغتيال والتدمير».



وفى المقابل يلجأ أحمد رشدى إلى نوع معروف من التعميم فى إرجاع جذور التطرف إلى أسباب اقتصادية واجتماعية، وكأن ظاهرة التطرف فى مصر منعزلة عما يجاورها من ظواهر فى بلاد لم تعان من ظروف اجتماعية أو اقتصادية شبيهة بما عانته مصر:

«إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى مرت بها مصر لأسباب مختلفة ومتعددة أدت إلى اعتناق البعض لأفكار دينية متطرفة.. لكنى أقول إن الاتجاه لهذه الأفكار المتطرفة هو نوع من الهروب من مشاكل أكبر.. تماما كما حدث ويحدث فى بلدان العالم المختلفة المتقدمة وغير المتقدمة.. هناك فى هذه البلاد يلجئون إلى المخدرات بهدف فقدان الذاكرة والنسيان.. وهنا لجئوا للأفكار المتطرفة».

. . . .

وحين ركزت صحيفة «العالم اليوم» سؤالها عن أسلوبه (أى أسلوب أحمد رشدى) فى مواجهة ظاهرة التطرف الدينى فإنه أجاب بقوله:

«**كان أسلوبى دائما هو عدم المواجهة بالعنف مع الجماعات المتطرفة.. وكنت** أتركها تبعا لنظرية وأسلوب أن النار تأكل بعضها».

ويؤيد أحمد رشدى وجهة نظره الغريبة هذه بالتعبير عن اعتقاده فى **خطورة الاعتقالات لما ينشأ عنها من تعارف بين مَنْ يُعتقلون تباعاً**، وهى نظرية تبدو غريبة، وتزداد غرابتها إذا صدرت عن قائد شرطى كان وزيراً للداخلية، وكان قبل هذا يعمل فى أمن الدولة لربع قرن من الزمان، ولنقرأ هذه الأقوال الواضحة الصريحة:

« ... وسأظل مؤمنا دائما بأن هذه الاعتقالات أدت وتؤدى إلى تزايد الظاهرة.. فهذه الاعتقالات تؤدى إلى حدوث نوع من التعارف بين الذين يتم اعتقالهم تباعا.. وبالتالى يزداد حجم دائرة التطرف».



بل إن أحمد رشدى يصل إلى القول بأن المعتقلات مثلت «المأوى الآمن» للمتطرفين:

«والحقيقة أن المعتقلات كانت هى المكان الوحيد الآمن لهؤلاء المتطرفين لكى يتقابلوا ويتعارفوا ويتفقوا ويزدادوا تطرفا، وقد كان من رأيى أن اتخاذ إجراءات عنيفة تجاه هذه الجماعات يجب أن يأتى فى نهاية المطاف بعد أن نستنفد كل الوسائل ويصبح الحوار مستحيلا».



وهكذا يفاجئنا أحمد رشدى بأنه كان «يستنزف» أو «يستنفد» ما يمكن تحقيقه بالحوار، مع أنه فى فقرة أخرى من هذا الحديث كان يستبعد جدوى

الحوار، وكأنه ـ والله أعلم ـ لم يكن يقصد إلا انتقاد أسلوب سلفه (حسن أبو باشا) فى الحوارات الجماهيرية فحسب.

ويعود أحمد رشدى للتعبير عن معارضته لأساليب الاعتقالات فيقول:

«من هنا كنت دائما ضد سياسة الاعتقال باعتبارها مفرخة للأفكار المتطرفة، وفى رأيى أن الأسلوب الأمثل إذا لم يؤد الحوار إلى نتيجة أن نتعامل بأسلوب ومنطق رجل المباحث الذى يظل يبحث فى الظلام عن الحقيقة ويوثق المعلومة التى يصل إليها، ثم يقدم بعد ذلك هذا المتهم إلى المحكمة ليقول القانون كلمته.. والحقيقة أننى اتبعت هذا الأسلوب فى أثناء توليتى وزارة الداخلية».

ومن العجيب أن أحمد رشدى يلجأ إلى تشبيه ليس فيه وجه شبه، وليس له أيضا وجه شبه فهو يبرر كراهيته للاعتقال بمروره هو نفسه بتجربة الاعتقال فى سوريا فى نهاية عهد الوحدة، ومع أن أسباب اعتقاله لم يكن لها علاقة بالتطرف إلا أنه يجد فى معنى الاعتقال وطبيعته نفسه شيئاً تكرهه نفسه ولا تقبله للآخرين، ومع احترامنا لدقة هذا الشعور الإنسانى ورهافته إلا أننا لا نستطيع أن نفهم أن يكون بمثابة مبرر لكراهية وزير الداخلية لفكرة الاعتقال.

ومع هذا فإننا ندعو الله سبحانه وتعالى أن يقينا شر التجربة.

يقول أحمد رشدى:

«ولعل كراهيتى للاعتقال كانت نتيجة تجربة شخصية عانيت خلالها من الاعتقال الذى تعرضت له عقب الانفصال بين مصر وسوريا، فقد كنت وقتها أخدم فى سوريا برتبة رائد وتم اعتقالى ضمن الاعتقالات التى تمت فى هذه الفترة وأمضيت بالمعتقل ثلاثة شهور كاملة وكنت آخر معتقل مصرى عاد من سوريا بعد الإفراج عنه».



وقد ظل أحمد رشدى على الدوام يتبنى فكرة زيادة الإمكانات والاعتمادات من أجل مكافحة الإرهاب، وكان على الدوام يعول على هذه الناحية فيما يختص بمكافحة الإرهاب.

وفى حديثه لمجلة الشباب (ديسمبر ١٩٩٠) يقول أحمد رشدى ما نصه:

«ولمواجهة الإرهاب لابد من الاعتماد على التخطيط السليم والاستمرار فى تطوير جهاز الشرطة وتدعيمه بكافة الإمكانات المتاحة وتوفير كافة الاحتياجات للأجهزة العلمية المتطورة والتدريبات العالمية حتى يصل رجل الشرطة إلى أعلى درجات الكفاءة، بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بحراسة المسئولين، فكل من يتحمل المسئولية يعرض نفسه للنقد، ومن هنا تظهر ضرورة تأمين بعض الشخصيات العامة التى يحتمل أن يتعرضوا لمحاولات فردية أو جماعية للإضرار بهم».

«ومسألة تحقيق الأمان ليست مقصورة فقط على المسئولين،بل على جميع المواطنين الذين قد تهدد حياتهم بعض المخاطر».

«وأؤكد فى النهاية أن الإرهاب لا يقاوم إلا بالقوة فى التعامل مع الإرهابيين.. وعمليات الإرهاب فى مصر لن تتوقف لما تقوم به مصر من دور فعال فى المنطقة. كما أن أمن مصر لا يتجزأ عن أمن العالم».



وهذه آراء أخرى للواء أحمد رشدى يؤكد بها على أهمية دعم أجهزة الأمن، وينفى من خلالها تهمة «التقصير» عن رجال الأمن، وقد وردت هذه الآراء فى حديث له مع الأستاذ مجدى عبدالغنى نشرته الأخبار (١٧ أكتوبر ١٩٩٠) عقب اغتيال الدكتور رفعت المحجوب والعودة إلى الحديث عن أداء جهاز الأمن فى مواجهة الإرهاب.

يقول اللواء أحمد رشدى:

«لفت نظرى الكم الهائل من الاتهامات التى تعلنها أجهزة الإعلام للرأى العام دون أن تنتهى أجهزة الأمن من تحقيقاتها مما يؤثر على عمل الشرطة».

«وأرى ضرورة حظر النشر حتى نترك أجهزة الأمن تعمل فى هدوء لتصل إلى الجناة.».

«إن رجل الأمن فى مصر لا يقصر فى واجبه بل يبذل ما فوق طاقته.. ويشهد العالم بذكاء وخبرة أجهزة الأمن المصرية وتفوقها».



ويضيف أحمد رشدى فى حديثه مع مجدى عبدالغنى مقدما تعريفا جديدا للإرهاب لم يتطرق إليه من قبل، مما يدلنا على أن قادة الشرطة أنفسهم قادرون على تطوير أفكارهم حتى بعد تركهم مناصبهم (أكتوبر ١٩٩٠):

«الإرهاب نوع من الإجرام الدولى الذى يطمع فى تحطيم استقرار الدول والنيل من أمنها وقيادتها.. وما حدث يوم الجمعة الماضى (أى يوم اغتيال الدكتور رفعت المحجوب) لا يعيب الأمن فى مصر.. فالإرهاب يحدث فى كل دول العالم رغم توفير الإمكانيات الهائلة للتصدى له».

«ولمواجهة الإرهاب لابد من الاعتماد - أولا - على العقل الجيد لأنها عملية بين الإرهابى ورجل الشرطة تعتمد على الفكر الذكى والأسلوب المتطور فى تنفيذ العمليات الإرهابية، وكذلك بالنسبة للشرطة فى كيفية التأمين ومواجهته بكل قوة».

«وفى رأيى أن الإرهاب لا يُقاوم إلا بالقوة فى التعامل مع الإرهابيين.. والإرهابى يعرف جيدا معنى كلمة القوة، وأن المقصود منها هو القضاء على الحياة لحظة محاولته القيام بأى عمل يخل بأمن مصر أو محاولة النيل منها».

على هذا النحو نجد أحمد رشدى نفسه وقد اقترب من طريقة تفكير زكى بدر وتعبيره.



ويعود أحمد رشدى إلى ترديد دعوته إلى تدعيم جهاز الشرطة، وقد عرضنا وجهة نظره فى هذه الجزئية فى الباب الأول من هذا الكتاب، ثم يشير إلى ضرورة الإفادة من التجارب أو من الفشل فى بعض التجارب ويقول:

«وحادث المحجوب (يقصد حادث اغتيال الدكتور رفعت المحجوب) هو درس مستفاد لرجال الشرطة يستطيعون من خلاله تطوير أنفسهم.. ورجل الشرطة قادر على استيعاب مثل هذه المواقف والتغلب عليها.. لتكون أساسا فى مكافحة الجريمة والحد من وقوعها».

ويؤكد أحمد رشدى على فكرة شاعت فى الوجدان الشعبى منسوبة إلى خلفه اللواء زكى بدر بينما كان هو نفسه من معتنقيها:

«وأقول إن هناك تحديا مستمرا بين رجل الشرطة رجل الإرهاب، وسيظل هذا التحدى مستمراً يحاول كل منهما أن يتفوق على الآخر ويطور من نفسه.. لكن العبرة بالنهاية وهى أن مصر وأمنها ستظل فى عيون رجال الشرطة الذين يضحون بحياتهم من أجلها ولا يقصرون من أجل تحقيق الأمن والأمان لها».



وبعد كل هذه الأفكار ذات التوجهات والاتجاهات المختلفة، ولا نقول «المتضاربة»، يبلور أحمد رشدى وفى أحد أحاديثه رأياً متوازناً فى الأسلوب الأمثل لتعامل الشرطة مع التطرف:

« ...... ومع ذلك كله فإنه إذا كان الحوار مطلوبا كما يقول أحمد رشدى فإن الحزم مطلوب أيضا، لأن الشرطة التى هى جهاز أمن بالدرجة الأولى (فإنها) أيضا جهاز ردع لكل مَنْ يخرج على الشرعية والقانون».



أما اللواء محمد عبد الحليم موسى الذى اشتهر بلقب «شيخ العرب»، وانتهى عهده فى الوزارة بمحاولته إقامة اتفاق مع الجماعات المتطرفة، فإنه - من باب المفارقة - كان قد بدأ عهده فى وزارة الداخلية بعيداً عن اللقاءات

والحوارات،و يروى مجدى عبد الغنى حوارا دار بينهما فى أول عهده بالوزارة حيث يقول:

«وقد سألت اللواء محمد عبدالحليم موسى وزير الداخلية عقب توليه مسئولية الوزارة: هل ستقيم حواراً مع الجماعات المتطرفة؟ فقال: إذا كان وزير الداخلية سيذهب إلى المؤتمرات الشعبية وإلى الجماعات المتطرفة ليقيم حوار.. فماذا يفعل د. سيد طنطاوى مفتى الجمهورية أو وزير الأوقاف.. إن مهمة وزير الداخلية هى العمل للحفاظ على الأمن وليس الحوار».



على أن الإنصاف يقتضينا أن نشير إلى أن زكى بدر يبدو فيما يرويه - عن جهد الشرطة فى مكافحة الإهاب - وكأنه يتفوق فى تحذيراته وتحسباته على النبوى إسماعيل وحسن أبو باشا، ويكفى للدلالة على هذا أنه أوصل الأمور إلى الإفراط فى الاعتقالات، وعلى حين نجد اللواء أبو باشا فخورا بتقليل عدد المعتقلين، ونجد اللواء النبوى يسوق المبررات لمحاولة تقليل عددهم، ونجد اللواء أحمد رشدى يحذر من الأخذ بسياسة الاعتقال ، فإن اللواء زكى بدر فى حديث له مع الأستاذ محمد مصطفى أدلى بأعداد المعتقلين دون تردد - على حد رواية محمد مصطفى فى كتابه «كنت وزيراً للداخلية» - على النحو التالى:

« ٢٦٦٤ معتقلا من الإرهابيين، و١٠٤٠ معتقلا جنائيا، ٤١١ من تجار العملة، و٢٥٢ من تجار المخدرات».

وأضاف زكى بدر:

«إن هناك أربع فئات محددة تتعرض للاعتقال أولها: جماعات التطرف التى تحاول أن تثير الفتنة وتضر وحدة المجتمع، سواء ارتدت ثوب الدين أو رفعت شعارات أيديولوجية معينة.. والفئة الثانية: تضم كبار المجرمين الجنائيين من عتاة الإجرام الذين تصل سطوتهم إلى حد إخضاع قرى ومحافظات كاملة

لنفوذهم، ولا يجرؤ أحد على الإبلاغ ضدهم أو حتى مجرد الشهادة. والفئة الثالثة: التى تتعرض للاعتقال هم تجار المخدرات لما لهم من تأثير مدمر. أما الفئة الرابعة: فهم تجار العملة ومخربو الاقتصاد».

«وهذه العناصر الأربعة لا يفلح معها القانون العادى لأنها بلغت حداً من الخطورة والإجرام بحيث لا تترك وراءها أدلة كافية يمكن تتبعها لتقديمها إلى العدالة.. وعلى سبيل المثال فهناك تجار مخدرات يمولون عمليات بملايين الجنيهات وهم بعيدون تماماً عن أية مساءلة قانونية».



ونأتى إلى آراء حسن الألفى فيما يتعلق بمكافحة الارهاب وهى قليلة بالطبع، لأنه لا يزال بمثابة الوزير «السابق» للداخلية ولم يصبح الوزير الأسبق بعد، ولعل أهم هذه المصادر هو حديث حسن الألفى إلى مجلة الشباب بعد خروجه من الوزارة، وهو يقدم تفسيراً لنشأة ما أسماه «الإعلام الأمنى» وارتباط هذه النشأة بمواجهة الإرهاب.

يقول اللواء حسن الألفى :

«نقطة التحول المهمة فى الإعلام الأمنى جاءت فى حديث الإرهابى التائب عادل عبدالباقى».

«هناك كثيرون يعتقدون أن هؤلاء الإرهابيين متدينون وإسلاميون،وأثبت حديث عادل عبدالباقى أنهم أبعد ما يكونون عن الدين لأن الإسلام دين السماحة والرحمة والمودة وليس دين العنف والقتل والنهب والسرقة».

«حرصتُ على أن يروى ـ عادل عبدالباقى ـ حكايته حتى يستفيد بها الجميع وفعلا حكى كيف أن فضوله للمعرفة الدينية أوقعه فى حبائل مجموعة من المتطرفين المغرضين الذين يريدون تخريب مصر تحت ستار الدين».



كما يقدم حسن الألفى ما يمكن وصفه بأنه رؤية (إيمانية) للعمل فى مكافحة الإرهاب وهو نفسه الذى تعرض لحادث اغتيال خطر، يروى تفاصيله وتفاصيل نجاته منه إلى أن يصل إلى قوله:

«وقد مات للأسف ٣ أبرياء نتيجة هذا الحادث وأصيب١٨ ثلاثة منهم إصاباتهم خطيرة، وأنا أصبت فى ذراعى الأيمن حيث مازالت به حتى الآن مسامير وشرائح بلاتينية، وقد كانت هناك احتمالات لبتره لولا ستر الله».

«هذه الحادثة أثبتت أنه ليس هناك «حد بيموت حد، وإنه ليس هناك من يموت «ناقص عمر».

«ويشاء الله أنه فى نفس الشهر، وبعد عودتى من سويسرا حيث سافرت لإتمام العلاج، أن زارنى لواء شرطة سابق وقصدنى فى نقل ابنه - ملازم أول شرطة - من أسيوط لأنه خدم هناك لأكثر من سنتين، وحين اشتدت حوادث استشهاد الضباط خاف على ابنه وظل يرجونى ويلح علىّ أن أنقله كعمل إنسانى حيث إن والدته فى حالة انهيار تام خشية على ابنها.. ولم يترك هذا اللواء مكتبى إلا بعد أن وقعت القرار لظروف إنسانية محضة، فماذا حدث بعد ذلك؟ فى اليوم التالى لاستلامه العمل بالإسكندرية خرج من بيته فصدمته سيارة أردته قتيلا، لقد فرّ من الموت الذى توقع أن يلقاه فى أسيوط ليجده فى انتظاره فى الإسكندرية فى الموعد المحدد تماما».

«وقد ظللت أحكى هذه الحكاية ومعها حكاية نجاتى من محاولة الاغتيال أمام كل الضباط فى كل محافظات مصر لكى أدلل على أن الإنسان لا يموت «ناقص عمر»،و بالتالى فلابد من مواجهة الإرهابيين بكل شجاعة وجرأة وثبات.. وفعلاً أحدثت هذه الحملة المعنوية آثارها وتقدم الضباط بكل ثقة لمواجهة الإرهابيين أعداء الله واستشهد منهم عدد كبير نحتسبهم عند الله جميعاً إن شاء الله».



وتبدو رؤية اللواء حسن الألفى **لأسباب الإرهاب** أكثر وعيا ومنطقية من رؤية كثير من أسلافه، وربما ساعده الزمن نفسه على الإحاطة بما لم يكن واضحاً تمام الوضوح أمام هؤلاء الأسلاف، ونحن نرى حسن الألفى لا يربط بين الإرهاب والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية أو غيرها، وإنما ينتبه إلى وجود ما يسميه **تيار الإرهاب**، ويرد على سؤال حول هذا المعنى فى حديثه مع مجلة الشباب فيقول:

«... هذا (أى الارتباط) ليس مؤكدا، لأن هناك شبابا مصريا لا يعانى اقتصاديا، ومع ذلك انساق فى تيار الإرهاب، وهناك شباب مصرى واع لم ينجرف رغم احتياجه المادى الشديد، لأن القضية منحصرة فى الفكر والانتماء والاقتناع والإخلاص، ولى تجربة تستحق أن تروى، فقد أنشأت معهدا فى أسيوط فى أثناء عملى هناك اسمه «معهد الدراسات الوطنية» كانت تعقد فيه الندوات واللقاءات الحوارية المفتوحة لشباب الجامعات حتى يشعروا أنهم ينتمون لهذه الدولة، وحتى يشعروا أن بلدهم تهتم بهم، وكنت أحضر بنفسى هذه اللقاءات وأدعو لها القيادات التنفيذية للتعرف على المشكلات، ووضع الحلول الفورية لها».

«وبالمناسبة.. المستوى التعليمى ليس مقياسا للخضوع للفكر الهدام من عدمه، والدليل أننا عندما اخترقنا هذه الجماعات الإرهابية وجدنا بعض الشباب ممن يحملون درجات الماجستير والدكتوراه فى الطب أو الهندسة أو غيرها يخضعون لمن نصبوا أنفسهم «أمراء» للجماعة، فى حين أنهم لا يحملون أية درجة علمية، بل إنهم مجرد حرفيين بسطاء ذوى تفكير سطحى ضحل».

ويؤكد حسن الألفى على فكرة مهمة بقوله:

«إن الإرهاب خطر على العالم أجمع وليس على دولة واحدة.. والقضية ليست قضية دينية، فالإرهاب لا دخل له بالدين وإنما يتم تحت شعار الدين».



بل إن حسن الألفى كان يصرح بما أثبتت صحته أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وهو أن مواجهة الإرهاب تستحيل بدون قانون الطوارئ، وهو يركز فى حديثه لمجلة الشباب على فكرة أن القانون يمكننا من سرعة التحرك قبل إفلات الإرهابيين:

«... أما بالنسبة لقانون الطوارئ - وهو بالمناسبة موجود فى كثير من الدول المتقدمة - فلا يمكن مواجهة الإرهاب فى عدم وجوده، والذين يهاجمونه (أى القانون) لا يعرفون ما هو أساسا.. إنه فقط يعطينا الفرصة لسرعة التحرك قبل إفلات الإرهابيين المجرمين، فلو انتظرنا حتى نحصل على إذن النيابة واتبعنا جميع الإجراءات الروتينية البطيئة لما تمكنا من ضبط أحد منهم مع خطورتهم المعروفة على أمن البلد والمواطن، فسرعة الضبط عامل حاسم وقوى فى المواجهة الشرسة مع الإرهاب».

«وللعلم فإن قانون الطوارئ الموجود فى مصر أخف قانون طوارئ فى العالم، فالقوانين المشابهة له فى معظم دول العالم أشد بكثير. ففى فرنسا - مثلا - يمكن تفتيش حى بأكمله دون إذن من النيابة فى حالة الاشتباه فى وجود جريمة تمس أمن الدولة».

«إذن لابد أن تكون هناك سرعة إجراءات لتأمين المجتمع، وهو ما يوفره قانون الطوارئ، وكذلك يتزامن تطبيق القانون مع ظروف استثنائية معينة، وليست هناك ظروف أكثر قسوة على مصر من موجة الإرهاب التى كانت موجودة».

«وإذا كانت هناك بعض التجاوزات فهى فردية وليست سياسة عامة، وهذا واضح من الإحصاءات الخاصة بالعقوبات، وهناك فعلا ضباط شرطة قاموا بالتعذيب وهم الآن يقضون فترة العقوبة فى السجن بعد الحكم عليهم».

«إن الإرهاب قد تم فضح نواياه، وكسرت شوكته(!!!) لكن طالما أن هناك بقية هاربة فى مناطق وعرة وصعب جدا فاحتمال ظهور بعضها لازال قائما، إضافة إلى أن المخاوف من التجنيد الجديد موجودة، من هنا لابد من تحصين الشباب بالفكر الصحيح واحتوائهم».

خامسا : موقف الشرطة من الإخوان المسلمين:

فى تقديمه لمذكرات اللواء فؤاد علام ذكر الأستاذ كرم جبر أن المرشد العام للإخوان المسلمين عمر التلمسانى قال لفؤاد علام ما معناه إنه لو قامت دولتهم فسوف يكون فؤاد علام نفسه أول وزير للداخلية فى هذه الدولة، وسواء صدقت هذه القصة أم لم تصدق فإنها كفيلة بأن تضع أيدينا على هذا المعنى المهم فى بناء كل هيكل حكومى أو بنيان لدولة فلابد لهذه الدولة من مجموعة من أجهزة المناعة على مستويات مختلفة تستطيع أن تحافظ لبناء الدولة على الاستقرار النفسى ورصد المشكلات فى كل الأوقات، ويبدوأننا فى مصر لا نزال فى حاجة إلى أن نفهم وظيفة الأمن السياسى فهماً صحيحاً ينأى بها عن أن تكون مجرد أداة لقمع الحركات الراديكالية أو التنبؤ بها وبنشاطاتها قبل وقوع هذه الأحداث، وقد بلورت هذه الفكرة فى نقدى لكتاب اللواء حسن أبو باشا (فى كتابى «مذكرات وزراء الثورة») بقولى إن كان يريد أن يقول إنه لم يكن ضد (من) هم ضد النظام العام، لكنه كان ضد (ما) هو ضد النظام كالسوس الذى ينخر فيه.

وهذا فى رأيى هو جوهر وظيفة الأمن السياسى فى كل مجتمع، وهى وظيفة ينبغى لنا جميعاً على اختلاف اتجاهاتنا الفكرية والسياسة أن نحافظ عليها وأن نفيد منها، وأن نقدرها حق قدرها كما نسب إلى عمر التلمسانى مرشد الاخوان المسلمين فى رواية الأستاذ كرم جبر فى مقدمة ذلك الكتاب.

مما هو جدير بالذكر أيضاً أن أحد كتب المذكرات الثلاثة التى نشرها قادة الشرطة قد حمل عنوان «الإخوان وأنا» حيث آثر اللواء فؤاد علام أن يجعل صراع الإخوان مع أجهزة الأمن بمثابة موضوع كتابته عن نشاطه الشرطى والأمنى. ويدلنا هذا العنوان فى حد ذاته على مدى انشغال أجهزة الأمن فى عهد الثورة بالنشاط الإخوانى على نحو ممتد وعميق ، بل إن هذا الاهتمام قد فاق الاهتمام الأمنى التقليدى بالتنظيمات الماركسية الذى تراجع إلى المحل الثانى.

ومن المهم أن نشير إلى حرص قادة أمن الدولة على إثبات تدينهم ومن الجدير بالذكر أن أغلبهم متدينون بالفعل ولانزكى على الله أحداً ، بل إن منهم مَنْ كانوا قد قضوا فترات من حياتهم المبكرة ينتمون لبعض هذه التنظيمات التى يتخصصون فى مواجهتها.

وربما يكون من الأوقع أن نبدأ بتحليل موقف حسن طلعت الفكرى من الإخوان، ولحسن حظ التاريخ المعاصر فإننا نجده يصرح به فى منتهى الوضوح مستنداً - فى مصداقية أقواله وآرائه - إلى الصورة التى يقدم بها نفسه كرجل متدين وواع بأمور الدين وعلاقة الدين بالسياسة وجذور التطرف على مدى تاريخ الإسلام(!!) وهو لا يخصص للإخوان فصلاً مستقلاً من مذكراته، ولكن الحديث عنهم يتردد من آن لآخر يأتى فى موضعه من التاريخ المتوالى فى مذكراته، ومن الجدير بالذكر أن حسن طلعت قد اتخذ التاريخ أساسا لتسلسل كتابه، ولكنه مع ذلك لم يمانع فى أن يتوقف من حين لآخر لإبداء رأيه الذى كونه فى الإخوان بعد هذه التجارب وهو يقول:

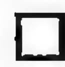
« .... وقد كان من قدرى أن أكون وسط الأحداث خلال الصدامات الثلاثة الأولى بين الحكومة وجماعة الإخوان سنة ١٩٤٨، سنة ١٩٥٤، سنة ١٩٦٥ وكان من قدرى أن أحاول بجهودى الشخصية الضعيفة أن أمنع الصدام، وكنت فى كل مرة أبدو أمام رؤسائى ساذجاً مخدوعاً بأقوال أصدقائى من أفراد الجماعة».

«ولم تكن محاولاتى للتدخل نزوة طارئة أو حباً فى الظهور، بل إننى كنت دائماً أشفق على الحكومة من الدخول فى صراع مع مَنْ يرفعون رايات القرآن صدقاً أو رياءً للناس، لاسيما عندما كنت أحب مَنْ فى الحكم وأؤمن بوطنيتهم وإخلاصهم للبلاد وتمسكهم بأركان دينهم على المستوى الفردى. كما كنت أعرف مجموعة من شباب الإخوان المتمسكين بآداب دينهم والذين وصلوا لدرجات عالية من العلم والمعرفة. والذين كان التعرف إليهم شرفاً لأى فرد، وكنت أحس بأن هؤلاء ليس لهم من أمر تسيير الجماعة شيء، وأنهم هم الذين يصلون نار الصدام عندما يجد الأمر» .



ويرفع مدير المباحث العامة الشهير عقيرته بالحديث عما يراه بمثابة «الحق» أو «الصواب» فى تاريخ الفكر السياسى فى الإسلام ويقول:

«... وكنت قد كونت عقيدة ثابتة من قراءاتى عن الملل والنحل والفرق الإسلامية من شيعة وخوارج وقرامطة ومن أتباع لحسن الصباح. إن كل الفرق الإسلامية التى بدأت دعوتها بالتشدد فى تطبيق أحكام الدين والمغالاة والإيغال فيه بعنف، والتى جعلت نفسها الوصية على باقى جماعة المسلمين محتكرة لنفسها الإيمان رامية كل من لا ينضوى تحت لوائها بالكفر، والتى أغلقت أبواب مجتمعها على نفسها باعتباره دار الإسلام وأن باقى ديار المسلمين هى ديار كفر وحرب، مخالفة بذلك تعاليم القرآن الكريم وسنة نبينا (صلى الله عليه وسلم) وسنن خلفائه الراشدين السمحة. كل هذه الفرق انتهت إلى تعطيل بعض فرائض الإسلام ، وكشفت عن وجهها القبيح بتأمين الذميين، وحماية أرواحهم وأموالهم، وإهدار أرواح المسلمين واستباحة أعراضهم وأموالهم، ولم أستسغ أبداً أن يكون هذا هو الإسلام، أو أن يكون هؤلاء الأشخاص هم فعلاً الأمناء على رسالة محمد الرءوف الرحيم عليه صلوات الله وسلامه. كما آمنت بأن العقيدة الإسلامية لم تصب فى يوم من الأيام عن طريق أعدائها، بل كل ما أصاب الإسلام وأضعفه (كان) عن طريق هذه الفرق المتطرفة التى أضرت ولم تنفع. فكان إشفاقى هو مما قد يصيب الإسلام من رذاذ هذه الصدامات».



وفى أحد المواضع المهمة من كتابه يعقب اللواء حسن طلعت على ما يرويه كشاهد على أحداث نهاية ١٩٥٤ بإبداء وجهة نظره هو نفسه أيضا حيث يقول:

«كانت الضربة التى وجهت إلى جماعة الإخوان المسلمين وجهازها السرى قوية بحيث كفلت إعادة الهدوء والاستقرار إلى الحياة السياسية بالبلاد».

وبعد صفحات عديدة يبدو حسن طلعت وهو يبلور طبيعة الصراع ونتائجه فى جملة واحدة تبدو وكأنها من عندياته بينما هى شائعة فى أدبيات الثورة وهى قوله :

«ولا أدرى هل أدرك الإخوان المسلمون هذه الحقيقة وهل يعرفون أنهم قدموا لجمال عبدالناصر بمحاولة اغتياله حب الجماهير على أطباق من ذهب، وسبحان الذى بيده ملكوت كل شىء وإليه ترجع الأمور».



كذلك يروى اللواء حسن طلعت بعض الوقائع التى حدثت فى أثناء انعقاد مفاوضات الثورة مع الإنجليز من أجل الجلاء، وهو لا يفعل هذا إلا لكى يدعم وجهة نظره القائلة برغبة الإخوان فى إفشال تلك المفاوضات:

«كنت بمنزلى عشية عيد الأضحى سنة ١٩٥٤ وأظن أنه كان موافقاً لشهر يوليو، وحوالى منتصف الليل اتصل بى السيد اللواء عبدالعظيم فهمى مدير الإدارة ، وأبلغنى بأن حوادث إلقاء القنابل على المعسكرات البريطانية فى تزايد وأن البكباشى حسن رشدى مفتش المباحث العامة ببورسعيد مريض وأمرنى بالسفر بأول قطار فى الصباح إلى بورسعيد لتولى العمل أثناء غيابه ، والعمل على وقف النشاط الإخوانى الذى يرمى إلى تخريب أسس التفاهم بين مصر وبريطانيا لمنع الوصول إلى اتفاق بينهما. وكان اختيارى بالذات عائداً إلى سابقة عملى فى المنطقة لفترة طويلة » .

« وصلت إلى بورسعيد حوالى الظهر وبدأت فى دراسة الموقف والإعداد لحملات تفتيشية بحثاً عن القنابل والمفرقعات. تواصلت الحملات ثم رأيت أن أنتقل إلى الإسماعيلية للاشتراك فى الحملات التفتيشية التى يقوم بها رجال المباحث العامة هناك، ولو أن هذه الحملات لم تؤد إلى نتائج سريعة إلا أن حوادث إلقاء القنابل على المعسكرات توقفت فعلاً» .

« وأثناء وجودى بالإسماعيلية رأيت أن أتصل بيوسف طلعت من زعماء الإخوان بها، وكانت علاقتى الشخصية به طيبة منذ كنت أعمل بالإسماعيلية، وذلك فى محاولة منى لإقناعه بخطأ السياسة التى تنتهجها الجماعة وأنها ليست فى صالح البلاد، لكنه تهرب منى ولم يحضر لمقابلتى. وقد قبض عليه

بعد المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس جمال عبدالناصر فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٤ بعد أن اتضح من التحقيقات أنه تولى قيادة الجهاز السرى لجماعة الإخوان بعد عزل عبدالرحمن السندى الذى كان يقود الجهاز فى حياة حسن البنا، والذى لم يتمكن من اكتساب ثقة المرشد الجديد الأستاذ حسن الهضيبى، لما كان يبلغ الأخير من تصغير السندى لشأنه فى أحاديثه الخاصة ومن انتقاده للمجموعة التى كان الهضيبى يحتضنها ويقربها من نفسه ويخصها بالاستشارة والثقة».

ويمضى حسن طلعت ليقول:

« وقد علمت بعد القبض على يوسف طلعت وانتهاء التحقيق معه، أنه يرغب فى مقابلتى فتوجهت لزيارته بالسجن واكتشفت أنه كان يرغب فى الاعتذار عن عدم حضوره للقائى بالإسماعيلية وأنه نادم على ذلك، فطيبت خاطره وانصرفت مشفقاً عليه من مغبة السير فى الطريق الذى اختاره لنفسه » .

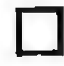
« أمضيت بمنطقة القناة عشرة أيام عاد بعدها الزميل حسن رشدى إلى العمل بعد أن استرد عافيته، فقفلت عائدا إلى القاهرة وبعد عودتى بحوالى أسبوع تمكنت المباحث العامة فى بورسعيد من ضبط مخبأ سرى بمحل أحد أفراد جماعة الإخوان وعثرت على كميات كبيرة من القنابل اليدوية المحلية الصنع التى كانت مثيلاتها تلقى على المعسكرات البريطانية » .



ويكرر حسن طلعت بشىء من التحيز لذاته ولجهاز الشرطة و(للحكومة بالطبع) الحديث عن جهوده لمنع صدام الحكومة والأخوان فى ١٩٥٤، ويصل إلى إظهار مرارته من الشيخ محمد فرغلى الذى خدعه على حد روايته بينما هو المشرف على الجهاز السرى للإخوان، ولكنه كان (على حد وصف حسن طلعت) كاذباً فيقول:

« وفى شهر أغسطس سنة ١٩٥٤ عينت مفتشاً للمباحث العامة بمحافظة الجيزة، وكان أول ما واجهنى هو ضرورة متابعة نشاط جماعة الإخوان

وملاحظة النشاط السياسى بين طلاب جامعة القاهرة. وكنت عندما بدرت بوادر الصدام بين الحكومة وجماعة الإخوان قد عزمت على بذل جهد شخصى متواضع لتلافى هذا الصدام الذى كنت أؤمن بأنه ليس فى صالح الوطن ولا جماعة الإخوان، فاجتمعت بالشيخ محمد فرغلى من قادة الإخوان وكنت أعرفه منذ كنت بالإسماعيلية. وتناولنا الغداء بمنزل الصديق عواد أحمد عواد ، وشرحت للشيخ فرغلى وجهة نظرى لكنه نفى أن يكون للإخوان أى نشاط ضار ضد رجال الحكومة، وأكد لى أنه ليس للإخوان أى تنظيمات سرية داخل الجيش أو هيئة الشرطة. وقد أبلغت ما ذكره إلى رؤسائى فكان نصيبى السخرية من سذاجتى وأثبتت الأيام بعد ذلك أنه كان كاذباً وأنه كان على علم بوجود التنظيمات السرية بالجيش والشرطة، بل إنه كان مشرفاً على الجهاز السرى للإخوان ».



ثم يروى اللواء حسن طلعت الصورة التى وعتها ذاكرته، أو بعبارة أدق أرادت أن تعيها عن تصاعد الأحداث فيما قبل حادث المنشية الذى وجه فيه الاتهام إلى الإخوان بمحاولة اغتيال الرئيس جمال عبد الناصر فيقول:

« تصاعد الصراع بين الحكومة وجماعة الإخوان واختفى معظم قادة الجماعة، مما أعطى انطباعاً بأنهم سيقدمون على عمل خطير ويخشون من تنكيل الحكومة بهم على هذا العمل. وأخذوا يصدرون نشرات سرية يهاجمون فيها جمال عبدالناصر ويتهمونه بالعمالة لبريطانيا وللاستعمار ويؤكدون فيها أن هذه الاتفاقية لن تمر».

«ووردت لنا معلومات بأن حسن الهضيبى وبعض زملائه يختبئون فى منزل مجاور لمبنى المباحث العامة بالجيزة. وقد أدت تحرياتنا إلى حصر الشبهة فى منزل خال من السكان يطل ظهره على أرض فضاء تقوم عليها الآن المدرسة الألمانية بالدقى. قمنا بمهاجمة المنزل ولم نجد به إلا الأستاذ عبدالقادر حلمى

من رجال قلم قضايا الحكومة ومن أعضاء الجماعة المقربين من حسن الهضيبى، ومن الذين لجئوا للاختفاء معه. ويظهر أن باقى المجموعة كانت قد غادرت هذا المخبأ إلى مخبأ آخر فى الإسكندرية حيث تم القبض عليهم فيما بعد، وفى ١٩ أكتوبر١٩٥٤ تم توقيع اتفاقية الجلاء بين الحكومة وبين بريطانيا، وكان الرئيس جمال عبدالناصر منذ بدء المحادثات قد أخذ يقتصد فى الظهور فى الأماكن العامة ، وبين الجماهير لتحاشى وقوع أى اعتداء عليه قد يؤجل إتمام الاتفاقية، وبمجرد توقيعها أخذ فى الظهور كسابق عهده ، وتقرر أن يلقى خطاباً فى اجتماع عام بميدان المنشية بالإسكندرية مساء يوم ٢٦ أكتوبر» .



ويستعرض حسن طلعت ذكرياته عن حادث المنشية على النحو الذى ينحاز فيه إلى رؤية الثورة وقادتها ، وهو أمر طبيعى ومتوقع :

« وفى مساء ذلك اليوم وأثناء إلقاء الرئيس لخطابه أطلق شخص كان يجلس بين الجماهير أمام المنصة ست رصاصات على الرئيس قاصداً قتله، لكنه أخطأ بفضل الله ورعايته وأصيب بعض الذين كانوا يقفون بجواره بإصابات سطحية ».

«قُبض على المتهم واتضح أنه يدعى محمود عبداللطيف ويعمل سمكرياً بإمبابة واعترف بأنه من جماعة الإخوان المسلمين وأنه كان ينوى اغتيال الرئيس وأن الذى كلفه بتنفيذ هذه المأمورية محام بإمبابة يدعى هنداوى دوير. وعندما وردت لنا هذه المعلومات سارعنا بمهاجمة منزل هنداوى دوير للقبض عليه وتفتيشه لكننا لم نجد هنداوى دوير أو أحداً من أفراد عائلته بالمنزل. فأخذنا فى البحث عنه وفى خلال ذلك تقدم هو لقسم إمبابة وسلم نفسه للشرطة هناك، وقرر أنه عندما سمع عن طريق الإذاعة صوت إطلاق الرصاص على الرئيس جمال عبدالناصر وتأكده من نجاته توقع أن يعترف محمود عبداللطيف بدوره فى المؤامرة وما سيعقب ذلك من إلقاء القبض عليه

فسارع بأخذ زوجته ليتركها لدى أهلها فى المنيا ثم عاد إلى إمبابة ليسلم نفسه للشرطة».

«أسفرت التحقيقات عن أن الحادث مدبر ومخطط له من أعلى المستويات فى قيادة الإخوان، ويبدو أن اختفاء قادة الإخوان كان انتظاراً لما سيسفر عنه الاعتداء فإذا نجح بادروا بالظهور منتهزين فرصة الفوضى والاضطراب اللذين سيعقبانه، أما إذا فشل فسيمضون فى الفرار والتخفى. كما كشفت التحقيقات عن شخصيات أعضاء الجهاز السرى للإخوان بأكمله، وتم القبض عليهم جميعاً عدا بضعة أفراد تمكنوا من الفرار خارج البلاد وقُدم المتهمون للمحاكمة وحكم عليهم بالسجن والأشغال الشاقة لمدد مختلفة عدا حسن الهضيبى والشيخ محمد فرغلى ويوسف طلعت وإبراهيم الطيب وعبدالقادر عودة وهنداوى (وقد نفذ الحكم فيهم ما عدا الهضيبى)، فقد عدل الحكم من الإعدام إلى الأشغال الشاقة المؤبدة)».

ويردف حسن طلعت بفقرة يحملها بعض معانى التعجب(!!) وكأنه اكتشف أمرا إداً مع أننا ننظر الآن إلى ما اكتشفه على أنه من البدهيات المسلم بها أو المعروفة للجميع ويقول:

«وقد اتضح من التحريات أن محمود عبداللطيف كان يرأس أسرة من أفراد الجماعة تضم بعض أساتذة الجامعة، وفى حديث بين الزميل اليوزباشى حسن أبو باشا (وزير الداخلية فيما بعد) الذى كان يعمل معنا بفرع المباحث العامة بالجيزة وبين أحد أساتذة الجامعة من أفراد هذه الأسرة سأله كيف رضى لنفسه أن يكون رئيسه سمكرياً غير متعلم، فكان جوابه إنه كان مغلوباً على أمره وأنه لم يكن يجرؤ على مخالفة آراء محمود عبداللطيف خشية أن يعتدى عليه جسمانياً » .



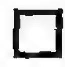
ومن الطبيعى أن يخلو كتاب حسن طلعت بعد هذا من أحاديث مفصلة عن النشاط الأخوانى فى عهد عبد الناصر فقد كانت ضربات عبد الناصر

للاخوان شديدة وموجعة على حد وصف حسن طلعت نفسه ولكننا نجده (عند وصوله إلى الحديث عن نهاية عهد عبد الناصر) حريصا بكل ما يمكنه على أن يبرئ الرئيس عبد الناصر من المسئولية عن استبقاء الإخوان فى السجون والمعتقلات! بل يحرص أيضا على أن ينتقم لنفسه من عمر التلمسانى ومن شكرى أحمد مصطفى بحجر واحد يتمثل فى قصة يرويها وهو يقص علينا هذه القصة الطريفة التى لا ندرى مدى صحتها، وإن كانت غير مستحيلة الوقوع على هذا النحو الذى يرويها به حسن طلعت، ولكنها لا تقود بالحتم إلى الاستنتاجات التى أرادها منها:

«... وكنت أتردد على المعتقلات من وقت لآخر لإجراء حوار مع المعتقلين الباقين بها لأدرك مدى التطور فى آرائهم تمهيداً للإفراج عن البعض منهم. وأذكر أننى توجهت فى عصر أحد أيام شهر رمضان عام ١٩٧٠ إلى معتقل طره وجلست مع المعتقلين فى فناء المعتقل نتحدث فى مختلف الموضوعات. وفجأة وقف شاب صغير ملتح ووجه الحديث إلىّ قائلاً: إنه سيقتلنى عندما يخرج من المعتقل. لم أعط أى اهتمام لما قاله واعتبرته مجنوناً. ولما أراد الحرس القبض عليه وإبعاده طلبت منهم تركه جالساً ، ولم أعبأ حتى بمعرفة اسمه. وانتهى الاجتماع وقمنا لتأدية صلاة العصر جماعة وانصرفت بعد ذلك وقد نسيت تماماً ما حدث» .

« لكن الأستاذ عمر التلمسانى القائم بأعمال المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، شاء أن يذكرنى بهذه الواقعة فرواها لأحد الصحفيين الذى نشرها فى صحيفته، وقد ذهلت عندما قرأت الانطباع الذى خرج به الأستاذ التلمسانى عن هذه الواقعة، فبدلاً من أن يرجع إهمالى لشأن هذا الشاب إلى طيبتى أو إلى صيامى وعدم رغبتى فى القيام بأى عمل أو جهد، أضفى على الواقعة مسحة من الإخراج السينمائى فقال - لا فض فوه - إن هذا الشاب هو شكرى مصطفى الذى قاد تنظيم المكفرين بعد الإفراج عنه فى عهد أنور

السادات والذى ارتكب حوادث الاعتداء على الكلية الفنية العسكرية واغتيال المرحوم الشيخ الذهبى. وقال: إن شكرى مصطفى ليس من جماعة الإخوان وإن المسئولين فى عهد السادات هم الذين أيدوه بالمال والسلاح حتى أصبح قوة، وذلك ليسيئوا إلى جماعة الإخوان. وأضاف أننى أنا الذى دفعته لتوجيه التهديد لى فى المعتقل ليكتسب أهمية فى نظر زملائه المعتقلين فينضوون تحت زعامته وبذلك نضرب جماعة الإخوان. وتناسى سيادته أننى لم أكن أنا الذى أفرج عنه وأننى لست المسئول عن تعاظم التنظيمات الدينية المتطرفة، وأن المسئولية تقع على عاتق السياسة الخرقاء التى كانت تغمض عيونها عن أى شىء فى سبيل التهجم على جمال عبدالناصر، والإساءة إليه والبحث عمن يقومون بذلك وتأييدهم من كل ملة ، ومن كل جنس (هكذا كانت عقيدة حسن طلعت ضد نظام الرئيس السادات وقد سبق لنا أن تناولنا هذه الجزئية بالتعليق). ولعلم الأستاذ التلمسانى فإننى لم أعرف اسم الشاب الذى هددنى فى هذا الاجتماع إلا من تصريحاته الأخيرة. وقد أدخل حديثه الاطمئنان إلى قلبى فقد دفع هذا الشاب حياته ثمناً لإجرامه الذى حمانى الله منه، فقد اتضح أنه كان قادراً على تنفيذ تهديده».



وبالإضافة إلى هذا كله نرى حسن طلعت فيما كتب من مذكرات عن فترات عمله الأولى فى الشرطة حريصاً على أن يضمن كتابه حديثاً عن مصرع أحمد ماهر باشا ملخصاً شكوكه فى أن تكون جماعة الإخوان المسلمين هى المسئولة عن اغتيال أحمد ماهر نتيجة لفشل حسن البنا فى الانتخابات البرلمانية التى شارك حسن طلعت نفسه فى الإشراف عليها،وسنجد حسن طلعت فى مذكراته وهو حريص على أن يرينا (سواء أكان صادقاً فى ذلك أم أنه يبالغ فى ادعاء الحكمة) قدرة رجل الأمن الماهر على استكشاف الحقائق الباطنة من الأحداث الظاهرة والمواقف العابرة.

وهذا هو نص ما يرويه حسن طلعت عن شكوكه المبكرة فى مقتل أحمد ماهر، ودور الإخوان المسلمين فى هذا الاغتيال، وهو يقول:

«... وعندما اجتمع مجلس النواب الجديد تقدم أحمد باشا ماهر بقرار يقضى بدخول مصر الحرب إلى جانب الحلفاء ضد دول المحور، وأثناء وجوده بمبنى المجلس النيابى تقدم منه أحد شباب المحامين واسمه محمود العيسوى وأطلق عليه النار فأرداه قتيلاً. وعندما قُبض عليه ذكر أنه من شباب الحزب الوطنى وأنه نقم على أحمد ماهر زجه بمصر فى الحرب وتعريضه إياها لويلاتها. وحُوكم وحكم عليه بالإعدام ونفذ فيه الحكم لم أستسغ فى حينها هذه القصة، فقد كان معروفاً أن إعلان مصر الحرب على دول المحور هو عمل صورى، فقد كانت الحرب قد انتهت تقريباً ، وكان إعلان الحرب هو الشرط الأساسى لقبول الدول فى منظمة الأمم المتحدة التى حلت محل عصبة الأمم القديمة. وكانت الدول الأخرى تسارع فى إعلان الحرب الصورى هذا للفوز بمقعد فى المنظمة الجديدة. ولا أعرف لماذا كنت أربط فى ذهنى بين مقتل أحمد ماهر وفشل حسن البنا فى الانتخابات. ومن الغريب أننى قرأت أخيرا لأحد المؤرخين المصريين لهذه الحقبة من تاريخ مصر (هكذا يقول حسن طلعت بالنص) أن محمود العيسوى كان من جماعة الإخوان المسلمين، وأنه تمكن من المحافظة على هذا السر إلى أن أُعدم، وأن الشيخ سيد سابق الذى كانوا يسمونه مفتى الإخوان تفاخر فى حديث له بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو بأن محمود العيسوى كان من أفراد الجماعة وأن القتل كان لحسابها».



سادسا: دور الشرطة فى حماية الجبهة الداخلية:

ربما أننا لسنا بحاجة إلى مقدمات للحديث عن الدور المنوط بالشرطة فى حماية الجبهة الداخلية على الدوام، وربما أننا لسنا بحاجة أيضاً إلى استعراض مقدمات نظرية للحديث عن مدى الحاجة إلى جهد جهاز الشرطة فى الحفاظ على تماسك الجبهة الداخلية فى الفترة التى أعقبت حرب أكتوبر ومعاهدة السلام التى قام بها الرئيس السادات، ثم كامب ديفيد، وأخيرا معاهدة السلام، فقد أدى تشابك الوضع السياسى والداخلى مع حداثة عهد العودة إلى تجربة السياسة الحزبية والليبرالية فى الوقت ذاته إلى مناخ داخلى أصبح مشحوناً بكثير من القلق والاضطراب، وهو ما أدى فى النهاية إلى الانتصار لبعض الإجراءات الأمنية التحفظية،بل تبنى بعض قيادات الشرطة لمثل هذه الفكرة ، وهى الفكرة التى بلغت ذروتها فى اعتقالات سبتمبر ١٩٨١.

يتبنى محمد الطويل رؤية النبوى إسماعيل ورأيه فيما يتعلق بإنجازاته فى المرحلة التى تولى فيها وزارة الداخلية، وهو يكرر الحديث عن هذا المعنى فى أكثر من كتاب ومقال، ومن ذلك قوله:

«...... مرحلة النبوى إسماعيل من أخطر المراحل الأمنية المعاصرة والتى تعاظم فيها دور الأمن فى حماية الجبهة الداخلية من عوامل القلق والاضطرابات والاهتزاز ، والمحاولات التخريبية التى أعقبت مبادرة السلام وزيارة القدس ، والتى كان تصدرها دول جبهة الرفض إلى مصر معبرة بهذه المحاولات عن رفضها ومعارضتها لمسيرة السلام المصرية ».

ويردف محمد الطويل هذا «التقرير» بأن ينقل عن النبوى إسماعيل كشفا طويلا بإنجازاته الأمنية ويقول مقدما لهذا الكشف:

«وقد تعددت هذه المحاولات، فمنذ المبادرة وحتى اغتيال الرئيس السادات . وصل تعدادها إلى أكثر من ثلاثين محاولة تخريب واغتيال ...مما كان له

انعكاسه على الجهود الأمنية المستمرة والإعلان عن بعض هذه المحاولات باستمرار لتحذير الشعب المصرى منها ».



ويخصص محمد الطويل صفحات متوالية من كتابه (ص ٣٣١ وما بعدها) لتعداد وسرد المحاولات التى يعتقد النبوى إسماعيل أنه كان صاحب فضل فى كشفها وحماية (الوطن) منها.

ومن الواضح - جداً - أن هذه القائمة ليست من اجتهادات محمد الطويل لكنها من إعداد النبوى إسماعيل ومعاونيه، ومع أن المؤرخين (بل قراء التاريخ) لا ينظرون إلى مثل هذه القوائم كمصدر لكتابة التاريخ أو مناقشة تفصيلاته إلا أنها قد تعطينا فكرة عن شىء آخر مهم وهو تفكير النبوى إسماعيل نفسه فى المهام التى أنجزها أو التى تصور أنه أنجزها، والقائمة طويلة... طويلة لكنها طريفة أيضا:

- الحزب الشيوعى المصرى وحزب العمال الشيوعى ٤١ متهما . وتم ضبط الجهاز الفنى للتنظيم (٧٧/٩١ حصر أمن دولة عليا - جنايات عسكرية).
- ضبط ١٠ عملاء للمخابرات الليبية ، كانوا مكلفين بنسف خطوط السكك الحديدية بالصحراء الغربية (٧٧/١ جنايات أمن دولة عسكرية) .
- ضبط ٢ من عملاء المخابرات الليبية ، ولديهم كمية من الأسلحة والمفرقعات لعمليات تخريب لبعض المنشآت بالصحراء الغربية (٧٧/٣ جنايات أمن دولة عسكرية) .
- كما تم ضبط مجموعة من عملاء النشاط الليبى بأسلحتهم ، يخططون للهجوم على نقط الحراسات بمنطقة سيوة. ومن ضمن المتهمين أبو القاسم الربيعى - عمر عبد الله موسى - عثمان خليفة وشهرته عثمان القذافى (٧٧/٦ جنايات أمن دولة عسكرية) .

- وكذلك القبض على ٢٠ من عملاء المخابرات الليبية تسللوا داخل البلاد ومعهم عبوات ناسفة وحاولوا نسف بعض الفنادق بالإسكندرية (٩/ ٧٧ استئناف الإسكندرية).
- وأيضا تم ضبط محمد إبراهيم موسى البشبيشى ، والمكلف من المخابرات الليبية باغتيال اللاجئ السياسى الليبى عمر المحيشى (٧٧/٥٤ حصر أمن دولة عليا) .
- وضبط ٨ من عملاء المخابرات الليبية تسللوا داخل البلاد ومعهم مفرقعات للقيام بعمليات تخريبية لمصنع التقطير بجانكليس ومحطة عسكرية بالضبعة (١٨٣ / ٧٧ حصر أمن دولة عليا) .
- وتم ضبط تنظيم التكفير والهجرة الذى قام بخطف وقتل الشيخ الذهبى ، حيث قبض على ٥٤ متهما وكمية من الأسلحة والمفرقعات (٧٧/٦ حصر أمن دولة عليا) .
- وكذلك امتد القبض على أفراد تنظيم التكفير والهجرة فتم القبض على ٢١٣ متهما بالإضافة إلى الأسلحة والذخائر والمفرقعات والأرشيف الخاص بالتنظيم (٧ / ٧٧ حصر أمن دولة عليا) .
- تم ضبط بعض العناصر باسم تنظيم جبهة تحرير مصر كانت المخابرات الليبية تقوم بتمويلها لعمليات اغتيال ضد الشخصيات الهامة وتخريب لبعض المنشآت (٤ ٢٢/ ٧٧ أمن دولة عليا) .
- تم ضبط تنظيم سرى يعمل تحت اسم «فتح الخط الصحيح» يستهدف قلب نظام الحكم فى مصر (٧٨/٤٠٧ حصر أمن دولة عليا).
- وقبض على فلسطينى ومصرية مقيمين فى ليبيا، ولديهما تعليمات من المخابرات الليبية بعمليات من المخابرات الليبية بعمليات تخريب (٥٥١ / ٧٨ حصر أمن دولة عليا) .

- وتم القبض على أفراد الحزب الشيوعى (٨ يناير) وعددهم (٨١) عنصراً وضبط الأجهزة الفنية للتنظيم والأرشيف المركزى ، ومخازن المطبوعات والمنشورات المضادة والوثائق (٧٤٨ / ٧٨ أمن دولة عليا) .
- وكذلك ضبط ٤٨ متهما من أعضاء الحزب الشيوعى المصرى بالإضافة إلى الجهاز الفنى والأرشيف (٧٩/٦٣٢ حصر أمن دولة عليا).
- وتم القبض على «فلاح الدين كجيس» إيرانى الجنسية ومعه مواد كيمياوية بهدف إجراء عمليات نسف ، واعترف بأنه مكلف من منظمة فدائية إسلام الإيرانية للقيام بعمليات تخريبية بالمنشآت الهامة بالبلاد ونسف محطات البنزين وخزانات الوقود (٢١ / ٧٩ حصر أمن دولة عليا) .
- وتم ضبط سليمان السعدى عضو منظمة الصاعقة السورية ومعه جواز سفر باسم محمد كساب ومعه كمية من المفرقعات للقيام بعمليات تخريبية (٥٧٦ / ٧٩ حصر أمن دولة عليا) .
- وكذلك تم القبض على أحد العناصر الرئيسية بجناح نسور الثورة أحد أجنحة منظمة الصاعقة السورية ومهمته تنفيذ عمليات التمويل وترتيب التسلل داخل مصر (٦٧٥/ ٧٩ حصر أمن دولة عليا) .
- وتم القبض على إبراهيم إبراهيم الجراى من منظمة الصاعقة السورية لتفجير بعض المنشآت الرئيسية بالقاهرة ، واغتيال الدكتور بطرس غالى (٣٣٠ / ٧٩ حصر أمن دولة عليا) .
- تم القبض على أعضاء بالحزب الشيوعى (المؤتمر) والجهاز الفنى والأرشيف المركزى ومخزن المطبوعات الرئيسى (٢٩٤ / ٨٠ حصر أمن دولة عليا) .
- وكذلك ضبط التنظيم «التروتسكى» وقبض على ٣٣ متهما بالإضافة إلى الجهاز الفنى والمطبوعات التنظيمية والوثائق (٥٢٤ / ٨٠ حصر أمن دولة عليا) .

- ضبط ٢٢ متهما من حزب التحرير الإسلامى وأسلحة ومطبوعات (٥٩٦ / ٨٠ حصر أمن دولة عليا) .
- ضبط ٧٥ متهما من أعضاء تنظيم الجهاد وكمية من المفرقعات والأسلحة ومخططات لنسف الكنائس والقيام ببعض الاغتيالات (٦٨٧ / ٨٠ حصر أمن دولة عليا) .
- وقد تم ضبط وحيد خليل عثمان أردنى الجنسية من تنظيم حركة فتح متسللا للبلاد بجوار سفر مزور واعترف بأنه مكلف بعمليات اغتيال وتخريب ضد الشخصيات والمنشآت الإسرائيلية وكذلك السياح الإسرائيليون، وتبين أن اسمه الحقيقى نصر الله خليل عثمان (٤٢٥ / ٨٠ حصر أمن دولة عليا) .
- تم القبض على ٨٦ عضوا بالحزب الشيوعى المصرى وأدوات خاصة بالتنظيم (٢٠٧/ ٨١ حصر أمن دولة عليا) .
- وكذلك ضبط ٥١ عضوا بحزب العمال الشيوعى المصرى والأرشيف المركزى ومخازن المطبوعات (٨١/٤٢٥ حصر أمن دولة عليا).
- تم كشف خطة للمخابرات الليبية كان يشرف عليها السفير الليبى بروما تستهدف اغتيال الرئيس السادات ، وأطلق على هذه العملية اسم جون كيندى، لتشابه الخطة بالأسلوب الذى اغتيل به جون كنيدى رئيس الولايات المتحدة الأسبق، وتم ضبط مجموعة الأسلحة التى تسربت إلى القاهرة لتنفيذ العملية : بندقية مزودة بتيلسكوب وكمية من الرصاص السام ومجموعة من المسدسات مخبأة داخل خزان الوقود فى إحدى السيارات وأما البندقية فقد كانت فى أسفل التابلوه الأمامى للسيارة (٣٣٢ / ٨١ حصر أمن دولة عليا).
- وتم ضبط تنظيم باسم «نداء الإسلام» وقبض على ١٥ متهما (١٦٣ / ٨١ حصر نيابة شرق الإسكندرية) .

- وتم ضبط تنظيم دينى متطرف باسم «الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر» وقبض على (١٧) متهما (٤٣٣ / ٩٨١ حصر أمن دولة عليا) .
- وتم القبض على ٣٠٢ متهم من أعضاء تنظيم الجهاد ولديهم الأسلحة والمفرقعات (٤٦٢ / ٨١ أمن دولة عليا) .
- والقبض على ٢٤ متهما من مجموعة تنظيم الجهاد لاغتيال الرئيس أنور السادات (٧ / ٨١ جنايات عسكرية) .
- وتم ضبط مجموعة تنظيم يشكل شعبة لحزب البعث العراقى داخل البلاد للقيام بعمليات مضادة (٣٣٥ / ٨١ أمن دولة العليا) .
- وتم ضبط «سعدون زعفون» من عناصر المخابرات العراقية وقد تمكن من تجنيد أحد السائقين الخصوصيين للرئيس السادات تمهيدا للقيام بعملية اغتيال ، وقد طلب اعتباره لاجئا سياسيا تفاديا لتصفيتهم له بمعرفة المخابرات العراقية (١٩٨١) .
- كما كان قد شكل تنظيم معاد تحت اسم تجمع المصريين الوطنيين بالخارج فى لبنان ، وتم تدريب مجموعاته بدول الرفض التى كانت مكونة من مصريين وفلسطينيين تحت قيادة مسئول عسكرى عباس حلمى حسن واسمه عادل ، وتم دفع مجموعة داخل مصر فى مايو (١٩٨١) ومعهم زوجة أحدهما وهى عراقية الجنسية . وتم ضبط كمية من المفرقعات معهم مخبأة داخل علب سجائر مارلبورو بهدف القيام بعمليات نسف بعض المنشآت المصرية والأمريكية والإسرائيلية وتم القبض عليهم (٢١٠ / ٨١ أمن دولة عليا) .
- كما كانت هناك محاولة لإحداث انفجار بمطار القاهرة الدولى حيث اكتشف وجود قنبلة زمنية به(يروى النبوى هنا قصة تضحية الضابطين وإيثارهما الموت).

● وكان قد وقع هجوم على سفارة مصر بأنقرة فى تركيا من جانب بعض الضباط السوريين . وكان الغرض هو الإفراج عن ضابطين سوريين معتقلين بالقاهرة بتهمة الشروع فى نسف مبنى وزارة الخارجية المصرية ، وكانوا ينتمون إلى منظمة الصاعقة السورية ».



انتهى ما أورده محمد الطويل عن هذه الإنجازات الأمنية التى يصور بها النبوى إسماعيل جهوده فى مكافحة الإرهاب

وربما تثبت لنا مطالعة مثل هذه القائمة أن النبوى إسماعيل - حتى بعد أن ترك الوزارة بسنوات - كان لايزال مقتنعاً بتفكيره القديم وأسلوبه المعروف فى أهمية إيراد أكبر قدر من القوائم الشاملة لأكبر عدد من المؤامرات التى خططت ضد النظام وضد الدولة، ومن أجل التأكيد على أهمية الدور الذى لعبه فإنه يلجأ إلى حصر كل ما واجهه واكتشفه.



والشاهد أن أحداً من خصوم النبوى أو المتحفظين على أدائه لا يناقشه فى هذا ولن يناقشه فى هذا، وإنما هم ينتقدون مجمل أسلوبه، ويحملون هذا الأسلوب المسئولية عن كل هذا الذى حدث.

كذلك فإن بعض زملاء النبوى وخلفاءه ما يزالون يرون أن معالجته لم تكن بالقدر المسئول، أما الصحفيون والكتاب فيحملونه قدرا أكبر من المسئولية عن تداعى الأحداث على النحو الذى أودى فى النهاية بحياة رئيس الجمهورية. وقد كرر اللواء حسن أبو باشا التلميح إلى هذا المعنى فى مقابلات صحفية كثيرة، أما اللواء فؤاد علام فقد صرح به أكثر من مرة فى كتابه «الإخوان وأنا».



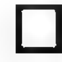
وفيما بعد وقوع الأحداث بفترة فإن بعض الكتابات السياسية حاولت اعتبار إجراءات سبتمبر ١٩٨١ بمثابة سبب مباشر وراء اغتيال الرئيس السادات ولكن قيادات الشرطة فى الحقيقة لم توافق على صحة هذه الاستنتاج، وعلى سبيل المثال فإنه على الرغم من كل الانتقادات التى وجهها حسن أبو باشا للأداء الأمنى فى عهد النبوى إسماعيل فإنه ظل يوافق النبوى إسماعيل ويتفق معه فى تخطئة الرأى القائل بأن قرارات سبتمبر كانت السبب وراء اغتيال الرئيس السادات بل يزيد أبو باشا هذا المعنى توضيحا حين يجيب عن رأيه فى القول بأن اعتقالات سبتمبر هى التى مهدت الطريق لاغتيال الرئيس .... فيقول :

«هذه المقولة غير حقيقية.. إنما قرارات سبتمبر خلقت جوا متوترا دفعت من كانوا يخططون أصلا لاغتيال السادات وهو تنظيم الجهاد بصفة خاصة إلى أن يسعى لاستثمار هذا المناخ المتوتر تصورا أن النجاح فى تنفيذ عملية رئيس الجمهورية فى ظل هذا المناخ يمكن أن يهىء عناصر نجاح لما بعد عملية الاغتيال وتدعيم ما سمى بالثورة الإسلامية. بمعنى أن يحدث فراغ سياسى على مستوى القيادة العليا وأن تهتز صورة النظام، وأن تتعاطف الجماهير مع بداية حلقات المؤامرة التى كانت أولى حلقاتها اغتيال رئيس الجمهورية، وقد ثبت من التحقيقات وما تكشف من متابعة نشاط التنظيم بعد ذلك أنه سبقت عملية اغتيال السادات محاولات أخرى أبرزها محاولة اغتياله فى القناطر الخيرية والمنصورة»..

ويعرض أبو باشا وجهة نظره بطريقة أخرى فيقول:

«كان من رأيى أنه لابد من الفصل بين أسباب الخلل الأمنى الذى حدث وقتها وبين دور القوى السياسية، وإنه كان من الممكن وضع القوى السياسية أمام مسئوليتها القومية فيما يتعلق بقضية السلام كإجراء حوار بين القيادة السياسية وقيادات الأحزاب، ولكن الخلل الأمنى هز ثقة القيادة السياسية فى احتمالات الموقف الداخلى، ونتيجة لهذا الخلل الأمنى تصورت القيادة

السياسية أن الأمور يمكن أن تتداعى بدرجة تفوق حساباتها، ومن هنا حدث الانفعال الذى أدى إلى صدور قرارات سبتمبر».



أما النبوى إسماعيل فإنه يقدم سياسة **الاعتقالات** التى أتمها فى ١٩٨١ فى صورة المبرر الملح من أجل تجاوز مرحلة الهجوم على توجهات السلام والاتفاقات مع إسرائيل، وهى فكرة قد لا تحظى بالقبول «الآن» بعدما ازداد الوعى العام بالقضايا الوطنية، ولكنها على كل حال كانت من الأفكار القابلة للطرح فى ذلك الوقت:

« ... التفكير فيها (أى فى الاعتقالات) تم قبل صدورها بفترة قليلة حيث اتضح أن بعض التيارات اعتلت موجة المعارضة لاتفاقيات السلام، فى حين أن هذه الاتفاقية حظيت بتأييد شعبى كبير جداً، ومع تصاعد هذه الموجة بدا فى الأفق وجود حالة قلق وأن إسرائيل قد توقف عمليات الانسحاب من سيناء تحت دعوى وجود معارضة كبيرة من الجاهير للسلام، وهذا لا يطمئن إسرائيل إطلاقاً فى وجود تنفيذ أمين للمعاهدة خاصة ما يتعلق بالتطبيع بين البلدين، وكان الانسحاب والحصول على الأرض هدفاً عزيزاً ينبغى الدفاع عنه».

«كان لابد من تأكيد وجود استقرار فى الجبهة الداخلية حتى لا تتخوف إسرائيل من إخلاء المناطق المتبقية من خطة الانسحاب، ونحن لم نكن نضجر من المعارضة أو النقد، ولكن بعض الناس كانوا يعارضون لمجرد المعارضة، ودون فهم حقيقى لأبعاد الموقف وأثر ذلك على إجهاض كل التضحيات التى بذلتها مصر من أجل السلام وعزمها على الاتجاه للبناء الداخلى».



ويستعرض النبوى إسماعيل من وجهة نظره طبيعة المجموعات التى شملها قرار التحفظ فى سبتمبر ١٩٨١ ملخصا لها على النحو التالى:

«صدرت قرارات التحفظ على بعض الأشخاص وتحددت مدته بستة شهور يتولى فيها المدعى الاشتراكى فحص موقفهم، وتناولت القرارات فئات معينة كما يلى:

«١ ـ العناصر التى توافرت معلومات عن تبنيها لخطط العنف والإرهاب لتنفيذ مخططاتها».

«٢ ـ عناصر التعصب والتطرف والإثارة من المسلمين والمسيحيين التى دأبت على تزكية عوامل الفتنة الطائفية».

«٣ ـ قلة من السياسيين والحزبيين الذين ركبوا موجة التطرف والفتنة الطائفية عن عمد أو عدم إدراك بالظروف والتداعيات والآثار الخطيرة التى تترتب على ذلك».

«٤ ـ قائمتان أعدتهما جهة خارج وزارة الداخلية تتضمنان بعض الأسماء، الأولى: تضم بعض السياسيين وأساتذة الجامعات والصحفيين وغيرهم ممن توافرت لهذه الجهة معلومات عن تعاونهم مع الشيوعيين بما يضر بأمن البلاد ومصالحها، والثانية: تضم أسماء بعض القيادات والعناصر الوفدية ممن توافرت عنهم معلومات عن قيامهم بنشاط ضار وإعداد مخطط ضد نظام الحكم».

«٥ ـ بعض العناصر الإجرامية والغوغائية من ذوى السوابق الجنائية التى تركب موجة أى أحداث وتقوم بعمليات التخريب والنهب والسلب فى المنازل والمحلات التجارية كما حدث فى أحداث ١٨ و١٩ يناير، وهؤلاء تم التحفظ عليهم فى مكان مستقل بعيداً عن الفئات الأخرى».

«وأود أن أقول لوجه الله وللتاريخ إن التحفظ من حيث المبدأ بالنسبة للإرهابيين والمتطرفين كان يشكل ضرورة أو وقفة لالتقاط الأنفاس حتى يتوافر الاستقرار الذى يساعد على تنفيذ معاهدة السلام وتحرير التراب الوطنى وهو هدف وأمل العمر».



وفى موضع آخر يؤكد النبوى إسماعيل على هذه المعانى ويقول:

«ولما جاءت التحديات التى تواجه مسيرة السلام كان إعلان الطوارئ أحد الحلول، لكن السادات قال: لا.. الأمر لا ينفع معه الطوارئ الآن... لابد من اتخاذ إجراءات، وربما يُفسَر إعلان الطوارئ بصورة سيئة فى الداخل ومع خصومنا فى الخارج، ونحن نريد تشجيع الاستثمارو السياحة، وإذا تم إعلان الطوارئ فإن ذلك سيثير مخاوف العديد من الجهات الخارجية والمستثمرين الأجانب».

«وكان الحوار يدور حول مصلحة مصر وليس للإيذاء الشخصى، وقال السادات أكثر من مرة إنه بعد استكمال تحرير الأرض سوف يفتح الباب على مصراعيه للحرية وكل شخص يقول ما يريد».



وقد أتيحت للنبوى إسماعيل فى فترة لاحقة لخروجه من الوزارة فرص كثيرة للحديث بالتفصيل عن النشاط الإرهابى بصفة عامة وعن محاولات الاغتيال التى تعرض لها الرئيس السادات بصفة خاصة، كما أتيحت له فرص عديدة عدّد فيها التنظيمات السرية الكبيرة التى نجح جهاز الأمن فى التصدى لها فى فترة توليه لمنصبه.

وفى كتاب «النبوى إسماعيل وحادث المنصة» يفيض النبوى فى الحديث عن وجود أكثر من خطة لاغتيال السادات فى فترات سابقة بمرحلة كافية على صدور قرارات سبتمبر ١٩٨١، وربما يجدر بنا فى هذا الإطار أن نشير إلى أن النبوى إسماعيل ظل حتى الآن حريصاً على رأيه القائل بأن قرارات التحفظ لم تكن السبب المباشر ولا الوحيد لاغتيال السادات:

«.... الحقيقة أن تنظيم الجهاد حين تم القبض على بعض أعضائه قبل اغتيال السادات (واستكملت عمليات القبض بعد اغتياله) اعترف بعض منهم

أنه كان مقرراً اغتياله (أى السادات) فى احتفال كان مقاماً فى الإسكندرية بمناسبة ذكرى خروج الملك فاروق من مصر فى ٢٦ يوليو وكانت خطتهم هى أنه أثناء وجود السادات فى هذا الاحتفال سوف يأتون بأتوبيس كبير به مفرقعات وأنابيب بوتاجاز ويدخلون به مكان الاحتفال بعد وصوله.. ولكنهم لم يستطيعوا الحصول على المفرقعات والسلاح اللازم فلم تتم العملية!!».



وهنا يستطرد النبوى إسماعيل إلى الاستنتاج المباشر الذى يؤيد به وجهة نظره:

«وهذا فى حد ذاته يلقى الضوء ويرد على البعض الذين يزعمون أن اغتيال السادات قد وقع بسبب إجراءآت التحفظ التى اتخذت فى ٥ سبتمبر فقد كان مقرراً اغتياله قبل ذلك، ولم تكن قد بدأت إجراءات التحفظ أو غيره. فقد كان التحفظ فى سبتمبر ومحاولة الاغتيال هذه كانت فى ٢٦ يوليو، وهذا يبين أن المخطط كان اغتيالاً وليس له علاقة بالتحفظ!!».

ولا يجد النبوى إسماعيل حرجاً فى أن يصرح فى أحد أحاديثه لمحمود فوزى بجوهر الخطة الأمنية التى وضعت لمهاجمة عبود الزمر والقبض عليه:

«... إن عبود الزمر كان قد أعد مطبوعات ومنشورات فجر يوم الاستفتاء على رئاسة الجمهورية لمهاجمة بعض مقار لجان الاستفتاء، فقبض عليه فى الفجر، وكان مقرراً أن توزع هذه المنشورات وأن تتم مهاجمة مقار اللجان الساعة ٨ صباحاً فتم القبض على عبود الزمر فى الخامسة صباحاً فى مقره فى الهرم».

«وقد حدث اشتباك بين عبود الزمر والأمن لساعات طويلة وقد نصحت رجال الأمن بإطالة النفس واتخاذ سواتر ومحاصرة المنطقة حتى ينفذ طلقات سلاحه ثم أطلقوا عليه كمية من الغاز فى الوكر حتى تشل فعاليته حتى يمكن مفاداة قتله ومَنّ معه، وهذا ما حدث بالفعل حيث تم القبض عليهم أحياء بعد أن انتصر الغاز على القنابل والسلاح فى أيديهم».



على أن إحدى أهم الجزئيات التى يبدو الخلاف فيها واضحا جدا بين رؤية كل من حسن أبو باشا والنبوى إسماعيل، هى تلك الجزئية التى تتعلق بانتشار التنظيمات الدينية وحدود هذا الانتشار، ولنقرأ رأى حسن أبو باشا:

«... إن اللواء نبوى إسماعيل إما أن يكون قد نسى أو لم تتضح أمامه المؤشرات التى تؤكد أن التيارات الدينية كانت موجودة فى محافظات عديدة. فقد تم السطو على محلات الذهب بمدينة نجع حمادى وقتل أصحابها وسرقت كميات كبيرة من الذهب.. كذلك كانت لها تنظيمات فى أسيوط والمنيا وبنى سويف والفيوم والجيزة والقاهرة والشرقية والمنصورة والإسكندرية والقليوبية.. كان التنظيم ممتدا على طول المحافظات وبحجم لم يحدث من قبل فى تاريخ مصر ولا فى تاريخ الحركة الإرهابية فى مصر التى بدأت منذ الأربعينيات (هكذا يعبر حسن أبو باشا).. فقد تم ضبط كميات لا حصر لها من القنابل والذخائر والأسلحة ومئات من المواد المتفجرة يمكن أن تنسف مدينة».



وعلى الرغم من أن زكى بدر لم يكن من الذين مروا فى خدمتهم بالعمل فى جهاز أمن الدولة كما ننقل عنه فى موضع آخر، إلا أنه هو الآخر يتبنى فى حديثه لنادية منصور فى مجلة الشباب (يونيو ١٩٩٣) وجهة النظر القائلة **بخطأ نظام السادات فى تشجيع قيام نظام دينى من أجل التصدى للتنظيمات الشيوعية.**

ويضيف زكى بدر إلى هذا المعنى فكرة يحرص على أن يؤصلها بكل الوسائل، فهو يكاد يحصر منبع الإرهاب فى منطقة ملوى بمحافظة المنيا، ويشير إلى أن الإرهابيين فى أسيوط جاءوا من هذه المنطقة، وهى فكرة تستحق الدراسة لكنها من حيث المنطق العلمى لا تكاد تثبت للفحص والتأمل، فمن السهل الإشارة إلى أن بقية قتلة السادات كانوا من محافظات أخرى، وأن زعماء التنظيم الذين تمكنت الشرطة من قتلهم أو إلقاء القبض عليهم كانوا أيضاً من مناطق أو محافظات أخرى، ومع هذا فإنى أعتقد أن فكرة زكى بدر فى هذا الصدد تستحق مزيداً من الدراسة الأمنية:

«إرهابيو أسيوط أساساً من المنيا، وهى منبع التطرف خاصة منطقة ملوى، وهى بلد الإسلامبولى قاتل السادات وكرم زهدى أحد قيادات تنظيم الجهاد، وأغلب عناصر الإرهاب من المنيا ويدرسون بجامعة أسيوط، وجذور هؤلاء جميعاً ترجع إلى عهد الرئيس الراحل السادات - رحمه الله - حينما أقنعه مستشاروه بضرورة عمل تنظيم دينى يتصدى للتنظيم الشيوعى فى الجامعة، وكانت هذه غلطة العمر لأنه من أخطر الأمور أن تسمح بتنظيم سرى غير مشروع كى تتخلص من تنظيم آخر غير مشروع، ومنذ ذلك الوقت زاد النشاط الإرهابى. وأود أن أوضح هنا أن الإرهاب ضد كل ما هو مشروع، فهو ضد الدولة والدين، وقد زاد نشاطهم فى الفترة الأخيرة نتيجة لقتل عدد كبير منهم بشكل عشوائى خلال عمليات المواجهة فأصبح هناك ثأر بين الشرطة وهذه الفئة».



ونأتى الآن إلى فقرات يلخص بها موسى صبرى فى كتابة « السادات : الحقيقة والأسطورة » وصف النبوى إسماعيل لطبيعة المواجهة بين الشرطة وبين الجماعات الإسلامية فى ١٩٨١ حيث يقول:

«ويقول النبوى إسماعيل إن التقارير الأمنية التى قدمها إلى الرئيس السادات، كانت أمينة ونزيهة ولا تهدف إلا لصالح حماية مصر من مذابح مثلما جرى فى إيران ولبنان. وكان يقدر أن نجاح ثورة إيران أعطى مدا قويا للجماعات».

« وفى كل ما تبين بعد ذلك فى التحقيقات كانت تنظيمات الجماعات المتطرفة تتبع خطى ثورة إيران. وقد عُرضَت التقارير والإجراءات فى اجتماع كبير عقده السادات بالإسكندرية».

« وبدأت الاعتقالات عند منتصف الليل فى ٣ سبتمبر. وكانت خطة النبوى غير ذلك تماما. لقد قدم للسادات صورة كاملة للموقف فى يونيو. وكان المتفق عليه أن تجرى الاعتقالات فى يوليو .. وقد تم اختيار أسلوب التحفظ والتقديم

إلى المدعى الاشتراكى ، لأن السادات كان قد ألغى الأحكام العرفية .. ولم يكن يريد إعادتها، حفظا على مظهر الاستقرار».

....

«والسؤال الذى ثار بعد ذلك .. لماذا لم تستطع جهات الأمن الوصول إلى أسلحة الجماعات المتطرفة .. وإلى مصادر التمويل؟ ورد النبوى إسماعيل على ذلك ، أن الأسلحة فى أيدى الجماعات كانت قليلة، « وكانوا يعتمدون فى خططهم على مهاجمة أقسام الشرطة والاستيلاء على أسلحتهم. كما أن من بين خططهم التى أثبتها التحقيق بعد ذلك ، الهجوم على قيادة القوات المسلحة بعد تخدير الحراس بمخدر صنعه صيدلى من الجماعات ، تم القبض عليه بعد ذلك. أما عن التمويل ، فقد كانوا يعتمدون على موارد محدودة من الأعضاء العاملين فى الدول العربية».

ويتبنى موسى صبرى وجهة نظر النبوى إسماعيل فى رسم خطة المواجهة مع الجماعات الإسلامية، ويوردها بقلمه هو فيقول:

«وقد عرض النبوى إسماعيل على الرئيس السادات، ألا يتصدى بشخصه فى مجلس الشعب ، للدفاع عن قرارات سبتمبر وشرحها، وأن يترك ذلك له.. ولكن الرئيس السادات رفض ذلك بشدة. وقال إنه موضوع مصر كلها .. وصالح مصر .. وإنقاذ مصر من الدماء ومسئوليته الأولى أن يتصدى».



وننتقل إلى موضوع آخر وثيق الصلة بحديثنا عن دور الشرطة فى حماية الجبهة الداخلية ولا يستطيع أحد أن ينكر ما حدث بالفعل من تنامى بعض حوادث الفتن الطائفية فى كثير من الأوقات لأسباب تتعلق فى المقام الأول وفى الأساس بقدرة قوى خارجية مفرضة على إثارة مثل هذه الفتن من أجل شغل مصر والمصريين بنزاعات داخلية كفيلة بتشتيت جهد الحكومة والشعب.

ولا يستطيع أحد أن ينكر أن تعامل الشرطة فى هذه الحوادث كان فى الأغلب الأعم منها موفقا إلى أبعد الحدود وهذا من فضل الله.

ولنقرأ ما يرويه بعض قادة الشرطة عن نجاحهم فى بعض التجارب المريرة التى صادفتهم فى هذا المجال:

لنبدأ بحديث النبوى إسماعيل عن مدى الحكمة التى وفق إليها فى معالجة أحداث الفتنة الطائفية فى الزاوية الحمراء، وهو يروى ما حدث، وآراء الآخرين ثم يبلور الأسباب التى دفعته إلى اتخاذ ما اتخذ من سياسة ويقول:

«... وظيفة وزير الداخلية أن يطفئ الحرائق لا أن يشعلها، فأى مصلحة يمكن أن يجنيها شخص عاقل إذا ما أشعل نيران فتنة طائفية يعلم الله وحده مداها ولا تعلم إلى أين ستصل؟! فيمكن أن تأكل مشعلها نفسه. فالادعاء بأن هذه الأحداث مفتعلة وهذا ما سمعته بنفسى قبل ذلك هراء... وكيف نشعل فتنة طائفية وأين الدولة بما فيها من معارضة وأحزاب.. ومن يضمن أن يطفئ النار إذا ما اشتعلت.. ألا يمكن أن تقضى على كل شىء بعد ذلك ولا يستطيع أن يطفئها أحد حتى مشعلها؟!».

....

«كانت عملية سببها تافه لكنها اتسعت نتيجة التعبئة والإثارة التى حدثت فى منطقة مكدسة بالأخوة المسلمين والمسيحيين، ولقد حدثت ملابسات فى أحداث الفتنة الطائفية حين واجهناها: طلب منى بعض مساعدى الوزير الذين انتقلوا للمكان إذناً بضرب النار فأنا كان تقديرى أن دول اثنين اخوات فى الوطن: مسلم ومسيحى تشاجروا مع بعض والشرطة وهى جهاز حفظ الأمن تعتبر مثل أبيهم وتحاول أن تفض هذا الاشتباك فى الحدود المعقولة، يعنى مثلاً لما يكون هناك أب لديه اثنان من أولاده تشاجرا معاً فهل يقوم بالضرب فيهم بشكل يحدث لهم عاهة أم يضرب بالقدر الذى يفض الاشتباك، فطالما أن

الغازات والعصى تفك الاشتباك وتعطيك الهدوء والسيطرة على الموقف، فلماذا ألجأ إلى إطلاق النار».

«وقلت لهم: كونوا كالطبيب الماهر الذى أمامه التهاب يحاول أن يعالجه فإذا وصلنا لحالة تصل إلى ضرب النار ضرورة لأنه مثل البتر فليس فقط أعطيكم أمراً بضرب الرش.. لا.. سأعطيكم أمراً بضرب الرصاص».

«وكان تقديرى أن الإذن بإطلاق النار سيكون فى حالتين: الأولى: إذا وصل الأمر إلى حرق دور العبادة وهذه لابد أن أتصدى لها، والثانية: إذا خرجت الأحداث من الزاوية الحمراء وامتدت إلى أحياء أخرى مثل أحداث ١٨ و١٩ يناير، هنا كنت سأوقفها فوراً، وإلا أعتبر هذا تفريطاً فى الواجب، لكن طالما مازالت فى الزاوية الحمراء ومحصورة داخل نطاقها ويمكن السيطرة بضبط النفس وطول النفس، هنا يتضح الوزير السياسى من الوزير غير السياسى. فالوزير غير السياسى لا يعرف غير اضرب.. كسر.. اقبض.. أما السياسى فهو الذى يقيس كل الاعتبارات، فحين يصل الأمر لأن ينفعل المسلمون ويريدون أخذ ثأرهم بسبب وقوع عدد من الجرحى أو القتلى، وتأتى أنت ياشرطة تضرب بالرصاص وتقتلهم، فالنتيجة الطبيعية التى يستغلها البعض أن الدولة أو الشرطة الممثلة لها تقتل المسلمين، وعندما تطلق الرصاص على المسلمين وتوقع قتلى منهم فأنت أصبحت والمسيحيون تقتلون فى المسلمين!!».

«فماذا سيكون وقع هذا فى النفوس؟».

«سوف تترك عقداً ضد المسيحيين أنفسهم فى نفوس المسلمين، كما تسبب موقفاً عدائياً من الجماهير ضد الدولة يترجم بمزيد من الاعتداءات والشغب.. وهذا فى حد ذاته من شأنه أن يكون رد فعله خطيراً للغاية وكانت «ترسباته» ستكون سيئة جدا، ولكن حين يضرب مسلم مسيحياً بالرصاص أو يضرب مسيحى مسلماً بالرصاص، فإن الاثنين إخوان والقانون موجود، لكن حين تضرب الدولة الناس بالرصاص ويسقط أحدهم برصاص الشرطة أصبح

شهيداً.. شهيد الدولة، وهنا تتفاعل كل المشاعر مع الشهيد ويتجمعون لتشييع جنازة الشهيد ثم يحدثون شغباً وحرائق فتأتى أنت كشرطة، وتطلق النار فى المشاغبين ويقع اثنان أو ثلاثة فى المظاهرات ثم يقولون تعالوا نشيع جنازة الشهداء الثلاثة الآخرين، وهكذا يبقى أنت تعطى فرصة لتدهور الموقف وتوسيع دائرة الشغب».

«وكان هناك أحد رؤساء أحزاب المعارضة كما حكى لى البعض وحكوا للرئيس السادات وقال: لو النبوى إسماعيل فقد أعصابه وضرب بالنار فى المظاهرات كنا خلصنا من السادات ومن نظامه إلى الأبد!!».



سابعاً: دور الشرطة فى الصراع التقليدى مع التنظيمات الماركسية:

ربما يكون من المفيد أن نبدأ الحديث فى هذا الموضوع بالإشارة إلى أن عداء الأمن للتنظيمات الماركسية يكاد يكون من الكلاسيكيات الثابتة ونحن نرى النبوى إسماعيل على سبيل المثال يتحدث بالتفصيل عن هذه الفكرة فى كتاب الأستاذ محمود فوزى «النبوى إسماعيل وحادث المنصة» وهو يقول ما نصه :

«... وكان الشيوعيون يشاركون فى إشعال هذه الفتنة الطائفية ويشيعون الأكاذيب بين الناس ويدفعون المسلمين لمهاجمة المسيحيين والعكس للاستفادة من هذه الفتنة وتهديد استقرار النظام، ولكننا نجحنا فى وقف الفتنة والتصدى لها».



بعد هذا ربما يكون من المفيد أن ننقل للقارئ رؤية اللواء حسن أبو باشا لأحداث الطلبة فى فبراير ١٩٦٨ ودور التنظيمات الماركسية فيها، ومن العجيب أن أبو باشا يؤكد (من خلال المنظور الأمنى الذى عالج به القضية) نفس النتيجة التى نقرؤها أيضاً للمستشار محمد عصام الدين حسونة فى كتابه «شهادتى» وهو الكتاب الذى تناولناه بالمدارسة فى الجزء الأول من كتابنا «مذكرات رجال القضاء والقانون: محاكمة ثورة يوليو» من أن المظاهرات بدأت من خلال الاتحاد الاشتراكى نفسه، ولكن يبدو أن حسن أبو باشا كان يرى الأمور بصورة أعمق حين «يكتشف لنا» أو يظهر لنا كيف اكتشف أن العناصر الماركسية كانت وراء هذه المظاهرات مردفاً بالحديث عن السبب [الذى يرجحه] فى هذا الدور الذى لعبته هذه العناصر الماركسية.

وهذا هو حسن أبو باشا يقول:

«... كنت فى ذلك الوقت أشغل موقعاً فى جهاز أمن الدولة يدخل ضمن مسئولياته بحث خلفيات مثل هذه الأمور التى تتصل بأمن الدولة، وكان من المفاجآت التى لفتت النظر أن كثيراً من العناصر الماركسية كان لها الدور

القيادى فى تفجير الموقف الطلابى على النحو الذى سارت عليه الأمور فى تلك المظاهرات، وأذكر أن من أهم الاستخلاصات التى برزت أمامى وأكدت عليها فى تقريرى النهائى عن أبعاد هذه المظاهرات ، أن الزعامات التى قادتها استهدفت من بين ما استهدفته من قيادة المظاهرات، كسر حاجز الخوف بين جموع الطلاب من مثل هذه التحركات الجماعية التى كانت الأولى من نوعها تقريباً، إذا استثنينا تلك الإضرابات العمالية التى حدثت فى بداية الثورة بمنطقة كفر الدوار وأعدم فيها اثنان من العمال الماركسيين، وكان لافتاً للنظر أيضاً أن غالبية هذه العناصر الماركسية كانت منخرطة فى منظمة الشباب والتنظيم الطليعى السرى الذى تشكل فى مرحلة الستينات كجناح كادرى عقائدى لتنظيم الاتحاد الاشتراكى العربى».



ولم يكن حسن أبو باشا وحده هو صاحب هذا الموقف من الشيوعية والشيوعيين، بل إن النبوى إسماعيل هو الآخر اشتهر - كما ذكرنا - بهجومه الشديد عليهم، ويكفى أن نقرأ هذه العبارات التى وردت فى أحد حواراته مع الأستاذ محمد مصطفى:

محمد مصطفى: «قيل إنك هددت الشيوعيين بتصفيتهم بالرشاش بنفسك؟».

النبوى إسماعيل: «بالفعل حدث ذلك وواجهتهم فى بيان بأن لى شرف مواجهة الشيوعية كتنظيمات وليس كأفراد، وسأظل أواجههم، وقلت لهم إنهم يحاولون أن يجعلوا الحكومة أسيرة لأحداث ١٨ و١٩ يناير، وقلت إذا فكرتم أن تكرروا شيئا مما حدث فى ١٨ و١٩ يناير فلن أجلس على مكتبى وأواجهكم بالتليفون، بل إننى سأطاردكم فى الشوارع بالرشاش، وسأترك المكتب وأتعقبكم كالخفافيش، وإن ما تفكرون فيه وهم، فنحن ليس لدينا عقدة مما حدث فى ١٨ و١٩ يناير، ولم يشكل لنا هذا الحادث قيدا أو حاجزا على تصرفاتنا أو قراراتنا، ولكننا عرفنا كيف تتربص بنا العناصر الشيوعية وعرفنا طريقنا لمواجهتها».

«وقلت إننى أعرف الأذناب الموجودة هنا وأسيادها فى الخارج، وإننا نعلم أنه لو أتيحت لهم فرصة للخروج من جحورهم فسوف يفعلون، لكننا سوف نقطع رقاب الأفاعى ولن نسمح للفتنة بأن تطل برأسها. وقلت فى المجلس إننا ضبطنا وكرا شيوعيا فى قرية العمار بالقليوبية ويضم وثيقة لتقييم أحداث ١٨ و١٩ يناير ومقترحات لاختراق الأمن المركزى والشرطة ومشروع قانون لتحسين أحوال الشرطة بهدف استمالتهم».

«محمد مصطفى: لماذا أطلقوا عليك تسمية «الوزير أبو مدفع»؟».

النبوى: «لقد قلت للشيوعيين فى أثناء نظر موضوع أبو العز الحريرى فى مجلس الشعب إننى لن أدير معهم المعركة من المكتب بل سأنزل الشارع وأحمل الرشاش وأواجههم كما قلت سابقا، وقلت لهم مرحبا بالحرية والديمقراطية، أما الغوغائية وإشعال الحرائق والقيام بعمليات تخريب فلن أسمح به... ونحن لها».

محمد مصطفى: «وما هى الظروف التى قلت فيها إنك ستنزل الناس عرايا فى الشوارع؟».

النبوى: «بصراحة قلت هذا فى ظروف عصبية للغاية، فقد كانت هذه المرحلة مليئة بافتراءات شديدة على النظام وعلى أشخاص معينين من بينهم شخصى، والغريب أن هذه الافتراءات كانت بلا مبرر، وأنا عادة أرحب بالنقد وأتقبله حتى إذا كان حادا».

«وقلت لهؤلاء المفترين إنهم جالسون يفترون علينا بالباطل وإننا لو عاملناهم بأسلوبهم سوف نخرجهم من الأوكار التى يلتقون فيها عرايا، وقلت يومها إن هذا ليس أسلوبنا ولا نفكر فيه رغم تجاوزاتكم، وكانت هذه العبارة مجرد تعبير لا أكثر ولم أقصد أحدا بذاته، ولا أقصد بها تهديداً لأن هذا ليس أسلوبى، وقد مكثت أكثر من ٥ سنوات وزيرا شهدت متغيرات كافية للحكم على تصرفاتى، وأتحدى أن يأتى أحد بواقعة محددة تكشف عن أسلوب غير سوى أو تستوجب التوقف».



على أن من المهم أن ننتقل إلى الجانب الآخر من الشاطئ لننقل تصوير الصحافة اليسارية لعلاقتها بأجهزة الشرطة والأمن السياسى، وقد اخترت أن أنقل للقارئ فقرات كتبها الأستاذ حسين عبد الرازق فى كتابه «الأهالى .. صحيفة تحت الحصار» ملخصاً بها قصة «الحوار الصحفى - الأمنى» الذى دار حول اعتقال ابنة الدكتور عبد العظيم أنيس فى الثمانينات فى أثناء تولى أحمد رشدى لوزارة الداخلية ، وفى ذلك الكتاب يشير حسين عبد الرازق إلى قصة اعتقال حنان عبد العظيم أنيس إلى أن يصل إلى قوله :

« ... وكتب فيليب جلاب (فى جريدة الأهالى) عمودا ساخرا فى بابه «دبوس» تحت عنوان: «إرهابية مثالية» حول «حنان».. بدأه بقوله:

«حنان عبد العظيم أنيس اختارتها كلية الهندسة وجامعة عين شمس الطالبة المثالية للكلية وللجامعة لأسباب علمية وخلقية واجتماعية ورياضية، ولأنها تحصل على درجة الامتياز فى كل سنوات الدراسة، فهم يصرفون لها منحة شهرية. فى مظاهرة احتجاج فى كلية الهندسة على العدوان الأمريكى على الطائرة المدنية المصرية، كانت الطالبة المثالية بالمصادفة فى معمل الكلية من الثانية عشرة حتى السادسة مساء، وفى مظاهرة الجامعة كانت فى بيتها لأنه يوم عطلة فى برنامج محاضراتها، وفى اليوم التالى قبضت عليها الشرطة من الشارع قبل أن تبتعد كثيرا عن بيتها فى طريقها إلى كلية الهندسة، واحتجزت فى قسم الشرطة وتم تحويلها إلى النيابة العامة بتهمة «إثارة الشعب وتكدير الأمن العام»!! وحنان ليست وحدها لكننى للأسف لا أعرف شيئا عن بقية المقبوض عليهم، ولا يعنى ذلك أن الذين اشتركوا من الطلاب فى التعبير السلمى عن غضبهم، ارتبكوا جريمة يستحقون عليها الحبس أو الضرب أو الإهانة».

بعد هذا يروى حسين عبد الرازق معقبات نشر هذا العمود وما دار بينه وبين وزير الداخلية اللواء أحمد رشدى من حوار بشأن حنان عبد العظيم أنيس، وهو يقول:

«... فوجئت ظهر الخميس ـ بعد حوالى ٢٤ ساعة من صدور «الأهالى» ـ باتصال تليفونى من مكتب وزير الداخلية اللواء أحمد رشدى بمنزلى، وأبلغنى المتحدث أن السيد الوزير على التليفون، بدأ الوزير حديثه معاتبا فقال: «بقى نا ياسى حسين بأضرب الطلبة والطالبات واقتحمت الحرم الجامعى.. و.. و.. إن كل ما نشر اليوم فى «الأهالى» غير صحيح وفيه تجنى واضح على الشرطة.. يا أخى الطلبة دول ولادنا.. والمشكلة لم تكن فى الطلبة ولكن فى العناصر التى اندست فى المظاهرات وكانت تخطط لأشياء أخرى.. و...» وأجبته: «والله يا أفندم أنا نشرت ما شهده محررو «الأهالى» وكل الصحف بأنفسهم وسجله مراسلو وكالات الأنباء بأنفسهم، ومستعد لنشر أى معلومات أو بيانات تثبت كذب ما نشرته «الأهالى»، ورد الوزير: «لا أنا مش حا أكذب أنا سأضع أمامك الحقائق وأترك لك حرية اتخاذ القرار ونشر ما تقتنع به. طبعا أنت تعرف طنطاوى (مساعد الوزير لمباحث أمن الدولة) وأنا حا أبلغه وقابله وسيضع أمامك كل المعلومات». ووافقت على الاقتراح وأبلغته أننى سأتصل به فورا.. وقبل أن تنتهى المكالمة أثرت موضوع «حنان» كنموذج للقبض العشوائى، حيث كنت على ثقة من أنها لم تتواجد ـ مجرد تواجد ـ فى الجامعة فى ذلك اليوم، وأن هناك أساتذة من كلية الهندسة يشهدون على ذلك. ورد اللواء أحمد رشدى: «أنت حتكلمنى على حنان، حنان دى بنتى، وهناك صور التقطت لها فى أثناء المظاهرات.. وسيريها لك طنطاوى عند مقابلته»، وكان الوزير يشير إلى الزمالة التى كانت تربط حنان بابنة اللواء أحمد رشدى، وكانا يذاكران سويا سنوات طويلة.

فى المساء اتصلت باللواء محمد حسن طنطاوى وكنت قد تعرفت به من قبل مع الأستاذ خالد محيى الدين، ودار بيننا حوار طويل حول العمل الحزبى وموقف «الأهالى»، وما تنشره حول التعذيب، وموقف جهاز الشرطة. وبصرف النظر عن تباين وجهات النظر، فكان واضحا أن الداخلية ـ فى ذلك الوقت ـ كانت حريصة على إقامة جسور مع المعارضة وتغيير صورتها كجهاز قمع

وتعذيب، التى استقرت خلال فترتى النبوى وأبو باشا [هكذا يقول رئيس تحرير الأهالى على الرغم من أن أبو باشا سجل فى كتابه مديح الأهالى له وقد أوردناه نص ذلك المديح فى كتابنا هذا] .

« حدد لى اللواء محمد طنطاوى موعدا فى مكتبه فى العاشرة مساء السبت، وحضر اللقاء العميد ماجد الجمال، ودار نقاش طويل حول أحداث الجامعة وموقف جهاز الأمن منها. كنا نتحدث من موقعين متناقضين تماما، ولكن كل طرف أجاد الاستماع للطرف الآخر، وحرص اللواء طنطاوى على تأكيد أن الشرطة كانت هى الطرف المعتدى عليه، وأن الصور الملتقطة للمظاهرات تكشف عن اندساس عناصر «معادية» تحاول تفجير الموقف. وأطلعنى على صور للمظاهرات محدد فيها بدوائر بعض الأشخاص قال لى: إن هناك ملفات لهم ولنشاطهم - وليسوا طلابا فى الجامعة - وأن وجودهم والهتافات التى رددوها ضد الرئيس - وليس الهتافات ضد أمريكا وإسرائيل - هى التى دفعت السلطة للتدخل. وأكد فى النهاية أن المقبوض عليهم كلهم على ذمة النيابة، وأنهم - بالنسبة للطلبة - فى ملحق مزرعة طرة ويعاملون معاملة ممتازة، وسيفرج عن كل مَنْ تثبت براءته ».

«ولاحظت أن اللواء طنطاوى لم يشر إلى موضوع حنان، ولم يطلعنى على الصور التى قال لى الوزير عنها. فسألته عن حنان ولماذا ألقى القبض عليها رغم أنها لم تشارك مجرد مشاركة فى الأحداث، رغم قناعتى أن المشاركة أيضا ليست جريمة؟ فقال اللواء طنطاوى: إن الوزير [حدثه] عن موضوعها وإنه تحت الدراسة وسيتخذ القرار فى خلال ٢٤ ساعة أو ٤٨ ساعة على الأكثر».

«عاودت الاتصال باللواءطنطاوى تليفونيا ظهر يوم الإثنين ٢٨ أكتوبر؛ فأبلغنى أن حنان وكافة الطالبات سيفرج عنهن اليوم بناء على تعليمات الوزير. اتصلت بعد ساعة بالمستشار رجاء العربى المحامى العام لنيابات أمن الدولة وأخبرته أننى علمت من وزارة الداخلية أنه سيتم اليوم الإفراج عن الطالبات

المحبوسات على ذمة التحقيق فى أحداث جامعة عين شمس، وعن مدى صحة هذا الخبر، فأجاب بحسم وغضب: أنا الذى أصدر قرارات الإفراج، ولم يصدر أى قرار من هذا النوع » .

«فى الساعة الثامنة مساء فوجئت بعميد من مكتب اللواء طنطاوى يتصل بى فى المنزل ويبلغنى أنه صدر قرار بالإفراج عن حنان عبدالعظيم أنيس وكل الطالبات المحبوسات فى نفس القضية.. وأن القرار أبلغ إلى مأمور سجن النساء بالقناطر، وأن المشكلة أنه لا توجد ترحيلات فى هذا الوقت، وطلب منى أن بلغ أسرهم ليذهبوا إلى سجن القناطر على وجه السرعة بسيارات خاصة، وأن التعليمات أن يتم الإفراج عنهن من السجن مباشرة دون اتباع الإجراء التقليدى بالمرور على مباحث أمن الدولة والإفراج عنهن منها. ولفت نظرى إلى أن المنطقة مقطوعة وأنهن فتيات صغيرات يصعب خروجهن بحقائبهن وحدهن. وشكرته وسارعت بالاتصال بالدكتور عبد العظيم أنيس الذى طار بسيارته ومعه والد إحدى المحبوسات أيضا ليجدن حنان ورفيقاتها الثلاث المفرج عنهن أمام الباب الخارجى للسجن ومعهن مأمور السجن فى انتظار الترحيلة الملاكى، وقد أفرج عن الطلبة بعد ذلك بأيام، وانفردت «الأهالى» بنشر خبر الإفراج تحت عنوان «الإفراج عن ٤ طالبات من عين شمس».



ولا ينبغى لنا أن نغفل الإشارة إلى حقيقة مهمة وإن بدت غريبة، وهى أن دور الشرطة فى مكافحة النشاط الشيوعى قد تأثر على الدوام بترمومتر العلاقة السياسية مع الاتحاد السوفيتى والدول الشرقية وليس هذا موضوع حديثنا فى مثل هذه الدراسة ، ولكن الأمر الذى لابد لنا من أن نشير إليه هو أن جهود الشرطة فى مكافحة هذه التنظيمات قد انتقلت فى بعض الأحيان إلى مكافحة التوجهات الخاصة بالتعاون والصداقة مع الدول الشيوعية ، والمثل الواضح على هذا هو ما يروى عن جهود النبوى اسماعيل فى ضبط تنظيمات

شيوعية على علاقة بسفارات أجنبية فى القاهرة ، ويبدو أن الامر قد أمتد إلى حد الحرص على تقليص العلاقات المصرية السوفيتية وهو ما يرويه لنا السفير جمال منصور فى مذكراته فى قصة طويلة ترينا كيف كان النبوى إسماعيل مندفعاً فى تقطيع أوصال العلاقات الدبلوماسية بين مصر والاتحاد السوفيتى.

يقول جمال منصور :

«... وفى نفس اليوم، وحوالى منتصف الليل اتصل بى مرة ثانية السيد رئيس الوزراء [يقصد الدكتور فؤاد محيى الدين وكان رئيسا للوزراء بالنيابة] تليفونياً فى منزلى، وطلب كشوفاً بكل أعضاء السفارة السوفيتية بالقاهرة، دبلوماسيين وإداريين. وقال إن عددهم كبير جداً، وإن المعلومات لدينا تشير إلى أن عددهم يصل إلى عدة مئات، فى حين أن سفارتنا فى موسكو ليس بها سوى عشرات من الموظفين من دبلوماسيين وإداريين. فطلبت من رئيس الوزراء مهلة يومين لكى أستجمع كل البيانات الدقيقة».

«وجاءتنى البيانات من السفارة السوفيتية بأسرع مما كنت أتوقع، وقدم لى القائم بالأعمال السوفيتى كشوفاً كاملة بالأعضاء العاملين بالسفارة بالقاهرة، وتتضمن الأسماء و أرقام جوازات السفر وتاريخ الوصول إلى مصر للعمل فى السفارة، ودرجة كل عضو وتوصيف عمله فى البعثة. ثم وصلتنى برقية من سفارتنا فى موسكو تحدد عدد أعضاء السفارة بثمانية أعضاء، أما أعضاء المكاتب الفنية الملحقة بالسفارة، فكان عددهم ستة وعشرون عضواً بين دبلوماسى وإدارى. أى أن مجموعهم أربعة وثلاثون عضوا».

«وتجمعت لدى كل الكشوف من البعثتين واتصلت بالسيد رئيس الوزراء، وأبلغته بأن الكشوف والبيانات جاهزة. فقال لى إنه قد تحدد اجتماع فى مقر رئاسة مجلس الوزراء برئاسته، يحضره وزير الداخلية ومدير المخابرات العامة، والسيد السفير أسامة الباز وكيل أول وزارة الخارجية، وذلك يوم الإثنين لمناقشة هذا الموضوع».

«وذهبت إلى الاجتماع ومعى ملف كامل باسم السيد رئيس الوزراء، وصورة من الملف إلى كل من الحاضرين. ويحتوى الملف على أسماء العاملين فى كل من البعثتين ووظيفة كل منهم. وكانت المفاجأة أن يتضح للمجتمعين أن عدد الأعضاء العاملين فى سفارتنا فى موسكو هو ٣٤ عضواً، فى حين أن عدد أعضاء السفارة السوفيتية فى القاهرة هو ٣٢ عضواً !! أى أن عدد أعضاء سفارتنا فى موسكو يزيد على عدد أعضاء السفارة السوفيتية فى القاهرة».

«ولم يصدق رئيس الوزراء [يقصد نائب رئيس الوزراء الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين وقد أصبح رئيسا للوزراء بعد ذلك] هذه الأرقام، ونظر إلى وزير الداخلية وكأنه يقول له: «إن ما وصلنى منكم من معلومات وأرقام تختلف تماماً عن الأرقام الموجودة أمامنا!»».

«وانتهى الأمر إلى تكليف وزير الخارجية بالاتصال بالبعثتين للاتفاق على عدد الأعضاء فى كل منهما، على أن يكون متساوياً ولا يزيد على ستة أفراد دبلوماسيين واثنين من الإداريين. وتم إبلاغ السفارتين بذلك، وانتهت أزمة «الأرقام» فى كلتا السفارتين عند هذا الحد».

ثامنا : دور الشرطة فى مرحلة إعادة الديمقراطية وتكوين الهيئات البرلمانية والصراع الحزبى :

لا يجد اللواء حسن أبو باشا حرجاً فى رواية أن جهاز الأمن كان صاحب الاقتراح بإعادة ترتيب المؤسسة السياسية المصرية من الداخل فى أواسط السبعينيات واقتراح إنشاء المنابر، وهو ما يبدو غريباً علينا أن نقرأه، وخصوصاً مع النغمة السائدة من أن الشرطة معنية فى المقام الأول بحفظ الأمن وليست لها علاقة بالسياسة، ولكن ها هو ذا حسن أبو باشا فى مذكراته يقول :

«... ولقد بدأ الرئيس الراحل أنور السادات مدخله للتطبيق الديمقراطى بفكرة المنابر السياسية وقد لا يعرف الكثيرون كيف ولدت هذه الفكرة قبل أن تخرج إلى الوجود، فقد دعا السيد ممدوح سالم رحمه الله إلى اجتماع فى مكتبه خلال عام ١٩٧٥ وكان يشغل منصب رئيس الوزراء فى ذلك الوقت».

«وكان هذا الاجتماع يضم وزير الداخلية المرحوم اللواء سيد فهمى. وعدداً من قيادات جهاز مباحث أمن الدولة - وكنت أشغل منصب مدير الجهاز فى ذلك الوقت - وكان الموضوع الرئيسى المطروح للمناقشة هو كيف يمكن إيجاد قنوات شرعية تتيح [التعبير] للقوى السياسية خصوصاً بعد أن ظهر بوضوح فشل ذلك التوازن الذى سعى إليه الرئيس أنور السادات، ولكى تكون بعد ذلك مدخلاً لحركة حزبية ملائمة».

«انتهت وجهات نظر المجتمعين إلى أن التوجهات السياسية الموجودة على الساحة مهما تعددت المسميات، لا تخرج عن ثلاثة توجهات .. أولها يمين يمثل الفكر والمنهج الليبرالى ويمكن أن يضم أجنحة اليمين المختلفة ، وثانيهما وسط يمثل الفكر الاشتراكى المعتدل ويمكن أن يحتوى تيار يوليو باكمله ، وثالثهما يسار يمثل الفكر والمنهج الماركسى».

«وكان واضحاً من مسار المناقشة أن هذا المنطق قد أقنع رئيس الوزراء - ومن المؤكد أنه نقل الفكرة بدوره لرئيس الجمهورية - والمعروف أن السيد

ممدوح سالم كان له ثقله لدى رئيس الجمهورية الراحل لفترة طويلة من الوقت وقد وصفه فى بعض الأحيان بأنه يكاد يكون هو الوزير السياسى الأول ضمن مجموعة وزرائه».

مع تصديقنا لهذا الحديث الذى ينم عن سعة الأفق السياسى والقدرة على صياغة قنوات لعمل الاتجاهات السياسية المختلفة،فإننا - بالتالى - لا نستطيع أن نفهم دوافع الشرطة فى كثير من سياساتها الأمنية فى مراحل تالية.

ونحن نعرف أن تطور النشاط الديمقراطى قد دفع بعض قيادات الشرطة إلى اتخاذ مواقف راديكالية فى مواجهة بعض الأجنحة السياسية، بل قد أوصل زكى بدر الأمور إلى مرحلة الاستقطاب فى أكثر من موقف من هذه المواقف.



ولا تخلو مذكرات حسن أبو باشا من الحديث بشىء من الاعتزاز بالذات وبالرأى عن دوره المهم (ودور الشرطة بالتالى) فى إجراء انتخابات ١٩٨٤ وعن خلافه المتكرر مع رئيس الوزراء الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين، وقد تناولت بعض جوانب هذا الخلاف فى كتابى «مذكرات وزراء الثورة» ولكننا نجد أنفسنا فى حاجة هنا إلى أن ننقل عنه أيضاً على الأقل وهو يلخص فى النهاية انطباعه عن هذه الخلافات فيقول:

«... هذه القضايا الخلافية لم تكن لتفسد للود قضية كما يقال والعكس هو الصحيح، فهى رؤية من زوايا مختلفة ، قد تكمل بعضها وقد تتناقض فى الاستخلاص والتوقع، ولكنها فى جميع الأوقات كانت تضع المصلحة العليا نصب عينيها، وكانت تدرك أنه لا عودة للوراء، وأن التغيير الذى تحقق بعد ولاية مبارك، سيأخذ مداه تدريجياً متخطياً تضاريس الأرضية السياسية التى خلفتها حقبة طويلة من التعثر السياسى استمرت قرابة ستين عاماً».



وعلى حين نرى الشرطة متمثلة فى جهاز أمن الدولة حريصة على إبراز أدوار إيجابية قامت بها فى تسيير العمل السياسى فى مصر، فإننا نقابل على أرض الواقع نموذجاً آخر لمشاركة الشرطة فى هذا الاتجاه، وهو النموذج الأكثر انطباعا فى أذهان الناس حين تتدخل الشرطة لدى المكلفين باختيارات مرشحى الحزب الحاكم فى الانتخابات العامة لتنبه بقية أجهزة الدولة صراحة إلى سوء اختيار الحزب الحاكم لاحد المرشحين أو إلى ضرورة العدول عن هذا الترشيح.

ومع أن مثل هذا الدور يتم عادة فى نطاق من السرية بقدر ما هو ممكن من سرية فى مثل هذه الأمور، فإن «التجربة المصرية» قد علمتنا أن طبيعة الترشيحات والانتخابات كثيرا ما تتيح للرأى العام قدراً أو أقداراً من الاطلاع المبكر على بعض تفصيلات المواقف المتعلقة بمثل هذه المداولات. كذلك فإن الكتابات «التالية» كثيراً ما تحرص على عرض رأى الشرطة (أو أجهزة الأمن) لتبين مدى النفوذ الذى تمتع به شخص ما فى وقت ما، حتى إنه استطاع أن يتغلب على مضمون تقارير [أو على معارضة] هذه الأجهزة، واستطاع بالتالى أن يحظى بترشيح الحزب الحاكم.

ولعل أبرز مثل فى الأدبيات المتاحة هو رواية اللواء النبوى إسماعيل عن موقف «وزارة الداخلية» المعارض لترشيح النائب السابق رشاد عثمان لعضوية مجلس الشعب فى الإسكندرية فى نهاية عهد الرئيس السادات.

ولنقرأ ملخص القصة كما يورده النبوى إسماعيل فى حديثه إلى محمود فوزى فى كتابه «النبوى إسماعيل وحادث المنصة»:

«... حينما كنت وزيراً للداخلية كتبت تقريراً بما توفر لدى من معلومات عنه [الضمير يعود على رشاد عثمان]، وعُرض التقرير على السادات فأشار بإحالته إلى المدعى الاشتراكى، أما كون أن هذه القضية قد استغرقت وقتاً وظهرت التحقيقات بعد وفاة السادات، فإنه هو بنفسه الذى أحاله إلى المدعى الاشتراكى بناء على تقرير مقدم من وزارة الداخلية فى وقتى».

ويتناول النبوى إسماعيل هذه القصة بقدر من«التفصيل الإجرائى» فيقول:

«أقول لك على الرغم من أن السادات قال له هذا [الإشارة إلى العبارة الفولكلورية المشهورة التى تروى أن الرئيس السادات أوصى رشاد عثمان بالإسكندرية قائلا: خللى بالك من الإسكندرية ياحاج رشاد] .. فهذا لم يجعلنى أتردد فى أن أعرض عليه كل ما هو مثار حوله من مخالفات أو أشياء تخالف القانون، فلو كنت وزير داخلية مرعوش أو مهزوز أو يجامل أو يتستر على أحد، لم أكن أجرؤ فى هذه الحالة أن أقول له، فهو محل ثقة رئيس الجمهورية. يقول له: «خلى بالك من الإسكندرية؟! ثم بعد ذلك أقدم له تقريراً من ٣٠ صفحة فيه كل انحرافات رشاد عثمان.. فما أسهل أن أقول: «وأنا مالى؟! ولكنى قدمت التقرير إلى السادات الذى أحاله إلى المدعى الاشتراكى».

ويصل النبوى إسماعيل إلى رواية موقفه من الاعتراض على ترشيح رشاد عثمان فيقول:

«ثم إننى اعترضت على ترشيح رشاد عثمان لمجلس الشعب وكنت قد رشحت مهندسين محترمين من رؤساء الشركات فى الإسكندرية وكانا ينطلقان من قاعدة عمالية تثق فيهما آلاف العمال ثم رأى السادات أن يختاره. فقلت له: ولكن المرشحين أفضل منه كثيرا؟!»

«فقال لى: يانبوى دول بيقولوا إن الإسكندرية فيها عدد كبير جداً من الصعايدة، وإن رشاد عثمان له تأثير كبير على الصعايدة.. وله شعبية بينهم؟!!».

«فكان رئيس الجمهورية يريد ذلك وهو حر.. وقد رشح بالفعل رشاد عثمان ونجح، وأنا اعترضت على ترشيحه».

ومع كل هذه التفصيلات التى تحفل بها رواية النبوى إسماعيل فإنها تبدو فى النهاية وكأنها لا تنطق برؤية محددة، فضلاً عن أنه لا يقدم لنا فى روايته هذه اعتراضات محددة على رشاد عثمان مع أن المجال كان متسعاً أمامه.

حتى ولو بالنقل من عريضة الاتهام التى تقدم بها المدعى الاشتراكى فى قضية ذلك الرجل وهى قضية مشهورة مع تقديرنا لأن عريضة الاتهام فى حد ذاتها لا تمثل تجريما، فمن الوارد كما نعرف ألا تأخذ بها المحكمة ـ ومع هذا فإن هذا «الوزير» الذى اعترض على الرجل مطالب بأن يقدم اعتراضاته فى صورة اتهامات محددة وليس كلاما مرسلا، كما أنه مطالب بأن يضع الأمور فى إطارها، ولكن يبدو وزير الداخلية فى هذه الرواية وكأنه حريص على أن يبقى بكلامه خارج سياق كل التفسيرات السياسية والشعبية والتاريخية للنشاط الاقتصادى والانفتاحى فى هذه الفترة.



ومن حسن الحظ أن الأدبيات المتاحة قد سجلت لنا موقف أخراً للنبوى اسماعيل وجهاز الشرطة فى نفس الإطار ، وقد سجل هذا الموقف حوار الأستاذ حسن علام مع النبوى إسماعيل فى مجلة «آخر ساعة» ٣١ يناير ٢٠٠١ حيث وجه إليه سؤالاً محدداً حول مدى مسئوليته عن وصول أحد نواب المخدرات إلى عضوية مجلس الشعب فى نهاية عهد الرئيس السادات وهو نائب رشيد ، وذكر حسن علام فى سؤاله للنبوى اسماعيل أنه فى حديثه السابق نشره مع فكرى مكرم عبيد نائب رئيس مجلس الوزراء فى عهد الرئيس السادات، ذكر [أى مكرم عبيد] أنه اعترض على ترشيحك [أى ترشيح النبوى] تاجر مخدرات فى رشيد لمجلس الشعب؟

وقد أجاب النبوى إسماعيل على هذا السؤال بقوله :

«... الحقيقة تخالف ذلك.. لعل السيد النائب (أى فكرى مكرم عبيد) يتذكر أن قصة هذا الرجل المذكور لم يكن محل نظر للترشيح، لأن الحزب الوطنى كان له مرشح آخر اسمه إبراهيم خطاب من عائلة طيبة ورجل ملتزم ، وكانت هناك لجنة مشكلة برئاسة الدكتور صوفى أبو طالب وبعضويتى لتقييم موقف المرشحين، وعندما ذكر اسم المذكور قلنا لهم إنه تاجر مخدرات وله

شعبية، ولكن لابد أن نقوى مرشح الحزب الوطنى وندعمه سياسيا لمواجهة هذا الموقف. وكانت النتيجة أن نجح هذا الرجل لشعبيته، وبعد إعلان النتيجة بيوم واحد كلمنى شخص من مكتب الأستاذ فكرى مكرم عبيد وقال لى : مرشح رشيد (بتاع المخدرات) موجود عنده وبيكتب طلب لانضمامه للحزب الوطنى » .

هل نستطيع أن نتوقف لنسأل فى براءة هل نفهم من الفقرة السابقة أنه كانت هناك اتصالات من نوع ما بين أحد أعضاء مكتب فكرى مكرم عبيد ووزير الداخلية ؟؟.

«فطلبت الأستاذ فكرى مكرم عبيد. قلت له: «فلان» أمامك؟ قال: نعم، فسألته عن سر وجوده؟ فأجابنى بأنه جاء ليتقدم للانضمام للحزب الوطنى، والمعارضة تسعى لضم المستقلين لها ونحن نفعل نفس الشىء، رددت عليه بأننا لا يمكن أن نضم تاجر مخدرات، قال : إنه فى هذه الحالة سينضم للمعارضة، فكانت إجابتى: ياريت.. هذا من مصلحتنا، لأنه لو انضم تاجر مخدرات للمعارضة لن تعرفه، بل نحن الذين سنكشفه لأنها لا تملك أجهزة بحث وتحريات ومعلومات مثلنا.. ياريت تأخذه المعارضة » .

«ووافقنى السيد فكرى مكرم عبيد على رأيى تماماً.. فأنا الذى عارضت دخول تاجر مخدرات الحزب، والسيد فكرى مكرم عبيد أبلغه بأن الرفض جاء من وزير الداخلية».

«بعد ذلك استدعيت مدير الأمن ومدير إدارة المخدرات وأبلغتهما أن هذا النائب يتاجر فى المخدرات، لأنه يملك لساناً داخل البحر فى رشيد، وتأتى المراكب ترمى له المخدرات فى صفائح ، وفرد «الكاوتش» وخلافه، وأنه الآن عضو فى مجلس الشعب، ومن الممكن أن يستغل حصانته فضعوه تحت المراقبة الدقيقة.. وأنا سأتابع هذا الموضوع بنفسى».

«وفعلاً بعد فترة بسيطة من هذا الكلام مسكوه متلبساً بتجارة المخدرات وحكم عليه بـ٢٥ سنة أشغالا شاقة مؤبدة مع أقاريه الذين ضبطوا معه، ومازال ينفذ العقوبة حتى الآن، كما فصل من مجلس الشعب ثم كتبت مذكرة بما حدث لمجلس الشعب وتم فصله! فكيف يعقل ما يقال إننى كنت خلف ترشيحه ».



على أننا نستطيع أن نلمح فى روايات النبوى إسماعيل دون غيره من وزراء الداخلية وقادة الشرطة ميلا إلى الحديث عن النجاح فى استقطاب بعض زعماء أو رموز المعارضة من خلال مواقف محددة، غير متوقعة منه كوزير للداخلية، ويأتى هذا بالموازاة لحديث النبوى إسماعيل عن نجاحة فى توثيق علاقته بالمرشد العام للإخوان المسلمين الأستاذ عمر التلمسانى.

وعلى سبيل المثال فلنقرأ هذه القصة التى تتم فى الأساس عن عقلية أقرب ما تكون إلى عقلية زعيم محلى حريص على إظهار المهابة والعدالة بطرق مظهرية وبسيطة وخطرة فى ذات الوقت، وهو ما يمكن لنا أن نصف به أسلوب النبوى إسماعيل كوزير للداخلية فى قضية خلاف عائلة الزمر مع المحامى أحمد ناصر:

«... الأستاذ أحمد ناصر المحامى كان قد نجح فى الانتخابات فى إمبابة، ثم ذهب ليزور بلدته ناهيا فطلعت عليه عائلة الزمر بالسلاح الآلى وضربوا العربية فقتلوا مَنْ قتلوا وأصابوا مَنْ أصابوا من أقاربه، والعربية أصبحت مثل المنخل [هكذا يلجأ هذا النص إلى هذا المجاز الشعبى الطريف] ونجا أحمد ناصر بأعجوبة، وذهب بالعربية إلى مجلس الشعب ووضعها فى فناء المجلس، والحقيقة أننى تضايقت جداً من هذه الحادثة وكنت وقتها وزيراً للداخلية وقلت فى نفسى: بقى إحنا بنغتال المعارضة فى مصر.. وهل يمكن لعائلة الزمر أن تغتالهم لأنهم فازوا فى الانتخابات؟! فغضبت جداً وأخذت المسألة بمأخذ أكبر، وكان قانون الطوارئ لايزال سارياً ولم يكن قد ألغيناه عام ١٩٨٠، وكان هناك معتقلون جنائيون وليسوا سياسسين وإنما تجار ومهربو المخدرات والأشقياء

والعصابات فأصدرت أمراً باعتقال رءوس عائلة الزمر وأصدرت أمراً بتجريدهم من أسلحتهم المرخصة وحتى المرخصة تلغى تراخيصها، كان هذا من حقى، وأمرت بأن يرخص لأحمد ناصر وهو نائب معارض وعارف مواقفه من المجلس، وكان يشتم الرئيس السادات بالاسم فى أى مكان، وداس على صورة السادات بالجزمة فى نقابة المحامين!!! فأنا قررت أن يُرخص له ولعدد من أفراد أسرته قطع سلاح آلى والسلاح الآلى لا يجوز ترخيصه ولو بأمر من أى سلطة فى الدولة، وكان على ما أذكر ٤ أو ٦ بنادق آلية، رغم أن القانون لا يسمح بالترخيص بآلى، فقلت: إن خصومه معهم سلاح آلى ليس مرخصاً به فهو كيف يواجههم ومعه بندقية خرطوش!!».

على هذا النحو الذى يبدو وكأنه شجاع وجسور يتحدث النبوى إسماعيل وكأنما تخرج جريمة إحراز عائلة الزمر للسلاح الآلى عن حدود مسئولياته!! ولله الأمر من قبل ومن بعد!!

ولنقرأ بقية القصة:

«وقد جاءنى فى مكتبى المرحوم الدكتور فؤاد محيى الدين ومعه أحد الزملاء الوزراء وقال لى:

«أنت ضربت حزب مصر ضربة كبيرة فى دائرة إمبابة.. لماذا؟! أنت اعتقلت رءوس عائلة الزمر وهؤلاء قيادات الحزب من أجل أحمد ناصر».

«فقلت لهم: أنا لم أعتقلهم من أجل أحمد ناصر، ولكن لقيمة أكبر من هذا وهى قضية المعارضة والحزبية والسياسة والديمقراطية فى مصر ولما نفتح الباب الآن للأغلبية لكى تغتال خصومها من المعارضة يبقى إحنا بنرجع إلى الوراء مائة سنة، نرجع بقى لأيام زمان القتل والسرايا؟!».

«فقالوا لى: كفاية بقى المدة اللى اعتقلتهم فيها وافرج عنهم؟!».

«فقلت له: والله لن أفرج عنهم وسيعبقوا فى المعتقل، وأمامهم القضاء يلجأون له وبدل ما تترجونى كنتم تعملوا محاسبة حزبية.. لجنة قيم وتفصلوا

هؤلاء من حزب مصر غير المحاكمة الجنائية وغير الاعتقال بدلاً من هذا محاكمة بلجنة قيم فى الحزب وتقرروا فصلهم لإرساء قواعد وقيم سليمة بدلاً من أن تطالبونى بإخراجهم من المعتقل».

«فما كان منهم إلا أن ذهبوا لممدوح سالم رئيس الوزراء ورئيس حزب مصر فقال لى:

«يا نبوى مزعل د. فؤاد منك ليه؟!».

«وكان د. فؤاد محيى الدين وقتها سكرتير عام الحزب».

«فقلت لممدوح سالم: مش مزعله ولا حاجة!».

«فقال لى: كفاية المدة اللى قضوها فى المعتقل وأفرج عنهم!».

«فقلت له: وشرف سعادتك لن أفرج عنهم!!».

«ثم جاءنى ممتاز نصار المحامى وأحمد ناصر المحامى وقال لى ممتاز نصار:

«حضرت لأشكرك وأجدد تقديرى لك ولنزاهتك، فلو كان أحمد ناصر جالساً على مكتبك وزيراً للداخلية فلن يفعل لنفسه ما فعلته أنت.. وهذا يطمئنا على قضية المعارضة فى مصر ويجعلنا نعارض بقلب مفتوح وثقة».

«والحقيقة أن أحمد ناصر كان يشتم السادات بالاسم وقتها، ثم حدث بعد ذلك بسنوات حين رفعت قضية على جريدة الشعب وكانوا قد نشروا خبراً مختلقاً ضدى فجاءوا بحشد من المحامين لكى يؤثروا على المحكمة فاتصلوا بأحمد ناصر وهو كان من المعارضة فقال لهم: إن هذا الرجل كان له موقف معى لا أنساه، فلن أستطيع أن أذهب للمحكمة وأقف ضده».



وهذه هى وجهة نظر زكى بدر فيما يتعلق بصراعه مع نواب **حزب الوفد** داخل **مجلس الشعب**، وهو يصرح برأيه فى اتهام أحد أعضاء المجلس، واثنين

من الصحفيين بأنهما مفرضان فى هجومهما عليه، ويقدم تفسيرات لهذا الاتهام حيث يقول :

«... أما حكاية التسجيلات فى مجلس الشعب ضد حزب الوفد فهى معروفة ونشرت كل تفاصيلها وقتها، وأنا لم أتدخل فى شئون الأحزاب فى أثناء وجودى فى الوزارة، لكن بحكم منصبى كنت أعرف أسرارهم وكان لابد من نشرها لأن دورى كوزير للداخلية هو الكشف عن الانحرافات الموجودة، ثم إن الصحفى الذى مازال يكتب عنى حتى اليوم فى صحيفة الوفد ويصفنى بالوزير المخلوع فإنى أرد عليه بأننى لا أتضايق مما يكتبه ولا من هذا الوصف.. ومن حقه أن يقول عنى ما يشاء، كما أنى أعلم تماماً أن هذا الصحفى يساعده آخر بإحدى المجلات الأسبوعية يقول إنه صحفى مع أنه حاصل على الشهادة الابتدائية، والمسألة فى النهاية مسألة ثأر منى لأن الصحفى الوفدى تم ضبطه فى عهدى وتقديمه للمحاكمة فى إحدى القضايا، وهو لا يهاجمنى بسبب القضية فقط ولكن لأسباب أخرى أعرف أنكم سوف تتحرجون من نشرها!! لكنى أقولها فى كل مكان ولا أخشى شيئاً.. لأنى لا أخشى أحداً إلا الله».

«وهذان الصحفيان اللذان يهاجمانى كل أسبوع صديقان لوزير داخلية سابق يقول إنه وهو فى منصبه قدم أربع استقالات ورفضت، ونشروا فى الوفد أن لديهم صور الاستقالات وسؤالى هو: ماذا يجعل صورة استقالة وزير تذهب لصحيفة؟».

«وجوابى هو أن هذه الاستقالات كانت ترسل صورها للجريدة للنشر لكى تظهر للناس عدم حاجة الوزير لمنصبه، مع أنه كان متمسكاً به لأقصى درجة، ورأيى أن الأمانة تقتضى عدم خروج الاستقالة خارج أبواب الوزارة».

«وسؤالى لمن يهاجموننى حتى اليوم فى باب «العصفورة» بصحيفة الوفد:

لماذا يهاجموننى بعد مغادرتى لمنصبى ولم يهاجموا عبدالحليم موسى؟ الجواب عن هذا السؤال يكشف عن الأسباب، إننى فى بداية عملى كوزير لم أفرق بين صحفى بجريدة قومية وصحفى فى جريدة معارضة، وكنت أرحب بصحفيى المعارضة ومنهم مندوب الوفد وأعطى له أحاديث صحفية، ثم أفاجأ بأن ما ينشر مختلف عما قلته وأن به تحريفاً وتشويهاً، لذلك رفضت مقابلة أى صحفى من الوفد رغم أن أحدهم وهو أيمن نور تربطنى بأسرته صلة طيبة منذ كنت أتولى منصب مدير أمن الدقهلية، ووالده كان عضواً بمجلس النواب وكان محامياً، وكان أمله أن يدخل ابنه كلية الحقوق ليتخرج ويعمل معه فى مكتب المحاماة، لكن ابنه فضل العمل الصحفى، ورغم قصة الشرائط وما حدث فيها من خلافات ظلت علاقتى بوالده طيبة لدرجة أنه دعانى لحضور حفل زفاف ابنه أيمن».



ويقدم زكى بدر فى حديثه لنادية منصور فى مجلة الشباب (يونيو ١٩٩٣) دفوعاً قوية ضد اتهامه باستخدام تسجيلات الشرائط ضد معارضيه، وهو يروى واقعة تسجيلات كفر الشيخ على أنها نزاع مدنى:

«أما بالنسبة لحكاية الشرائط فقد بدأت بالنائب الوفدى على سلامة الذى قدم فى مجلس الشعب شريط كاسيت لصوت أحد أئمة المساجد فى بلده الكوم الأحمر مضمونه أننى انتهكت حرمة المساجد، ووزعت على الضباط أوامر اعتقال مفتوحة على بياض لاعتقال مَنْ يريدون بها .. وبعد ذلك أثاروا أحداث قرية عمر مركز كفر الشيخ، وحقيقتها أنه كانت هناك قرارات إدارية صادرة عن إدارة حماية الأراضى بوزارة الزراعة بإزالة ٣٥٠ مخالفة قمائن طوب تستخدم فيها التربة الزراعية بالمخالفة للقانون، فقامت أجهزة الشرطة بإعلان المخالفين بقرار الإزالة لكنهم رفضوا، وتوجهت قوات الأمن لتنفيذ أمر

الإزالة فاعترض الأهالى طريق رجال الشرطة وقذفوهم بالحجارة وأطلقوا عليهم الأعيرة النارية مما اضطرهم للتعامل معهم».



ولم تقف خشونة زكى بدر فى التعامل مع القوى السياسية عند حدود القوى الحزبية ولكنه تعدى هذا إلى حدود خطرة فى علاقته بنوادى هيئات التدريس والنقابات. وقد أقدم - رحمه الله - على خطوة لم يسبقه أحد من قادة الشرطة إليها حينما كلف قوات الأمن المركزى باحتلال الأرض المخصصة لبناء نادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة فى الجزيرة التى يقع عليها مستشفى قصر العينى وذلك للحيلولة دون قيام رئيس الوزراء بوضع حجر الأساس لها يوم الخميس الموافق ٩ فبراير ١٩٨٩، وفيما بعد صعّد مسئولون كبار من قادة الشرطة والمحليات مواقف مشابهة فى مواجهة نقابة المهندسين وكان نقيبها فى ذلك الوقت هو المهندس حسب الله الكفراوى.



ويروى النبوى إسماعيل لمحمد الطويل قصته مع حزب الوفد ، ونحن ننقلها هنا على نحو ما سجلها أو عرضها بقلمه الأستاذ محمد الطويل، وهو يقول:

«وربما كان هناك تصور بأن النبوى إسماعيل كان له دور فى أزمة حزب الوفد الجديد مع الرئيس السادات . إلا أن حقيقة الأمر أن الرئيس السادات كان له موقف خاص إزاء هذا الحزب ، ولا سيما أن السادات يمثل رمز الثورة بل أحد عناصرها المهمة فى الانقلاب على نظام حكم سابق كان حزب الوفد إحدى سماته المميزة فى طريق النضال السياسى والشعبى إزاء السلطة الحاكمة حينذاك الممثلة فى القصر الملكى والاحتلال الإنجليزى . ومن هنا فالموقف لا يحتمل أن يدفع النبوى إسماعيل بالسادات إلى أن يكون ضد هذا الحزب وخاصة رئيسه فؤاد سراج الدين».

على هذا النحو من التبرير التقليدى نرى النبوى إسماعيل يفسر نواياه من دون أن يفسر ما ينسب إليه من سياسة.



ويتحدث محمد الطويل عن لقاء النبوى إسماعيل مع فؤاد سراج الدين، الذى تم إبان أزمة حزب الوفد الجديد مع الرئيس السادات وهو اللقاء الذى تم فى مكتب النبوى إسماعيل بوزارة الداخلية، وهو يقول:

«وكان سبب هذا اللقاء أن حزب الوفد الجديد كان يمارس بعض نشاطه من خلال بعض النقابات المهمة وخاصة أثناء الانتخابات التى تجرى بها . وكان النبوى إسماعيل يرى أن ذلك مخالف لقانون الأحزاب حيث إن الحزب غير قائم رسميا، وأراد النبوى إسماعيل لفت نظر فؤاد سراج الدين إلى هذا حتى لا يتطور الأمر إلى صدام أو مواجهة سياسية أو قانونية . وقد استمر لقاؤهما ثلاث ساعات وقد تناول اللقاء معايير الممارسة الديمقراطية السليمة ، وتطورات هذه الممارسة أثناء الثورة وبعدها. وقال النبوى إسماعيل لفؤاد سراج الدين بأنه فى وضع حرج. فالحزب يمارس نشاطا مخالفا لقانون الأحزاب وعندما يحاول التصدى لهذا النشاط فإنه يشعر بحرج. وأنه يرجو ترشيد هذا النشاط وهذه التصرفات وتوقفها ، وانتهى هذا اللقاء بهدوء. وقد أوضح كل منهما للآخر بعض المسائل السياسية المهمة».



تاسعاً : دور الشرطة فى حماية الاقتصاد القومى:

(أ) مراقبة الأسواق والنشاط الاقتصادى:

لا تخلو كتب التراث والتاريخ والأدب من حديث عن قيام الشرطة فى العصور المختلفة بمراقبة الأسواق، بيد أن هذه المهمة تتضاعف وتتعقد عندما تأخذ الدولة - أية دولة - بأساليب الاقتصاد «الاشتراكى» حيث تصبح أسعار كل السلع خاضعة تدريجيا لقرارات وتدخلات حكومية، ويُلقى على عبء الشرطة مراقبة الأسعار والتجار، بل تصبح الشرطة شبه مسئولة عن عقاب هؤلاء لأن تصرفاتها فى حد ذاتها تكون كفيلة بهذا العقاب، فالمصادرة الفورية نفسها على سبيل المثال نوع من العقاب وكثيراً ما تحدث مع الباعة الجائلين وأشباههم، وينطبق هذا أيضا على إثبات مخالفة التسعيرة أو إثبات الغش والتدليس أو إغلاق المحلات.. إلخ.

ومع التحول إلى نظام السوق تخلصت الشرطة من بعض أعباء هذه المسئوليات الثقيلة، وإن كان بعض رجال الشرطة لم يسعدوا - بالطبع - بهذا التخلص.

على أن الطريف فى هذا الموضوع هو ما يرويه محمد مصطفى فى كتابه «كنت وزيراً للداخلية» من أنه كانت لزكى بدر رؤية مخالفة للرؤية الشائعة عند ضباط الشرطة فيما يتعلق بالتسعير والأسعار، ويفصل محمد مصطفى هذه الرؤية بشىء من التصوير الكاريكاتيرى فى قوله:

«... كان له - أى لزكى بدر - رأى يبدو غريباً من قضية الأسعار والتسعيرة.. فكل الذين سبقوه وحتى مَنْ جاء بعده.. كانت آراؤهم تنحصر فى الضرب بيد من حديد على أيدى المتلاعبين بأقوات الشعب.. أما هو فكان يريد أن يلقى القبض أيضا على المستهلكين(١١١)».

«فقد نشرت له إحدى الصحف القومية حديثا قال فيه: هناك قانون يدين أيضا المستهلك الذى يشترى بأزيد من التسعيرة.. لكن هذا الشق لا يطبق..

رغم أننى أراه مهما ومؤثرا للغاية فى رد أصحاب القدرات الشرائية الأعلى عن تشجيعهم للتجار على البيع بأزيد من التسعيرة، ولو أننى أمسكت بأحدهم فسوف يقال على الفور عليك بالتاجر أولا.. هذا فضلا عن عدم تعاون المستهلك أصلا فى القبض على التاجر إذا طلب أسعارا أكثر من المقررة.. وأذكر وأنا محافظ لأسيوط أن وجدت تاجرا يبيع البطيخ بأزيد من التسعيرة.. وحين جمعت البطيخ فى موقع، وطلبت أن يتم بيعه بالتسعيرة لم يتقدم مواطن واحد لشراء بطيخة واحدة، بحجة أن التاجر ابن الحى ويخشون من التصادم معه.. هذا غير معقول بالمرة.. وفى ظل هذه السلوكيات سيصعب على جهاز مباحث التموين أداء مهمته على الوجه الأكمل».



(ب) تقليص (ثم تلاشى) دور شركات توظيف الأموال:

يرجع إلى زكى بدر الفضل (أو السبب) فى تفجير قضية شركات توظيف الأموال، فقد تبنى الدعوة إلى مراقبة نشاط هذه الشركات، وشيئا فشيئا أقنع الحكومة بتبنى دعوته، وقد ظل زكى بدر يفخر على الدوام بأنه انتبه قبل غيره إلى مخاطر هذه الشركات على الاقتصاد القومى وعلى أموالهم ومصالح المواطنين، بل وصف دوره فى هذه القضية بأنه لم يكن ضد النشاط الاقتصادى الإسلامى ولا ضد فكرة التوظيف، لكن دوره كان فى «إطار منع الجريمة قبل وقوعها» وبخاصة لأنها ستؤثر على عشرات الآلاف من المواطنين.

ومن حوار لزكى بدر مع محمد مصطفى ننقل قوله:

«كل ما فى الأمر أننى أشعر بمسئوليتى عن الأمن الاقتصادى الخاص بكل مواطن.. فهناك عشرات الآلاف من المواطنين يشاركون بأموالهم فى هذه الشركات، ويقلقنى ويؤرقنى إذا تصورت أن إحدى هذه الشركات هربت بهذه

الأموال إلى الخارج ثم اختفت.. فماذا أفعل إذا كانت هذه الشركة لا تملك أصولا لها فى مصر تعوض المودعين.. هنا يثور القلق.. وهنا أشعر بالخطر من احتمالات وقوع جريمة لن تكون جريمة نصب على مواطن واحد، ولكن على عشرات الآلاف من المواطنين.. تتهدد مدخرات حياتهم على حساب ضياع ضمير شخص واحد.. وأنا هنا لا أتدخل فى مسألة توظيف الأموال، ولكن أطالب الدولة فقط وألح على كفالة الأسباب التى تؤمن المواطنين على أموالهم.. انطلاقا من مبدأ أساسى فى الأمن هو منع الجريمة قبل وقوعها».



الباب السابع

صورة قادة الشرطة المصرية فى الإعلام

نتناول فى هذا الباب بعض الجوانب التى تتعلق بالآراء «الإعلامية» فى الأداء الشرطى، ومن الملاحظ أن هذه الآراء لم تجد طريقها إلى النشر إلا فى عهد الرئيس مبارك، فقد كان الحديث قبل هذا عن الأداء الشرطى بأى انتقاد شيئاً بعيداً عن التناول بل ينظر إليه على أنه يمس أمن الدولة وهيبتها بحيث كان يصعب على الذين يفكرون فيه أن يمارسوه علناً أو كتابة

وربما جاءت الفرصة الأولى لمثل هذا الحديث كنتيجة طبيعية ومواكبة لحالة الاستقطاب الحاد تجاه مواقف القيادات الشرطية المختلفة وربما المتناقضة مع بعضها عندما بدأ الحديث عن مدى مسئولية الأمن عن حادث اغتيال الرئيس السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١، وهو حديث لم يبدأ فى ١٩٨١ ولا فى ١٩٨٢، وإنما بدأ بعد هذا بفترة كانت كافية لابتعاد كل من النبوى إسماعيل وحسن أبو باشا عن مواقع المسئولية الوزارية.

على أن هذا الحديث لم يكن ليتغلغل إلى التفريق بين الأساليب المختلفة لأداء قادة الشرطة على النحو الذى أصبح شائعاً اليوم إلا بعد وقوع أحداث

الأمن المركزى التى لفتت الأنظار بشدة إلى مدى التناقضات (ولا نقول الاختلافات فحسب) التى يمكن لها أن توجد بين الأساليب المختلفة التى يفضلها أكثر من قائد من قادة الشرطة حين تصبح قيادة الشرطة كلها مسئولية هذا القائد عند وصوله إلى موقع الوزير.



وقد كانت أحداث الأمن المركزى فى نهاية فبراير ١٩٨٦ بمثابة هذا الحدث الكبير الذى فتح فى آن واحد بابى (الرغبة فى) و(القدرة على) الحديث عن أداء قادة الشرطة، أو بعبارة أخرى فإن هذا الحدث جعل الأداء الشرطى على مستوى القيادات من موضوعات الحديث الصحَفى المطروقة بعد أن كان بعيداً عن التناول لفترات طويلة ممتدة.

وهكذا بدأت وانتشرت الكتابات الصحفية التى تتناول بالمدح والثناء أو النقد والهجوم أساليب وزراء الداخلية المختلفين، وربما صدق القول على مثل هذه الكتابات إنها بدأت بالأحدث وانطلقت من الأحدث إلى الأقدم، إذ أصبح هناك سؤال مطروح على أوسع نطاق حول مدى (أو طبيعة) فشل وزير الداخلية أحمد رشدى أو نجاحه، وبخاصة أن هذه الأحداث - لولا لطف الله سبحانه وتعالى - كادت تؤدى بالوطن إلى فتنة كبيرة.



ومن العجيب أن تقييم كتابنا وباحثينا ومثقفينا لهذه المرحلة من تاريخ مصر السياسى المعاصر، ولدور قادة الشرطة فيها، لا يزال محلا للخلاف وللجدل الدائب الذى لا ينتهى، ويبدو أن الاستقطاب الفكرى والحزبى فيه واضحا إلى أبعد الحدود، على أننا إذا عدنا إلى تلك الفترة لأدركنا كيف فتح هذا الحادث الباب على مصراعيه للحديث عن دور الشرطة وأدائها.

دور أحد وزراء الداخلية:

سرعان ما انسحب النقاش حول أداء أحمد رشدى إلى أداء وشخصية خلفه اللواء زكى بدر الذى كان يتمتع بقدرة لا محدودة على إثارة الجدل بل الأفكار والمناقشات والاعتراضات، وهو الذى لم يترك شيئاً من حوله بدون أن يبدى فيه رأيه جهاراً نهاراً وفى منتهى الصراحة والجرأة.

وهكذا ساعد وزير الداخلية نفسه على «تغلغل» الحديث الإعلامى (أو الصحفى) عن الأداء الشرطى وتقدمه خطوات أوسع من الخطوات التى أتيحت له عقب حادث الأمن المركزى، ذلك أن الوزير زكى بدر فتح لنفسه (وبدون قصد) الباب أمام مَنْ ينتقدهم ليردوا على انتقاده كحق مشروع لهم فى ظل دولة ترفع راية الحريات.

وأكثر من هذا فإن زكى بدر كان يتناول مَنْ ينتقدهم مصرحا بأسمائهم من دون أن يلجأ إلى التلميح، وكأنه كان يلزمهم بالرد عليه، ولا يكتفى بإعطائهم هذه الفرصة فحسب.

ويبدو أنه لا جدال فى أن اللواء زكى بدر أكثر وزير فى تاريخ مصر الحديث كله تعرضاً لهجوم الصحافة، وطوال فترة عمله وزيراً للداخلية كان الهجوم عليه بمثابة قاسم مشترك فى صحف المعارضة جميعاً، وقد تناول التجريح والهجوم كل شىء فى شخصيته وسلوكه إلى الحد الذى اتهم فيه بأنه لم يكن يكافح المخدرات وتجارها حين كان محافظاً لأسيوط، وأنه شرد أحد الضباط لأنه أصر على تفتيش حقيبة سيارته حين كان محافظاً... وهكذا.

وفى مجلس الشعب لقى اللواء زكى بدر كثيراً من الهجوم أيضاً، وفى نوادى هيئات التدريس، وكان زكى بدر يقابل الهجوم بأعنف منه، ولم يتردد فى أن يكيل الصاع (كلاما) بصاعين، وساعده على ذلك جرأته المتناهية وجسارته فى مخاطبة معارضيه، واستناده إلى منطق صريح وواضح بعيداً عن كل مقومات الدبلوماسية والتحفظ أو التوسط فى التعبير عن الأفكار التى يقتنع بها.



على أن زكى بدر نفسه لم يكن واعياً لما يفعله فحسب، بل إنه لم يكن يتصور نفسه ليسلك غير هذا المسلك ، وهو يصف نفسه فى حديثه لنادية منصور فى مجلة الشباب (يونيو ١٩٩٣) بأنه واحد من أولئك الذين عرفوا بقول الحق وخسروا الأصدقاء بسبب هذا السلوك:

«... كلمة الحق لم تدع لى صديقا» هذا قول مأثور معناه أن الحق دائماً يغضب الآخرين، لكن هذا الغضب للمنحرف ولغير ذى الخلق، إذ أن الإنسان النزيه الشريف الذى يتحلى بالخلق الطيب لابد أنه ترضيه كلمة الحق، وهؤلاء أقل بالقطع من الفئة الثانية، ثم إننى والحمد لله خرجت من الوزارة بعدد كبير من الأصدقاء، سواء من أبناء الشرطة أو غيرهم، والواحد منهم يساوى فى نظرى عدة آلاف، وصديق واحد من هؤلاء خير من بضعة آلاف من المنافقين الذين ليس لهم صديق إلا السلطة والمنفعة الخاصة».

ويفخر زكى بدر على الدوام بلجوئه إلى الصراحة والصراحة الكاملة:

«أنا لا أتحدث إلا بالصراحة الكاملة، سواء فى المواجهة أو فى جلسة خاصة أو عامة، وإذا كان هذا مصدر استياء من صاحب الشأن فهو حر فى أن يستاء كما يشاء، وهذا يتعلق بالسياسات العامة للأشخاص التى تؤثر على المواطنين وعلى الشباب».



ونعود لنكرر ما أشرنا إليه من أن زكى بدر كان بمثابة مَنْ فتح الأبواب أمام الصحف المعارضة لتخوض فى تقييم أدوار قادة الشرطة، وآراء وسياسات وزيرالداخلية نفسه. وكانت جريدة «الوفد» برئاسة تحرير مصطفى شردى «تستمتع» بهذه «الفرصة»، إلى حد أنها كانت تنقل أخبار تحركات وتصريحات زكى بدر بعد تلوينها بوجهة نظرها، فإذا قارن زكى بدر بين الأداء الشرطى فى عام ١٩٨٧ و١٩٨٦ على سبيل المثال فى أحد احتفالات الشرطة، لم تجد الوفد حرجا فى أن تجعل عنوان حديثه هذا أن زكى بدر ينتقد أداء أحمد رشدى

حتى لولم يورد زكى بدر اسم أحمد رشدى على الإطلاق، وإذا أشار زكى بدر إلى أفضلية أسلوب يتبعه عن أسلوب آخر، كانت الوفد تترجم هذا بالأسماء، وتبحث عمن يمكن أن يكون بمثابة صاحب الأسلوب المنتقد، وتصرح فى عناوينها بأن زكى بدر يهاجمه أو ينتقده.. وهكذا.



بل إن جريدة الوفد كانت تفعل ما هو أطرف من هذا فيما كان زكى بدر يقدمه على أنه إنجاز، إذ كانت تذكر فى عناوين الأخبارأن زكى بدر «يزعم».. وهكذا.

والحق أن زكى بدر نفسه كان - كما ذكرنا - أول مَنْ ساعد على انتعاش مثل هذه «الظاهرة» التى يمكن حسبانها من «الظواهر الصحفية»، كما يمكن حسبانها أيضا من «الظواهر الديمقراطية» رغم كل التحفظات، وعلى كل الأحوال فإن خروج أحمد رشدى على نحو ما خرج به ذات يوم وقدوم زكى بدر بأدائه هذا كانا بمثابة حدثين متتاليين، أو صورتين متتاليتين أو وجهين لصورة واحدة كانت بمثابة تعبير عن «البلورة الصحفية» لمحاولة نجحت فى انتزاع «التقديس» أو «القدسية» عن الأداء الأمنى، وأصبح هذا الأداء حتى على مستوى قائد قادة الشرطة [وهو وزير الداخلية بحكم منصبه] محل حديث الصحافة شأنه فى هذا شأن أداء وزير التربية والتعليم أو أداء وزير الصحة أو وزير القوى العاملة!!

ومن ثم فقد شهدت مرحلة الانفراج الديمقراطى محاولات واسعة ومتوسعة باستمرار للحديث بحرية متناهية عن مستوى نجاح وفعالية الأداء الأمنى، ثم حدثت المفاجأة الكبرى بأن ترك زكى بدر نفسه منصبه بسبب نشر عميد الصحافة العربية الأستاذ مصطفى أمين فى مقال يعد من كلاسيكيات الصحافة المصرية ملخصاً للخطبة النارية التى قدر لها أن تكون آخر خطبة له كوزير، وهى خطبة بنها التى تضمنت تكثيفاً شديداً لمجمل آرائه «الجريئة» فى عدد من الشخصيات العامة للوطن.

وفى أثناء هذا، وفى أثناء تقلد زكى بدر مسئولية وزارة الداخلية جرى تكليف الرئيس مبارك للدكتور عاطف صدقى بتشكيل الوزارة فى نوفمبر ١٩٨٦، وقد خرج اللواء حسن أبو باشا من منصبه كوزير للحكم المحلى عند إجراء هذا التشكيل أى بعد شهور من عمل زكى بدر كوزير للداخلية، ولم تمض فترة طويلة حتى كان قد تحرر من القيود الرسمية وبدأ يدلى بآرائه السياسية والأمنية، ولم تبخل الأقدار على شخصية أبو باشا بجانب درامى مؤثر نشأ عن محاولة اغتيال مروع نجاه الله منه ، وعاد إلى الحياة العامة بعد سلسلة طويلة من المعاناة، ثم تطور الأمر إلى أن نشرت مجلة «المصور» مذكرات حسن أبو باشا على حلقات، ثم صدرت هذه المذكرات على هيئة كتاب نشرته «دار الهلال»، وهكذا أصبح هناك لأول مرة «كتاب» ألفه وزير داخلية سابق من قادة الشرطة فى عهد الثورة، ومن ثم فقد انفسح المجال تماماً أمام التناول الإعلامى لكل ما هو ممكن تناوله من الأداء الشرطى على مختلف المجالات والمستويات.

ثم كان حظ الوزيرين التاليين لزكى بدر لا يختلف عن حظه كثيرا، فقد جاء اللواء محمد عبدالحليم موسى وسط ما يمكن وصفه دون تجاوز بأنه طبول صحيفة «الوفد» أبرز صحف المعارضة بالترحيب به، لكن تركه منصبه تزامن مع تزايد نغمة الانتقاد الحاد لتصرفاته والإعلان عن محاولة للتفاوض مع جماعات العنف!!

كذلك فقد جاء اللواء حسن الألفى ومعه طبول مرحبة أيضا ولكنه هو الآخر لم يترك منصبه إلا عقب حادث الأقصر وبعد أن كان قد تعرض قبلها لأقسى حملة صحفية واجهت وزير داخلية مصرى،وقد تولت صحيفة «الشعب» الجزء الأكبر من هذه الحملة، وقد دفعت به الحملة، ودفع هو نفسه إلى المحاكم فى قضايا عديدة ومتعددة خاضها ضد خصومه.

على هذا النحو أصبح للإعلام «الساخن والبارد» مكان دائم ومتقدم فى الحديث الدائب عن الأداء الأمني، بل فى تقييم الأداء الأمنى، وقد انسحب

هذا بالتالى على تجارب الماضى شيئا فشيئا . كما ألمحنا إلى هذا منذ قليل . ووصل فى البداية إلى الخلاف بين النبوى إسماعيل وحسن أبو باشا، ثم تطرق إلى كل مستويات الأداء الأمنى فى عهد الثورة حتى وصل إلى الأيام الأولى من قيام الثورة.



دور الانطباع فى تكوين وجهات النظر:

ومع الإقرار التام بأن العنصر أو المحور أو المكون الأول فى موقف الإعلام من الأداء الشرطى والأمنى هو الانطباع فى المقام الأول، فإن هذا لا يمنعنا ولا يمنع غيرنا من التأمل بالطبع فى بعض النصوص التى تمثل أو تعكس أو تعبر عن هذا الانطباع.

والحاصل أن هذا التأمل أو الدرس مهم لأكثر من سبب.

- ربما كان السبب الأول أن آراء الإعلاميين نفسها كثيراً ما تؤثر بصورة واضحة (أو غير منكورة على الأقل) فى تشكيل الرأى العام نفسه.
- ربما كان السبب الثانى غريبا بعض الشىء، وهو أن هذه الآراء نفسها كثيراً ما تؤثر فى تشكيل آراء قادة الأمن أنفسهم وفى بعضهم البعض، ولا ننكر أن كثيرين منهم قد استسهلوا النقل المباشر [وربما الحرفى] عن هذه الآراء.
- ويأتى السبب الثالث وهو أن هذه الآراء الإعلامية قد تدلنا بطريقة غير مباشرة على مكمن الخطورة (ولا نقول الخطأ أو الغلط) فى آراء الإعلاميين فيما يتعلق بما يتوقعونه من الأمن والأداء الأمنى.

هكذا فإننا حين نقرأ هذه الآراء بحذر ووعى وانتباه فإنه لا يمكننا فى ذات الوقت أن نتجاهل دلالاتها المختلفة على ما قد تدل عليه، وعلى ما قد لا تدل عليه، وبعبارة أخرى فإنه لا يمكننا أن نقف فقط عند حدود ما تورده هذه

الآراء، ولكن من المهم بذات القدر أن ننبه إلى حدود وطبيعة ما حرصت هذه الآراء على تجاهله من جوانب كثيرة كانت ولا تزال لها آثار واضحة فى «تأطير» الصورة الإعلامية عن الأداء الشرطى فى النهاية.

وليس معنى هذا بالطبع أن كتابات الإعلام عن الأداء الأمنى كفيلة بتقييم هذا الأداء أو توصيفه، ولكن المؤكد أن هذا التقييم وهذا التوصيف لا يمكن لهما أن يتما بدون قراءة مثل هذه الآراء الإعلامية ودراستها جيداً.

ويمكننا أن نميز بعد هذا - التحفظ أو التحوط - مجموعة من الوجوه الحاكمة لهذه الآراء:

الوجه الأول: الثناء الشديد مع التحفظ :

حظى ثلاثة من وزراء الداخلية المتعاقبين بدرجات «مخصوصة» من الثناء الشديد حتى لو لم تشارك فيها أغلبيات كبيرة من الكتاب والصحفيين، فممدوح سالم نموذج للصراحة والاحترام والالتزام، وحسن أبو باشا نموذج للذكاء وسعة الصدر والحيلة واحترام الآخرين، وأحمد رشدى نموذج للانضباط واحترام القانون.

وبالإضافة إلى هؤلاء يحظى الوزراء الآخرون بالثناء على صفات بارزة فى شخصياتهم، فيحظى محمد عبد الحليم موسى بالثناء على قدراته المستترة وعلى روحه الشعبية، ويحظى النبوى إسماعيل بالثناء على قدراته الاستيعابية وعلاقاته الممتدة، كما يحظى زكى بدر بالإعجاب بجسارته وصراحته ووضوحه، ويحظى عبدالعظيم فهمى بالثناء على قدراته التى جعلته منذ مرحلة مبكرة ينفرد بلقب «ثعلب البحث الجنائى»، ويحظى السيد فهمى بالثناء على خلقه والتزامه، ويحظى حسن الألفى بالثناء على أدبه وتواضعه.

على أن أحداً من هؤلاء - باستثناء أبو باشا - لم يجمع بعض ما قيل فيه من مديح على هيئة «ألبوم ألحقه بمذكراته» ليتيح للتاريخ أن يقرأ بعض ما يثنى عليه أو يحقق له الخلود أو القبول.

وقد كان من الطبيعى أن يكون أبو باشا هو الأسبق إلى مثل هذا التسجيل، ففضلا عن أنه بطبيعته منظم الفكر إلى حدود قصوى، فإنه يتمتع بقدر كبير من الثقافة الحقيقية وتقدير الثقافة، كما أنه تعود على أن يقدر النصوص المكتوبة ويعنى بها حتى فيما لا يمسه هو شخصيا، وهو عاشق للقراءة وللثقافة فى صورها المختلفة، بل إنى أذكر - على سبيل المثال - أنى رأيته بين الحاضرين فى إحدى حفلات الأسبوع الأول لفيلم سينمائى عالمى دون أن يشعر الحاضرون بوجوده بينهم، وقد كان فى ذلك الوقت فى موقع متقدم من أجهزة الدولة.

وقد ساعدنا حسن أبو باشا فى مذكراته على أن نطالع بعض الآراء التى سجلتها صحافتنا فى تقييمه أو الثناء عليه فى مناسبتين مهمتين ، الأولى حين ترك منصب وزير الداخلية عقب انتخابات ١٩٨٤، والثانية عقب تعرضه لمحاولة الاغتيال فى ١٩٨٧.

وسوف نقدم فى هذا الباب نماذج متعددة لآراء الصحافة فى شخصيات وأداء وزراء الداخلية من قادة الشرطة.

الوجه الأول: الثناء

- ثناء الأستاذ أحمد بهاء الدين على ممدوح سالم
- ثناء الأستاذ نجيب محفوظ على حسن أبو باشا
- ثناء الأستاذ مصطفى أمين على حسن أبو باشا
- رأى الشيخ الباقورى فى حسن أبو باشا
- ثناء مصطفى شردى على حسن أبو باشا
- رأى جريدة الأهالى فى حسن أبو باشا
- رأى الأستاذ فيليب جلاب فى حسن أبو باشا
- الثناء على أحمد رشدى
- ثناء الأستاذ عبدالوهاب مطاوع على أحمد رشدى
- ثناء عبدالعزيز صادق على أحمد رشدى
- ثناء الأستاذ حسين عبدالرازق على أجمد رشدى
- ثناء جريدة «العالم اليوم» على أحمد رشدى
- ثناء محمد مصطفى على أحمد رشدى
- ثناء محمد عبد الشافى على أحمد رشدى

- الثناء على فوز أحمد رشدى بعضوية البرلمان
- رأى إبراهيم سعدة فى زكى بدر
- ثناء أحمد مصطفى على النبوى إسماعيل
- ثناء محمد الطويل على النبوى إسماعيل

الوجه الثانى : التقييم المزدوج

- رأى موسى صبرى فى ممدوح سالم
- رأى موسى صبرى فى النبوى إسماعيل
- رأى الأستاذ مجدى عبدالغنى فى زكى بدر
- رأى محمد مصطفى فى زكى بدر

الوجه الثالث: الهجوم

ـ هجوم جلال دويدار على النبوى إسماعيل

ـ موقف الصحافة اليسارية من زكى بدر

ـ هجوم الدكتور فؤاد مرسى على زكى بدر

ـ نماذج للتحامل على زكى بدر فى كتابات الصحفيين

ـ نموذج للانتقادات الموجهة إلى محمد عبد الحليم موسى

● **ثناء أحمد بهاء الدين على ممدوح سالم :**

يروى الأستاذ أحمد بهاء الدين فى كتابه " محاوراتى مع السادات" واقعة مقابلته للسيد ممدوح سالم (كوزير للداخلية فى الوقت الذى نقل فيه بعض الصحفيين الى الاستعلامات فى اوائل السبعينات) وينتهز أحمد بهاء الدين الفرصة للثناء على ممدوح سالم فيقول :

«وإنى لأذكر كل لقاءاتى بالسيد ممدوح سالم فى مكتبه كوزير للداخلية أو كرئيس للوزراء بكل خير. فهو رجل شديد التهذيب، هادىء الأعصاب محيط بأى قضية حدثته فيها ومستعد لمناقشتها أيا كان رأيه».

ثم يستطرد بهاء الدين :

«وأحيانا أحكم على كثير من الوزراء والمسئولين من «جو» مكاتبهم فهناك وزير تذهب إليه فتجد غرف سكرتاريته تعج وتضج بالناس، أو موظفيها فى حالة ذعر واستنفار فإذا دخلت على الوزير وجدت مكتبه مغطى بالأوراق والدوسيهات ، ولا تعرف أن تدير معه حديثا من كثرة التليفونات والداخلين للحصول على توقيعات إلخ.. السيد ممدوح سالم على العكس تماماً، تذهب إليه وأنت تعرف طبعاً مسئولياته الثقيلة والكثيرة سواء كوزير للداخلية أو كرئيس للوزارة فى ظروف قلقة ومضطربة، فتدخل إليه فى الموعد المحدد لك بالضبط بدون دقيقة تقديم أو تأخير، وتجد الهدوء هو السائد وتجلس إليه بالساعة أو بالساعات وهو متفرغ لك وكأنه ليس هناك ما يشغله، ونادراً ما يقاطعه تليفون أو موظف ! وقد لاحظ هذه الملاحظة ذاتها المرحوم الأستاذ الدكتور على الجريتلى ! فقد عرض عليه أن يكون نائباً لرئيس الوزراء لقطاع الاقتصاد..وزار السيد ممدوح سالم ثلاثة أيام متتالية للحديث مطولا فى هذا الموضوع الذى انتهى باعتذار الدكتور على الجريتلى عن عدم قبول المنصب، لأنه كما قال لى «فهم أن الحكم لن يغير أسلوبه وأن قرارات الرئيس أنور السادات السياسية سوف تعلو على أى قرار اقتصادى».

«وكانت مقابلات الدكتور على الجريتلى للسيد ممدوح سالم فى الأيام الثلاثة السابقة على إجراء الانتخابات العامة ! أى فى قمة مشغولية رئيس الوزراء بحدث جسيم، ولكنه كان مندهشاً بهذا الهدوء وقلة المقاطعات ... وقد ترك السيد ممدوح سالم رئاسة الوزراء دون أن يعلق بسمعته المالية فى تلك الظروف ولا حتى مجرد شائعة»



● ثناء الأستاذ نجيب محفوظ على حسن أبو باشا:

يفخر حسن أبو باشا أيضا بمقال للأستاذ نجيب محفوظ فى الثناء على قراره بضبط أعضاء اللجان الذين تولوا التزوير فى العملية الانتخابية ويقدم القصة فى أحد حواراته مع الأستاذ محمد مصطفى على النحو التالى:

«جاءت انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى وبالقائمة المطلقة.. ورفضت الأحزاب الدخول فى هذه الانتخابات وقلت يومها كوزير للداخلية: لابد من تدعيم بذرة حياد الشرطة فى العملية الانتخابية وتعميق جذورها فى الأرضية السياسية. ورغم أن الحزب الوطنى هو الحزب الوحيد الذى خاض الانتخابات إلا أننى أصدرت توجيهات لجميع مديرى الأمن بالمحافظات بضرورة منع أى تدخل لتزوير الانتخابات، واستطاعت الشرطة ضبط ١٢ قضية لرؤساء وأعضاء لجان الانتخابات الذين حاولوا تسويد البطاقات.. وعندما أعلنت النتيجة الإجمالية ونسبتها ٥١٪ حرصت على البدء بالمحافظات التى كان فيها الإقبال ضعيفا».

«ولعلها هى المرة الأولى فى تاريخ الانتخابات منذ بدأت فى مصر أن تضبط الشرطة أعضاء اللجان الذين يحاولون التزوير فى العملية الانتخابية، وهو ما لفت نظر كاتبنا العالمى نجيب محفوظ الذى حرر فى مقاله الأسبوعى فى جريدة الأهرام تعليقا على هذه الظاهرة ما يلى:

«جاء فى جريدة الأحرار المعارضة أن بعض رؤساء لجان الانتخابات قد ظنوا أن التعليمات التى صدرت إليهم بالتزام الحيدة والنزاهة فى انتخابات مجلس الشورى، ما هى إلا مجرد تصريحات تهدف إلى الاستهلاك المحلى، فجروا على عادتهم فى تزوير البطاقات الانتخابية وإذا بالشرطة تلقى القبض عليهم وتحيلهم إلى النيابة العامة».

«وقفت [الحديث للأستاذ نجيب محفوظ] أمام الخبر وأنا من الدهشة إلى ما لا نهاية، لا لسوء ظن بالشرطة، ولكن لفيض غمرنى من الذكريات الأسيفة عن الماضى البعيد والقريب، حينما كان المستبدون يتخذون من الشرطة وسيلة إلى تزييف إرادة الشعب وتخليق برلمان مزور كقناع لحكم ملكى مطلق، كنا فى تلك الأيام ننظر إلى الشرطة باعتبارها عدو الشعب وحقوق الإنسان وسلاح الظلم والطغيان».

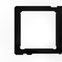
«والحق أن الشرطة كانت الضحية الأولى للطاغية، فهو الذى أجبرها على التخلى عن واجبها نحو الوطن لتخدم أهواءه وأطماعه، اليوم تعود الشرطة إلى موقعها الطبيعى كحارس أمين للقانون والقيم وحقوق الشعب، كساهر يقظ على الدستور والديمقراطية. وقديماً كان المستبد يعهد بوزارة الداخلية إلى رجل يتوافر فيه الدهاء والجرأة واللامبالاة بالقيم، كأنما يعهد بها إلى قاطع طريق لا وزير فى دولة متحضرة، واليوم يقوم على رأس الوزارة رجل واسع الإدراك، نبيل المقاصد، عامر القلب يحب الوطن والديمقراطية وحقوق الإنسان، وقد وعد وتعهد، ثم صدق الوعد والتعهد، وأول الغيث قطرة ثم ينهمر».



● ثناء الأستاذ مصطفى أمين على أداء اللواء حسن أبو باشا:

ويقتطف حسن أبو باشا من مقال لمصطفى أمين قوله فى الثناء على الانتخابات البرلمانية فى ١٩٨٤ ما يلى:

«لو أنفقت مصر ملايين ما حققت سمعة طيبة مثل تلك التى تحققت فى هذه الانتخابات».



- **رأى الشيخ الباقورى فى حسن أبو باشا:**

أما الشيخ أحمد حسن الباقورى فقد تحدث إلى جريدة مايو (٢ أبريل ١٩٨٤) فقال:

«الرجل الصالح هو الذى يجرى على يديه الخير والسيد حسن أبو باشا وزير الداخلية رجل متدين، وله أسلوب ومنطق وأدب جم وإلمام بالإسلام وحرص على الوطنية، وكون وزارة الداخلية تلجأ إلى حوار فهذا لا ريب أمر يرضى الله ورسوله والمؤمنين. ومع أن تجربة الحوار الدينى تجربة جديدة، فإنها تعد فى الوقت نفسه قدوة لكل العالم العربى والإسلامى، وما زالت مصر سباقة إلى كل خير».



- **ثناء مصطفى شردى على حسن أبو باشا:**

كتب الاستاذ مصطفى شردى رئيس تحرير جريدة الوفد (٧ مايو ١٩٨٧) يقول:

«لقد كنت من الذين اختلفوا مع اللواء حسن أبو باشا وبلغ الخلاف أقصى درجات الحدة، غير أن الإنصاف يلزمنى بذكر حقيقة أعرفها عن الرجل الذى لم يعد صاحب مقعد أوسلطان وهى أنه كان أول من رفع شعار الحوار مع الجماعات الإسلامية، وأول من قال إن القوة لن تقمع الرأى وأن العصا لا تصلح أبداً للحوار، وإنما يُقارع الرأى بالرأى وتُواجه الحجة بالحجة، وهذا هو السبيل الوحيد للاقناع».

ويصل مصطفى شردى إلى أن يقول:

«وقد احتضن اللواء حسن أبو باشا هذا الشعار الجديد الذى اختفى تماماً من حياتنا السياسية منذ قيام ثورة يوليو قبل ثلاثين سنة، وتمسك الرجل

بشعاره على الرغم من أنه تولى مسئولية وزارة الداخلية فى ظروف حالكة السواد وبعد اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات ، وعلى الرغم من الأصوات التى كانت تطالب بالانتقام، والاقلام التى أخذت تدق طبول الحرب على الجماعات الإسلامية، تمسك الرجل بشعاره ونجحت أفكاره. وكان من الشجاعة أن أطلق سراح الآلاف من أعضاء الجماعات الإسلامية الذين كانت تزدحم بهم السجون والمعتقلات ، وواصل الحوار خارج الأسوار حتى قيل وقتها إن اللواء حسن أبو باشا أزيح من منصب وزير الداخلية لأنه كان رجل سياسة أكثر منه رجل أمن».



• رأى جريدة الأهالى فى حسن أبو باشا:

كتبت جريدة الأهالى (٢٩ ديسمبر ١٩٨٢) تحت عنوان «نحن وحسن أبو باشا»:

«على المستوى الشخصى إذا سلمنا بمنطق الذين تصوروا أن هناك موقفاً شخصياً من اللواء حسن أبو باشا، نقول إن حزبنا تعاون مع ثلاثة من وزراء الداخلية [لست أدرى هل تقصد الأهالى ممدوح سالم والنبوى إسماعيل وحسن أبو باشا، أم أنها تقصد السيد فهمى والنبوى إسماعيل وحسن أبو باشا، وكلا الاحتمالين قائم وذلك لأن ممدوح سالم كان سلفاً وخلفاً للسيد فهمى فى ذات الوقت]، لا شك أن أفضلهم فى حدود السياسات المقررة هو اللواء حسن أبو باشا، فهو على الأقل لم يلفق لحزبنا أو لأعضائه أية قضايا أمن دولة، ولم تقتحم شرطته مقر الحزب، ولم يمنع لحزبنا اجتماعا، ولم يستخدم فى تعامله معنا أسلوب السب والقذف والاتهام، ولم يصادر جريدتنا رغم قسوتنا أحيانا فى نقد سياسة وزارته ».



كما كتبت جريدة الأهالى فى ٢٥ يوليو ١٩٨٤ : -

«أرجعت بعض الدوائر السياسية فقد اللواء حسن أبو باشا لمنصبه كوزير للداخلية إلى عدة أسباب ، منها أنه كان يمثل مَنْ يسمون بالحمائم فى وزارة د. فؤاد محيى الدين، الذى كان قبل وفاته من أنصار سياسة مواجهة المعارضة السياسية فى الداخل وقمعها، و هو تيار كان اللواء حسن أبو باشا لا يرحب به ويرى أن معركة النظام الأساسية هى مع الجماعات الإسلامية المتطرفة ، وأن إتاحة الفرصة للأحزاب المسموح بها لكى تتحرك وتنشط يكفل أمن النظام، لكن وفاة د. فواد محيى الدين جعلت دور الموازنة الذى كان يلعبه اللواء حسن باشا أقل أهمية، خاصة أنه قد تجاوز فى تقدير بعض الدوائر دوره ليلعب دوراً سياسياً بارزاً فى الاتصال بأحزاب المعارضة وفى إقامة اتصالات وإجراء حوارات مع بعض الفصائل السياسية ومنها الناصريون، بينما تزداد الحاجة إلى وزير داخلية حرفى يهتم أساساً بالأمن».

● **رأى الأستاذ فيليب جلاب فى حسن أبو باشا:**

وكتب فيليب جلاب رئيس تحرير الأهالى (١٣ مايو ١٩٨٧) فى جريدته :

«كان اللواء حسن أبو باشا من أفضل وزراء الداخلية لسبب واحد على الأقل، وهو أنه صاحب شعار الحوار مع النظام وبين مَنْ يرى النظام أنهم من المنشقين أو المتطرفين أو الإرهابيين دون الاعتماد على الأسلوب الأمنى فقط، ولم يكن سراً أن اللواء حسن أبو باشا من أنصار إتاحة الفرصة للتيارات السياسية الحقيقية للعمل السياسى المشروع من خلال الحزب الوطنى الديمقراطى أو من خارجه، ولذلك أثار موقفه ثائرة رئيس الوزراء المرحوم فؤاد محيى الدين الذى كان يرفض لأسباب خاصة اشتغال الوزراء بالسياسة، ومهمة وزير الداخلية الأولى والأخيرة فى رأى رئيس الوزراء هى أن يستخدم قوات الشرطة وأجهزة الأمن وحرس السجون فى ردع كل مَنْ تسول له نفسه الخروج عن القواعد المقررة، وتكاتف زملاء أبو باشا فى الحكومة والحزب الوطنى

للتخلص من الوزير الذى يريد الاشتغال بالسياسة، ونجحوا فى إبعاده عن وزارة الداخلية ثم عن وزراة الحكم المحلى، وتردد فى أروقة الحكومة والحزب الوطنى اتهام فظيع ضد اللواء حسن أبو باشا وهو أنه ذو ميول ناصرية، وهو اتهام لا يسقط بالتقادم وله من الآثار المباشرة والجانبية ما يعجز عن مواجهته رجل واحد».



● **الثناء على أحمد رشدى:**

حظى اللواء أحمد رشدى هو الآخر بقدر كبير من الثناء فى مناسبتين مهمتين: عقب استقالته مباشرة (١٩٨٦)، وعقب ترشيح نفسه ثم فوزه بعضوية مجلس الشعب فى انتخابات مجلس الشعب (١٩٩٠):

● **ثناء الأستاذ عبدالوهاب مطاوع:**

كتب الأستاذ عبدالوهاب مطاوع رئيس تحرير مجلة الشباب (عدد ديسمبر ١٩٩٠) تقديماً خاصاً للحديث الذى أجراه الأستاذ أحمد حسن عبدون مع اللواء أحمد رشدى عبر فيه عن اعتزازه بشخصية الوزير السابق وكان من ضمنه قوله:

«أرى فى شخصه وفيما التزم به من مبادئ وقيم خلال وجوده فى السلطة وبعد خروجه منها ما ينبغى أن نقدمه للشباب.. وما ينبغى أن يكون مثلا أعلى لهم».



● **ثناء عبدالعزيز صادق على أحمد رشدى:**

كتب الا ستاذ عبد العزيز صادق فى مجلة أكتوبر فى ١٦ مارس ١٩٨٦ يقول:

«عرفت أحمد رشدى على مدى الأعوام الأربعة والثلاثين التى انقضت منذ أن كان برتبة يوزباشى، أى نقيب، مديرا لمكتب اللواء محمود الباجورى وكيل

وزارة الداخلية، وكان ذلك فى الأيام الأولى لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ عندما تحدد موقع عملى بالداخلية ضابط اتصال للقيادة العامة».

«لم يتغير فيه شىء برغم تعدد وتنوع المناصب التى تقلدها.. الانضباط والحزم.. الصدق والصراحة.. البساطة والقدرة على العطاء بسخاء.. الإخلاص الكامل للعمل».

«وأحمد رشدى يسكن بجوارى فى ميدان روكسى فى بيت قديم يعيش فيه منذ سنوات بعيدة لم يغيره.. ومنذ بضعة شهور قيل لى إن فيلا يجرى تجهيزها الآن لينتقل إليها صديقك وزير الداخلية.. فسألته عن صحة ما سمعته فقال ضاحكاً: أنت تعرفنى جيداً.. ومن خلال هذه المعرفة لابد أنك عرفت أن ما قيل غير صحيح».

«وهنا أضيف أنه قد جرت العادة فى بلدنا أن أى وزير جديد يُعطى شاليهاً فى المنتزه بالإسكندرية كان ذلك أيام زمان.. لكن أصبحت الموضة الآن شاليها فى المعمورة أو العجمى!!».

«ولكن أحمد رشدى يختلف عن كل الوزراء.. فالرجل حتى الآن ليس له فى الإسكندرية إلا مسكن قديم صغير يحمد الله عليه».

«ومهما قيل عن أحمد رشدى فيكفيه أنه الرجل الذى استطاع أن ينظف حى الباطنية من المخدرات وتجار المخدرات بعد أن كان هذا الحى يسمى «عاصمة المخدرات»!! هذا بخلاف مواجهته للمرتشين مهما كانت مراكزهم ومواقعهم.. وتصديه للإرهاب والسموم البيضاء».

- **ثناء الأستاذ حسين عبد الرازق :**

يتحدث حسين عبد الرازق فى كتابه " الاهالى : صحيفة تحت الحصار" عن متابعة جريدة الأهالى لأحداث الأمن المركزى واستقالة احمد رشدى إلى أن يقول :

«وكتب أحمد عز العرب مقالا على الصفحة الخامسة تضمن تحية لأحمد رشدى وزير الداخلية الذى استقال متحملا كوزير للداخلية المسئولية عن وقوع تمرد الأمن المركزى، واختار له عنوان «أبو العلا البشرى وأحمد رشدى.. نهاية حزينة لرجل شريف» فى إشارة ذكية لمسلسل أبو العلا البشرى من تأليف أسامة أنور عكاشة وبطولة الفنان محمود مرسى، الذى كان يعرض فى الوقت نفسه فى التليفزيون » .

ويردف حسين عبد الرازق بالقول :

« وقد بادرت بمجرد إعلان استقالة أحمد رشدى بالاتصال به تليفونيا فى منزله، لأنقل له تقديرا أعتقد أنه واجب وصحيح، قلت له إننى حرصت على الاتصال به فى منزله للمرة الأولى لأعبر عن تقديرى لأكثر من سبب. الأول: أنه كوزير للداخلية ـ على غير ما اعتدناه ـ تقبل النقد، بل النقد العنيف، والجارح أحيانا منا فى «الأهالى» بصدر رحب ودون أن يعتبر ذلك جريمة تستحق العقاب، بل حرص أن يتصل الحوار بيننا. والثانى: أنه وفى قدر استطاعته بالوعد الذى قطعه على نفسه، أنه لن يتم تلفيق اتهامات أو قضايا للقوى السياسية المعارضة فى عهده.. والثالث: أنه تحمل مسئولية التمرد بشجاعة وقدم استقالته، وهو أمر أصبح ـ للأسف ـ نادرا فى مصر، رغم أنه أمر طبيعى فى كل بلاد العالم المتحضر ».

«وكان اللواء أحمد رشدى **هو وزير الداخلية الوحيد** الذى التقيت به خلال **رئاستى لتحرير «الأهالى»**.. ولم أكن أنا الذى سعى إلى هذا اللقاء، بل جاءت المبادرة منه، اتصل بى مكتب الوزير فى «الأهالى» وقال لى إن السيدالوزير على الطرف الآخر من الخط. وسألنى اللواء أحمد رشدى: «إيه ياعم حسين مش عاوز تتعرف بوزير داخليتك.. كل الناس اتصلوا وجاءوا إلا أنت». وأجبته: «على العكس أرغب بالطبع فى معرفة كل المسئولين، خاصة وزير الداخلية الذى تربطنا بوزارته أحداث وأحداث، ولكن تجربتى مع الوزير السابق دفعتنى إلى عدم المبادرة بالاتصال بأى وزير داخلية»، المهم أبلغنى أن مكتبه سيبلغنى بموعد اللقاء.

«وذهبت إلى الموعد، وعلى ما أذكر كان فى الثامنة مساء، ودار بيننا حديث طويل حول الانضباط وسياسة الوزارة، وأثرت خلال اللقاء أربع قضايا حول التعذيب وتلفيق القضايا للمعارضة عن طريق جهاز مباحث أمن الدولة، وأيهما أفضل للأمن حرمان قوى سياسية أساسية من تكوين أحزاب رسمية ودفعهم إلى العمل السرى، أم السماح بتكوين الأحزاب، وأخيرا القبض على عدد من قيادات وأعضاء التجمع فى كفر الدوار ودمنهور لتوزيعهم بيانا صادرا عن التجمع ومنشورا فى «الأهالى».

«وقطع اللواء أحمد رشدى على نفسه عهداً بألا يسمح بأى تعذيب أو تلفيق طالما كان على رأس أجهزة وزارة الداخلية، وأن نحاسبه على هذا العهد.. وقال: إن موضوع السماح بتشكيل الأحزاب ليس مسئولية وزارة الداخلية، وإنما يخضع لتقدير القيادة السياسية.. وتمسك بشدة بموقفه من عدم السماح بتوزيع بيانات فى الشارع حتى لو كانت صادرة عن أحزاب رسمية ولا يوجد بها ما هو مجرم قانونا، بحجة وجود صحف للأحزاب، وأن السماح بذلك سيؤدى إلى فوضى وستستغله قوى غير شرعية فى توزيع منشورات وسيختلط الحابل بالنابل، وأنه سيعتقل أى شخص يوزع أية بيانات فى الشارع. وحول هذه النقطة دار حوار طويل، ولم يقتنع أى منا بالطبع برأى الآخر » .

« وقد تواصل الاتصال بيننا سواء بالتليفون و باللقاء المباشر. ولم يكن مصادفة أنه وزير الداخلية الوحيد الذى ترك الوزارة مشيعاً بنوع من التقدير والاحترام من كافة القوى السياسية » .

● ثناء جريدة «العالم اليوم» على أحمد رشدى:

وهذا نموذج رابع للثناء على أحمد رشدى قدمته جريدة «العالم اليوم» فى مقدمة حوارها الذى أجرته معه فى ١٩ أغسطس ١٩٩٢ وجعلت عنوانه: «اللواء أحمد رشدى وزير الداخلية المصرى الأسبق: التطرف ابن شرعى للأزمة الاقتصادية».

قالت «العالم اليوم»:

«دفع اللواء أحمد رشدى وزير الداخلية المصرى الأسبق منصبه ثمناً لتمرد الأمن المركزى فى فبراير ١٩٨٦ بعد عامين من توليه المسئولية، ورغم مرور أكثر من ست سنوات على إقالته من منصبه إلا أن المكانة التى حفرها فى قلوب عامة الشعب فى مصر مازالت موجودة، فقد كسر القاعدة وجعل البسطاء وعامة المواطنين يحبونه لأنه حارب كبار تجار المخدرات وأعاد الهيبة والانضباط إلى الشارع المصرى، والأهم محاولة تحسين معاملة المواطنين فى أقسام الشرطة، دفعه أهل دائرته للترشيح فى انتخابات مجلس الشعب الأخيرة وحصل على أعلى نسبة من الأصوات حصل عليها مرشح فى دائرته».



• **ثناء محمد مصطفى على أحمد رشدى :**

أما محمد مصطفى فى كتابه «كنت وزيرا للداخلية» فيثنى على أداء أحمد رشدى بهذه العبارات:

«لقد حاول اللواء أحمد رشدى وبكل الوسائل أن يعيد الانضباط إلى الشارع المصرى الذى عمته الفوضى.. وهو أيضا الذى شن حربا شعواء لا هوادة فيها ضد تجارة وتعاطى المخدرات.. وبدأ الكبار والصغار من تجار المخدرات يتساقطون الواحد بعد الآخر.. ثم إنه الذى أحبط مع رجاله كافة المؤامرات التى استهدفت أمن مصر واستقرارها.. وكان تصديه للفساد شاملا وعلى كافة المستويات.. فأوقع كبار المرتشين والمنحرفين الذين اتخذوا من قرابتهم وقربهم من رئيس مجلس الشعب الراحل درعاً ظنوا أنه يحميهم، فما كان من وزير الداخلية أحمد رشدى إلا الإيقاع بهم وكشفهم وتقديمهم إلى المحاكمة.. ولعل مظاهرة ابتهاج تجار المخدرات باستقالة أحمد رشدى وابتعاده لهى أبلغ دليل على شراسة مقاومته لهم».



• **ثناء محمد عبد الشافى على أحمد رشدى :**

كتب الأستاذ محمد عبد الشافى (عضو مجلس الشعب) فى جريدة الأحرار بابه الثابت «عيب» فى مارس ١٩٨٦ ما نصه:

«الأخ والصديق اللواء أحمد رشدى وزير الداخلية (المستقيل) خرج من الوزارة بطريقة جعلتنى أتذكر الفريق أول عبدالمنعم رياض الذى استشهد فى أثناء ما يسمى بحرب الاستنزاف».

«فقد حدث فى أعقاب هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ أن التقيت بالفريق عبدالمنعم رياض فى حجرة الوزراء بمجلس الشعب وكان من بين الحاضرين الفريق محمد فوزى قائد الجيش والمهندس عبدالخالق الشناوى وزير الرى وقتها، وقال عبدالخالق الشناوى لمحمد فوزى: هذه الهزيمة نتيجة طبيعية لما حدث قبلها.. فمثلا الذى يجلس أمامك الأخ محمد عبدالشافى الذى انتخبه شعب دمنهور فى معركة كبيرة صدر قرار بمنعه من دخول المجلس.. والقرار لم يكن من مجلس الأمة ولكن من رئيس المجلس للحرس بمنعه من الدخول، وهذه سابقة لم يحدث مثلها فى تاريخ مصر.. وعندها أقسم محمد فوزى بأنه لم يعلم بهذه الواقعة.. وأضاف عبدالخالق الشناوى [ما ارتكب] ضد الشعب المصرى فى عامى ١٩٦٥ و١٩٦٦وكيف تعرض لموجة رهيبة من الإرهاب والاعتقال، وكيف كان يموت الناس من التعذيب فى السجون والمعتقلات ويقال لذويهم إنهم قتلوا فى أثناء الهرب من السجن أو إنهم انتحروا.. وخلص من حديثه الشجاع أن هزيمة يونيو عبارة عن محصلة لما كان يحدث فى مصر قبلها».

« ولما كان عبد المنعم رياض يجلس بعيدا عنا.. تركت الحاضرين وتقدمت منه.. وكان الرجل لحظتها تنطق قسمات وجهه بالشعور بعدم الرضا والقلق الشديد. فعرفته بشخصى وقلت له أنا أعلم عنك من أعدائك الذين أطلقوا عليك لقب «الجنرال الذهبى».. ونحن فخورون بوجود ضابط شجاع مثلك فى قواتنا المسلحة.. وسألته عن رأيه فى كيفية عدم تكرار مثل هذه الهزيمة المنكرة.. التى تفوح منها رائحة الخيانة».

«وفوجئت أيها السادة بالرجل يقول لى كلاما خطيرا لا يزال يرن فى أذنى حتى هذه اللحظة.. قال: اسمع يا ابنى.. هذه الهزيمة ستتكرر وعلى أفظع مما حدث مادام الفكر الذى أوصلنا لهذه النتيجة ما يزال يحكم ويقود!!».

«والحقيقة أننى لم أستطع أن أعلق على هذا الكلام الخطير الواضح والذى يتهم مباشرة جمال عبد الناصر بأنه هو الذى أوصلنا إلى هذا، ويتوقع على يديه إذا استمر أضعاف ما حصلنا عليه من الهزائم. وطبعا ياسادة عبدالمنعم رياض لم يخصنى أنا وحدى بهذا الكلام، فبالتأكيد قاله لغيرى ممن يثق فيهم، وطبعا حينما تعلم القيادة السياسية بهذا الرأى من مثل هذا القائد (وبالتأكيد علمت) سيكون بالنسبة لهم مصدر خطر يجب التخلص منه».

«وفعلا عندما كان الفريق عبد المنعم رياض يتفقد الخطوط الأمامية على شاطئ القناة.. أخذ البعض يذيعون تحركاته باللاسلكى.. فالتقطت إسرائيل هذه التحركات وحددت موقعه بالضبط وأطلقت عليه المدافع.. ومات عبدالمنعم رياض.. وارتاحت القيادة السياسية.. مع العلم بأن تحركات القادة دائما مكتومة، لكنها هذه المرة بالنسبة لعبدالمنعم رياض كانت مذاعة».

«تذكرت هذه الواقعة الخطيرة عندما علمت باستقالة اللواء أحمد رشدى».

«فقد كنت فى لقاء معه فى مكتبه منذ حوالى عام بخصوص ضابط مباحث الجمالية الذى ضبط تاجر مخدرات كبيرا ومعه أطنان من الحشيش.. ولكن يوم صدور حكم المؤبد على التاجر كان الضابط قد صدر ضده قرار بنقله من المباحث إلى قسم عابدين.. والغريب أن التاجر هو الذى أقسم للملأ بأنه سينقله وفعلا تم نقل الضابط.. فقال لى السيد الوزير بأن هذا الموضوع هو يعرفه جيدا وطلب تركه له.. فقلت لسيادته وكان معى فى المقابلة الأستاذ وحيد غازى رئيس تحرير الأحرار الأسبق.. قلت له أرجو ألا تتضايق إذا قلت لك إن من أسباب انتشار المخدرات بهذا الشكل هو أن بعض كبار الضباط يشجعون ذلك ، وفوجئت بالرجل يقول لى: أنا معاك.. وسترى قريبا ما

يسرك.. ثم توالت الأحداث بسرعة وذهب أحمد رشدى وجاء زكى بدر.. وهذا لم يسرنى».



● **الثناء على فوز أحمد رشدى بعضوية البرلمان:**

رشح أحمد رشدى نفسه للانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٠ وفاز فى دائرة بركة السبع، وقد كان هذا الترشيح ثم الفوز مناسبة للصحافة لتعيد تقديم الثناء عليه والإشادة بشخصه، ومع أن أحمد رشدى لم يعاود ترشيح نفسه فى انتخابات ١٩٩٥ واعتبر فوزه بدورة برلمانية واحدة كافياً، إلا أن خوضه للمعركة الانتخابية فى حد ذاته كان مناسبة جيدة لرد الاعتبار والتعبير عن مدى الإعجاب الذى يحظى به.

وعلى الرغم من «الاقتضاب» الذى كان بمثابة الطابع السائد لحديث أحمد رشدى للأستاذ أحمد حسن عبدون (مجلة الشباب: ديسمبر ١٩٩٠) فقد تحدث أحمد رشدى باعتزاز عن دعوة مواطنيه له للترشيح فى دائرة بركة السبع (محافظة المنوفية) كما أشار إلى أنه رشح نفسه بعد أن استفزه بعض مواطنيه بأنه يتراجع عن مجال الخدمة العامة وهو يقول:

«... فى البداية طلب منى عدد كبير من المواطنين فى دائرة بركة السبع دخول انتخابات مجلس الشعب لكنى رفضت، ففوجئت بهم يقومون بتوزيع منشورات تحثنى على خوض الانتخابات، وتجنبا للإحراج سافرت إلى القاهرة مبتعداً عن الدائرة لبعض الوقت، وإذا بأشخاص كثيرين يأتون إلى منزلى بالقاهرة ليرجونى دخول الانتخابات، وأراد البعض استثارتى فاتهمونى بالتراجع عن مجال الخدمة العامة، فاستفزنى الاتهام وقررت دخول المعركة لأنى لم أبتعد فعلاً عن الخدمة العامة، وفى يوم تقديم أوراقى للترشيح صارحت أهل الدائرة الانتخابية بأنى لا أملك نقودا أنفق منها على الانتخابات

فتقبلوا الوضع، واندفعوا يطبعون منشورات الدعاية الانتخابية ويكتبون بأيديهم لافتات الدعاية، ودهشت عندما وجدت شريط كاسيت يحمل أغانى مؤلفة وملحنة خصيصا لى، وأتمنى أن أواصل خدمتى للشعب فى أى موقع من المواقع لأنه عمل عظيم لا يرتبط بمكافآت أو مرتبات».



● **رأى إبراهيم سعدة فى زكى بدر:**

كان الأستاذ إبراهيم سعدة رئيس تحرير أخبار اليوم من أوائل من هاجموا زكى بدر ولكنه أثنى عليه بعد خروجه من الوزارة بفترة وجيزة.

يقول الأستاذ إبراهيم سعدة :

«إننى لا أتباهى بأننى أول مَنْ هاجمت السيد زكى بدر فى اليوم التالى مباشرة على توليه مسئولية وزير داخلية مصر بعد قبول استقالة السيد أحمد رشدى فى أحداث قوات الأمن المركزى.. يومها كتبت مقالا، نصحت فيه السيد وزير الداخلية الجديد بضرورة الاطلاع على الملف الخاص به لدى مباحث أمن الدولة حتى يعرف هو فظاعة ما قالته تلك المباحث عنه وعن تصرفاته طوال سنوات عمله.. منذ أن تخرج ملازما وحتى شغل منصب محافظ أسيوط».

«ولم يكن هدفى من ذلك استعراضا لشجاعة أو حتى ممارسة النقد العنيف الذى لولا الرئيس حسنى مبارك لما جرؤ واحد من حملة الأقلام - من المعارضين قبل المؤيدين - أن يكتب حرفا أو يهمس بكلمة».

«لقد كان هدفى الوحيد الذى لم يفهمه الكثيرون وقتذاك هو أن ينتبه وزير الداخلية الجديد إلى ضرورة إعادة النظر فى تقارير مباحث أمن الدولة حتى لا تظلم بريئا أو تتجنى على مظلوم أو تنسب لمواطن - كبيرا أو بسيطا - ما ليس فيه، وإذا كنت لا أتباهى بأننى أول مَنْ هاجم زكى بدر فى اليوم الثانى مباشرة على تعيينه وزيرا للداخلية فإننى لا أتنكر - فى نفس الوقت - لكل كلمة كتبتها

بعد ذلك تأييدا لنجاح السيد زكى بدر فى حماية بلادنا من الأخطار التى تتربص بها.. وفى مواجهة أعداء الاستقرار الذين يخططون لإسقاط أمننا وأماننا.. وفى مطاردة تجار المخدرات الذين يمتصون دماء شبابنا، وفى تعقب تجار العملة الذين يدمرون اقتصادنا القومى».

● **ثناء أحمد مصطفى على النبوى إسماعيل:**

يتحدث أحمد مصطفى عن شخصية النبوى إسماعيل فيقول:

«رجل فى غاية الذكاء.. ويعرف جيداً كيف يكتسب إنساناً إلى جانبه مهما كان، ويجعله يشعر أنه صديقه منذ سنوات طويلة جداً، رغم أن معرفته به ربما لا تتعدى بضعة أيام».

«عندما تولى منصبه كوزير للداخلية.. بدأ فى استقطاب جميع ضباط الشرطة إلى جانبه».

«كان كلما قابل ضابطاً مهما كانت رتبته سأله عن أحواله.. وصحته وأسرته.. و.. و.. إلخ، وكأنه يعرفه معرفة جيدة منذ سنوات.. وكان أى ضابط يشعر عندما يسأله الوزير عن أحواله وهو يبدى له الحب والتودد.. ينشرح له صدره.. ويظل يردد لبقية الضباط أن الوزير: هايل.. وراجل عظيم.. و..و.. إلخ».

«ثم إن النبوى إسماعيل ابتدع طريقة هائلة وهى الإغداق على الضباط فى جميع مديريات الأمن بالأموال «بمعنى» أن جميع مديريات الأمن فى كل المحافظات وكذلك جميع الإدارات والمصالح التابعة لوزارة الداخلية دأبت منذ زمن طويل على عمل كشف يطلق عليه اسم «جهود الضباط»، هذه الكشوف تكتب دائما بعد كل عمليات ضبط متهمين.. أو كشف أوكار أو ضبط مخدرات أو مسروقات.. أو غير ذلك».

«ترسل هذه الكشوف إلى الوزير وفيها القضايا التى ضبطت خلال شهر مثلاً.. وأسماء جميع الضباط فى مديريات الأمن.. أو الإدارة.. أو المصلحة..

بداية من المدير ونائبه.. ومدير المباحث.. ورئيس المباحث إلى الضباط.. وصف الضباط.. والمخبرين أو الجنود».

«عندما تعرض هذه الكشوف على الوزير النبوى إسماعيل كان يكتب أمام كل اسم عبارة ويصرف له مكافأة مرتب ثلاثة أشهر أو شهرين أو شهر حسب رتبة كل ضابط أو شرطى، من هذا المنطلق أجمع الضباط فى مصر كلها على حب وزيرهم النبوى إسماعيل. بل إن الأمر تعدى إلى ما هو أبعد من ذلك».

«مثلا عندما كان يقوم بزيارة أى موقع تابع للشرطة، سواء كان مديرية أمن أو مصلحة أو إدارة، ويحدث أن يتقدم إليه أى ضابط بشكوى أو مظلمة، ينظر فيها فوراً ويقرر ما يراه صالحاً فى حياة الضابط».

«بل إن كثيراً من الضباط كانوا يتقدمون إليه بشكاوى أو مطالب فى وزارات أو مصالح أخرى غير وزارة الداخلية، وكان يبدى استعداداً لتلبية طلبات كل ضابط».

«إن النبوى إسماعيل استطاع بذكائه الشديد وقوة شخصيته أن يجتذب أو يستقطب إلى جانبه الدكتور عبدالرزاق عبدالمجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد، مما جعل الأخير - كما سمعت من أحد وزراء الداخلية السابقين - يطلب النبوى إسماعيل فى التليفون ويقول له: «إن وزير الدفاع طلب زيادة ميزانية وزارته.. فأرجو أن ترسل لى أنت أيضاً تطلب زيادة ميزانية وزارة الداخلية.. وكان النبوى إسماعيل سرعان ما يستجيب لذلك».

«من هنا كان «العصر الذهبى» لوزارة الداخلية.. ولضباط الشرطة فى عهد النبوى إسماعيل.. الذى كان ممدود اليدين بالإغداق على جميع ضباط الشرطة والمباحث فى عهده.. ثم إنه عمل على زيادة مرتبات الضباط والصف والجنود وجعل المكافآت الشهرية ثابتة».



● **ثناء محمد الطويل على النبوى إسماعيل:**

كان كتاب الاستاذ محمد الطويل «لعبة الأمم والسادات» بمثابة أول كتاب نقل للقارئ رؤية اللواء محمد النبوى إسماعيل لأكبر قدر من الأحداث التى شارك فيها، و ذلك قبل أن ينشر الاستاذ محمود فوزى كتابه «النبوى إسماعيل وحادث المنصة».

وفى صفحة ٣٢٠ يسأل محمد الطويل : ولكن كيف ولماذا اختير النبوى إسماعيل وزيراً للداخلية فى هذه المرحلة؟ وكيف تعرف بالسادات؟ ويجيب محمد الطويل عن هذا السؤال بإجابات من الواضح أنها للنبوى إسماعيل حتى ولو لم يسمعها الشارع المصرى قبل ذلك فيقول :

«إن النبوى إسماعيل لم يكن على صلة بأى من ضباط الثورة من القيادات، بل أنه عقب الثورة بأسبوعين فى عام (١٩٥٢)، وهو صديق لجمال فؤاد، وماهر زغلول، ومن الضباط القريبين لقادة الثورة ، فقد أشاروا عليه بأن يذهب معهم إلى القيادة العامة للثورة ليسألوا عن تعليمات وزارة الداخلية وقيادات الشرطة. إلا أنه رفض وفضل ألا يذهب منعا لتأويل ذلك بأنه تملق للقادة الجدد. وقد نقل إلى مباحث أمن الدولة. وعمل بها عاما ونصف العام، إلا أنه طلب نقله إلى مباحث السكة الحديد رغم الضغوط التى أحاطت به لعدم تنفيذ هذا النقل، ولكنه أصرّ على موقفه ، وبالفعل شغل منصب رئيس مباحث السكة الحديد، وهو برتبة ملازم أول والتى كان يشغله عقيد شرطة نقل إلى محافظة كفر الشيخ».

«واستمر هناك حتى مايو (١٩٧١) عندما اختاره ممدوح سالم مديرا لمكتبه عندما تولى منصب وزير الداخلية، إلى أن استدعى كشاهد فى قضية مراكز القوى، وسألته المحكمة عن مدى صحة الاتهام الموجه لوجيه أباظة محافظ القاهرة حينذاك بأنه أصدر تعليمات لعمال النقل العام بالإضراب والتظاهر، إلا أن النبوى إسماعيل ورغم منصبه الحساس كمدير مكتب وزير الداخلية الذى قام بالقبض على مراكز القوى ، قد نفى تماما صدور مثل هذه التعليمات

من وجيه أباظة مما أدى إلى إنقاذ المحافظ من هذه التهمة وتخفيف الحكم عليه(!!) ثم تولى منصب نائب وزير الداخلية فى (٣ فبراير ١٩٧٧)، وبعد أحداث (١٨و ١٩) يناير إلا أنه قد صادفه إحدى الوقائع الهامة والتى نجح فى إخمادها دون إعلان أو إعلام ».



ويقول محمد الطويل فى موضع آخر :

«وأما حسابات النبوى إسماعيل فى مرحلة السلام ، فقد أشار إليها السادات عندما كان النبوى ضمن مودعيه وهو مسافر إلى القدس عندما قال له: «أوصيك باتخاذ التدابير التى تتناسب مع جسامه أو خطورة هذه المرحلة».

«وبالفعل بدأ النبوى إسماعيل وأجهزته برصد كل المحاولات التخريبية، والعمل على إجهاضها قبل وقوعها.. ومن هنا كانت الفترة التى تولى فيها منصبه. تمثل جهدا أمنيا متواصلا» .

ولا شك فى أن هذا الجهد الأمنى لابد وأن يكون فى حجم جسامه وضخامة الأحداث المخلة بالأمن ، ولاشك أيضا فى أن لكل مرحلة أحداثها وبالتالى انعكاسها على الجهود الأمنية فى مقابلها أو التصدى لها ».

هكذا نرى النبوى إسماعيل فيما توحى به هذه الفقرات وكأنه حريص على أن يؤصل لنفسه وجوداً فى السياسة المصرية، وليس عليه تثريب فى هذا، ولكننا نعجب من أنه لم يستمر بهذه الروح فيما تبقى له من فرص بعد خروجه من المنصب، فقد ظل على الدوام يتلقى الهجوم دون أن يبدأه أبدا، وظل كذلك يدافع عن سياساته دون أن يعرضها هو بنفسه ابتداء بحيث يتلقى الهجوم على متن يملكه هو، وقد آثر أن يستمر فى سياساته كما لو أنه لا يزال فى السلطة لا يتكلم إلا حين يطلب منه الرد أو حين يستدعى الموقف الرد، وهكذا فقد النبوى إسماعيل حتى هذه اللحظة روح المبادأة الكفيلة بالارتفاع بوجهات نظره إلى حيث ينبغى لرجل وصل إلى ثانى أهم منصب يصل إليه رجل شرطة فى عصر الثورة.



الوجه الثانى: التقييم المزدوج:

نقدم عدة نماذج لهذا التقييم الذى يمسك العصا من الوسط فينقد من ناحية ويثنى من ناحية أخرى:

- **رأى موسى صبرى فى ممدوح سالم:**

ربما نكون فى حاجة إلى أن نقدم بملحوظة مهمة، وهى أننا لا نستطيع أن نجد فى نصوص موسى صبرى عن حديثه عن ممدوح سالم ذلك القدر من الإنصاف أو الدروشة العاطفية الذى نجده فى حديثه عن الدكتور مصطفى خليل مثلاً، ولكن موسى صبرى مع هذا يجد نفسه غير قادر على أن يمضى فى أى حديث له يتناول فيه ممدوح سالم من دون أن يثنى على شخصه ومزاياه على سبيل الإجمال .

وليس فى هذا ما يؤخذ على ممدوح سالم أو يجعله فى مكانة أدنى من مكانة مصطفى خليل، وليس فيه أيضا ما يؤخذ على موسى صبرى الذى لم يزعم أن تقييمه للأشخاص كان بمثابة الحكم القضائى الذى يتحرى العدل والإنصاف، أو أنه كان أبعد ما يكون عن الانطباعات الشخصية، بل ربما كان العكس هو الصحيح، ذلك أن موسى صبرى كان دائما ما يتناول الأمور بأسلوب متميز، ومعهود منه، فهو يبدؤها بالحديث عن المعرفة (الشخصية) أو بالعلاقة (الشخصية) أو بالتجربة (الشخصية) ثم يتطرق من الخاص إلى العام.. ولهذا يبدو حكمه على ممدوح سالم أقرب إلى «التتويج» فى ظل أحكام كثيرة له على كثير من المعاصرين.

فلنتناول الآن كتاب موسى صبرى «السادات.. الحقيقة والأسطورة» ولننقل للقارئ هذه الفقرات التى يتحدث فيها صاحب الكتاب عن دور ممدوح سالم كرئيس للوزراء فى أزمة مظاهرات ١٩٧٧.

يقول موسى صبرى:

«... وقد تحمل السيد ممدوح سالم مسئولية رفع الأسعار المفاجئ الذى تسبب فى أحداث ١٨، ١٩ يناير التى استثمرتها التنظيمات الشيوعية السرية.

ولعل الخطأ الذى وقع فيه ممدوح سالم ، هو أنه لم يمهد إعلاميا لقرارات رفع الأسعار أو لعله لم يكن يتوقع أن يكون لها هذا الأثر. ولكن الجفوة فى العلاقات بينه وبين الرئيس أنور السادات بدأت بعد تعيين النبوى إسماعيل وزيرا للداخلية على غير رغبة ممدوح سالم. ومن هنا بدأت تثور الشكوك ، التى أدت بممدوح سالم إلى أن يقدم استقالته أكثر من مرة ».



ويستطرد موسى صبرى إلى رواية بعض المواقف المتناثرة التى قد تعيننا على فهم دور ممدوح سالم فى توجيه الأمن وسياساته فى أثناء رئاسته للوزارة:

«وفى وزارة ممدوح سالم وقع حادث «الفنية العسكرية» الذى كان أول خيط التقطته الحكومة لاكتشاف تنظيمات دينية سرية تعتمد على القوة المسلحة لقلب نظام الحكم. وكان يعالج موضوعات التطرف الدينى بسياسة حكيمة. حدث أن أحد كبار الدعاة ، كان يتطرف فى نقد الحكم فى المساجد. وكان رجلا له احترامه. فسعى ممدوح سالم لدى الحكومة السعودية لإعارته فى وظيفة هامة تدر عليه دخلا كبيرا. وهكذا تخلص منه فى مصر دون أى أحتكاك».

«وقد خرج ممدوح سالم من الحكم نظيف السمعة، قليل الخصومات واستمر على التزامه بنظام الحكم.. ولم يستثمر أى موقف .. وكان السادات يكلفه بمهام حرجة، كان يقوم بها بكل كياسة ومن ذلك أن السادات طلب إليه أن يبلغ حسين الشافعى بإقالته من منصب نائب رئيس الجمهورية».

انتهى ما نقلناه عن موسى صبرى ولابد فى تعقيبنا عليه من النهاية وهنا نشير إلى أنّ السادات علق لأحد الحاضرين عقب تكليفه لممدوح سالم للقيام بهذه المهمة بأن ممدوح سالم يحب مثل هذه المهام!! ومن قائل إن هذه الواقعة لم تحدث أصلا ولا فصلا!! وهذا هو موسى صبرى يخبرنا أن الدافع وراء تكليفه كان كياسته فى القيام بالمهام الحرجة.. وليس تلذذه من القيام بها!!».



● رأى موسى صبرى فى النبوى إسماعيل :

ننقل للقارئ هنا بعض فقرات موسى صبرى [فى كتابه: «السادات: الحقيقة والأسطورة»] التى صور بها تقييمه لدور النبوى إسماعيل:

«وإذا أردنا أن نقوم دور النبوى إسماعيل كوزير للداخلية فإننا نقول إنه تحمل مسئولية الأمن فى فترة عصيبة، وكان مهددا فى حياته من جهات عديدة وأنه أعطى عمله وقته وجهده ليل نهار .. ولكنه انجرف إلى تكوين نوع من الكيان السياسى لشخصه .. فكانت بياناته فى مجلس الشعب وفى التليفزيون.. أشبه بالخطب السياسية أكثر منها تقارير أمنية .. كما كان يستخدم أسلوبا استفزازيا مع خصوم وأعداء حكم السادات ... كانت حجته فى ذلك أنه يتصدى.. ولا يترك رئيس الدولة للتصدى ».

«أما عن الاتهام بتزوير الانتخابات فهذا اتهام يوجه للثورة منذ أول استفتاء أجراه جمال عبد الناصر .. واستمرت حكاية الـ ٩٩,٩٪ ساريه المفعول .. ولكن النبوى أخرجها بأسلوب تمثيلى عندما كان يتوجه إلى الرئيس السادات لإبلاغه بنتائج الاستفتاءات بأن يلقى أمامه خطابا .. يسجله التليفزيون .. ثم يقدم النتيجة مكتوبة إلى الرئيس السادات .. وليس من ينكر أن السادات رحمه الله كان يحب هذا «الإخراج» فى بعض المناسبات العامة».

....

«ولكن دور النبوى إسماعيل تجاوز حدوده بأسلوب التحدى .. ثم فى القضية المشهورة بقضية سفارة بلغاريا .. لأن التحقيقات القضائية التى أجرتها نيابة أمن الدولة لم تصل إلى أدنى دليل .. وكان الهدف فقط إبعاد بعض الشيوعيين مثل أحمد طه عن ترشيح نفسه فى مجلس الشعب ..».

«كما تجاوز بيان وزير الداخلية فى هذه القضية الحدود ، بأن جعل البيان إدانة، وحاول تشويه سمعة إحدى الصحفيات وقد قبض عليها فى الاتهام بأنها كانت على علاقة غير مشروعة مع نائب معارض».

....

«وظهر الدور السياسى للنبوى إسماعيل بطريقة أظهرت أن الرئيس السادات كان يوليه ثقته ويعتمد عليه اعتمادا كاملا .. فى أزمة حزب مصر .. وكان النبوى إسماعيل هو الذى يعطى التوجيهات للوزراء بحضور بعض الاجتماعات الحزبية أو عدم حضورها خلال هذه الأزمة».

....

«خلاصة القول .. إن النبوى إسماعيل .. تحمل وحده كل الأوزار وفى ذلك ظلم كبير».

«نعم .. تقع عليه مسئولية فى أخطاء أمنية أساسية أو أخطاء سياسية.. ولكنه لم يكن وحده المسئول، وهذه حقيقة يجب أن تذكر ، بعد أن انهالت عليه كل الطعنات».



● **رأى مجدى عبدالغنى فى زكى بدر:**

وهذه رؤية صحفى متعاطف مع وزراء الداخلية، وهو الأستاذ مجدى عبدالغنى الصحفى بالأخبار الذى أصدر كتابه «استقالة وزير» عن خروج أحمد رشدى من الوزارة، وهو أيضا مؤلف كتاب «ليلة بكى فيها بدر» عن زكى بدر وعن خروجه من الوزارة أيضاً.

وسننقل للقارئ هنا فقراته التى يصور بها فى كتابه «محاسن زكى بدر وإيجابياته» فيقول ضمن حديث طويل امتد على مدى صفحات الكتاب كله:

«وقد خسرت المعارضة بخروج بدر من الوزارة.. فعلى مدى أربع سنوات قضاها زكى بدر وزيراً للداخلية.. عرفت جرائد المعارضة المكاسب والطريق إلى قارئ مستعد أن يسدد مبلغاً من قوت يومه لكى يشترى جرائدها ليقرأ

ويتابع أحداث المباراة التى لا تنتهى بينها وبين وزير الداخلية الذى جعلت منه صحف المعارضة أسطورة، وقسوة باطشة، وشخصية خارقة، وجعلت «الكثير» من عامة الشعب يتصور أن هذا الرجل قادر على أن يدخل شعب مصر كله السجون.. وأن يلفق التهم، والقضايا لمعارضيه».

يجدر بنا أن نستطرد لنشير إلى أن الأستاذ محمد مصطفى هو الآخر فى كتابه «كنت وزيرا للداخلية» يؤكد ـ بطريقة أخرى ـ على هذا المعنى الذى أشار إليه مجدى عبدالغنى ويقول:

«من الإنصاف أن نقول إن زكى بدر كان أحد وسائل زيادة توزيع صحف المعارضة.. أما خلافه مع التيارات الدينية المختلفة فكان حرباً بكل معانى الكلمة.. حرب حقيقية!».

ونعود إلى حديث مجدى عبد الغنى عن زكى بدر:

«والحقيقة التى لم يعرفها زكى بدر إلا مؤخرا أن محررى الصحف القومية كانوا هم سبب إثارة صحف المعارضة لأنهم كانوا ينقلون تصريحاته بصراحة كاملة وتبدأ صحف المعارضة فى التعليق عليها»

وربما أجدنى مضطرا لأن فتح هنا قوسين لأعترف بأنى لا أستطيع أن أفهم ما يقصده الأستاذ مجدى عبدالغنى بهذه الجملة، هل يريد أن يقول إن بعض صحفيى الصحف القومية (واحداً أو أكثر) كانوا يسربون الأخبار لصحف المعارضة، وهل كانت أخبار زكى بدر العلنية فى حاجة إلى تسريب؟

ونعود مرة ثانية إلى حديث مجدى عبد الغنى عن زكى بدر:

«وكم من أخبار صغيرة تحولت إلى تحقيقات ومقالات كثيرة بصحف المعارضة تهاجم الوزير وجهاز الشرطة، وبدأت حلقة الصراع اليومى بين المعارضة وبين زكى بدر، وأصبح حديث الناس اليومى ما تكتبه صحف المعارضة عن الوزير وما يقوله الوزير عن المعارضة».

«وساهم المناخ الديمقراطى الذى نعيش فيه واستغلال البعض لكلمة الحرية والديمقراطية أن تخرج الشتائم والاتهامات بصورة علنية على صفحات الجرائد وخلال الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية لتحركات الوزير».

....

«وزكى بدر لا يستطيع أحد أن يحلل شخصيته.. فهو مزيج من رجل الشرطة القوى والرجل الطيب. وصاحب القرار السريع وصاحب القرار البطىء، ويضاف لذلك مساندة السلطة له وتأييدها لما كان يقوله أو يقوم به».

«وكان يظهر ذلك خلال الحملات التأديبية للشرطة لأى قرية حاول أحد أفرادها النيل من كرامة وهيبة رجل الشرطة، فقد كانت تحاصر القرية لأيام ويؤدب أهلها من كبيرها إلى صغيرها».

«والغريب ما حدث بإحدى القرى بمركز أوسيم بالجيزة باعتداء عدد من مواطنى إحدى قراها على سيارة نجدة ،والاعتداء على الضابط وأخذوا سلاحه.. وقام زكى بدر بتأديب القرية.. ثم قام أعضاء مجلس الشعب والحزب الوطنى بعمل صلح للإفراج عن المعتقلين ودعوة زكى بدر لزيارة القرية، والغريب أن لافتات الإعلانات كانت تظهر من بداية الكورنيش بمدخل إمبابة حتى القرية ترحب بزكى بدر.. وخرج أهالى القرية يهتفون ويحيون زكى بدر».

«السؤال: كيف يمكن أن يحدث ذلك.. ومَنْ هؤلاء الذين يهتفون.. ومن أين جاءوا؟!».

«هذا السؤال يصعب على أى محلل أن يعطى تفسيراً لما يحدث وسط هذه التيارات المترددة.. لا يعرف القارئ مَنْ هو الذى على حق.. زكى بدر أم المعارضة.. مَنْ الظالم ومَنْ المظلوم».

«فالمعارضة تريد أن تزاول نشاطها وكيانها لتكسب تأييد الشعب ولها فى ذلك خططها.. مستعدة أن تفعل أى شىء ليسمعها رجل الشارع ويشعر بها. وزكى بدر يمثل النظام ومهمته الحفاظ عليه وعلى الشرعية وعلى القانون».

«وسيفعل ذلك أى وزير جديد لوزارة الداخلية.. ولكن زكى بدر أصبح مقتنعاً بأن ما يفعله هو الصحيح.. واهتم بالاحتفالات الشعبية وبدأ يتجه ويهتم بأسلوب الحوار.. وأصبح يتقبل أية دعوة لأية جامعة أو محافظة و معهد للحوار.. وكان يسعد حينما يجلس أمام أية هيئة أو جهة ليتكلم ويدافع عن وجهة نظره ويوجه الاتهامات للمعارضة.. ولكنه [كان من الأفضل له] لو اقتنع بأن مهمة وزير الداخلية أن يعمل فى صمت لحفظ الأمن والاستقرار وترك لغة الحوار لأهل الحوار».



- **رأى محمد مصطفى فى زكى بدر:**

بعد كثير من النقد والتقييم لأداء زكى بدر كوزير للداخلية، بلور الأستاذ محمد مصطفى رأيه فى أداء زكى بدر مثنياً على أدائه فقال ضمن ما قال:

«تسلم المسئولية فى ظروف غاية فى الخطورة وغاية فى الصعوبة.. ظروف تردت فيها الأوضاع الأمنية إلى أقصى درجة ممكنة.. فلم يكن هناك أخطر من أن تقوم بعض فئات جهاز الأمن الموكلة إليها مسئولية حماية الوطن بالاعتداء على هذا الوطن».

«استطاع الوزير زكى بدر أن يعبر بالسفينة التى عصفت بها الأنواء إلى بر الأمان وأن يعيد الأمن والاستقرار إلى الشارع المصرى الذى روعته بشدة أحداث الأمن المركزى»

«تصدى للإرهاب - بكل مسمياته - ووقف بحزم وحسم أمام محاولات اختراق الأمن المصرى من الخارج.. ونجح فى حماية البلاد من محاولات كان يمكن أن تسبب لنا نزيفا من الخسائر».

«وتصدى بكل شجاعة للتيار الدينى المتطرف فى فترة زادت فيها خطورة هذا التيار إلى درجة باتت تهدد أمن وأمان كل مصرى وكل مصرية.. ولعل ما جاء فى التقرير الذى بعثت به وكالة رويتر عقب حادث السيارة الملغومة التى

قيل إنها كانت تستهدفه.. لعل ما جاء فى التقرير يوضح طبيعة هذه المعركة الشرسة التى دخلها زكى بدر ضد التطرف والمتطرفين.. فقد جاء فى التقرير أن مَنْ وصفتهم الوكالة بالأصوليين يشكلون أكبر خطر على استقرار الأوضاع فى مصر، وأن زكى بدر قام بالتصدى لهم واعتقال الألوف منهم.. وأن كثيرين يرون أن الدور المتشدد الذى يقوم به زكى بدر يتيح للرئيس مبارك المضى فى مساعيه نحو الديمقراطية».

«وبشهادة كل خبراء الأمن يعتبر رجل أمن من الدرجة الأولى يفهم واجبات، ومسئوليات منصبه، وأن عيبه الوحيد أنه لم يكن رجل سياسة، وكان اللواء الدكتور بهاء الدين إبراهيم مساعد وزير الداخلية لشئون العلاقات العامة يطلب من الوزير كثيراً خلال أى لقاءات أو اجتماعات أن يتجنب الألفاظ الخارجة، وأن يلتزم بالنص المكتوب أمامه!».

«ورغم كل ممارساته وكل تجاوزاته فإن المسألة فى النهاية تحسب وتحسم لصالح الديمقراطية.. والتى إذا لم تكن موجودة كان من المستحيل على المعارضة أن تبادله نفس الهجوم علنا على صفحات جرائدها.. والحقيقة أن معظم هذه المعارك بينه وبين المعارضة كانت ترجع أساسا إلى طبيعة الوزير الشخصية والتى لا تقبل المهادنة».

«وكان أول مَنْ نبه إلى خطورة ظاهرة شركات توظيف الأموال.. وقد أثبتت الأيام صدق ظنونه وصدق شكوكه فيما يتعلق بهذه الشركات وبأصحابها».

....

ويعود محمد مصطفى ليلخص رأيه فى زكى بدر فيقول:

«مهما قيل عن تجاوزاته.. ومهما قيل عن ممارسته.. كان يستهدف مصلحة الوطن».

«ولعله بعد هذا كله يستحق أن نذكر له دائما - وكما قلت من قبل - أنه كان يسهر لكى تنام عيون الآخرين!».



الوجه الثالث: الهجوم المطلق بلا تحفظ:

نقدم فيما يلى بعض نماذج لآراء الصحفيين فى بعض قادة الشرطة فى مواقف محددة قاصدين منها التمثيل والتصوير فى المقام الأول والأخير.

هجوم جلال دويدار على النبوى إسماعيل :

عقب صدور كتاب «النبوى إسماعيل وحادث المنصة» كتب الأستاذ جلال دويدار (الاخبار: نوفمبر ١٩٩١) يستنكر إلقاء النبوى إسماعيل على عاتق الرئيس السادات بالمسئولية عن الإجراءات الأمنية فى سبتمبر ١٩٨١، وهذه بعض فقرات من مقاله:

«... أحسست بالحزن والانزعاج الشديد لسلوك غريب يتناقض مع أخلاقنا وقيمنا تمارسه بعض القيادات التى اضطرتها الظروف والمتغيرات إلى التخلى عن هيلمان السلطة. إنها تحاول أن تطل من وراء ستار النسيان مرتدية ثوب البطولة.. تسيطر عليها نزعة الحقد واستغلال اختفاء البطل الحقيقى للأحداث لظروف قدرية. إنهم فى ثقة [وهم يحاولون القيام بهذا الدور الزائف] بأن الموتى لا يتكلمون ولا يستطيعون رد عدوان الكذب والافتراء.. وسبحان الله الحى القيوم».

«ومن مظاهر هذه التوجهات المعيبة التى ابتلينا بها فى مصر.. تلك الكتب التى تثير الشكوك.. تعطيك إحساساً لأول وهلة بمدى زيفها وكذبها. إنها تتحدث عن معارك وبطولات وهمية خاضها مؤلفوها ضد صاحب الفضل فى اختيارهم للعمل إلى جانبه فى مواقع المسئولية».

«إن أحد صور هذا السلوك المرفوض ذلك الكتاب الذى صدر أخيراً متضمناً بعض حكايات للواء نبوى إسماعيل وزير الداخلية الأسبق فى عهد الرئيس الراحل أنور السادات رحمة الله عليه».

«وأعترف أننى لم أقرأ هذا الكتاب ولكن بعض ما جاء فيه قد أثارنى عندما استعرضه الزميل إسماعيل يونس فى يوميات «الأخبار» من منطلق الإساءة إلى

شخص السادات العظيم. لقد كنت أرجو ألا ينزلق النبوى إسماعيل إلى هذا الدرك وحتى لا يعطى فرصة استخدام ما ادعاه فى حملة للتشهير بهذا الزعيم الوطنى».

«وقد اتصلت بى شخصية مرموقة مازالت تعتز وتحتفظ بقيم وأخلاق مصر باعتبارها كانت ضمن شهود اجتماع المعمورة فى سبتمبر ١٩٨١ برئاسة السادات. وهو الاجتماع الذى تم فيه اتخاذ قرار القبض على القيادات الحزبية والدينية والكتّاب والصحفيين. قالت لى هذه الشخصية: إن كل ما جاء على لسان النبوى إسماعيل غير صحيح بالمرة».

«أكد أن النبوى إسماعيل هو الذى قدم للسادات وللمجتمعين قائمة المطلوب القبض عليهم مشفوعة بالمبررات والحيثيات الأمنية».

«وقالت هذه الشخصية: إن النبوى أعلن فى الاجتماع بعد استعراض الأسماء التى قدمها إنه جاهز فوراً لتنفيذ عمليات القبض التى قال: إن هدفها الحفاظ على الصالح الوطنى!!».

«وأضافت هذه الشخصية الكريمة المشهود لها بالصدق والأمانة أن النبوى إسماعيل لم يعترض بصورة مباشرة أو غير مباشرة على قائمة المطلوب القبض عليهم التى أعدها بنفسه.. وإنه حدد منتصف الليل لتقوم أجهزته بتنفيذ العملية».

«وحول الخطة (١٠٠) التى تحدث عنها النبوى إسماعيل وقال إنها أعدت لتأمين مصر بعد اغتيال السادات.. قالت هذه الشخصية المصرية المسئولة: إن النبوى إسماعيل اختفى تماماً من على مسرح الأحداث بعد حادث المنصة ولمدة ٤٨ ساعة. وليس أدل على هذه الحقيقة من المذبحة الدموية التى تعرض لها رجال الشرطة على أيدى المتطرفين فى أسيوط وراح ضحيتها العشرات من الشهداء ضباطا وجنودا. وقد أنقذ الموقف تدخل القوات المسلحة التى زودت الشرطة بالطائرات للوصول إلى أوكار المتطرفين فى العمارات وهو ما أدى إلى إجهاض المؤامرة».

«ومن ناحية أخرى فإن الذين قرأوا ما قاله النبوى إسماعيل يتساءلون عن السبب الذى منعه من الاستقالة كما ادعى احتجاجاً على تدخل السيدة جيهان السادات فى بعض أمور وزارة الداخلية. ولماذا لم يقدم استقالته عندما أصدر أنور السادات قراراً بالعفو عن الصيدلى؟ إن الشىء الوحيد الذى كان يمكن اتخاذه قرينة لصحة روايته هو أن يكون قد استقال بالفعل.. وهو شىء لم يحدث!!».

«أما الادعاء بأنه تصدى لمطالب السيدة جيهان.. فهو زعم لا يمكن تصديقه بالمنطق والعقل».



وعند هذا الحد يبلور الأستاذ جلال دويدار وجهة نظره فى قوله:

«... إن من الصالح العام أن أنصح تلك القيادات بأن مثل هذه الحكايات لن ترفع من شأنهم كما أنها لم ولن تقلل أبداً من عظمة وإنجازات السادات كواحد من أبناء مصر المخلصين الوطنيين».

«إن انتصار مصر فى حرب أكتوبر.. هو شهادة حق وفخر وعزة للسادات سيسجلها له التاريخ. كما أن استعادة مصر لكل أراضيها بعد معركة السلام التى قادها السادات باقتدار هو إنجاز وطنى وقومى يشهد له بالذكاء والبعد السياسى العميق فى تحركاته.. إن هذه حقيقة أكدتها كل الدنيا قبل وبعد مؤتمر مدريد حيث ارتفعت أصوات المعارضين لمسيرة السادات تقول: ياليتنا سمعنا كلام السادات!!».

«وأخيراً أقول لتلك الأقلام التى تعودت الافتراء على السادات الذى رحل إلى عالم الخلود.. كفاكم ظلماً.. واتقوا الله فى مصر وزعماء مصر والله يهدى من يشاء».



- **الهجوم على زكى بدر:**

موقف الصحافة اليسارية من زكى بدر:

لا جدال فى أن زكى بدر هو أكثر وزراء الداخلية وقوعاً فى مرمى طلقات وانتقادات الكتاب والصحفيين وحتى قادة الشرطة أنفسهم، والواقع أن زكى بدر لم يسلم من الهجوم المتواصل على شخصه وعلى سياساته؛

ولا تزال الصحافة ـ حتى الآن ـ تجد فى سلوكيات زكى بدر وطرائف أدائه مادة خصبة لانتقاده، وقد أشرنا فى مقدمة هذا الباب إلى الأسلوب المفضل الذى كانت صحيفة الوفد تتبعه فى تقصى نشاطه وهو فى السلطة.



هجوم الدكتور فؤاد مرسى على زكى بدر:

هذه فقرة للدكتور فؤاد مرسى أحد القادة اليساريين (وزير التموين الأسبق) يسخر فيها من النسب التى أعلنها زكى بدر للمشاركين فى انتخابات مجلس الشورى التى أجريت عام ١٩٨٩، ومع أن هذه النسب تكاد تكون متقاربة مع النسب التى تعودت عليها الجماهير فى بيانات وزارة الداخلية منذ قيام الثورة، إلا أن الدكتور فؤاد مرسى يترك كل الانتخابات التى تمت فى عهد الثورة ويركز فقط على المعركة التى أدارها زكى بدر مع علمه بأنه لم تكن هناك معركة انتخابية حقيقية على مقاعد مجلس الشورى، ولكنها فرصة للهجوم المكثف على زكى بدر وتوجهاته، وهذه بعض فقرات مقاله الذى أعيد نشره فى كتابه «معارك سياسية» الذى صدر فى سلسلة «كتاب الأهالى» حيث يقول:

«... لكن الجماهير بوحى منا وبدون وحى منا قد قاطعتها فى موكب يشبه الإجماع ومع ذلك أعلنت الحكومة أن ٧٠٪ من ١٥ مليونا من الناخبين قد أدلوا بأصواتهم وأن أصواتهم كانت بالإجماع لحزب الحكومة . وخرج وزير الداخلية والبوليس يهنىء الحكومة بنضج الشعب المصرى !».

«فممن يسخر هذا الوزير؟ فليعرف إذن حقيقة شعبنا»!!... بعد ثورة ١٩١٩ هذه الثورة الشعبية العارمة التى جمعت صفوف الأمة ووحدتها كرجل واحد لم يحصل حزب الوفد الذى قاد الثورة فى انتخابات عام ١٩٢٣ على كل مقاعد المجلس، والشعب المصرى فى عام ١٩٨٩ هو كالشعب المصرى فى عام ١٩٢٣ شعب ناضج بل ازداد نضجا فقاطع مهزلة الشورى بما يشبه الإجماع ».

«لكن المصيبة هى أن الحكومة لم تنضج بعد. فإلى مَنْ يبعث برسالتها المستخلصة من انتخابات مجلس الشورى؟ للخارج أم للداخل؟ وفى الداخل: لحلفائها الذين خدعتهم، أم لخصومها الذين لا يثقون بها؟».



نماذج للتحامل على زكى بدر فى كتابات الصحفيين :

يورد محمد صلاح الزهار فى كتابه «وزراء على كف عفريت» مجموعة من الوقائع التى يصور بها أسلوب زكى بدر فى تسيير الأمور، ولسنا بسبيل تحقيق صحة هذه الوقائع، لكنها فى ظاهرها لا تخرج عن الإطار الذى عرف به زكى بدر حتى صور بأقلام البعض فى صورة تضخمت بعض ملامحها من أجل أن يصبح نظيراً عصرياً للحجاج بن يوسف الثقفى، وتيمورلنك وهؤلاء الذين تحفل كتب التاريخ والأدب بنوادرهم:

● الواقعة الأولى :

«وذات يوم كان اللواء زكى بدر تحت قبة البرلمان بصفته وزير الداخلية، وكان يحضر إحدى الجلسات، وبعد انتهائها طلب منه أحد النواب أن يزوره فى مكتبه لأمر مهم، فقال زكى بدر: «اتفضل فى أى وقت، المكتب مكتبك»، واستدرك قائلاً موجهاً حديثه للنائب: «بس بلاش النهارده عشان واحد من ولاد (...)»، وقال وصفاً جارحاً وأشار إلى مقاعد نواب المعارضة مقدم استجواب، فانفعل النائب وقال لزكى بدر: «أنا من ولاد .(...)» فانفعل الوزير وقال لنائب المعارضة: «لما أنت من ولاد الـ(...) عايز تقابلنى ليه، امشى، امشى»! وتزايد صراخه حتى ابتعد النائب المعارض عنه!».

● الواقعة الثانية :

«وفى يوم آخر تلقى رئيس أكاديمية الشرطة خلال [وجوده] بمكتبه، اتصالاً هاتفياً من وزير الداخلية يأمره بسرعة الحضور إلى مكتبه، وعندما وصل فوجئ بتجمع كبير من نواب الحزب الوطنى فى مجلسى الشعب والشورى، ضاق بهم مكتب زكى بدر، دخل رئيس أكاديمية الشرطة فوجد النواب يتفاوضون مع الوزير على عدد من التوصيات التى سوف يستجيب لها الوزير لإدخال أبناء دوائرهم كلية الشرطة، ولاحظ أن الوزير يقول للنواب: «اعملوا كشف وكل واحد منكم يكتب فيه اسم اثنين من المتقدمين لكلية الشرطة» بينما

كان النواب يطمعون فى أن يسمح لهم الوزير بكتابة ثلاثة أسماء لكل نائب، وبعد إلحاح وافق الوزير واستدعى مدير مكتبه، وطلب منه عمل كشف من نسختين يسجل فيه أمام كل نائب أسماء ثلاثة من المتقدمين للكلية، وأمام جميع النواب أمسك زكى بدر بصورة الكشف بيده، بينما وضع الصورة الأخرى على مكتبه، ووسط سعادة النواب بالصفقة التى عقدوها مع زكى بدر، وضمان إدخال ثلاثة من أبناء دائرة كل عضو لكلية الشرطة، فوجئوا باللواء زكى بدر يوجه كلامه لرئيس الأكاديمية وهو يقدم له صورة من الكشف ويقول: «خذ الكشف ده،و أنا عندى صورة منه، ولو دخل واحد من ولاد الـ... دول الكلية هارفدك»، فرد عليه رئيس الأكاديمية: «حاضر ياأفندم»، ولم يعلق أحد من النواب».

● الواقعة الثالثة :

«وفى إحدى مرات الاحتفال بأعياد الشرطة وافق اللواء زكى بدر على تسجيل برنامج مع التليفزيون يتحدث فيه عن جهاز الشرطة وتطوره وإنجازاته، ووجه له المذيع الشهير الأسئلة وبدأ يجيب عليها، حتى وجه له سؤال: متى يستقيل اللواء زكى بدر؟ وفجأة ارتفعت حرارة الغرفة إلى الغليان، وهم زكى بدر بالوقوف من على مقعده وصرخ بأعلى صوته موجهاً كلامه للمذيع الشهير: «استقالة يابن الـ...» وقال لفظاً جارحاً، وعندما هم المذيع بالهرب من أمام زكى بدر، كان قد شرع فعلاً فى الانقضاض عليه، والاعتداء عليه بالضرب، ولما اكتشف أنه فشل فى الاعتداء على المذيع، انحنى بسرعة أسفل مكتبه، والتقط فردة حذائه، وصوبها ناحية المذيع الذى كان لا يزال يهرول، فجاءت فى أسفل ظهره».

● الواقعة الرابعة :

«وذات يوم طلب زكى بدر ملف خدمة أحد الضباط، وبعد اطلاعه عليه كتب: «هذا الضابط يهوى المناطق الحارة ويتم نقله إلى محافظة قنا».

● الواقعة الخامسة :

«وذات يوم وأثناء قيام اللواء زكى بدر بمطالعة «البوستة» المعروضة عليه، فوجئ برسالة موقعة من أحد أصحاب شركات السياحة، كان يتضرر من الخسائر التى لحقت بشركته خلال موسم الحج، بسبب قرار الوزير بإشراف وزارة الداخلية على سفر جميع الحجاج، وقال الرجل فى ختام شكواه، وهو يتوسل باللواء زكى بدر: «ياتحل مشكلتى ياتأمر باعتقالى لتخليصى من الهم اللى أنا فيه»، استاء الوزير من العبارة الأخيرة من شكوى المواطن واعتبرها تطاولاً، وقام بالتأشير على الشكوى: «يعتقل بناء على طلبه»، وبالفعل تم اعتقال هذا الرجل عدة أيام».

● الواقعة السادسة :

وواصل زكى بدر هجومه على التيارات السياسية وهو بصدد الإجابة على أحد الأسئلة: «قال ناصريين مين؟ إذا كان هناك شىء بهذا الاسم يجب أن يوجد أيضاً ساداتيون وزكى بدريون، هؤلاء مجموعة من المتمسحين يريدون أن يلصقوا أنفسهم بالزعيم جمال عبدالناصر، «شوية عيال حرامية» ويقولون نحن الحزب الناصرى تحت التأسيس!!؟ هو عبدالناصر طلب منهم عمل حزب؟»، ووجه حديثه إليهم: «عيب أنتم شوية عربجية عيب تشوهوا الرجل الطاهر بعد موته»، ودون أن يُوجه إليه سؤال تطوع زكى بدر - خلال اللقاء - بتوجيه سؤال إلى نفسه قائلا: ماذا يريد الناس بتوع «الإسلام هو الحل»؟ وقال: يجب أن تعرفوا أنه لا يوجد شىء اسمه الإخوان، كما يجب أن تدركوا أنهم والإرهابيون جسد واحد وشخص واحد له وجهان، كنت أتصور أنهم يدخلون مجلس الشعب ليطالبوا بالشريعة، لكن الواحد منهم ليس له شغلة ولا مشغلة إلا أن يقول إن فلوس الدولة حرام لأن الدولة تتعامل بالربا والفوائد، ولكن لماذا يتصارعون قبل أن يهل الشهر أمام خزانة البرلمان ليأخذوا من هذه الفلوس الحرام؟!».

● **الواقعة السابعة :**

«وفى لقاء زكى بدر بنقيب وأعضاء مجلس نقابة الصحفيين، حول الوزير الجلسة إلى محاكمة سافرة للصحفيين بعد أن كان الهدف من الاجتماع أن يعتذر «بدر» عن بعض ممارسات وتجاوزات رجال الشرطة تجاه بعض الصحفيين. وسألوه عن منع مندوبى صحف المعارضة من دخول بعض الأماكن لأداء عملهم، ومنها وزارة الداخلية، ورد زكى بدر أنه حر فى ذلك وأنه لن يسمح لمندوبى صحف المعارضة بدخول وزارته، ووعد ببحث إمكان دخولهم أماكن أخرى غير وزارة الداخلية وأجهزتها، وحول منع بعض الصحفيين من السفر دون إذن قضائى أو سبب قانونى رد الوزيرمستهزئاً: «وإيه يعنى أنتو عندكو ٢٠٠٠ صحفى إيه يعنى لما أمنع ٢ أو ٣ من السفر».

● **الواقعة الثامنة :**

«وفى اليوم التالى لخروج زكى بدر من الوزارة تلقى رسالة تلغرافية مطولة أرسلها له لواء شرطة أحيل للمعاش خلال توليه للوزارة.. وكانت رسالة اللواء تشفياً وفرحاً فى إقالة زكى بدر، وامتدت لأكثر من صفحة ونصف صفحة.. وبعد أن أنهى الوزير السابق قراءتها، التقط ورقة وقلماً وكتب برقية من كلمتين إلى اللواء المتقاعد وطلب إرسالها من مكتب التلغراف.. سبه فيها، وعندما رفض مدير مكتب التلغراف إرسالها، ذهب إليه زكى بدر وسبه وأصر على إرسالها، ووعده الرجل ولم يفعل».



نموذج للهجوم المتعمد على زكى بدر :

كتب الاستاذان مؤمن أجمد والسيد الشاذلى [الأحرار ٢ يناير ١٩٩٥]:

«يتعرض العمال المصريون بالسعودية حاليا لحملات مطاردة مكثفة من سلطات الأمن السعودية بعد تولى زكى بدر - وزير الداخلية الأسبق - منصب المستشار الأمنى للمملكة! وأكدت مصادر عمالية أن ٩٠٪ من العمالة المصرية بالسعودية تتعرض لمضايقات شديدة من قبل السلطات الأمنية هناك، حيث تسافر معظم هذه العمالة بنظام الفيزا الحرة مما يعرضها لابتزاز الكفلاء، وتعنت السلطات الأمنية، وأوضحت المصادر أن السلطات السعودية كانت تسمح لمؤدى مناسك العمرة فى شهر رجب بالبقاء فى المملكة حتى موسم الحج، حيث كان بعض المعتمرين يقومون بالعمل خلال هذه الفترة، إلا أن زكى بدر قرر ترحيل المعتمرين فور انتهاء المناسك وهدد بحبس المعتمرين إذا قرروا البقاء بالمملكة إلى عمرة تالية. من جانب آخر استقبل مطار القاهرة الدولى فى الساعات الأولى من العام الجديد ٥٢ عاملا مصريا قامت السلطات الأمنية (فى كل من السعودية والأردن ولبنان وسوريا) بترحيلهم بزعم أنهم خالفوا شروط الإقامة. وذكر المصريون العائدون من السعودية أن سلطات المملكة أصبحت أكثر شراسة فى تعاملها مع المصريين، فضلا عن تعرضهم لابتزاز الكفلاء الذين يفرضون على العمال مبالغ مالية يومية نظير كفالتهم.. وحمل العمال زكى بدر المسئولية الكاملة فى هذه القرارات الجديدة » .

ومن العجيب أنه ثبت بعد نشر هذا المقال أن زكى بدر لم يتول هذا المنصب ، ولا أشار بهذه الاجراءات .

نموذج للانتقادات الموجهة إلى محمد عبد الحليم موسى:

على الرغم من الصداقة المتينة التى ربطت بين أحمد مصطفى ومحمد عبدالحليم موسى لفترة طويلة قبل توليه المنصب الوزارى، فإن هذه الصداقة سرعان ما تأثرت أو تصدعت، ونحن نرى أحمد مصطفى يلجأ إلى رواية هذا التطور فى إطار من الهجوم على محمد عبدالحليم موسى فيقول:

«بعد حوالى شهرين من تعيين محمد عبدالحليم موسى فى منصب وزير الداخلية، لاحظت عليه أنه بدأ يتغير.. ليس معى فقط.. ولكن مع عدد كبير من الذين كانوا يحيطون به بإخلاص ودون غرض.. أو مصلحة».

«كان لابد أن أطلق بالونة اختبار مع الوزير حتى أتأكد تماماً من أنه قد تغير فى معاملاته وتصرفاته عما كان عليه فى الماضى قبل أن يصبح وزيراً للداخلية.. فماذا فعلت؟؟».

«سألته: لقد طلبتك فى المنزل تليفونياً أكثر من مرة ولكن أحداً لم يرد نهائياً، فهل يا ترى رقم التليفون قد تغير؟؟».

«أجاب: نعم».

«قلت: وما هو رقم تليفون المنزل ياترى؟»

«أجاب عندما تريد الاتصال بى فى أى يوم عليك أن تتصل بسكرتارية مكتبى وأى واحد من الضباط يحولك إلى منزلى».

«هذه العبارة أو هذا الرد أو هذه الإجابة عن سؤالى كانت بالنسبة لى «صدمة» كبيرة جداً، لأننى لم أتعودها أبداً من أى وزير داخلية تعاملت معه.. خاصة أنهم جميعاً أصدقاء لى.. بالإضافة إلى ذلك أنا الصحفى الذى أتولى أخبار وزارة الداخلية من مديريات الأمن فى مصر والمصالح والإدارات المختلفة منذ سنوات طويلة وطوال هذه السنوات وأنا أتعامل مع جميع وزراء الداخلية من منطلق صداقة.. وليس من منطلق صحفى وضابط شرطة، لذلك استغربت

واستنكرت هذا التصرف من محمد عبدالحليم موسى «الصديق» طوال سنوات، بل أنا الذى كنت أذهب إليه فى مكتبه وهو مدير أمن عام كل يوم تقريباً وأجلس معه بالساعات.. وكنت كلما حاولت الانصراف كان يطلب منى البقاء وعدم مغادرة مكتبه».

«وعندما عُين محافظاً لأسيوط سافرت إلى هناك أكثر من مرة لزيارته والاطمئنان على أحواله وسير الأمور فى المحافظة بالنسبة له».

«ذات يوم تقابلت مع أحد المحافظين من زملاء وأصدقاء محمد عبدالحليم وهو ضابط شرطة أيضاً، وشكوت له من تصرفاته وكيف أنه قد تغيرت سلوكياته وتصرفاته، ورويت له الحوار الذى دار بينى وبينه بشأن تغيير رقم تليفون منزله».

«قال المحافظ: لا تغضب أبداً.. لأنه فعل ذلك معى أنا أيضاً.. وأنا زميله وضابط شرطة مثله ومحافظ حالياً، تصور أننى قابلته ذات مرة وسألته عن رقم تليفون منزله فرد علىّ قائلا:

«تبقى تتصل بسكرتارية مكتبى وأى واحد من الضباط الموجودين فى المكتب سوف يحول المكالمة إلىّ بالمنزل».

«انتقل محمد عبدالحليم موسى عندما كان وزيراً للداخلية من منزله الذى يعيش فيه بمنطقة الدقى بالجيزة، إلى شقة أخرى فى حى الزمالك، ورغم ذلك كانت أرقام تليفوناته فى المنزل الجديد سرية ولا يعرفها حتى مساعد أول ومساعد الوزير.. وكان كل واحد منهم كلما التقيت به يسألنى: رقم تليفون الوزير كام فى منزله الجديد؟ أجيب بأننى لا أعرفه».

«يقول كل واحد منهم: إيه الحكاية.. لماذا تغير هكذا».

«هل كرسى السلطة أو مقعد الوزير له هذا السحر وهذه القوة التى تجعل الجالس عليه إنساناً مختلفاً عما كان عليه فى الماضى وطوال فترة حياته؟».

«وكنت أرد عليهم قائلاً: معلهش.. بكرة الأيام تدور ويرجع إلى منزله بعد أن يترك منصبه.. أو يتخلى عنه الكرسى ولا يجد إنساناً يسأل عنه ويصبح مثل غيره من الذين غيرهم الكرسى.. يتسولون الأصدقاء والمعارف».



وهذا نموذج ثان للانتقاد الذى يوجهه أحمد مصطفى (نائب رئيس تحرير مجلة أكتوبر) الى اللواء محمد عبد الحليم موسى:

«لقد ارتكب محمد عبد الحليم موسى أخطاء كثيرة عندما كان وزيراً للداخلية منها مثلا: «أنه بعد تعيينه فى منصب الوزير بحوالى ثلاثة أشهر بدأت تصرفاته تتغير مع عدد كبير إن لم يكن مع كل القيادات بالوزارة».

«لقد اشتكى لى مدير أمن القاهرة فى عهده أنه يجد صعوبة كبيرة فى مقابلة الوزير.. رغم أننى كما تعلم - والكلام لمدير أمن القاهرة - منصبى يعتبر من أخطر المناصب القيادية فى وزارة الداخلية بعد الوزير.. والمسئول الأول عن أمن العاصمة».

«وقال لى مساعد أول وزير الداخلية وكان يتولى قيادة قوات كبيرة جداً فى جهاز الشرطة: «الوزير اتغير خالص عن الأول.. وأصبح يتجاهل مساعد أول ومساعدى الوزير، وقيادات الوزير كلما ذهب لزيارة مكان وكانوا هم موجودين فى استقباله كان لا يصافحهم وينزل من السيارة ويتركهم واقفين ويدخل إلى المكان الذى حضر لزيارته».

«وقال مساعد أول الوزير الذى كان قائداً لقوات كبيرة فى جهاز الشرطة: تصور محمد عبدالحليم موسى الذى كان إنساناً طيباً ومهذباً عندما كان مديراً للأمن العام.. أصبح الآن بعد تعيينه وزيراً للداخلية يلقى بالأوراق - التى يعرضها عليه مساعدوه لتوقيعها - فى وجوههم أو يطوحها فى الهواء بمكتبه».



وهذه فقرات «ثالثة» يكثف فيها الأستاذ أحمد مصطفى من انتقاداته لصديقه القديم محمد عبد الحليم موسى:

«بدأ محمد عبد الحليم موسى [الأخطاء] عندما كان وزيراً للداخلية أن سمع رأى [يقصد أخذ برأى] مدير الأمن العام.. ومدير العلاقات العامة بعدم الخروج من مكتبه للسلام على المواطنين الذين ازدحمت بهم قاعة الاجتماعات المواجهة لباب مكتبه والذين انتشروا أيضاً فى طرقة المكتب الخارجى وكان أكثرهم من محافظة أسيوط حيث عمل محافظاً قبل تعيينه وزيراً للداخلية».

«وبدأت الأخطاء بعد ذلك عندما تم تغيير رقم تليفون منزله ورفض إعطاءه حتى لمساعدى أول ومساعدى الوزير وكبار المسئولين فى وزارته وقال لهم: كل مَنْ يريد الاتصال بى بالمنزل عليه أن يطلبنى عن طريق ضباط الاتصال بمكتبه.. وهم يعتبرون السكرتارية الخاصة للوزير.. وقد اشتكى لى مساعدو أول ومساعدو الوزير.. ومدير أمن القاهرة من ذلك».

«وأذكر بهذه المناسبة أن اتصل بى تليفونياً اللواء أحمد رشدى وزير الداخلية السابق وسألنى عن رقم تليفون منزل محمد عبد الحليم موسى.. فقلت له: إنه قام بتغيير رقم تليفونه ورفض أن يعطيه لأى إنسان.. وطلبت منه أن يتصل بسكرتارية مكتبه من الضباط وهم يعرفونه جيدا لأنهم كانوا يعملون معه عندما كان وزيراً للداخلية».

«فعلاً اتصل أحمد رشدى بالضابط النوبتجى فى مكتب الوزير وسأله عن رقم تليفون منزل الوزير.. فما كان منه إلا أن قال للوزير السابق: أنا آسف يافندم لا أعرف الرقم.. ولكن ممكن أحول سيادتك إلى منزله عن طريق «التحويلة» التى عندى. رد أحمد رشدى على سكرتير الوزير قائلا: طيب يابنى متشكر .. وانتهت المكالمة».

«ويقول أحمد رشدى تعليقاً على ذلك: أنا كنت أريد أن أتصل بالوزير لأطمئن على صحته فقط كزميل.. بعد أن عرفت أنه مريض وسوف يسافر إلى العلاج فى فرنسا».

«إلى جانب ذلك كان مكتب الوزير محمد عبد الحليم موسى يزدحم كل يوم بعدد كبير من «التجار» من بينهم أصحاب محلات تجارية.. وحلوانى، وتاجر سلاح، وتاجر سمك من دمياط».

«بل والأمر المضحك الذى كان يثير سخرية كل القيادات بالوزارة.. وكذلك كل الضباط الذين تقتضى ظروف عملهم التردد على مكتب الوزير أو الوزارة وجود شاب فى حوالى العشرين من عمره وشكله يعطى انطباعاً بأنه متخلف عقلياً».

«هذا الشاب عرفه محمد عبد الحليم موسى عندما كان يعمل محافظاً فى أسيوط، وعندما تم تعيينه وزيراً للداخلية كان حريصاً على أن يصحبه إلى القاهرة حيث أوجد له مسكنا».

«هذا الشاب المتخلف كان الوزير يعتز به ويهتم به جداً.. لدرجة أنه - أى الشاب - كان موجوداً بصفة شبه دائمة داخل مكتب الوزير.. وكان يدخل إلى الوزير دون استئذان من مدير المكتب.. فقط يفتح الباب ويدخل إلى الوزير.. وعندما يخرج يُشاهد فى يده أو فى فمه «سيجار ضخم» من النوع الذى يشربه أو يدخنه الوزير».

«لقد كنت أشاهد هذا الشاب المتخلف فى أوقات مختلفة فى [أماكن] كثيرة تابعة لوزارة الداخلية وهو يجلس مع مدير الأمن العام.. أو مدير أمن القاهرة.. أو مدير مباحث القاهرة.. وكان يلقى كل الاهتمام والاحترام مع تقديم الحلوى والطعام».

«لماذا .. لأنه صديق الوزير.. أو من الناس المقربين منه».

«لم يكن محمد عبد الحليم موسى وزيراً كفئاً كرجل يفهم فى الأمن السياسى، لأنه لم يعمل فى المباحث العامة إلا لفترة قصيرة جداً وهو ضابط لم يتعلم خلالها شيئاً من فنون أمن الدولة سياسيا».



ويستطرد الأستاذ أحمد مصطفى إلى حدود قصوى من مهاجمة صديقة القديم اللواء محمد عبد الحليم موسى فينسب إلى بعض وزراء الداخلية السابقين وصف اداء محمد عبد الحليم موسى بعدم الفهم والعشوائية وتجاهل الخبرات وإتاحة الفرصة لزيادة جرائم الأمن السياسى من ناحية وجرائم الأمن العام من ناحية أخرى .

«لقد كنت أجلس مع أحد وزراء الداخلية السابقين فى زيارة له فى منزله وسألنى: إيه رأيك فى محمد عبد الحليم موسى كوزير للداخلية؟».

«قلت له: أعتقد أنك أجدر منى فى الحكم عليه لأنك مارست العمل كوزير للداخلية.. كما أنه سبق لك العمل فترة طويلة فى المباحث العامة.. أو أمن الدولة حالياً».

«قال: رأيى بكل صراحة أنه غير موفق، وأن اختياره لمنصب وزير الداخلية لم يكن فيه التوفيق».

«ثم قال الوزير السابق: إن جرائم الأمن السياسى - يقصد نشاط الإرهابيين - قد زادت معدلاتها جداً».

«إلى جانب ذلك زادت أيضاً معدلات الجرائم الأخرى مثل السرقات والنشل والمخدرات والجرائم المتنوعة».

«وسألت وزير الداخلية السابق وقلت له: فى رأيك أيضا: ما هى أسباب كل ذلك يا ترى؟».

«أجاب: إن هذا يرجع إلى عدم الفهم السليم والعميق لأبعاد كل مشكلة والاعتماد على العشوائية فى التخطيط وعدم الاستماع إلى أصحاب الخبرات الطويلة فى المجالين السياسى والجنائى».



الباب الثامن

كتابات القيادات الشرطية
عن رؤاها ومهامها
وحديث وزراء الداخلية
عن إنجازاتهم

لم تبدأ الشرطة تكتب عن دورها إلا فى عهد الرئيس مبارك، وكأنما كان هذا من المحاذير والمحظورات فيما قبل ذلك، وقد أشرنا إلى بعض أسباب هذا فيما تناولناه فى الأبواب السابقة من هذا الكتاب، ولا أظن أن من حقنا أن نكرر عرض وتحليل هذه المعانى على القارئ.

من ناحية أخرى تبدو لنا الكتابات الشرطية معذورة لو أنها لم تصل بعد إلى مرحلة متقدمة من التجويد لأن عهدها بالكتابات قريب، ومع هذا فإن ما هو متاح من هذه الكتابات يشهد بقدر ملموس من التفوق الواضح.

وفى كتابنا «مذكرات وزراء الثورة» تناولنا مذكرات اللواء حسن أبو باشا فى باب كامل، ثم تناولنا فى كتابنا «مذكرات قادة المخابرات والمباحث» كتابين آخرين هما مذكرات اللواء حسن طلعت «فى خدمة الأمن السياسى»، ومذكرات اللواء فؤاد علام «الإخوان وأنا».

ومع أنه فيما عدا هذه الكتب الثلاث لم تصدر كتب منفردة كاملة بأقلام أصحابها من قادة الشرطة، فإن المكتبة العربية [بمعناها الواسع] تضم فيضاً

لا يستهان به من الكتابات الشرطية على هيئة حلقات وحوارات وأحاديث وفصول ضمن كتب أخرى، وقد استعنا بكل ما أمكننا معرفته من هذه الكتابات مما له علاقة بموضوع كتابنا هذا فى المواضع التى تطلبت هذه الاستعانة، ومع هذا فقد كان لابد من هذا الباب للحديث عن طبيعة ومحاذير كتابة قابة الشرطة عن أنفسهم وتجاربهم.

ويتمتع اللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة الأشهر بالسبق إلى نشر مذكراته، وقد نشرها عقب وفاة الرئيس السادات مباشرة فى عام ١٩٨٣، ولولا أن هذه المذكرات كانت مختصرة ومركزة لحظيت بأكبر قدر من الشيوع والذيوع، وفضلاً عن هذا فإنها لم تتمتع بما كان القارئ قد تعوده وتوقعه من مشهيات أو مقبلات معروفة فى المذكرات السياسية المعاصرة، وهى فى رأيى أقرب إلى المذكرات الأكاديمية، ولولا بعض ما فيها من محاولة حسن طلعت تعليق بعض الأخطاء فى رقبة الرئيس السادات ونظامه لكانت بمثابة تمثال معبر للموضوعية والالتزام الأكاديمى فى كتابة التاريخ.

وقد نشرت هذه المذكرات «دار الوطن العربى» التى كان يديرها الأستاذ إسلام شلبى، ويبدو أن نشرها قد اقتصر على طبعة محدودة، وقد فوجئت منذ صدور كتابى «الأمن القومى لمصر» بأن كل من حدثونى عن كتابى «الأمن القومى لمصر» لم يكتشفوا لحسن طلعت مذكرات منشورة إلا من خلال كتابى. بل إن بعض [إن لم يكن معظم] تعليقات القراء والمثقفين حتى الآن تنم عن الظن بأنى أنا الذى حصلت على المذكرات ونشرتها، على الرغم من إشاراتى الواضحة إلى أن المذكرات قد نشرت عام ١٩٨٣، وهذا نموذج من الشرف الذى لا أدعيه لأنى لست أهلا له بالفعل حتى لو كنت أنا الذى قدمت المذكرات للجمهور.

وعلى كل الأحوال فإن حسن طلعت يحدثنا فى مقدمة مذكراته عن دوافعه لكتابة مذكراته، وعن الأسلوب الذى اتبعه فى كتابتها فيقول:

«ترددت كثيراً قبل أن أقدم على تدوين ذكرياتى هذه عن عملى فى ميدان الأمن السياسى فى مصر خلال اثنين وثلاثين عاماً تمتد على الأعوام من ١٩٣٩ إلى ١٩٧١. كما ترتددت كثيراً فى إعدادها للنشر، فرغم إلحاح بعض الزملاء والأصدقاء علىّ بضرورة تدوين ما عاصرته من أحداث أثناء عملى فى خدمة الشرطة، وذلك كما رأيتها من موقعى، فإننى كنت أعتقد أنها لن تضيف جديداً، ولن تكشف عن أسرار طال إخفاؤها، إذ لم أكن فى أى وقت من الحزبيين العاملين، أو من أفراد الدائرة الداخلية المقربة لأصحاب المراكز العليا لاتخاذ القرارات [هكذا يقول اللواء حسن طلعت أو هكذا ينفى]، كما لم يكن من طبعى الزج بنفسى فى صراعات السلطة، لذا فلم يؤثرنى أحد بدخيلة نفسه متطوعاً».

«ولكننى بعد أن قرأت الكثير مما كتب عن عهود ما قبل الثورة وعن عهد الثورة فى حياة قائدها ومفجرها الزعيم جمال عبدالناصر، ثم فى حياة السادات. وبعد أن لمست اتباع بعض أصحاب الأقلام للظن وما تهوى الأنفس، فقد رأيت أن أقدم على تدوين ونشر ما أتيح لى رؤيته أو سماعه من مصادره الأصلية، آخذاً النفس بألا أكتب إلا ما أوقن أنه الصدق، وفوق كل ذى علم عليم والله على ما أقول شهيد».

ثم يردف اللواء حسن طلعت معبراً عما يراه أو نراه نحن القراء بمثابة حقيقة تقديره لقيمة شخصه ووظيفته :

«ولم يكن اتصالى بالأحداث السياسية اتصال صانع أو مفجر لها، بل كان اتصال رجل أمن يعايشها ويداورها ليكشفها أو لتفاجئه بدورها فتجرفه معها. وقد تزامنت خدمتى بالشرطة مع كل الأحداث العظام التى عاشتها مصر خلال أربعة عقود من أواسط القرن العشرين، وكنت أجد نفسى فيها محمولاً مع التيار لأنساق معه أو لأعمل جاهداً على الإفلات منه والوصول إلى بر الأمان، مهتدياً بإيمانى ووطنيتى وضميرى ما استطعت إلى ذلك سبيلا، وبما أعاننى الله به».

ثم يحاول حسن طلعت أيضاً أن يعتذر عن بعض الرؤى أو المعلومات التى طبع بها رؤيته وتقييمه للأحداث فيقول :

« وقد منحت نفسى حرية أرجو أن يغفرها لىّ القارئ وهى أن أضيف إلى مشاهداتى بعض المعلومات لإيضاح الأحداث التى عايشتها حتى يستطيع من لم يعاصرها من القراء أن يتفهم أسبابها ونتائجها».

على هذا النحو يقدم حسن طلعت مذكراته للقراء بثقة شديدة فى النفس، وقد حرص على أن يؤكد على انتمائه للناصرية مع أنه كان أكبر من أن يكون ناصرياً، لكنه يفعل هذا من منطق إحساسه بأن الفرصة قد أصبحت متاحة للدفاع عن حقبة شارك هو فيها بإعزاز واعتزاز، لكنها - أى الحقبة - أصبحت فجأة محل تشكيك ونقد وهجوم طيلة عشر سنوات سابقة، وإذا الأمور تتغير أو تبدو فجأة بعد وفاة الرئيس السادات، ويصبح من المتاح التحدث عن هذه الفترة وعن الانتماء لها،بل يصبح مثل هذا الحديث من الأمور التى لا تجلب العار، وإنما الفخر، هكذا يصبح فى وسع حسن طلعت أن يتحدث باعتزاز عن الفترة الأخيرة من خدمته، وهى الفترة التى عادة ما تتوج تاريخ الممارسة المهنية كلها.

وقد ذكرت فى كتابى «الأمن القومى لمصر» أن كل هذا الذى حرص حسن طلعت على أن يؤكد عليه لا يمثل إلا أحد الجانبين المهمين فى صياغة العقلية التى كتبت هذا الكتاب وقدمته للنشر، أما الجانب الأهم والأرقى والأفضل، فهو أن هذا الرجل أراد أن يقدم لأبناء وطنه ولأبناء مهنته صورة راقية من الكتابة عن العهود السياسية والأحداث الوطنية، صورة تخلو من انعكاسات الأخلاق الرديئة والطباع الرديئة والشخصيات الرديئة، وذلك بعد أن وجد الساحة يومها تضطرب بكتابات من هذا النوع. وهو لهذا السبب يؤكد هذا المعنى فى مقدمة كتابه حيث يقول:

«ولا يعنى ذلك أننى حابيت أحداً فيما ذكرته مما شاهدته أو سمعته. فمن كان ينتظر أن يجد فى هذا الكتاب ردة على ثورة ٢٣ يوليو، أو تأييداً للأكاذيب

والأباطيل التى أغرقنا فى طوفانها المرجفون خلال السنوات العشر الأخيرة، فإنى أنصحه بألا يقرأ هذا الكتاب أو يقتنيه. كما أجد أنه من الضرورى أن أوضح لمن يرى أننا تجاوزنا كضباط شرطة صلاحياتنا، ولم نَكن ولاء للملك وحكوماته، أنه لابد أن ينظر إلى هذه التجاوزات فى ظروف ذلك العصر من احتلال أجنبى يدعمه نظام حكم على رأسه ملك فاسد يتآمر مع المحتل على وطنه. أما الآن وقد عادت لأيدينا مقاليد أمورنا، فليس أمام رجل الشرطة الذى لا يطمئن إلى سلامة ما يعمله، إلا أن يستقيل أو يطلب نقله إلى جهة أخرى لا يرى نفسه مضطراً فيها إلى القيام بما لا يرضاه ضميره».



ونأتى إلى «مذكرات حسن أبو باشا فى الأمن والسياسة» التى نشرتها دار الهلال فى ١٩٩٠، وكانت حلقاتها قد نشرت قبل ذلك فى مجلة المصور، وقد قدم لهذه المذكرات الأستاذ خالد محمد خالد تحت عنوان «الرجل وتجربته» بمقدمة ضافية حافلة بالحب والتقدير للمذكرات وصاحبها.

وقد تحدث اللواء حسن أبو باشا عن مذكراته فى مقدمتها فقال :

«ترددت لفترة طويلة فى حقيقة الأمر قبل أن أبدأ فى خوض هذه التجربة، وأعنى بها إخراج هذه المذكرات إلى حيز الوجود. فقد اعتدت أن أعمل دائماً فى صمت ولم يرد على خاطرى فى يوم من الأيام أن أقوم بمثل هذا العمل، ولكن كثيراً من الأصدقاء على اختلاف مواقعهم ألحوا علىّ أن أتخلى عن هذا التردد وأن أكتب شهادتى للتاريخ، وكانت وجهات النظر التى ساقوها أنه التزام معنوى بل التزام وطنى أن يتقدم للشهادة مَنْ كان له دور عام ، خاصة مَنْ عايش أحداثاً بعينها ولها أهميتها التاريخية ،وستكون دائماً من المنعطفات التى يقف أمامها المؤرخ بالتمحيص والاستقصاء والتحليل، ولا سبيل أمام المؤرخ لجمع مادته إلا وثائق هذه الأحداث وشهادات مَنْ عايشوها ووقفوا على وقائعها، لكى يأتى التدوين فى النهاية محيطاً بكل الجذور والزوايا المحددة

للأبعاد الحقيقية لكل ما حدث، بعيداً عن الظواهر التى يمكن أن تكون متأثرة بهوى أو ميل أو مصلحة وكلما تحقق ذلك، تحقق عمق الصورة، وتأكدت ملامحها لكى تظهر الحقائق فى النهاية غير قابلة للتشوية أو التأويل».

ويمضى اللواء حسن أبو باشا فى الحديث عن العوامل التى شجعته على تسجيل مذكراته وتضمينها رؤيته الشخصية والمهنية إلى أن يبدى التحفظ التقليدى الذى يقطع به أصحاب التجارب خط الرجعة على مَنْ ينتقدونهم فى تسجيل انطباعاتهم أو رؤيتهم الخاصة أو وجهات نظرهم الشخصية وإعطائها أكبر ما تستحق:

«وهنا لا بد من أن أبادر فأقول إننى لا أكتب مؤلفا وثائقياً، وإنما أتعرض لأحداث ومواقف لها أبعادها المختلفة وقد عايشتها جميعاً لحظة بلحظة ويوما بيوم فى جمع دقائقها ووقائعها، وكانت لها مقدماتها التى تفاعلت وتراكمت لكى تفرز فى النهاية تلك الأحداث والمواقف وتؤثر على التطورات التى اقترنت بها».



ويتحدث أبو باشا عن المنظور الفكرى الذى تناول من خلاله الأحداث القومية فى مذكراته فيقول :

«واذا كان البعض من الكتاب - وهم جميعاً موضع التقدير والاعتزاز - قد تناول هذه الأحداث فى مذكرات أو كتب نشرت لهم، فقد تجردت تماماً من أى قراءةٍ لى حول هذه الموضوعات ، لكى يأتى ما أتناوله عنها من دقائق وتفصيلات معبراً تماماً عن تقديرى الشخصى لهذه الموضوعات، ولعل هذا التفسير يتفق إلى حد كبير مع مقولة للراحل الكريم الدكتور طه حسين وردت فى كتابه المعنون «مستقبل الثقافة فى مصر» أشار فيها إلى أنه :«عندما يبحث الباحث فى أى موضوع أدبى. يجب عليه أن يتجرد من أى اطلاعات له، ويدخل إلى الموضوع بفكره الخالص غير متأثر بأى آراء أو كتابات عن الموضوع نفسه».

ويعقب أبو باشا على هذا القول الذى اقتبسه من طه حسين بقوله:

«وأعتقد أن المنهج نفسه يمكن الأخذ به فى بحث وتحليل القضايا السياسية المهمة، وتبقى ملاحظة أخيرة، ذلك أننا عندما نسعى فى الاستقصاء إلى العودة للوراء بحثاً عن الجذور، فقد نستشهد ببعض ما كتب حول نقاط بعينها لمؤلفين آخرين كتبوا عن الموضوع نفسه، ولكن كل ذلك يتم فى أضيق نطاق ممكن».



أما اللواء فؤاد علام صاحب الكتاب الثالث من كتب المذكرات التى ألفها قادة الشرطة، فيسجل أفكاره بوضوح لا يقل فى درجته عن شجاعته فى ابداء آرائه، وإن كان هذا الوضوح عاجزاً فى الوقت ذاته عن أن يحيط بكل التفصيلات التى يتمنى كل وطنى أن يكون ملماً بها حتى تكون رؤيته التى يعرضها قادرة على أن تفيد القارئ فى تكوين آرائه وربما قراراته على مستوى المشروع (المؤسسة) أو القطاع أو على مستوى الوطن نفسه، وخصوصاً فى عصر أصبحت فيه الدولة المصرية وقد حققت قدراً كبيراً من النجاح فى التحول إلى دولة مؤسسات.

وقد تمكن فؤاد علام من أن يتغلب تماماً على أى رغبة فى الحياد الذى يكاد يفرض نفسه على كل مؤلف، وعلى كل من يتولى كتابة تقارير فى هذا الشأن فهو يأبى أن يمسك أى عصا من الوسط، وهو حريص على أن يبدى آراءه فى منتهى الوضوح والقوة أيما كان اعتقاد القارئ فى صحة هذه الآراء.



وعلى الرغم من أنه لم يصل إلى منصب الوزارة مثل حسن أبو باشا الذى كتب مذكراته ونشرها بعد خروجه من الوزارة، فإنه يتمتع فى أحكامه وفى تقديم هذه الأحكام إلى قارئه بثقة أكثر بكثير جداً من ثقة حسن أبو باشا الذى يبدو جريصاً على التواضع وهو يقدم أسانيده كما لو كان يعرض أطروحة رسالة دكتوراه أو ماجستير على حين نكاد نرى فؤاد علام وكأنه يملى محاضراته كما يفعل الأساتذة، أما من حيث التفصيلات والتداعيات فإن مذكرات فؤاد علام تفوق بمراحل كثيرة مذكرات اللواء حسن طلعت الذى وصل

إلى منصب مدير المباحث العامة وبرز فيه لفترة طويلة فى نهاية عهد عبدالناصر وبداية عهد السادات، لكن فؤاد علام الذى لم يصل إلا إلى منصب نائب المدير يحرص على أن يظهر نفسه أكثر معرفة وأكثر إحاطة وأكثر إلماما بكثير جداً مما يفعل حسن طلعت وحسن أبو باشا، ولست أحب أن أقول إن المنبرين اللذين اعتلاهما كل من حسن طلعت وحسن أبو باشا قد ساعداهما على أن يكونا أدق تصويبا وأقل كلمات وأفعل تأثيرا، ولكنى مع هذا لا أستطيع إلا أن أثبت هذه المقارنة بين مذكرات الحسنين من ناحية، ومذكرات فؤاد علام من ناحية أخرى.



على أنى أود أن أعترف بحقيقة قد تبدو غريبة فى وسط هذا الباب، وهى أن أقوى وزراء الداخلية كتابة عن نفسه كان هو زكى بدر، الذى لم يقدم نصا مكتوبا على الإطلاق مكتفيا بصوته العالى الذى كان يحفر له كلماته فى الحجر ويتتبعها بأقوى مما تقدر عليه أو تتمكن منه النصوص المكتوبة، ويبدو أنه كان واعيا لهذا المعنى حين كان يقول على سبيل المثال:

« أنا أحب أن أكون إيجابياً.. لا أحب المستنقع الساكن وأفضل أن أكون كالنهر الهادر».

بل إن زكى بدر كان يكرر الحديث بوضوح عن اعتقاده التام فى ضرورة وجود أعداء وأصدقاء للشخص الناجح، وإلا أصبح هذا الشخص بلا فائدة ولا لون ولا رائحة:

«كل إنسان له مَنْ يحبه، وله مَنْ يكرهه، وإلا أصبح لا طعم له ولا رائحة، والفارق بينه وبين الماء أن الأخير مفيد، وجعل الله منه كل شىء حى، لكن هذا الإنسان لا قيمة له ولا فائدة ولا اعتبار، وأنا سعيد بأن يكون لى محبون وأن يكون لى حاقدون، وأسعد بأن يكون أصحابى من الشرفاء وأن يكون الذين ينقدونى من اللصوص أو المرتشين، أو ما شابه ذلك!».



وعلى الرغم من كثرة آراء وتعليقات زكى بدر وتحليلاته فإنه لم ينشر مذكرات مكتوبة عن أية فترة من فترات عمله، وربما أنه كتب مذكراته وتركها أمانة فى عنق أحد ولكنها لم تنشر حتى الآن، ولكنه من ناحية أخرى كان فى أواخر حياته قد أصبح مقلاً جدا فى أحاديثه الصحفية.

وهذه عبارات واضحة للدلالة يوردها الأستاذ محمد مصطفى فى مقدمة الفصل الرابع من كتابه «كنت وزيرا للداخلية» ملخصا بها رفض زكى بدر للحديث معه من أجل إنجاز هذا الإنجاز وراويا ما يقدمه على أنه مبررات زكى بدر لهذا الامتناع عن الحديث.

يقول الأستاذ محمد مصطفى:

«قال لى اللواء زكى بدر عند اتصالى به للاستفسار.. أنه يزمع إصدار كتاب عن الفترة التى عاشها وزيراً للداخلية.. ويخشى إن هو أجاب عن أسئلتى أن يؤثر على مادة كتابه! وأغلب الظن أن هذه الأسباب بعيدة عن الحقيقة! فلم أعرف الوزير مهتماً بالكتابة والتأليف! ولا ظن أنه غافل عن أن كتاباً يكتبه بنفسه يمكن أن يوقظ «فتنة» نامت منذ زمن طويل مضى!».

«أغلب الظن أنه رفض لأنه أصبح يدرك - ربما أكثر من أى إنسان آخر - أن الكلمة هى التى تبقى.. وأن اللفظ يحسب على قائله.. ولعله أيضاً لا ينسى أن الصحافة هى التى أخرجته من الوزارة.. ومن الطبيعى أن يشعر تجاه هذه الصحافة والصحفيين بكل المرارة».



وعلى الرغم من تعطش القراء إلى رواية أى «رؤية متكاملة» لأحداث الأمن المركزى التى استقال اللواء أحمد رشدى فى أعقابها، إلا أن الرجل لم يقدم حتى الآن هذه الرؤية مكتفيا ببعض تلميحات أشرنا إليها بالكامل (فى الباب الرابع من هذا الكتاب) عند حديثه عن هذه الأزمة.

وفيما يختص بتأجيله أو امتناعه عن نشر مذكراته قال أحمد رشدى (فى حواره لمجلة الشباب: ديسمبر ١٩٩٠):

«إننى الآن بعيد عن دائرة صنع القرار ويقال دائما إن مَنْ يجلس على البر شاطر.. فما أسهل الكلام لكنه إذا وُضع مَنْ يتكلم فى موقع المسئولية فسيحقق فشلا ذريعا.. ولأنى لا أحب أن يقال إن أحمد رشدى يتكلم الآن لأنه خارج السلطة، فقد فضلت ترك الكلام والكتابة لمن يريد ذلك.. بالإضافة إلى أنى فى النهاية مواطن مصرى لا أجيد تقييم نفسى والأفضل أن يقوم بذلك غيرى لأن مذكراتى قد تتضمن بعض الإيجابيات التى قد يفسرها البعض بأنها إبراز لشجاعة أو كفاءة غير حقيقية».



بقى أن نشير إلى ما كررنا الإشارة إليه من أنه كان فى وسع النبوى إسماعيل أن يكتب مذكرات ثرية وحافلة مستغلاً ـ على سبيل المثال ـ الصياغة الجيدة التى عبر فيها عن أفكاره ورؤيته الأستاذ موسى صبرى فى أعقاب اغتيال السادات، وقد ذكرت فى موضع آخر من هذا الكتاب أن النبوى إسماعيل كثيرا ما يبدأ أحاديث جديدة وحوارات من نقطة الصفر مع أنه يمتلك بالفعل صياغات جيدة للتعبير عن آرائه، ومع هذا فإن حرصه على التلقائية فى كثير من الأحيان يجلب له كثيراً من المتاعب حتى مع الذين يقدرون دوره والذين لا يختلفون معه.

ولعلى أختم هذا الباب بإيراد نص طريف يدلنا على مدى ما يمكن للتلقائية أن تسببه من أخطاء فى التعبير على لسان قادة الشرطة وما ينسب إليهم من أحاديث.

ففى حديث النبوى إسماعيل إلى محمود فوزى عبارة تبدو طريفة وقاسية جداً فى نفس الوقت، حين يتحدث عن عودته من الولايات المتحدة الأمريكية

من مهمة كان يقوم بها لصالح إحدى الشركات الاستثمارية فيذكر أنه عاد لسبب واحد، فقد خشى أن يموت حسن أبو باشا عقب حادث الاعتداء عليه، ولا يشارك هو فى الجنازة فيلحظ الناس هذا ويفسرونه بخوفه من السير فى الجنازة.. ومن حسن الحظ أن حسن أبو باشا لم يمت، ولم يتعرض النبوى إسماعيل لهذا الاختبار القاسى!!

فلنقرأ هذه الفقرة الطريفة التى أثبتها محمود فوزى على لسان النبوى إسماعيل:

«كنت أشرف على المفاوضات بينهما باعتبار أننى ممثل ثقة لهما وعُدت من أمريكا بعد أن أمضيت ثلاثة أو أربعة أيام فقد أبلغت بمحاولة اغتيال حسن أبو باشا فتركت أمريكا وعُدت فى اليوم التالى لمصر لأطمئن عليه. وقلت: لا... أحسن حسن أبو باشا يموت ولا يجدونى فى جنازته، فيقولوا إن النبوى إسماعيل خاف أن يمشى فى الجنازة وما حدش يعرف وقتها إن أنا خارج مصر أو داخلها. فتركت الصفقة التى كانت تتعلق بالبترول وعُدت إلى مصر».



أما فيما يتعلق بحديث وزراء الداخلية عن إنجازاتهم وعن مستوى الأداء ومقاييس النجاح فيه فإن اللواء حسن أبو باشا يلخص الفخر بإنجازه فى فترة توليه الوزارة على النحو التالى:

«... والنتيجة المذهلة لهذا الأسلوب فى الحوار هى حدوث تراجع غير مسبوق فى النشاط الحركى للمجموعات الإرهابية طوال أعوام ٨٢، ٨٣، ٨٤، ١٩٨٥».

«وأقول إننى تركت الداخلية فى ١٦ يوليو ١٩٨٤ ولم يكن فى المعتقل سوى ١٩ شخصا فقط، ولم يحدث حادث إرهابى واحد طوال فترة توليتى

للمسئولية، وهذا يدل على أن الأمن كانت لديه القدرة على الفعل، بمعنى أن يمنع ويجهض أية محاولة قبل وقوعها».



ومن أبرز الفقرات التى يلخص بها حسن أبو باشا إنجازاته فى فترة توليه وزارة الداخلية هذه الفقرة المهمة التى تحدث بها إلى الأستاذ أنور محمد فى كتابه «شهود عصر السادات» وفيها يصل إلى قوله :

«..... أنا أفخر بأننى وزير الداخلية الوحيد الذى تصدى لهذا الفكر المتطرف على مر تاريخه من الأربعينات إلى الثمانينات بمنطق الحوار والفكر.. وسأعطيك بعض المؤشرات على ذلك: الطلبة الذين طبق عليهم قانون الطوارئ المتهمون فى هذه القضايا نجحوا فى امتحاناتهم بنسبة ١٠٠٪، سواء كانوا فى الجامعات أو فى الثانوية العامة وهم داخل السجون، وهذا دليل على المناخ الذى أتيح لهم وهم داخل السجون».

«عندما تركت وزارة الداخلية كان موجودا بالمعتقل ١٩ معتقلا فقط. بعد مقتل الرئيس السادات لم يكن فى المعتقل أكثر من ٥٠ معتقلا علاوة على المتهمين المحبوسين بأوامر حبس من النيابة. هذه القضية قتل فيها ما يزيد على ١٢٠ رجل أمن بين ضابط وجندى. حدثت مصادمات فى السجون بين رجال السجون وبعض مثيرى عمليات الشغب التى قام بها بعض المتهمين داخل السجون. البعض منهم أصيب نتيجة لهذه المصادمات، وقد باشرت النيابة التحقيق فى هذا الموضوع والقضية معروضة الآن أمام القضاء، فليس من حقى التحدث فيها. أنا شخصيا أؤكد أنه لم يحدث تعذيب على الإطلاق، وأن أى ادعاء من هذا القبيل فهو كاذب ١٠٠٪، وأبسط منطق يحكم أى عاقل يؤكد أن الرجل ـ الذى رفع شعار الحوار وطبقه فعلا فى مرحلة من أخطر المراحل التى

تعرضت لها مصر وفى موقف لا يمكن أن يوجد أخطر منه ـ قد تصدى بالفكر وابتعد عن الأساليب البوليسية فى مواجهة هذا الفكر».



وعلى نفس هذا النمط الذى يصور به أبو باشا إنجازه يفخر النبوى إسماعيل بأدائه وما تحقق نتيجة لهذا الأداء طيلة فترة توليه الوزارة فيقول:

«عندما تركت وزارة الداخلية، هل ترى أن الأمن كان مستتبا؟ نعم.. والدليل أن البلاد شهدت فترة طويلة من الاستقرار، وهذا الاستقرار لم يأت من فراغ، لكنه كان نتيجة الجهود السابقة التى بذلتها جميع أجهزة الأمن لتصفية التنظيمات الإرهابية التى انتهت فى شهر نوفمبر ١٩٨١ وتركت الوزارة أول يناير ١٩٨٢. لقد عزفت هذه الأجهزة سيمفونية رائعة من الجهد الخارق والحماس منقطع النظير، وفتح الضباط صدورهم للرصاص بكل شجاعة. وكانوا يتسابقون لتصفية الأوكار رغم احتمالات فقدانهم لحياتهم، وقد شهد العالم بذلك عندما أبدى إعجابه ودهشته من السرعة التى انتقلت بها السلطة خلال أيام بعد اغتيال الرئيس السادات،فقد كان مقدراً أن تسود الاضطرابات فى يوم الاستفتاء على رئاسة الجمهورية حيث كان مخططا أن تخرج مجموعة بقيادة عبود الزمر وتقوم بتفجير اللجان حتى يفشل الاستفتاء، وقد تم إحباط هذا المخطط فجر يوم الاستفتاء ولم يقع حادث واحد بعد ذلك حتى تركت الوزارة واستمرت عملية التصفية».



أما اللواء أحمد رشدى فيفخر بأنه كان هو الذى اكتشف رأفت الهجان وذلك فى الفترة التى عمل فيها ضابطا فى جهاز أمن الدولة فيقول:

«عندما كنت ضابطا فى قسم مكافحة الصهيونية وهو قسم تابع لجهاز أمن الدولة، طلبت المخابرات العامة من القسم ترشيح شخص لكى يتم إرساله إلى إسرائيل وزرعه فى المجتمع الإسرائيلى، والحقيقة أننى قمت بالفعل بترشيح رفعت الجمال (الشهير برأفت الهجان) فوافقت المخابرات العامة وتولت تدريبه وإرساله إلى إسرائيل».

كذلك يكرر أحمد رشدى الفخر بجهده فى عملية «الاغتيال الوهمى للبكوش» وقضية «صناديق النذور» التى كانت واجهة معركته مع الشيخ حافظ سلامة» ، كما يفخر بالطبع قبل هذا وذاك بحملته على «الباطنية» وكر المخدرات فى قلب القاهرة .



أما زكى بدر فيرى فى حديثه لنادية منصور فى مجلة الشباب (يونيو ١٩٩٣) أنه استطاع أن يحقق من خلال توليه الوزارة كثيراً من الإنجازات، سواء فى الأمن المركزى، أو مكافحة المخدرات، أو تطوير مستوى الشرطة والاستراحات واتحاد الشرطة الرياضى ، ويقول فى معرض هذا الحديث:

«إذا تحدثت عن إنجازاتى فأولاً تم تطوير جميع أجهزة وزارة الداخلية فى مجال الأمن العام، يشهد الشعب بالإجماع ما تحقق من نتائج، وما قامت به الإدارة لتحقيق أهدافها فى مجال تطوير الأمن المركزى الذى تسلمت عملى على إثر ما حدث به وما يعلمه العالم أجمع، وقمت بتنمية موارد الأمن المركزى فى المعسكرات من صناعة وأشغال مناسبة مثل صناعة الخبز والأخشاب والبلاط وغيرها الكثير، مما انعكس أثره بالعودة بالمنفعة على هذه الفئة حتى بلغ متوسط دخل الفرد منه حوالى ٤٠ جنيهاً تعاونه إذا ما أضيفت إلى مرتبه الضئيل، ولكن بعد أن خرجت من منصبى صار جزء من هذه الموارد من نصيب

القيادات العليا للأمن المركزى، ثم افتتح خلفى اللواء عبدالحليم موسى المشروعات التى أنجزت فى عهدى بالاشتراك مع زملائى الوزراء السابقين».



ويعدد زكى بدر إنجازاته الأمنية التى تحققت فى أثناء عمله وزيرا للداخلية، مشيراً إلى الأمان الذى تحقق فى أثناء الدورات الأفريقية وأوبرا عايدة وغيرها من الأنشطة الحضارية الكبرى فيقول:

«وأذكر من إنجازاتى أيضاً النجاح فى مجالات أمنية فى الدورات الإفريقية وقطاع السياحة والحضارة وأوبرا عايدة فى الأقصر والهرم وغير ذلك من الأمور التى يشهد بها العالم، وربما احتاج إلى أرشيف ليعدد المفاخر التى [حققتها] بالشرطة فى غضون أربع سنوات، والأهم هو مجال مكافحة الإرهاب ونتائجه تعلمونها جميعاً وما أصاب أمن البلد بعد ذلك من خسائر انعكست على كل مجالات التنمية والسياحة والاستثمار وغيرها».

ومع هذا فإن زكى بدر واقعى فى تقديره لنجاحاته :

«وأعود فأقول لا يمكن لبشر فى يوم من الأيام أن ينجز كل ما يحتاجه الواقع، من التطور العلمى، والحضارى، والثقافى، والمادى، والسياسى، والاجتماعى فى العالم أجمع، فى ظل متغيرات مستمرة فى حاجة إلى ملاحقة متواصلة فى شتى المجالات ومن مختلف الأجهزة والوزارات فلا يمكن أن يقال «كل شىء تمام» فى أى وقت من الأوقات، وإلا يكون هذا هو الكذب والرياء والنفاق».



أما اللواء حسن الألفى فيعدد بعض الإنجازات التى حققها فى أثناء توليه الوزارة فى حديثه مع الأستاذتين راوية سالم وصباح حمادو (مجلة الشباب: مارس ١٩٩٨)، وسوف نلخص ونعيد ترتيب ما ذكره:

«خلال أربع سنوات وسبعة شهوز توليت خلالها الوزارة كانت هناك نجاحات مستمرة، حيث وصلت نسبة كشف مرتكبى الجرائم إلى ١٠٠٪،وهى نسبة غير موجودة فى أى بلد آخر، ونسبة ضبط المتهمين إلى ٩٨٪ والباقى (٢٪) هاربون، إما فى الجبال أو فى الخارج، كذلك وصلت نسبة ضبط الهاربين من المحكوم عليهم ٩٧٪».

كذلك أشار اللواء حسن الألفى إلى أنه نجح فى إنشاء قطاع جديد للمنافذ، كما حول إدارة السجون إلى قطاع للسجون، كما أنشأ لأول مرة إدارة لتنفيذ الأحكام، وقام بإنشاء معمل جنائى فى كل منطقة يشرف عليها مساعد أول وزير لتذهب إليه (أى إلى المعمل) لأدلة التى تضبط فى الحوادث مباشرة، وقام بزيادة أعداد كلاب الشرطة المدربة، وأتم خطوات واسعة فى مشروع الرقم القومى لأنه فى رأيه حل كفيل بالقضاء على ظاهرة تشابه الأسماء، والقضاء على تزوير البطاقات الشخصية بشكل نهائى، كما اهتم بتطوير برامج الشرطة، وعمل على زيادة مندوبى الشرطة المتخرجين من معاهد المندوبين، وقد أثبتت التجربة نجاحها بعد إنشاء أول معهد.. ولهذا فإنه وضع خطة لكى يكون بكل محافظة معهد للمندوبين.

ويضيف اللواء حسن الألفى :

«كما تم إنشاء قاعدة معلومات، كما طورت مناهج كلية الشرطة، وتوليت إنشاء أكاديمية الشرطة [لايقصد الاكاديمية نفسها ولكنه يقصد إنشاء المبنى الجديد للأكاديمية وهو المسمى أكاديمية مبارك للأمن] ».

ويشير حسن الألفى إلى دوافعه لإ نشاء المبنى فيقول: « فلم يكن معقولا أن تستمر كلية الشرطة الحالية على نحو ما أنشئت عام ١٨٩٦ حين كان تعداد مصر لا يتجاوز ثلاثة ملايين نسمة، وظلت على نفس الوضع رغم تجاوز عدد السكان ٦٠ مليونا » .

ويرى حسن الألفى أن الأدلة البارزة على نجاح سياسته الأمنية قد تمثل فى انعقاد مؤتمرات كبرى دون أن تعوقها أية معوقات وهى مؤتمر السكان، والمؤتمر الاقتصادى، كما أقيمت «أوبرا عايدة » مرتين .

كذلك يشير حسن الألفى إلى أنه تم فى عهده اكتشاف مخازن أسلحة بكميات ضخمة فى كوم أمبو وزنانين تحت الأرض فى صحراء بلبيس، والنتيجة النهائية : « أننا استطعنا تحجيم الإرهاب»

ومع هذا فإن حسن الألفى كان حريصا على الاعتراف بالأسف نتيجة لحادث الاقصر الذى استقال عقب حدوثه وهو يقول :

« .... وفعلا الحادث كبير ونتائجه تدعو إلى الأسى فقررت تقديم استقالتى شعورا منى بفداحة الموقف».

وفى موضع آخر يقول اللواء حسن الألفى :

«ولكنى قررت الاستقالة إحساسا منى بضخامة الحادث».



الباب التاسع

العوامل التى ساعدت قادة الشرطة على النجاح فى مهامهم

لاشك أن هناك كثيراً من العوامل التى ساعدت قادة الشرطة على النجاح فى مهامهم، وفى مقدمة هذه العوامل الحاجة الملحة لأجهزة الدولة الحديثة إلى الأداء الشرطى، وكما يقال فى العلوم البيولوجية فإن الحاجة إلى الوظيفة تنمى فى العضو القدرة على أدائها.

ومع هذا فإن كثيراً من العوامل التى ساعدت هؤلاء القادة وجهازهم تكمن فيما تمتعوا به من تعليم وتدريب وخبرة على مدى تاريخهم.

ونستطيع من خلال دراستنا وتأملنا ومن خلال قراءة أحاديثهم عن إنجازتهم أن نتبين بعض هذه العوامل:

أولا: دعم القيادة السياسية:

ليس من شك فى أن رؤساء الجمهورية المتعاقبين لم يبخلوا على الشرطة بأى قدر من الدعم والتأييد، وربما يتفوق الرئيس مبارك على أسلافه فى هذه

الجزئية على الرغم من أن أربعة متتالين من وزراء الداخلية فى عهده قد أستقالوا بقرارات منفردة، وليس مع التغيير الوزارى.

وفى رأيى أن أحداً غير الرئيس مبارك لم يكن ليتقبل وجود وزير من نوعية زكى بدر لولا ما نلمسه جميعا من طول بال الرئيس مبارك وقدرته اللامتناهية على التحكم فى المواقف وثقته من أنه يستطيع التصرف المناسب فى الوقت المناسب.



ومن المهم أن نشير إلى حقيقة مهمة وهى أن روايات وحوارات رجال الأمن المتعاقبين تطلعنا على وضوح رؤية الرئيس مبارك بالنسبة لكافة القضايا الأمنية، ومع أن مثل هذا الموضوع يستحق دراسة مطولة ومقارنة بين توجهات الرؤساء المتعاقبين فيما يتعلق بقضايا الأمن والتأمين وصورة الدولة، مما قد يخرج عن نطاق مثل هذه الدراسة التى يتضمنها هذا الكتاب، مع هذا فإننا نستطيع أن نقتبس من روايات النبوى إسماعيل لمحمود فوزى مثلا مهماً يدل على مدى فهم الرئيس مبارك:

«كان هناك اجتماع لدراسة خطوات الجنازة برئاسة الرئيس حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية وقتها فأحد الحاضرين عرض ضماناً لتفادى حدوث أى شىء من التهديدات التى وردت عن الجنازة ومحاولة اغتيالات لرؤساء الدول الأجانب فأبدى اقتراحاً بأن تقام الجنازة داخل قصر القبة وهو مكان محكم».

«ولكن الرئيس حسنى مبارك رفض رفضاً قاطعاً وقال عبارة حازمة بدون تردد لازلت أذكرها حتى الآن، قال: «أنا غير موافق وإما أن نكون أو لا نكون، ويجب أن تسير الجنازة عادية كما هو المقرر لها»، وهو ما حدث بالفعل وأنا كنت فى قرارة نفسى أؤيد هذا القرار لأن شكلها كان سيكون أن هناك عجزاً فى الأمن أو الدولة بحيث إننا لا نستطيع أن نُسير جنازة».

ويعتز حسن أبو باشا بأن يورد عبارة للرئيس حسنى مبارك فى الثناء عليه، وقد وردت هذه العبارة فى حديث صحفى للرئيس عقب انتقال أبو باشا من وزارة الداخلية إلى وزارة الحكم المحلى، ويروى أبو باشا ما أجاب به الرئيس. فيقول:

«كان الرئيس مبارك قد قال وقتها فى حديث صحفى للأستاذ أحمد الجار الله رئيس تحرير جريدة السياسة عندما سأله عن أسباب تغيير موقع وزير الداخلية: «إن نقل وزير من مكان لآخر قد يكون هدفه الاستفادة من خبرات الوزير وقدراته فى المجال الذى نقل إليه لتطوير هذا المجال بطريقة أكثر فعالية».

«ولقد اعتقد البعض أن نقل أبو باشا إلى وزارة الحكم المحلى له علاقة بالانتخابات وهذا خطأ، فإن حسن أبو باشا قد أدار الانتخابات بصورة مرضية وبإخلاص، ولقد نقلته إلى وزارة الحكم المحلى لأنه يعرف مشاكل مصر جيدا.. وأضاف الرئيس مبارك قائلا: أعلق أهمية كبيرة فى الوقت الراهن على قضايا الحكم المحلى، وإننى لواثق أن حسن أبو باشا سوف ينجح فى مهامه الجديدة».



وقبل هذا كان الرئيس مبارك قد عبر عن تقديره الرسمى والشخصى للنبوى اسماعيل عقب تشكيل وزارة الدكتور فؤاد محيى الدين فى يناير ١٩٨٢ التى انتقل فيها النبوى إسماعيل من وزارة الداخلية إلى وزارة الحكم المحلى مع احتفاظه بمنصب نائب رئيس الوزراء، حيث كرمه الرئيس مبارك، وبعد أن أقسم الوزراء اليمين الدستورية عقب تشكيل الوزارة التالية منحه الرئيس مبارك وساما رفيعا وأثنى على شخصه وتصرفاته بصوت مسموع وهو يسلمه براءة الوسام.



بل إن اختيار وزراء الداخلية أنفسهم لشغل هذا المنصب قد عبر عن نوع رفيع من التقدير لشخصياتهم من دون أن يسعوا إلى المنصب أو يعملوا من أجله ويكفى فى هذا الصدد أن نشير إلى أنه على الرغم من أن منصب الوزير يمثل الطموح التقليدى للذين يصلون إلى الصف الأول فى وزارتهم شأن حسن أبو باشا الذى كان مهيئاً لتولى هذا المنصب منذ مدة أو قل كان مرشحاً من قبل الشائعات، إلا أنه قد عين وزيراً فى توقيت لم يكن يتوقع هو نفسه فيه صدور مثل هذا القرار، وهو يعلن لنا فى بساطة شديدة كيف تلقى نبأ اختياره وزيراً للداخلية من سلفه المباشر اللواء نبوى إسماعيل: فيقول:

«وكانت المفاجأة الأخيرة فى حياتى الوظيفية تنتظرنى مع هذا التشكيل الوزارى الجديد وتنقلنى إلى معترك الحياة السياسية، فقد علمت ظهر اليوم السابق على اعلان التشكيل الوزارى - من اللواء نبوى إسماعيل وكان هو الذى يشغل منصب وزير الداخلية - بأنه تقرر اختيارى وزيراً للداخلية خلفاً له . وعندما سألت عن أسباب هذا التغيير، كانت الإجابة بأن اعتبارات داخلية متعددة تحتم ذلك وأنه على اقتناع تام بها».



وفى إطار تسجيل الدعم الذى حصل عليه النبوى إسماعيل ، ذكر نائب رئيس الوزراء الأسبق أن الرئيس السادات نفسه قد امتدحه فى جريدة مايو على موقفة فى أحدث الزاوية الحمراء وقال ما نصه :

« لقد تصرف وزير الداخلية كمسئول سياسى على أعلى مستوى وجنب البلاد شر فتنة لا يعلم مداها إلا الله ، وقص فى حديثه أسلوب معالجة الموقف مما جنب البلاد من تداعيات خطيرة » .



ثانياً: العون الذى قدمه علماء الدين :

على مدى عهد الثورة لم يحدث صدام واحد بين المؤسسة الدينية وبين قادة الشرطة وذلك على الرغم من حدوث مثل هذه الصدامات بين بعض المؤسسات الأخرى من جهة ومؤسسة الشرطة من جهة أخرى ، وقد كان علماء الدين على الدوام متفهمين للدور الذى تلعبة الشرطة فى حفظ الأمن وتحقيق الأمان، وحين بدأت وزارة الداخلية تحت قيادة اللواء حسن أبو باشا حملة كبيرة للحوار مع المتطرفين فى السجون ومع الشباب فى مراكز تجمعهم فقد تعاون الأزهر كمؤسسة وكأفراد مع أجهزة الشرطة فى هذا المجال إلى أبعد الحدود ، وظل هذا التعاون قائماً حتى توقفت « الداخلية » نفسها عن المضى فيه بعد ترك حسن أبو باشا لمنصبه .

وقد نشر شيخ الأزهر الشيج جاد الحق على جاد الحق كتابا مرجعياً عن القضايا المثارة من جانب الاتجاهات المتطرفة، وجعله باسم الأزهر وأسماه «هذا بيان للناس » ومن حسن الحظ أن هذا الكتاب لم يستثمر على نحو مكثف، لأنه لو استثمر على نحو مكثف للقى قدراً لا يستهان به من هجوم المتطرفين، ولكنه على كل حال محفوظ شأن الأدبيات التى تتجدد الحاجة إليها.

وفيما بعد وفى نهاية الثمانينيات ومع التصعيد الشديد الذى حدث فى عهد زكى بدر لم يتوان علماء الدين عن دعم الشرطة على نحو مؤثر وفعال ، وتضافر هؤلاء وأغلبهم من غير ذوى المناصب الرسمية على توحيد الكلمة فى نصح ومواجهة هذه الاتجاهات المتطرفة . ويروى الأستاذ محمد صلاح الزهار فى كتابه «وزراء على كف عفريت» قصة مؤتمر العلماء حيث يقول :

« ..... وبعد تصاعد أحداث العنف بين الأمن والجماعات الإسلامية، تحركت مجموعة من العلماء بدافع وقف نزيف الدماء، وتوضيحاً لبعض الأمور

الملتبسة، فقد كانت دعاوى الجماعات المتطرفة تتستر وراء الدين، وتتذرع بفتاوى قادتها لتكفير المجتمع فيما عداهم، وتبيح لهم محاربة ذلك الكفر، دعا كبار العلماء إلى مؤتمر عام عقدوه فى صحن الجامع الأزهر، وحضره آلاف المواطنين، وأصدروا بياناً كان وثيقة مهمة طرح فيها العلماء رؤية متكاملة لقضايا كانت مثار خلاف وجدل منذ فترة طويلة، وألقى البيان وقتها الشيخ محمد متولى الشعراوى، نيابة عن العلماء فى أول يناير عام ١٩٨٩، وشارك فى صياغته سبعة من كبار العلماء، وهم إلى جانب الشيخ الشعراوى: الشيخ محمد الغزالى، والدكتور محمد الطيب النجار، والدكتور عبدالمنعم النمر، والدكتور يوسف القرضاوى، والشيخ عبدالله المشد، والشيخ محمد زكى إبراهيم رائد العشيرة المحمدية».

«جاء البيان ليقول كلمة العلماء فى مواجهة مَنْ يطالبون بتغيير المنكر باليد وباللسان وبالقلب، والذين يكفرون الناس والمجتمع، ورغم بيان العلماء فقد تواصلت العمليات الإرهابية، ومنها محاولة اغتيال وزير الداخلية نفسه بسيارة ملغومة».



ثالثاً: استقطاب بعض زعماء الجماعات الإسلامية:

من بين وزراء الداخلية ذرى النبوى إسماعيل ينفرد بالحديث صراحة عن إمكان الإفادة من العلاقة الوثيقة ببعض زعماء الجماعات الإسلامية، ولهذا الرأى سبب تاريخى يعود إلى علاقاته الشخصية بالشيخ عمر التلمسانى مرشد الإخوان المسلمين منذ كانا فى شبابهما حيث كان هو ضابط شرطة فى مباحث شبين القناطر، وكان التلمسانى يعمل كمحام فى هذه المنطقة.

وعلى الرغم من أن التلمسانى نفسه هاجم النبوى إسماعيل فيما بعد خروجه من الوزارة، إلا أن النبوى اسماعيل ظل على تمسكه بصداقة التلمسانى واعتزازه بهذه الصداقة.



ومن المفيد أن ننشغل الآن بقراءة هذه الرواية التى يقدمها فؤاد علام عن فهمه للأمن السياسى، وهو يصل فى تقديره لأهمية دور الأمن السياسى إلى أحكام تقترب من الخيال، فهو يرى أو يجاهر بأن السياسة يجب أن تكون مظلة للأمن(!!) صحيح أنه يتدارك ليقول وليست معوقا له، ولكن من الصعب أن يتصور إنسان عادى مثلى أن السياسة ستكون مظلة للأمن فحسب(!!) ولنقرأ هذا النص الثرى بالمعانى الأمنية.

يقول اللواء فؤاد علام:

«...... والدرس الثانى المهم هو ضرورة الفصل بين الصفقات السياسية والضرورات الأمنية.. والسياسة يجب أن تكون مظلة للأمن وليست معوقاً له.. وإذا حدث التناقض والتنافر سيخسر الأمن والسياسة معاً».

ويورد فؤاد علام بعض الأدلة على صحة دعواه القائلة بجدوى أسلوب عبد الناصر وبعقم أسلوب السادات وهو يلجأ إلى كثير من التوضيح طيلة فصول

كتاب «الإخوان وأنا» وكلما أمكنته الفرصة، ثم يلجأ إلى ضرب الأمثلة متخذاً من أحد وزراء عبدالناصر نموذجاً :

«ومن التجارب الثرية فى هذا الشأن ما حدث مع الدكتور عبدالعزيز كامل وزيرالأوقاف الأسبق.. المعروف أنه كان من أبرز قيادات الإخوان سنة ١٩٥٤ وحكم عليه بالإعدام وخفف الحكم بعد ذلك».

«ظهر بعد ذلك اعتدال فكر الرجل ففكر جمال عبدالناصر فى الاستعانة به كوزير للأوقاف.. وتوطدت علاقتى به، وكنت أتوسم فيه الأمل أن يساعدنا فى إبراز سلبيات التنظيمات السرية للإخوان المسلمين التى شارك فيها وكان مسئولاً عن الأسر.. وكان عبدالناصر يعلم أنه معتدل فكرياً وتورط فى التنظيم السرى للإخوان».

«وقدم هذا الرجل خدمات جليلة للدعوة الإسلامية أيام الثورة، ولم ينجح الإخوان فى السيطرة عليه أثناء توليه منصب وزير الأوقاف، وكان حازماً وواضحاً جداً معهم».



وفى المقابل يردف فؤاد علام بالحديث عن نجوم الإخوان فى السبعينيات ويصفهم بعباراته التى يكررها كثيرا وهى أنهم لعبوا على الجميع :

«أما نجوم الإخوان الذين انتشروا فى السبعينيات فقد لعبوا على الجميع.. وأوهموا السادات بأنهم حلفاؤه، واتصلوا من وراء ظهره بالجماعات المتطرفة وأمدوهم بالمال والدعم.. وتم تكبيل مباحث أمن الدولة عن متابعة نشاطهم.. والمفروض أن هذا الجهاز هو قمة العمل الفنى فى جهات الأمن السياسى، والمسئول عن اختراق التنظيمات السرية وكشف أبعادها ومخططاتها، وعناصرها القيادية والمحركة، ودور كل واحد فيهم، والمهام المكلف بها».

«ولو حدث الاختراق بطريقة علمية وفى توقيت مناسب وحجم مناسب، لأمكن إجهاض هذه المخططات وتلافى آثارها.. ولكن ما حدث أيام السادات هو تفريغ جهاز مباحث أمن الدولة من كثير من كوادره، وحدثت فجوة كبيرة جداً فى تتبع نشاط هذه الجماعات».

«ولم يكن صعباً اختراقهم أو كشف أسرارهم، لأن كثيراً منهم هم الذين سعوا إلينا بأوراق واعترافات ومستندات بخط يدهم، قالوا فيها الكثير والكثير».



وعلى الرغم من هذا الموقف الذى يبرز فيه فؤاد علام مديحه للنظام الناصرى الذى استطاع أو تمكن من التعاون مع بعض قيادات الإخوان فإننا نجد له هو نفسه موقفا مضاداً تماما من قبول مثل هذا المبدأ، ويسجل فؤاد علام هذا الموقف على نفسه عند حديثه عن العلاقة التى ربطت بين الوزير النبوى اسماعيل والشيخ عمر التلمسانى، وربما يدهشنا أن فؤاد علام يجد جرأة وجسارة واضحة فى أن يطلق على عمر التلمسانى لقب «العميل المزدوج» وهو يفعل هذا منذ بداية حديثه عنه فى كتابه متخذا هذا اللقب كعنوان للحلقة (أو الفصل) من مذكراته التى يخصصها للحديث عن التلمسانى، وهو يفسر تبنيه لهذا الرأى بقدر غير قليل من التعسف وبخاصة أنه لايقدم أدلة واضحة على ازدواج العمالة بل ربما يشعر القارئ المحايد بعد رواية ما كتبه اللواء فؤاد علام بقدر كبير من التعاطف مع التلمسانى، ذلك لأن شأن العميل المزدوج أن يفيد من الجانبين اللذين يعمل لهما لا أن يلقى العنت على الجبهتين كما سوف نرى فى حديث فؤاد علام عن التلمسانى ، الذى لم يكن متمتعا بالطبع برضا المباحث حتى ولو قابل وزير الداخلية مراراً ، ولم يكن كذلك

متمتعاً برضا الشباب المتحمس بل الشيوخ المتحمسين فى الإخوان حتى ولو لم يعلن هذا على الملأ .

ومع هذا الذى نعرفه جميعاً ونتوقع أن اللواء فؤاد علام يعرف أن جيلنا يعرفه فإن فؤاد علام لايجد حرجاً فى أن يصف مثل هذا الرجل بالعميل المزدوج وكأنه بمثل هذا الوصف يريد أن يغلق على الحكومات القادمة باب الحوار نهائيا بين أى قائد من قواد الإخوان المسلمين وبين التنظيمات الأمنية حتى لايقال على أحدهم فى المستقبل إنه عميل .

«... أقنع [أى عمر التلمسان] الداخلية بأنه صديق.. وكان عربون الصداقة هو الإبلاغ عن أسماء أعضاء التنظيم السرى للإخوان فى المحافظات.. ومعظمهم أحياء يمارسون نشاطهم الإخوانى حتى الآن، ولايعلمون أن المباحث تعرف أسماءهم. وقدم للمباحث أول وثيقة مكتوبة عن نشاط التنظيم الدولى للإخوان المسلمين، رغم أنهم ينكرون حتى الآن علاقتهم بهذا التنظيم، بل وجوده فى الأساس».

« لكنه أيضاً الرجل الذى نفذ أخطر عملية فى تاريخ الإخوان،بالتسلل إلى القيادات المهنية والأحزاب والمؤسسات الاقتصادية وأجهزة الدولة، واختراقها والسيطرة عليها.. ووضع جدولاً زمنياً لنجاح خطته،يبدأ بإعلان العصيان المدنى ».

« لقد كان على موعد مع الإخوان.. بالصدفة.. ففى بداية حياته كان محامياً فى شبين القناطر.. اشتهر عنه أنه من رواد الصالات الليلية والسهرات الحمراء، واحترف فترة من الفترات الرقص الأجنبى.. أراد له الإخوان الهداية، فاتصلوا به فى الأربعينيات، وظهرت اتجاهاته الدينية، إلى أن أصبح مرشداً عاما».

أرأيت هذا التعبير البليغ فى الظاهر وغير الدقيق فى الوقت ذاته: أرادوا له الهداية(!!!).

ولا يذكر لنا اللواء فؤاد علام لماذا اتصل الإخوان بعمر التلمسانى بالذات ؟ وكيف اتصلوا به ، ولا كيف تمت هدايته مكتفيا بهذه القنبلة التى ألقاها أمامنا ومضى وكأنه لا يزال يختزن بعض الاسرار عن هذا الموضوع ويحتفظ بها لمذكرات قادمة، أو كأنه لايعرف إلا المختصر من الموضوع دون تفاصيله.



ثم يظهر لنا فؤاد علام أو يوحى إلينا أن هناك جانبا آخر فى توجيهه التهمة بالعمالة إلى عمر التلمسانى ، ويتمثل هذا الجانب فى العلاقة الوطيدة التى نشأت وتطورت بين التلمسانى وبين النبوى اسماعيل وزير الداخلية من وراء ظهر جهاز أمن الدولة على حد رواية اللواء فؤاد علام نفسه ، ويبدو لنا أن مثل هذا الاتصال يمثل فى نظر فؤاد علام سبباً كافياً لتوجيه مثل هذا الاتهام أو للاستدلال على هذه التهمة ، وهذا ما يدفعه إلى أن يكرر ما بلوره من قبل من وصف التلمسانى بأنه عميل مزدوج ومشيراً فى ذات الوقت إلى علاقته بوزير الداخلية الاسبق ويقول:

«النبوى إسماعيل وعمر التلمسانى.. علاقة غيرمفهومة. فبعد خروج التلمسانى من السجن سنة ١٩٧١، توطدت علاقته بالنبوى وكان يتردد عليه بصفة دائمة، وأقنعه بإمكانية القيام بدور فى أوساط القوى الإسلامية. فكلفه النبوى بالتردد على المؤتمرات التى تعقد فى الجامعات فى السبعينيات، سنوات نمو العنف فى رحم الحركة الإسلامية».



من الواجب علينا بعد كل هذه الفقرات التى طالعنا فيها آراء فؤاد علام أن ننتقل إلى الشاطئ الآخر لنطالع رؤية النبوى إسماعيل الذى كان صديقاً فعلياً لعمر التلمسانى.

وهو يقول:

«والمرحوم الشيخ عمر التلمسانى كان رجلاً وطنياً ورجلاً معتدلاً، رغم أنه كان مرشداً عاماً، وكان يتصدى للإرهاب بنفسه، وكان يُهان بسبب ذلك، وأنا أعرفه منذ عام ١٩٤٨ يوم أن كنت ضابط مباحث فى شبين القناطر وهو كان محامياً هناك، فمعرفتى به معرفة قديمة وكان متعاوناً جداً لمصلحة الوطن والتصدى للإرهاب، وكان داعية للإسلام متمسكاً بدينه مختلفاً مع الحكومة فى بعض النقاط وله مطالب وهذا حقه، لكنه لا يميل للعنف ولا يحبذ الإرهاب وهذا هو المعيار، فأنا قلت [أى للرئيس السادات] لما عرض اسمه قلت: «الشيخ عمر رجل كبير فى السن».

«فكان رأى السادات يومها:

«يا نبوى ده مطلع فى جريدته «الدعوة» أن هناك مخططاً أمريكياً ضد الإسلام يقول بأن هناك رغبة فى تصفية الإسلام فى مصر فأنت وزير الداخلية هل هناك مخطط موجود مثل هذا؟!.. دا إحنا بنتمنى إن الدعوة الإسلامية تنتعش لكن بأسلوب بعيد عن التطرف، وحين أبديت وجهة نظرى للسادات قال لى:

«يا نبوى دى مرحلة بنجنب فيها الدولة الشرور الخطيرة، فيمنى نمشى الأمور وبعدين أنت تتصرف!!».

«فأرسلته إلى مستشفى منذ أول يوم وكنت أستدعيه إلى مكتبى من آن لآخر يكلم أقاريه ومريحه جداً!! وهو قال هذا فى إحدى صحف المعارضة بالتفصيل

وقال: إن نبوى إسماعيل اعترض على التحفظ علىّ لكن السادات أصر، فما كان منه إلا أن أمر مدير السجون وأصدر تعليماته بحسن معاملتى».

هل تعجب القارئ كما تعجبت من أن يستشهد النبوى إسماعيل على صحة ما يرويه عن حوار دار بينه وبين رئيس الجمهورية بشهادة مَنْ كان موضوعاً للحوار وكان غائباً عن الحوار بالطبع.. وكأن النبوى إسماعيل يعتقد فى وجود قوى خفية نقلت للشيخ التلمسانى حقيقة ما دار من حوار بين الرئيس السادات ووزير الداخلية (الذى هو النبوى)!!

رابعاً : الاعتماد على التفكير المنطقى والذكاء:

على غير ما يتوقع القارئ فإن أحاديث قادة الشرطة لا تركز على عناصر «الذكاء البوليسى» التى ساعدت هؤلاء القادة على تحقيق نجاحات مهنية بارزة فى أثناء أدائهم لوظائفهم، ومع هذا فإن فى أحاديث **حسن أبو باشا** للأستاذ محمد مصطفى واقعتين مهمتين فى هذا المجال.

الواقعة الأولى تتعلق **بالأسلوب الذى تمكن به من اكتشاف مصدر المنشورات المعادية للرئيس عبدالناصر** فى ١٩٦٨، التى كانت تشير إلى أنها تصدر عن تنظيم أطلق على نفسه «**حركة تحرير مصر**»، وقد اعتمد فيها على فكرة فى غاية الذكاء:

«... كنت يومها أتولى مسئولية النشاط الخاص بأمن الدولة، وبدأت فى تلك الفترة تظهر منشورات وتوزع على نطاق واسع فى السينما، فى الشوارع، فى الميادين، فى وسائل المواصلات بالقاهرة وفى صناديق البريد بالمنازل، وكانت المنشورات تتضمن هجوما على النظام وعلى الرئيس عبد الناصر، وتدعو إلى ثورة ضد النظام مما أعطى انطباعاً لدى الجماهير بأن لهذا التنظيم امتداداً داخل القوات المسلحة، ويمكن أن يقوم بثورة فى القريب العاجل».

«واستمر هذا الوضع لمدة شهر، وسبب قلقاً لعبد الناصر لدرجة أنه كان عندما يستيقظ من نومه يسأل عما تضمنه المنشور التالى، لقد تصور عبدالناصر هذه المنشورات بأنها على نمط ما كان يقوم به تنظيم الضباط الأحرار قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو».

« وقد أحيل البحث فى هذا الموضوع إلى فرع أمن الدولة بالقاهرة، وكان أساس البحث التعرف على ماكينات الطبع المشتبه فيها والتى تطبع هذه المنشورات وتم جمع أكثر من ٢٠ ألف ماكينة طباعة دون أن يتوصلوا إلى نتيجة».

«بعد ذلك استدعانى اللواء حسن طلعت مدير أمن الدولة وأسند إلىّ مهمة البحث عن هذا التنظيم، وبدأت البحث انطلاقا من اقتناعى الدائم بأن أى فرد يرتكب جريمة، سواء سياسية أو جنائية، لابد أن يرتكب خطأ أو يترك ثغرة إذا اكتشفها جهاز الأمن لابد أن يصل إلى نتيجة، من هنا فقد طرحت جانباً جميع التحريات التى سبق إجراؤها وركزت اهتمامى على زاوية واحدة، حيث طلبت إحضار جميع الخطابات التى صودرت من الرقابة البريدية، واحضروا ما يقرب من ٣٠٠ رسالة، وطلبت من العقيد نديم حمدى والعقيد فتحى قتة - الذى يعمل حالياً مساعداً أول لوزير الداخلية - طلبت فحص الخطابات ومطابقة الأسماء الموجودة عليها بالأسماء الموجودة «بدليل التليفون» واكتشفنا أن جميع هذه الأسماء مأخوذة من الدليل ما عدا خطابين فقط، ومنذ هذه اللحظة تأكد لدينا أن الخطأ الذى وقع فيه مرسل هذه المنشورات، أنه أرسل ضمن ما أرسله منشورات إلى شخصين على علاقة شخصية به، ومن خلال التحرى عن هذين الشخصين تمكنا من تحديد مرسل المنشورات، وعرض المحضر على النيابة التى أذنت بتفتيش منزله، وضبطنا أصول المنشورات التى وزعت وتلك التى كانت معدة لتوزيعها فى الميادين، كما تم ضبط جهاز «الرونيو» المستخدم فى الطبع، وتبين أن هناك مجموعة أخرى على رأسها أستاذ علم نفس فى إحدى الجامعات، فقد كان يكتب المنشورات بطريقة مثيرة، وعندما عرض هذه المعلومات على السيدين شعراوى جمعة وحسن طلعت أعربا عن إعجابهما ودهشتهما من تفاصيل الطريقة التى تم بها التوصل إلى كشف هذا التنظيم».



أما الواقعة الثانية، فتتعلق بالأسلوب الذى يود حسن أبو باشا لو أن الشرطة كانت قد لجأت إليه فى الوصول المبكر إلى قتلة الشيخ الذهبى، ولنقرأ القصة حسبما يرويها:

«غـادرت إلى ألمانيـا فى مـهـمـة رسـمـيـة فى شـهـر يونيـو ١٩٧٧، وعـدت فى منتصف الشهر تقريبا، وأبلغت وأنا فى المطار بخطف الشيخ الذهبى، توجهت إلى الوزارة مبـاشـرة واسـتـعـرضت الموقف مع المعـاونين وتكشف لى أن إحـدى السيـارتين اللتين شـاركتـا فى الحـادث عطلت وضبط سائقها وكان فى قبضـة رجال المباحث منذ أول لحظة لحادث الخطف، فى حين سارت السيارة الثانية وبها الشيخ الذهبى ومختطفوه إلى مكان الاختفاء».

«فى ذلك الوقت كان نبوى إسماعيل نائباً لوزير الداخلية للأمن، وقد علمت أنه يشارك مـدير أمن الدولة فى ذلك الوقت فى عمليـة البـحث عن مـختطفى المرحوم الشيخ الذهبي، وأتصور أن السـائق الذى تم ضَبطه كان يمكن أن يكون مـفيـداً للغـاية لو استـثمـرت مـعلومـاته منذ اللحظة التى خطف فيـهـا الشـيخ الذهبى وكان يمكن إنقاذه بسهولة».

«استلمت المهمة بعد اجتماع عقد مع المرحوم ممدوح سـالم وزير الداخلية فى ذلك الوقت وحضره النبوى إسماعيل والعميد فؤاد علام، وفى مدة يومين استطعنا الوصول إلى مكان اختفاء الشيخ الذهبى، بعد أن وضعنا خطة أمنية للوصول إليـه كان مـحورها أنه عندمـا خطف الشيخ الذهبـى لابد أن يكون قد نقل إلى شقة مفروشة لأن أعضاء التنظيم لا يمكن أن يضعوه فى منازلهم».

«وفى تصـورى أنه لو وضـعت مـثل هذه الخطة منذ لحظة اخـتطاف الشـيخ الذهبى لكان من الممكن إنقاذه قبل قتله، فطبقـا لهـذه الخطة تمكنا فى مـدة يومين من حصـر جميع الشقق المفـروشة التى تقع فى منطقـة القـاهرة الكبرى عن طريق السـمـاسـرة ومبـاحث الآداب. ومن خـلال مـداهمـة الشقق المفـروشـة التى تم تأجيـرها فـى الشـهـرين السـابقين للحـادث وضـعنـا أيدينا على جـمـيـع عناصـر التنظيم وكل خيـوط القـضـيـة بدءا من المكان الذى نقل إليـه الشـيخ

الذهبى وإلى المكان المختفى فيه شكرى مصطفى زعيم التنظيم، بالإضافة إلى السلاح المستعمل والمفرقعات التى كانت بحوزة التنظيم، وخطة أخرى كان التنظيم قد وضعها لخطف المستشار القليوبى الذى كان يشغل منصب النائب العام فى ذلك الوقت، فقد عثرنا على خريطة لدى التنظيم توضح مكان منزله والشوارع المؤدية إليه.. كان إنجازا سريعا بجميع المقاييس».



خامسا: المهارة فى توظيف نظرية التوازنات :

بعد اغتيال الرئيس السادات بفترة تبنت كثير من الاتجاهات نظرية لاتزال أصداؤها تتردد وإن قل الاقتناع بها شيئا فشيئاً ، تقول النظرية إن الرئيس السادات هو الذى أوجد الجماعات الإسلامية ليتغلب بها على الاتجاهات الشيوعية التى كانت تسيطر على الشارع الطلابى، وكانت لاتفتأ تعارض توجهات الرئيس السادات فى أول عهده ، ومع أن مناقشة هذه النظرية يحتاج إلى مجلدات كبيرة للحديث أولا عن طبيعة « التراث الفكرى الشبابى » الذى بدأ به عهد السادات من وجود تيارات شيوعية ويسارية عارضت نظام الرئيس عبد الناصر بقوة وفاعلية فى ١٩٦٨ وبأكثر مما عارضت نظام الرئيس السادات بكثير، وللحديث ثانيا عن طبيعة تطور نشأة أى جماعة إسلامية أو دينية والتاريخ الطبيعى (التقليدى أو الكلاسيكى) لمثل هذه الجماعات ... مع الحاجة إلى الحديث عن هذه الأفكار وغيرها بتفصيل ليس هذا موضعه فإننا لانستطيع أن نتجاهل الحديث عن الفكر الشرطى فيما يتعلق بهذه القضية .

بمرور الوقت لجأ النبوى إسماعيل إلى أن يتبنى شأن زملائه من قادة الشرطة النظرية المفضلة عند اليساريين وعند أعداء السادات، وهى نظرية أن الرئيس السادات هو الذى أوجد الجماعات الإسلامية كنوع من التوازن.

وهذه إحدى الفقرات التى يتحدث بها النبوى إسماعيل عن فكرة التوازنات :

«إن لعبة التوازنات فى الأمن شديدة الخطورة، والبعض كان يلعب على التناقضات بين التيارات.. وهذا خطأ كبير المفروض أن المعيار هو الشرعية وسيادة القانون، وكل مَنْ يخرج عن النظام لابد من مواجهته بالقانون، أما التوازنات فلعبة خطرة، وقد قلت هذا الكلام من قبل حتى فى عهد الرئيس

السادات، فهذه الجماعات [أى الجماعات الإسلامية] كالمارد يصعب دخولها إلى القمقم إذا خرجت منه، وقد قلت هذا فى أحد مؤتمرات الحزب الوطنى خلال احتفالات أكتوبر عام ١٩٨٠، وقلت إن النظام فى بعض الأوقات كان يعانى المشاكل فلجأ إلى لعبة التوازنات وكان السادات جالسا فى هذا اللقاء، وعلق على كلامى فى التليفون بعد ذلك مؤكدا أننى قلت كلاماً صواباً».

«وفى وقت ما أشار البعض على السادات بهذه الفكرة خاصة بعد تزايد ضغوط الشيوعيين وقيامهم بفتح النار عليه بعد أن أعلن عن عام الحسم ثم خذله السوفيت ولم يفعل شيئاً، وقام الشيوعيون بالاعتصام فى الجامعة وميدان التحرير فلجأ إلى هذه الحيلة بتصعيد الإسلاميين».

«الجماعات أوجدت مجالاً للحد من سيطرة الشيوعيين، ولكن فى تصورى فإن هذا القرار لم يكن كافيا أو أسلوباً ملائما».

«لا نستطيع أن نقول [الحديث للنبوى إسماعيل] إنه انقلاب على شخص السادات لكنها حركة التاريخ والأحداث هى التى تفرض نفسها، والسادات رحل ولكن مازالت هذه الجماعات باقية، أى أن المستهدف لم يكن شخص الرئيس، وهذه الجماعات مثل العرائس تحركهم جهات أجنبية وهم لا يعلمون ماذا يفعلون بالضبط، وأمراؤهم يتقاضون أموالا بالملايين ولا يفهمون شيئاً فى الدين، وكنت أناقش بعضهم فأجدهم لا يفقهون شيئاً فى الدين».

«وفى إحدى المرات سألنى صحفيون أجانب: لماذا لا تنتشر ظاهرة التطرف فى جامعة الأزهر؟ فقلت: إن طلاب الأزهر يفهمون الدين الصحيح، أما هؤلاء فلا يعرفون شيئاً عن الدين.. ومَنْ يفهم الدين حق الفهم لا يمكن أن يكون إرهابيا».



مع هذا الوضوح الشديد فى تبنى النبوى إسماعيل [مؤخراً] للفكرة القائلة بأن الرئيس السادات هو الذى أوجد الجماعات الإسلامية فاننا فى مرحلة مبكرة نجده حريصاً على إبداء عدم موافقته على صحة التفسيرات القائلة بأن السادات هو الذى شجع الجماعات الإسلامية لضرب الشيوعية بها، ويعزو النبوى نمو الجماعات الإسلامية إلى طبيعة السادات كرجل مؤمن متدين وإلى طبيعة إنجازاته متمثلة فى الخلاص من النفوذ العسكرى السوفيتى، ويأتى هذا الرأى الواضح فى حديث النبوى إسماعيل لموسى صبرى الذى نشره الأخير فى كتابه «السادات: الحقيقة والأسطورة»:

«ومما يذكر أن السادات قال للنبوى إسماعيل بعد اجتماع الإسكندرية الذى صدرت فيه قرارات التحفظ: خذ بالك من نفسك يانبوى .. رأسك مطلوبة .. أنا مش حينولونى .. أنت لازم تعمل حسابك وتحمى نفسك .. خد بالك كويس».

«وينكر النبوى إسماعيل أنه كان فى تخطيط السادات أو الأمن تشجيع الجماعات الإسلامية لضرب الشيوعيين بها. وهو يحلل الموقف بأنه بعد أن خلص السادات مصر من النفوذ العسكرى السوفيتى وبعد أن اتجه إلى السلم .. وإعادة العلاقات مع الغرب .. استراح الإخوان المسلمون لهذا الاتجاه .. كما تقبلت البلاد هذا الاتجاه، وكان نمو الروح الدينية طبيعيا .. وخاصة أن السادات رجل مؤمن بجوهره .. وكان يريد لقيم الأديان أن تنتعش وتقضى على الأحقاد التى نمت جذورها فى النفوس. ولكن أمر هذه الجماعات تطور إلى العمل السياسى .. وإلى الثورة الدموية بعد نجاح ثورة الخمينى فى إيران».



سادسا: تقوية جماعات الإسلام الاستاتيكى:

لا يستطيع أحد أن ينكر ما يتوارثه العقل الجمعى للمصريين عن الاعتقاد فى حب أجهزة الشرطة وتشجيعها للموالد والاحتفالات الصوفية، ويصل بعض المتأملين إلى التذكير بسياسات الإنجليز الماكرة فى هذا المجال، وهى السياسة التى وظفها المستعمرون بذكاء فى كثير من البلاد الإسلامية.

ويحظى كثير من رجال الطرق الصوفية بعلاقات جيدة ومتميزة فى الغالب مع كثير من قادة الشرطة، ويرى كثيرون أن الشرطة وأجهزة أمن الدولة تتمنى لو كان النشاط الصوفى بديلا عن النشاط الإخوانى أو الإسلام السياسى.

ومع هذا فلم يصرح أحد من قادة الشرطة بهذا المعنى إلا حسن أبو باشا فى تصريح عابر فى أحد حواراته مع محمد مصطفى حيث يقول:

«وكان فى فكرى وقتها ـ وقلت ذلك فى مجلس الوزراء ـ ضرورة تقوية الجماعات الصوفية وجمعية الشبان المسلمين مادام أنها جماعات تعمل فى مجال الدعوة الإسلامية، وفى اعتقادى أن مواجهة هذا الفكر أمنيا فقط لن تنجح لأن هذا الفكر له أيديولوجيته ويدعى معتقدوه أنه مستمد من القرآن والسنة».



ويبدو زكى بدر فى حديثه لنادية منصور فى مجلة الشباب (يونيو ١٩٩٣) حريصاً على نصح الشباب بالالتزام بالقيم الفاضلة والالتزام بالدين فى أكثر من موضع من الأحاديث الصحفية التى أدلى بها حيث يقول:

«أريد أن أقول للشباب تذكروا الحديث الشريف: «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى أبدا: كتاب الله وسنتى» صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأيضا أريد أن أوجه إليهم الآية الكريمة: ﴿أفأنت تكره الناس حتى

يكونوا مؤمنين﴾، وأقول لكل الشباب من كافة الطبقات شباب جامعة وعمال: نحن نمر الآن بمرحلة حرجة ولابد أن نتمسك بكتاب الله وسنة رسوله، ففيهما كل أمور الدنيا».

«وإذا اتجه الشاب إلى كتاب الله لن ينحرف أو يضل، ويجب أن ينتمى الشباب لمصر وللعرب وللإسلام، والانتماء لمصر يعنى أن ينمى الشاب نفسه فى العقل والروح والبدن، وتنمية العقل تأتى بالثقافة والقدرة على التحمل والشعور بالمسئولية وعدم الاستسلام وطرق كل الأبواب للبحث عن العمل الشريف، والثقافة مهمة لأى شاب وطلب المعرفة، وليس المقصود بها معرفة أفلاطون والفلسفة، والهدف هو تكوين إنسان غير جاهل، وأنا أعرف نماذج من الفلاحين والعمال فى القرى على قدر كبير من الثقافة والوعى والإلمام بالأحداث الداخلية والخارجية، ولديهم قدرة على الحديث ربما أفضل من بعض الوزراء والمفكرين، والآن وسائل الإعلام المختلفة أصبحت متاحة للمجتمع ومنتشرة فى كل مكان، والشاب المثقف من الصعب التأثير عليه بالأفكار المتطرفة».



سابعا: التعويل على الفهم السياسى فى العمل الأمنى:

يكاد يكون هناك خلاف جوهرى تقليدى بين فهمين متكاملين لوظيفة الشرطة، وهما الفهم السياسى والفهم الجنائى العادى، ويتبلور هذا الخلاف فى أهمية عنصر العمل فى الأمن السياسى لتكوين القائد الشرطى، ونحن نجد وزراء الداخلية أنفسهم وهم يمثلون ثلاثة نماذج من حيث عملهم فى الأمن السياسى:

فهناك مَنْ لم يعمل بالأمن السياسى (أمن الدولة) على الإطلاق، وهو وزير واحد فقط هو اللواء زكى بدر.

وهناك مَنْ لم يعمل إلا فى جهاز أمن الدولة فى معظم سنوات خدمته ولم يعمل خارج هذا المجال إلا عندما اقتضت ظروف الترقيات خروجه إلى مواقع أخرى، ومن هؤلاء من وصلوا إلى منصب رئيس الجهاز وهم أربعة هم الوزير الحالى حبيب العادلى، وحسن أبو باشا، والسيد فهمى، وعبد العظيم فهمى.

وهناك وزيران من وزراء الداخلية كانا قد وصلا فى جهاز أمن الدولة إلى درجة نائب رئيس الجهاز وهما : ممدوح سالم، وأحمد رشدى.

وهناك من مرّ فى خدمته بأمن الدولة لفترة من الزمن وإن كان قد تولى مناصبه القيادية خارج نطاق أمن الدولة، ومن هؤلاء النبوى إسماعيل، ومحمد عبد الحليم موسى، وحسن الألفى.

ويعتقد كثيرون من رجال الشرطة فى أن المرور بأمن الدولة يمثل عنصرا مهما فى ثقافة القادة الشرطيين وبخاصة إذا كان مرشحاً لتولى منصب وزير الداخلية، بل يرى بعض هؤلاء وجود علاقة تناسب بين النجاح الممكن تحقيقه فى الموقع السياسى، وبين طول مدة العمل فى الأمن السياسى.

ومع هذا فإن زكى بدر وهو الوزير الوحيد الذى لم يعمل بأمن الدولة من بين القادة الشرطيين، يرى أن هناك حلا طبيعيا لمثل هذا النقص فى التكوين،

وهو أن يعطى هذا الجهاز المسئولية الكاملة المحددة، وأن يواليه بالإشراف المباشر، بل يحرص ويعترف زكى بدر فى حديثه لنادية منصور فى مجلة الشباب (يونيو ١٩٩٣) بكل وضوح أنه لم يعمل أبداً فى جهاز أمن الدولة طيلة الفترة منذ تخرجه وحتى توليه منصب الوزارة، ومع هذا فقد أعطى كافة السلطات لرئيس هذا الجهاز:

«منذ تخرجى وعملى كضابط نقطة وحتى عملى كوزير على مدى ٤٤ عاماً تعلمت الكثير لكنى لم أعمل طيلة حياتى فى جهاز مباحث أمن الدولة وكانت تغيب عنى أساليب حياتهم وطبيعة عملهم، وعندما توليت الوزارة أعطيت هذا الجهاز سلطاته كاملة مع تحديد المسئولية والإشراف المباشر، وكذلك فى كل الأجهزة بالوزارة فقد أعطيت كافة السلطات لرئيس الجهاز وبعد ذلك أحاسبه عن نتائج عمله، والحمد لله لم أقصر فى عملى ولم أخرج منه بسلبية لكننى مقتنع تماماً بأن التغيير الوزارى من سنن الحياة، وضرورى لإتاحة الفرصة للأجيال التالية لتأخذ دورها فى المسئولية».



على الناحية الأخرى من الشاطئ نجد اللواء أحمد رشدى حريصا على التأكيد على أهمية المرور بتجربة الأمن السياسى ، ويصل فى هذا الحد إلى أن يقول لمحمد مصطفى فى إحدى فقرات الحوار المنشور فى كتاب «كنت وزيراً للداخلية»:

« .... ولعلى لهذا السبب أؤمن دائماً أنه من الضرورى أن يكون وزير الداخلية رجل أمن سياسيا، وأنه إذا لم يكن قد مارس هذه الخبرة فمن الصعب عليه الوفاء بكل متطلبات منصبه كوزير للداخلية».



ثامناً : الارتقاء بالأحوال الوظيفية للشرطة:

واجهت وزارات الثورة بواقعية معقولة - وإن لم تكن حاسمة - سوء الأحوال المادية والمعيشية لضباط الشرطة، ولا ننسى فى هذا الصدد أن نشير إلى أن هذه المعاناة كانت السبب الرئيسى وراء قيام إضراب الشرطة عن العمل يوم ١٥ إبريل عام ١٩٤٨، ويبدو أن الإضراب لم يحقق المطالب، وهكذا استمر وجود ما يمكن أن نطلق عليه «بؤرة ثورية» فى الشرطة،وفى الأدبيات المتاحة رواية معروفة على لسان محمد النبوى إسماعيل أنه كان واحداً من مجموعة من ضباط الشرطة بدأوا خطوات شبيهة بالخطوات التى كان قد انتهجها الضباط الأحرار فى القوات المسلحة.

ونلاحظ أن مجموعة أفراد هيئة الشرطة فى ظل حكم الثورة قد أصبحت تتمتع بما يتمتع به «الموظفون» من حق اللجوء إلى محاكم القضاء الإدارى ومجلس الدولة للتظلم من القرارات التى تصدر فى شأن كيانهم الوظيفى، كالفصل أو إنهاء الخدمة أو تأخير الترقية.. إلخ، وليس ببعيد عن الأذهان ما حدث فى السنوات الأخيرة من عودة أكثر من لواء من لواءات الشرطة إلى الخدمة بعد صدور حركة الشرطة التى تضمنت إحالتهم إلى التقاعد.

وفضلاً عن هذا فقد نشأت فى ظل حكم الثورة مؤسسات متعددة لرعاية ضباط الشرطة والعاملين فيها.

بل إن المراقبين يؤكدون على أن الشرطة تتمتع بمزايا تكاد تتفوق على مزايا المنتمين إلى طوائف أخرى، وبخاصة فيما يتعلق بصناديق التأمين الخاصة، والنوادى والفنادق الخاصة، وأوجه الرعاية الاجتماعية الأخرى المتعددة هذا فضلاً عن جهاز خاص بمشروعات الاسكان لهيئة الشرطة كما يوجد الآن صندوق خاص للأراضى الخاصة بالشرطة ، أما مستشفى الشرطة الذى شهد

توسعات وتطويرات متعددة فقد كان فى الأصل بمثابة الجناح القبلى من مستشفى الجمعية الخيرية الإسلامية بالعجوزة، ومما يؤسف له أن تتصرف حكومة وطنية فى ممتلكات جمعية خيرية موقوفة على هذا النحو بينما كانت هيئة الشرطة فى حاجة حقيقية إلى مستشفيات من طراز المستشفى الجديد: مستشفى مبارك لهيئة الشرطة فى مدينة نصر.

تاسعاً : تطوير الإمكانات الفنية للشرطة:

تمتعت هيئة الشرطة فى عهد الثورة باهتمام متنام توجه إلى توفير كافة الإمكانات الفنية لها، وعدم البخل بالاعتمادات المالية اللازمة لتوفير وترقية هذه الإمكانات، حتى أصبحت الإمكانات «اللوجستية» على حد التعبير الجديد التى تتمتع بها أجهزة الشرطة على قدر متميز من التقدم والمعاصرة، وبخاصة فى مجالات : النقل، والمواصلات، والتسليح، وتجهيز مقار الشرطة، ووسائل تحقيق الأدلة الجنائية، فضلاً عن شبكات الحاسبات الإلكترونية المتطورة على الدوام.

وقد ساعد هذا على إبراز دور الشرطة فى مجالات : المرور، والدفاع المدنى والحريق، وتحقيق الأدلة الجنائية على سبيل المثال.

هذا وقد تفاوت الاهتمام بإمكانات الشرطة من وزير إلى وزير، ووصل بعض الوزراء إلى الاعتقاد فى أهمية أن يضاعفوا الإنجاز فى هذا المجال بأقصى ما يمكنهم من نفوذ وقوة، بل كان بعض آخر يرى أنه بدون توفير الإمكانات المتقدمة لن يمكن النجاح فى الأداء الشرطى بالدرجة المطلوبة.

ولعلنا لا نستطيع أن ننكر شيوع الفكرة القائلة بأن اللواء النبوى إسماعيل كان من أنصار زيادة إمكانات الشرطة إلى حدود لم تشهدها من قبل، سواء فى ذلك على مستوى المركبات، أو الاتصالات، أو التسليح، وقد نالت هذه الفكرة الدعم فى وجدان الجماهير على ما حدث - على سبيل المثال - فى نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينيات من انتشار سيارات المرسيدس الفخمة التى كانت مخصصة لشرطة النجدة، وكان المجتمع المصرى قد خرج لتوه [أو كاد يخرج] من عصر «جفاف» فى وسائل المواصلات كان منتهى الأمل فيه الحصول على واحدة من سيارات شركة النصر التى ينتظرها الناس فى قوائم

انتظار طويلة، ومع أن اقتصاديات تشغيل سيارات متميزة تصب فى النهاية فى مصلحة الدولة والمجتمع،فإن هذا المظهر الذى تميزت به الشرطة فى تلك الفترة كان كفيلا ببدء سلسلة من الحديث عن الإمكانات المتطورة التى حازتها الشرطة فى فترة قصيرة، ووصل الأمر إلى حد الحديث عن ظاهرة «تجييش الشرطة»، ومن حسن الحظ أننا نملك فى الحديث عن هذه الجزئية رواية منسوبة إلى اللواء النبوى إسماعيل وهى رواية تعكس رؤيته لفكره فى هذا المجال، وهو فكر متميز لأنه يحرص على خلق الوضع الكفيل بالابتعاد عن هامش الحاجة إلى اللجوء إلى الاستعانة بالقوات المسلحة فى أداء وظيفة شرطية، ومهما يكن من الاختلاف مع دور النبوى إسماعيل وسياسته، إلا أن فكرته هذه وتعبيره عنها يستحقان الإشادة.

يقول النبوى إسماعيل :

« ... الشرطة لم تكن فى وضع مناسب من حيث الأفراد والمعدات لمواجهة مثل هذه الأحداث [يقصد حوادث الإرهاب]، وحين خرجنا من هذه الأحداث كنا ننشد الاستقرار، ثم جاءت بعدها مبادرة السلام بمسئوليتها وتبعاتها وأعبائها وتحدياتها الكبيرة.. فكان لابد من النهوض بجهاز الشرطة عدداً وعدة، وكذلك القوة البشرية من حيث التدريب والتسليح لمواجهة هذه المسئوليات الجسام.. وأنا أعتز بدور القوات المسلحة فى حماية الدولة وكيانها وشعبها من أى عدوان، وحين كنت أزيد من قوة الشرطة لمواجهة التحديات كنت فى الوقت نفسه أستهدف عدم الزج بالقوات المسلحة فى أحداث داخلية.. فالقوات المسلحة وجدت لكى تحمى الشعب لا لكى تشتبك مع الشعب.. والشرطة فى العالم كله تشتبك مع بعض أفراد الشعب يضربونها وتضربهم وتقبض عليهم وتحقق معهم بحكم طبيعة عملها للمحافظة على الأمن.. ولهذا فقد يحدث فى بعض المواقف حين تحافظ الشرطة على الأمن أن تحدث

صدامات بينها وبين قطاعات أو أعداد معينة من الجماهير فى أى مناسبات، لكن يظل الجيش فى مكانه العالى بعيداً عن الصدام مع الشعب.. فهو يحمى الشعب ضد أى عدوان».

«الشىء الثانى: هو أن القوات المسلحة فى أى مكان فى العالم حين تنزل إلى الشارع لمواجهة أحداث داخلية، فإن هذا يؤخذ على النظام فى الدولة.. بأن قوات الأمن المنوط بها حفظ الأمن الداخلى عجزت عن مواجهة الأحداث.. وأن الأحداث حجمها أكبر من قوات الأمن.. ومعنى ذلك أن النظام فى هذه الحالة يعانى من مواقف خطيرة.. ولكن فى بعض الدول يوجد ما يسمى بالحرس الوطنى.. ليست قوات مسلحة ولكنها قوات نظامية مسلحة تنزل مع الشرطة فى الكوارث والاضطرابات أو تنزل لحماية الشعب أو إنقاذه من كوارث طبيعية».

....

«ولم يكن الأمر فى حقيقته يصل إلى مستوى تجييش الشرطة، فمهما بلغت الأمور فى الشرطة فلا تصل إلى فرقة أو وحدة من القوات المسلحة.. فكانت هذه شائعات وأقاويل يثيرها البعض بغرض الإثارة والوقيعة بين الأخوة فى القوات المسلحة والشرطة».



أما اللواء أحمد رشدى فيضمن حديثه عن مكافحة الإرهاب دعوة صريحة إلى ضرورة تقوية أجهزة الشرطة، وهو يقول - على سبيل المثال - فى حديث أدلى به عقب اغتيال الدكتور رفعت المحجوب:

«... فلابد من تدعيم جهاز الشرطة بكافة الإمكانيات المتاحة وتوفير كافة الاحتياجات للأجهزة العلمية المتطورة والتدريبات العالمية حتى يصل رجل الشرطة إلى أعلى درجات العطاء، لأن رجل الشرطة يعمل ويتفوق كما قلت

بإمكانياته المحدودة مما يشكل عبئا عليه وضغطا، رغم ذلك فهو لا يتوقف عن العطاء، ولابد من تدعيم عمليات الاشتباه وتطهير المجتمع المصرى من الخارجين على القانون أولا بأول.. وهذا من شأنه أن يحقق التواجد الأمنى الذى يبث الرعب فى قلوب الإرهابيين ويجعلهم يفكرون أكثر من مرة قبل أن يدفعوا أرواحهم ثمناً لعملهم البغيض الذى يحاول النيل من أمن مصر وشعبها».



عاشراً: نجاة الشرطة من التورط فى صراع أجنحة السلطة:

يمكن القول بكل ثقة واطمئنان إنه كان من حظ الشرطة أن نجا قادتها وكبار ضباطها من التورط فى أى صراع من الصراعات التى حدثت على السلطة، وقد حفظ هذا على الشرطة كيانها دون إحداث هزات فى هذا البنيان الشرطى.

ولعل أهم المواقف التى اجتازتها الشرطة كانت حركة التصحيح فى مايو ١٩٧١ - ففى هذه الحركة انحازت الشرطة بكل وضوح إلى الشرعية، ولم يبدر من أى من قياداتها التفكير فى الانضمام إلى حركة الاستقالات التى قدمها بعض الوزراء ومنهم وزير الداخلية نفسه (شعراوى جمعة)، بل على العكس، فإن ممدوح سالم وهو أحد رجال التنظيم الطليعى وأحد المقربين من شعراوى جمعة، جاء من فوره للقاهرة وأدى اليمين القانونية.

أما فى صراع عبد الناصر - عبد الحكيم عامر فمن الواضح أن الشرطة لم تتورط إلى جانب المشير على الإطلاق، بل ربما كانت تعانى كما أوضحنا فى أبواب مختلفة من هذا الكتاب من سطوة أجهزته وفرضها نفوذها حتى فى مجالات عمل الشرطة.



وحين يروى حسن طلعت ذكرياته عن فترة الصراع بين عبدالناصر وعبدالحكيم عامر عقب هزيمة ١٩٦٧، فإننا نجده حريصاً على الانحياز التام ضد عبد الحكيم عامر، وحريصاً جداً على أن يقدم لنا صورة مضخمة عن بعض تصرفات خاطئة لبعض أعوان عبدالحكيم عامر، ومع هذا فإنه يدلنا (دون أن يقصد أو يلتفت) على أن عبدالحكيم عامر نفسه كان لا يزال يتمتع بالحكمة والثقة فى النفس والقدرة على حسن التصرف، وهى رواية مهمة

للذين يريدون أن يدرسوا حقيقة ما حدث فى تلك الأيام ولنقرأ هذه القصة التى يرويها حسن طلعت :

«... وبعد ظهر أحد أيام شهر يوليو سنة ١٩٦٧ اتصل بى بالمنزل السيد شعراوى جمعة وأبلغنى بأنه قد وردت معلومات عن سماع أصوات إطلاق أعيرة نارية عند منزل المشير، وطلب منى فحص مدى صحة هذه المعلومات. ولما لم يكن قد بلغنى شىء عن هذا الموضوع وخشية أن يكون قد حدث (مكروه) بمقر المشير، ولكى لا أضيع الوقت، اتصلت بمنزل المشير تليفونياً وطلبت التحدث إلى رئيس الحرس هناك أو أحد المسئولين، فأبلغنى المتحدث أنه المقدم جلال هريدى، فسألته عن صحة ما أبلغ إلينا فرد بكلمة نابية لا يصح أن تصدر من ضابط ، فأنهيت المكالمة وأبلغت السيد شعراوى جمعة بما حدث. وعلمت بعد ذلك أن المخابرات الحربية كانت ترغب فى إلقاء القبض على جلال هريدى وكانت تتحين فرصة خروجه من منزل المشير لضبطه حيث كان يقيم هناك بصفة دائمة. وبعد ظهر ذلك اليوم خرج جلال هريدى لمقابلة إحدى السيدات [انظر إلى حرص حسن طلعت على هذا التعميم المعيب والمقيت والسخيف فى هذه الجزئية بدلا من أن يقول أخته أو قريبة له أو زوجته أو أى شىء من هذا القبيل مما ورد فى الروايات الأخرى] قريباً من المنزل فحاولت قوة المخابرات الحربية ضبطه فأطلق عليهم النار من مسدسه، وكرّ راجعاً إلى المنزل».

وهنا يستطرد حسن طلعت ليقول :

« كنتُ حتى هذه اللحظة أقضى الليل فى مكتبى وحوالى الساعة الواحدة صباحاً دق جرس التليفون فى مكتبى وكان المتحدث هو السيد المشير عبدالحكيم عامر الذى فاجأنى بأنه علم بما حدث من جلال هريدى معى وأنه يأسف لما حدث ويأمل أن أقبل هذا الاعتذار. كادت الدموع أن تطفر من عينى

فقد كانت علاقتى بالمشير قد توثقت منذ عام ١٩٦٥ كما سبق أن ذكرت، وكنت أكن له حباً شخصياً وأعتقد أنه من الأشخاص الذين يسعد الإنسان بإقامة علاقات الصداقة الشخصية معهم.. وتألمت لأن يضطره بعض أعوانه إلى هذا الموقف. فسارعت بالرد بأنه يعلم مدى حبى له وأن حديثه هذا محا أى أثر لحديث جلال هريدى فى نفسى، بل إننى على استعداد لتلقى إهانات شخصية أكثر والتسامح فيها لأجله، وأنهى المكالمة وقد ملأنى شعور بالعرفان بالجميل والإشفاق والحب له، وكان الشعور جارفاً بحيث هز وجدانى هزاً عنيفاً».

وهنا نعلق فنقول إن هذا الشعور الجارف كان بمثابة كل نصيب المشير عبد الحكيم عند حسن طلعت وأنه لم يصل إلى أكثر من هذا ، فقد تصرف صاحب المذكرات بحكم ولائه للدولة إلى تأييد عبدالناصر بكل ما يستطيع أو هكذا هو يتظاهر حين كتب مذكراته .

الباب العاشر

الآفاق المتجددة لوظائف الشرطة

تختلف الآراء إلى حد التضاد [لا التضارب فحسب] حول قيمة ما أصابته الشرطة المصرية فى عهد الثورة من توسع فى مجال اختصاصاتها، فعلى حين يرى البعض أن هذا يعد بمثابة مكسب من المكاسب التى تحققت للشرطة فإن آخرين يرون فى ذات الموقف (أو الإنجاز) نوعاً من صرف الشرطة عن التركيز على مهمتها الأصلية.

وربما تختلف النظرة الواحدة فيما يتعلق بكل اختصاص من هذه الاختصاصات، فعلى سبيل المثال يرى البعض ضرورة احتفاظ جهاز الشرطة بسيطرته ومسئوليته عن الأحوال المدنية لما يمثله هذا من قيمة وقدرة مضافة إلى القدرات الكفيلة بسيطرة الشرطة على الأمن والجريمة، وفى المقابل فإن الآراء المخالفة لهذا الرأى لا ترى أهمية تذكر لممارسة الشرطة المسئولية الكاملة عن تنظيم هذه المصلحة وعملها، ويكفى الشرطة أن تستفيد فى النهاية من أى تنظيم أمثل يمكن تحقيقه لهذه الشئون المدنية حتى لو قامت به شركات خاصة.

على أن الأمر يصبح بمثابة انعكاس أمين وصادق لتأثير السياسات والتوجهات الاقتصادية على كيان الشرطة كله، ويتبدى لنا هذا المعنى بوضوح إذا ما درسنا جدوى وتاريخ القطاعات التى يطلق عليها بصورة تجميعية قطاعات الأمن الاقتصادى، وعلى سبيل المثال فإنه فى ظل سياسات اشتراكية واقتصاد مخطط (أو انغلاقى) وسيطرة الدولة على المقدرات الاقتصادية يصبح مطلوباً من الشرطة ممارسة أدوار متعددة فى حماية وتدعيم هذه الإجراءات التى لا يمكن إتمامها ولا تحقيقها ولا تكريسها إلا بسياسات أمنية، فضلاً عن أن سياسات وخطوات تجريم بعض الأنشطة الاقتصادية الحرة لا يمكن أن تبدأ خطواتها إلا على يد شرطة متخصصة (أو غير متخصصة) تتولى بدء سلسلة ضبط المخالفات سواء أكانت المخالفة جنحة أم جناية.

وعلى صعيد آخر فقد حُملت الشرطة على سبيل المثال بصورة - بدت منطقية - بالجزء الأكبر من المسئولية عن الإجراءات الكفيلة بمكافحة المخدرات، ومع أن التشريع احتفظ بهامش كبير من السلطة لإدارات سلاح الحدود، إلا أن حدود المسئولية أمام الرأى العام ظلت منوطة بإدارات الشرطة التى أنشئت خصيصا لهذا الغرض.

ومع أن الأمر يبدو فى كثير من الأحيان - أمام الرأى العام - بمثابة فتح مجالات جديدة للتوسع فى خلق فرص رئاسية وغير رئاسية أمام ضباط الشرطة، فإن الأمر لا يخلو بالطبع من إضافة أعباء ومسئوليات قد **لا تكون محددة بوضوح، وقد لا تكون وسائل النجاح فيها مكفولة التوصيف**، وهو ما يؤدى فى النهاية إلى إصابة صورة الشرطة كلها بقدر ما من الرذاذ مع كل تقصير أو تهاون مهما كان واردا ومهما يكن شأنه ضئيلاً.

ويروق لى أن أستشهد فى وسط هذا الحدث بفقرة جميلة معبرة صور بها الأستاذ صلاح منتصر مدى المسئولية التى تلقى على عاتق الشرطة فى كثير

من المشكلات التى نتعرض لها، وقد وردت هذه الفقرة فى أحد مقالاته فى ملحق الجمعة (الأهرام ١٨ يناير ٢٠٠٢) تحت عنوان «خواطر تحت المطر»:

«فى أول مرة زرت فيها لندن فى مارس عام ٦٧ كنت مرتبطا فى اليوم التالى لوصولى بموعد بدء التمرين الذى ذهبت لأدائه فى صحيفة «الأوبزرفر» البريطانية، لكننى عندما سمعت صوت المطر يطرق بشدة نافذة الغرفة فرحت بإلغاء الموعد على أساس أن العمل سيتعطل والمواصلات ستوقف كما تعودت فى البلاد التى سافرت منها، إلا أننى بعد ساعة فوجئت بالرجل المسئول عن تدريبى يصرخ فى التليفون: «أت فين؟، قلت: إنها تمطر بشدة قال بصوت أعلى: وفيها إيه؟!».

«وبالفعل اكتشفت عند نزولى بعد دقائق أنه ليس فيها حاجة.. فالمطر يتساقط ولكن الناس يزاولون عملهم كالمعتاد.. ويتحركون وسط الشوارع التى لم تغرق ولم تمتلئ بالبحيرات ولم تتحول إلى برك من الطين بسبب الاستعدادات المحكمة والمخطط لها بعناية من بلاليع ومنحدرات محسوبة فى الشوارع وفوق الأرصفة.. وركبت الأتوبيس الذى سار فى طريقه فى هدوء بدون الفوضى المعهودة من السيارات الأخرى، كما وجدت إشارات المرور تعمل بانتظام ودون وجود عسكرى مرور واحد يقف فى عز البرد وتحت المطر مثل العسكرى الغلبان الذى يصعب علىّ حاله فى مصر».

ومن هذه المقدمة الطريفة يدلف الأستاذ صلاح منتصر إلى الفكرة الذكية التى نريد أن ننقلها عنه فى هذا المقام حيث يقول :

«إن أسوأ ما يواجهه المسئولون عن الأمن فى مصر هو معالجة أخطاء الآخرين.. حكم كرة يخطئ التقدير أو لاعب أهوج يتصرف تصرفات يستفز الجماهير فيتسبب فى كارثة يهرب منها الجميع ويصبح على جهاز الأمن إنهاؤها.. قرار من وزير غير محسوب ويمس أرزاق الناس فلا يجدون ما

يدافعون به عن أنفسهم سوى التظاهر وشيلى يا أجهزة الأمن.. خناقة بين مواطنين فى حى من الأحياء قد تتطور وتتحول إلى حريق تعالى يا أجهزة الأمن وطفيها.. صحيفة تخرج على الناس بخبر فاضح وصور تمس مقدسات المواطنين أو رواية مطبوعة تحرض إحدى الصحف الشباب الصغير ضدها فيصدق الشباب ويتحول الأمر إلى حدث ومظاهرات وتعالوا يامسئولى الأمن وخلصونا! وغير ذلك مئات الأمثال والحكايات.. حتى الطبيعة وآثارها «يشربها» مسئولو الأمن.. فإذا أمطرت دون أن تقوم الأجهزة المسئولة بإعداد البلاليع اللازمة أو إذا كانت التصميمات من البداية خاطئة كما فى الأنفاق التى تتحول إلي أحواض تتجمع فيها مياه المطر وتوقف المرور والحركة، أصبح على عساكر المرور أن يخوضوا المعركة فى أسوأ الظروف لفك اشتباكات المواطنين وأخطاء الأجهزة الأخرى من ناحية، واشتباكات المواطنين بعضهم ببعض بسبب الفوضى التى تسود.....».

« وأيقظتنى من أفكارى سيارة مرقت لغير ما سبب وكانت هناك بركة ماء عبرتها وفى ثوان دفعت كميات كبيرة من الماء والطين غطت زجاج السيارة الأمامى ونافذتها التى كنت أتأمل من ورائها منظر عسكرى المرور الغلبان وهو «يأفف» من هذا البرد القارص ويحاول المحافظة على توازنه.. وكدت أناديه كى يلحق بالسيارة التى «طرطشت» سيارتى ولكننى خجلت».



وعقب حادث الأقصر خصص الأستاذ أنيس منصور سلسلة من مقالاته اليومية للحديث عن مصاعب العمل الشرطى فى مصر، ونقتطف للقارئ من هذه المقالات قوله:

« .. كان المرحوم زكى بدر يقول: ملعون أبو وزير الداخلية، فسألته: مَنْ الذى تقصد؟ فيرد بسرعة: أى وزير داخلية ابتداء بى! لأن وزير الداخلية مهما

فعل ومهما سهر فى حراسة الذين يلعنونه ليلا ونهارا والذين لم يلعنوه بعد، ولكن على استعداد لأن يفعلوا ذلك مع أية هفوة له، فعليه اللعنة إلى يوم القيامة. وكان زكى بدر يقول: عندما كنت وزيراً كان يخرسنى مائة.. وعندما تدحرجت من فوق الكرسى خرست الدنيا كلها.. لا تليفون يرن.. ولا باب يدق.. حتى عندما نظرت ورائى لم أجد ظلى! فليس وزير الداخلية هو المسئول الوحيد ولكن يشاركه كل الوزراء فى مجالاتهم.. وزيرالإعلام ووزير الثقافة ووزير الأوقاف وشيخ الأزهر وأساتذة الجامعات وبسلامتهم الصحفيون من كل لون وحجم.. والمحصلة النهائية هى التى يفاجأ بها وزير الداخلية وحده » .

وفى ظل السعى الحثيث إلى مواكبة وتحديث الدور الأقوى للدولة على نحو ما يتوجه العالم المتقدم إليه فى القرن الحادى والعشرين فإنه يصبح من الضرورى إعادة النظر فى جدوى استمرار جهاز الشرطة فى المسئولية عن أمن بعض القطاعات، ولنأخذ - على سبيل المثال - قطاع شرطة الكهرباء،فمن المنطقى أن يثور التساؤل عن مشروعية وجود هذا القطاع إذا ما تم الانتهاء من نقل تبعية شركات الكهرباء إلى شركات قطاع الأعمال العام على نحو ما بدأ بالفعل.

وليس هذا الكتاب بالطبع بالمكان الذى ينبغى أن تناقش فيه هذه الأفكار بتوسع ولا حتى بسرعة أو تسرع، وإنما نحن نفتح الأبواب أمام الرأى الشرطى وأمام الرأى العام أيضا للتفكير بجدية فى مثل هذه الموضوعات.

من ناحية أخرى فإن بعض الوظائف المنوطة بالشرطة المصرية المعاصرة ترتبط بالأمن العام إلى حد التلازم، وعلى سبيل المثال فإنه لا يمكن إنكار أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الدفاع المدنى والأمن العام. فالأمن العام يعمل على استتباب الأمن والنظام والمحافظة على الأرواح والممتلكات، وعند حدوث

أخطار جسيمة لا يستطيع جهاز الأمن بمفرده أن يواجهها، تتدخل أجهزة الدفاع المدنى بفرقها المتخصصة وأجهزتها الفنية لتواجه نتائج الحادث للسيطرة لتقليل الخسائر وسرعة الإصلاح والتشغيل واستمرار الخدمات ووسائل الإنتاج.

ومن المسلم به أن آراء المفكرين والسياسين ورجال الدولة تختلف حول القطاعات والمجالات التى ينبغى أن تبقى مرتبطة بالشرطة من حيث الأمن والقطاعات الأخرى التى لا ينبغى أن تبقى على هذا الارتباط وعلى سبيل المثال فان إدارة الأمن فى وزارة الخارجية يرأسها سفير ، وليس هناك شرطة متخصصة لوزارة الخارجية وإن كان هذا لايمنع من امتداد سلطة الشرطة إلى مبانى الوزارة وهيئاتها، كذلك لا يمكننا التغاضى عن الإشارة إلى الفكرة الغريبة (أو الشاذة) التى تم وأدها فى مهدها، وهى فكرة تخصيص شرطة لملاحقة الدروس الخصوصية!!

ولا يمكن بالطبع أن نصل إلى آراء محددة ولا صائبة فى هذا الشأن من دون أن نتأمل التاريخ الحقيقى والتطور الطبيعى والوظيفى والفسيولوجى والتاريخى الذى أدى إلى نشأة مثل هذه القطاعات والإدارات ومن ثم فقد كان لابد من وجود الدراسة التى يتضمنها هذا الباب ضمن أبواب كتابنا هذا، وسنلتزم فى هذا الباب بالحقائق التوثيقية التى أوردها المسح الاجتماعى للمجتمع المصرى الذى قام به المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية (١٩٨٠) مع إضافة بعض الملاحظات الكفيلة بإبراز صورة دقيقة للجوانب التاريخية والسياسية والإدارية، وذلك دون الزعم بأن هذا الباب يمكن له أن يقوم بذاته من دون قراءة بقية أبواب الكتاب التى بين أيدينا، إنما يمثل هذا الباب ما يمثله «الكشاف» أو «الملحق التوثيقى» فى بعض الدراسات.

وسوف نتناول الحقائق التاريخية من خلال أربعة فصول:

أولا : الارتقاء مفاهيم وهياكل الأمن الاقتصادى

ثانيا : الارتقاء مفاهيم وهياكل الأمن الاجتماعى

ثالثا : الارتقاء مفاهيم وهياكل مفهوم الشرطة المتخصصة

رابعا : الارتقاء وتطوير الأجهزة الفنية للكشف عن الجريمة

أولا: ارتقاء مفاهيم وهياكل الأمن الاقتصادى

● إدارة مكافحة جرائم الأموال العامة :

- عند إعادة تنظيم مصلحة الأمن العام فى يناير ١٩٦٣ أنشئت إدارة جديدة تهيمن على هذا الجانب المهم من مجموعة الجرائم الاقتصادية وضمت أقسام مكافحة التهرب من الضرائب ،ومكافحة تهريب النقد، وتزييف وتزوير العملة.

- صدر القرار الوزارى رقم ١٧٠ لسنة ١٩٦٥ بتحديد اختصاصات الإدارة «إدارة مكافحة جرائم النقد».

- صدر القرار الوزارى رقم ١٢٧٢ لسنة ١٩٧٢ بإنشاء إدارة مكافحة جرائم الأموال العامة بمصلحة الأمن العام، وأنشئ بها قسم لمكافحة جرائم الرشوة وآخر لمكافحة جرائم الاختلاس والتحرى عن الكسب غير المشروع.

- فى عام ١٩٧٩ تم فصل قسم مكافحة التهرب من الضرائب عن الإدارة وجعله إدارة مستقلة بالقرار الوزارى رقم ٥٣٠ لسنة ١٩٧٩.

- صدر القرار الوزارى رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٧٩ بنقل تبعية إدارة مكافحة جرائم الأموال العامة لقطاع الأمن الاقتصادى.

● إدارة مباحث مكافحة التهرب من الضرائب والرسوم :

- فى عام ١٩٧١ صدر القرار الوزارى رقم ٨٦ بإعادة تنظيم مصلحة الأمن العام الذى أسند مهام التحرى الضريبى إلى إدارة مكافحة جرائم الأموال العامة.

- وفى عام ١٩٧٤ صدر القرار الوزارى رقم ١٣٣٤ بإنشاء قسم مكافحة التهرب من الضرائب يتبع مصلحة الأمن العام.

- وفى عام ١٩٧٩ صدر القرار الوزارى رقم ٥٣٠ برفع مستوى القسم إلى إدارة داخل البناء التنظيمى لمصلحة الأمن العام.

● الإدارة العامة لشرطة التموين والتجارة الداخلية :

- بدأ دور الشرطة فى الرقابة التموينية منذ أول يوليو ١٩٤٣ بإنشاء مكتب ثم تحويله إلى مراقبة عامة فى عام ١٩٤٩، تتبعها أربع مراقبات بالقاهرة والإسكندرية والأقاليم.

- صدر القرار الوزارى رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٦ بتحويل هذه المراقبة إلى إدارة لمباحث التموين تتبع مصلحة الأمن العام.

- صدر القرار الوزارى رقم ٢١١٤ لسنة ١٩٧٧ بتعديل اسم إدارة مباحث التموين والتجارة الداخلية إلى إدارة شرطة التموين والتجارة الداخلية، وتتبعت هذه الإدارة لقطاع الأمن تحت إشراف مساعد أول الوزير للأمن العام.

- فى ٣ نوفمبر ١٩٨٠ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٨٠ برفع مستوى إدارة شرطة التموين والتجارة الداخلية إلى إدارة عامة.

● الإدارة العامة لشرطة النقل والمواصلات :

- كانت حكمدارية السكة الحديد تقوم بمهام حراسة القطارات والمحطات، ولم تكن لهذه الحكمدارية أية تبعية لوزارة الداخلية.

- وفى عام ١٩٥٤ صدر القانون رقم ٧١٤ الذى قضى بسريان القواعد التى تطبق على رجال الشرطة من الناحية النظامية على حراس السكة الحديد. وبصدور هذا القانون صارت الحكمدارية تابعة لوزارة الداخلية من الناحية النظامية.

- وفى عام ١٩٥٥ صدر القانون رقم ٣٢٧ متضمناً نقل وظائف واعتمادات قوات الحكمدارية من ميزانية هيئة السكك الحديدية إلى ميزانية وزارة الداخلية، وبذا أصبحت حكمدارية السكك الحديدية تابعة لوزارة الداخلية.

- فى ٧ يوليو ١٩٧١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٤١ لسنة ١٩٧١ برفع مستوى إدارة شرطة السكة الحديد والنقل والمواصلات إلى إدارة عامة وتغير اسمها إلى الإدارة العامة لشرطة النقل والمواصلات.

● شرطة السياحة والآثار :

- فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٦ صدر القرار الوزارى رقم ٢٩٣ بإدماج قوة حراسة شرطة القصور (المتاحف) مع قوة حكمدارية البوليس السياحى التى كانت قد أنشئت فى ١٣ أكتوبر ١٩٤١ بالقرار ٤٨٣، وسميت حكمدارية شرطة السياحة وحرس المتاحف، واستمرت تابعة لمصلحة الأمن العام.

- فى عام ١٩٦٣ صدر القرار الوزارى رقم ١٥ بتنظيم مصلحة الأمن العام، وتضمن هذا القرار فصل مسئولية حراسة الآثار من الحكمدارية المذكورة وإسنادها إلى مديريات الأمن المختلفة مع بقاء عملية حراسة المتاحف الأثرية

بالقاهرة والإسكندرية من اختصاص الجهاز الذى أطلق عليه حينذاك «إدارة شرطة السياحة والمتاحف».

- وفى عام ١٩٧١ صدر القرار الوزارى رقم ١٧٩٩ بنقل إدارة شرطة السياحة والمتاحف من مصلحة الأمن العام ، وأصبحت تابعة لوكيل الوزارة للشرطة المتخصصة.

- وفى عام ١٩٧٦ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩ بإنشاء الإدارة العامة لشرطة السياحة والآثار.

- فيما بعد انقسمت الإدارة إلى إدارتين، الأولى للسياحة، والثانية للآثار.

● **شرطة المسطحات المائية :**

- كانت قوات حرس الحدود تتولى تأمين وحراسة المسطحات المائية بالجمهورية حتى عام ١٩٧٤.

- تم نقل جهاز مصايد الأسماك التابع لقوات حرس الحدود إلى وزارة الداخلية تنفيذا للقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٤ وقرار وزير الحربية رقم ٨٣٢ لسنة ١٩٧٦.

- أصدر وزير الداخلية القرار رقم ٩١٠ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء إدارة شرطة المسطحات المائية تتبع مساعد الوزير للأمن الاقتصادى لتختص بتأمين المسطح المائى الداخلى.

- ثم أعيد تنظيمها بالقرار الوزارى رقم ١٤٠٦ لسنة ١٩٨٠. وقد نص القرار رقم ١٤٠٦ لسنة ١٩٨٠ على تحديد اختصاص إدارة شرطة المسطحات المائية.



ثانيا : ارتقاء مفاهيم وهياكل الأمن الاجتماعى

● مصلحة السجون :

- فى ١٤ مارس ١٩٥٦ أصدر مجلس الوزراء قراراً بنقل تبعية مصلحة السجون من وزارة الحربية إلى وزارة الداخلية.

- فى ١٤ نوفمبر ١٩٦٣ صدر القرار الوزارى رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٣، بتنظيم مصلحة السجون.

- فى ٢ ديسمبر ١٩٧١ صدر القرار الوزارى رقم ٢١٠٤ بتنظيم الإدارة الصناعية بمصلحة السجون.

- فى ٣٠ أغسطس ١٩٧٨ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٢ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء صندوق للتصنيع والإنتاج للسجون.

- وفى ٢٤ فبراير ١٩٧٩ صدر القرار الوزارى رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم صندوق التصنيع والإنتاج بمصلحة السجون.

- وفى ٢١ يناير ١٩٨٠ صدر القرار الوزارى رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨٠ بإعادة تنظيم مصلحة السجون.

تختص مصلحة السجون وفق ما جاء بالقرار الوزارى رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨٠ بمراقبة تنفيذ قانون السجون والعمل على توفير الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية للمسجونين وتأهيلهم مهنياً.

● قطاع البطاقات المدنية :

- ورد النص على نظام البطاقات الشخصية فى القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٥، وقد ألزم هذا القانون كل مقيم بمصر تزيد سنه على ستة عشر عاماً يحمل بطاقة شخصية. كما اتخذ إجراءات من شأنها الحد من تزوير البطاقة وبياناتها.

- تم تعميم نظام البطاقات الشخصية بالقانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠:

● أجهزة مكافحة المخدرات :

- أنشئت إدارة مكافحة المخدرات عام ١٩٤٧ وكانت تابعة لمصلحة الأمن العام.

- صدر القرار الجمهورى رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء الإدارة العامة لمكافحة المخدرات.

- صدر القرار الوزارى رقم ١٩٢٠ فى ٢٨ يونيو ١٩٧٦ بتنظيم الإدارة العامة لمكافحة المخدرات.

- تم تعديل البناء التنظيمى للإدارة بالقرار الوزارى رقم ٢١٨٣ لسنة ١٩٨٠.

● إدارة مكافحة جرائم الآداب العامة :

- فى ٣٠ مايو سنة ١٩٤٠ صدر قرار مجلس الوزراء بإنشاء قسم لحماية الآداب والأحداث ملحق بإدارة البحث بوزارة الداخلية.

- توالى بعد ذلك إنشاء مكاتب حماية الآداب بالمحافظات.

- كانت إدارة مكافحة جرائم الآداب إحدى مكونات مصلحة الأمن حتى صدر القرار الوزارى رقم ٢٣٧٤ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء وتنظيم إدارة مكافحة جرائم الآداب العامة فصلاً من مصلحة الأمن العام.

- **إدارة الأحداث :**

- فى يناير ١٩٦٢ صدر قرار وزير الداخلية رقم ٢٠ بإنشاء وحدات نوعية لحماية الأحداث مستقلة عن إدارة حماية الآداب.

- فى ٩ سبتمبر ١٩٧٦ صدر القرار الوزارى رقم ٢٠٧٣ لسنة ١٩٧٦ برفع المستوى الإدارى لقسم رعاية الأحداث بمصلحة الأمن العام إلى مستوى الإدارة.

- فى ٢٧ سبتمبر ١٩٧٩ صدر القرار الوزارى رقم ١٧٥٤ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء وتنظيم إدارة رعاية الأحداث باعتبارها أحد أجهزة قطاع الأمن الاجتماعى.

- **إدارة الرعاية اللاحقة :**

- أنشئ قسم الرعاية اللاحقة بمصلحة الأمن العام بالقرار الوزارى رقم ١٢٧٢ لسنة ١٩٧٢.

- صدر القرار الوزارى رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء وحدات للرعاية اللاحقة بمديريات الأمن.

- وفى ٣١ يوليو ١٩٧٩ صدر القرار الوزارى رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٧٩ برفع المستوى الإدارى لقسم الرعاية اللاحقة إلى «إدارة رئيسية» تتبع قطاع الأمن الاجتماعى.

- وفى ٢ يناير ١٩٨٠ صدر القرار الوزارى رقم ١١ لسنة ١٩٨٠ بتنظيم إدارة الرعاية اللاحقة.



ثالثا : ارتقاء مفاهيم وهياكل مفهوم الشرطة المتخصصة

● **الإدارة العامة للمرور :**

- عند إعادة تحديد معالم البناء التنظيمى لوزارة الداخلية بالقرار الوزارى رقم ٢ الصادر فى ٢٤ فبراير ١٩٥٤ جُعل قسم المرور من الأجهزة التابعة لإدارة النظام بمصلحة البوليس.

- وفى ٩ مارس ١٩٥٤ صدر القرار الوزارى رقم ١٩٢ بضم اختصاصات قلم السيارات بإدارة اللوائح والرخص إلى قسم المرور.

- وفى يناير ١٩٥٩ عندما صدر نظام الشرطة تم رفع مستوى قسم المرور إلى إدارة.

- وفى ٢٠ يناير ١٩٧٠ صدر القرار الوزارى رقم ١٥٣ بإنشاء قسم للمباحث بالإدارة.

- وفى ٥ أغسطس ١٩٧١ عدل اسم الإدارة إلى الإدارة المركزية للمرور.

- فى ١٠ يناير ١٩٧٦ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء الإدارة العامة للمرور.

صدر القرار الوزارى رقم ١٦٩٣ لسنة ١٩٧٦ بتحديد اختصاص الإدارة العامة للمرور.

● الاتصالات اللاسلكية :

أنشئت إدارة اللاسلكى عام ١٩٥٢، وفى عام ١٩٥٣ سميت باسم قسم اللاسلكى وشرطة النجدة بالقاهرة، وفى عام ١٩٥٤ أنشئت إدارة اللاسلكى ملحقة بإدارة النظام بمصلحة البوليس، كما أنشئت أقسام نجدة بجميع مديريات الأمن تعاون أجهزة الأمن فى إبلاغ الأوامر والتعليمات وتبادل المعلومات ومتابعة الحوادث، وتم ربط مديريات الأمن وسيارات النجدة وأكشاك المرور على الطرق الرئيسية بشبكة اللاسلكى فى عام ١٩٥٥.

- فى عام ١٩٥٩ تم تشغيل عدة محطات لاسلكية فى الوزارة والقلعة والمقطم والمطرية وإدارة مباحث أمن الدولة.

- تم ربط بعض الأجهزة الشرطية لاسلكيا وهى: إدارة مباحث أمن الدولة، إدارة المباحث الجنائية، حرس الوزراء، شرطة السياحة، مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية، إدارة المرور، إدارة الحريق.

- فى عام ١٩٦٠ بدئ فى تنفيذ جهاز الإنذار بوقوع حوادث فى المؤسسات العامة بالقاهرة وفى عام ١٩٦١ فى باقى المحافظات.

● الاتصالات التليفونية والبرقية المتطورة :

- فى عام ١٩٧٤ أمكن عن طريق تطوير الاتصالات التليفونية إيجاد خطوط ربط تليفونية بين شبكة لاسلكى الشرطة وإدارات وأقسام شرطة النجدة بمديريات الأمن.

- وفى عامى ١٩٧٩ و١٩٨٠ أمكن تحقيق اتصال مباشر بين المستويات الإشرافية العليا بالوزارة وبين جميع مديريات الأمن.

- تم فى نفس الفترة إدخال نظام التلغراف الكاتب بعدد ٢٨ خطا.

● مظلة الاتصالات المحلية :

- منذ عام ١٩٧١ أمكن تزويد جميع أقسام مديرية أمن القاهرة بأجهزة مكاتب لإمكان الاتصال بين القسم وجميع السيارات التابعة له.



رابعا : ارتقاء وتطوير الأجهزة الفنية للكشف عن الجريمة

يمكن لنا أن نرصد مرحلتين مهمتين:

المرحلة الأولى: فى عام ١٩٦٠:

نتيجة لاهتمام الوزارة بالوقاية من الجريمة قبل وقوعها، أنشئ مكتب الإرشاد الفنى يتبع إدارة البحث الجنائى بمديرية أمن القاهرة لنشر الوعى الأمنى بين المواطنين.

المرحلة الثانية: من عام ١٩٦٢ إلى عام ١٩٧٢:

ضم مكتب الإرشاد إلى مصلحة الأمن العام وأصبح يحمل اسم «قسم المساعدات الفنية».

- **الدفاع المدنى:**

- أنشئت مصلحة الدفاع المدنى بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالتعبئة العامة.

- فى ٣٠ مايو ١٩٦٦ صدر القرار الوزارى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم مصلحة الدفاع المدنى.

- وفى ٨ ديسمبر ١٩٨٠ أعيد تنظيم المصلحة بالقرار الوزارى رقم ٢٠٨٢ لسنة ١٩٨٠.

الباب الحادى عشر

التعليم والتأهيل والتشريع الشرطى

أولا : لمحة سريعة عن تطوير التعليم والتأهيل الشرطى

ارتقى التعليم والتدريب فى هيئة الشرطة، ووصل إلى درجات متقدمة لم يكن الشرطيون القدامى يتوقعونها، ولا يمكن إرجاع كل الفضل فى هذا إلى عهد الثورة، ذلك أن طبيعة العصر وهو عصر العلم قد فرضت نفسها كأمر طبيعى أو حتمى فى بعض الأحيان

على أن أهم أو أبرز الإنجازات التى تحققت لهيئة الشرطة تمثلت فى التأهيل (الأوتوماتى) بليسانس الحقوق لخريجى كلية الشرطة، وإنشاء أكاديمية للشرطة ضمت الكلية وغيرها من مؤسسات علمية وتعليمية وتدريبية، بالإضافة إلى هذا يبرز إنشاء معهد أمناء الشرطة ونظام الأمناء أنفسهم. أما الإنجاز الرابع والمهم فى هذا المجال فهو إنجاز لا يزال بحاجة إلى خطوات جادة،وهو محو أمية أفراد الشرطة وكل من يساعدونها من المندوبين والخفر، ولا يزال هذا الإنجاز بحاجة إلى الإتمام الحقيقى.

أولاً: التأهل بليسانس الحقوق:

- لعل أبرز خطوة تمت فى هذا الاتجاه هى صدور تشريع خاص فى سنة ١٩٥٣ جعل التخرج فى كلية الشرطة بعد أربع سنوات يتأهل خلالها الطالب بدراسات قانونية وشرطية ويحصل على ليسانسى الحقوق والشرطة معاً (القانون رقم ٤١٦ لسنة ١٩٥٣).



ثانياً: إنشاء أكاديمية الشرطة:

- فى عام ١٩٧٥ صدر قانون بإنشاء أكاديمية الشرطة على أن تشمل الأقسام التالية :

- **القسم العام (كلية الشرطة) :**

ويطابق نظام الدراسة به نفس النظام الذى تطبقه كليات الحقوق بالجامعات المصرية، فضلاً عن مواد الشرطة واللغات الأجنبية.

- **القسم الخاص (كلية الضباط المتخصصين) :**

ويقبل للدراسة به خريجو الجامعات والمعاهد العليا.

- **قسم الدراسات العليا (كلية الدراسات العليا والتخصصية والأبحاث):**

ويقبل للدراسة به ضباط الشرطة ممن تتوافر فيهم الشروط التى يحددها وزير الداخلية.

- **قسم التدريب (كلية التدريب والتنمية) :**

ويتولى تنفيذ الدراسات التدريبية والتطبيقية لضباط الشرطة لزيادة الخبرة النظرية والتطبيقية ورفع مستوى الأداء.



ثالثا: إنشاء نظام أمناء الشرطة:

اتخذت هذه الخطوة فى عهد الوزير شعراوى جمعة بإنشاء نظام أمناء الشرطة ومعهد أمناء الشرطة، وعلى الرغم من أن هذه الخطوات قد أحيطت بضجة إعلامية كبيرة فى عصر كان من طابعه أن يفخم ويضخم أى إنجاز جديد، فإنها ببساطة شديدة كانت تمثل نوعاً مستحدثاً من الازدواجية التى كان زكريا محيى الدين قد نجح فى تحقيق القضاء عليها فى عام ١٩٥٥.

وقد كان من الصعب إعادة الزمن إلى الوراء.

وهكذا فإن نظام أمناء الشرطة نفسه ظل جامداً، وعانى الذين تقبلوا العمل من خلاله من تردى أوضاعهم الوظيفية والمادية مما دفعهم بطرق وصفت فى بعض الأحيان بأنها انتحارية إلى استكمال دراساتهم فى كليات الحقوق وغيرها.

ومن الطريف جداً أنه فى ظل الحملة الشديدة من أجل التبشير بنظام أمناء الشرطة، أدخل صلاح جاهين أمناء الشرطة فى جملة مفيدة فى أحد أشعاره، وجعل قيمتهم موازية للدبلوماسيين(١١) وربما كان يحاول السخرية المبكرة من هذه الفكرة، كما جعل مجرد الانتماء إلى هذه المهنة داعيا إلى الغرور والكبر والدلال على الحبيب، ولا تزال الجماهير تستمع إلى الفنانة سعاد حسنى وهى تغنى بصوتها هذا المقطع الطريف، ولكن يبدو أن هذا كله أصبح كلام أغانى وأصبح مدعاة للسخرية، لا من نظام أمناء الشرطة نفسه ولكن من النظام الشمولى الذى فشل تماما فى تشكيل كل شىء حسب رغبات أفراد محددين.

وليس معنى هذا أن نظام أمناء الشرطة يخلو من الفوائد، ذلك أن فى كل نظام من النظم فوائد بلاشك، كما لا ينفى هذا أن كثيرين من بين أمناء الشرطة قد أثبتوا قدرات خاصة وأدوا خدمات متميزة للوطن وللشعب

وللشـرطة، ولكن جدوى النظام ككل لم تكن لتسـتدعى وجوده على هـذا النحو المخالف لخطوات جذرية تبنتهـا ونفذتهـا الثورة فيـما يتعلق بالشرطة في عصر فتوتها الأول.

وقد أنشئ هذا النظام بمقتضى القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٩ بتعديل أحكام قـانون هـيئـة الشـرطة، وقـد تضـمن القـرار الوزارى رقم ١٩٢٥ لسنة ١٩٦٩ الخـاص بإنشـاء معـهد أمناء الشـرطة الشـروط الواجب توافـرها فى طالب الالتحاق بالمعهد، ومنها أن يكون طالب الالتحاق حاصلاً على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها من الشهادات الفنية التى يحددها وزير الداخلية بناء على اقتراح مصلحة التدريب.



رابعاً: محو أمية أفراد الشرطة:

دعا التطور الزمنى بالطبع إلى محاربة الأمية بين جنود الشرطة وكان من المفترض أن تكون الإجراءات المتخذة فى هذا السبيل أكثر صرامة ، ومع هذا فإن الأمور لا تزال بحاجة إلى جهد تشريعى وتنظيمى، وإن كان هذا لا يمنع من الإشارة إلى الخطوات التدريجية التى اتخذت فى هذا الصدد:

- اشترط القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنظام هيئة الشرطة أن يكون المتطوع لخدمة الشرطة ممن يجيدون القراءة والكتابة، كما نص على تصفية عناصر الأميين الموجودين فى صفوف رجال الشرطة، وأن يكون تعيين ضباط الصف من خريجى مدرسة ضباط الصف، وألزم طالب الالتحاق بها أن يكون من الحاصلين على الشهادة الإعدادية.
- ثم اشترط القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ فى المتطوع لخدمة الشرطة أن يكون حاصلاً على الشهادة الإعدادية أو ما يعادلها، وأجاز لوزير الداخلية الإعفاء من هذا الشرط على أن يكون المتطوع ممن يجيدون القراءة والكتابة.

- وقد أفرد القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ فى شأن هيئة الشرطة نفس شروط القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ فى شأن التطوع بخدمة الشرطة.

ومما يؤسف له أنه على الرغم من مرور الزمن فقد بقيت الشرطة تستوظف بعض الأميين حيث لا يقضى نظام الخفراء بضرورة الإلمام بالقراءة والكتابة، وإن كان يفضل توافر هذا الإلمام(!!) ذلك أن القواعد الحالية لاختيار الخفراء المنصوص عليها فى قانون هيئة الشرطة تنص على أن الشروط الواجب توافرها فى تعيين رجال الخفر هى الشروط الواجب توافرها فى طالب الوظيفة العامة فيما عدا شرطى المؤهل الدراسى والسن، فلا يشترط فى الالتحاق بوظائف الخفراء أى مؤهل دراسى، وإن كان يفضل الإلمام بالقراءة والكتابة. أما السن فقد اشترط القانون السابق ألا يقل سن طالب الوظيفة عن ٢١ عاماً، أما القانون الحالى فقد ترك للوزير تحديده بقرار منه ولم يصدر هذا القرار وتطبق الوزارة الشرط المنصوص عليه فى القانون السابق.

قواعد تعيين شيوخ الخفر [نسوقها للتأمل] :

- يختار شيخ الخفراء من بين وكلائه فى القرية إن وجدوا، وإن تعذر فمن بين الخفراء الأكفاء بالقرية، وإن تعذر فمن بين خفراء القرى المجاورة، وإن تعذر يعين من الأهالى.

- يختار وكيل شيخ الخفراء من بين الخفراء الأكفاء بالقرية، وإن تعذر فمن بين خفراء القرى المجاورة، وأن تعذر فيعين من الأهالى.

نبذة تاريخية عن الكونستابلات:

ويجدر بنا هنا أن نشير إلى تعريف الكونستابلات هى فئة من رجال البوليس تقع بين الضباط والمجندين، وقد نص قانون البوليس لعام ١٩٠١ فيما يخصهم على ما يلى:

أولا: ينتخب الكونستابلات الأوروبيون للالتحاق بالخدمة بواسطة حكمدارى المدن حسب المقرر لهم بالميزانية.

ثانيا: لا ينتخب لوظيفة الكونستابل إلا من كان له معرفة حسنة فى القراءة والكتابة بلغته الأصلية ما عدا فى الأحوال الاستثنائية.

وتخص تلك الفقرة الكونستابلات الأجانب وبعض الشروط الخاصة بالتحاقهم بوزارة الداخلية، ويبدو أن نجاحهم فى أداء مهام عملهم شجع الداخلية على إنشاء قسم بمدرسة البوليس عام ١٩٠٣ لتخريج كونستابلات مصريين.

وواضح أن نظامهم جرت علية عدة تعديلات، حيث يذكر التقرير الخاص بحالة الأمن فى الفترة من ١٩٣٠ إلى ١٩٣٧ تحت عنوان قسم الكونستابلات «نظام جديد» أنشئ هذا القسم فى سنة ١٩٣٦ لتخريج جنود مثقفين تمشيا مع سير النهضة العامة فى البلاد، ويُشترط للالتحاق به الحصول على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية مع اجتياز امتحان فى المواد الدراسية المقررة بالسنتين الأولى والثانية من التعليم الثانوى، وجعلت مدة الدراسة به سنتان وتُدرس به نفس المواد التى كانت تُدرس فى قسم الكونستابلات السابق، ومن المقرر أن يُعين خريجوه فى أول عهدهم بالخدمة جنوداً فى البوليس على أن يرقوا بعد ذلك إلى صف ضابط أو كونستابلات.

وكنوع من تحفيزهم فى العمل تقرر منحهم الحق فى الترقى إلى رتبة ضابط فى حالة قيامهم بأعمال مهمة أو اجتيازهم اختبارات خاصة وإن ظل عدد المترقين منهم محدودا وتم تسليط الضوء عليهم فى الصحافة المصرية عقب قيام أحدهم وهو الكونستابل عبدالله بإلقاء القبض على قتلة اللورد موين وتكريمه بمعرفة الحكومة المصرية آنذاك.

ثانيا : لمحة سريعة عن تطور التشريعات الشرطية

على مدى سنوات النصف الثانى من القرن العشرين اكتسبت الشرطة تدريجيا طابع وروح وبنيان المؤسسة، وقد تحقق هذا نتيجة كفاح أبناء الشرطة أنفسهم، ونتيجة تفهم حكومات الثورة، ونتيجة لعنصر ثالث أهم من هذين هو ما فرضته طبيعة الحياة فى العصر الحاضر، أو بعبارة أدق ما فرضه الزمن نفسه، والزمن وحده كفيل بكثير من التطوير والتقدم بل والعلاج.

قبل عام ١٩٥٢ كانت التشريعات الخاصة بهيئة الشرطة متفرقة وغير مترابطة، ولم تعالج ما كانت تعانيه الشرطة من مشكلات وفى مقدمتها تعدد الطوائف، والاهتمام بالارتفاع بمستوى هيئة الشرطة ثقافياً واجتماعياً، وقد تجلى التطور التشريعى الذى أصاب كيان الشرطة من خلال ثلاثة قوانين متتالية صدرت فى أعوام: ١٩٥٥ و١٩٦٤ و١٩٧١، وتميز كل منها بقدر ملحوظ من تفهم المشكلات ومعالجتها.

● صدر القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ وأهم ما تضمنه معالجة مشكلة تعدد الطوائف فأدمج الجميع فى كادر واحد، كما تم قصر وظائف الشرطة على رجالها بما لا يعنى عدم السماح بإدخال عناصر جديدةٍ إلى وظائف الشرطة من خارج من كانوا يعملون فى الحقل الشرطى، وهذه خطوة مهمة حفظت للشرط كيانها المعنوى واستقلالها المهنى.

● وبعد تسع سنوات صدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ الذى اهتم بالقرارات التفويضية، وتوزيع السلطات، وإزالة أمية أفراد القوات الشرطية، وتدريبهم على كافة فئاتهم، كما اهتم هذا القانون بتنظيم شئون أمناء الشرطة، وأولى اهتماما زائدا بالنهوض اجتماعيا بالقوات الشرطية.

● وبعد تسع سنوات أخرى صدر القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ وكان أبرز ما اتسم به هذا القانون وتعديلاته هو الاهتمام بالجانب الإنسانى لأعضاء هيئة الشرطة، وتسوية معاشات أفراد الشرطة المستشهدين أثناء مقاومة العصابات والمجرمين أو أثناء إزالة المتفجرات أو الحريق أو التدريب، كما رفع مرتبات جميع أفراد الشرطة.



الباب الثانى عشر

تطور وتضخم البناء التنظيمى لوزارة الداخلية

كانت مكونات وإدارات وزارة الداخلية قبل عام ١٩٥٢ تنشأ بمقتضى قرارات وزارية وأوامـر إدارية، إلا أنه بعـد قـيـام ثورة يوليـو ارتفع مـسـتـوى القـرارات المنظمـة للهـيـكل الشـرطى حيث بدأ صـدور القـرارات الجـمـهـوريـة والوزارية متضمنة كل ما يخص هذا الجانب، وقد تضاعف الاهتمام بالروح التنظيمية والإدارية بخاصـة فى الفـتـرة التى أعقـبت إنشـاء جـهاز مـتـخـصـص للتنظيم والإدارة بالوزارة عام ١٩٦١.

ويمكن لنا أن نتأمل ما ننقله عما قدمه المسح الاجتماعى للمجتمع المصرى من تقسيم تطور البناء التنظيمى لوزارة الداخلية إلى مراحل وفقا لما يلى :

- **الفترة من عام ١٩٥٣ إلى عام ١٩٥٤:**

☐ **تم تقسيم الوزارة إلى قطاعات سنة ١٩٥٣ .**

☐ تم لأول مرة بالقرار رقم ٢٩١ لسنة ١٩٥٣ تقسيم الإشراف على أجهزة وزارة الداخليـة بين وكـيل الوزارة الدائم، والوكـلاء المسـاعـدين الثـلاثة (وكـان هؤلاء: للشئون المدنية، لشئون البوليس، لشئون الأمن العام).

- **قطاعات الوزارة الرئيسية عام ١٩٥٤ :**

من أهم ملامح هذه الفترة إنشاء إدارة جديدة، وهى إدارة كاتم أسرار لشئون الضباط، ومصلحة الدفاع المدنى، وقد وزعت الاختصاصات بين وكيل الوزارة الدائم وثلاثة من وكلاء الوزارة.

- **تنظيم الوزارة عام ١٩٦٥ :**

كان من أهم ملامحه الرئيسية :

□ الأخذ بمبدأ الفصل بين الأجهزة الاستشارية والرقابية والمعاونة.

□ الأخذ بمبدأ التقسيم النوعى للعمل على أساس التخصص، وتقسيم الإشراف بين وكيلى وزارة على قطاعين يضم كل منهما مجموعة متجانسة، ونتيجة لهذا أصبح العمل فى الوزارة مقسماً على قطاعين كبيرين على النحو التالى هما :

- قطاع الأمن العام.
- قطاع الشئون الإدارية والمالية.

□ وقد استتبع هذا تطبيق مبدأ «نطاق التمكن من الإشراف» بتحديد عدد من المصالح والإدارات التى تشرف عليها مستويات الإدارة العليا.

- **تنظيم الوزارة عام ١٩٦٦ :**

وكان من أهم ملامحه الرئيسية :

ـ إلغاء وظيفة الوكيل الدائم وإعادة تقسيم الإشراف بين وكلاء الوزارة على أساس التخصص النوعى للعمل.

ـ تجميع أجهزة شئون الخدمة والتدريب فى قطاع واحد يرأسه وكيل وزارة للتدريب وشئون الأفراد.

ـ إخضاع الأجهزة الاستشارية والرقابية لإشراف الوزير مباشرة.

- **تنظيم الوزارة عام ١٩٦٨ :**

وتتلخص ملامح هذه الفترة فى الآتى :

- إنشاء مصلحة التدريب.
- إنشاء اتحاد الشرطة الرياضى.
- إنشاء جهاز لشرطة الكهرباء.

- **تنظيم الوزارة عام ١٩٧١ :**

ومن أهم ملامحه :

- تقسيم الإشراف على أجهزة الوزارة على أربعة وكلاء بدلاً من ثلاثة، وكانت هذه أول مرة يصبح للوزارة فيها أربعة وكلاء.
- تم تخصيص قطاع للشرطة المتخصصة.
- أنشئ جهاز الاحتياطى المركزى.
- أنشئ جهاز للعلاقات الإنسانية.
- عدلت أسماء بعض الأجهزة.

- **تنظيم الوزارة عام ١٩٧٤ :**

وأهم ملامح هذا التنظيم :

- إنشاء قطاع للأمن السياسى.
- توزيع الاختصاص على مساعدى الوزير على خمسة قطاعات هى:

☐ قطاع الأفراد.

☐ قطاع الأمن العام.

☐ قطاع الشئون الإدارية والمالية.

□ قطاع التدريب.

□ قطاع الشرطة المتخصصة.

- **تنظيم الوزارة عام ١٩٧٦ :**

وفى عام ١٩٧٦ صدر القرار الوزارى رقم ١٨٢٣ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تحديد الاختصاصات، وتوزيع الإشراف بين مساعدى أول ومساعدى الوزير، وبصدور هذا القرار انتقلت الوزارة من سياسة توزيع الاختصاصات بين وكلاء الوزارة (الأربع) إلى تقسيم أجهزة الوزارة إلى قطاعات يرأس كل قطاع مساعد أول أو مساعد وزير له الإشراف العام على القطاع وتقسيماته التنظيمية الداخلية (مصالح ـ إدارات عامة ورئيسية)،.

وبمقتضى هذا التقسيم كانت القطاعات الرئيسية هى:

□ قطاع الأمن العام.

□ قطاع الأفراد.

□ قطاع الشئون الإدارية والمالية.

ومعنى هذا أن قطاعى التدريب، والشرطة المتخصصة لم يحظيا بهذا الوضع المميز وظلا تحت رئاسة مساعد وزير فحسب، على حين كانت القطاعات الثلاثة الأخرى تحت رئاسة مساعد أول وزير.

وقد تم أيضا:

ـ إنشاء وظيفة مساعد الوزير للتخطيط والمتابعة ويعمل تحت إشراف الوزير مباشرة.

ـ إنشاء أكاديمية الشرطة.

ـ إنشاء الإدارة العامة لمكافحة المخدرات وتعمل تحت إشراف مساعد وزير للأمن الاجتماعى.

- **تنظيم الوزارة عام ١٩٧٧ :**

كانت الملامح الرئيسية لهذا التنظيم حسب ما أعلن فى ذلك الوقت هو الأخذ بمبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ، وبمقتضى تطبيق هذا المبدأ تم الأخذ بنظام الإشراف الجغرافى لمساعدى الوزير بالمناطق إلى جانب الإشراف النوعى، وقد تضمن البناء التنظيمى :

ـ قطاعات نوعية :

تشمل قطاعين رئيسيين يرأس كلا منهما مساعد أول وزير هما :

☐ قطاع الأمن العام.

☐ قطاع الشرطة.

بالإضافة إلى :

☐ قطاع الأمن السياسى.

☐ قطاع أكاديمية الشرطة.

☐ قطاع الشئون الإدارية والمالية.

ـ مناطق جغرافية :

تشمل خمس مناطق يرأس كلا منها مساعد وزير، وتضم كل منها عدداً من مديريات الأمن.

- **تنظيم الوزارة عام ١٩٧٨ :**

والملامح الرئيسية لهذا التنظيم :

ـ تقسيم الإشراف على القطاعات النوعية بين اثنين من مساعدى الوزير الأوائل وتخصيص مساعد أول للمناطق الجغرافية.

ـ تأكيد مبدأ التقسيم النوعى للعمل بإنشاء قطاع للأمن الاقتصادى.

- إنشاء قطاع للعمليات والخدمات الخاصة.

- ضم أجهزة التدريب وأكاديمية الشرطة فى قطاع واحد.

- إنشاء إدارة التخطيط والبحوث والمتابعة، وإدارة أمن ميناء الإسكندرية البحرى.

- إنشاء إدارة عامة للعلاقات العامة تضم إدارة العلاقات العامة، وإدارة العلاقات الإنسانية.

- **إعادة تنظيم الوزارة عام ١٩٧٩ :**

ومن أهم ملامحه الرئيسية :

انتهجت الوزارة سياسة جديدة وهى تقسيم الوزارة إلى **قطاعات رئيسية**، يرأس كل منها مساعد أول وزير، **وقطاعات فرعية** يرأس كل منها مساعد وزير، ويضم كل قطاع رئيس قطاع أو أكثر من القطاعات الفرعية، والذى يضم بدوره عدداً من المصالح والإدارات العامة والرئيسية، واستمر الحال هكذا لمدة عامين.

وكانت القطاعات الرئيسية هى:

- ☐ قطاع التخطيط والمتابعة والرقابة.
- ☐ قطاع الأمن العام.
- ☐ قطاع الشرطة والشئون الإدارية والمالية.

- التوسع فى تطبيق مبدأ التخصص، وبصفة خاصة فى قطاع الأمن العام حيث قسم إلى ثلاث مجموعات: اقتصادية، وجنائية، واجتماعية.

- إنشاء وظيفة مساعد وزير لقوات الأمن يشرف على قطاعى المجندين بالوزارة (الأمن المركزى - قوات الأمن المحلية).

- إنشاء وظيفة مساعد وزير لشئون مكتب الوزير.

- إنشاء منطقة جغرافية جديدة (مصر الوسطى) لتصبح المناطق الجغرافية ست مناطق.

- إنشاء إدارة الخدمات الطبية.

- نقل الإشراف على إدارة مكافحة التهرب من الضرائب وإدارة مكافحة جرائم الأموال العامة إلى مساعد الوزير للأمن الاقتصادى.

- نقل الإشراف على إدارة حماية الآداب وإدارة رعاية الأحداث وإدارة الرعاية اللاحقة إلى مساعد الوزير للأمن الاجتماعى.

- إنشاء إدارة أمن ميناء بورسعيد البحرى وإدارة أمن ميناء السويس البحرى يتبعان مساعد الوزير لمنطقة شرق الدلتا.

وقد استمر هذا التنظيم حتى عام ١٩٨٢ حيث لم تعد هناك تفرقة بين قطاعات رئيسية وبين قطاعات فرعية، بل أصبحت جميعها قطاعات رئيسية ومناطق جغرافية يضم كل قطاع عدداً من المصالح والإدارات العامة والرئيسية، وتضم كل منطقة عددا من مديريات الأمن.

وحين صدر قرار جمهورى بتعيين كل من السيد اللواء فاروق الحينى، والسيد اللواء دكتور عبدالكريم درويش نائبين للسيد وزير الداخلية، وصدر بعد ذلك القرار الوزارى رقم ٨٣ لسنة ١٩٨٦ يحدد نطاق إشراف كل منهما على أجهزة الوزارة النوعية والجغرافية، واستمر الحال هكذا.

ثم أعقب ذلك صدور القرار الوزارى رقم ١٩٧ لسنة ١٩٨٦ متضمناً إعادة تقسيم قطاعات الوزارة النوعية والمناطق الجغرافية ليرأس كل منها مساعد أول أو مساعد وزير. وقد استمر الوضع على هذا الحال لمدة ٤ سنوات حتى نهاية عام ١٩٨٩.

تنظيم الوزارة عام ١٩٨٨

وقد وصل الهيكل التنظيمى فى عام ١٩٨٨ إلى الصورة التالية:

- **قطاع شئون مكتب الوزير ويضم الإدارات التالية:**

ـ الإدارة العامة لشئون الضباط

ـ الإدارة العامة للتفتيش والرقابة

ـ الإدارة العامة للعلاقات ـ إدارة العلاقات العامة

إدارة العلاقات الإنسانية

الإدارة العامة للخدمات الطبية

- **قطاع أمن الدولة ويضم الإدارات التالية:**

ـ الإدارة العامة لمباحث أمن الدولة

ـ الإدارة العامة لشرطة الحراسات الخاصة

ـ الإدارة العامة لشرطة رئاسة الجمهورية

- **قطاع التخطيط والمتابعة والرقابة ويضم الإدارات التالية:**

ـ الإدارة العامة للتنظيم والإدارة

ـ الإدارة العامة للتخطيط والبحوث والمتابعة

ـ الإدارة العامة للمعلومات والتوثيق

ـ الإدارة العامة للشئون القانونية

ـ إدارة الإحصاء المركزية

- **قطاع الأمن العام ويضم الإدارات التالية:**

ـ إدارة البحوث الفنية

ـ إدارة المباحث الجنائية

- إدارة المعلومات الجنائية
- إدارة المساعدات الفنية
- قسم تدابير الأمن
- مكتب الشرطة الجنائية العربية
- المكتب المركزى للشرطة الجنائية الدولية
- إدارة الرخص
- مصلحة تحقيق الأدلة الجنائية
- الإدارة المركزية لتصاريح العمل
- مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية
- مصلحة أمن الموانئ
- الإدارة العامة لشرطة ميناء القاهرة الجوى

● **قطاع الأمن الاقتصادى ويضم الإدارات التالية:**

- الإدارة العامة لشرطة النقل والمواصلات
- الإدارة العامة لشرطة الكهرباء
- الإدارة العامة لشرطة السياحة والآثا ر
- الإدارة العامة لشرطة المسطحات المائية
- إدارة مكافحة جرائم الأموال العامة
- الإدارة العامة لمباحث الضرائب والرسوم
- الإدارة العامة لشرطة التموين والتجارة الداخلية

- قطاع الأمن الاجتماعى ويضم الإدارات التالية:
  - مصلحة السجون
  - مصلحة الأحوال المدنية
  - الإدارة العامة لمكافحة المخدرات
  - إدارة مكافحة جرائم الآداب العامة
  - إدارة شرطة الأحداث
  - إدارة الرعاية اللاحقة
- قطاع الشرطة المتخصصة ويضم الإدارات التالية:
  - الإدارة العامة للمرور
  - الإدارة العامة لاتصالات الشرطة
  - مصلحة الدفاع المدنى
  - الإدارة العامة لشرطة مجلسى الشعب والشورى
  - الإدارة المركزية لشئون التعمير والمجتمعات الجديدة
- قطاع أكاديمية الشرطة ويضم الإدارات التالية:
  - رئاسة أكاديمية الشرطة
  - كلية الشرطة
  - كلية الضباط المتخصصين
  - كلية الدراسات العليا
  - كلية التدريب والتنمية
  - معهد تدريب ضباط الشرطة بالمباسية
  - مركز بحوث الشرطة

- **قطاع التدريب ويضم الإدارات التالية:**

- مصلحة التدريب

- اتحاد الشرطة الرياضى

- **قطاع الأمن المركزى ويضم الإدارات التالية:**

- الإدارة العامة لقوات الأمن المركزى

- **قطاع قوات الأمن ويضم الإدارات التالية**

- الإدارة العامة لشئون المجندين

- الإدارة العامة لتدريب قوات الأمن

- **قطاع الشئون الإدارية ويضم الإدارات التالية:**

- الإدارة العامة للشئون الإدارية

- الإدارة العامة للمشروعات

- إدارة المبانى

- الإدارة العامة للانتخابات

- **قطاع الشئون المالية ويضم الإدارات التالية:**

- الإدارة العامة لإمداد الشرطة

- المراقبة العامة لحسابات الشرطة

- المراقبة العامة لحسابات الوزارة

- الإدارة المركزية لشئون الميزانية

- المراقبة المالية

- **قطاع الأفراد ويضم الإدارات التالية:**

- الإدارة العامة لشئون الأفراد
- الإدارة المركزية لشئون العاملين
- إدارة التأمين والمعاشات للمدنيين
- إدارة التأمين والمعاشات للضباط
- الإدارة العامة للقضاء العسكرى

- **قطاع المؤسسات ويضم الإدارات التالية**

- إدارة أندية وفنادق ضباط الشرطة
- صندوق تأمين ضباط الشرطة
- صندوق مشروعات أراضى وزارة الداخلية

- **المنطقة المركزية:**

وتشمل مديريات الأمن فى محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية

- **منطقة غرب الدلتا:**

وتضم مديريات الأمن فى محافظات الإسكندرية والبحيرة ومطروح، والإدارة العامة لشرطة ميناء الإسكندرية البحرى

- **منطقة وسط الدلتا:**

وتشمل مديريات الأمن فى محافظات كفر الشيخ والغربية والمنوفية

- **منطقة شرق الدلتا:**

وتضم مديريات الأمن فى محافظات دمياط والدقهلية والشرقية

- **منطقة قناة السويس:**

وتضم مديريات الأمن فى محافظات بورسعيد والإسماعيلية والسويس

• منطقة سيناء:

وتضم مديريات الأمن فى محافظات شمال سيناء وجنوب سيناء

• منطقة شمال الصعيد:

وتضم مديريات الأمن فى محافظات الفيوم وبنى سويف والمنيا

• منطقة وسط الصعيد:

وتضم مديريات الأمن فى محافظات أسيوط وسوهاج والوادى الجديد.

• منطقة جنوب الصعيد:

وتضم مديريات الأمن فى محافظات قنا وأسوان والبحر الأحمر.

تنظيم الوزارة عام ١٩٩٠

فى عام ١٩٩٠ صدر القرار الوزارى رقم ١٨٥٥ لسنة ١٩٩٠ فى شأن تعديل البناء التنظيمى لوزارة الداخلية مرة أخرى بإنشاء بعض القطاعات والإدارات العامة بالوزارة ونقل تبعية أجهزة لأخرى نتيجة للظروف الأمنية، ومتطلبات العمل الأمنى، وقد واكب هذا اتساع وتشعب حجم وأعباء ومسئوليات العمل فى كافة المجالات الأمنية بالوزارة، ولتطوير وتحديث نظم العمل وأساليبه، وللارتقاء بمستوي أدائه.

التنظيم الحالى لوزارة الداخلية (٢٠٠٢)

• الوزير

• قطاع شئون مكتب الوزير

• قطاع أمن الدولة

- **قطاع الأمن العام ويضم الإدارات التالية:**

- مصلحة الأمن العام
- مصلحة تحقيق الأدلة الجنائية
- الإدارة العامة لتصاريح العمل لدى الهيئات الأجنبية
- شرطة الانضباط
- المساعدات الفنية
- إدارة مكافحة جرائم المصنفات الفنية والمطبوعات

- **قطاع التنمية ويضم الإدارات التالية:**

- الإدارة العامة لمشروعات التنمية
- إدارة بحوث الاستثمار
- الإدارة العامة لأندية وفنادق الشرطة

- **قطاع التفتيش والرقابة ويضم الإدارات التالية:**

- الإدارة العامة للتفتيش والرقابة للمنطقة المركزية
- الإدارة العامة للتفتيش والرقابة للمصالح والإدارات العامة والرئيسية
- الإدارة العامة للتفتيش والرقابة للوجه البحرى
- الإدارة العامة للتفتيش والرقابة للوجه القبلى

- **قطاع التخطيط والمتابعة ويضم الإدارات التالية:**

- الإدارة العامة للتخطيط والبحوث والمتابعة
- الإدارة العامة للمعلومات والتوثيق
- الإحصاءات المركزية

- **قطاع الأمن الاقتصادى ويضم الإدارات التالية:**

- الإدارة العامة لشرطة النقل والمواصلات
- الإدارة العامة لمكافحة الأموال العامة
- الإدارة العامة لشرطة الكهرباء
- الإدارة العامة لشرطة التموين والتجارة الداخلية
- الإدارة العامة لشرطة السياحة والآثار
- الإدارة العامة لشرطة المسطحات المائية
- الإدارة العامة لمباحث مكافحة التهرب من الضرائب والرسوم

- **قطاع أمن المنافذ ويضم الإدارات التالية:**

- مصلحة الجوازات والهجرة والجنسية
- الإدارة العامة لشرطة ميناء القاهرة الجوى
- مصلحة أمن الموانئ
- الإدارة العامة لشرطة ميناء الإسكندرية البحرى

- **قطاع الأمن الاجتماعى ويضم الإدارات التالية:**

- الإدارة العامة لمكافحة المخدرات
- الإدارة العامة لحماية الآداب
- الإدارة العامة لمباحث رعاية الأحداث
- إدارة الرعاية اللاحقة

- **قطاع الخدمات الطبية ويضم الإدارات التالية:**

- الإدارة العامة للخدمات الطبية

- إدارة البحوث الفنية والطبية
- الإعلام والعلاقات

- **قطاع الشرطة المتخصصة ويضم الإدارات التالية:**
  - مصلحة الدفاع المدنى
  - الإدارة العامة للمرور
  - الإدارة العامة لاتصالات الشرطة
  - الإدارة العامة لشرطة التعمير والمجتمعات العمرانية
  - إدارة الحاسب الآلى لأجهزة المرور

- **قطاع أكاديمية الشرطة ويضم الإدارات التالية:**
  - كلية الشرطة
  - كلية الدراسات العليا
  - كلية التدريب والتنمية
  - مركز بحوث الشرطة

- **قطاع التدريب ويضم الإدارات التالية:**
  - مصلحة التدريب
  - الإدارة العامة لاتحاد الشرطة الرياضى
  - الإدارة العامة لمعاهد أمناء الشرطة

- **قطاع الأمن المركزى ويضم الإدارات التالية:**
  - الإدارة العامة لرئاسة قوات الأمن المركزى
  - الإدارة العامة لمنطقة الأمن المركزى بالقاهرة
  - الإدارة العامة لمنطقة الأمن المركزى بالجيزة

- الإدارة العامة لمنطقة الأمن المركزى بالإسكندرية
- الإدارة العامة لمنطقة الأمن المركزى بالقناة وسيناء
- الإدارة العامة لمنطقة الأمن المركزى بالدلتا
- الإدارة العامة لمنطقة الأمن المركزى بشمال الصعيد
- الإدارة العامة للعمليات الخاصة بالأمن المركزى
- الإدارة العامة لمنطقة الأمن المركزى بجنوب الصعيد

● **قطاع قوات الأمن ويضم الإدارات التالية:**

- الإدارة العامة لشئون المجندين
- الإدارة العامة لتدريب قوات الأمن

● **قطاع مصلحة السجون ويضم الإدارات التالية:**

- الإدارة العامة للتأهيل الاجتماعى والتنمية
- الإدارة العامة لسجون المنطقة المركزية
- الإدارة العامة لسجون الوجه البحرى
- الإدارة العامة لسجون الوجه القبلى

● **قطاع الشئون الإدارية ويضم الإدارات التالية:**

- الإدارة العامة للشئون الإدارية
- الإدارة العامة للانتخابات العامة

● **قطاع الشئون القانونية ويضم الإدارات التالية:**

- الإدارة العامة للشئون القانونية
- الإدارة العامة للقضاء العسكرى

- **قطاع الأفراد ويضم الإدارات التالية:**

- الإدارة العامة لشئون الأفراد
- الإدارة العامة للتأمين والمعاشات
- الإدارة العامة لشئون العاملين المدنيين

- **قطاع مصلحة الأحوال المدنية ويضم الإدارات التالية:**

- الإدارة العامة لرئاسة الأحوال المدنية
- الإدارة العامة لشئون مناطق الأحوال المدنية

- **قطاع الشئون المالية ويضم الإدارات التالية:**

- الإدارة العامة للمشروعات والبحوث المالية
- الإدارة العامة لإمداد الشرطة
- الإدارة العامة للميزانية
- الإدارة العامة لحسابات الشرطة
- إدارة الأسلحة والذخيرة
- الإدارة العامة للحسابات
- إدارة خدمات الوزارة

- **قطاع الحراسات والتأمين ويضم الإدارات التالية:**

- الإدارة العامة لشرطة رئاسة الجمهورية
- الإدارة العامة لشرطة مجلسى الشعب والشورى
- الإدارة العامة لشرطة الحراسات الخاصة

- **قطاع المنطقة المركزية ويضم الإدارات التالية:**

- مديرية أمن القاهرة
- مديرية أمن الجيزة
- مديرية أمن القليوبية

- **قطاع منطقة غرب الدلتا ويضم الإدارات التالية:**

- مديرية أمن الإسكندرية
- مديرية أمن مطروح
- مديرية أمن البحيرة

- **قطاع منطقة وسط الدلتا ويضم الإدارات التالية:**

- مديرية أمن كفر الشيخ
- مديرية أمن الغربية
- مديرية أمن المنوفية

- **قطاع منطقة شرق الدلتا ويضم الإدارات التالية:**

- مديرية أمن دمياط
- مديرية أمن الدقهلية
- مديرية أمن الشرقية

- **قطاع منطقة سيناء ويضم الإدارات التالية:**

- مديرية أمن شمال سيناء
- مديرية من جنوب سيناء

- **قطاع منطقة قناة السويس ويضم الإدارات التالية:**
  - مديرية أمن بورسعيد
  - مديرية أمن الإسماعيلية
  - مديرية أمن السويس
- **قطاع منطقة شمال الصعيد ويضم الإدارات التالية:**
  - مديرية أمن الفيوم
  - مديرية أمن بنى سويف
  - مديرية أمن المنيا
- **قطاع منطقة وسط الصعيد ويضم الإدارات التالية:**
  - مديرية أمن أسيوط
  - مديرية أمن الوادى الجديد
  - مديرية أمن سوهاج
- **قطاع منطقة جنوب الصعيد ويضم الإدارات التالية:**
  - مديرية أمن قنا
  - مديرية أمن أسوان
  - مديرية أمن البحر الأحمر
  - الإدارة العامة لشرطة الأقصر

الباب الثالث عشر

خريطة الدفعات الموازية
لقادة الشرطة
الذين تولوا مناصب سياسية

خريطة الدفعات الموازية لقادة الشرطة الذين تولوا مناصب الوزراء والمحافظين

	وزراء	نواب وزير	محافظون
١٩٢٢			عبد العزيز على
١٩٢٨	عبدالعظيم فهمى		
١٩٣٠			عبدالحميد خيرت
١٩٣١			عبد الحفيط أبو غنيمة
١٩٣٢		يوسف حافظ	
١٩٣٣			حسن كامل محمد
١٩٣٧			حسن رشدى محمود السباعى صلاح مجاهد
١٩٣٨			مصطفى علوانى
١٩٤٠	ممدوح سالم		محمد أحمد المنياوى حسين كامل مصطفى حسين الريحانى عبدالحليم حتاتة شفيق عصمت
١٩٤١			محمود يونس الانصارى
١٩٤٣	السيد فهمى		

١٩٤٤		كمال خير الله	كمال الحديدى
١٩٤٥	حسن أبو باشا سعد الشربينى		محمد أمين ميتكيس محمد صلاح إبراهيم
١٩٤٦	محمد النبوى إسماعيل أحمد رشدى زكى بدر	عبدالكريم درويش فاروق الحينى	محمد فتح الله سلامة عبد الرحمن الفرماوى
١٩٤٧			ثروت عطا الله
١٩٤٩			محمد فوزى معاذ
١٩٥٣			محمد حسين مدين
١٩٥٤	محمد عبدالحليم موسى		محمد سامى خضير عبدالتواب رشوان عبدالحليم بدوى مصطفى كامل محمد حسن طنطاوى جميل أبو الدهب
١٩٥٥			ممدوح برعى
١٩٥٧	حسن محمد الألفى		إبراهيم الشيخ
١٩٥٨			فخر الدين خالد
١٩٥٩	مصطفى عبد القادر		منصورعيسوى
١٩٦٠			ممدوح سليم زكى أحمد عبدالعزيز بكر

١٩٦١	حبيب العادلى		
١٩٦٢			أحمد همام حسن حميدة
١٩٦٣			أحمد سعيدصوان
١٩٦٦			محمد مصطفى الشناوى
١٩٦٧			عادل لبيب أحمد صلاح كدوانى

* لم استطع التوصل إلى دفعات كل من: عبد الرءوف عاصم، ومحمد حسن خورشيد، ومحمود طلعت، وصديق عبداللطيف، وعبدالله غبارة، وعبدالسلام خفاجى، وحمد سيف اليزل خليفة، وأحمد محمد على،وعبد الحفيظ الباجورى ، وحسنى طه نجيب .

الباب الرابع عشر

شخصية ممدوح سالم

رئيس الوزراء الشرطى

كان ممدوح سالم من ضباط الشرطة الناجحين، تدرج فى مناصبها رتبة بعد رتبة بغير طفرة ولا تلكؤ، وأعطاها حياته حيث عاش بلا زواج ولا ولد، وعرفت عنه نظافة اليد وقوة اليد أيضا، ووصل إلى منصب مدير أمن الإسكندرية ، ثم اختير نائبا لمدير المباحث العامة بدرجة لواء .. وفى أثناء عمله بالشرطة لسنوات طوال عهد إليه بمسئوليات الأمن فى رحلات الرئيس عبد الناصر (١٩٦٠ - ١٩٧٠)، ولا شك أنه أدى هذه المهمة على الوجه الذى لم يحس معه الناس بأن اضطرابا قد هدد الرئيس أو الأمن فى تلك الرحلات.

فى التغيرات التى أعقبت النكسة فى ١٩٦٧ مباشرة اختير ممدوح سالم فى أغسطس ١٩٦٧ محافظا لأسيوط ليخلف عددا من أسلافه الأقوياء، وكان سلفه المباشر هو أحمد كامل الذى تولى أمانة الشباب. وفى أغسطس ١٩٧٠ نقل ممدوح سالم محافظا للغربية خلفاً لوجيه أباظة الذى نقل محافظاً للقاهرة.

وفى الشهر الأول من حكم الرئيس السادات (نوفمبر ١٩٧٠) عين محافظا للإسكندرية خلفاً لأحمد كامل [مرة ثانية] (الذى اختير رئيسا للمخابرات العامة)

بعد ثلاث شهور فقط فى طنطا (ولكن أيضا بعد ثلاث سنوات فى أسيوط) هذه المقارنة البسيطة (أو التى تبدو مقارنة) قد تمثل تصويراً لحياة ممدوح سالم اللامعة كلها، فلم يكن الرجل الذى صعد من منصب الوزير إلى منصب رئيس الوزراء فى أربع سنوات فقط يصعد بهذه السنوات الأربع، ولكنه كان يصعد بكل ماضيه.

ولم يكن ممدوح سالم حين أسند إليه من قبل مراكز القوى مسئولية التنظيم الطليعى فى الإسكندرية وهو محافظها يلعب هذا الدور من خلال الأيام القليلة التى قضاها فى هذا المنصب والتى لم تصل فى مجموعها (بعد ذلك) إلى ستة شهور، ولكنه كان يستفيد من سنوات عمره قبل ذلك منذ مولده فى الإسكندرية (١٩١٨) ثم عمله فى الشرطة إلى أن أصبح أحد مديرى الأمن البارزين من أبناء الإسكندرية.

ولم تكن تلك السنوات التى قضاها فى موقع المحافظ فى ثلاث محافظات متتالية بمنأى عن خبرته الإدارية أو التنفيذية حين أصبح نائبا لرئيس الوزراء لقطاع الخدمات أو رئيسا للوزارة!!

كان ممدوح سالم يلقى كثيرا من الأحترام فى الأوساط المهنية العالية، ولعل احترامه فيها كان يفوق الاحترام الذى كان يلقاه بين الجماهير، والذى تصفه الجماهير فى عهد الثورة بأنها لم تعط هذا الاحترام لرجل من رجال الشرطة من قبله.

وحين يقال إن انتخابات ١٩٧٦ كانت أنزه الانتخابات المصرية فى عهد الثورة، فإن هذا وحده يكفى ممدوح سالم فخرا كرئيس للوزراء أشرف على أول انتخابات شبه حزبية فى عهد الثورة، والحق أن ممدوح سالم حين أجرى الانتخابات بنزاهة لم يكن يمثل دورا بنزاهة، ولكنه كان يؤدى عملا أسند إليه على نحو ما عرف عنه من نزاهة ونظافة اليد.

فى عهد ممدوح سالم كوزير للداخلية أجريت الانتخابات البرلمانية لمجلس الشعب عام ١٩٧١ وفى عهده كرئيس الوزارة أجريت انتخابات برلمانية عام ١٩٧٦ وفى

وجوده (أو فى حياته) كمساعد لرئيس الجمهورية أجريت انتخابات برلمانية فى ١٩٧٩ وفى ١٩٨٤، ومن العجيب حقا أننا فى ١٩٧٦ أشدنا جدا بنزاهة انتخابات (١٩٧٦) ونزاهة ممدوح سالم وقد كانت هذه الانتخابات فعلا نزيهة، ولكن الأعجب أن انتخابات ١٩٧١ لم تكن تقل عنها نزاهة أبدا، بل بالعكس كانت النزاهة محورها حتى فى الدعايات الانتخابية. ثم إننا فى ١٩٧٩ صورنا أن الانتخابات نزيهة رغم أن الألسنة فى الداخل والخارج قد تناولتها بما فيه الكفاية من النقد، ولكن المشكلة الشكلية أننا زعمنا لأنفسنا أنها أول انتخابات حزبية مع أن انتخابات ١٩٧٦ كانت بالفعل بمثابة أول انتخابات حزبية.. ولكن ماذا أقول ونحن دائما مُغرمون بمنح الأولية من حين لآخر وتضييع التواصل السابق مع أن هذا ينقص فى النهاية من تاريخنا ولا يزيد.



وخلاصة القول فى تقييمه أنه لم يكن إلا نموذجا للكفاءة الأمنية الرفيعة النزيهة القادرة المخلصة التى كان من حظ أنور السادات أن تكون إلى جواره وقتا طويلا.

ولو قدر لمصر أن يستمر ممدوح سالم فى وزارة الداخلية أو أن تستمر وزارة الداخلية فى قبضته المباشرة بعيدا عن تدخلات الرياسة فلربما كانت الأمور قد سارت على غير ما سارت عليه فى نهاية حكم السادات.

لعلى أقصد بالفقرة السابقة أن أتمنى لو كانت مصر قد مضت بنظام رئاسى يبتعد بالوزراء المتخصصين عن الدوران والاضطراب فى دوامة وصول أحد الوزراء المتميزين إلى منصب رئاسة الوزراء ومن ثم تكون النتيجة الطبيعية أن يخسره المجال الذى نبغ فيه أولا، وأن نخسر أيضا جهد أو وجود أقرانه ونظرائه فى المجالات الأخرى الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى رئاسة الوزارة لأنها منصب واحد، ومن ثم فإنهم يتركون وزارتهم التى بقوا فيها بسبب وصول زميلهم إلى رئاسة الوزارة، وينشأ عن هذا وضع جديد نخسر فيه مجموعة كبيرة من الناجحين فى مجالات متعددة

كنتيجة حتمية لوجود منصب رئيس الوزراء، ومع أن النظام الدستورى يعطى الدولة صورة النظام الرئاسى،فإننا مع هذا نستبقى منصب رئيس الوزراء دون مبرر واضح لوجود مثل هذا المنصب فى ظل وجود رئيس جمهورية يتولى بنفسه [كما كان الحال مع الرئيس السادات وكما هو مع الرئيس مبارك] توجيه كثير من السياسات (بالليل والنهار)، ولو أننا تأملنا صورة أخرى أبقت على وجود عزيز صدقى وعبد القادر حاتم وممدوح سالم وعبد العزيز حجازى كوزراء متخصصين من دون تتابعهم على منصب رئيس الوزراء على مدى السنوات الأربع التى توالوا فيها على هذا المنصب لكانت المحصلة النهائية أفضل، وعلى سبيل المثال فقد كان من الممكن أن يظل ممدوح سالم فى مكانه الطبيعى رجل أمن متميز جداً.



خسرت مصر إذن فى مجال الشرطة كثيرا بصعود ممدوح سالم إلى رئاسة الوزارة على الرغم من أنها كسبت أيضاً من تولى هذا الرجل المنصب الرفيع فى هذه السنوات.



فى ١٣ مايو ١٩٧١ استدعى الرئيس السادات [عن طريق مكتبه فى رئاسة الجمهورية] ممدوح سالم محافظ الإسكندرية، فحدس الذين علموا الخبر أن ممدوح سالم سوف يصبح خلفا لشعراوى جمعة الذى كان يقدم استقالته... ونحن نجد الإشارة إلى هذا المعنى تتكرر فى أقوال بعض من كتبوا عن تلك الفترة، سواء على هيئة تقارير صحفية أو مذكرات شخصية، وليس لهذا معنى إلا أن يكون شهادة لكفاءة الرجل بلا جدال.

وفى أحد اللقاءات الإعلامية روى الرئيس السادات أنه سأل ممدوح سالم هل يقبل تكليفه إياه بالمنصب فأجاب ممدوح سالم بما كان من شأنه أنه حلف اليمين من فوره وتسلم عمله.. هل أرسل ممدوح سالم فى طلب ثيابه من الإسكندرية ليقضى

فيها الليل، أم أنه كان قد ترك فى القاهرة من الثياب ما يصلح ليقضى فيه الليل... وهل إذا كان كذلك هل كان معه فى تلك اللحظة فى سلسلة مفاتيحه مفتاح الشقة التى كانت له فى القاهرة ؟ أم أنه كان قد تركه فى الإسكندرية حين جاء منها على عجل لمقابلة رئيس الجمهورية؟

كل هذا قد يهم المؤلف السينمائى، لفيلم عن أحداث ١٥ مايو، ولكن الحقيقة أن ممدوح سالم أصبح عليه أن يعمل فى الأيام التالية ما لم يكن يتيح له أن ينام إلا فى موقع العمل، وقد يكون بملابس العمل أيضا.

أما ما قد يدهش له القارئ فهو أن ممدوح سالم لم يكن يحوز شقة فى القاهرة حتى ذلك اليوم لا بالتمليك ولا بالإيجار، وهكذا فإنه استخدم استراحة هيئة قناة السويس الشهيرة التى تقع فى حى جاردن سيتى وظل يستعملها فترة من الزمن حتى دبرت له الحكومة شقة من الشقق التى استولت عليها الدولة [بالتأميم أو الحراسة] فى إحدى عمارات ممر بهلر.

لم تمضى إلا عدة شهور حتى شكل الدكتور عزيز صدقى وزراته (يناير ١٩٧٢) وفيها أصبح ممدوح سالم نائبا لرئيس الوزراء. وهكذا ارتقى ممدوح سالم من منصب الوزير إلى منصب نائب رئيس الوزراء فى ثمانية شهور فقط، وأصبح مسئولا عن قطاعات الخدمات، وظل ممدوح سالم نائبا لرئيس الوزراء فى وزراتى الرئيس السادات الأولى والثانية (مارس ١٩٧٣) و(أبريل ١٩٧٤) ثم وزارة الدكتور حجازى (سبتمبر ١٩٧٤)، ثم تولى هو نفسه رئاسة الوزارة فى أبريل ١٩٧٥.



وقد عين ممدوح سالم رئيسا للوزارة فى نفس الوقت الذى عين فيه الرئيس حسنى مبارك نائبا لرئيس الجمهورية وفى نفس الوقت الذى استبعد فيه من صفوف الحكم الأولى حسين الشافعى آخر من بقى فى السلطة من أعضاء مجلس قيادة الثورة.

وكان واضحا أن الرئيس أنور السادات يبدأ فى أبريل ١٩٧٥ عصراً جديداً بجيل جديد من أجيال المسئولين، فقد أقال حسين الشافعى وانتهت بذلك حقبة الشرعية الثورية على مستوى مناصب الحكم الكبرى، وعين الرئيس محمد حسنى مبارك نائباً لرئيس الجمهورية، وبهذا جاء جيل حرب أكتوبر إلى القيادة العليا، وكلف السيد ممدوح سالم بتشكيل الوزارة وهو من وزراء عهد الرئيس أنور السادات و حركة ١٥ مايو، ونشر خبر صغير فى الجرائد أن الرئيس قرر إلغاء مناصب مساعدى ومستشارى الرئيس . وبهذا انتهى أيضا هذا الشكل البسيط الذى كان محتفظاً به للدكتور عزيز صدقى وأمثاله من رؤساء الوزراء ونوابهم والوزراء الذين تم استبقاؤهم كمستشارين فى رئاسة الجمهورية، وكان فى رئاسة الجمهورية عدد كبير جداً من الوزراء ومن هم بدرجة الوزراء منذ عهد عبدالناصر أحيلوا جميعاً إلى التقاعد فى الفترة السابقة مباشرة على تولى ممدوح سالم رئاسة الوزارة.

وعين الدكتور محمد عبد القادر حاتم مشرفاً على المجالس القومية المتخصصة.

هكذا بدأ ممدوح سالم رئاسته للوزارة بمكانة بروتوكولية متميزة لا يسبقه إلا نائب رئيس الجمهورية الجديد، وكان الدكتور محمود فوزى قد استقال قبل إقالة حسين الشافعى، أما مساعدو الرئيس فقد أقيلوا كما ذكرنا، وعين الدكتور حاتم مشرفا على المجالس القومية المتخصصة بينما لم يصبح لعزيز صدقى وعبدالعزيز حجازى أى موقع رسمى، وكذلك حافظ بدوى رئيس مجلس الشعب السابق، وكذلك محمد حافظ إسماعيل رئيس ديوان رئيس الجمهورية الذى عاد إلى العمل سفيرا فى السلك الدبلوماسى.



وقد شكل ممدوح سالم الوزارة خمس مرات تتابعت على النحو التالى: فى أبريل ١٩٧٥ وبعدها بأحد عشر شهرا فى مارس ١٩٧٦ وبعدها بثمانية شهور فى نوفمبر ١٩٧٦ (وهى الوزارة التى أصبحت بمثابة أولى وزارتنا الحزبية) وبعدها بأحد عشر

شهرا فى أكتوبر ١٩٧٧ وبعدها بستة شهور فى مايو ١٩٧٨ وهى أقصر وزاراته عمرا حيث ظلت خمسة شهور فقط، كما أن أقلها تجديدا فى دماء الوزراء حيث لم يدخلها إلا عدد محدود من الوزراء الجدد.



فى أبريل ١٩٧٦ أصبح ممدوح سالم مقرراً لتنظيم [منبر] مصر العربى الاشتراكى فى شىء من المفاجأة دهش الناس العاديون له، إذ لم يكن معروفاً حتى ذلك الحين أنه كان لممدوح سالم دور بارز فى العمل السياسى القديم كما لم يكن الكثيرون يعرفون حقيقة دوره البارز فى التنظيم الطليعى... ولكن الرئيس السادات فيما بعد ذلك قال فى بعض روايات بطريقته المسرحية الجميلة إنه عند تنظيم أمور التنظيمات من خلال الاتحاد الاشتراكى قال لممدوح سالم وهو رئيس الوزارة القائمة ما معناه : اتفضل... كن مسئولا عن تنظيم الأغلبية. وقد كان.

على كل الأحوال فقد أشرف ممدوح سالم باعتباره رئيسا للوزراء على إجراء الانتخابات البرلمانية فى ١٩٧٦، وبعد ظهور نتيجة الانتخابات قدم استقالته وشكل وزارة جديدة فى مطلع الرئاسة الثانية للرئيس السادات، وكانت هذه هى وزارته الثالثة.



وفى يناير ١٩٧٧ اندلعت المظاهرات التى عارضت قرارات المجموعة الاقتصادية فى حكومة ممدوح سالم برئاسة القيسونى تهتف فى شىء من التنظيم المسبق أنه « بالطول بالعرض.. ها نجيب ممدوح سالم الأرض..» ويبدو أننا كشباب محدث لم نفهم مغزى هذا الهتاف يومها إلا على أنه محاولة الإتيان بحكومة أخرى أو برئيس حكومة آخر... ولكن الرئيس السادات فهم الأمر على ما روى بعد ذلك وعالجه على أساس أنه لن تسقط الوزارات بهتافات ! ونجح أنور السادات فى التصدى لما اعتبره تعديا على سلطة الدولة.

وفي فبراير ١٩٧٧ أجرى تعديل محدود فى الحكومة ولكنه لم يشمل المجموعة الاقتصادية، ولا شمل رئاسة الوزارة، وإنما خرج فيه - من باب الطرافة - وزير الإعلام الذى اتهم بأنه شجع روح التذمر والنقد من خلال ما قدمته الشاشة الصغيرة من حوارات، وخرجت أيضا وزيرة الشئون الاجتماعية التى قالت فى أول اجتماع للوزارة فيما بعد المظاهرات إن من واجب الحكومة أن تستقيل!! كما خرج وزير الداخلية فى هذا التعديل وعاد ممدوح سالم ليتولى وزارة الداخلية بنفسه، على نحو ما كان عبدالناصر والسادات يعودان إلى رئاسة الوزارة بنفسيهما بالإضافة إلى رئاسة الجمهورية، وهو نوع - فى رأيى - من أنواع السلوك السياسى الحماسى الأقرب إلى المراهقة فى التفكير السياسى ونظرته إلى البنيان الحكومى! ولم يكن ممدوح سالم هو الذى ابتدعه بالتأكيد ولكنه على سبيل القطع مارسه أو شارك فى ممارسته.



وفى أكتوبر ١٩٧٧ شكل ممدوح سالم رابعة وزاراته وكان من المتوقع أن يتم تغيير المجموعة الاقتصادية فى هذا الوقت وبخاصة أن أحداث المظاهرات قد مضى عليها تسعة شهور، ولكن الدكتور القيسونى لم يخرج من الوزارة ولا خرج أى من أعضاء المجموعة الاقتصادية.

وفى مايو ١٩٧٨ أعيد تشكيل الحكومة وخرج الدكتور القيسونى فقط وبقى من المجموعة الاقتصادية وزيرا الاقتصاد والمالية [حامد السايح، وصلاح حامد]. ومن الطريف جداً أن حامد السايح ظل فى الحكومة حتى يناير ١٩٨٢ بينما خرج صلاح حامد فى أكتوبر ١٩٧٨، ولكنه عاد فى يناير ١٩٨٢ فى موقع أقدم الوزراء الاقتصاديين. أى أنه و بعبارة أخرى أكثر تفصيلاً فإن المجموعة الاقتصادية التى كانت تهتف ضدها مظاهرات يناير ١٩٧٧ ظلت ممثلة فى وزارتنا بصورة أو بأخرى منذ ١٩٧٦ وحتى ١٩٨٦ حين شكل الدكتور عاطف صدقى وزارته الأولى فخرج

صلاح حامد للمرة الثانية وخلفه الدكتور الرزاز ، وكان الذى خلفه فى المرة الأولى هو الدكتور على لطفى.



فى أكتوبر ١٩٧٨ ترك ممدوح سالم رئاسة الوزارة وعين مساعدا لرئيس الجمهورية هو والمهندس سيد مرعى الذى عاصره فى رئاسة مجلس الشعب فى الفترة الأخيرة من رئاسته للوزارة. وخلفهما فى موقعهما الدكتوران مصطفى خليل وصوفى أبو طالب ، وفى بداية عهد الرئيس مبارك استقال المهندس سيد مرعى من منصبه كمساعد لرئيس الجمهورية على حين بقى ممدوح سالم وحده يحتفظ بهذا المنصب حتى توفى وهو يشغله ، وفى أثناء هذا كله كلفه الرئيس مبارك ببعض المهام الرسمية والبروتوكولية الرفيعة .



ونأتى إلى الحديث عن ممدوح سالم كرئيس للوزراء ، وربما جاز لى أن أبدأ بالحديث عن ذكرياتى المبكرة ، ذلك أن هذه المذكرات البسيطة كفيلة بأن تصور لنا الآثر الذى تخلقه الانطباعات السريعة ، وقد كنت حين رأس ممدوح سالم الوزارة لا أزال فى دور الشاب الغر، وكنت كثيرا ما أردد آراء بعض اللامعين الذين لا يكون من همهم إلا إثبات أن الحظ لا يمضى فى الحياة إلا بمحاذاة الضلال والخطأ، وكنت لا أستحى أن أردد عن ممدوح سالم أنه رجل بلا تخصص ولا لون ولا طعم ولا رائحة. ثم مضت بنا جميعا الأيام لتثبت أن ممدوح سالم إذا ما قورن بمعاصريه كان الأنظف يدا ولسانا وعقلا، وقد أدى دوره كل يوم لعشرين ساعة من الساعات الأربع والعشرين من دون أن يعلن عن ذلك، وبذل جهده فى الإصلاح والتطهير بقدر ما واتته القدرة ولكنه مع ذلك كان يجد نفسه فى كثير من الأحيان عاجزا عن أن يمضى بيد الإصلاح إلى النهاية.

وإذا قرأنا التفاصيل التى أوردها جلال الحمامصى فى كتابه «القرية المقطوعة» فسترى كيف كان ذلك مجهداً ومعذباً فى بعض الأحيان.

وقد يمكن استغلال هذه العبارة على النحو الذى يرفع أصابع الأتهام إلى الرئيس السادات على أنه هو الذى كان يمنعه من إتمام الإصلاح، وهو اتهام سهل، ولكنه بالطبع لا يمثل الحقيقة على أى حال، ولكن لا الرئيس السادات ولا الرئيس مبارك اللذان كانا بمثابة الرجلين الأولين قبل ممدوح سالم حالا بينه وبين الإصلاح الذى كان يحاوله فى بعض الأمور التى تمس نزاهة الحكم ونزاهة رجال الدولة الكبار.. لكن الإجراءات الإدارية وبعض الأحكام القضائية [الحريصة على ما يناظر المبدأ الإسلامى القائل بأفضلية تبرئة متهم على اتهام برىء] كانت قادرة على حماية المفسدين أنفسهم شأن ما يحدث من نفوذ المافيا فى أكثر الديمقراطيات عدالة وانضباطا.



ومع هذا كله فقد أثقل ممدوح سالم على نفسه فى كثير من الجزئيات بحيث خرجت كثير من قوانين الحكومة فى عهده (سواء كرئيس للوزراء أو كنائب لرئيس الوزراء) ولاهم لها إلا إرضاء الجماهير، ولو خرجت لإرضاء الجماهير فى مجموعها لكان أولى، ولكنها خرجت لإرضاء أصحاب الأصوات العالية وخير مثال على هذا هو القانون ٨٣ الشهير (وملحقاته) الذى قلب نظام الشهادات المالية والأقدميات فى الدولة رأسا على عقب.

وربما جاز لى (الآن) أن أجاهر بأنى كنت أعتقد أنه كان فى وسع ممدوح سالم أن يبدأ منذ أيامه الأولى خطة طموحا لحل مشكلات البنية الأساسية فى هذا الوطن ولم تكن هذه البنية على وشك التدهور فحسب، ولكنها كانت قد وصلت بالفعل إلى الانهيار التام، ولكنه (أى ممدوح سالم) كان فى أدائه لوظيفة رئيس الوزراء أقرب إلى الطبيب منه إلى المهندس وكان هذا دأبه على الدوام فى الإحساس بمشكلات هذا الوطن، كان يستمع إلى أعراض الشكوى ويحاول التسكين ما استطاع دون أن تكون

عنده القدرة على الاختراق التام للمشكلات المزمنة، وربما أنه افتقد هذه القدرة بسبب افتقاده للسلطة القادرة عليها بما تتطلبه هذه السلطة من قوة المادة على سبيل المثال، ولكنه على كل حال اجتهد كثيراً فى إنقاذ ما أمكنه إنقاذه من جوانب الحياة فى وطن خرج لتوه من حروب طاحنة.

وقد بذل ممدوح سالم جهداً جباراً فى محاولة التحديث فى كل شىء، على الرغم من أنه لم يكن عنده بالطبع الوقت الكافى للتأمل الحقيقى فى حال البلد الذى تخلفت مرافقه عن العالم من حولنا.

وظنى أن ممدوح سالم كان قادراً على أن يبدأ خطوات إصلاحية حقيقية من طراز الخطوات التى بدأت فى عهد الرئيس مبارك لو أنه أتيح له أن يخرج إلى العالم الخارجى بشخصه [من دون أن يعامل كرئيس وزارة] ويرى ما أصابه العالم من تقدم فى شتى المجالات بإعمال فكر جديد بعيداً عن الظروف القديمة.

وقد شهدت وزارات النقل والمواصلات والمرافق على سبيل المثال كثيرا من التغيرات فى عهده على المستوى الوزارى، ولكن التحسن الملموس فى هذه الخدمات لم يتم فى عهده، وصحيح أن بعض بذور الإصلاح قد تكون وضعت أو بدأت فى عهده، ولكنه كان فى وسعه أن يطلب من الفنيين التفكير فى وضع خطة للأسعاف توازى وتواكب وتتكامل مع خطط المستقبل.

لم يكن مستقبل السلام فى مصر قد اتضح حين كان ممدوح سالم فى الحكم، ومع هذا كان شبح الحرب قد ولى بالفعل، ولهذا كانت أيامه فرصة لبداية نهضة جديدة، ولكن الظروف الاقتصادية القائمة وقتها لم تكن تمكن من إنجاز شىء ذى بال فى هذا المجال... ويكفى للدلالة على هذا أن نتأمل أن الخطوات المحدودة لرفع الأسعار قد قوبلت بما كاد أن يعصف بالحكومة كلها، ومع أنه لم يعصف بالحكومة ولا بالوزراء الاقتصاديين إلا أنه أبقاها مشلولة التفكير فى هذا الجانب، أو مشلولة عن التحرك بالتفكير الجذرى فى هذا الجانب الخطير.

وقد أخذ على ممدوح سالم أنه لم يترك الحكم فى أعقاب ١٧و ١٨ يناير ١٩٧٧ ومع أن هذا لم يكن هو الحل الأمثل ! فإننا لا ندرى حقيقة هل أبدى الرجل رغبته فى هذا أم لم يبدها ؟ ولكننا على كل حال لم نخسر كثيرا، ولم نكسب كثيرا كذلك.



وبلا جدال فإن ممدوح سالم كرئيس للوزراء هو صاحب الفضل فى تقديم أكبر عدد من الوزراء منافسا بذلك كُلاً من الرئيس جمال عبد الناصر والزعيم مصطفى النحاس باشا. فمن حيث عدد الوزراء الجدد الذين استوزرهم كل رئيس وزارة يأتى ممدوح سالم فى المرتبة الثانية بعد الرئيس عبد الناصر وقبل مصطفى النحاس باشا على الرغم من أن فترته كرئيس للوزراء أقل من فترة هذين الرئيسين، وقد بلغ عدد من استوزرهم ممدوح سالم فى وزاراته الخمس ٤٤ وزيراً جديداً، على حين بلغ عدد الوزراء الجدد فى وزارات النحاس ٣٩ وزيراً فقط، وقد تعاقب وزراء النحاس على مدى فترة زمنية بدأت من ١٩٢٧ وانتهت فى ١٩٥٢ حيث كان آخر عهد النحاس برئاسة الوزارة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢، أما وزراء ممدوح سالم فكانوا جميعاً فى فترة أقصر بكثير انحصرت فيما بين أبريل ١٩٧٥ وأكتوبر ١٩٧٨.



وقد كانت وزارت السيد ممدوح سالم فرصة كبيرة لتغذية الدولة بكثير من الكفاءات التى تولت مواقع المسئولية الوزارية وقد أثبت ممدوح سالم قدرة فائقة على حسن الاختيار ، وربما كان وجوده المبكر فى السلطة - وقبل هذا قريبا منها - قد مكنه من الالمام بكثير من مفردات الحياة السياسية والعامة والشخصيات البارزة فيها ، ولكن هذا وحده لم يكن يكفى لأن يحقق ممدوح سالم ما حققه من قدرة متناهية على إبراز كفاءات كثيرة وإنما ساعده على هذا أنه كان محبا وعاشقا لوطنه ومحبا وعاشقاً لكل من يتوسم فيه القدرة على خدمة هذا الوطن ، ولهذا شمل الطيف الواسع الذى تعاون معه فى رئاسة الوزارة اتجاهات سياسية ومهنية متعددة.

بل ربما متنافرة ، ولكنه كان قادراً على تطويع مثل الاتجاهات وإتاحة الفرص لها لخدمة الوطن ، ويكفى فى هذا المجال أن نشير إلى ما ليس بمشهور من أنه استوزر بعض القادة اليساريين ، كما استوز بعض الإخوان المسلمين . وعلى مدار الوزارات الخمس دخل الوزارة عدد كبير من الوزراء بلغ مجموعهم ٤٤ وزيراً:

(١) فقد دخل وزارة ممدوح سالم الأولى ١٤ وزيرا لأول مرة كان لهم شأن مرموق فى الحياة العامة وهم السادة:

١ - المستشار عادل يونس : وزير العدل (وقد كان رئيساً لمحكمة النقض)، أى أنه كان قد وصل إلى أرفع مناصب القضاء، فضلا عن أنه كان واحداً من الذين فصلوا فى المذبحة الشهيرة فى ١٩٦٩، وهكذا كان تعيينه وزيراً بمثابة خطوة سياسية كبيرة عبرت عن تقدير النظام لمكانته، ومن ناحية أخرى فقد كانت هذه الخطوة تأكيداً جديداً على المصالحة مع القضاء .

٢ - الفريق محمود عبد الرحمن فهمى: وزير النقل البحرى (وهو قائد القوات البحرية السابق الذى عزله السادات نفسه من منصبه مع إقالته للفريق صادق فى أكتوبر ١٩٧٢) وقد كان اختياره وزيراً بعد بقائه بلا منصب رسمى منذ أكتوبر ١٩٧٢ نوعاً من أنواع التكريم لقائد من القادة البارزين الذين بذلوا الجهد فى إعداد قواتنا المسلحة، إذ عمل قائداً للقوات البحرية منذ سبتمبر ١٩٦٩ وحتى أكتوبر ١٩٧٢.

٣ - الدكتور إبراهيم حلمى عبد الرحمن : وزير التخطيط (وهو أبو التخطيط فى مصر)، ومن العجيب أنه كان من المتوقع أن يصل إلى الوزارة منذ ١٥ سنة على الأقل قبلها وكان قبوله للوزارة بمثابة تأكيد على قدرة ممدوح سالم على الإفادة من الخبرات القومية التى تولت مناصب دولية مرموقة فى ظل تغافل الوزارات السابقة عن الإفادة من خبراتها على النحو الأمثل.

٤ - اللواء السيد حسن فهمى : الداخلية (وقد كان بمثابة الساعد اليمنى لممدوح سالم نفسه فى وزارة الداخلية) وكان قد تولى منصب مدير المباحث العامة عقب حركة التصحيح فى ١٥ مايو ١٩٧١ ثم نال درجة مساعد الوزير ثم درجة نائب الوزير.

ويأتى بعد هذا ثلاثة وزراء دخلوا الوزارة على عهد رئاسة ممدوح سالم لها وبقوا معه طوالها وتركوها مع تركه لها وهم:

٥ - عيسى شاهين : الصناعة (وقد كان أميناً للاتحاد الاشتراكى فى الإسكندرية فى وقت معاصر لعمل ممدوح سالم محافظا لها كما كان رئيسا لمجلس إدارة إحدى شركات القطاع العام وكانت تربطه بممدوح سالم علاقة ثقة متنامية).

٦ - زكريا توفيق عبد الفتاح : التجارة (وقد كان توأمه محمد توفيق عبد الفتاح وزيراً فى عهد عبدالناصر للشئون الاجتماعية).

٧ - عبد العظيم أبو العطا : الرى.

كما تأتى مجموعة من أبرز الوزراء الفنيين الذين كانت لهم قيمتهم العلمية والأكاديمية والمهنية:

٨ - الدكتور أحمد أبو إسماعيل ; المالية (وهو عميد لكلية الاقتصاد، وعميد أساتذة الاقتصاد التجاريين).

٩ - الدكتور محمد زكى شافعى : الاقتصاد (وقد كان عميدا لكلية الاقتصاد، بل عميد أساتذة الاقتصاد من الحقوقيين، وكان قد رشح وزيراً للتعليم العالى فى وزارة زكريا محيى الدين فى أكتوبر ١٩٦٥ فاعتذر).

١٠ - الشيخ محمد حسين الذهبى : الأوقاف (وقد كان أميناً عاماً لمجمع البحوث الإسلامية، وهو نفس المنصب الذى شغله من قبل الدكتور عبدالحليم محمود قبل اختياره للوزارة)

١١ ـ اللواء مهندس جمال الدين صدقى : النقل (وهو من كبار المهندسين العسكريين وهو أول أربعة من المهندسين العسكريين تعاقبوا على الانضمام إلى وزارات ممدوح سالم، أما الآخرون فهم حسن محمد حسن فى نوفمبر ١٩٧٦، وعبدالستار مجاهد عرفة فى أكتوبر ١٩٧٧، وأحمد طلعت توفيق فى مايو ١٩٧٨ ،هذا بالإضافة إلى عبدالفتاح عبدالله محمود الذى كان موجوداً من قبل واستمر عضواً فى بعض وزارات ممدوح سالم).

١٢ ـ الدكتور محمد عبدالمعبود الجبيلى: البحث العلمى (وهو من قدامى العلميين السياسيين الذين انضموا للتنظيمات اليسارية، وإن لم يحظ فى الأوساط السياسية بما حظى به الدكتوران فؤاد مرسى وإسماعيل صبرى عبدالله من شهرة.. وينبئنا اختيار ممدوح سالم له عن قدراته الاستيعابية الواسعة، وبخاصة مع معرفته وهو ضابط أمن دولة قديم بماضى الرجل).

١٣ ـ اللواء محمد حمدى أبو زيد : الطيران المدنى، وهو من الضباط القدامى المعاصرين لقادة الثورة.

١٤ ـ المهندس محمد كمال الدين حسنين : المواصلات، وكان خبيرا دوليا فى مجاله.

وفضلاً عن هذا فإن ممدوح سالم فى وزارته الأولى قد أعاد استيزار كلا من الدكتور محمد حافظ غانم وزيراً للتعليم العالى (وكان قد ترك الوزارة وعمل أميناً للاتحاد الاشتراكى)، وعبداللطيف بلطية (وزيرا للقوى العاملة والتدريب) وكان كلاهما قد ترك الوزارة منذ تشكيلها برئاسة عزيز صدقى فى يناير ١٩٧٢.



وفى أثناء الوزارة الأولى اختير:

١٥ ـ محمد رياض : وكيل وزارة الخارجية والمدير السابق لمكتب وزير الخارجية وزير دولة للخارجية.



ودخل وزارة السيد ممدوح سالم الثانية عند تشكيلها (مارس ١٩٧٦) خمسة وزراء جدد كانوا هم السادة :

١٦ ـ الدكتور أحمد فؤاد شريف : وزير للدولة لشئون مجلس الوزراء والمتابعة والتنمية الإدارية، وكان أستاذاً بارزاً فى علوم الإدارة الحديثة، وكانت له مكانته فى المعهد القومى للإدارة العليا (أكاديمية السادات فيما بعد ذلك).

١٧ ـ الدكتور جمال العطيفى : للإعلام والثقافة (وقد كان وكيلاً لمجلس الشعب).

١٨ ـ المهندس بهجت حسنين : وزير دولة للإسكان والتعمير (وقد كان الرجل الثانى فى شركة المقاولين العرب).

١٩ ـ الدكتور عبد العزير حسين : وزير دولة للزراعة وشئون السودان.

٢٠ ـ الدكتور محمد محمود الإمام : للتخطيط.



وفى أثناء هذه الوزارة عين :

٢١ ـ المستشار أحمد سميح طلعت : للعدل (خلفاً للمستشار عادل يونس الذى توفى فى أثناء الوزارة)



وفى الوزارة الثالثة التى شكلها السيد ممدوح سالم عقب انتخابات مجلس الشعب (نوفمبر ١٩٧٦) وفى أثنائها دخل الوزارة ١٣ وزيراً على ثلاث مراحل (ستة فى البداية، وستة فى التعديل، وواحد بعد ذلك)، وقد تنوعت مناصبهم فى الوزارة ما بين نائب رئيس وزراء و وزير و نائب وزير .

وقد عاد إلى دخول الوزارة عند تشكيلها وزير قديم جداً كان قد وصل من قبل إلى منصب نائب رئيس الوزراء وعاد إليه، أما الباقون فجدد، وقد تمثل فيهم الحرص على إكساب الوزارة وجوها جماهيرية (من أمثال الشيخ الشعراوى) أو

من أساتذة الجامعة القريبين من الأنشطة الطلابية (كعلى عبدالمجيد).

أما الذين دخلوا الوزارة عند تشكيلها فهم:

٢٢ ـ الشيخ محمد متولى الشعراوى :للأوقاف وشئون الأزهر.

٢٣ ـ الدكتور على عبد المجيد عبده : الذى اختير وزير دولة للتنمية الإدارية .

(خلفاً للدكتور فؤاد شريف الذى توفى فى أثناء عهد الوزارة السابقة).

٢٤ ـ المهندس حسن محمد حسن : للإسكان والتعمير (وهو من كبار المهندسين العسكريين).

٢٥ ـ الدكتور إبراهيم بدران : للصحة.

٢٦ ـ حامد عبد اللطيف السايح : للاقتصاد والتعاون الاقتصادى.

٢٧ ـ محمد صلاح الدين حامد : للمالية.

وفضلاً عن هذا فقد استعان ممدوح سالم بالدكتور عبد المنعم القيسونى كنائب لرئيس الوزراء، وكان قد تولى منصب نائب رئيس الوزراء فى ١٩٦٤.



وفى التعديل الذى أجرى فى فبراير ١٩٧٧:

٢٨ ـ الأستاذ عبد المنعم الصاوى للإعلام والثقافة (وقد كان خلف العطيفى فى منصبه السابق وكيلاً لمجلس الشعب).

٢٩ ـ المهندس إبراهيم شكرى للزراعة (وقد كان نقيباً للزراعيين وأميناً للمهنيين فى الاتحاد الاشتراكى).

٣٠ ـ المهندس محب رمزى استينو للسياحة والطيران المدنى (وقد كان وكيلاً أول لوزارة الصناعة).

٣١ ـ الدكتورة آمال عثمان للشئون والتأمينات الاجتماعية (وقد كانت إحدى الأمينات المساعدات للمرأة فى التنظيم السياسى).

كما دخل الوزارة

- اللواء محمد نبوى إسماعيل (نائبا لوزير الداخلية).

- اللواء كمال حامد خير الله (نائبا لوزير الداخلية).

وفى تعديل محدود فى أبريل ١٩٧٧ عين :

٣٢ - الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد وزيراً للتخطيط.

□

ودخل وزارة السيد ممدوح سالم الرابعة (أكتوبر ١٩٧٧) ستة وزراء جدد كان من بينهم ثلاثة بلا وزارة كتقليد جديد ولكن ثلاثتهم سرعان ما تولوا وزارات مهمة)، وفضلاً عن هذا فإن أحد نائبى الوزير اللذين عينا فى فبراير ارتقى إلى درجة الوزير وأصبح أول الوزراء الجدد، وهو النبوى إسماعيل الذى يحتل بالتالى الترتيب رقم ٣٣ بين الوزراء الجدد فى وزارات ممدوح سالم .

أما الوزراء الجدد فكانوا :

٣٤ - المهندس حسب الله الكفراوى : للإسكان والتعمير (وقد كان عين قبلها نائباً للوزير فى رئاسة مجلس الوزراء، وقد نقل من منصبه كمحافظ لدمياط ليشغل هذا المنصب).

٣٥ - المهندس عبد الستار مجاهد عرفة : للنقل والمواصلات والنقل البحرى (وهو من كبار المهندسين العسكريين).

٣٦ - سعد محمد أحمد : للقوى العاملة والتدريب.

٣٧ - الدكتور بطرس غالى : بدأ وزيراً للدولة (وقد تولى بعد أسابيع قليلة مهمة وزير الدولة للشئون الخارجية عقب استقالة كل من وزير الخارجية ووزير الدولة للشئون الخارجية).

٣٨ ـ الدكتور نعيم أبو طالب : بدأ وزيراً للدولة (وقد تولى وزارة النقل والمواصلات والنقل البحرى فى الوزارة الثانية، وقد كان أحد رواد العمل الشبابى فى جامعة الإسكندرية وكان يتمتع بحب جارف فى أوساط الطلبة).

٣٩ ـ الدكتور على السلمى: بدأ وزيراً للدولة وتولى شئون التنمية الإدارية بعد هذا.

وفى أثناء هذه الوزارة عين :

٤٠ ـ السفير محمد إبراهيم كامل : وزيراً للخارجية فى ديسمبر ١٩٧٧ [خلفا لإسماعيل فهمى الذى كان قد استقال عقب إعلان السادات عن زيارته للقدس].



وفى وزارة ممدوح سالم الخامسة والأخيرة (فى مايو ١٩٧٨) :

٤١ ـ أحمد طلعت توفيق : للإسكان.

٤٢ ـ أحمد ممدوح عطية : للعدل.

٤٣ ـ محمود محمد داود : للزراعة.

٤٤ ـ ناصف طاحون : للتموين.

وفضلاً عن هذا فانه مع تشكيل هذه الوزارة أعيد إلى الوزارة الدكتور عبدالرزاق عبد المجيد الذى كان قد دخل فى أثناء وزارة ممدوح سالم الثالثة وزيراً للتخطيط فى أبريل ١٩٧٧ ثم ترك الوزارة فى أكتوبر ١٩٧٧ (أى فى عهد وزارة ممدوح سالم الرابعة) ثم عاد وزيراً فى مايو ١٩٧٨فى وزارته الخامسة.

وبهذا وصل عدد الوزراء الذين لم يدخلوا الوزارة إلا فى أثناء تولى ممدوح سالم رئاستها ٤٤ وزيرا،(فضلاً عن نائب وزير لم يصبح وزيرا) وهو أكبر عدد من الوزراء استوزره رئيس وزراء واحد فى تاريخ مصر كلها، ولم يصل لأكثر من هذا العدد إلا الرئيس جمال عبدالناصر، أما الزعيم مصطفى النحاس باشا فقد دخل وزاراته الخمس ٣٩ وزيراً،وهو العدد ذاته إلى وصل إليه الرئيس السادات

فى وزاراته الثلاث وإن كانت المقارنة بين هؤلاء الأقطاب الأربعة ترجح كفة النحاس باشا لأن العدد الاجمالى للوزراء في عهده كان أقل بكثير منه فى عهد الثورة .



أما طاقم ممدوح سالم الوزارى فيضم طيفا واسعا جدا ، ومن العجيب أن الذين دخلوا الوزارة وبقوا معه طوال مدتها وخرجوا بخروجه ولم يعودوا بعدها ثلاثة فقط (قارن هذا بخمسة فى عهد وزارة على لطفى القصير) وقد سبق أن أشرنا إليهم وهم المرحوم زكريا توفيق عبد الفتاح والمرحوم عبد العظيم أبو العطا والمرحوم عيسى شاهين! وهى ملاحظة جديرة بالتأمل، وهؤلاء هم من باب المصادفة وزراء الأنشطة الإنسانية: الصناعة والتجارة والزراعة والرى، وهى ملاحظة أخرى جديرة بالتأمل.

وهناك ستة وزراء كانوا أعضاء فى الوزارة قبل أن يرأسها ممدوح سالم، وبقوا معه طوال مدة الوزارة ثم اختلف مصيرهم بعد ذلك على ثلاثة أوجه :

- فثلاثة منهم خرجوا من الوزارة مع تركه منصب الرئاسة.ولم يعودوا إليها بعد ذلك وهم :
- المشير محمد عبد الغنى الجمسى (وقد يكون فى هذا تجاوز لأن وزير الحربية لم يكن أبداً باختيار رئيس الوزراء...).
- والمهندس أحمد سلطان (الذى دخل الوزارة مع دخول ممدوح سالم كوزير فى ١٥ مايو ١٩٧١ وخرج معه ولكن بعد أن وصل إلى درجة نائب لرئيس الوزراء).
- والسيد محمد حامد محمود (الذى كان موجودا منذ عهد وزارة الدكتور عبدالعزيز حجازى).
- واثنان خرجا عند تشكيل الوزارة التالية ولكنهما عادا بعد ذلك وهما:

- المرحوم الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين الذى عاد فى مايو ١٩٨٠ نائباً لرئيس الوزراء وعليه عبء رئاسة الوزراء، فنائباً أول، فرئيساً للوزراء .
- والدكتور مصطفى كمال حلمى الذى عاد فى يونيو ١٩٧٩ لنفس مناصبه، ثم أصبح بعد ذلك نائباً لرئيس الوزراء.
- أما السادس وهو الوحيد الذى بقى بتواصل قبل تولى ممدوح سالم رئاسة الوزارة طيلة فترة رئاسته وبعد خروجه فهو المهندس أحمد عز الدين هلال، الذى أصبح بعد ذلك فى (مايو ١٩٨٠) نائباً لرئيس الوزراء!! وأصبح بمثابة أقدم الوزراء بالفعل حتى خرج من الوزارة عندما شكلها كمال حسن على فى أغسطس ١٩٨٤.



ونأتى بعد هذا للوزراء الذين اختيروا وزراء فى أثناء وزارات السيد ممدوح سالم ويقوا فيها بعد خروجه، وهم عشرة وزراء ومعظمهم شخصيات بارزة جداً فى الحياة العامة، وهى من الظواهر التى تدلنا على ارتفاع نسبة التوفيق فى اختيارات ممدوح سالم، وسوف نرتبهم تبعاً لطول بقائهم فى الوزارة:

- الدكتورة آمال عثمان (التى ظلت تحتفظ بعضوية مجلس الوزراء حتى يوليو ١٩٩٧).
- والمهندس حسب الله الكفراوى (الذى ظل يتمتع بعضوية مجلس الوزراء حتى أكتوبر ١٩٩٣).
- والدكتور بطرس غالى (الذى ظل فى الوزارة حتى اختير أمينا عاما للأمم المتحدة ، وكان قد وصل إلى منصب نائب رئيس الوزراء فى ديسمبر ١٩٩١).
- وسعد محمد أحمد (الذى بقى فى الوزارة حتى أكتوبر ١٩٨٦).
- وناصف طاحون (الذى بقى فى الوزارة حتى مارس ١٩٨٣).
- واللواء محمد النبوى إسماعيل (الذى وصل إلى منصب نائب رئيس الوزراء فى ١٩٨٠ وبقى حتى أغسطس ١٩٨٢).

- والدكتور عبد الرزاق عبد المجيد (الذى وصل إلى منصب نائب رئيس الوزراء فى ١٩٨٠وبقى حتى يناير ١٩٨٢).
- والدكتور حامد السايح (وقد بقى فى الوزارة إلى يناير ١٩٨٢ ثم تولى مناصب اقتصادية متعددة حتى توفى فى ١٩٩٩).
- والدكتور محمود داوود (الذى بقى حتى أبريل ١٩٨٢).
- والدكتور على السلمى (الذى استقال من منصبه فى فبراير ١٩٧٩).



ومن المهم أن نذكر أيضاً أن هناك عدداً من السياسيين والأكاديميين من نجوم الحياة العامة عرض عليهم ممدوح سالم دخول وزارته ولكنهم اعتذروا، وعلى سبيل المثال فإنه عندما شكل السيد ممدوح سالم وزارته الأولى أعلنت الصحف عن ترشيح الدكتور مصطفى خليل نائباً لرئيس الوزراء للنقل والمواصلات والمستشار شريف لطفى وزيراً ولكنهما اعتذرا عن دخول هذه الوزارة.

كذلك فإنه من الثابت أنه عرض منصب نائب رئيس الوزراء على الدكتور على الجريتلى قبل أن يعرضه على الدكتور عبدالمنعم القيسونى، وأنه استقبل الدكتور الجريتلى أكثر من مرة ولكن الجريتلى اعتذر عن عدم القبول.

كذلك اعتذر الدكتور محمد لطفى دويدار عن تولى وزارة الصحة.

ومن الطريف ما ذكرته الصحف فى حينها من أن ممدوح سالم قد استدعى لوزارته الأولى أربعة من الوزراء من الخارج فقد كان المهندس محمد كمال الدين حسين (وزير المواصلات) فى جنيف، وكذلك إبراهيم حلمى عبد الرحمن (التخطيط)، وكان فضيلة الشيخ محمد حسين الذهبى (الأوقاف) فى العراق، وكان المستشار عادل يونس (وزير العدل) فى أبو ظبى .

وكان من أفكار السيد ممدوح سالم التى لم تأخذ طريقها إلى التنفيذ أن يوزع اختصاص وزارة التأمينات (وكانت لا تزال وزارة جديدة حديثة النشأة) على وزارتى

الشئون الاجتماعية والاقتصاد فتتولى وزارة الاقتصاد أمر التأمين ، وتتولى وزارة الشئون الاجتماعية أمر هيئة التأمينات الاجتماعية، ولكن هذا لم يحدث.



أما الوزراء الذين خرجوا عند تشكيل وزارات السيد ممدوح سالم فقد عينوا فى مواقع مرموقة فقد عين الدكتور عبد العزيز كامل (وهو أستاذ فى الجغرافيا) أستاذاً فى معهد الدرسات الإفريقية، وعاد الدكتور إسماعيل غانم وزير التعليم العالى والبحث العلمى أستاذا فى حقوق عين شمس، وعاد الدكتور حمدى النشار وزير المالية مديراً لجامعة أسيوط (ومن الطريف أن المنصب لم يكن قد شغل بأحد خلفاً للنشار نفسه فى المدة القصيرة التى قضاها كوزير للمالية فى أثناء وزارة الدكتور عبدالعزيز حجازى).

ومع تشكيل الوزارة الثانية لمدوح سالم فى مارس ١٩٧٦ عُين محمد عبد الفتاح إبراهيم (وكان وزيراً للتأمينات [وللمالية من قبل]) محافظاً للبنك المركزى خلفاً للسيد أحمد زندو الذى عين رئيساً لمجلس ادارة البنك الإسلامى.

بينما ترك الوزارة الثانية ثمانية وزراء هم : الدكتور عثمان بدران ، و الفريق أحمد كامل البدرى، ويوسف السباعى، ومحمد عبد الفتاح إبراهيم، وعبد الرحمن الشاذلى، والدكتور إبراهيم حلمى عبد الرحمن ،ومحمد كمال الدين حسنين، وحمدى أبو زيد.

هذا ـ ومن الطريف ـ وقد غاب عن كتاباتنا التاريخية مع ماله من أهمية وطنية قصوى ـ أن وزارة ممدوح سالم الثانية أدت اليمين الدستورية فى مدينة القنطرة شرق بعد أن تحررت وتأمنت وعادت إلى الوطن الحبيب.



وكانت لمدوح سالم أفكار إدارية متطورة ولكنها كانت على كل الأحوال أقل من مستوى الأفكار الأصيلة، فقد كان ـ على سبيل المثال ـ مهتما بتحويل الجهاز المركزى

للتنظيم والإدارة ومعهد التخطيط القومى إلى وحدة واحدة أو متعاونة. وعند تشكيل وزارة أكتوبر ١٩٧٧ خرج الدكتور على عبد المجيد من منصبه كوزير للتنمية الإدارية وأعلنت الصحف عن نية تعيينه مديراً لمعهد التخطيط القومى وتعيين الدكتور حسن توفيق عميد تجارة القاهرة رئيسا للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة على أن يتحول اسمه إلى الجهاز المركزى للتنمية الإدارية (وقد أشارت الأهرام إلى أن قراراً صدر من رئيس الوزراء بهذا المعنى)، ولكن الأمور ظلت على ما هى عليه بعد ذلك! وقد كانت أقدميات المؤسسات والأوضاع القائمة المستقرة أقوى بالطبع وبالقطع من أفكار ممدوح سالم وتوجهاته .



ولا يقف الأمر فى رجال ممدوح سالم عند الوزراء، بل إن المحافظين الذين اختيروا لهذا المنصب فى عهد رئاسته للوزارة أصبح لهم شأن بعد ذلك، ومنهم على سبيل المثال سليمان متولى، وكمال الجنزورى، وحسب الله الكفراوى، وعبدالهادى سماحة، وسعد الشربينى، وللقارئ أن يعود إلى كتابنا «المحافظون» ليتأمل الذين اختيروا لتولى هذه المناصب فى عهد ممدوح سالم ويبلغ عددهم عشرين محافظا فى خمس حركات متتالية للمحافظين نلخصها على النحو التالى:

- الأربعة الأوائل عُينوا فى مارس ١٩٧٦.
- وقد عُين أحدهم وهو المهندس سليمان متولى سليمان وزيراً فى أكتوبر ١٩٧٨:
- وأستقال آخر فى مايو ١٩٨٤ ليخوض الانتخابات البرلمانية وهوالسيد سرحان.
- واختير ثالث رئيسا للمخابرات العامة فى أغسطس ١٩٨١ وهو اللواء إبراهيم فؤاد نصار.
- وبقى الرابع حتى أكتوبر ١٩٧٨ وهو اللواء عبد الحفيظ الباجورى.
- الستة الثوانى عُينوا فى نوفمبر ١٩٧٦.
- وقد حظى ثلاثة منهم بعضوية مجلس الوزراء على اختلاف فى تعاقب المناصب:

ـ فالمهندس حسب الله الكفراوى نقل أولا بدرجة نائب وزير فى رئاسة مجلس الوزراء (قبل مايو ١٩٧٧)، ثم عُين وزيراً للتعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة (أكتوبر ١٩٧٧).

ـ والدكتور كمال الجنزورى ترك منصب المحافظ فى ديسمبر ١٩٧٧ وعُين مديرا لمعهد التخطيط القومى، ثم اختير وزيراً للتخطيط (يناير ١٩٨٢).

ـ واللواء كمال خير الله عُين نائبا لوزير الداخلية فى فبراير ١٩٧٧، ثم أعيد تعيينه محافظاً فى ديسمبر ١٩٧٧، وبقى حتى نوفمبر ١٩٧٨.

● وبقى الآخرون فى المنصب حتى التواريخ المذكورة :

ـ اللواء إبراهيم كامل محمد (أغسطس ١٩٧٨).

ـ الأستاذ محيى الدين أبو شادى (نوفمبر ١٩٧٨).

ـ اللواء على أحمد عثمان (يناير ١٩٨١).

● الخمسة الثوالث عُينوا فى مايو ١٩٧٧.

● وقد عُين أحدهم وهو الدكتور محمد عبدالغنى محمود نائبا لوزير التعليم العالى (ديسمبر ١٩٧٧) .

● وبقى الباقون فى مناصبهم حتى التواريخ المذكورة :

ـ المهندس عبدالحميد أمين عبدالله (ديسمبر ١٩٧٧).

ـ اللواء حسنى طه نجيب (نوفمبر ١٩٧٨).

ـ الأستاذ محمد فهمى نجم (نوفمبر ١٩٧٨).

ـ اللواء محمود محروس أبو حسين (مايو ١٩٨٢).

● الأربعة الروابع عُينوا فى ديسمبر ١٩٧٧.

● وقد تولى اثنان منهم الوزارة عند تشكيل وزارة الدكتور مصطفى خليل (أكتوبر ١٩٧٨):

وهما المهندس محمد عبد الهادى سماحة، والمهندس توفيق حامد كرارة.

- وعاد الثالث فى نوفمبر ١٩٧٨ إلى ترتيبه القضائى رئيسا لمحكمة استئناف القاهرة وهو المستشار مصطفى عبدالوهاب خليل.

- وترك الرابع المنصب فى مايو ١٩٨٢ وهو الأستاذعبدالمنصف حزين.

ومع تعيين هؤلاء أعيد تعيين اللواء كمال خير الله محافظاً (ليكون خامس محافظ سابق يعاد تعيينه محافظاً).

- أما آخر المحافظين العشرين الذين عينوا فى عهد رئاسة ممدوح سالم للوزارة فهو اللواء سعد الشربينى الذى عُين محافظاً فى أغسطس ١٩٧٨ وبقى حتى مايو ١٩٨٠، ثم اختيرو وزيراً فى مايو ١٩٨١، ثم أعيد تعيينه محافظاً .



وممدوح سالم من الوزراء الذين صعد مديرو مكاتبهم إلى منصب الوزارة فيما بعد، وقد كان النبوى إسماعيل مديراً لمكتبه فوصل إلى منصب الوزير، وإلى منصب نائب رئيس الوزراء، أما مدير مكتبه اللاحق اللواء محمد فتح الله سلامة فقد أصبح محافظاً لكفر الشيخ.



لعلنا نصل الآن إلى سؤال مهم فى دراستنا للرجل ودوره السياسى:

هل كان ممدوح سالم حزبياً أو طموحاً إلى مكانة حزبية؟

الحق أن ممدوح سالم لم يكن فيما يبدو صاحب طموح إلى مكانة حزبية، ولم يكن له ماض فى هذه الناحية فيما قبل الثورة على مدى السنوات التى قضاها فى الحياة العامة منذ تخرجه عام أربعين، وإنما كان شرطياً ملتزماً، بدأ حياته المهنية فى عصر كان فيه رجال الشرطة العاملون بعيدين عن التنظيمات السياسية، ولكن التنظيم الطليعى عندما بدأ فى التشكل على نحو سلطوى أو فوقى بدّل كل القواعد

الحزبية المستقرة فى مصر السابقة فيما يتعلق بالمشاركات السياسية، وبالتالى فإن صاحب القرار فى هذا التنظيم الطليعى لم يتوقف عند القوى البشرية العاملة فى الشرطة، وإنما آثر أن «ينظم» بعضها من خلال التنظيم، وهكذا أصبح ممدوح سالم نفسه عضوا فى التنظيم الطليعى، ولكن هذا «الانضمام» أيضا لم يكن يضع الرجل فى القالب الحزبى ذلك أن العمل فى التنظيم الطليعى كان يتم فى إطار سرى، ولم يكن الرجل بتكوينه يسعى إلى جمع الناس حوله وإن كان يجد نفسه يجمعهم فعلا (دون سعى) على حبه وتقديره، وقد عجب الناس لتولى ممدوح سالم قيادة حزب مصر العربى الاشتراكى الذى أسسه محمود أبو وافية، ولكن الرئيس السادات كان فعلا قريبا من الفكرة التى تقول بأنه هو المخرج على المسرح السياسى، وبالتالى فإنه هو الذى يوزع أدوار البطولة وقد تخير ممدوح سالم لرئاسة التنظيم (كما روى هو نفسه) من منطق أن هذا هو رئيس الوزارة القائمة فليكن هو نفسه رئيس الحزب الحائز للأغلبية !!



كذلك فإن ممدوح سالم لم يكن صاحب تعصبات فى مسلكه الحزبى، وكان - فيما يبدو من سلوكه الحزبى وقرارته الحزبية وتشكيلاته للجان الحزب المختلفة - يود لو ضم إلى الحزب الذى يرأسه أكبر عدد من سكان مصر، ويبدو أنه لم يكن مقتنعا (ربما بحكم طبيعته كرجل أمن) بالأفكار التى ظل الرئيس أنور السادات مقتنعا بها من أهمية قيام الحزب على قواعد من العائلات القديمة على نحو ما كان يفعل الوفد، أو على أسلوب الخلايا الذى كانت تقوم عليه جماعة الإخوان المسلمين والجماعات الشبيهة بها (وهو الأسلوب الذى كان يفضله السادات فى الروايات المتواترة) أو ما إلى ذلك من الأفكار التى كانت نتاجا طبيعيا (وإن لم يكن نتاجا غير حسن) على الإطلاق للممارسات غير الناضجة التى أعجب بها السادات فيما قبل الوزارة!!

ومما يؤكد صحة نظريتى هذه ما يذكر من أن ممدوح سالم تحدث إلى مؤتمر الحزب ذات يوم ومعه دليل الأفراد العلميين الذى أصدرته أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا وقال للمسئولين فى الحزب: خذوا من هذا الدليل تشكيلاتكم للجان الحزب. وهذا أسلوب أقرب إلى المثالية منه إلى النجاح بين أقوام من أجيال نشأت على تقديس الأفراد وتربيط العلاقات الحزبية قبل كل شىء.

ثم إن ممدوح سالم نفسه لم يكن كما ذكرنا من الذين انتموا إلى الوفد أو غيره من أحزاب ما قبل الثورة، ولهذا فلم يكن عنده ذلك الإحساس السئ الذى كان وراء تحريك معظم نفوس من اشتغلوا بالسياسة فى عهد السادات.

ولولا أن الرجل كان قريبا من أعين السلطة أو بعبارة أدق قريبا من مدى رؤيتها [بحكم مسئوليته عن الأمن فى رحلات عبد الناصر وعن الأمن فى الإسكندرية وفى مباحث أمن الدولة، وذلك بالإضافة إلى عمله فى سلك المحافظين فى أسيوط والغربية والإسكندرية] لبقى حياته غير منضم إلى أى حزب شأنه فى هذا شأن كثيرين من الأسوياء فى هذا البلد الذين يتاح للوطن أن يستفيد من خبراتهم المهنية من دون أن يكتوى الواحد منهم بنتائج الممارسات السياسية القاصرة التى أصابت ببعض التشوه شخصيات غيرهم ممن يقفزون إلى مواقع الأحداث.



وقد أضافت رئاسة حزب مصر العربى الاشتراكى على ممدوح سالم عبئا جديدا ما كان أغناه عنه، وقد أضاع هذا من وقته الثمين الذى كان المراقبون يتمنون لو أنه أعطاه لمهام جسيمة كان قادراً عليها من قبيل تعقب الفساد ،أو فى تشجيع المشروعات الجديدة أو تتبع الإصلاحات الملحة. ومن العجيب أننا فى مجموعنا لا نزال نتصور أن الرجل الناجح حين يكون فى القمة يصبح متمتعاً بقدرات خرافية فلا نمانع فى «منحه» المناصب كلها مرة واحدة، ونتركه ينشغل فيها تماما حتى يفيق على أزمة صحية أو على أزمة فراغ.

وإذا كان لابد من الحديث عن الأداء الحزبى لممدوح سالم فإنى أحب أن أكرر رأيى القائل بأنه فى رئاسته للحزب لم يكن دوجمتياً، وعندى على هذا أدلة كثيرة جداً، ففى ١٩٧٦ كان تنظيم الوسط الذى يرأسه ممدوح سالم يرشح لمجلس الشعب فى الدائرة الواحدة أكثر من مرشحين !! مع أنه لا يجوز أن يفوز إلا اثنان، وهكذا أصبح معنى «أن هذا الشخص مرشح تنظيم الوسط» أنه يتمتع بعضوية هذا التنظيم فحسب، وأن الأمر متروك لاجتهاده، وهكذا يمكن القول بسهولة إن هذه السياسة قد ضربت معنى الالتزام الحزبى فى مقتل، ولكن النجاح فى ضم الناس نحو فكرة الوطنية فى الحزب كان أكبر!! ويبدو أن فكرة ممدوح سالم فى هذا الأسلوب كانت تكمن فى البعد عن التعصب الذى يمكن أن يسبب التفتت والعداوات المستمرة داخل الحزب الوليد، ولكن هذا السلوك بدا مستهجنا أو على الأقل مستغربا من أنصار الحزبية المحدودة !!

ومن الطريف أن الحزب الوطنى الديمقراطى جاء بعد ذلك فى انتخابات ١٩٧٩ وجعل مبدأه الاقتصار على ترشيح اثنين فقط فى الدائرة الواحدة ومن سخرية الأقدار أن الحزب الوطنى لم يستثن دائرة من هذه القاعدة إلا الدائرة التى كان فيها الرجل الذى كان حتى ذلك الحين فى الظل السياسى ولكنه أصبح بعد فترة قصيرة بمثابة الرجل الثانى فى هذا الحزب وأمينه العام وهو الدكتور فؤاد محيى الدين [فى دائرة شبرا الخيمة].

وكان الرئيس السادات حسب رواية موسى صبرى يرجع ضعف حزب مصر إلى أن ممدوح سالم لم يستمع لنصيحته . ويبدأ تشكيلات حزبية من القرى ، ويستعين بالعائلات القديمة والشخصيات القيادية ويكون الخلايا الحزبية على نمط جماعة الإخوان المسلمين. وقد كان الرئيس أنور السادات متأثرا بهذا النمط . ثم تدخلت الدسائس ـ هكذا يقول موسى صبرى ـ بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء على أساس أن ممدوح سالم يسعى إلى الشعبية.



وينبغى لنا أن ندرك فى وضوح أن الفترة الوحيدة التى تحرر فيها الأمن المصرى بالفعل من سيادة القيادة السياسية فى عهد الثورة كانت هى الحقبة التى تولى ممدوح سالم فيها الوزارة، فقبل ذلك تعاقب على وزارة الداخلية جمال عبد الناصر نفسه وزكريا محيى الدين ثم شعراوى جمعة وكان أمينا للتنظيم وواحدا من ضباط الجيش والمخابرات الذين برزوا بوضوح فى السلطة، وبعدما تولى النبوى إسماعيل وزارة الداخلية على غير رضا من ممدوح سالم أصبحت له جسور مع السادات، وربما كان فى هذه الجسور كثيرا من التجاوز عن خط أصيل واع فى أداء الشرطة لواجبها على نحو أقل ضوضاء وأكثر إنتاجاً كان من الممكن أن يستمر بفضل ممدوح سالم، ذلك أنه يبدو لى أن مهمة الأمن مهارة رفيعة لا تأتى بالفهم ولا بالإحاطة بالجوانب المختلفة وحدهما ولكنها مهارة تنبع من العمل الحقيقى فى سلك الأمن الحقيقى منذ نعومة الأظافر وعندئذ يستطيع الرجل الناجح أن يجرى الجراحات الخطيرة والحرجة بدون ألم كثير فما بالك إذا كان التخدير متوافرا؟.



ومما يزيد فكرتنا هذه وضوحا ان ننقل هذه الفقرة من حديث الاستاذ موسى صبرى عن ممدوح سالم :

«وقد كان من رأى ممدوح سالم دائما ألا يتصدى الرئيس أنور السادات بشخصه فى مواجهة خصومه السياسيين. وكان يعرض على الرئيس أنور السادات أن يتولى هو هذه المهمة. ولكن الرئيس أنور السادات لم يقتنع بهذا المنطق وكان يفضل التصدى بنفسه. ثم زادت الفجوة بعد قرار الرئيس أنور السادات تأليف حزب جديد وحل حزب مصر».

«وكان السيد ممدوح سالم يتقبل النقد الصحفى . وكان [يفضل] الاجتماع بالكاتب الذى يوجه نقدا ويشرح له حقائق الأمور . وقد حدث ذلك مع كثير من الكتاب . وكان أيضا يتصدى بالرد فى الصحف ، ودارت بينه وبين عبد الرحمن

الشرقاوى مساجلات سياسية فى الصحف، تعتبر نموذجا للحوار الديمقراطى بين رئيس وزراء وكاتب . وقد تصدى ممدوح سالم فى كل معارك أنور السادات بالدفاع عنه. وكان مؤيدا لقرار فصل كمال الدين حسين من مجلس الشعب، وكذلك الشيخ عاشور».

«ولم يكن السيد ممدوح سالم يتهرب أبدا من مواجهة الفساد أو مساعدة الصحف فى الحصول على معلومات . وكان يساند حملة أخبار اليوم على تجاوزات الاتحاد التعاونى للفلاحين . وكان يتابعها فى مجلس الشعب وهو الذى ساند تقديم القضية إلى النيابة العامة. ولم تحم حول السيد ممدوح سالم ،أية واقعة فساد. وحاولت إحدى الشركات الكبرى ، تعيين قريب له حديث التخرج، فطلب من قريبه أن يرفض الوظيفة ».

«وتعرض السيدممدوح سالم لخلافات عديدة مع المهندس عثمان أحمد عثمان. وكان يرى أن عثمان يتجاوز وضعه كوزير مسئول . وفى تعديل وزارى طلب عثمان أن يكون نائبا لرئيس الوزراء فرفض ممدوح سالم .وقال له : أنا لا أعين نوابا لرئيس الوزراء. ونصح الرئيس أنور السادات المهندس عثمان أحمد عثمان بالاستقالة عندما رأى صعوبة التعاون بين الاثنين».

«وكان ممدوح سالم يدرس مشروعات الاستثمار بنفسه. وأغرق نفسه فى مئات الملفات حتى يضمن نزاهة التصرف. وساعده على ذلك إجادته للغات الاجنبية. ولكن هذا العبء كان أكبر من أن يتحمله رئيس الوزراء فوق أعبائه اليومية الأخرى .. رغم أنه أعطى كل وقته لعمله فهو أعزب ولم يفكر فى الزواج».



ولعل هذا يقودنا إلى تأمل ما كان يُهمس به فى الطرقات من أن أسلوب ممدوح سالم كان دائما النزول بالهرم بطريقة تدريجية باختيار رجلين يليانه فأربعة يلونهم

وهكذا، وقد كان معه في حزب مصر العربي الاشتراكي د. فؤاد محيي الدين وحامد محمود في منصب السكرتير العام ثم أريمة وكلاء برلمانيون... وهكذا.. على هذا النحو كان أسلوب ممدوح سالم على الدوام يخلق تنافسا بين متناظرين، وسواء أصح هذا أم لم يصح فقد كان للرجل (الذى لم يكن كما كنا نخدع أنفسنا أستاذ جامعة) أسلوب في الفكر والتنظيم شبيه بأسلوب الأساتذة الأكاديميين.



ومن الواضح أن ممدوح سالم كان يتمتع بثقة العسكريين من رجال الثورة الذين كانوا يتولون صناعة القرار في عهد عبدالناصر.

ولعل أبرز هؤلاء جميعاً في ثقته بممدوح سالم هو أنور السادات نفسه، الذي اختاره رئيساً للوزراء ومن قبل كوزير للداخلية، ولكن الذي لاشك فيه أيضاً أن ممدوح سالم كان يتمتع كذلك بثقة كافة الفرقاء في نهاية عهد عبدالناصر، وسيجد المطالع للأدبيات السياسية والتاريخية التى تناولت هذه الفترة اسم ممدوح سالم في كثير من المهام الدقيقة، وكان ممدوح سالم على سبيل المثال على رأس الذين اختيروا لعضوية التنظيم الطليعي..

ومع أن بعض رجال الأمن التقليديين كحسن أبو باشا مثلاً لا يستسيغون فكرة هذا الانضمام فإنه حدث بالفعل، ولعل هذه العضوية قد ساعدت ممدوح سالم على أن يشق طريقه إلى الصفوف الأولى بخطوات أوسع من خطوات أبو باشا على سبيل المثال (وقد كان الفارق بينهما في التخرج ٥ سنوات فقط).



وقد كان محمد أحمد فرغلي باشا في مذكراته حريصاً على وضع ممدوح سالم في ذرى سامقة بين رجال السياسة، بل إنه يصل إلى أن يضعه في مرتبة النقراشي باشا وهو يتحدث عن نزاهته واستقامته فيقول :

«... من الأشخاص الذين تعاملت معهم، وكان شعوري نحوه أنه رجل مستقيم

يتسم بالنزاهة، وبالرغم من أنه عمل ضابطاً للمباحث، وهى مهنة تعطى الشعور بعدم الثقة، والخوف تجاه من يمتهنونها إلا أننى ما جلست يوما إليه إلا وشعرت بالطمأنينة والثقة، والارتياح. أقول ذلك وفى ذاكرتى تلك اللقاءات التى تمت بينى وبينه، فى مكتبه كرئيس للمباحث العامة بالإسكندرية، كان ودوداً لأقصى حد، رزيناً، مستقيما فى فكره لدرجة تدفعك لأن تفضى له بكل شىء، ليس ذلك فحسب بل إنه كان يتسم بالشجاعة. وبعد أن أصبح السيد ممدوح سالم رئيساً للوزراء كنت أحرص على الكتابة له معبراً عن رأيى فى بعض المشكلات الاقتصادية، وعن تصورى لأسلوب علاجها، ولم تكن تمضى غير أيام قليلة حتى أجده قد اهتم بما كتبته، وبمكتبه يتصل بى ليطلب معلومات أكثر عن اقتراحاتى، أو يخطرنى أنه قرأ الاقتراح، وأحاله على جهة الاختصاص، وكان هذا الاهتمام يسعدنى، ويطمئننى على أن الرجل الجالس على مقعد رئيس الوزراء يهتم بكل ما يصله من اقتراحات».



ونصل مع فرغلى باشا إلى المقارنة بين ممدوح سالم وبين النقراشى باشا وان كنا لا نوافقه بالطبع على تصوره ذلك أن النقراشى يفوق ممدوح سالم بمراحل رهيبة من حيث كان رجل دولة ، ومن حيث كان فدائيا حقيقيا من طراز نادر ومن معدن نفيس لا يتكرر وجوده :

«وعندما أفكر فى السيد ممدوح سالم أتذكر على الفور "النقراشى باشا" حيث يوجد بينهما شبة كبير فى الأسلوب، فكلاهما شغل منصب وزير الداخلية، وكلاهما شغل منصب رئيس الوزراء، وكلاهما من الإسكندرية، وكلاهما اشتهر بطهارة اليد، واللسان، والاستقامة، والشجاعة، ربما الفارق بينهما أن ـ "النقراشى باشا" بدأ حياته مدرساً بينما السيد ممدوح سالم بدأها ضابطاً للبوليس، والنقراشى باشا كان متصلباً بينما السيد ممدوح سالم كان أكثر منه مرونة ».



وقد كان من ابرز الجوانب فى شخصية ممدوح سالم القدرة الفائقة على

التركيز والنظام، وتدلنا على هذا المعنى كثير من النصوص المكتوبة فى تاريخنا المعاصر و يتضح هذا المعنى من رواية فرغلى باشا التى تناولناها هنا لتونا، كذلك يمكن لنا أن نستنتج هذه المعانى من رواية أحمد بهاء الدين فى كتابه :"محاوراتى مع السادات" حين يحكى عن لقائه به اثناء أزمة الصحفيين الذين نقلوا إلى هيئة الاستعلامات فى ١٩٧٢، وكان ممدوح سالم لا يزال وزيراً للداخلية، وفى الحقيقة فإن حديث أحمد بهاء الدين فى هذه الفقرة حديث انطباعى يتناول شخصية ممدوح سالم كلها من خلال المناصب التى تولاها وتعامل بهاء الدين معه فيها، وإن كانت مناسبة الاسترسال والاستطراد إلى الحديث عن شخصية ممدوح سالم قد جاءت عرضا: بمناسبة الحديث عن إبعاد مجموعة من الصحفيين إلى هيئة الاستعلامات وهو يروى فيقول:

« وانتدبنى الزملاء المفصولون لكى أقابل السيد ممدوح سالم الذى كان وزيراً للداخلية فى ذلك الوقت لكى أبلغه رسالة باسمهم..."

....

....

....

«ذهبت إلى السيد ممدوح سالم وقلت له بما سمعناه وأبلغته أننا قررنا ألا يعود أحد منا إلى العمل إلا إذا عاد الجميع، وأن الذين يفكرون فى إعادتهم من «الكبار» ليس لديهم أى مشكلة ، فالدكتور لويس عوض مثلاً تلقى ثلاثة عروض من ثلاث جامعات أمريكية للتدريس فيها . وأنا وبعض زملائى انهالت علينا العروض للعمل فى الصحافة العربية من المحيط إلى الخليج... ولذلك فنحن نرى أن المشكلة هى مشكلة الشباب الذين لم تتح لهم الفرصة بعد ليصنعوا سمعة كبيرة يستحقونها جميعاً فهم الأولى بالعودة، ولا داعى لصدور قرار بإعادة البعض منا مما سيضطرنا إلى الرفض وتزداد المشكلة تعقيداً

وتوتراً" .

ولا أنسى أنه فى غمرة هذا الحديث قال لى السيد ممدوح سالم ما معناه: إن التقارير التى تتلقاها أجهزة الأمن ضد الصحفيين يكتبها صحفيون منكم" .

"وقلت له : هذا طبيعى، فأدق التقارير عن الطلبة لا بد أن يكتبها طلبة، وهكذا الشأن فى كل مجال ونحن نعرف الصحفيين الذين يحترفون كتابة التقارير السرية لأجهزة الأمن ضد زملائهم، ولكنكم لو تحريتم عنهم قبل أن تأخذوا بكلامهم لعرفتم أنهم من أردأ نوعيات الصحفيين الفاشلين المملوءة قلوبهم بالضغينة ضد كل صحفى ناجح».

«ورد علىّ السيد ممدوح سالم ردا لا أنساه لطرافته وصدقه معا، ولعلى مضيت فى هذا الاستطراد لكى اذكر هذا الرد بالتحديد، فقد قال لى على الفور: طبعاً ونحن نعرف ذلك، ولكن هل تتوقع من صحفى مستقيم حسن الأخلاق، ابن ناس، وناجح فى عمله، أن يكتب تقارير للمباحث نظير أجر؟ هات لى عشرة من هؤلاء ولو كانوا متخرجين من أوكسفورد يرضون أن يكتبوا تقارير للمباحث وسوف تستغنى المباحث فوراً عن النوعية التى تكتب التقارير عادة... وأغرقنا فى ضحك طويل!».



الباب الخامس عشر

وزراء الداخلية

من قادة الشرطة

اللواء عبدالعظيم فهمى

كان اللواء عبد العظيم فهمى بمثابة ضابط الشرطة الوحيد الذى تولى وزارة الداخلية فى عهد الرئيس عبد الناصر (فيما بين مرحلة عبد الناصر وزكريا محيى الدين.. ومرحلة شعراوى جمعة فيما بعد) وهو أول خريج من كلية الشرطة يتولى منصب الوزارة على الإطلاق فى عهد الثورة.

ولد عام سبعة (١٩٠٧) فى الخامس والعشرين من يناير فى كسلا بالسودان حيث كان والده الاميرالاى إبراهيم فهمى يعمل هناك ،وتخرج عبد العظيم فهمى فى دفعة ١٩٢٨ من كلية الشرطة، وهى أول دفعة تلقت الدراسة العالية حيث كانت الكلية قبلها بمثابة ما قد يطلق عليه الآن كلية متوسطة أو مدرسة متوسطة، وعمل كملازم ثان بشرطة القاهرة، ثم ضابط مباحث، ثم أركان حرب الفرقة ج فمأمورا لبولاق، فمفتشا لمباحث جنوب القاهرة فأركان حرب حكمدارية القاهرة.

وفى سبتمبر ١٩٥٣ عين اللواء عبد العظيم فهمى مديرا للمباحث العامة بعد إنشائها بفترة قصيرة وذلك خلفاً لأحمد رأفت النحاس الذى كان أول من اختير لشغل هذا المنصب ولكنه لم يلبث فيه إلا قليلاً.

وكان عبدالعظيم فهمى فى ذلك الوقت يتمتع بسمعة عالمية تبلورت فى منحه لقب «ثعلب البحث الجنائى».

وبعدها بست سنوات أى فى أكتوبر ١٩٥٩ أضيفت إليه أعباء منصب مدير عام الأمن العام. وفى سبتمبر ١٩٦٠عين وكيلا مساعدا لوزارة الداخلية لشئون الأمن العام والشرطة ، ورقى إلى درجة وكيل وزارة فى يوليو ١٩٦٢.

بالموازاة لذلك كله رأس اللواء عبد العظيم فهمى مجلس إدارة نادى ضباط الشرطة كما رأس المؤسسة الاستهلاكية الاقتصادية لضباط الشرطة.

وقد مثل عبد العظيم فهمى بلاده فى عدد من المؤتمرات والمهمات الرسمية، فقد رأس - على سبيل المثال - الوفد المصرى فى مؤتمر هيئة الأمم المتحدة لوضع الاتفاقية الموحدة بشأن المواد المخدرة.

كل هذا أهل عبد العظيم فهمى ليكون أول ضابط شرطة يصل فى عهد الثورة إلى منصب وزير الداخلية، حيث عين وزيرا للداخلية فى وزارة على صبرى الأولى لأنه لم يكن من الممكن أن يبقى زكريا محيى الدين وزيرا للداخلية تحت رئاسة على صبرى. ولكن الجدير بالتأمل هو أنه كان من بين الضباط الأحرار أنفسهم من تولى وزارة الداخلية كوزير تنفيذى للداخلية فى الإقليم المصرى حين كان زكريا محيى الدين وزيراً مركزياً للداخلية، وهو عباس رضوان، وقد كان من الممكن بالطبع أن يتولى وزارة الداخلية وبخاصة أنه اشترك فى وزرة على صبرى كنائب لرئيس الوزراء.

وقد بقى عبد العظيم فهمى وزيرا للداخلية أيضا فى وزارة على صبرى الثانية حتى شكل زكريا محيى الدين وزارته أى حتى أكتوبر ١٩٦٥، وبذلك

استمر فى هذا المنصب الحساس طيلة ثلاث سنوات وهى فترة ليست بالقليلة.

وبعد خروجه من الوزارة عين عبد العظيم فهمى سفيرا فى وزارة الخارجية، واختير سفيرا فى بودابست ١٩٦٦، وفى ١٩٦٧ كلف بمهمة فى لندن حتى بلغ سن المعاش !!

يجدر بالذكر هنا أنه كان من وزراء عهد الرئيس عبد الناصر الذين عينوا سفراء بعد تركهم الوزراة كل من: توفيق عبد الفتاح، وأحمد نجيب هاشم، وأحمد عبدالله طعيمة، وفتحى الشرقاوى.

كان اللواء عبد العظيم فهمى نائباً لرئيس جمعية الصداقة العربية اليونانية، وعضواً فى مجلس إدارة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية. وقد توفى فى مارس ١٩٨٨ عن اثنين وثمانين عاماً بعد أن شهد تعاقب عدد كبير من تلاميذه على المناصب الشرطية العليا بما فيها منصب وزير الداخلية نفسه.



اللواء السيد فهمى

كان المغفور له اللواء سيد فهمى ثالث وزراء الداخلية فى عهد الرئيس السادات(بعد كل من شعرواى جمعة وممدوح سالم) وكان ثالث رجل شرطة يصل إلى منصب وزير الداخلية فى عهد الثورة (بعد عبد العظيم فهمى وممدوح سالم) أو رابع رجل شرطة يصل إلى عضوية مجلس الوزراء (إذا عددنا نائب الوزير يوسف حافظ).

ولد فى الإسكندرية عام اثنين وعشرين (١٩٢٢) وتخرج فى كلية الشرطة سنة ثلاثة وأربعين (١٩٤٣) وعمل فى مديرية أمن الأسكندرية لمدة عام، ثم فى المباحث الجنائية حتى عام ١٩٥٣ ومنذ سبتمبر ١٩٥٣ اختير للعمل فى المباحث

العامة (أمن الدولة)، وظل يعمل فى إدارة مباحث أمن الدولة ويتدرج فى وظائفها حتى أصبح مديرا لها (١٩٧١)، وفى أثناء ذلك تلقى دراسات أكاديمية فى علم النفس الجنائى فى بريطانيا (١٩٥٦) كما اختير كمندوب عن وزارة الداخلية فى المكتب الإقليمى لمقاطعة إسرائيل .

وفى يناير ١٩٧٤ عُين مساعدا لوزير الداخلية لمباحث أمن الدولة وفى ذات الشهر منح درجة نائب وزير للداخلية .

وفى إبريل ١٩٧٥ شكل ممدوح سالم وزارته الأولى فاختير سيد فهمى وزيرا للداخلية، وبقى سيد فهمى فى هذا المنصب فى حكومتى ممدوح سالم الثانية والثالثة حتى ما بعد أحداث ١٨ و١٩ يناير حيث خرج من الوزارة فى التعديل الوزارى الذى أجرى فى فبراير ١٩٧٧ . وعاد ممدوح سالم ليخلفه فى الوزارة ومعه نائبان للوزير هما محمد النبوى إسماعيل وكمال خير الله.

فى الثمانينيات أصابت اللواء سيد فهمى رذاذ حملة جريدة الوفد على رئيس الوزارة اليمنى الأسبق الدكتور عبد الرحمن البيضانى حيث كان السيد فهمى قد قبل العمل كأحد كبار الموظفين فى المجموعة الاستشارية التى كونها عبد الرحمن البيضانى وكانت جريدة الوفد قد واصلت حملتها عليه لأكثر من سنة.



اللواء محمد النبوى إسماعيل

يعود مولد اللواء محمد النبوى إسماعيل إلى عام خمسة وعشرين (١٩٢٥) فى الحادى والعشرين من فبراير ، وقد تخرج فى كلية الشرطة عام ١٩٤٦، وهى الدفعة التى تخرج فيها وزيران لاحقان من وزارة الداخلية هما أحمد رشدى (١٩٨٤ - ١٩٨٦) وزكى بدر (١٩٨٦ - ١٩٩٠)، وكان يتمتع شأنه شأن بعض قادة الشرطة المصريين بميل إلى الاستزادة من العلم والدراسة ، فانتسب للحقوق ، وحصل على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة ، وكان ذلك قبل أن

يأتى الوقت الذى يحصل فيه خريجو الشرطة على ليسانس الحقوق بمجرد حصولهم على ليسانس الشرطة.

عمل النبوى إسماعيل بعد تخرجه لبعض الوقت فى مباحث أمن الدولة (بعد ثورة ١٩٥٢) ثم اختير النبوى إسماعيل ليقضى وقتا طويلا فى العمل بمباحث السكة الحديد (النقل والمواصلات) وهو المجال الذى ظل يعتز به لأنه لمع فيه على مستوى الحياة العامة وارتبط فى أذهان الناس به .

بعد هذا اختير النبوى إسماعيل ليشغل منصب مدير مكتب ممدوح سالم كوزير للداخلية وكرئيس للوزراء منذ مايو ١٩٧١ وحتى فبراير ١٩٧٧ حيث اختير نائبا لوزير الداخلية الذى كان هو رئيس الوزراء نفسه السيد ممدوح سالم . وكان هناك نائب آخر هو اللواء كمال خير الله وكان الرجلان عضوين فى مجلس الوزراء .

فى وزارة ممدوح سالم التالية (الوزارة الرابعة: أكتوبر ١٩٧٧) عين النبوى إسماعيل وزيرا للداخلية أما كمال خير الله فقد عين بعد ذلك محافظا لأسوان.

وبقى النبوى إسماعيل وزيرا للداخلية حتى يناير ١٩٨٢ فى حكومتى ممدوح سالم الأخيرتين ووزارات مصطفى خليل ووزاراتى الرئيس السادات الثالثة والرئيس حسنى مبارك الأولى. وفى هاتين الوزارتين أصبح نائباً لرئيس الوزراء بالإضافة إلى منصبه، فلما شكل الدكتور فؤاد محيى الدين وزارته الأولى فى يناير ١٩٨٢ أصبح نائبا لرئيس الوزراء للخدمات ووزيرا للحكم المحلى، على حين اختير لوزارة الداخلية وزير آخر هو اللواء حسن أبو باشا، وفى أغسطس ١٩٨٢ شكلت وزارة الدكتور فؤاد محيى الدين الثانية فخرج من الوزارة، وقد كرمه الرئيس مبارك بوسام فى نفس اليوم الذى حلفت فيه الوزارة الجديدة اليمين الدستورية.



على حين أجريت فى عهد ممدوح سالم انتخابات ١٩٧١، وأجريت فى عهد السيد فهمى انتخابات ١٩٧٦، وكان ممدوح سالم رئيسا للوزارة، فقد أجريت فى عهد النبوى إسماعيل انتخابات ١٩٧٩، وهذه هى الانتخابات البرلمانية الثلاثة التى أجريت فى عهد الرئيس السادات.

وفى انتخابات ١٩٧٩ خاض اللواء النبوى إسماعيل نفسه المعركة الانتخابية فى دائرة الدرب الأحمر بالقاهرة، وهى الدائرة المجاورة لدائرة الخليفة التى مثلتها فى البرلمان زوجته السيدة فايدة كامل منذ ١٩٧١ (ولا تزال تمثلها)، وقد فاز النبوى إسماعيل بعضوية البرلمان عن هذه الدائرة.

وبالإضافة إلى هذا تدعم مركز النبوى إسماعيل فى الحزب الوطنى وأصبح فى ١٩٨١ واحدا من ثلاثة أمناء عامين مساعدين على حين كان نائب رئيس الجمهورية الرئيس حسنى مبارك هو نائب رئيس الحزب والأمين العام فى الوقت ذاته.

وفى مايو ١٩٨٠ فى وزارة الرئيس السادات الأخيرة عين اللواء محمد النبوى إسماعيل نائبا لرئيس الوزراء للخدمات، وقد تضمن تشكيل هذه الوزارة وصول ستة إلى هذا المنصب على حين كانت وزارة الدكتور مصطفى خليل تضم نائبا واحدا لرئيس الوزراء وهو فكرى مكرم عبيد، أما نواب رئيس الوزراء الستة الذين كان منهم النبوى إسماعيل فكانوا هم: الدكتور فؤاد محيى الدين، وكمال حسن على، وفكرى مكرم عبيد، والنبوى إسماعيل، وعبدالرزاق عبدالمجيد، وأحمد عز الدين هلال. وبهذا كان النبوى إسماعيل يترأس اللجنة الوزارية للخدمات ، ويشرف على هذا القطاع بأكمله بما فيه وزارات التعليم والشئون الاجتماعية والتأمينات والصحة ... إلخ) .

هكذا فإنه طوال عام ١٩٨١ أصبح النبوى إسماعيل بمثابة أحد النجوم اللامعة جدا فى الحياة السياسية المصرية، وفى الربيع أدلى بتصريحاته عن أحداث أسيوط، وفى الصيف أبلى بلاء واضحا فى أحداث ما سمى بالفتنة

الطائفية، وأكثر من التصريحات عن دور رجال الأمن فى القضاء على الفتن فى مهدها و، امتد حديثه إلى ما أسماه هو نفسه بالدور المشبوه لرجال المعارضة، وفى أواخر الصيف كان نشاط وزارته على أشده ، ومع أول سبتمبر قاد النبوى إسماعيل الحملة التى اعتقلت عددا كبيرا من المعارضين، وفى ٥ سبتمبر فى مجلس الشعب سأله الرئيس السادات فى أثناء خطابه عن عددهم، وطلب إليه رسميا أن يذيع الأسماء بحيث تكون جاهزة فى صحف اليوم التالى، وقد ظهرت الأسماء على التوالى بدءا من ٧ سبتمبر .

وفى أعقاب كل هذا كان النبوى إسماعيل لا يزال يلمع بشدة وقوة ثم حدث ما حدث فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ وقاد النبوى إسماعيل جهود الشرطة التى أثبتت شجاعة فائقة فى تجنيب البلاد ويلات كثيرة ويكفى على سبيل المثال جهد هذه القوات الشرطية التى أمنت مبنى الإذاعة والتليفزيون وتصديها بكل فدائية وقوة لأحداث أسيوط وأحداث أخرى،واستعان النبوى إسماعيل فى كل هذه المواقف باللواء حسن أبو باشا الذى عاد ليتولى (منذ ٦ أكتوبر) رئاسة مباحث أمن الدولة مرة ثانية (بعد أن كان اللواء عليوة زاهر قد خلفه فيها لبعض الوقت) جامعا بين هذه المسئولية ومسئولية الأمن العام التى كان يتولاها بالفعل، وعلى الرغم مما يثار الآن عن الخلاف بين الرجلين، فقد شهدت هذه الفترة أقصى درجات التعاون والإخلاص من الرجلين لوطنهما. ولم يتردد النبوى إسماعيل ولا حسن أبو باشا معاً فى تعقب كثير من الأوكار والهاربين إلى الحد الذى تهددت معه أرواحهما وأرواح رجال الشرطة ، فضلا عن أن هذا قد حدث بالفعل، وقائمة الشهداء من ضباط الشرطة وأفرادها فى تلك الأيام حافلة بمعانى البطولة والفداء.

كذلك تولى النبوى إسماعيل قيادة جهاز وزارته فى إجراء الاستفتاء على ترشيح الرئيس حسنى مبارك لرئاسة الجمهورية، فى ظل انشغال كامل بالإجراءات الأمنية الأخرى، ولما تمض على حادث الاغتيال عشرة أيام.

وفيما بعد عندما تحقق الهدوء أعلن النبوى إسماعيل أن الشرطة كانت محيطة ببعض تفاصيل محاولات اغتيال الرئيس، كما عرض فيلما كانت الشرطة قد سجلته لبعض المتهمين فى قضية أغتيال الرئيس السادات فى أثناء واقعة تسلمهم الأسلحة وتدريبهم عليها .

وبعد ذلك رئى عند تشكيل وزارة الدكتور فؤاد محيى الدين الأولى فى يناير ١٩٨٢ أن يتفرغ النبوى إسماعيل لمنصب نائب رئيس الوزراء للخدمات وأن يتولى شئون وزارة الحكم المحلى ، واختير اللواء حسن أبو باشا لتولى وزارة الداخلية ، وعندما حلفت الوزارة الجديدة اليمين منح الرئيس مبارك للنبوى إسماعيل وشاح النيل، وعبر له أمام الناس جميعا (فيما أذاعه التلفيزيون المصرى) من التقدير لمواقفه الشجاعة التى نفذ فيها توجيهات الرئيس السادات !

هذا وقد آثر النبوى إسماعيل هدوء الحياة بعد ذلك وتردد أنه ينتوى افتتاح محلات للحلويات ، ولكنه لم يفعل لسبب أو لأخر، وإن كانت الصحافة قد صرحت بأن محافظ الجيزة الدكتور عبد الحميدحسن هو الذى امتنع عن منح الترخيص مقدراً أنه لا يمكن له أن يوفر الضمانات الأمنية اللازمة لحياته.

وفى ١٩٨٧ تعرض النبوى إسماعيل لمحاولة اغتيال نجا منها، وقد وقعت محاولة اغتياله بعد المحاولة الأخرى التى أصيب فيها خلفه اللواء حسن أبو باشا، واستدعى للشهادة أمام المحكمة فى قضية التنظيم المسمى «الناجون من النار» الذى اتهم بأنه كان وراء هذه المحاولة .



اللواء حسن أبو باشا

ولد عام اثنين وعشرين (١٩٢٢)، وتخرج فى كلية الشرطة (١٩٤٥) فى نفس الدفعة التى تخرج فيها اللواء سعد الشربينى، كما نال ليسانس الحقوق (١٩٦٨).

أصبح حسن أبو باشا نائباً لمدير مباحث أمن الدولة فى ١٩٧١ بعدما وقعت أحداث مايو ١٩٧١ ، ثم اختير مديراً لها (١٩٧٥) بعد اختيار مديرها اللواء سيد فهمى وزيراً للداخلية، وبهذا فإنه فى هذا المنصب خليفة الوزير السيد فهمى الذى كان خليفة لحسن طلعت المدير الأشهر لهذه المباحث والذى كان بدوره خليفة للواء محمد سيف اليزل خليفة.

اختير اللواء حسن أبو باشا وزيرا للداخلية فى حكومة الدكتور فؤاد محيى الدين الأولى (يناير ١٩٨٢) ليخلف بذلك اللواء محمد النبوى اسماعيل الذى عين نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للحكم المحلى، وبقى أبو باشا فى منصبه فى وزارة الدكتور فؤاد محيى الدين الثانية (أغسطس ١٩٨٢) على حين خرج النبوى من هذه الوزارة، ثم اختير أبو باشا وزيراً للحكم المحلى عند تشكيل وزارة كمال حسن على (أغسطس ١٩٨٤) واحتفظ أبو باشا بمنصب وزير الحكم المحلى فى وزارة الدكتور على لطفى (سبتمبر ١٩٨٥ أيضا).

فلما شكل الدكتور عاطف صدقى وزارته الأولى (أكتوبر ١٩٨٦) خرج من الوزارة وعين الدكتور أحمد سلامة وزيرا للحكم المحلى خلفا له.

وبهذا فقد قضى أبو باشا حوالى خمس سنوات عضوا فى مجلس الوزراء (يناير ١٩٨٢ - أكتوبر ١٩٨٦)، وهى بمثابة مدة موازية بالنسبة للشرطيين السابقين واللاحقين على كل حال، فقد بقى حسن الألفى أربع سنوات ونصف سنة، وبقى محمد عبدالحليم موسى ثلاث سنوات وأربعة شهور، وبقى زكى بدر أربع سنوات إلا شهرين، وبقى النبوى خمس سنوات وشهورا ، أما ممدوح سالم فقد بقى سبع سنوات ونصف سنة، وعلى الطرف الآخر فقد بقى أحمد رشدى سنة ونصف سنة فقط.

تعرض اللواء حسن أبو باشا لمحاولة اغتيال قاسية فى ١٩٨٧، وقد عانى من آثارها لمدة طويلة وعولج فى الخارج وعاد إلى الحياة العامة بعد علاجه،

وكتب مذكراته التى ننقل عنها فى عدد من المواضع التى تلقى الضوء على دوره ودور الشرطة فى بعض الأحداث السياسية.

وقد وصف خالد محمد خالد ماعاناه حسن أبو باشا من جراء محاولة الاغتيال بأنه عاد إلى الحياة من ثقب إبرة ، وهاهو يلخص التطور الطبى لحالته بعبارة الأدباء المعبرة الموجزة فيقول فى إحدى فقرات مقدمة مذكراته:

«كانت أنباء الجريمة مفزعة، وبدا التفاؤل صفقة خاسرة، ومغامرة بائرة إذ كيف ينجو من انفجار الرصاص المقذوف فى عظمة فخذه اليمنى الرئيسية، فأحالتها إلى مزق ونثارات .. وفتتها إلى أربع وثلاثين قطعة !! ثم استقرت بقاياه فى عظمة الحوض .. ثم جاء دور المضاعفات ، فإذا جلطات كثيرة تغلق الرئتين ... ويهوى ضغط الدم إلى درجة الاحتضار.. ثم تقف الكليتان عن العمل تماماً لمدة شهر .. ويتبعها فى التوقف الكبد.. ثم يفقد الإبصار شهراً كاملاً.. ويفقد الذاكرة خمسة عشر يوماً.. ويستدعى الأطباء المشرفون على علاجه فى يأس .. يستدعون أولاده من القاهرة ثلاث مرات لتوديعه، فقد انطفأ كل أمل لهم فى الشفاء..!!».



اللواء أحمد رشدى

من مواليد المنوفية عام أربعة وعشرين (١٩٢٤) وقد تخرج فى كلية الشرطة عام ستة وأربعين (١٩٤٦) وكان السابع على دفعته، وهى ذات الدفعة التى تخرج فيها الوزيران النبوى إسماعيل وزكى بدر، ونائبا الوزير عبدالكريم درويش وفاروق الحينى، واللواء عصمت الرخاوى.

بدأ أحمد رشدى حياته العملية ضابطا بالجيزة، ثم ضابط مباحث بشبرا ثم فى الزيتون وروض الفرج و عقب قيام الثورة ١٩٥٢ كان واحداً من الضباط الذين وقع عليهم الاختيار للعمل فى مباحث أمن الدولة ، وترقى فى مناصبها

حتى أصبح نائب مدير مباحث أمن الدولة ، فمديرا لأمن القاهرة (١٩٧٦ - ١٩٧٨) ثم مساعدا لوزير الداخلية ، فمساعدا أول للوزير للمنطقة المركزية.

اشتهر أحمد رشدي فى أثناء خدمته الطويلة بالصرامة وبخاصة مع مرءوسيه، وبذل فى أثناء توليه منصب مدير أمن القاهرة جهدا واضحا فى تحقيق الانضباط فى الشارع المصرى، والقضاء على التسيب المرورى والضوضاء، كما حقق سمعة طيبة فى أثناء عمله في مباحث أمن الدولة.

اختير أحمد رشدى وزيراً للداخلية في وزارة كمال حسن على (أغسطس ١٩٨٤) خلفاً لحسن أبو باشا الذى عين وزيراً للحكم المحلي .

احتفظ أحمد رشدي بوزارة الداخلية طيلة عهد كمال حسن علي، وعند تشكيل حكومة الدكتور على لطفي (١٩٨٥) إلى أن وقعت أحداث الأمن المركزى فى السابع والعشرين من فبراير ١٩٨٦ حيث قدم استقالته وخلفه اللواء زكي بدر. وهكذا فإنه كان واحدا من اثنين من وزراء الداخلية لم يكن كل منهما طيلة عضويته لمجلس الوزراء بمثابة ضابط الشرطة الوحيد في هذا المجلس، فقد ظل حسن أبو باشا يشغل منصب وزير الحكم المحلي طيلة الفترة التى قضاها أحمد رشدى كوزير للداخلية وحتى بعد خروجه من الوزارة، كما كان ممدوح سالم رئيسا للوزراء طيلة الفترة التي عمل فيها السيد فهمي كوزير وزيرا للداخلية.

نال أحمد رشدى كثيرا من التقدير فى أثناء خدمته، وحصل على نوط الواجب الفضى .

وفي انتخابات مجلس الشعب (١٩٩٠) فاز أحمد رشدى بعضوية البرلمان عن دائرة بركة السبع بالمنوفية كمرشح مستقل، وعندما تقدم لحلف اليمين في المجلس استقبل بعاصفة من التصفيق، ولكنه آثر عدم ترشيح نفسه في انتخابات (١٩٩٥).



اللواء زكى مصطفى بدر

ولد اللواء زكى بدر فى المنوفية فى آخر يوم من فبراير عام ستة وعشرين (١٩٢٦) (ومن الطريف أنه أصبح وزيراً للداخلية حين أصبح عمره ستين عاما بالضبط).

تخرج فى كلية الشرطة فى سن مبكرة فى العشرين من عمره (١٩٤٦)، وتدرج فى مناصب الشرطة إلى أن شغل منصب مدير المباحث الجنائية، ثم منصب مدير أمن القليوبية، ثم عين مديراً للأمن العام فى وزارة الداخلية خلفاً للواء محمد أمين ميتكيس حين عين محافظاً للشرقية، ثم اختير مساعداً للوزير لمنطقة مصر الوسطى، وفى ذلك الوقت كانت هذه المنطقة تشمل مديريات الأمن فى بنى سويف والفيوم والمنيا وأسيوط والوادى الجديد، وكان مقر مَنْ يشغل هذا المنصب فى مدينة المنيا.

وفى مايو ١٩٨٢ اختير اللواء زكى بدر محافظاً لأسيوط خلفاً لمحمد عثمان إسماعيل، وكان بهذا من أوائل المحافظين الذين عينوا فى عهد الرئيس مبارك. وكانت أقدميته فى كشف الشرطة مع صغر سنه تتيح له مواقع متقدمة ومتصلة فى المناصب القيادية، فجاء تعيينه محافظاً بديلاً مناسبا وإن لم يكن هو نفسه راضياً عنْ هذا الوضع.

وفى فبراير ١٩٨٦ اختير اللواء زكى بدر وزيرا للداخلية خلفاً للواء أحمد رشدى الذى استقال نتيجة لوقوع أحداث اضطرابات الأمن المركزى، بادئاً بسلسلة من ثلاثة محافظين لأسيوط يختارون كوزراء للداخلية.

وفى يناير ١٩٩٠ عين اللواء محمد عبدالحليم موسى خلفاً له.



اللواء محمد عبد الحليم موسى

ولد فى الخامس والعشرين من نوفمبر عام ثلاثين (١٩٣٠) فى قويسنا محافظة المنوفية. وتخرج فى كلية الشرطة (١٩٥٤). وهكذا نرى أنه بتوليه الوزارة فى ١٩٩٠ قفزت الوزارة ثمانى دفعات مرة واحدة من ١٩٤٦ حتى ١٩٥٤ بعد أن كانت منذ ١٩٧٧ قد وقفت باستمرار عند أبناء دفعتين متتاليتين ١٩٤٥ و١٩٤٦.

ومما نكرره كثيراً أن دفعة ١٩٤٦ قد قدمت ثلاثة وزراء للداخلية أولهم فى ١٩٧٧ كان النبوى إسماعيل، وثانيهم فى ١٩٨٤ وهو أحمد رشدى، وثالهم فى ١٩٨٦ وهو زكى بدر، وفيما بين أولهم وثانيهم جاء وزير من دفعة ١٩٤٥، وهكذا فإنه منذ ١٩٧٧ وحتى ١٩٩٠ (أى على مدى ١٣ عاماً) ظل خريجو دفعتين متتاليتين يتولون المنصب، وها هو ذا الزمن يتحرك بالدفعات ثمانى دفعات مرة واحدة ليصل إلى دفعة ١٩٥٤. ولعل هذا يعطينا فكرة عن مدى النجاح الذى حققه محمد عبد الحليم موسى كرمز لجيل جديد.

وقد حصل اللواء محمد عبد الحليم موسى على دبلوم العلوم الشرطية والقانونية واجتاز ما يسمى بالفرقة العامة فى معهد العلوم الاستراتيجية.

عمل اللواء محمد عبد الحليم موسى لفترات بمباحث أمن الدولة وشغل بعد هذا منصب مدير الإدارة العامة لمباحث الضرائب والرسوم طيلة الفترة من يوليو ١٩٧٦ وحتى أغسطس ١٩٨٣ حيث اختير مديراً لمصلحة الأمن العام، وبقى فى هذا المنصب حتى منح فى مارس ١٩٨٧ درجة مساعد وزير الداخلية للأمن العام.

نال اللواء محمد عبد الحليم موسى كثيراً من التقدير طيلة خدمته فى الشرطة وقد حصل على وسام الاستحقاق، كما حصل على وسام الجمهورية (١٩٨٥).

حاضر عبد الحليم موسى فى المركز العربى للدراسات الأمنية بالرياض فى مجال مكافحة الجريمة.

وعرف اللواء عبد الحليم موسى فى أوساط الشرطة (وفى صحف المعارضة فيما بعد ذلك) بلقب شيخ العرب، إذ ينتمى إلى منطقة فى المنوفية تزدهر فيها التقاليد العربية.

فى يناير ١٩٩٠ وقع اختيار الرئيس مبارك على اللواء محمد عبد الحليم موسى ليتولى منصب وزير الداخلية خلفاً للواء زكى بدر وفى عهده أجريت الانتخابات البرلمانية (١٩٩٠).

وفى أبريل ١٩٩٣ خلفه فى منصبه اللواء حسن الألفى محافظ أسيوط، وكان قد خلفه من قبل فى منصب محافظ أسيوط أيضا.

فيما بعد خروجه من منصبه دارت بينه وبين سلفه اللواء زكى بدر معركة إعلامية تبودلت فيها الاتهامات، ولكنها سرعان ما انتهت بنهاية قريبة من التصالح!!



اللواء حسن الألفى

ولد اللواء حسن الألفى فى سيناء فى الحادى والعشرين من مارس عام ستة وثلاثين (١٩٣٦) (أى بعد سلفه بست سنوات)، وهو ينتمى إلى عائلة الألفى بمحافظة الشرقية، وقد تخرج من كلية الشرطة عام ١٩٥٧، (أى بعد سلفه بثلاث سنوات) وهى الفترة الفاصلة أيضاً بين توليهما الوزارة (١٩٩٠ و١٩٩٣)، وعمل بمديرية أمن الإسكندرية، وتنقل بين أقسامها المختلفة، كما عمل بإدارة البحث الجنائى بالإسكندرية، ثم نُقل إلى مصلحة الأمن العام.

هذا وقد عمل الألفى مديراً لمكافحة جرائم الأموال العامة منذ عام ١٩٨٠،ورقى لرتبة اللواء عام ١٩٨٣، ونال وسام الجمهورية من الطبقة الثانية عام ١٩٨٥، وفى ١٩٨٨ نُقل (فيما يشبه الإبعاد) مديراً للإدارة العامة لمباحث الضرائب (التهرب الضريبى).

أتيح للألفى أن يشارك فى كثير من المؤتمرات الدولية المتعلقة بالأمن الاقتصادى، فشارك فى مؤتمر الجرائم الاقتصادية الذى انعقد فى نيويورك (١٩٨٥)، وهونج كونج (١٩٨٧)، ومؤتمر مكافحة التزييف والتزوير فى باريس (١٩٨٣)، كما عمل محاضراً فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

كان حسن الألفى بمثابة قائد الشرطة الوحيد ضمن المحافظين الجدد الذين عُينوا فى أبريل ١٩٨٩ (فى هذه الفترة كان وزير الداخلية هو اللواء زكى بدر)، وقد عُين محافظاً لسوهاج خلفاً لملى إبراهيم على، ثم نُقل فى مطلع ١٩٩٠ محافظاً لأسيوط خلفاً للواء محمد عبدالحليم موسى حين اختير وزيرا للداخلية.

وفى أبريل ١٩٩٣ وقع عليه الاختيار ليخلف اللواء محمد عبدالحليم موسى للمرة الثانية ولكن كوزير للداخلية. وقد بقى وزيراً حتى نوفمبر ١٩٩٧ حيث وقع حادث الأقصر المؤسف، فاستقال، وخلفه اللواء حبيب العادلى.



اللواء حبيب العادلى

ولد اللواء حبيب العادلى عام ثمانية وثلاثين (١٩٣٨) (فى الأول من مارس) وتخرج فى كلية الشرطة (١٩٦١) واجتاز كثيراً من الدورات المتخصصة، وكانت منها دورات تخصصية فى البحث الجنائى (١٩٦٣) ودورات فى المركز القومى للبحوث الجنائية (١٩٦٦) وفى مباحث أمن الدولة (١٩٦٦)، كما حضر دورة

أمنية بالولايات المتحدة الأمريكية (١٩٨٥) وعمل بإدارة المباحث العامة (١٩٦٥) وانتدب للعمل فى ديوان وزارة الداخلية (١٩٨٢ ـ ١٩٨٤).

شغل اللواء حبيب العادلى فى هدوء شديد عدداً من المناصب القيادية المهمة فى الوزارة، فعمل مساعداً للوزير للقناة وسيناء، ومساعداً للوزير لأمن القاهرة، ومساعداً للوزير لأمن الدولة، ومساعداً أول للأمن والمنطقة المركزية، ثم مساعداً أول للوزير لأمن الدولة فى فبراير ١٩٩٦، وقد اختير وزيراً للداخلية فى ١٨ نوفمبر ١٩٩٧ عقب استقالة اللواء حسن الألفى عند وقوع أحداث مذبحة الأقصر.

نال العادلى كثيراً من التقدير فى أثناء خدمته، وقد منح نوط الامتياز عامى ١٩٧٩ و١٩٨٦.



الباب السادس عشر

نواب وزير الداخلية

١. اللواء يوسف حافظ

رجل أمن بارز، وتنفيذى ناجح، كان الوحيد من ضباط الشرطة الذى وصل إلى منصب نائب وزير الداخلية فى عهد الرئيس عبد الناصر،على نحو ما كان اللواء عبد العظيم فهمى هو ضابط الشرطة الوحيد الذى وصل إلى منصب الوزير فى ذلك العهد.

ولد عام عشرة (١٩١٠) وتخرج فى كلية الشرطة عام اثنين وثلاثين (١٩٣٢) وكانت دفعته خامس دفعة من دفعات مدرسة (كلية) الشرطة بعد تحولها إلى مدرسة عليا (أما اللواء عبد العظيم فهمى فقد تخرج فى أولى الدفعات عام ١٩٢٨) وعمل اللواء يوسف حافظ ضابطاً بمديرية أمن القليوبية (مدة ٣ سنوات) فأسيوط (١٠ سنوات) فرئيساً لمباحث الفيوم، فرئيساً لمباحث غرب الاسكندرية، فحكمداراً للقاهرة فمديراً لأمن القاهرة.

وفى ١٩٥٧ وصل إلى رتبة اللواء، وفى ١٩٦٤ مدت خدمته إلى الستين وكان

قانون الشرطة يقضى بأن يحال للتقاعد بعد أن يمضى ٨ سنوات فى رتبة اللواء، ولكنه استثنى من هذا تقديراً لكفاءته.

وفى ١٣ ديسمبر ١٩٦٤ عين محافظاً للمنوفية فى حركة محافظين محدودة (خلفاً للدكتور محمد متولى موسى).

وفى أول أكتوبر ١٩٦٥ اختير نائباً لوزير الداخلية زكريا محيى الدين فى وزارة زكريا محيى الدين نفسه، واستمر فى هذا المنصب فى وزارة صدقى سليمان (سبتمبر ٦٦ - يونيو ١٩٦٧) وكان شعراوى جمعة قد أصبح وزيراً للداخلية. وهكذا عمل يوسف حافظ نائباً للوزير فى وزارتين متتاليين بينما كان الوزيران من ضباط القوات المسلحة!! وكان الأول هو رئيس الوزراء نفسه، أما الثانى فأصبح بعد ذلك بمثابة رجل الداخلية القوى.

كان يوسف حافظ نموذجاً لرجل الأمن الملتزم، وكان متزمتاً فى متابعة الجريمة، وكثيراً ما كان يبلغ بنفسه عن أى مخالفة يراها وهو ماض فى طريقه، وطيلة الفترة التى عمل فيها مديراً لأمن القاهرة حظى بكثير من التقدير. كما كان يتولى منصب محافظ القاهرة بالنيابة فى الفترات التى كان المحافظ صلاح دسوقى يتغيب فيها عن العاصمة. وكان يوسف حافظ رياضياً، وقد اشتهرت عنه هوايته فى ركوب الخيل.

من بين قادة الشرطة الذين اختيروا لمنصب المحافظ يحتل الترتيب الحادى عشر (مكرر) (لا يسبقه إلا السبعة الأوائل الذين عينوا فى سبتمبر ١٩٦٠، والاثنان اللذان عينا فى نوفمبر ١٩٦١، وعبدالسلام خفاجى الذى عين فى ١٩٦٢ خلفا لعبدالعزيز على عند وفاته).

وقد كان يوسف حافظ بمثابة الرجل الثانى بين رجال الشرطة الحديثة (بعد عبدالعظيم فهمى) الذى وصل إلى عضوية مجلس الوزراء.. لكنه لم ينل إلا منصب نائب الوزير.

بعد هذين الرجلين لم يدخل أحد من الدفعات الأولى لمدرسة الشرطة العليا مجلس الوزراء إلى أن جاء ممدوح سالم (دفعة ١٩٤٠) ولمع أكثر منهما، ونال من المناصب ما لم ينله ضابط شرطة قبله ولا بعده حتى وقتنا هذا.



٢. اللواء كمال خير الله

كان اللواء كمال خير الله من القلائل الذين أصبحوا أعضاء فى مجلس الوزراء بدون أن يصبحوا وزراء، وهو واحد من أربعة من لواءات الشرطة مروا بهذه التجربة، وصحيح أنه عمل نائباً لوزير الداخلية (كان وزير الداخلية هو رئيس الوزراء) لمدة ثمانية شهور مع زميله النبوى إسماعيل إلا أنه لم يصبح وزيراً. وليس فى هذا ما يقلل من قيمة كفايته ولكنها طبيعة السياسة.

ولد اللواء كمال خير الله عام واحد وعشرين (١٩٢١) فى السادس عشر من أكتوبر وتخرج فى كلية الشرطة (١٩٤٤) (على حين تخرج النبوى إسماعيل سنة ١٩٤٦، وتخرج حسن أبو باشا سنة ١٩٤٥)، تخرج كذلك فى كلية الحقوق سنة سبع وخمسين (١٩٥٧)، وكان انطباعى عنه فى شبابى أنه من اولئك الذين أحبوا العلم بين أهل الشرطة، وكنت فى هذا متأثرا بقراءتى مقالات له كان يكتبها من حين لآخر فى الصحف - وبخاصة الأهرام - بأسلوب راق. ويؤكد هذا نجاحه وتفوقه فى دبلومات الدراسات العليا لضباط الشرطة، وقد كان الأول فى دفعة ١٩٦٤، وقد أهله هذا للسفر فى بعثة للشرطة إلى الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٦٥) لدراسة إدارة الشرطة.

على الصعيد الوظيفى، عمل اللواء كمال خير الله لبعض الوقت قائداً للسوارى فى كلية الشرطة، كما عمل فى أول حياته الوظيفية فى محافظة السويس، وفى ١٩٧٠ عين مساعداً لمدير أمن القاهرة، وفى ١٩٧١ اختير مديراً للأمن المركزى، ونجح نجاحاً بارزاً، وفى ١٩٧٤ اختير مديراً لأمن القاهرة،

فتعقب المخالفات ، وكان أول مَنْ فكر فى تطهير الباطنية واتخذ فى هذا إجراءات شديدة، وطهر أسواق الموسكى والتوفيقية وسوق بلال، وأزال تعديات التجار على الشارع، وأعادهم إلى الرصيف، ووضع كثيراً من النظم المحكمة، وأجاد تنفيذها .

وفى يوليو ١٩٧٦ رقى كمال خيرالله مساعداً لوزير الداخلية (اللواء سيد فهمى) وبعدها بأربعة شهور وقع عليه الاختيار ليكون محافظاً لسوهاج (نوفمبر ١٩٧٦)، (ومن الطريف أن هذا المنصب قد حظى فيما بعد باثنين من مديرى أمن القاهرة أيضا وهما اللواءان ثروت عطا الله و ممدوح برعى).

ثم وقعت أحداث يناير ١٩٧٧، وأجرى تعديل وزارى فى فبراير ١٩٧٧، أصبح فيه ممدوح سالم رئيس الوزراء وزيراً للداخلية، ومعه نائبا وزير هما كمال خير الله ومحمد النبوى إسماعيل.

ويقى كمال خير الله نائبا للوزير حتى اكتوبر ١٩٧٧ حيث شكلت وزارة ممدوح سالم الرابعة وأصبح النبوى اسماعيل وزيراً للداخلية ثم اختير كمال خير الله محافظا لاسوان فى نهاية العام وحتى اكتوبر ١٩٧٨ حين أخذت الدولة بمبدأ تعيين المحافظين من أبناء الاقليم، وقد خاض كمال خير الله الانتخابات البرلمانية فى ١٩٧٩ وفاز بعضوية مجلس الشعب عن دائرة الوايلى .

كان اللواء كمال خير الله واحداً من الذين اختيروا للكتابة فى جريدة الاهرام تحت عنوان « من مفكرة ....» ، ولكنه لم يواصل النشر .



٣ . اللواء عبدالكريم درويش

ولد عام ستة و عشرين (١٩٢٦) فى السابع من أبريل، فى البرامون محافظة الدقهلية، وتخرج فى كلية الشرطة (١٩٤٦)، فى نفس الدفعة التى

تخرج فيها الوزرا الثلاثة: النبوى إسماعيل وأحمد رشدى وزكى بدر، كما تخرج فيها زميله اللواء فاروق الحينى الذى عين معه فى نفس اليوم نائبا لوزير الداخلية.

نال الدكتور عبد الكريم درويش درجة الماجستير فى العلاقات العامة (١٩٦٠)، ثم الدكتوراه فى الإدارة العامة (١٩٦٢).

تدرج عبد الكريم درويش فى وظائف الشرطة وشغل عدة مناصب مهمة فيها، فقد عمل مديراً للمكتب الفنى لوزير الداخلية، ومديراً للتدريب بمصلحة التدريب بالوزارة، ثم مديراً لمعهد تدريب احتياط الشرطة، فمديراً لكلية الشرطة، وهو المنصب الذى بقى فيه مع ترفيع درجته شيئاً فشيئاً حتى أصبح مساعداً أول للوزير ورئيسا لأكاديمية الشرطة، وقد اختير نائباً للوزير وهو يشغل هذا المنصب.

تمتع الدكتور عبدالكريم درويش - ولايزال - بعضوية عدد من المجالس القومية المهمة، فكان عضواً فى المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، وعضواً فى المجلس القومى للخدمات، وفى أكاديمية البحث العلمى، وفى اتحاد جمعيات التنمية الإدارية. كما انتخب نائبا لرئيس اتحاد اللجان الأوليمبية الأفريقية، ونائباً لرئيس الاتحاد العالمى للتايكوندو، وحصل على كثير من التقدير الرسمى.

وهو زوج الدكتورة ليلى تكلا أستاذة الإدارة بأكاديمية السادات والبرلمانية المخضرمة.

عين عبدالكريم درويش نائبا للوزير فى أول مارس ١٩٨٦ (هو وفاروق الحينى) عقب تعيين زكى بدر وزيراً للداخلية بأيام معدودة، وأديا اليمين الدستورية أمام الرئيس حسنى مبارك، لكن التشكيل الوزارى التالى لم يتضمن اسميهما !.



٤ . اللواء فاروق الحينى

ولد عام ستة وعشرين (١٩٢٦) فى التاسع من ديسمبر، وتخرج فى كلية الشرطة (١٩٤٦) أى أنه يشترك فى مولده وفى دفعته مع زميله فى التعيين كنائب وزير (عبدالكريم درويش)، والوزير نفسه (زكى بدر)، ولكنه كان أصغر من كليهما بشهور.

عمل اللواء فاروق الحينى فى خيالة الشرطة ثم مأموراً لقسم الأزبكية ثم أركان حرب مديرية أمن القاهرة، واختير سكرتيراً عاماً لاتحاد الشرطة الرياضى، ثم عمل مديرا لمعهد أمناء الشرطة، ثم مديراً لمصلحة الأحوال المدنية.

وفى ١٩٧٥ وقع عليه الاختيار ليكون أول مدير للأمن فى سيناء بعد تحريرها ولم تكن فى سيناء للأسف مديرية للأمن قبل هذا، وبهذا أصبح الحينى أول مدير أمن فى سيناء فى ظل نظام الإدارة المحلية، وقد تولى إنشاء هذه المديرية من الصفر كما يقال.

اختير الحينى بعد ذلك مساعداً للوزير للمنطقة المركزية، ومساعداً أول للوزير لقوات الأمن والعمليات، ثم مساعداً أول للوزير للأمن، وقد تولى فى فترة من الفترات رئاسة لجنة شكلت لوضع أسس العلاقات بين القوات المسلحة والشرطة.

عين الحينى نائبا للوزير فى مارس ١٩٨٦ (هو والدكتور عبدالكريم درويش) عقب تعيين زكى بدر وزيراً للداخلية، وأديا اليمين الدستورية أمام الرئيس حسنى مبارك، لكن التشكيل الوزارى التالى لم يتضمن اسميهما!

الباب السابع عشر

نماذج لرجال الشرطة السياسيين

أولاً: اللواء سعد الشربينى

يجدر بى أن أبدأ فأنفل بعض فقرات من مقالى فى رثاء اللواء سعد الشربينى، إذ أننى لا أظن أن طابع هذه الدراسة الجاف يحول بينها وبين أن تشمل بعض ما يسمى بأدب الرثاء، ومع هذا فإنى لا أنكر أن حظ سعد الشربينى وافر فى هذا الكتاب، حيث يحظى بمقال كامل بلغة الأدب، على حين لا يحظى أقرانه إلا بمقالات علمية فحسب.

كتبت فى رثاء سعد الشربينى:

«تتمثل فى سعد الشربينى مجموعة من القيم الاجتماعية والخلقية التى يجتهد الناس فى البحث عنها فيمن يختلطون بهم فلا يجدونها إلا فى الندرة النادرة، وإذا بهذه القيم تتجسد فى سعد الشربينى وهو يعيش بين الناس عاماً بعد عام، ومنصباً بعد منصب، فلا تزداد مكانته مع الأيام إلا حباً وتقديراً واحتراماً وإعتزازاً بكل ما فيها من نبل الطابع، وشرف المقصد، ولين الجانب، واستقامة الخلق، جنباً إلى جنب مع كفاءة الأداء، وحزم الرأى، وسرعة البديهة،وصواب القرار، وحب الوطن، والإخلاص فى العمل.

وقد كانت كل هذه الصفات بارزة فى شخصية سعد الشربينى بالإضافة إلى ثقة عالية فى النفس، وتواضع محبب للناس.

وقد كان قريباً من مواطنيه فى كل مواقعه، وقد رزقه الله القبول فكان فى غنى عن أن يبذل الجهد فى الإقناع، ورزقه الله النباهة الفطرية فكان محدثوه فى غنى عن أن يبذلوا معه الجهد حتى ينالوا الاقتناع.

عمل فى جهاز الأمن المصرى منذ ما قبل الثورة بسبع سنوات، وجاءت الثورة بعواصفها وتقلباتها فاحتفظ لنفسه طيلة فترة حكمها بالأداء المتمكن الهادئ، بعيداً عن الطموحات وعن الجموحات، وحماه جهده وكفاءته مرة بعد أخرى مما كان يحيق بكثير من زملائه الذين كانوا يفضلون الانتماء إلى جماعات سياسية معروفة فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر.

وطيلة عهد الرئيس السادات استطاع سعد الشربينى أن يؤدى واجباته الأمنية والشرطية بكفاءة واضحة، دون أن يفتقد البعد السياسى فى الأداء المهنى، وكان من قدره أن يعمل فى عدة مواقع حساسة توجت بعمله مديرا لأمن أسيوط، فمديرا لمباحث أمن الدولة، وأثبت نفسه فى كل هذه المواقع.

وحين دفعت الحكومة بمحافظ البحيرة عبد الرحيم حتاتة للاستقالة ليرشح نفسه فى الانتخابات البرلمانية التكميلية فى المقعد الذى خلا بإسقاط العضوية عن الوزير الوفدى عبد الفتاح حسن، اختير سعد الشربينى فى ذات اليوم (أغسطس ١٩٧٨) ليكون محافظاً للبحيرة خلفاً لحتاتة الذى كان أقرب رجال الشرطة إلى رئيس الوزراء فى ذلك الوقت [ممدوح سالم]. ويصبح سعد الشربينى بمثابة الثامن والعشرين من ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ، والمحافظ العشرين بعد المائة بين محافظى مصر.

وقبل أن تنقضى ثلاثة شهور على عمله فى البحيرة، كانت الدولة تأخذ بمبدأ تعيين المحافظين من أبناء الإقليم، ومن الطريف أن سعد الشربينى نقل

إلى الدقهلية محافظاً لها، وكان بهذا الوحيد بين المحافظين السابقين من رجال الشرطة الذى استمر فى العمل محافظاً ونقل إلى محافظته الأصلية، على حين خرج بمقتضى هذه الحركة أربعة من رجال الشرطة البارزين، أحدهم هو نائب وزير الداخلية الأسبق اللواء كمال خير الله، وكان الثلاثة الآخرون هم: اللواء محمد أحمد المنياوى، واللواء عبدالحفيظ الباجورى، واللواء حسنى طه نجيب.

وفى الدقهلية استطاع المحافظ الجديد وهو ابن الإقليم، أن يؤلف الناس حول الحكومة، وأن يحقق لأبناء إقليمه كثيرا من الإنجازات، وأن ينهض بمستوى الخدمات إلى أقصى حد ممكن لمحافظ بعيداً عن مركزية القاهرة.

وقد بقى سعد الشربينى محافظاً للدقهلية حتى مايو ١٩٨٠، حيث شُكلت وزارة جديدة واختير أحد الوزراء الذين تركوا الوزارة وهو المهندس توفيق كرارة ليخلف سعد الشربينى فى منصب محافظ الدقهلية بعدما كان سعد الشربينى نفسه قد خلفه فى ذات المنصب فى نوفمبر ١٩٧٨!

وفى مايو ١٩٨١ وقع الاختيار على سعد الشربينى ليعين وزيراً للتنمية الشعبية (ليكون الوزير رقم ٢٩٣ بين وزراء عهد الثورة) خلفاً للمهندس عثمان أحمد عثمان نائب رئيس الوزراء، الذى استقال من منصبه بسبب ما احتواه كتاب «تجربتى» من نقد قاس للرئيس جمال عبد الناصر ونظامه.

وبقى سعد الشربينى فى موقعه هذا فى وزارة الرئيس السادات الأخيرة ووزارة الرئيس مبارك الأولى ووزارة الدكتور فؤاد محيى الدين الأولى، حتى خلفه الفريق يوسف صبرى أبو طالب فى وزارة الدكتور فؤاد محيى الدين الثانية (أغسطس ١٩٨٢).

وفى ذلك الوقت عاد سعد الشربينى ليمارس حياته العامة وليعمل رئيساً لمجلس إدارة بنك بورسعيد الوطنى للتنمية، لكن وطنه يناديه مرة أخرى فى

فبراير ١٩٨٤ ليعود فى حركة محافظين محدودة لم تشمل غيره محافظاً للدقهلية خلفاً لخلفه (وسلفه فى الوقت ذاته) المهندس توفيق حامد كرارة وزير استصلاح الأراضى الأسبق، ويبقى سعد الشربينى محافظاً للدقهلية فترة ذهبية امتدت من فبراير ١٩٨٤ وحتى أبريل ١٩٨٩، كانت بمثابة فترة قياسية فى ذلك الوقت في البقاء فى منصب المحافظ، ولاتزال فترة سعد الشربينى الثانية وحدها بمثابة أطول مدة قضاها محافظ واحد فى محافظة الدقهلية (٥ سنوات وشهران)، وتأتى بعدها فترة إسماعيل فريد محافظ الدقهلية الأول (٥ سنوات وشهر واحد)، أما فترة سعد الشربينى الأولى فقد كانت عاماً ونصف عام.

وينجح سعد الشربينى فى أن يعيد صياغة التوافق بين الإدارة المحلية من ناحية، والتنظيمات الشعبية والسياسية والجماهير فى الدقهلية من ناحية أخرى، ويتجلى هذا واضحاً فى بدء مرحلة مازالت مستمرة حتى الآن من الوفاق بين الإدارة المحلية ممثلة للحكومة والجماهير فى الدقهلية، ويتهيأ بهذا الوفاق الجو المشجع على قيام مشروعات كبيرة يتم تحقيقها بالجهود الذاتية لتعود الدقهلية إلى سالف عهدها متربعة القمة بين أقاليم الجمهورية فى الوعى بمدى أهمية الجهود الذاتية، ومدى قدرتها على تحقيق كثير من الإنجازات.

ولأن سعد الشربينى رجل متحضر بطبعه وبثقافته وتربيته، ولأن الإقليم نفسه متحضر بتاريخه وأهله، فإن جهود سعد الشربينى فى إعادة الوجه الحضارى للمنصورة تثمر بسرعة، وتعود المنصورة إلى سالف عهدها لتأخذ مكاناً متميزاً بين مدن مصر المعمورة وعواصم محافظاتها .

وتتعاون معه جامعة المنصورة وغيرها من الهيئات الإقليمية فى إعادة تنسيق وتجميل وتخطيط المنصورة، وتبرز مشروعات رائدة كجزيرة الورد، وحدائق

الأطفال، ومحطات الركاب الجديدة، وتسير خطط التنمية بمعدلات كفيلة بتحقيق آمال الجماهير والمحافظ نفسه.

وفيما بعد فإن القيادة السياسية تحبذ ترشيح سعد الشربينى نفسه ليكون نائباً عن المنصورة بعدما كان محافظاً لها، ويخوض سعد الشربينى الانتخابات البرلمانية فى ١٩٩٠ فيفوز دون أن يبذل جهداً ضخماً، فقد كانت إنجازاته وشعبيته تسبقه.

وفى كل المواقع التى شغلها سعد الشربينى كان الرجل - كما رأينا - يأتى مثلاً لاختيار متميز فى ظروف متميزة، لأنه لم يكن فرداً بين أفراد، وإنما كان قيمة كبيرة يُنادى عليها بالاسم.

ثم يبتليه الله فى نهاية حياته بأكثر من ابتلاء، فيصبر ويحتسب والقلوب من حوله تدعو له وتحيط به، ويكفى أن أهل إحدى مدن الدقهلية أقاموا فى حى مدينة نصر مسجداً رائع المعمار والتشكيل تخليداً لذكرى ابنه عمرو الذى كان من قدره أن يستشهد فى إحدى حوادث الإرهاب.

وتتبقى من سعد الشربينى بعد كل هذا ذكرى طيبة عطرة على ألسنة الذين عرفوه، والذين سمعوا عنه، ويبقى ذكره على الدوام نموذجاً نادراً لضابط الشرطة الذى نجح فى أن يكون فى قلب الشعب.



ثانيا: اللواء مصطفى عبدالقادر

رجل أمن من الطراز المتميز، سياسى وإدارى بارز، هادئ الطبع.

ولد اللواء مصطفى عبد القادر فى المنيا فى أول يناير سنة أربعين (١٩٤٠)، وقد تخرج فى كلية الشرطة عام تسعة وخمسين (١٩٥٩) وعمل ضابطاً للأمن العام بمديرية أمن الجيزة (٥٩ - ١٩٦٢) ثم بإدارة البحث الجنائى (١٩٦٣)، ثم تدرج بعد ذلك فى وظائف مباحث أمن الدولة حتى أصبح مساعداً للوزير لشئون أمن الدولة ١٩٩١.

وقد حاضر فى معهد القادة ومعهد تدريب ضباط الشرطة وحضر كثيراً من المؤتمرات المحلية والدولية ونال وسام الاستحقاق (١٩٦٤) ووسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى (١٩٨٣).

وفى حركة المحافظين (يوليو ١٩٩٧) كان ضابط الشرطة الوحيد الذى اختير محافظا (وذلك فى مقابل خمسة من لواءات الجيش وواحد من قادة المخابرات)، وقد عمل محافظا للمنيا حتى اختير فى أكتوبر ١٩٩٩ وزيراً للدولة للتنمية المحلية فى وزارة الدكتور عاطف عبيد ولينتقل بهذا الاختيار من موقع أحدث المحافظين إلى موقع وزير المحافظين.

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل الترتيب الثالث والخمسين، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب بعد المائتين.



ثالثا: الدكتور محمد إبراهيم دكرورى

سياسى مخضرم، وبرلمانى مبرز، كان من المتوقع أن يلعب دوراً كبيراً فى عهد الرئيس السادات لسبب وجيه، هو أنه كان مديراً لمكتبه عندما كان الرئيس السادات نائباً للرئيس عبد النّاصر (١٩٦٩-١٩٧٠)، والحقيقة أن الأمور سارت فى هذا الاتجاه بالفعل، ولكنها عندما وصلت إلى قمتها بأسرع مما يتصوره أى من المراقبين بدأ المنحنى فى النزول، وبقوة أيضاً. ومن الممكن لنا أن نلخص ذلك بما حدث فعلاً مع ١٥ مايو ١٩٧١، حين أصبح دكرورى أميناً عاماً للاتحاد الاشتراكى بالنيابة ولكن لمدة ثلاثة أيام فقط، أسند بعدها المنصب إلى الدكتور عزيز صدقى مع الحفاظ على ماء وجه دكرورى بتعيينه أميناً للأمانة العامة المؤقتة التى يرأسها عزيز صدقى (فى ١٨ مايو) ثم ليعود خطوة أخرى للوراء مقرراً فحسب).

وبعض الرواة يقولون إن السادات اكتشف فى الأعقاب التالية مباشرة لحركة ١٥ مايو التصحيحية أن الدكتور دكرورى كان **من الذين لعبوا على الحبلين**، ولم يكن دكرورى وحده فى هذا السلوك، بل إن كثيرين ممن استمروا بعد ذلك مع السادات سلكوا نفس السلوك، ولكن كان من حظ بعضهم أن يفقد بعد قليل جدا ما كان مرشحا له عقب حركة التصحيح، ومن هؤلاء على سبيل المثال وجيه أباظة، فبعدما رشح وزيراً للتموين فى الوزارة الجديدة التى ستؤدى اليمين.. التقى السادات ببعض نواب الصعيد،، وأصبح وجيه أباظة لا وزيراً للتموين ولا محافظاً للقاهرة، وإنما واحداً من المتهمين فى قضية ١٥ مايو.

تخرج محمد إبراهيم دكرورى فى كلية الشرطة (١٩٥٠)، ثم إنه لمس فى الشرطة بعدها الاجتماعى فدرس فى كلية الآداب جامعة الأسكندرية (كان دكرورى فى الأصل من مواليد مركز أبو قرقاص بمحافظة المنيا) ونال ليسانس الدراسات الاجتماعية.. ثم وجد أن ألمع ما فى الدراسات الاجتماعية

هو العلوم السياسية فنال درجة الماجستير فيها. ثم أثبت له الزمن أن أقوى ما فى العلوم السياسية هو تلك التطبيقات المرتبطة بالاقتصاد. فكانت رسالة الدكتوراه فى هذا المجال، وهكذا حصل دكرورى على الدكتوراه من جامعة شمال كارولينا فى أغسطس ١٩٦٥.

بنفس الأسلوب قاد الدكتور محمد إبراهيم دكرورى خطوات نفسه فى الحكومة ومناصبها، فعمل أولا مديراً لمكتب وزير الدولة ثم مديرا لمكتب وزير العدل المركزى ثم عمل برئاسة الجمهورية، فى مكتب البحوث الاقتصادية، خبيراً، أو شيئاً من هذا القبيل، ثم فى قسم المعلومات بالرئاسة.. ثم أصبح فى أواخر عهد عبد الناصر مديراً لمكتب نائب الرئيس (الذى هو الرئيس السادات)!

على صعيد ثالث، وجد الدكتور محمد إبراهيم دكرورى الفرصة فى التنظيم السياسى فى محافظته، وفى أغسطس ١٩٦٧ وصل إلى موقع أمين الاتحاد الاشتراكى بالمنيا، وفى يوليو ١٩٦٨ أصبح عضواً في المؤتمر القومى، وفى يوليو ١٩٦٨ أصبح عضواً باللجنة المركزية (التاريخية). وفى يناير ١٩٦٩ فاز بعضوية مجلس الأمة.

فى ديسمبر ١٩٧٠، وفى أوائل عهد الرئيس السادات شكلت الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى برئاسة عبدالمحسن أبو النور، وكان الدكتور محمد إبراهيم دكرورى واحداً من أعضاء هذه الأمانة، وكانوا ستة وعشرين عضواً.

ثم حدثت الحركة التصحيحية فى ١٥ مايو وأعلنت الصحف أن دكرورى أصبح أميناً عاماً للاتحاد الاشتراكى بالنيابة، هكذا كان الصعود السريع يتهيأ له على نحو ما حدث مثلاً لحافظ بدوى الذى أصبح رئيسا لمجلس الأمة. وفى اليوم التالى أعلنت الصحف أن دكرورى سوف يرأس لجنة الأمن الوطنى لعرض نتائج تحقيقات النيابة عما دار فى اللجنة المركزية، ولكن اتجاه الريح فى اليوم الرابع أعلن عن خبر جديد فى اتجاه آخر وهو تشكيل أمانة عامة

مؤقتة للاتحاد الاشتراكى برئاسة الدكتور عزيز صدقى، على أن يكون الدكتور محمد إبراهيم دكرورى أمينها. ثم يتأكد هذا التوجه بعد أسبوع فى تشكيل الأمانة برئاسة عزيز صدقى ودكرورى مقرراً (وليس أميناً لها).

وتمضى الأيام فلا يدخل الدكتور محمد إبراهيم دكرورى الوزارة، كما لا يتأكد دوره فى الاتحاد الاشتراكى الذى اختير شخص آخر لتولى أمانته كان هو محمد عبد السلام الزيات.

وفى الأيام الأخيرة من شهر أكتوبر ١٩٧١، أجرى تعديل محدود فى مناصب المحافظين شمل أربعة، حيث أجريت حركة تنقلات بين المحافظين بحيث كانت المحصلة النهائية أنه لم يخرج منهم إلى المعاش إلا صلاح مجاهد محافظ الشرقية، ليخلفه دكرورى. والطريف أن صلاح مجاهد كان حتى مايو ١٩٧١ محافظاً لدمياط، ثم نقل محافظا للشرقية خلفاً لفؤاد محيى الدين الذى اختير محافظاً للأسكندرية (خلفاً لممدوح سالم)... ولكن صلاح مجاهد حين كان فى دمياط لم يجد مانعا (وكيف يجد!!) فى حضور اجتماع التنظيم الطليعى هناك.. وكان هذا هو السبب الذى ذهب به(ولو بعد حين) إلى المعاش.. مع أنه هو نفس السبب الذى جاء بدكرورى ليحل محله (وإن لم يكن هذا على سبيل الثواب). بل إن الأطرف من هذا ما يقال من أن صلاح مجاهد كان مرشحاً لتولى وزارة الداخلية قبل ممدوح سالم لولا هذه الصلة، وأبرز أصحاب هذه الرواية هو محمد عبدالسلام الزيات فى كتابه «السادات: الحقيقة والقناع»، وهكذا جاء ممدوح سالم ليأخذ حظا مقرراً لصلاح مجاهد، ثم جاء دكرورى ليخلف صلاح مجاهد نفسه بعدما ضاع حظ دكرورى بأن خلفه فيه محمد عبدالسلام الزيات صاحب الرواية السابقة نفسه.

وليست هذه التفصيلات من قبيل التفصيلات التى تحفل بها مسلسلات التليفزيون الأمريكية، أو كما تبسط الصورة من قبيل «الكراسى الموسيقية»

فحسب، ولكنها تدلنا على مدى ما يمكن أن يصل إليه الصراع على السلطة من مفارقات تعتمد فى النهاية على الحظ بدرجة كبيرة.

وقبل أن ينقضى عام على الدكتور محمد إبراهيم دكرورى فى الشرقية، نقل محافظاً للدقهلية فى سبتمبر ١٩٧٢، وعلى حين مضت أموره على خير فى الشرقية، لم تمض هكذا فى الدقهلية، وكان دكرورى يردد بعد ذلك لخلصائه أن أصعب محافظة هى الدقهلية ، وقد جاءت الأيام بما أثبت صدق مقولته فعلاً.

يمكن لنا أن نتأكد من صعوبة منصب محافظ الدقهلية حين نتأمل نهايات عهود المحافظين فى هذه المحافظة، وعلى سبيل المثال يتضح هذا من النموذج الذى لم يحدث إلا فى الدقهلية، وهو تعاقب كرارة فالشربينى فكرارة فالشربينى، ثم الخروج المبكر من منصب المحافظ لأربعة محافظين من قادة الشرطة البارزين كان من الممكن لهم الوصول إلى كرسى الوزارة وهم: اللواء محمد حسين مدين، واللواء مصطفى كامل، واللواء إبراهيم الشيخ، واللواء فخر الدين خالد، ومن قبل ذلك كانت نهاية مدة عبدالفتاح فؤاد تعطى بعض الإنذارات المبكرة).

ومن الطريف أن الدكتور محمد إبراهيم دكرورى ترك الدقهلية فى آخر فبراير ١٩٧٥ وخلفه السيد محمد على رشيد فى تعديل لم يتضمن إلا هذا الإحلال (أيضاً)، والأطرف من ذلك ما وجدته فى أرشيف الصحافة وأنا أتقصى هذه الأمور من أن إحدى الصحف نشرت بعد ذلك تقريراً لأهل الدقهلية جمعوا فيه مرات غيابه، فوصلت كذا يوماً، ثم قالوا إنه صرف لنفسه بدلات مجموعها كذا.. بمتوسط ٢٣ جنيها شهرياً وكان هذا المبلغ كبيراً جداً لدرجة أن يستكثر على محافظ أن يصرفه بطريقة بيروقراطية بالطبع!!

نُقل دكرورى للأمانة العامة للحكم المحلى، وبقى هناك، لا يسمع له الناس كثير ضجيج فيها لأنه مشغول بمجلس الشعب الذى أصبح من نصيبه فيه رئاسة اللجنة الاقتصادية (١٩٧٦) ثم لجنة الخطة والموازنة بعد ذلك (إلى أن خلفه الدكتور طلبة عويضة)..وفى نوفمبر ١٩٧٨ استقال الدكتور دكرورى من منصبه فى الأمانة العامة للحكم المحلى؛ ووجد الدكتور الدكرورى مجاله فى البنوك الناشئة حيث ترأس بنك المنيا الوطنى للتنمية، كما واصل نشاطه فى البرلمان فى هدوء حتى فاز أيضا فى الانتخابات البرلمانية لمجلس الشعب (١٩٩١).



رابعا: عبد الحليم الصعيدى

يعد عبد الحليم الصعيدى نموذجاً متفرداً بين المحافظين جميعاً ، بل بين ضباط الشرطة فهو الوحيد الذى قاد خطواته فى تتابع نادر بين أربعة مجالات حيث عمل ضابطاً للشرطة، وعمل كواحد من رجال أو موظفى الإدارة المحلية وانتخب عضواً بمجلس الشعب، وعين محافظاً ، وفى كتابنا «المحافظون» أشرنا إلى هذا المعنى، وعند تصنيفه من بين الطوائف المختلفة آثرنا (للأسباب التى ذكرناها فى دراستنا تلك) أن نجعله ضمن المحافظين الذين دفع بهم العمل السياسى إلى كرسى المحافظة!!

ولد عبد الحليم الصعيدى فى أول مايو عام تسعة وعشرين (١٩٢٩) فى مركز طنطا وتخرج فى كلية الشرطة سنة اثنتين وخمسين (١٩٥٢) ، وعمل ضابطاً فى مديرية الشرطة (١٩٥٢) ، فضابطاً للمباحث (١٩٥٤) فضابط اتصال بين القوات البريطانية والسلطة المصرية فى فايد (١٩٥٦) ثم عاد إلى العمل فى سلك المباحث وترأس قسم المباحث فى مراكز بنها والواسطى وبنى سويف ثم ترأس مباحث مديرية المنوفية .

انتقل عبد الحليم الصعيدى (وفى مرحلة مبكرة بالنسبة لأمثاله من ضباط الشرطة) إلى العمل فى الإدارة المحلية حيث عمل سكرتيراً عاماً مساعداً ثم سكرتيراً عاماً فى محافظات المنوفية ، وكفر الشيخ ، والقاهرة ، والغربية حتى ١٩٧٩ حيث آثر أن يترك مجال العمل فى الإدارة المحلية ورشح نفسه عضواً بمجلس الشعب عن دائرة محلة روح بمحافظة الغربية (١٩٧٩) وفاز بعضوية المجلس .

فى سبتمبر ١٩٨١ عين عبد الحليم الصعيدى محافظاً لقنا خلفاً لعبد المنصف حزين الذى نقل محافظاً للمنوفية ونتيجة لهذا الاختيار استقال الصعيدى من منصبه كعضو فى مجلس الشعب طبقاً للدستور الذى يحظر

الجمع بين عضوية البرلمان ومناصب المحافظين !! وكان قرار تعيينه محافظاً أحد القرارات الأخيرة فى عهد الرئيس السادات. وفى قنا برزت جهود كثيرة لعبد الحليم الصعيدى كان أبرزها إعلامياً بالطبع إقامة أوبرا عايدة للمرة الأولى فى الأقصر .. وقد بقى عبد الحليم الصعيدى محافظاً لقنا حتى خلفه المستشار عبد الرحيم نافع فى ١٩٨٩.

نال الصعيدى كثيراً من التقدير الدولى ومنح وسام الكوماندز من الرئيس الفرنسى (١٩٨٢) ووساماً آخر من رئيس البرتغال (١٩٨٢) ومن الرئيس الألمانى (١٩٨٠) .

خامسا : صلاح دسوقى

واحد من المحافظين الواحد والعشرين الأوائل، وضابط شرطة شارك الضباط الأحرار بصورة أو أخرى بعض جهدهم من أجل الثورة.

ولد فى مصر الجديدة عام ثلاثة وعشرين (١٩٢٣) وتخرج فى كلية البوليس عام أربعة وأربعين (١٩٤٤) وعمل ضابطاً بالبوليس ووصل إلى رتبة الصاغ، وبعد قيام الثورة عمل كأركان حرب لوزارة الداخلية. وفى أبريل ١٩٥٨ اختير صلاح دسوقى سكرتيراً عاماً لمجلس الوزراء، وفى ١٩٥٩ رأس الهيئة الفرعية لرعاية الشباب بالإقليم المصرى .

وعند تطبيق نظام الإدارة المحلية اختير صلاح دسوقى كأول محافظ للقاهرة (١١ سبتمبر ١٩٦٠) وبقى فى هذا المنصب حتى ١٩٦٥ حيث خلفه سعد زايد ، بينما نقل صلاح دسوقى (٧ يوليو ١٩٦٥) سفيراً بوزارة الخارجية وفى أكتوبر ١٩٦٥ عين سفيراً فى فنلندا وبقى فى هذا المنصب حتى أحيل إلى التقاعد فى مايو ١٩٦٨ . أى عندما كان فى الخامسة والأربعين.

كان لصلاح دسوقى نشاط رياضى كبير فقد كان سباحاً مبرزاً كما كان لاعب تنس مشهوراً ، وكان بطل مصر فى الشيش ومثل بلاده (١٩٥٢) فى دورة هلسنكى ، وفى البطولة الدولية التى أقيمت فى نادى الجزيرة بمصر . كما كان من أشهر لاعبى كرة البولو ، وقد اعتزل هذه اللعبة عام ١٩٦٠ .

وفى نوفمبر ١٩٦٢ اختير صلاح دسوقى رئيساً للنادى الأهلى ، وفى ديسمبر ١٩٦٠ كان قد اختير رئيساً لاتحاد السلاح ، وفى ١٩٦٤ اختير رئيساً فخرياً لمركز شباب عابدين، كما ترأس صلاح دسوقى جمعية رواد التنس .

وقد تزوج صلاح دسوقى قبل تعيينه محافظاً بعام واحد من ابنة شقيق الدكتور نور الدين طراف رئيس المجلس التنفيذى (أى مجلس الوزراء فى الإقليم المصرى فى أثناء الوحدة) فى ذلك الوقت.

وشارك صلاح دسوقى فى النشاط السياسى والبرلمانى وانتخب بالتزكية (مايو ١٩٥٩) عضواً بالاتحاد القومى عن شبرا ملكان مركز المحلة الكبرى .

بعد إحالته للتقاعد عمل صلاح دسوقى فى مجال الفنادق ورأس مجلس إدارة شركة سيناء للفنادق ونوادى الغوص ، كما عمل مديراً إقليمياً لمركز البحوث للتنمية الإدارية التابع للأمم المتحدة.

وفى حوار نشر على أربع حلقات مع جريدة الأنباء الكويتية (١٩٨٨) سرد صلاح دسوقى ذكرياته عن قيام الثورة ، وتعيينها له أركان حرب وزارة الداخلية عقب الثورة مباشرة .. وكيف بدأت علاقته بالضباط الأحرار منذ عين كحارس على عزيز المصرى فى الأربعينيات .



الباب الثامن عشر

تتابع اختيار قادة الشرطة

فى مناصب المحافظين

فى الباب التالى (الباب التاسع عشر) سوف نقدم نبذات كاملة للتعريف بقادة الشرطة الذين تولوا منصب المحافظ، وكنت قد رتبت الباب التالى (الباب التاسع عشر) ترتيبا أبجديا باعتباره بمثابة موسوعات شخصيات [وكذلك كنت قد فعلت فى الأبواب الثلاثة السابقة]، ولكنى وجدت أن من الأفضل أن أرتبه ترتيباً زمنياً حسب وصول كل قائد شرطى من هؤلاء إلى منصب المحافظ، ومع أن هذا قد يصعب نوعاً ما البحث عن كل شخصية من هذه الشخصيات إلا بالعودة إلى الفهرس أو إلى الذاكرة التى تعى الترتيب التاريخى للتعيين فى منصب المحافظ، إلا أنه من ناحية أخرى يعطى مزية هائلة تتمثل فى التعرف على تطور و تتابع اختيار القيادات الشرطية لمنصب المحافظ ووصول كل من هؤلاءإلى هذا المنصب بالموازاة لأقرانه ولزملاءه فى الدفعة والسن ... الخ ، وفضلاً عن هذا فإن هذا الباب يقدم هذا التوالى مرتبطاً بعهود رؤساء الجمهورية ووزراء الداخلية الذين تم فى عهدهم هذا التعيين.

وقد وجدت أن علىّ مع هذا أن أشير فى الباب التالى (الباب التاسع عشر) إشارات سريعة إلى المحافظين الذين تناولت سيرة حياتهم من قبل فى

الأبواب الثلاثة السابقة [على سبيل التذكار كما يقال فى الحركات القضائية] وهكذا أشرت إلى ممدوح سالم فى ترتيبه مع أنه معرف به فى الباب الرابع عشر، وأشرت إلى قادة الشرطة الثلاثة الذين وصلوا إلى منصب وزير الداخلية (وهم زكى بدر، ومحمد عبدالحليم موسى، وحسن الألفى) وقد قدمنا التعريف بهم فى الباب الخامس عشر ، والمحافظين الذين وصلوا إلى منصب نائب وزيرالداخلية (يوسف حافظ، وكمال خير الله) وقد قدمنا التعريف بهم فى الباب السادس عشر ، والمحافظين الآخرين الذين وصلوا إلى منصب الوزير (سعد الشربينى، ومصطفى عبدالقادر)، والثلاثة الذين قدمنا عنهم نبذة فى الباب السابع عشر (صلاح دسوقى، ومحمد دكرورى، وعبدالحليم الصعيدى) .

أما فى هذا الباب فسوف نقدم على سبيل الإضاءة قائمة بتعاقب اختيار المحافظين من بين ضباط الشرطة مرتبين هؤلاء حسب توليهم هذا المنصب، وسنذكر المحافظات التى تولوها على التعاقب ثم نهاية عهدهم بمناصب المحافظين، وسوف نشير إلى تاريخ توليهم مناصب المحافظين بالطبع، وسوف نشير بالطبع إلى ترتيب وأسماء الوزراء ونواب الوزراء الذين تولوا منصب المحافظ قبل الوزارة من بين هؤلاء.

وهذه إذن هى قائمة بالمحافظين الذين إختيروا من بين قادة الشرطة، مرتبة ترتيباً تاريخياً ابتداء بالأقدم فالأحدث:

□□ فى سبتمبر ١٩٦٠:

١ ـ اللواء محمود طلعت	للسويس ثم دمياط حتى ١٩٦٨
٢ ـ اللواء صديق عبداللطيف	الإسكندرية حتى ١٩٦١
٣ ـ اللواء عبدالرءوف عاصم	قنا حتى ١٩٦١
٤ ـ اللواء عبدالعزيز على	الشرقية حتى ١٩٦٢
٥ ـ اللواء عبدالحفيظ أبو غنيمة	القليوبية حتى ١٩٦١

٦ ـ اللواء محمد حسن خورشيد — سوهاج حتى ١٩٦١

٧ ـ صلاح دسوقى — القاهرة حتى ١٩٦٥

□□ فى نوفمبر ١٩٦١:

٨ ـ اللواء عبدالحميد خيرت — سوهاج حتى ١٩٦٨

٩ ـ اللواء عبدالله غبارة — قنا حتى ١٩٦٨

□□ فى ١٩٦٢:

١٠ ـ اللواء عبدالسلام خفاجى — الشرقية حتى ١٩٦٨

□□ فى ١٩٦٤:

١١ ـ اللواء يوسف حافظ — المنوفية حتى ١٩٦٥ حيث اختير نائبا وزير الداخلية

١٢ ـ اللواء محمد سيف اليزل خليفة — السويس فالبحر الأحمر حتى ١٩٦٨

□□ فى ١٩٦٥:

١٣ ـ اللواء أحمد محمد على — الغربية حتى مطلع ١٩٦٧

□

ثم يبدأ عهد قادة الشرطة الذين اختيروا لمناصب المحافظين فى أثناء تولى شعراوى جمعة منصب وزير الداخلية:

□□ فى ١٩٦٧ :

١٤ ـ اللواء ممدوح سالم — أسيوط فالغربية فالإسكندرية حتى مايو ١٩٧١، حيث اختير وزيراً للداخلية، فنائبا لرئيس الوزراء فرئيسا للوزراء

□□ فى مايو ١٩٦٨:

١٥ ـ اللواء محمود السباعى	القليوبية حتى ١٩٦٨
١٦ ـ اللواء صلاح مجاهد	دمياط فالشرقية حتى ١٩٧١
١٧ ـ اللواء حسن كامل محمد	البحر الأحمر حتى وفاته فى ١٩٦٩
١٨ ـ اللواء حسن رشدى	بورسعيد فدمياط حتى ١٩٧٢

□

ثم تبدأ سلسلة قادة الشرطة الذين اختيروا لمناصب المحافظين فى أثناء تولى ممدوح سالم وزارة الداخلية ومنصب نائب رئيس الوزراء:

□□ فى مايو ويونيو ١٩٧١:

١٩ ـ اللواء مصطفى علوانى	أسوان حتى ١٩٧٤
٢٠ ـ اللواء حسين كامل مصطفى	المنوفية حتى ١٩٧٤

□□ وفى أكتوبر ١٩٧١:

٢١ ـ اللواء حسين الريحانى	كفر الشيخ حتى ١٩٧٦

□□ فى سبتمبر ١٩٧٢:

٢٢ ـ اللواء محمد أحمد المنياوى	دمياط فالقليوبية حتى ١٩٧٨

□□ فى مارس ١٩٧٣:

٢٣ ـ اللواء شفيق عصمت	بنى سويف حتى ١٩٧٦

□□ فى مايو ١٩٧٤:

٢٤ ـ اللواء عبدالحليم حتاتة	البحيرة حتى ١٩٧٨
٢٥ ـ اللواء محمود يونس الأنصارى	أسوان حتى ١٩٧٧

□

وتبدأ سلسلة قادة الشرطة الذين اختيروا لمناصب المحافظ فى أثناء تولى ممدوح سالم منصب رئيس الوزراء والسيد فهمى منصب وزيرالداخلية:

□□ فى مارس ١٩٧٦:

٢٦ ـ اللواء عبدالحفيظ الباجورى — قنا حتى ١٩٧٨

□□ وفى نوفمبر ١٩٧٦:

٢٧ ـ اللواء كمال خير الله — سوهاج حتى يناير ١٩٧٧ حيث اختير نائباً لوزير الداخلية، ثم محافظاً لأسوان حتى أكتوبر ١٩٧٨

□

ويأتى بعد هذا لواء اختير محافظا فى أثناء تولى ممدوح سالم رئاسة الوزارة ووزارة الداخلية معاً .

□□ فى مايو ١٩٧٧:

٢٨ ـ اللواء حسنى طه نجيب — سوهاج حتى ١٩٧٨

□

وتبدأ بعد هذا سلسلة قادة الشرطة الذين اختيروا لمنصب المحافظ فى أثناء تولى محمد النبوى إسماعيل منصب وزير الداخلية (فى وزارات ممدوح صالم ومصطفى خليل)، ومنصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية فى وزارة الرئيس السادات الأخيرة:

□□ فى أغسطس ١٩٧٨:

٢٩ ـ اللواء سعد الشربينى — البحيرة ثم الدقهلية ثم وزيراً ثم الدقهلية

□□ وفى نوفمبر ١٩٧٨:

٣٠ ـ اللواء محمد فتح الله سلامة — كفر الشيخ حتى ١٩٨٠

□□ فى نوفمبر ١٩٧٩:

٣١ ـ اللواء محمد أمين ميتكيس — الشرقية حتى ١٩٨٧

□□ فى مايو ١٩٨٠:

٣٢ ـ اللواء ثروت عطا الله — سوهاج ثم الفيوم حتى ١٩٨٧

٣٣ ـ اللواء كمال الحديدى — المنيا حتى ١٩٨١

□□ فى سبتمبر ١٩٨١:

٣٤ ـ اللواء محمد صلاح إبراهيم — المنيا حتى ١٩٨٦

□

وتبدأ بعد هذا سلسلة قادة الشرطة الذين اختيروا لمنصب المحافظ فى أثناء تولى **حسن أبو باشا** لمنصب وزير الداخلية:

□□ فى مايو ١٩٨٢:

٣٥ ـ اللواء زكى بدر — أسيوط حتى ١٩٨٦ حيث اختير وزيراً للداخلية

٣٦ ـ اللواء محمد فوزى معاذ — الإسكندرية حتى وفاته فى ١٩٨٦

□□ وفى أكتوبر ١٩٨٤:

٣٧ ـ اللواء عبدالرحمن الفرماوى — بورسعيد حتى يونيو ١٩٨٦

□

وتبدأ بعد هذا سلسلة قادة الشرطة الذين اختيروا لمنصب المحافظ فى أثناء تولى **زكى بدر** لمنصب وزير الداخلية، ونلاحظ أن فترة أحمد رشدى كوزير للداخلية لم تشهد صعود أى من قادة الشرطة إلى منصب المحافظ:

□□ فى مارس ١٩٨٦:

٣٨ ـ اللواء محمد سامى خضير — أسيوط فبورسعيد حتى ١٩٩٢

□□ فى نوفمبر ١٩٨٦:

٣٩ ـ اللواء عبدالتواب رشوان — المنيا حتى أبريل ١٩٩٠

٤٠ ـ اللواء ممدوح سليم زكى — أسيوط حتى أكتوبر ١٩٨٧

□□ فى أكتوبر ١٩٨٧:

٤١ ـ اللواء محمد عبدالحليم موسى — أسيوط حتى ١٩٩٠ حيث اختير وزيراً للداخلية

٤٢ ـ اللواء محمد حسين مدين — بنى سويف ثم الدقهلية حتى مارس ١٩٩١

□□ فى أبريل ١٩٨٩:

٤٣ ـ اللواء حسن محمد الألفى — سوهاج ثم أسيوط حتى أبريل ١٩٩٣ حيث عين وزيراً للداخلية



وتبدأ بعد هذا سلسلة قادة الشرطة الذين اختيروا لمنصب المحافظ فى أثناء تولى محمد عبدالحليم موسى لمنصب وزير الداخلية:

□□ فى يناير ١٩٩٠:

٤٤ ـ اللواء ممدوح برعى — سوهاج حتى مارس ١٩٩١

□□ وفى أبريل ١٩٩٠:

٤٥ ـ اللواء عبدالحميد بدوى — المنيا حتى يناير ١٩٩٦

□□ فى مارس ١٩٩١:

٤٦ ـ اللواء مصطفى كامل — للدقهلية حتى أبريل ١٩٩٣

٤٧ ـ اللواء محمد حسن طنطاوى — سوهاج ثم الفيوم حتى أكتوبر ١٩٩٩

□□ وفى مايو ١٩٩٢:

٤٨ ـ اللواء جميل أبو الدهب بورسعيد حتى أبريل ١٩٩٣

□

وتبدأ بعد هذا سلسلة من قادة الشرطة الذين اختيروا لمنصب المحافظ فى أثناء تولى اللواء **حسن الألفى** لمنصب وزير الداخلية:

□□ **فى أبريل ١٩٩٣:**

٤٩ ـ اللواء فخر الدين خالد بورسعيد حتى أكتوبر ١٩٩٩

٥٠ ـ اللواء إبراهيم حسن الشيخ الدقهلية حتى يناير ١٩٩٦

□□ **فى يناير ١٩٩٦ :**

٥١ ـ اللواء منصور عيسوى المنيا حتى يوليو ١٩٩٧

٥٢ ـ أحمد عبد العزيز بكر سوهاج حتى يوليو ٢٠٠١

□□ **فى يوليو ١٩٩٧ :**

٥٣ ـ اللواء مصطفى عبد القادر المنيا حتى أكتوبر ١٩٩٩ حيث اختير وزيراً للتنمية المحلية

□

وتبدأ بعد هذا سلسلة قادة الشرطة الذين اختيروا لمنصب المحافظ فى أثناء تولى اللواء **حبيب العادلى** لمنصب وزيرالداخلية:

□□ **فى أكتوبر ١٩٩٩ :**

٥٤ ـ اللواء أحمد همام لأسيوط حتى الآن

٥٥ ـ اللواء حسن حميدة للمنيا حتى الآن

٥٦ ـ اللواء محمد مصطفى الشناوى للدقهلية حتى يوليو ٢٠٠١

٥٧ ـ اللواء عادل لبيب قنا حتى الآن

◻◻ فى يوليو ٢٠٠١ :

٥٨ ـ اللواء ممدوح كدوانى لسوهاج حتى الآن

٥٩ ـ اللواء أحمد سعيد صوان للدقهلية حتى الآن

جدول مقارن بأعداد قادة الشرطة

الذين اختيروا لمنصب المحافظ فى العهود المختلفة

لوزراء الداخلية المتعاقبين منذ ١٩٦٦ وحتى ٢٠٠٢

فى عهد شعراوى جمعة	٥
فى عهدى ممدوح سالم	٨
فى عهد السيد فهمى	٢
فى عهد النبوى إسماعيل	٦
فى عهد حسن أبو باشا	٣
فى عهد زكى بدر	٦
فى عهد محمد عبدالحليم موسى	٥
فى عهد حسن الألفى	٥
فى عهد حبيب العادلى	٦

تتابع قادة الشرطة الذين تولوا منصب المحافظ
مع ذكر دفعاتهم التى تخرجوا منها

الترتيب				
١	محمود طلعت	صديق عبداللطيف	عبدالرءوف عاصم	عبدالعزيز على (١٩٣٢)
	عبدالحفيظ أبوغنيمة (١٩٣١)	محمد حسن خورشيد		صلاح دسوقى
٨	عبد الحميد خيرت (١٩٣٠)	عبدالله غبارة		
١٠	عبد السلام خفاجى			
١١	يوسف حافظ (١٩٣٢)	محمد سيف اليزل خليفة		
١٣	أحمد محمد على			
١٤	ممدوح سالم (١٩٤٠)			

١٥	حسن رشدى (١٩٣٧)	محمود السباعى (١٩٣٧)	صلاح مجاهد (١٩٣٣)	حسن كامل محمد (١٩٣٧)
١٩	مصطفى علوانى (١٩٣٨)	حسين كامل مصطفى (١٩٤٠)		
٢١	حسين الريحانى (١٩٤٠)			محمد إبراهيم دكرورى (١٩٥٠)
٢٢	محمد أحمد المنياوى (١٩٤٠)			
٢٣	شفيق عصمت (١٩٤٠)			
٢٤	محمود يونس الأنصارى (١٩٤١)	عبدالحليم حتاتة (١٩٤٠)		
٢٦	عبد الحفيظ الباجورى			
٢٧	كمال خير الله (١٩٤٤)			
٢٨	حسنى طه نجيب			
٢٩	سعد الشربينى (١٩٤٥)			

٣٠	محمد فتح الله سلامة (١٩٤٦)		
٣١	محمد أمين ميتكيس (١٩٤٥)		
٣٢	كمال الحديدى (١٩٤٤)	ثروت عطا الله (١٩٤٧)	
٣٤	محمد صلاح الدين إبراهيم (١٩٤٥)		عبدالحليم الصعيدي (١٩٥٢)
٣٥	زكى بدر (١٩٤٦)	محمد فوزى معاذ (١٩٤٩)	
٣٧	عبد الرحمن الفرماوى (١٩٤٦)		
٣٨	محمد سامى خضير (١٩٥٤)		
٣٩	عبد التواب رشوان (١٩٥٤)	ممدوح سليم زكى (١٩٦٠)	
٤١	محمد عبدالحليم موسى (١٩٥٤)	محمد حسين مدين (١٩٥٣)	

٤٣	حسن الألفى (١٩٥٧)			
٤٤	ممدوح برعى (١٩٥٥)			
٤٥	عبدالحليم بدوى (١٩٥٤)			
٤٦	مصطفى كامل (١٩٥٤)	محمد حسن طنطاوى (١٩٥٤)		
٤٨	جميل أبو الدهب (١٩٥٤)			
٤٩	فخر الدين خالد (١٩٥٨)	إبراهيم الشيخ (١٩٥٧)		
٥١	منصور عيسوى (١٩٥٩)	أحمد عبدالعزيز بكر (١٩٦٠)		
٥٣	مصطفى عبد القادر (١٩٥٩)			
٥٤	أحمد همام (١٩٦٢)	حسن حميدة (١٩٦٢)	محمد مصطفى الشناوى (١٩٦٦)	عادل لبيب (١٩٦٧)
٥٨	أحمد سعيد صوان (١٩٦٣)	ممدوح كدوانى (١٩٦٧)		

الباب التاسع عشر

قادة الشرطة الذين
تولوا منصب المحافظ

اللواء صديق عبد اللطيف

أول محافظ للإسكندرية فى ظل نظام الإدارة المحلية، كان واحدا من المحافظين الواحد والعشرين الأوائل وقبل هذا كان من ضباط الشرطة القدامى الذين عملوا لفترة طويلة فى ظل حكم الثورة بعد قيامها. وقد تدرج فى وظائف البوليس حتى عين مديراً لأمن الإسكندرية.

نال صديق عبد اللطيف كثيراً من التقدير البروتوكولى أثناء عمله، إذ نال وسام الاستحقاق (سبتمبر ١٩٥٩)، كما منحه الرئيس السودانى الفريق عبود وسام السودان (١٩٦٠) .

وقد اختير كأول محافظ للإسكندرية (سبتمبر١٩٦٠)، وبهذا كان أيضاً أول مدير للأمن يتولى منصب المحافظ فى نفس المحافظة التى عمل بها مديرا للأمن، وبقى فى هذا المنصب حتى سبتمبر ١٩٦١ فقط حيث خلفه السيد

محمد حمدى عاشور. وبهذا كان أول المحافظين الذين تركوا مناصبهم على نحو ما كان أول المحافظين الذين عينوا!!



اللواء محمود طلعت

واحد من المحافظين الواحد والعشرين الأوائل، ولد فى السروهيت مركز منوف محافظة المنوفية، وكان والده ضابط بوليس وكذلك كان أشقاؤه الأربعة.

وقد عمل اللواء محمود طلعت ضابطاً فى السجون حيث شهد سجن الزعيمين النقراشى وأحمد ماهر وهما شابان فى إحدى القضايا الوطنية، ثم نقل إلى ليمان طرة، ثم عمل مساعداً لقومندان الحرس البرلمانى حين كان البرلمان المصرى مركزاً لليبرالية المصرية ونشاطها السياسى، وقد تصادف أيضاً أن شهد اغتيال أحمد ماهر باشا فى البرلمان.

وقد تدرج اللواء محمود طلعت فى مناصب الشرطة حتى أصبح محافظاً للسويس (فى النظام القديم).

وفى سبتمبر ١٩٦٠ مع بدء نظام الحكم المحلى كان محمود طلعت هو المحافظ الوحيد الذى احتفظ بنفس موقعه من النظام القديم، وعين فى نظام الإدارة المحلية الجديدة محافظا للسويس أيضا (وهو بهذا يمثل ما أطلقنا عليه اتفاق الاسم، واختلاف المدلول إذ أن منصب محافظ السويس كان قبل نظام الإدارة المحلية ذا صلاحيات مختلفة عن صلاحياته بعدها، ومع هذا فقد انتقل محمود طلعت نفسه من هذا المنصب إلى ذاك مع بقاء لقبه كما هو: محافظا للسويس).

وبعد فترة قصيرة نقل اللواء محمود طلعت فى نوفمبر ١٩٦١ محافظاً لدمياط خلفا للسيد محمد حمدى عاشور الذى اختير محافظاً للإسكندرية بينما خلفه فى السويس شعراوى جمعة.

وكان اللواء محمود طلعت قد عمل قبل ذلك فى أثناء خدمته الشرطية فى إقليم دمياط لمدة عام كامل.

وقد بقى اللواء محمود طلعت محافظاً لدمياط حتى مايو ١٩٦٨ وأحيل للتقاعد ومنح وسام الاستحقاق ضمن ثمانية محافظين سابقين وخلفه اللواء صلاح مجاهد.



اللواء عبد الرءوف عاصم

واحد من المحافظين الواحد والعشرين الأوائل. أول محافظ لقنا فى ظل نظام الإدارة المحلية وقد عمل محافظاً لقنا منذ سبتمبر ١٩٦٠ وحتى نوفمبر ١٩٦١ فقط، حيث خلفه اللواء عبدالله غبارة، وبهذا يعد اللواء عبد الرءوف عاصم واحداً من المحافظين الأربعة الأوائل الذين لم يمكثوا فى منصب المحافظ إلا أربعة عشر شهراً (شأنه فى ذلك شأن صديق عبد اللطيف وعبد الحفيظ أبو غنيمة ومحمد حسن خورشيد).

هذا وقد كان اللواء عبد الرءوف عاصم ضابط شرطة مبرزاً، وقد تدرج فى مناصب البوليس حتى عين مديراً عاماً لمصلحة السجون فى درجة وكيل وزارة مساعد، وفيما عدا هذا لا يأتى ذكره فى الأدبيات المتاحة عن تلك الفترة.



اللواء عبد العزيز على

ينبغى أولاً التنبيه إلى الخلط الذى كثيرا ما يحدث فى الأدبيات السياسية والتاريخية بين كل من اللواء عبدالعزيز على أحد قادة الشرطة الذين تولوا منصب المحافظ، وبين السياسى الوطنى عبدالعزيز على الملقب بأبى الفدائيين والذى عمل فى بداية الثورة وزيراً للشئون البلدية والقروية لفترة

قصيرة، ثم كان واحداً من الذين وجهت إليهم الاتهامات فى المؤامرات التى نسبت إلى الإخوان المسلمين للاستيلاء على الحكم، ويرد ذكره فى كثير من الكتابات السياسية التى تناولت هذه المرحلة وبخاصة كتاب السيدة زينب الغزالى «أيام من حياتى». وأحيانا ما تمنحه بعض هذه الكتابات رتبة «الباشا» مع أنه لم ينلها، ورتبة «اللواء» مع أنه لم يكن شرطيا، إنما هو تجارى تخرج فى مدرسة التجارة العليا وعمل بالحكومة وكان موظفا فى وزارة الشئون البلدية والقروية حين رأت الثورة فى سبتمبر ١٩٥٢ أن تختاره وزيراً لهذه الوزارة تكريماً لماضيه الوطنى الممتد.

أما اللواء عبدالعزيز على أحد المحافظين الأوائل وأحد قادة الشرطة، فهو رجل أمن قديم ومحافظ ناجح، وواحد من المحافظين الواحد والعشرين الأوائل وقد كان من قدامى ضباط الشرطة الذين استعانت بهم الثورة منذ قامت.

ولد عام اثنين (١٩٠٢) فى الرابع والعشرين من يونيو ، وتخرج فى مدرسة الشرطة عام اثنين وعشرين (١٩٢٢) وتدرج فى وظائف الشرطة حتى أصبح مساعداً لحكمدار القاهرة (١٩٥٢) ووكيلا للحكمدار (١٩٥٣) فحكمداراً للقاهرة (١٩٥٤).

وفى ١٩٥٧ اختير مديراً لمصلحة الأمن العام فوكيلاً مساعداً لوزارة الداخلية فى سبتمبر ١٩٦٠.

وعند بدء نظام الإدارة المحلية وقع الاختيار عليه ليكون أول محافظ للشرقية ، وبقى اللواء عبد العزيز على فى هذا المنصب حتى وفاته فى أبريل ١٩٦٢ وقد كان أول محافظ يتوفى فى منصبه، وكان أول المحافظين القلائل الذين توفوا وهم يشغلون مناصبهم (شأنه فى هذا شأن عمر زعفان، ومحيى الدين أبو العز، وحسن كامل محمد، وقدرى عثمان بدر، وفوزى معاذ، وسميح السعيد)، وقد خلفه اللواء عبد السلام خفاجى.

وفى مدينة الزقازيق أطلق اسمه على الشارع الرئيسى الذى يربط الزقازيق بطريق المنصورة، وهو الشارع الذى يقع فيه بيت محافظ الشرقية ويقع على ناصيته أيضا مقر ديوان المحافظة.



اللواء عبد الحفيظ أبو غنيمة

تنفيذى ناجح، واحد من المحافظين الواحد والعشرين الأوائل، بتوليه منصب المحافظ أصبح أبرز مَنْ عرفوا من بين ضباط الشرطة برجال الإدارة القدامى، وهو الوحيد من بينهم الذى تولى منصب المحافظ، كان مديراً للقليوبية عندما تم تطبيق نظام الإدارة المحلية، وعند تطبيق النظام الجديد عين محافظاً للقيلوبية (سبتمبر ١٩٦٠)، وبهذا يكون واحداً من ثلاثة تولوا مناصب المحافظ فى المحافظات التى كانوا يعملون فيها ، فاللواء محمود طلعت كان محافظاً للسويس فى النظام القديم وأصبح محافظاً لها فى النظام الجديد ، لم يتغير اسم منصبه وإنما تغير مدلوله ، أما أبو غنيمة فكان مديراً للقليوبية وأصبح محافظاً لها أى أن اسم منصبه قد تغير ولكن مدلوله بقى كما هو إذ هو فى الحالين الرجل الأول فى المديرية أو [المحافظة بعد أن تغير الاسم من مديرية إلى محافظة]. أما الثالث فهو اللواء صديق عبداللطيف مدير أمن الإسكندرية الذى أصبح محافظاً لها.

تخرج أبو غنيمة فى كلية الحقوق (١٩٣١) وعمل معاوناً للإدارة (وهى وظيفة مدنية كان من يعينون فيها يتولون مهام وشئون الإدارة فى أقسام البوليس، وقد عمل بها أديبنا الأستاذ يحيى حقى - على سبيل المثال - فى أول حياته، كما عمل بها رئيس التليفزيون الأسبق الأستاذ سعد لبيب) وقد عمل أبو غنيمة فى مراكز الواسطى والمنصورة وكفر الزيات ، ثم ترقى بعد ذلك مفتشاً بوزارة الداخلية وتدرج فى مناصب الإدارة حتى اختير مديراً للقليوبية .

لم يلبث أبو غنيمة فى منصبه كمحافظ للقليوبية كثيراً إذ خلفه أحمد كمال أبو الفتوح فى نوفمبر ١٩٦١، وهو بهذا واحد من المحافظين الأربعة الأوائل الذين لم يستمروا فى مناصب المحافظ أكثر من ١٤ شهراً (الثلاثة الآخرون هم: صديق عبداللطيف، ومحمد حسن خورشيد، وعبدالرءوف عاصم).



اللواء محمد حسن خورشيد

واحد من المحافظين الواحد والعشرين الأوائل.

أول محافظ لسوهاج فى ظل نظام الإدارة المحلية (سبتمبر ١٩٦٠)، وقد بقى فى منصبه هذا حتى نوفمبر ١٩٦١ حيث خلفه اللواء عبدالحميد خيرت. وبهذا كان السيد محمد حسن خورشيد واحداً من أربعة من المحافظين الأوائل الذين لم يستمروا فى مواقعهم أكثر من أربعة عشر شهراً (وهم: عبدالحفيظ أبو غنيمة، وصديق عبداللطيف، ومحمد حسن خورشيد، وعبدالرءوف عاصم)، فهؤلاء شملهم أول تعيين وشملهم أول تغيير، وفى بعض المصادر نجد أنه كان مديراً لأمن بورسعيد قبل اختياره محافظاً، وفيما عدا ذلك لا تتوافر لدينا معلومات موثقة عن محمد حسن خورشيد حتى ليكاد بعض رجال الشرطة أنفسهم يظنونه من ضباط القوات المسلحة، والله سبحانه وتعالى أعلم.



اللواء عبد الحميد خيرت

كان اللواء عبد الحميد خيرت واحداً من ضباط الشرطة القدامى الذين استعانت بهم الثورة لمدة طويلة فى المواقع المتقدمة فى جهاز الشرطة، وذلك من قبل اختيارهم لمناصب المحافظين، شأنه شأن اللواءات عبد السلام خفاجى، وصديق عبداللطيف، وعبدالرءوف عاصم، ومحمود طلعت، وعبدالعزيزعلى.

ولد فى السادس من أغسطس عام سبعة (١٩٠٧) فى ميت سيمون فى مركز السنطة بمحافظة الغربية ، وتخرج فى كلية البوليس فى الدفعة التى أعلن تخرجها فى أول يوليو ١٩٣٠، وهى ثالث دفعات الشرطة بعد تحولها إلى كلية لا تقبل إلا الحاصلين على شهادة البكالوريا.

وقد عمل ياوراً لوزير الداخلية، فقائداً لخيالة البوليس.

وحصل عبدالحميد خيرت على كثير من التقدير الرسمى فنال نيشان النيل (١٩٤٧) من الطبقة الخامسة، وميدالية فلسطين (١٩٤٩).

وفى عهد الثورة فى الخمسينيات شغل عدة وظائف مرموقة فعمل مساعداً لحكمدار الفرقة (ب) ثم وكيلاً لحكمدار القاهرة (مارس ١٩٥٧) فحكمدارًا لبوليس القاهرة.

نفهم من مذكرات اللواء حسن طلعت أنه كان مديراً لأمن القاهرة فى بداية الستينيات عند مشاركته فى حادث القبض على السفاح الذى روى نجيب محفوظ قصته فى «اللص والكلاب».

وفى نوفمبر ١٩٦١ وقع عليه الاختيار ليكون ثانى محافظ لسوهاج فى ظل نظام الإدارة المحلية (خلفا للواء محمد حسن خورشيد) .. و قد بقى فى هذا المنصب حوالى سبع سنوات حتى أحيل إلى التقاعد ضمن ثمانية من المحافظين ومنحوا جميعاً وسام الاستحقاق من الطبقة الأولى (مايو ١٩٦٨). وقد كان منهم: محمود طلعت، وأنور البارودى، وعبدالله غيارة، وعبد السلام خفاجى، ومحمد سيف اليزل خليفة. وعلى فهمى شريف .

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل ترتيب الثامن (مكرر)، وهو فى الترتيب العام للمحافظين يحتل الترتيب الثانى والعشرين (مكرر).



اللواء عبد الله غبارة

كان عبد الله غبارة ثانى محافظ لقنا بعد عبد الرءوف عاصم، وقد كان صاحب الرقم القياسى فى البقاء فى منصب محافظ قنا حيث بقى محافظا لقنا منذ نوفمبر ١٩٦١ حتى مايو ١٩٦٨ (ثم حطم رقمه السيد عبدالحليم الصعيدى الذى مكث محافظاً لقنا سبع سنوات ونصف سنة)، وقد خلفه فى منصب محافظ قنا المستشار محمد فخرى عبد النبى.

هذا وحين أحيل غبارة للتقاعد منحه الرئيس جمال عبد الناصر وساماً رفيعاً ضمن ثمانية محافظين سابقين.

وفيما عدا أنه من رجال الشرطة الكبار فإننا لا نعرف عنه كثيراً من المعلومات!

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل ترتيب الثامن (مكرر)، وهو فى الترتيب العام للمحافظين يحتل الترتيب الثانى والعشرين (مكرر).



اللواء عبد السلام خفاجى

كان اللواء عبد السلام خفاجى واحدا من أبرز ضباط الشرطة القدامى الذين تمكنوا من التوافق مع عهد الثورة الجديد.

وقد ولد فى دمياط عام خمسة (١٩٠٥)، ودرس فى المدرسة الخديوية بالقاهرة ثم التحق بمدرسة المهندسخانة.. ولكنه تركها بعد عامين ليلتحق بكلية البوليس.

وبعد تخرجه عمل فى المنصورة قريباً من بلده .. وتدرج فيما بعد ذلك فى مناصب البوليس حتى أصبح مديراً لأمن الإسكندرية، وهو المنصب الذى جاء منه إلى منصبه محافظ للشرقية خلفاً للمرحوم عبد العزيز على.

وكانت الصحافة المصرية مغرمة بتكرار رواية قصة هدوئه وصمته في اجتماعات مجلس محافظة الإسكندرية، وأنه لم يخرج عن صمته إلا حين عُرض على المجلس اقتراح بضم قطعة أرض زراعية من محافظة البحيرة (ألف فدان إلى الإسكندرية) فإذا به يقول لأعضاء المجلس إن الأكرم لنا أن نستقطع هذه المساحة من الصحراء الغربية ونستصلحها (يبدو أن رؤيته ورؤية الصحافة كانت بعيدة النظر ،فقد أثبتت الايام أنه حتى بداية التسعينات كان النزاع على مثل هذه المساحات من دواعى البطولة المصطنعة لدى بعض المجالس المحلية وقادتها).

وفى الشرقية يعود الفضل إلى اللواء عبد السلام خفاجى فى تحويل منزل عرابى فى قرية هرية رزنة إلى متحف قومى ... وإقامة تمثال عرابى.. وإليه يعود الفضل فى إقامة تمثال طلعت حرب فى قلب مدينة الزقازيق.

هذا وقد أحيل للتقاعد مع سبعة آخرين من المحافظين فى مايو ١٩٦٨ ومنح وسام الاستحقاق ، ثم انتقل إلى رحمة الله فى فبراير ١٩٧٥.

ومن بين قادة الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظين يحتل ترتيب العاشر، وهو فى الترتيب العام للمحافظين يحتل الترتيب الثلاثين.



اللواء يوسف حافظ

أفردنا له ترجمة كاملة فى الباب السادس عشر من هذا الكتاب، وذكرنا اسمه هنا فى ترتيبه التسلسلى بين قادة الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ من أجل اكتمال الصورة (أو على سبيل التذكار كما تقول نشرات الحركات القضائية).

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل ترتيب الحادى عشر (مكرر)، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب الرابع والثلاثين (مكرر).



اللواء محمد سيف اليزل خليفة

ينبغى التنبيه إلى أن لهذا القائد الشرطى شقيقين كانا من القادة العسكريين المتميزين:

أولهما هو اللواء محمود سيف اليزل خليفة، وهو من القادة العسكريين السابقين على رجال الثورة، وقد نال احترامهم وتعاون معهم، وروى لى السفير محمد أحمد إسماعيل أن والده المشير أحمد إسماعيل سمى ابنه الآخر أستاذ جراحة الأورام «الدكتور محمود سيف» على اسم زميله السابق عليه اللواء محمود سيف اليزل خليفة، وهو والد السفير البارز سمير سيف اليزل مساعد أول وزير الخارجية.

أما ثانيهما فهو أحمد سيف اليزل خليفة.

أما اللواء شرطة محمد سيف اليزل خليفة فقد ولد فى السودان عام خمسة عشر (١٩١٥) حيث كان والده يعمل هناك، وتلقى تعليمه بالمدارس المصرية حتى التحق بكلية البوليس وتخرج فيها، وعمل مدرساً بها بعد تخرجه.

تدرج اللواء محمد سيف اليزل خليفة بعد ذلك فى مناصب المباحث العامة حتى أصبح مديراً للمباحث العامة وحقق فى هذا المنصب سمعة متميزة.

وفى آخر نوفمبر ١٩٦٤ وقع عليه الاختيار محافظاً للسويس ليخلف بذلك شعراوى جمعة الذى عين وزيراً للدولة بينما خلفه فى منصبه كمدير للمباحث العامة اللواء حسن طلعت.

بعد أقل من عام وفى أول أكتوبر ١٩٦٥ نقل محافظاً للبحر الأحمر خلفاً لحامد محمود الذى اختير خلفاً له محافظاً للسويس (أى حدث تبادل بين الموقعين)، وقد بقى اللواء محمد سيف اليزل خليفة فى منصبه حتى مايو ١٩٦٨ حيث أحيل للتقاعد مع سبعة آخرين من المحافظين الآخرين (محمود طلعت وأنور البارودى وعبدالله غبارة وعبد السلام خفاجى وعلى فهمى شريف وعبد الحميد خيرت) ونالوا جميعاً وسام الاستحقاق من الرئيس عبد الناصر.

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل ترتيب الحادى عشر (مكرر)، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب الرابع والثلاثين (مكرر).



اللواء أحمد محمد على

عمل اللواء أحمد محمد على محافظاً للغربية فيما بين ١٩٦٤ و١٩٦٥ خلفاً للفريق محمد فريد سلامة وقبل أن يعين السيد وجيه رشدى محافظاً للغربية فى يناير ١٩٦٧ ولم أعثر على بيانات عنه وعن شخصيته، وقد أخبرنى الأستاذ عباس رضوان أنه كان مديراً للأمن بإحدى المحافظات قبل اختياره محافظاً للغربية.

أما اللواء حسن طلعت فقد أشار فى مذكراته أنه كان مديراً للمباحث الجنائية بالقاهرة برتبة القائمقام فى بداية الستينيات حين كُلف هو بمتابعة قضية السفاح الشهير محمود سليمان، وهى القصة التى تحولت إلى فيلم «اللص والكلاب»، وفى ذلك الوقت كان اللواء عبد العظيم فهمى وكيلاً للوزارة، وكان اللواء عبدالحميدخيرت مديراً لأمن القاهرة.

ويذكر حسن طلعت أنه قدم له الشكر «واعترافى بجميله فى تسهيل مأموريتى، إذ أننى لم أحاول إجراء أى تحريات أو بحث إلا وجدته قد سبقنى

للقيام به فوفر عليّ كثيراً من الجهد والوقت، واعترفت بأن دورى لم يزد على دور قائد فرقة مطاردة وأن نجاحى يرجع لتوفيق الله فقط».

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل الترتيب الثالث عشر، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب السابع والثلاثين.



اللواء ممدوح سالم

أفردنا له ترجمة كاملة فى الباب الرابع عشر من هذا الكتاب، وذكرنا اسمه هنا فى ترتيبه التسلسلى بين قادة الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ من أجل اكتمال الصورة.

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل ترتيب الرابع عشر، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب السابع والأربعين.



اللواء حسن كامل محمد

رجل أمن بارز، ولد فى قرية من قرى مركز ههيا محافظة الشرقية (١٩٠٩) وتخرج فى كلية البوليس (١٩٣٣) وتدرج فى وظائف البوليس حتى أصبح مديراً لأمن المنيا ، فالمنوفية ، فمديراً لمصلحة السجون فمديراً لأمن القاهرة (خلفاً للواء يوسف حافظ الذى اختير محافظاً للمنوفية فى يناير ١٩٦٥)

وفى أثناء توليه منصب مدير أمن القاهرة توفى الملك فاروق فى إيطاليا ودفن بالقاهرة، وتقرر مد خدمته حتى الستين كما حدث مع سلفه اللواء

يوسف حافظ، ثم اختير مديراً لمصلحة الدفاع المدنى ومنح درجة وكيل وزارة الداخلية.

فى مايو ١٩٦٨ كان حسن كامل محمد واحداً من الذين وقع عليهم الاختيار كمحافظين، وقد عين محافظاً للبحر الأحمر.

بذلت جهداً كبيراً حتى أعرف كيف توفى حسن كامل حيث كانت الإشارات الصحفية إلى وفاته غامضة إلى أن علمت من اللواء محمد أحمد المنياوى أنه قد استشهد وهو فى الطريق من البحر الأحمر إلى القاهرة فى السيارة الحكومية التى ترفع علم الجمهورية (سيارة المحافظ)، وبسبب رفع السيارة للعلم فقد تعرفت عليها القوات الإسرائيلية، وحاول المحافظ الاختباء وراء صخرة أو شجرة ولكن قوات العدو الإسرائيلى لاحقته وقتلته.

شُيعت جنازة حسن كامل فى القاهرة بحضور وزيرى الداخلية والإدارة المحلية، ونقل جثمانه إلى الشرقية حيث قرر محافظها الدكتور فؤاد محيى الدين إطلاق اسمه على شارع فى ههيا، كما قرر وزير الإدارة المحلية محمد حمدى عاشور إطلاق اسمه على ميدان سفير بمصر الجديدة ، وقررت الداخلية إطلاق اسمه على معهد تدريب الشرطة.

ويعتبر حسن كامل من المحافظين القلائل الذين توفوا وهم يشغلون مناصبهم كعبد العزيز على، وعمر زعفان، ومحيى الدين أبو العز، ومحمد فوزى معاذ، وقدرى عثمان بدر ومحمد سميح السعيد

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل الترتيب الخامس عشر (مكرر) مع صلاح مجاهد ومحمود السباعى وحسن رشدى، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب الثامن والأربعين (مكرر).



اللواء محمود السباعى

ولد عام ستة عشر (١٩١٦) فى الحادى عشر من مارس فى الدرب الأحمر بالقاهرة، وتخرج فى كلية الشرطة (١٩٣٧) وعمل فى وظائفها المختلفة حتى أصبح مديراً لأمن القاهرة منذ ١٩٦٥.

وكان من أبرز ضباط الشرطة اهتماما بالثقافة العالية، وقد نال بكالوريوس العلوم الاجتماعية، وماجستير العلوم الجنائية، وماجستير الإدارة العامة، وزار كثيراً من دول العالم، ووضع مؤلفات فى علوم الشرطة والبحث الجنائى.

اختير محافظاً للقليوبية فى مايو ١٩٦٨ (خلفا للواء أحمد كمال أبو الفتوح) وبقى فى هذا المنصب حتى سبتمبر ١٩٧٢ (حيث خلفه المهندس حسن عبد الفتاح إبراهيم).

بعد خروجه من منصبه عمل رئيسا لمجلس إدارة إحدى الشركات الاستثمارية حتى توفى فى التسعينيات.

وهو شقيق الأديب الأستاذ يوسف السباعى.

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل ترتيب الخامس عشر (مكرر) مع صلاح مجاهد وحسن كامل وحسن رشدى، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب الثامن والأربعين (مكرر).



اللواء حسن رشدى إبراهيم

رجل أمن بارز، كان نموذجاً لرجل الشرطة الكفء الذى قادته كفاءته فى النهاية إلى موقع المحافظ فى محافظته ذاتها.

تخرج حسن رشدى فى مدرسة البوليس (١٩٣٧) وعمل بعدها طيلة عشرين عاماً متصلة فى بورسعيد حتى ١٩٥٧ وأثناء ذلك شهد معارك الفدائيين ضد

الاحتلال ، ويروى أنه قتل أحد البريطانيين بعدما أطلق عليه النار ، وفى حرب ١٩٥٦ شارك فى قيادة المقاومة الشعبية وقُبض عليه واستطاع الهرب من الانجليز ومعه بعض الوثائق الخطيرة التى وضعها تحت لفافة من الجبس لفها حول ساقه .

فى ١٩٦٢ عين مفتشاً بوزارة الداخلية ، وفى ١٩٦٤ عين مديراً للإدارة المركزية للمرور وبعدها بقليل اختير مديراً لأمن بورسعيد وهو المنصب الذى ارتقى منه إلى منصب المحافظ فى ذات المحافظة فى مرة من المرات القليلة التى حدث فيها مثل هذا .

وبعد هزيمة ١٩٦٧ المريرة كان على حسن رشدى وهو محافظ أن يدير كل قضايا التهجير والمعركة والدفاع المدنى وقد نجح فى هذا نجاحاً لا بأس به ، ثم إنه فى أعقاب ١٥ مايو ١٩٧١ عين كذلك أميناً مؤقتاً للاتحاد الاشتراكى بمحافظة بورسعيد . وفى يونيو ١٩٧١ نقل حسن رشدى محافظاً لدمياط بينما خلفه فى بورسعيد اللواء عبد التواب هديب . وقد بقى حسن رشدى محافظاً لدمياط لأكثر من عام حتى سبتمبر ١٩٧٢ حيث خلفه اللواء محمد أحمد المنياوى، على حين اعتزل حسن رشدى العمل العام .

كان حسن رشدى قد نال ليسانس الحقوق عام تسعة وخمسين (١٩٥٩) وبذلك فإن شأنه شأن مجموعة قليلة من قادة الشرطة الأوائل كانوا حريصين على الدراسة فى كلية الحقوق بعد تخرجهم فى الشرطة وفى أثناء عملهم الشرطى، وذلك قبل أن يصبح ضباط الشرطة حاصلين على ليسانس الحقوق بمجرد تخرجهم فى كلية الشرطة.

كما كان حسن رشدى فى شبابه لاعب كرة قدم مبرزاً ، وقد لعب كحارس مرمى للنادى المصرى طيلة ثلاث سنوات .

وفى مذكراته روى حسن طلعت أن اليوزباشى حسن رشدى رئيس القسم المخصوص ببورسعيد كان واحدا من الذين منحوا ميدالية فلسطين تقديرا لجودهم فى خدمة الجيش المصرى.

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل الترتيب الخامس عشر (مكرر) مع صلاح مجاهد ومحمود السباعى وحسن كامل، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب الثامن والأربعين (مكرر).



اللواء صلاح مجاهد

رجل أمن بارز، ينتمى إلى عائلة مجاهد فى مركز دكرنس ، ومن هذه العائلة الأستاذ أحمد مجاهد أحد النواب البارزين فى حزب العمل الاشتراكى ، الذى تزعم الانشقاق على إبراهيم شكرى فى ١٩٨٩.

وقد ولد صلاح مجاهد فى أكتوبر سنة ثلاث عشرة (١٩١٣) وتخرج فى كلية الحقوق (١٩٣٧)، وفى كلية الشرطة (١٩٣٨).

وكان صلاح مجاهد من أبرز ضباط الشرطة الحريصين على التزود بالمعرفة الأكاديمية منذ مرحلة مبكرة وقد حصل أيضاً على دبلوم معهد الضرائب (١٩٤٧).

ترقى صلاح مجاهد فى وظائف البوليس حتى أصبح فى ١٩٦٣ وكيلاً لمصلحة الأمن فى وزارة الداخلية ، وفى مارس ١٩٦٦ عين مديراً للأمن العام ، ولم يلبث إلا شهوراً قليلة حتى اختير فى ١٩٦٨ محافظاً لدمياط وهو المنصب الذى بقى فيه حتى مايو ١٩٧١ حيث نقل محافظاً للشرقية (خلفاً لفؤاد محيى الدين الذى نقل محافظاً للاسكندرية خلفاً لممدوح سالم وزير الداخلية الجديد) ، ولم يلبث صلاح مجاهد فى الشرقية إلا شهوراً قليلة أحيل بعدها للتقاعد فى أكتوبر ١٩٧١.

ويروج أنصار ضحايا ١٥ مايو أن السبب فى هذا كان عدم تعاونه فى الشهادة ضد مراكز القوى ، وبخاصة ضياء الدين داود الذى عقد قبيل ١٥ مايو اجتماعاً للاتحاد الاشتراكى أو التنظيم الطليعى فى دمياط حضره صلاح مجاهد بوصفه محافظ الإقليم!!

أما محمد عبدالسلام الزيات فيذكر فى كتابه «السادات: الحقيقة والقناع» أن صلاح مجاهد كان مرشحاً قبل ممدوح سالم لتولى وزارة الداخلية... إلا أن حضوره اجتماعاً مع ضياء الدين داود قبلها قد أضاع فرصته!

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل الترتيب الخامس عشر (مكرر) مع محمود السباعى وحسن كامل وحسن رشدى، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب الثامن والأربعين (مكرر).



اللواء مصطفى علوانى كريم

شرطى وسياسى ورياضى بارز، عرف رحمه الله فى الوجدان الشعبى المصرى بلقب«الكسار»، منذ كان لاعباً فى النادى الأهلى(١٩٣٥ ـ ١٩٤٨) وقد رأس فى ١٩٨١ اتحاد الكرة المؤقت الذى كان وكيلاه فيه الكابتن إبراهيم الجوينى والكابتن محمد لطيف.

ولد فى أكتوبر سنة ثلاث عشرة (١٩١٣) وتخرج فى كلية الشرطة عام ثمانية وثلاثين (١٩٣٨) (يبدو أن ممارسته للعبته التى بزغ نجمه فيها قد حالت يومها بينه وبين التخرج فى سن صغيرة) وفى مرحلة لاحقة درس علوانى فى معهد الدراسات العليا لضباط الشرطة.

تدرج فى مناصب هيئة الشرطة حتى عين فى ١٩٦٤ مديراً لشرطة السكة الحديد، وفى أكتوبر ١٩٦٥ عين مديراً لأمن المنوفية، وفى أثناء شغله لهذا

المنصب وقعت حادثة كمشيش المشهورة التى تناولتها أقلام كثيرة فيما بعد وقوعها بسنوات، وفى مايو ١٩٦٨ شغل منصب مدير الأمن العام بوزارة الداخلية ، وفى يوليو ١٩٦٨ عين وكيلاً لوزارة الداخلية لشئون التدريب والأفراد. كذلك فقد اختير (مارس ١٩٧٠) عضواً فى لجان المواطنين من أجل المعركة.

فى ١٧ مايو ١٩٧١ عين اللواء مصطفى علوانى محافظاً للمنوفية خلفاً للمهندس أحمد سلطان الذى عين وزيراً للكهرباء بيد أنه لم يحلف اليمين القانونية مع زملائه الذين نقلوا أو عينوا فى نفس القرار .. وبعد شهر واحد (فى يونيو١٩٧١) أجريت حركة محافظين لاحقة عُين فيها محافظاً لأسوان وهو المنصب الذى قضى فيه قرابة ثلاث سنوات حتى خلفه اللواء محمود يونس الأنصارى.

ويبدو أنه كانت هناك حساسية بينه وبين العمل فى المنوفية منذ كان مديراً للأمن بها فى أثناء حادث كمشيش جعلته يعتذر عن عدم قبوله لهذا المنصب فى المنوفية بالذات!

بعد إحالته للتقاعد عين اللواء مصطفى علوانى عضواً فى المجالس القومية المتخصصة، واختير رئيساً لاتحاد الكرة (١٩٨١) واستقال من هذا المنصب (١٩٨٢) ثم اختير رئيساً شرفياً لاتحاد الكرة مدى الحياة.

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل الترتيب التاسع عشر، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب الخامس والستين (مكرر).



اللواء حسين كامل مصطفى

رجل أمن بارز، ولد عام سبعة عشر (١٩١٧) بينما كان سلطان مصر هو السلطان حسين كامل وهكذا سمى على اسم السلطان الذى توفى بعد ذلك بعام!!

وتخرج فى كلية الشرطة عام أربعين (١٩٤٠) بعد ما درس فى كلية التجارة وهو من دفعة ممدوح سالم وحسين الريحانى وشفيق عصمت وعبد الحليم حتاتة.

تدرج فى وظائف الشرطة حتى عين مفتشاً بوزارة الداخلية ، فوكيلاً للأمن العام ، فمديراً لأمن الغربية (١٩٦٧ ـ ١٩٧١) وفى أثناء ذلك عمل محافظاً للغربية بالنيابة .

وفى ١٨ يونيو ١٩٧١ وقع الاختيار عليه ليكون محافظاً للمنوفية،ويمكن القول بأنه الاستثناء الوحيد الذى خلف فى هذا المنصب محافظين لا محافظاً واحدا فحسب،(إذ يمكن القول بأنه **عمل محافظاً خلفاً** للمهندس أحمد سلطان الذى عين وزيراً للكهرباء فى وزارة الدكتور فوزى الثالثة، كما يمكن أيضاً القول بأنه **عين خلفاً لمصطفى** علوانى الذى عُين فى هذا المنصب ولم يتسلمه ولم يحلف اليمين إلى أن عُين فى يونيو ١٩٧١ فى نفس اليوم محافظاً لأسوان) .

وظل حسين كامل مصطفى فى هذا المنصب حتى خلفه السيد نايل شوكت الجمال فى مايو ١٩٧٤ .

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل الترتيب العشرين، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب السابع والستين (مكرر).



اللواء حسين الريحانى

رجل أمن بارز، تخرج فى كلية الشرطة (١٩٤٠) وهى دفعة ممدوح سالم وحسين كامل مصطفى وشفيق عصمت وعبد الحليم حتاتة، وتدرج فى وظائف البوليس، فعمل مفتشا وحكمدارا لبورسعيد، ومديرا لمصلحة التدريب بالوزارة، وفى أثناء عمله زار إنجلترا وفرنسا، كما زار سوريا لوضع نظام مشترك لأجهزة الشرطة فى أثناء الوحدة.

وفى أكتوبر ١٩٧١ وقع عليه الاختيار ليعمل محافظا لكفر الشيخ ليخلف فى هذا المنصب محمد مبارك رفاعى، وقد بقى فى هذا المنصب لأكثر من خمس سنوات (وهو معدل مرتفع فى تلك الفترة) حتى نوفمبر ١٩٧٦ حيث خلفه الأستاذ محيى الدين أبو شادى.

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل الترتيب الحادى والعشرين، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب الثالث والسبعين (مكرر).



اللواء محمد أحمد المنياوى

رجل أمن وسياسى بارز وإنسان فاضل دمث الخلق، كان من المحافظين ذوى الحضور فى عهد الرئيس السادات، فقد بقى محافظاً ست سنوات ، أكثر من أربعة أعوام فى دمياط، وعامين آخرين فى القليوبية.

ولد عام سبعة عشر (١٩١٧) فى الخامس من يوليو ، وتخرج فى كلية الحقوق (١٩٣٩) والتحق بكلية الشرطة، وعمل فى مجالها بعد تخرجه فيها (١٩٤٠)، وهو نموذج بارز لطائفة ضباط الشرطة الذين حصلوا على مؤهلات عليا (الحقوق)، ثم درسوا عاماً واحداً فى كلية الشرطة أهلهم للعمل كضباط شرطة.

عمل المنياوى ضابطا فى المباحث الجنائية، وفى مباحث أمن الدولة، وأصبح مديراً للإدارة العامة لكاتم الاسرار فى وزارة الداخلية.. ونال درجة وكيل وزارة (نوفمبر ١٩٧٠)...وفى يوليو ١٩٧١ أصبح وكيلا لوزارة الداخلية بعد أن أصبح لهذه الوزارة أربعة وكلاء وزارة لأول مرة فى تاريخها.

فى سبتمبر ١٩٧٢ عين محافظاً لدمياط .. وهناك كان عليه أن يصبح إلى يمين نائب رئيس الوزراء والأمين الأول للاتحاد الاشتراكى محمد عبد السلام الزيات الذى كان كثير الزيارات الميدانية لمدينته!!

وفى نوفمبر ١٩٧٦ نقل محافظاً للقليوبية حيث ساعد على إنشاء فرع لجامعة الزقازيق فى بنها وبقى فى هذا المنصب حتى نوفمبر ١٩٧٨ حين أخذت الدولة بمبدأ (المحافظ ابن الإقليم)، ولكنه لم يبق بعيداً عن النظام السياسى، إذ أنه لما تشكل مجلس الشورى اختير لعضويته، ورأس لجنة الحكم المحلى فيه منذ تأسيسه وحتى وفاته.

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل الترتيب الثانى والعشرين، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب السابع والسبعين (مكرر).



اللواء شفيق عصمت

رجل أمن أكاديمى ومحافظ ناجح وإنسان فاضل، ولد حوالى عام ستة عشر (١٩١٦) وتخرج فى كلية الشرطة عام أربعين أى فى دفعة ممدوح سالم والمحافظين الآخرين حسين الريحانى، وحسين كامل مصطفى، وعبدالحليم حتاتة، ونال بعد ذلك ليسانس الحقوق (١٩٥٧) .

تدرج فى وظائف الشرطة حتى أصبح مساعد كبير المعلمين فى كلية الشرطة فكبير معلمى معهد الدراسات العليا للضباط ، فمساعداً لوزير الداخلية للشئون المالية والإدارية.

ومنح درجة وكيل وزارة الداخلية فى نوفمبر ١٩٧٠ وعين وكيلاً للوزارة فى ١٩٧٣ وكان مقرر لجنة الأمن فى أثناء ما أطلق عليه فى ذلك الوقت الوحدة الاندماجية مع ليبيا فى ١٩٧٣، وهى إحدى المراحل «الصورية» فى محاولات الوحدة.

فى أبريل ١٩٧٣ اختير محافظاً لبنى سويف خلفاً لأحمد عبدالهادى القصبى وبقى فى هذا المنصب قرابة ثلاثة أعوام حتى مارس ١٩٧٦ حيث خلفه المهندس سليمان متولى سليمان.

هذا وقد زار شفيق عصمت الولايات المتحدة لمدة شهر (أبريل ١٩٧٥) للمشاركة فى مؤتمر عن أجهزة الحكم المحلى ودورها فى النهوض بالمحليات .

وكان شفيق عصمت رئيساً ومؤسساً للاتحاد العربى للكاراتيه (يونيو ١٩٧٥) كما كان عضواً بالمجلس الأعلى لمحو الأمية وتعليم الكبار ، وعضواً باللجنة العليا للإصلاح الإدارى التى رأسها رئيس الوزراء (١٩٦٦) .

هذا وقد تولى اللواء شفيق عصمت وضع «قاموس الشرطة» الذى صدر عن مكتبة لبنان.

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل الترتيب الثالث والعشرين، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب الثالث والثمانين (مكرر).



اللواء عبد الحليم حتاتة

رجل أمن بارز، ولد عام سبعة عشر (١٩١٧) فى التاسع عشر من أغسطس، وتخرج فى كلية الشرطة عام أربعين (١٩٤٠) أى فى دفعة ممدوح سالم ودفعة المحافظين حسين الريحانى وحسين كامل مصطفى وشفيق عصمت، وفى جيله كان معروفا بصداقته الحميمة والمستمرة لممدوح سالم.

عمل عبد الحليم حتاتة فى شرطة مدينة الإسكندرية، حتى أصبح مساعدا لمدير الأمن بها، ثم اختير نائبا لمدير أمن البحيرة، وفى أبريل ١٩٦٩ عين مديرا لمصلحة الموانى والمطارات، وفى سبتمبر ١٩٧٢ عين مساعدا لوزير الداخلية.

فى مايو ١٩٧٤ اختير محافظا للبحيرة (خلفا لنايل شوكت الجمال الذى عين محافظاً للمنوفية)، وفى يونيو ١٩٧٨ رشحه حزب مصر فى دائرة بسيون غربية فى انتخابات مجلس الشعب التكميلية فى الدائرة التى خلت بإسقاط عضوية عبدالفتاح حسن باشا الوزير الوفدى السابق تطبيقا لمبادئ استفتاء أجراه الرئيس السادات بعزل مَنْ شاركوا فى الحياة السياسية قبل الثورة، وقد خلفه فى منصب المحافظ اللواء سعد الشربينى ،وقد فاز عبد الحليم حتاتة فى هذه الانتخابات بالتزكية، وأدى اليمن الدستورية فى أكتوبر ١٩٧٨، ولكن المجلس نفسه لم يلبث أن حل فى ١٩٧٩.

وبهذا يعد اللواء عبد الحليم حتاته واحداً من المحافظين الذين استقالوا من المنصب للترشيح فى البرلمان (شأن إبراهيم شكرى محافظ الوادى الجديد وقد رشح نفسه فى شربين ١٩٧٦، والسيد سرحان محافظ بورسعيد وقد رشح نفسه فى بورسعيد ١٩٨٤). ولم يبرز اسم اللواء عبد الحليم حتاتة فيما بعد ذلك على الصعيد السيأسى بالقدر الذى يستأهل استقالته من منصب المحافظ.

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل الترتيب الرابع والعشرين (مكرر)، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب الثانى والتسعين (مكرر).



اللواء محمود يونس الأنصارى

ولد فى بنى سويف عام واحد وعشرين (١٩٢١) وتخرج فى كلية الشرطة (١٩٤١) وعمل فى المباحث العامة طيلة ثلاثة عشر عاماً حتى أصبح أركان حرب شرطة القاهرة (١٩٥٤) فأركان حرب كلية الشرطة (١٩٥٤ـ١٩٦٢) فمديراً لمرور القاهرة (٦٢ـ١٩٦٩) فنائباً لمدير أمن القاهرة (١٩٧١).

فى مايو ١٩٧٤ وقع الاختيار عليه كمحافظ لأسوان خلفاً للواء مصطفى علوانى، وقد بقى فى هذا المنصب حتى أغسطس ١٩٧٧ حيث صدر قرار بتعيينه فى رئاسة الوزارة بدرجة نائب وزير ليتولى الإشراف على مطار القاهرة والهيئات العاملة فيه ، وبعد ذلك عين رئيساً لمجلس إدارة هيئة المطار بدرجة وزير.

وقد ظل الأنصارى يشغل هذا المنصب واستطاع خلال فترة وجيزة أن يعيد روح الانضباط إلى العمل فى المطار مع اتساع حركة العمل والتشغيل فيه، فلما بلغ سن التقاعد عُين مستشاراً لهيئة المطار، وعضواً بمجلس الإدارة، وعضواً باللجنة الاستشارية العليا (فبراير ١٩٨٢) وقد خلفه فى محافظة أسوان اللواء كمال خيرالله.

وإليه يعود الفضل فى وضع مشروع توحيد قانون المرور بالدول العربية الذى أقرته جامعة الدول العربية كما أنه رأس المكتب التنفيذى للاتحاد الرياضى للتجديف (مايو ١٩٨٥).

وهو والد الدكتور ناصر الأنصارى مدير المعهد العالى العربى فى باريس، والرئيس الأسبق لدار الكتب ودار الأوبرا.

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل الترتيب الرابع والعشرين (مكرر)، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب الثانى والتسعين (مكرر).

اللواء عبد الحفيظ الباجورى

عين محافظاً لقنا فى مارس ١٩٧٦ خلفاً للواء محمود زكى عبد اللطيف وبقى فى هذا المنصب حتى نوفمبر ١٩٧٨ حيث خلفه الأستاذ عبد المنصف حزين عند إرساء تقليد تعيين المحافظين من أبناء الإقليم.

وفيما عدا أنه من رجال الشرطة المبرزين فإننا لا نعرف عنه شيئاً.

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل الترتيب السادس والعشرين، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب الأول بعد المائة (مكرر).



اللواء كمال خير الله

أفردنا له ترجمة كاملة فى الباب السادس عشر من هذا الكتاب، وذكرنا اسمه هنا فى ترتيبه التسلسلى بين قادة الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ من أجل اكتمال الصورة.

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل الترتيب السابع والعشرين، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب الخامس بعد المائة (مكرر).



اللواء حسنى طه نجيب

عمل محافظاً لسوهاج فى مايو ١٩٧٧ خلفاً للواء كمال خير الله الذى كان قد عين نائباً لوزير الداخلية فى التعديل الوزارى الذى أجرى لحكومة ممدوح سالم فى فبراير١٩٧٧. وقد بقى فى منصبه هذا حتى نوفمبر ١٩٧٨ حيث خلفه الدكتور محمد جلال الدين أبو الذهب عند إرساء تقليد تعيين المحافظين من أبناء الأقاليم.

كان واحداً من ضباط الشرطة الكبار ، وكان من هواة رياضة التجديف، وتولى تأسيس ورعاية أحد نوادى التجديف، كما عمل فى مطلع حياته كممثل لمصر فى الشرطة الدولية، وصحب مجموعة الأدباء والفنانين فى إحدى الرحلات الخارجية.

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل الترتيب الثامن والعشرين، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب الحادى عشر بعد المائة (مكرر).



اللواء سعد الشربينى

أفردنا له ترجمة كاملة فى الباب السابع عشر من هذا الكتاب، وذكرنا اسمه هنا فى ترتيبه التسلسلى بين قادة الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ من أجل اكتمال الصورة.

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل الترتيب التاسع والعشرين، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب العشرين بعد المائة.



اللواء محمد فتح الله سلامة

ولد بقرية من قرى مركز دسوق عام خمسة وعشرين (١٩٢٥) وتخرج فى كلية الشرطة (١٩٤٦)، وعمل ضابطاً للشرطة بمديريتى أمن بنى سويف والجيزة.. وتدرج فى وظائف الشرطة .

وانتقل محمد فتح الله سلامة للعمل بالمباحث العامة بالإسكندرية عام ١٩٥٣ عقب إنشائها واستمر فى هذا المجال حتى أصبح نائباً لمدير مباحث أمن الدولة العليا بدرجة اللواء، ثم اختير مديراً لمكتب رئيس الوزراء وهو يومئذ ممدوح سالم ليخلف بهذا السيد النبوى اسماعيل الذى اختير نائباً لوزير الداخلية .

وفى أثناء عمله بالشرطة كان من الذين وقع عليهم الاختيار لشغل وظائف الأمن فى سفارتنا بالخارج، فعمل بالنمسا والكويت!

هذا وقد اختير محافظاً لكفر الشيخ (نوفمبر ١٩٧٨) كابن من أبناء المحافظة وبقى فى هذا المنصب حتى مايو ١٩٨٠ حيث خلفه المهندس عبد الرشيد منصور، وبهذا كان واحداً من المحافظين التسعة أبناء الأقاليم الذين تركوا «إقليمهم» مع أول تغيير.

هذا وقد حصل اللواء محمد فتح الله سلامة على نوط الواجب ونوط الجدارة ووسام الجمهورية.

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل الترتيب الثلاثين، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب الحادى والعشرين بعد المائة (مكرر)



اللواء محمد أمين ميتكيس

من أشهر رجال الأمن الذين شغلوا منصب المحافظ، ومع أنه كان يشغل منصب مدير الأمن العام قبل اختياره محافظاً فإن منصب المحافظ أعطاه من اللمعان قدراً أكبر! كذلك كان ميتكيس من المحافظين الذين جاءوا فى حركة مستقلة بمفردهم حيث أعلنت الصحف فى الخامس عشر من نوفمبر (١٩٧٩) أنه قد عين خلفاً للسيد عبد الكريم حسن محافظاً للشرقية.

ينتمى إلى أسرة ميتكيس الشهيرة فى مدينة بلبيس وضواحيها، وهم تجار المنسوجات المشهورون فى شارع الأزهر!

ولد اللواء محمد أمين ميتكيس فى بلبيس عام واحد وعشرين (١٩٢١) فى الرابع والعشرين من أغسطس، وتخرج فى كلية الشرطة فى سنة ١٩٤٥، (وهى دفعة الوزيرين حسن أبو باشا وسعد الشربينى).

عمل ميتكيس فى أول حياته الوظيفية ضابطاً بميناء الإسكندرية (٤٥ ـ ١٩٤٨) ثم فى باب الشعرية ثم فى مباحث السيدة زينب (٤٨ـ ٥٦) ثم فى مباحث التموين (حتى ١٩٦٨) ثم فى مصلحة الأمن العام مفتشاً بإدارة المباحث الجنائية، فمديراً لإدارة من الإدارات ثم وكيلاً للمصلحة ثم مديراً لمصلحة الأمن العام.

هذا وقد بقى أمين ميتكيس محافظاً للشرقية ثمانى سنوات حتى أكتوبر ١٩٨٧ حيث خلفه الدكتور محمود شريف وبعدها بأيام أعلن عن توليه منصب رئيس مجلس إدارة إحدى شركات مجموعة السعد للاستثمار وتوظيف الأموال مما كان مثار حملة للدكتور يوسف أدريس فى أكثر من مقال فى جريدة الأهرام، ولمحت المعارضة فى بعض صحفها إلى قرب التحقيق فى مسائل متعلقة بمثل هذه الأمور!! وقد عاش بعد هذا فى هدوء حتى توفى فى نهاية التسعينيات.

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل الترتيب الحادى والثلاثين، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب السابع والثلاثين بعد المائة.



اللواء كمال الحديدى

ينتمى إلى عائلة الحديدى فى منية النصر محافظة الدقهلية ، وقد ولد عام واحد وعشرين (١٩٢١) فى السادس والعشرين من يوليو وتخرج فى كلية الشرطة عام أربعة وأربعين (١٩٤٤). ونال فيما بعد ليسانس الحقوق (١٩٥٧)، فكان شأنه شأن حسن رشدى وحسن أبو باشا وثروت عطا الله وصلاح إبراهيم وعبدالرحمن الفرماوى وغيرهم ممن استكملوا دراساتهم الجامعية بعد تخرجهم فى كلية الشرطة وتوجوها بالحصول على ليسانس الحقوق.

بدأ كمال الحديدى حياته الوظيفية بالعمل فى مباحث المنوفية لمدة ثلاث سنوات، عمل بعدها فى كلية الشرطة لمدة عشرين عاما حتى أصبح مساعد كبير المعلمين بالكلية، ثم عمل كبيرا للمعلمين بمعهد الدراسات العليا، فمديرا لمعهد أمناء الشرطة، ثم مديرا للأمن المركزى، ومساعدا لوزير الداخلية.

وكان له نشاط رياضى بارز، فكان عضوا فى اللجنة الرياضية العليا ، وعضوا فى مجلس إدارة نادى الفروسية.

وقد اختير محافظا للمنيا فى مايو ١٩٨٠ خلفاً للمهندس فاروق عفيفى، الذى كان قد عُين فى هذا المنصب كابن من أبناء الإقليم ولكنه سرعان ما فقد منصبه بسبب تنامى نشاط الجماعات الإسلامية فى الجامعة والمدينة، مما كان مثار انتقاد علنى من الرئيس السادات فى إحدى زياراته الميدانية. وبقى كمال الحديدى فى هذا المنصب حتى سبتمبر ١٩٨١، حيث خلفه اللواء محمد

صلاح إبراهيم، ومن الطريف أنه منذ تولى اللواء كمال الحديدى منصب محافظ المنيا لم يتول هذه المحافظة غير لواءات الشرطة منذ أكثر من واحد وعشرين عاما وحتى الآن، وكأنه كان فاتحة عقد متصل من المحافظين الشرطيين!!

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل اللواء كمال الحديدى الترتيب الثانى والثلاثين (مكرر) ، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب الثامن والثلاثين بعد المائة (مكرر).



اللواء ثروت عطا الله

رجل أمن بارز، دمث الخلق، هادئ الطبع.

ولد فى الثامن والعشرين من أغسطس سنة خمس وعشرين (١٩٢٥) وتخرج فى كلية الشرطة عام سبعة وأربعين (١٩٤٧) ودرس بعدها فى كلية الحقوق ، وتخرج فيها أيضاً (١٩٦١).

عمل فى كثير من وظائف الشرطة فى مواقع مختلفة: فعمل قائدا لشرطة المرافق ، ثم مفتشا بالوزارة ،ثم نائبا لمدير أمن القاهرة (١٩٧١) فمديرا لأمن القاهرة (١٩٧٨) .

وقد اختير محافظا لسوهاج فى ١٥ مايو ١٩٨٠ خلفاً للدكتور محمد جلال الدين أبو الدهب (الذى كان أول محافظ يختار لهذا المنصب كواحد من أبناء الإقليم نفسه)، وبقى فى هذا المنصب حتى مايو ١٩٨٢ حيث نقل محافظا للفيوم خلفا للدكتور حمدى الحكيم (على حين خلفه فى سوهاج على إبراهيم على!!)، وبقى فى منصب محافظ الفيوم حتى أكتوبر ١٩٨٧ حيث خلفه الدكتور عبد الرحيم شحاتة، وبهذا بقى اللواء ثروت عطاالله محافظاً لأكثر من سبع سنوات وهى مدة طويلة بمقاييس ذلك الوقت.

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل الترتيب الثانى والثلاثين (مكرر)، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب الثامن والثلاثين بعد المائة (مكرر).



اللواء محمد صلاح الدين إبراهيم

تخرج فى كلية الشرطة عام ١٩٤٥ أى فى دفعة الوزيرين حسن أبو باشا وسعد الشربينى والمحافظ محمد أمين ميتكيس، ثم درس فى كلية الحقوق ونال درجة الليسانس فى القانون أيضاً (١٩٥٥)، وكان بذلك واحداً من قادة الشرطة الذين استطاعوا اجتياز دراسة الحقوق بجهدهم الشخصى قبل أن تصبح شهادة الشرطة شهادة فى الحقوق أيضاً (وقد تمكن من تحقيق هذا النجاح أيضا كل من: حسن رشدى، وحسن أبو باشا، وثروت عطا الله، وكمال الحديدى، وعبدالرحمن الفرماوى)، كما حصل على دراسات عليا فى الإدارة والسياسة.

وقد تدرج اللواء صلاح إبراهيم فى وظائف الشرطة فى مباحث أمن الدولة، ثم عين مساعداً لمدير أمن القاهرة ، فنائباً لمدير أمن القاهرة ، فمديراً لأمن الإسماعيلية ، ثم مساعداً لوزير الداخلية لمنطقة القناة وشرق الدلتا ،ثم عين محافظاً للمنيا (سبتمبر ١٩٨١) خلفاً لزميله اللواء كمال الحديدى، وبقى فى منصبه حتى يونيو ١٩٨٦ حيث خلفه اللواء عبد التواب رشوان.

و قد أكرمه الله سبحانه وتعالى فتوفاه إليه فى يوم عرفة فى موسم الحج الموافق لسنة ١٩٩١.

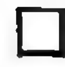
ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل الترتيب الرابع والثلاثين، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب الثانى والخمسين بعد المائة (مكرر)



اللواء زكى بدر

أفر   ترجمة كاملة فى الباب الخامس عشر من هذا الكتاب، وذكرنا اسمه هنا فى ترتيبه التسلسلى بين قادة الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ من أجل اكتمال الصورة.

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل الترتيب الخامس والثلاثين (مكرر)، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب السابع والخمسين بعد المائة (مكرر).



اللواء محمد فوزى معاذ

رجل أمن بارز يعود أصله إلى منشية سلطان بالمنوفية، وقد ولد هناك عام ثمانية وعشرين (١٩٢٨) وتخرج وهو فى الحادية والعشرين من عمره (١٩٤٩) فى كلية الشرطة ، وعمل منذ تخرجه فى شرطة الإسكندرية، وتدرج فى مناصبها حتى عام (١٩٥٦) حيث عُين فى المباحث العامة وبهذا زامل فى هذه الإدارة زملاءه السابقين عليه: ممدوح سالم، والسيد فهمى، ومحمد فتح الله سلامة، وفى ١٩٧١ اختير مفتشا لمباحث أمن الدولة وبقى فى هذا المنصب حتى ١٩٧٧، وفى أغسطس ١٩٧٧ اختير نائبا لمدير مباحث أمن الدولة للوجه البحرى، وبعدها بعام فى أغسطس ١٩٧٨ عين مديراً لأمن الإسكندرية ،وفى أثناء شغله لهذه الوظيفة منح لقب مساعد وزير الداخلية.

اختير اللواء محمد فوزى معاذ ليشغل منصب محافظ الإسكندرية فى أوائل عهد الرئيس مبارك وبالتحديد فى مايو ١٩٨٢ خلفاً للفريق محمد سعيد الماحى، وكان بهذا من المحافظين الستة الأوائل فى عهد الرئيس مبارك وقد اختير فى نفس الحركة التى اختير فيها زميله زكى بدر الذى يسبقه فى

التخرج بثلاث دفعات، وقد بقى فى هذا المنصب حتى توفاه الله فى اجتماع عام كان يحضره وزير الصحة الدكتور حلمى الحديدى الذى حاول إجراء الإسعافات الأولية له.

وقد عانى اللواء محمد فوزى معاذ من حملات صحفية شديدة الوطيس قادتها جريدة الوفد طيلة شهوره الأخيرة فى منصب المحافظ واختصم الطرفان إلى أكثر من محكمة، وكثر الحديث الصحفى عن أحكام قضائية أحيانا بالتبرئة وأحياناً بالاتهام حتى أصبح القارئ العادى لا يعرف المخطىء من المصيب .

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل الترتيب الخامس والثلاثين (مكرر) (شأنه شأن زكى بدر الذى عين معه محافظا فى نفس اليوم)، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب السابع والخمسين بعد المائة (مكرر).



اللواء الدكتور عبد الرحمن الفرماوى

شرطى وأكاديمى وتنفيذى بارز، لكن شهرته أقل من قيمته.

ولد اللواء عبدالرحمن الفرماوى عام خمسة وعشرين (١٩٢٥) فى السادس عشر من يناير وتخرج فى كلية الشرطة عام ستة وأربعين (١٩٤٦)، وفى كلية الحقوق (١٩٥٩) فكان بذلك شأنه شأن حسن رشدى، وحسن أبو باشا، والنبوى إسماعيل، وثروت عطا الله، وكمال الحديدى، ومحمد صلاح إبراهيم، الذين نالوا ليسانس الحقوق وهم فى الخدمة.

لكن الفرماوى أضاف إلى هذا الليسانس مراحل أخرى من الدراسات الأكاديمية المتقدمة، حيث نال دبلوم الإدارة العامة من معهد العلوم الاجتماعية

فى لاهاى (١٩٦٠) كما نال ماجستير الإدارة العامة (١٩٦٢)، وفى ١٩٨٦ بعد أن كان قد ترك منصب المحافظ نوقشت رسالته التى قدمها للحصول على درجة الدكتوراه فى القانون، ونال الدرجة بمرتبة الشرف الأولى (١٩٨٦).

وبالإضافة إلى ذلك ابتعث اللواء عبدالرحمن الفرماوى بعثات قصيرة الأجل إلى الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من مرة (١٩٥٦، و١٩٥٧، و١٩٨٤).

بدأ الفرماوى حياته الوظيفية ضابطا بمديرية أمن الدقهلية (١٩٤٦) فالإسماعيلية (١٩٤٩) فحرس الوزراء بمديرية أمن القاهرة (١٩٥١) فقائدا لشرطة النجدة بالقاهرة (١٩٥٦) فمديرا للاسلكى وشرطة النجدة بوزارة الداخلية (١٩٧٠) فمديرا لاتصالات الشرطة (١٩٧٢) فمساعدا للوزير للعمليات (١٩٧٨) فمساعدا أول للوزير للأمن المركزى (١٩٨١) فمساعدا أول للوزير للشرطة المتخصصة (يونيو ١٩٨٣).

اختير اللواء الفرماوى محافظاً لبورسعيد عام ١٩٨٤ خلفا للسيد سرحان الذى استقال من منصبه ليخوض الانتخابات البرلمانية حيث فاز بعضوية مجلس الشعب عن بورسعيد، وقد بقى اللواء عبد الرحمن الفرماوى محافظاً لبورسعيد حتى يوليو ١٩٨٦ حيث خلفه اللواء سامى خضير(يوليو ١٩٨٦)، وهكذا جاء عمله محافظاً لبورسعيد فيما بين أشهر اثنين من قادة الشرطة من أبناء المدينة توليا هذا المنصب فى السبعينات والثمانينات!

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل الترتيب السابع والثلاثين، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب التاسع والستين بعد المائة (مكرر).



اللواء محمد سامى خضير

رجل أمن ومحافظ، ولد فى بورسعيد عام اثنين وثلاثين (١٩٣٢) فى الثامن من فبراير، وتخرج فى كلية الشرطة (١٩٥٤)، وهى الدفعة التى تخرج فيها الوزير محمد عبدالحليم موسى وعدد من قادة الشرطة الآخرين الذين وصلوا إلى منصب المحافظ ولكن فى تواريخ لاحقة وهم اللواءات عبدالتواب رشوان، وعبدالحليم بدوى، ومصطفى كامل، ومحمد حسن طنطاوى، وجميل أبو الدهب، ونلاحظ أن سامى خضير وصل إلى منصب المحافظ قبلهم جميعا سابقاً أيضاً زميله محمد عبدالحليم موسى.

وعمل سامى خضير فى مديرية أمن بورسعيد، ثم فى مباحث أمن الدولة ببورسعيد لمدة خمس وعشرين سنة .

وفى فبراير ١٩٨٢ عين مديراً لأمن بورسعيد، وتولى منصب محافظ بورسعيد بالنيابة لفترة قصيرة من الزمن (١٩٨٤) عندما استقال السيد سرحان من منصب ورشح نفسه لمجلس الشعب، ولكنه لم يتول هذا المنصب كمحافظ إلا بعد أن مر بمحافظة أخرى(!!) ففى مارس ١٩٨٦ اختير محافظاً لأسيوط خلفاً للواء زكى بدر الذى اختير وزيراً للداخلية ، وفى يوليو ١٩٨٦ نُقل محافظاً لبورسعيد خلفاً للواء عبدالرحمن الفرماوى، على حين خلفه فى أسيوط زميله ممدوح سليم زكى، وبقى سامى خضير محافظا لبورسعيد لمدة طويلة قاربت ست سنوات، إذ بقى فى هذا المنصب حتى مايو ١٩٩٢ حيث خلفه اللواء جميل أبو الدهب، وهو صاحب ثانى أطول مدة كمحافظ لبورسعيد بعد السيد سرحان الذى قضى فى هذا المنصب أكثر من ثمانية أعوام.

ارتبط اسم اللواء سامى خضير ببطولات الشرطة المصرية فى حرب ١٩٥٦، وهو الموضوع الذى دارت حوله قصة أوبريت «عيون الوطن» الذى وضعه عبد الرحمن الأبنودى وقدم فى حفل عيد الشرطة (١٩٩٥).

وعلى اليد الأخرى ارتبط اسمه بالشائعات حول التسهيلات التى منحت للمستثمرين فى قرية «مرحبا» السياحية فى بورسعيد قبيل تركه منصب المحافظ.

وقد تولى اللواء سامى خضير بعد خروجه من منصبه رئاسة مجلس إدارة إحدى الشركات الاستثمارية (الإسماعيلية) فى مجال صناعة الملابس الجاهزة، وتربطه صلة قرابة بإخوان أبو العينين.

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل الترتيب الثامن والثلاثين، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب الثانى والسبعين بعد المائة.



اللواء عبد التواب رشوان

رجل أمن بارز ومحافظ.

ولد اللواء عبد التواب رشوان سنة اثنتين وثلاثين (١٩٣٢) فى الثانى من يونيو فى القصير التابعة فى ذلك الوقت لمحافظة أسيوط. وتخرج فى كلية الشرطة (١٩٥٤) فى دفعة الوزير محمد عبد الحليم موسى وعمل ضابطا منويا ، وضابطا بنقطة شرطة الإسكندرية ، فضابطا للمباحث ، فمفتشاً للمباحث ، فرئيسا للمباحث الجنائية فى الإسكندرية (١٩٦٧) فمديرا للمباحث فى البحيرة (١٩٧٦) فمفتشا بوزارة الداخلية، ووكيلا للتفتيش بالوزارة.

وفى ١٩٨٢ عين نائبا لمدير أمن الإسكندرية، وفى ذات العام نقل مديرا لأمن السويس (١٩٨٢) فمديرا لأمن ميناء الإسكندرية، فمديرا لأمن الإسكندرية نفسها (١٩٨٤) فمساعدا لوزير الداخلية (أبريل ١٩٨٦) وفى يناير ١٩٨٦ منح وسام الامتياز من الطبقة الأولى.

وقد اختير محافظا للمنيا (يوليو ١٩٨٦) خلفا للواء محمد صلاح ابراهيم، وبقى فى هذا المنصب حتى خلفه اللواء عبد الحميد بدوى فى ١٩٩٠، فى حركة لم تشمل غير هذا ! وقد أدلى الرئيس مبارك عقب أداء المحافظ الجديد [عبدالحميد بدوى] اليمين الدستورية بعدة تصريحات مهمة.

كان للواء عبد التواب رشوان نشاط رياضى، وقد ترأس منطقة الإسكندرية للتجديف .

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل الترتيب التاسع والثلاثين (مكرر)، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب الخامس والسبعين بعد المائة (مكرر).



اللواء ممدوح سليم زكى

كان اللواء ممدوح سليم زكى لفترة طويلة من أبرز رجال الأمن المصرى فى مجال مكافحة المخدرات، وقد حقق فى هذا المجال كثيراً من الإنجازات المهمة على المستوى الوطنى، وعلى مستوى مجده الشخصى، وعلى المستوى الدولى أيضا، فبعد تخرجه فى كلية الشرطة (١٩٦٠) تدرج فى وظائف الشرطة ومكافحة المخدرات بمديريات أمن المنيا، وأسيوط، والشرقية، والقاهرة حتى عين مديراً للإدارة العامة لمكافحة المخدرات (١٩٨١) ثم مساعداً لوزير الداخلية للأمن الاجتماعى (١٩٨٥).

وعلى الصعيد الدولى مثل ممدوح سليم زكى بلاده فى عدد من المؤتمرات الدولية فى هذا المجال وتوج هذا برئاسته للجمعية الدولية لمكافحة المخدرات للعالم الثالث، كما نال وسام الجمهورية الإيطالية من درجة فارس عن جهده فى هذا المجال.

وهو نجل سليم باشا زكى حكمدار العاصمة الذى اغتيل قبل الثورة على يد بعض الجماعات السياسية.

وقع على اللواء ممدوح سليم زكى الاختيار كمحافظ لأسيوط فى يوليو ١٩٨٦ خلفا للواء سامى خضير الذى نقل محافظا لبورسعيد، وبقى فى هذا المنصب حتى أكتوبر ١٩٨٧ حيث خلفه اللواء محمد عبد الحليم موسى. وهكذا كان من الطرافة أنه الثانى من بين ثلاثة خلفاء لزكى بدر من لواءات الشرطة (سامى خضير ثم هو ثم محمد عبد الحليم موسى)، خلفوه فى منصب محافظ أسيوط حتى خلفه ثالثهم فى منصب وزير الداخلية، أما اللواء حسن الألفى فكان هو الذى خلف محمد عبد الحليم موسى مباشرة فى منصبى محافظ أسيوط ووزير الداخلية.

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل الترتيب التاسع والثلاثين (مكرر)، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب الخامس والسبعين بعد المائة (مكرر).



اللواء محمد عبد الحليم موسى

أفردنا له ترجمة كاملة فى الباب الخامس عشر من هذا الكتاب، وذكرنا اسمه هنا فى ترتيبه التسلسلى بين قادة الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ من أجل اكتمال الصورة.

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل الترتيب الحادى والأربعين (مكرر)، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب التاسع والسبعين بعد المائة (مكرر).



اللواء محمد حسين مدين

رجل أمن لامع ومحافظ.

ولد اللواء محمد حسين مدين عام تسعة وعشرين (١٩٢٩) فى القاهرة ، وتخرج فى كلية الشرطة عام ثلاثة وخمسين (١٩٥٣)، وعمل ضابطاً بالحرس الجامعى، ثم مأموراً لعدة أقسام بالقاهرة، حيث عمل مأموراً لأقسام الخليفة والموسكى والوايلى والأزبكية، وهو من القلائل الذين مروا بهذه الأقسام فى العاصمة بهذا التتابع.

وبعد ذلك عين محمد حسين مدين مديراً لشرطة النجدة بالقاهرة ، فمديراً لأمن السويس ، ثم مديراً لأمن الجيزة وهو المنصب الذى بقى فيه فترة من الزمن.

ثم عين اللواء مدين مساعداً لوزارة الداخلية لمنطقة مصر الوسطى وهو المنصب الذى شغله قبل توليه (أكتوبر ١٩٨٧) منصب محافظ بنى سويف (إحدى محافظات مصر الوسطى) نفسها فى أكتوبر ١٩٨٧ خلفاً للمستشار هاشم قراعة.

ثم نقل اللواء مدين محافظاً للدقهلية فى أبريل ١٩٨٩ خلفاً للواء سعد الشربينى وبقى فى هذا المنصب حتى مارس ١٩٩١ حيث خلفه اللواء مصطفى كامل.

وهكذا فإنه عمل محافظاً لبنى سويف فيما بين مستشارين، على حين عمل محافظاً للدقهلية فيما بين زميلين له من قادة الشرطة.

هذا وقد نال اللواء مدين بكالوريوس التجارة من جامعة عين شمس عام ١٩٦٨، وهو بين القادة الشرطيين من القلائل الذين أتموا الدراسة فى كليات التجارة على حين كانت أغلبية زملائه الضباط يدرسون القانون.

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل الترتيب الحادى والأربعين (مكرر)، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب التاسع والسبعين بعد المائة (مكرر).



اللواء حسن محمد الألفى

أفردنا له ترجمة كاملة فى الباب الخامس عشر من هذا الكتاب، وذكرنا اسمه هنا فى ترتيبه التسلسلى بين قادة الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ من أجل اكتمال الصورة.

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل الترتيب الثالث والأربعين، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب الخامس والثمانين بعد المائة.



اللواء ممدوح برعى

تخرج فى كلية الشرطة عام خمسة وخمسين (١٩٥٥) وعمل ضابطاً بعدد من أقسام الشرطة ، ثم مفتشاً لمباحث شرطة القاهرة فوكيلاً لمباحث القاهرة، ثم رئيساً لقسم الأموال العامة ومفتشاً لإدارة المباحث الجنائية بالوزارة، واختير بعد ذلك وكيلاً لمصلحة الأمن العام ، فمديراً لمصلحة أمن الموانى، فمديراً للأمن العام.

وفى أكتوبر ١٩٨٨ عين اللواء ممدوح برعى مديراً لأمن القاهرة.

وفى مطلع ١٩٩٠ اختير محافظا لسوهاج خلفا للواء حسن الألفى الذى نقل لأسيوط خلفاً للواء عبد الحليم موسى الذى عين وزيراً للداخلية ، ولم يبق اللواء ممدوح برعى فى هذا المنصب إلا حتى مارس ١٩٩١ حيث خلفه اللواء محمد حسن طنطاوى .

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل الترتيب الرابع والأربعين، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب التسعين بعد المائة.



اللواء عبد الحميد بدوى

ولد عام ثلاثة وثلاثين (١٩٣٣) فى شهر نوفمبر، وتخرج فى كلية الشرطة (١٩٥٤) وعمل ضابط مباحث بقسم بولاق بالقاهرة (١٩٥٥) ثم بالمباحث العامة (١٩٦٠) وبالجوازات، ثم اختير مأموراً لبندر قنا (١٩٧١)، ثم عمل مديراً لشرطة المرافق بالقاهرة (١٩٧٥) ثم بالتفتيش بالوزارة (١٩٧٧) وبمكتب الوزير (١٩٧٨).

ثم اختير اللواء عبدالحميد بدوى مديراً للمباحث الجنائية بالوزارة (١٩٧٩) فوكيلا لمصلحة الأمن (١٩٨٠) فمفتشاً لشرطة السياحة والآثار (١٩٨٣) فمديراً لأمن الجيزة (١٩٨٤) فمساعداً للوزير (١٩٨٦) وفى ١٩٨٨ كان مساعداً للوزير لمنطقة وسط الدلتا بينما كان اللواء مصطفى كامل مساعداً للوزير لشئون مباحث آمن الدولة، واللواء محمد حسن طنطاوى مساعداً للوزير للقناة وسيناء ، واللواء جميل أبو الدهب مساعداً للوزير لشرق الدلتا ، ثم اختير مساعداً أول للوزير للمنطقة المركزية، وهو المنصب الذى اختير وهو يشغله ليكون محافظاً للمنيا فى أبريل ١٩٩٠ خلفاً للواء عبدالتواب رشوان، وبقى فى هذا المنصب حتى يناير ١٩٩٦ حيث خلفه اللواء منصور عيسوى.

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل الترتيب الخامس والأربعين، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب الحادى والتسعين بعد المائة.



اللواء محمد حسن طنطاوى

رجل شرطة بارز.

ولد اللواء محمد حسن طنطاوى عام واحد وثلاثين (١٩٣١) وتخرج فى كلية الشرطة (١٩٥٤)، وعمل بمديرية أمن أسيوط فى بداية حياته الوظيفية، ثم عمل فى مباحث أمن الدولة طيلة الفترة من ١٩٥٦ وحتى ١٩٨٣ حيث عين مديراً لها.

وفى ١٩٨٦ عين اللواء طنطاوى مساعداً لوزير الداخلية لوسط الدلتا، ثم لمنطقة القناة وسيناء وفى هذه الفترة (١٩٨٨) كان زميله اللواء مصطفى كامل مساعداً للوزير لشئون مباحث أمن الدولة على حين كان اللواء عبد الحميد بدوى مساعداً للوزير لمنطقة وسط الدلتا واللواء جميل أبو الدهب مساعداً للوزير لمنطقة شرق الدلتا .

عين اللواء طنطاوى بعد هذا مساعداً أول للوزير للمنطقة المركزية، وهو المنصب الذى اختير منه محافظاً لسوهاج فى مايو ١٩٩١ خلفاً للواء ممدوح برعى، وقد بقى محافظاً لسوهاج حتى يناير ١٩٩٦ حيث نقل محافظاً للفيوم وخلفه اللواء أحمد عبدالعزيز بكر.

وقد بقى محافظاً للفيوم حتى نوفمبر ١٩٩٩ حيث خلفه الدكتور سمير الخولى.

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل الترتيب السادس والأربعين (مكرر)، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب الثانى والتسعين بعد المائة (مكرر).



اللواء مصطفى أحمد كامل

رجل شرطة وإدارة بارز.

ولد اللواء مصطفى أحمد كامل عام أربعة وثلاثين (١٩٣٤) فى الخامس عشر من يناير، وتخرج فى كلية الشرطة عام ١٩٥٤ كما تخرج فى كلية التجارة عام ١٩٨١، وكان بهذا واحداً من القلائل الذين جمعوا بين دراسة الشرطة والتجارة كاللواء محمد حسين مدين.

عمل اللواء مصطفى أحمد كامل فى مديرية أمن القاهرة، وفى الحرس الجامعى ثم انتقل إلى العمل فى مباحث أمن الدولة، وتولى منصب مدير الحراسات الخاصة.

عين بعد ذلك مديراً لأمن القاهرة فمديراً للإدارة العامة لمباحث أمن الدولة فمساعداً للوزير لمباحث أمن الدولة (فى نفس الوقت كان زملاؤه من نفس الدفعة الذين تولوا أيضا منصب المحافظ يشغلون مناصب مساعدى الوزير للمناطق فكان عبد الحميد بدوى مساعداً للوزير لوسط الدلتا ومحمد حسن طنطاوى مساعداً للوزير للقناة وسيناء، وجميل أبو الدهب مساعداً للوزير لشرق الدلتا.

بقى مصطفى كامل مساعداً للوزير لمباحث آمن الدولة حتى اختير محافظاً للدقهلية فى مارس ١٩٩١ خلفاً للواء محمد حسين مدين وقد بقى فى هذا المنصب حتى أبريل ١٩٩٣ حيث خلفه اللواء إبراهيم الشيخ.

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل الترتيب السادس والأربعين (مكرر)، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب الثانى والتسعين بعد المائة (مكرر).



اللواء جميل أبوالدهب

ولد اللواء جميل أبو الدهب عام ثلاثة وثلاثين (١٩٣٣) فى المنوفية، وتخرج فى كلية الشرطة (١٩٥٤)وهى دفعة الوزير محمد عبدالحليم موسى، وهو آخر من اختيروا من هذه الدفعة للعمل محافظين وذلك بعد زملائه سامى خضير وعبدالتواب رشوان وعبدالحميد بدوى ومحمد حسن طنطاوى ومصطفى كامل.

تدرج اللواء جميل أبو الدهب فى مناصب الشرطة المختلفة إلى أن عين مساعداً للوزير لمنطقة شرق الدلتا ثم مساعداً أول للوزير لمنطقة وسط الدلتا، وهو المنصب الذى كان يشغله حين اختير محافظاً لبورسعيد فى مايو ١٩٩٢ خلفاً للواء محمد سامى خضير، وقد عمل محافظاً لبورسعيد لأقل من عام حيث خلفه اللواء فخر الدين خالد فى مايو ١٩٩٣.

وقد كتبت جريدة مايو الناطقة باسم الحزب الوطنى التى يرأس تحريرها الأستاذ سمير رجب فى الأسبوع الذى ترك فيه منصبه: «إنه كان منفصلاً عن العمل الجماهيرى ومشكلات الجماهير»!! وهى تعبيرات مطاطة قد لا تعنى شيئاً محدداً إلا أن يكون قد رفض الاستجابة لتوسط مسئول.

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل الترتيب الثامن والأربعين، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب التاسع والتسعين بعد المائة.



اللواء إبراهيم حسن الشيخ

رجل أمن بارز.

ولد اللواء إبراهيم حسن الشيخ عام ثلاثة وثلاثين (١٩٣٣) فى التاسع من يونيو ، وتخرج فى كلية الشرطة عام (١٩٥٧) وعمل منذ تخرجه بمباحث أمن الدولة فى كل من الاسكندرية ومطروح والفيوم وبنى سويف.

وشغل بعد هذا عدة مناصب هامة، فقد عمل مديراً للأمن فى محافظتى البحيرة والمنوفية، ثم اختير مساعداً للوزير لشمال الصعيد، ولمنطقة القناة، إلى أن عين مساعداً لوزير الداخلية لمنطقة غرب الدلتا وهو المنصب الذى اختير وهو يشغله محافظا للدقهلية فى أبريل ١٩٩٣ خلفاً للواء مصطفى كامل.

وقد بقى محافظاً للدقهلية حتى يناير ١٩٩٦ حيث خلفه اللواء فخر الدين خالد الذى كان قد عين معه محافظا (لبورسعيد) فى نفس اليوم.

ومن الطريف أنه فى ١٩٨٨ كان ابراهيم الشيخ مديراً لأمن المنوفية على حين كان فخر الدين خالد مديراً لأمن جنوب سيناء !!.

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل الترتيب التاسع والأربعين (مكرر)، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب الثانى بعد المائتين (مكرر).



اللواء فخر الدين خالد عبده

شرطى بارز ورجل علاقات عامة ناجح.

ولد اللواء فخر الدين خالد عام سبعة وثلاثين (١٩٣٧) فى الخامس عشر من يناير فى كفر أبو ناصر مركز دكرنس بالدقهلية ، وتخرج فى كلية الشرطة (١٩٥٨) وعمل بمديرية أمن الإسكندرية ثم بكلية الشرطة .

نال اللواء فخر الدين خالد دبلوم الدراسات العليا فى الإعلام (١٩٦٣) ثم عمل بالعلاقات العامة بوزارة الداخلية منذ ١٩٦٦ حتى وصل إلى منصب مدير عام العلاقات العامة، وبهذا مثل نموذجاً متميزاً للتخصص فى الإعلام من بين رجال الشرطة، وقد أعد دراسات مقارنة عن قوانين حماية حقوق الإنسان فى القانون الجنائى الأوروبى.

ثم عمل مديراً لأمن جنوب سيناء، فمديراً لشرطة السياحة والآثار، ثم مديراً للإدارة العامة لشرطة النقل والمواصلات.

ثم اختير اللواء فخر الدين خالد رئيساً لأكاديمية الشرطة ، وهو المنصب الذى اختير وهو يشغله محافظاً لبور سعيد فى أبريل ١٩٩٣.

وقد بقى فخر الدين خالد محافظاً لبورسعيد حتى يناير ١٩٩٦ حيث نقل محافظاً للدقهلية (موطنه الأصلى) خلفاً للواء إبراهيم الشيخ، وخلفه فى بورسعيد اللواء مصطفى صادق محافظ السويس.

وقد بقى محافظاً للدقهلية حتى نوفمبر ١٩٩٩ حيث خلفه اللواء محمد مصطفى الشناوى.

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل الترتيب التاسع والأربعين (مكرر)، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب الثانى بعد المائتين (مكرر).



اللواء منصور عيسوى

ولد عام سبعة وثلاثين (١٩٣٧) فى الثامن عشر من سبتمبر، وتخرج فى كلية الشرطة (١٩٥٩)، وتدرج فى وظائف الشرطة المختلفة حيث عمل فى أقسام باب الشعرية والموسكى وقصر النيل، ثم ترقى مفتشاً بوزارة الداخلية، وتولى منصب وكيل الإدارة العامة للتفتيش والرقابة.

اختير اللواء منصور عيسوى ليشغل عدداً من المناصب القيادية المهمة، فعمل مديراً لأمن الجيزة ومساعداً للوزير لمنطقة شمال الصعيد ثم لوسط الصعيد، ثم مديراً لأمن القاهرة بدرجة مساعد وزير، وبهذا كان من القلائل الذين عملوا كمديرين للأمن فى الجيزة ثم القاهرة.

وفى أكتوبر ١٩٩٥ عين اللواء منصور عيسوى مساعدا أول للوزير للأمن خلفاً للواء صبحى الشناوى.

وفى يناير ١٩٩٦ اختير محافظا للمنيا خلفاً للواء عبدالحميد بدوى ولم يلبث فى هذا المنصب إلا حتى يوليو ١٩٩٧ حيث خلفه اللواء مصطفى عبدالقادر.

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل الترتيب الحادى والخمسين (مكرر)، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب العاشر بعد المائتين (مكرر).



اللواء أحمد عبد العزيز بكر

ولد اللواء أحمد عبد العزيز بكر فى ٢٣ مارس سنة ثمان وثلاثين (١٩٣٨)، وتخرج فى كلية الشرطة عام ١٩٦٠.

تدرج اللواء أحمد عبدالعزيز بكر فى مناصب الشرطة إلى أن وصل إلى مواقع قيادية مهمة، حيث عمل نائباً لمدير الأمن بمحافظتى بورسعيد وجنوب سيناء، شغل منصب مدير الأمن بمحافظات القاهرة والقليوبية والجيزة، ثم عين مساعداً أول لوزير الداخلية لمنطقة غرب الدلتا، وهو المنصب الذى اختير وهو يشغله محافظاً لسوهاج فى يناير ١٩٩٦، وقد بقى فى منصبه هذا حتى أصبح بمثابة أقدم المحافظين الباقين فى نفس المحافظة، وفى يوليو ٢٠٠١ خلفه اللواء أحمد ممدوح كدوانى .

وقد نال كثيراً من التقدير وحصل على نوط الامتياز من الطبقة الأولى عام ١٩٩١.

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل الترتيب الحادى والخمسين (مكرر)، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب العاشر بعد المائتين (مكرر).



اللواء مصطفى عبد القادر

أفردنا له ترجمة كاملة فى الباب السابع عشر من هذا الكتاب، وذكرنا اسمه هنا فى ترتيبه التسلسلى بين قادة الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ من أجل اكتمال الصورة.

ومن بين ضباط الشرطة الذين وصلوا إلى منصب المحافظ يحتل الترتيب الثالث والخمسين، أما فى الترتيب العام للمحافظين فيحتل الترتيب الثامن عشر بعد المائتين (مكرر).



اللواء أحمد همام

من مواليد الغربية عام اثنين وأربعين (١٩٤٢).

تخرج فى كلية الشرطة عام ١٩٦٢، وعمل بجهاز مباحث أمن الدولة بفرع الجيزة، وتدرج فى المناصب المختلفة حتى تولى منصب مدير فرع مباحث أمن الدولة بالجيزة، ثم نائباً لمدير جهاز مباحث أمن الدولة.

ثم اختير مديراً للإدارة العامة لشرطة مجلسى الشعب والشورى، ثم مديراً للإدارة العامة لشرطة السياحة والآثار. ثم عين مساعداً للوزير لمنطقة القناة.

عمل اللواء أحمد همام مديراً لأمن الجيزة وأحرز حضورا متصلا فى هذا المنصب، ثم اختير مساعداً للوزير للأمن الاجتماعى، ثم مساعداً للوزير للأمن الاقتصادى.

وفى نوفمبر ١٩٩٩ وقع عليه الاختيار كمحافظ لأسيوط، ليكون بهذا واحداً من الذين يحتلون الترتيب الرابع والخمسين (مكرر) من بين قادة الشرطة الذين اختيروا للعمل كمحافظين، وفى الترتيب العام للمحافظين يحتل الترتيب الثامن والعشرين بعد المائتين (مكرر).



اللواء حسن حميدة

من مواليد عام أربعين (١٩٤٠).

تخرج فى كلية الشرطة عام ١٩٦٢، وبدأ خدمته الشرطية بمديرية أمن الإسكندرية ثم بأكاديمية الشرطة.

وتدرج اللواء حسن حميدة فى مناصب الشرطة حتى اختير ليشغل بعض المناصب القيادية المهمة حيث عمل مديراً لمصلحة التدريب، ونائباً لرئيس أكاديمية الشرطة ووصل لمنصب مساعد الوزير لقوات الأمن، وهو المنصب الذى اختير وهو يشغله محافظا للمنيا فى نوفمبر ١٩٩٩ خلفاً للواء مصطفى عبدالقادر الذى كان قد اختير قبل شهر وزيراً للدولة للتنمية الشعبية.

من الذين يحتلون الترتيب الرابع والخمسين (مكرر) من بين قادة الشرطة الذين اختيروا للعمل كمحافظين، وفى الترتيب العام للمحافظين يحتل الترتيب الثامن والعشرين بعد المائتين (مكرر).



اللواء محمد مصطفى الشناوى

ولد اللواء محمد مصطفى الشناوى فى القاهرة عام خمسة وأربعين (١٩٤٥).

تخرج فى كلية الشرطة عام ١٩٦٦، وتدرج فى المناصب الشرطية المختلفة، وعمل مديراً لإدارة حرس جامعة عين شمس، ورئيس قطاع بمديرية أمن

القاهرة، ثم نائبا لمدير أمن القاهرة ثم اختيرمساعداً لوزير الداخلية لمنطقة شرق الدلتا، وهو المنصب الذى اختير أثناء شغله له ليكون محافظاً للدقهلية فى نوفمبر ١٩٩٩، وقد بقى محافظاً للدقهلية حتى يوليو ٢٠٠١ فقط حيث خلفه اللواء أحمد سعيد صوان.

يحتل الترتيب الرابع والخمسين (مكرر) من بين قادة الشرطة الذين اختيروا للعمل محافظين، وفى الترتيب العام للمحافظين يحتل الترتيب الثامن والعشرين بعد المائتين (مكرر).



اللواء عادل لبيب

رجل أمن دولة، مبرز ومحافظ ناجح، تخرج فى كلية الشرطة عام ١٩٦٧، شغل عدة مناصب مهمة فى جهاز أمن الدولة، وكان مفتشاً لمباحث أمن الدولة بالبحيرة، ثم مفتشاً بالإسكندرية إلى أن وصل لنائب رئيس قطاع أمن الدولة للوجه البحرى (الإسكندرية).

وفى نوفمبر ١٩٩٩ وقع عليه الاختيار كمحافظ لقنا، ليكون بهذا واحداً من الذين يحتلون الترتيب الرابع والخمسين من بين قادة الشرطة الذين اختيروا للعمل محافظين، وفى الترتيب العام للمحافظين يحتل الترتيب الثامن والعشرين بعد المائتين (مكرر).



اللواء أحمد ممدوح كدوانى

ولد اللواء كدوانى فى أسيوط عام اثنين وأربعين (١٩٤٢) فى السابع عشر من يوليو، وتخرج فى كلية الشرطة عام ١٩٦٧ وتنقل خلال خدمته الشرطية الطويلة ما بين مديرية أمن الشرقية، وأمن الدولة بالدقهلية وأسيوط، ثم اختير

مفتشاً لمباحث أمن الدولة فى أسيوط والبحر الأحمر، ثم عمل مفتشاً للداخلية فى مديريات أمن سوهاج والمنيا والفيوم والسويس والإسكندرية، ثم اختير نائبا لمدير أمن الإسكندرية، ثم مديرا لأمن بنى سويف، ثم مديرا للإدارة العامة لشرطة النقل والمواصلات.

وفى يوليو ٢٠٠١ وقع عليه الاختيار محافظاً لسوهاج خلف للواء احمد عبد العزيز بكر .

يحتل الترتيب الثامن والخمسين (مكرر) من بين قادة الشرطة الذين اختيروا للعمل محافظين، وفى الترتيب العام للمحافظين يحتل الترتيب الرابع الأربعين بعد المائتين.



اللواء الدكتور أحمد سعيد صوان

ولد الدكتور أحمد سعيد صوان عام واحد وأربعين (١٩٤١) فى الثالث والعشرين من سبتمبر، وتخرج فى كلية الشرطة عام ثلاثة وستين (١٩٦٣)، كما نال درجة الدكتوراه فى القانون، وتدرج فى مناصب الشرطة المختلفة.

عمل رئيساً لفرع البحث الجنائى بنجع حمادى،ووكيلا للإدارة العامة للشئون القانونية بوزارة الداخلية، ثم مديراً لها، ثم عين مساعداً لوزير الداخلية للشئون القانونية، ثم مساعداً أول للوزير ورئيسا للمجلس الأعلى للشرطة.

رأس اللواء صوان وفد مصر فى الأعمال التحضيرية لمجلس وزراء الداخلية العرب فى العديد من دوراته، وشارك فى كثير من المباحثات الدولية المتعلقة باتفاقيات تسليم المجرمين.

فى يوليو ٢٠٠١ وقع عليه الاختيار محافظاً للدقهلية خلفاً للواء محمد مصطفى الشناوى.

يحتل الترتيب الثامن والخمسين (مكرر) من بين قادة الشرطة الذين اختيروا للعمل محافظين، وفى الترتيب العام للمحافظين يحتل الترتيب الرابع والأربعين بعد المائتين (مكرر).



شهداء الشرطة

قائمة شهداء الشرطة من الضباط

كما وردت فى كتاب « مبارك والأمن » الذى أصدرته وزارة الداخلية فى ١٩٩٦
[الترتيب حسب الرتبة ومجموعهم ٦٣ ضابطاً]

لواء رفعت المرسى حسين عاشور	لواء عبد الحميد محمد أحمد غبارة
لواء محمد عبد اللطيف موسى الشيمى	لواء رءوف عبد الحميد محمد خيرت
عميد عادل عبد اللطيف أحمد	عميد محمد قاسم أحمد طعيمة
عميد محمود صالح علي الديب	عميد عمر حسن مصطفى
عميد ممدوح محمد عبده عثمان	عميد شرين على مصطفى فهمى
عقيد طبيب نبيل خليل جيد مشرقى	عقيد محمد عبد العزيز حبيب
مقدم أبو بكر عزمى عبد القادر	مقدم مهران عبد الرحيم سيد
مقدم أحمد كمال على شعلان	مقدم مصطفى محمود خليل التونى
مقدم حسنى حسين عبد الرحيم عبادى	مقدم عصام الدين محمد شمس
مقدم محمد السيد أحمد حفنى	مقدم عمرو سعد محمد الشربينى

مقدم أحمد علاء الدين عبد العزيز البراوى	مقدم محمد أحمد المنير
مقدم حسين محمد الوردانى إبراهيم	رائد سمير منصور رياض دميان
رائد طارق يس سليمان حسن	رائد عبد العظيم حمودة عبد الرحمن
رائد عنتر أحمد عبد الحفيظ أبو العلا	رائد هشام محروس محمد سعد الله
رائد محمد حسن عبد الشافى	رائد هيثم محمد إبراهيم مصطفى
رائد محمد عبد الحميد حسن	نقيب على محمد على خاطر
نقيب أحمد يعقوب محمد نبيه البلتاجى	نقيب هشام عبد الوهاب محمد الفضالى
نقيب عبد الرسول عبد السلام السكران	نقيب ياسر عزت محمود محروس
نقيب عيسى كرم عيسى	نقيب مدحت بكر على عبد الحميد
نقيب خالد محمد المرسى الطوخى	نقيب صلاح الدين عبد الحميد نصر
نقيب محمد زكريا محمد خليل	نقيب أسعد عدلى عوض الله
نقيب فرج حبيب فرج محمد	نقيب محمد ضياء الدين عبد الحميد
نقيب محمد السيد محمد أبو الندا	ملازم أول إمام خطاب إمام خطاب
ملازم أول هشام عبد الله السيد عبد الباقى	ملازم أول خالد أحمد زمزم
ملازم أول أشرف ساهر محمد مرس	ملازم أول نبيل إبراهيم أحمد أبو العلا
ملازم أول علاء الدين عبد العزيز البنا	ملازم أول باسم محمد حسين الكاتب
ملازم أول أسامة إبراهيم نصار	ملازم أول يحيى أحمد عبد الملك حسنين
ملازم أول زكى بهجات عبد الحميد	ملازم أول أشرف محمد إبراهيم حبيب
ملازم أول عبد الرحيم محمد سيد عمر	ملازم أول أشرف محمد إبراهيم حبيب
ملازم أول أحمد فتحى إبراهيم	ملازم أول محمد حسن على سالم
ملازم أول ياسر محمد فتحى	ملازم أول موفق عباس المحروقى
ملازم أول عمرو عبد المنعم الشربينى	

قائمة بأسماء المجندين الشهداء

الترتيب حسب تاريخ الاستشهاد ما بين ٤ مايو ١٩٩٢ و ٣٠ نوفمبر ١٩٩٥

[مجموع هؤلاء ٧٥ مجنداً شهيداً]

رأفت عمر فراج حسن	إبراهيم عبد العليم سيف الدين
عاطف سليم أبو الحسن	طه محمد عبد الرازق
صبحى على إبراهيم زيدان	محمد محمود محمد عبد المنعم
محمود عبد الهادى محمود	أحمد صابر حسن
سعيد السيد محمد حسن	سلام السيد الناجى عبد القوى
سعيد فاروق أحمد	محمد محمود محمد
الدكتور عبد الشافى حداد	محمد هليل عبد العاطيمحمد خلف السيد
ناصر عبيد محمد أحمد	عواجة مخلوف محمد
عبد العزيز مصطفى طنطاوى	

حسين عزت توفيق	حسب أحمد عمران
أحمد محمد قطب	أبى العوضى دور على
عصام عبد العزيز عبد القو	جاد نصر فرج
سيد راتب واصف	سيد كساب أحمد
محمد سعد أحمد	عبد العزيز أبو هاب عبد الحميد
عمر أحمد بدراوى محمد	عاطف أحمد على
مصطفى سامح محمد طلبة	يس فام منقريوس
محمد مبروك أحمد	نال نادى مهنى
محمد محمد على الفولى	وصفى محمود موسى أحمد
عبد الناصر مبارك يس عبد الحارث	ربيع أحمد همام
نظمى أبو شامة محمد	خيرى نادى خير عازر
ربيع جمعة السيد	ملاك أنور برسوم
رءوف عبده رياض	شاروبيم غطاس شاروبيم
مصطفى عبد الوارث محمود	خالد سيد محمد
شحاتة عبد السلام عبد السليم	عبد البديع محمد حسن
على عبد الحكيم شعبان	حنفى قاصد غيث
رمضان مصطفى رزق	محمد إبراهيم إبراهيم
محمد منسى تونى	محمد فتحى محمد إبراهيم
زكريا المصلحى درويش	رجب صالح خليل

عبد الراضى سعد سعد الدين	سعيد عبد اللطيف حسين
على محمد بخيت	حسنى محمد فرغلى
عبد المجيد مبروك عبد المجيد	خالد محمدى مصطفى
شوقى عبد المنعم أبو زيد	ناجى نجاتى أحمد دياب
حسن سليم على	يوسف عبد الظاهر
سبع مكرم مملوك	محمد طلبة فهمى
أحمد الصيد محمد رضا	نصر نصير منصور
عباس صلاح عباس	على إسماعيل محمود
صبحى عبد الحميد محمد على	محمود عبد اللاه إبراهيم
جعفر حمدى مساعد بهلول	

قائمة بأسماء الخفراء الشهداء

الترتيب حسب تاريخ الاستشهاد ما بين ٢٥ إبريل ١٩٩٠ و ١٥ نوفمبر ١٩٩٥

[مجموعهم ٦١ خفيزا شهيداً]

مجاهد أبو الغيط حسن	عبد البديع عبد التواب على
عزت كامل عبد الحليم	محمد المهدى محمد محمد حسن
مصطفى إبراهيم فرغلى	محمد عبد العليم محمد
فوزى جابر رشوان	جارحى بخيت أحمد
على محمد فهمى بركات	أحمد محفوظ عبد الموجود
عبد الحميد عبد العال طمان	على حسين شبشوب
محمد خليل عثمان الناظر	ماهر لبيب خليل
ريان أحمد محمد عبد الله	محمد زيدان محمد
إبراهيم عبد الدايم على	علام سيد إبراهيم

صفوت عبدالعليم خلاف	إبراهيم رملى إبراهيم
بدرى أبو المجد أحمد	صلاح صالح الليثى
ناجى ذكر عوض الله	خلف شحاتة عبد الله
أحمد عباس حسن	أحمد محمد سليمان
عوض برعى حسين	ميخائيل فرج حسنى
حمزة أحمد عبد المجيد	عوض مبارك عيد العظيم
محمود إبراهيم عبد المغيث	ناجى غطية على
أحمد عبد الباسط	سعدى معوض حسين
عزمى مختار عزيز	فيضى عبد الحفيظ منصور
عبد الحميد محمود عبد المحسن	سيد إدريس هلال
إبراهيم أبو ضيف مصطفى	فرغلى فهمى مهران
نبيل سلوانس قطيفى	محمد جمال سيد أحمد
لطفى حفظى محمد المهدى	حسن محمد عبد الهادى
محمد عوض حسن	نحاس نعمان محمد
جمال سيد عبد المولى	شحاتة حسين شحاتة
سالم عزيز فرغلى	جرجس بشرى بسطا
صابر محمود عبد الحكيم	محمد عبد الحميد على
مهران شحاتة مهران	خليل إبراهيم خليل
جمعة محمد عبد الرحمن كريم	ثروت عبد الحفيظ سلطان حسانين
عبادة فراج يونس شاذلى	عبد العزيز أبو الفيظ خليفة
يونس على عبد الباقى	شعبان على بقوش

كتب للمؤلف

فى التراجم

■ **الدكتور محمد كامل حسين عالماً ومفكراً وأديباً**

سيرة حياة المفكر المصرى الكبير محمد كامل حسين (١٩٠٢ - ١٩٧٧) صاحب «قرية ظالمة» و«وحدة المعرفة» و«الوادى المقدس» و«النحو المعقول» و«التحليل البيولوجى للتاريخ».

فاز بجائزة مجمع اللغة العربية الأولى فى الأدب (١٩٧٨)، صدرت الطبعة الأولى عام ١٩٧٨، وضمت الطبعة الثانية أبواباً كاملة وفصولاً مختلفة لم تضمها الطبعة الأولى.

الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٢.

■ **مشرفة بين الذرة والذروة**

سيرة العالم المصرى الكبير الدكتور على مصطفى مشرفة (١٨٩٨ - ١٩٥٠)، وإنجازاته العلمية ومدرسته الرائدة وأفكاره الاجتماعية وقدراته البيانية والموسيقية، وببليوجرافيا بإنتاجه وما كتب عنه، صدرت طبعته الأولى عام ١٩٨٠، ونال جائزة الدولة التشجيعية فى أدب التراجم (١٩٨٢).

الطبعة الثانية، مكتبة مدبولى، ٢٠٠١.

■ **سيرة حياة العالم الأديب الدكتور أحمد زكى**

يستعرض الإنتاج الفكرى والأدبى للدكتور أحمد زكى (١٨٩٤ - ١٩٧٥) فى كافة الميادين ويعرض آراءه وفلسفته فى الحياة والعلم والسياسة والفكر والاجتماع، وتتميز الطبعة الثانية باحتوائها على الببليوجرافيا الكاملة لإنتاج الدكتور أحمد زكى فى كتبه ودراساته وترجماته ومقالاته المتنوعة فى مجلات: الرسالة، والثقافة، والهلال، والاثنين، والدنيا، والعربى وغيرها.

الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٢.

■ **أحمد زكى حياته وفكره وأدبه**

يضم هذا الكتاب معظم فصول الأبواب الأولى من كتاب سيرة حياة العالم الأديب الدكتور أحمد زكى.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة أعلام العرب، ١٩٨٤.

■ **الدكتور علي باشا إبراهيم**

سيرة حياة رائد الطب المصرى فى العصر الحديث د. على إبراهيم (١٨٨٠ - ١٩٤٧) وإنجازاته العلمية والحضارية، وآراؤه فى الحياة والعلم والطب والجامعة.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة أعلام العرب، ١٩٨٥.

■ **الدكتور نجيب محفوظ**

سيرة حياة الرائد الأول لطب النساء فى العالم العربى د. نجيب محفوظ (١٨٨٢ - ١٩٧٢)، الذى أضاف إلى العلم كثيراً من الإنجازات، وعرض لفلسفته وقدراته العلمية والبحثية والبيانية.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة أعلام العرب، ١٩٨٦.

■ **الدكتور سليمان عزمى باشا**

سيرة حياة أول أطبائنا الباطنيين د. سليمان عزمى (١٨٨٢ - ١٩٦٦)، وتحليل لآرائه فى التعليم الطبى والجامعى، وفلسفته فى ربط الطب والتعليم الطبى بالحياة العامة.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة أعلام العرب، ١٩٨٦.

■ عثمان محرم .. مهندس الحقبة الليبرالية المصرية (١٩٢٤ - ١٩٥٢)

يستعرض المقومات العقلية والفكرية والمهنية والسياسية التى أسهمت فى صنع إنجازات المهندس الوطنى العبقرى عثمان محرم (١٨٨١ - ١٩٦٣)، ويعرض لسيرته المهنية والسياسية والوطنية، ويتدارس أوراق محنته فى أول عهد الثورة حين قدم للمحاكمة كنموذج لكباش الفداء التى أراد العهد الجديد بها أن يمحو من الأذهان مهابة وقيمة رموز العهد السابق.

مكتبة مدبولى، ٢٠٠٤.

■ **سيد مرعى، شريك وشاهد على عصور الليبرالية والثورة والانفتاح (١٩٤٤ - ١٩٨١)**

سيرة حياة المهندس سيد مرعى (١٩١٤ - ١٩٩٢)، وإسهاماته السياسية والمهنية والزراعية فى ثلاثة عصور متتالية، وما تركته شخصيته من بصمات سياسية واجتماعية لاتزال آثارها باقية.

مكتبة مدبولى، ١٩٩٩.

■ **إسماعيل صدقى باشا (١٨٧٥ - ١٩٥٠)**

سيرة حياة واحد من أهم الشخصيات التى مرت بتاريخ مصر الحديث وأثرت فى تاريخها القومى تأثيراً كبيراً بالإيجاب والسلب، وعرض لإنجازاته الاقتصادية والحضارية، ونقد لعقليته السياسية، وتقدير لأفكاره الاستراتيجية.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، ١٩٨٩.

■ **صانع النصر.. المشير أحمد إسماعيل (١٩١٧ - ١٩٧٤)**

سيرة حياة قائد عسكرى متميز أتيح له أن يتحقق على يديه أعظم نصر فى تاريخ مصر المعاصر، وملامح حياته وتكوين شخصيته وإنجازاته العسكرية على مدى حياته، ويناقش النقاط الخلافية فى تاريخه.

دار جهاد، ٢٠٠٣.

الطبعة الثالثة، دار جهاد، ٢٠٠٥

■ **مايسترو العبور.. المشير أحمد إسماعيل**

سيرة موجزة لحياة قائد القوات العربية فى حرب ١٩٧٣.

■ **سماء العسكرية المصرية الشهيد عبدالمنعم رياض (١٩١٩ ـ ١٩٦٩)**

سيرة موجزة لحياة ألمع العسكريين العرب، وعرض سريع لأفكاره العسكرية والاستراتيجية وإسهاماته التاريخية.

دار الأطباء، ١٩٨٤.

■ **توفيق الحكيم من العدالة إلى التعادلية**

إطلالة سريعة بترتيب موضوعى على شخصية توفيق الحكيم وحياته وآثاره الأدبية، من خلال رحلته فى الحياة، وتعريف موجز بآثاره الأدبية والفكرية.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، المكتبة الثقافية، ١٩٨٨.

■ **عبداللطيف البغدادى.. شهيد النزاهة الثورية**

سيرة حياة عبداللطيف البغدادى (١٩١٧ ـ ٢٠٠٠) أبرز رجال عهد الثورة فى المجال التنفيذى، وتتبع لفكره الإصلاحى والسياسى، وإنجازاته الحضارية، وإسهاماته فى الحياة البرلمانية، والوزارات المختلفة، والعلاقات العربية، ومحكمة الثورة، ورؤاه الاستراتيجية والسياسية والحربية.

دار الخيال، ٢٠٠٦.

■ **مصريون معاصرون**

مجموعة من كلمات ومقالات التأبين التى نشرت فى رثاء بعض المصريين المعاصرين أو إحياء ذكراهم، متضمنة أضواء موحية على بعض من الجوانب التى تبدت فى حياة وإنتاج هذه الشخصيات.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١.

■ **كيف أصبحوا عظماء.. دراسات ورثاءات**

مجموعة منتقاة من الفصول والخطب والدراسات ألقيت أو كتبت فى تأبين بعض أعضاء مجمع اللغة العربية، وفى إحياء ذكرى رموز العلم والفكر والأدب فى احتفاليات الجمعية الخيرية الإسلامية بروادها، وفى سلسلة عظماء المصريين (روز اليوسف) وأيام فى الذاكرة (الأهرام).

الطبعة الأولى: دار الخيال، ٢٠٠٦.

■ **يرحمهم الله: كلمات فى التأبين**

تراجم انطباعية تأبينية لكل من: بدرالدين أبوغازى، وصلاح عبدالصبور، ومحمد زكى عبدالقادر، ود. يحيى المشد، ومحمد فهمى عبداللطيف.

دار الأطباء، ١٩٨٤.

■ **أحمد مستجير**

سيرة حياة وفكر وإنجازات عالم الوراثة المصرى والمفكر والأديب والمترجم عميد علماء الزراعة فى عصره وعضو مجمع الخالدين.

■ **مصطفى مشرفة**

سلسلة قمم مصرية ، السلسة الثقافية لطلائع مصر ،العدد ٣٧ ، المجلس القومى للشباب ، القاهرة ، فبراير ٢٠٠٧ .

دراسات أدبية

■ **فن كتابة التجربة الذاتية : مذكرات الهواة والمحترفين**

مجموعة من القضايا النقدية والفكرية، المرتبطة بفن كتابة التجربة الذاتية، وأساسياته، وأركانه، وتطوره، ومدى الحاجة إليه، والنقاط الخلافية فيه مع محاولة لتأصيل مذهب المؤلف فى نقد أدبيات التجارب الذاتية المنشورة فى صور مختلفة.

دار الشروق، ١٩٩٧.

■ **فى ظلال السياسة.. نجيب محفوظ .. الروائى بين المثالية والواقع**

دراسة أدبية نقدية تحليلية تستعرض الفكر السياسى لنجيب محفوظ من خلال آرائه الصريحة المباشرة وأعماله الفنية ومذكراته المتعددة، وتثبت أنه فكر متقدم تناول القضايا الوطنية برؤية واضحة ونظر ثاقب وعبّر عن وعى سياسى من طراز متميز نجا من التقولب والأيدلوجيات واستشرف الأمل فى الآفاق الرحبة لمستقبل مزدهر لأمته ونجح فى لفت النظر إلى حقيقة الإيجابيات الليبرالية التى تحققت بفضل ثورة الشعب فى ١٩١٩.

دار جهاد، ٢٠٠٣.

■ **على هوامش الأدب**

مجموعة من الدراسات والبحوث فى اللغة والأدب والنقد، تحاول فهم النقد ووظيفته وتصور علاقة الإبداع بالحياة، وتحلل الوسائل الكفيلة بالارتقاء بالذوق الأدبى العام، وتناقش كثيراً من القضايا والإشكاليات التى شغلت الحياة الثقافية، وترتاد آفاقاً جديدة فى درس علاقة اللغة بالحياة فى عصر المعلومات، وفى علاقة النقد بالذوق فى حقبة تتسم بتسارع الخطى والانكفاء على الذات معاً.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢.

■ **ثلاثية التاريخ والأدب والسياسة**

يناقش التأثيرات المتبادلة بين السياسة والتاريخ والأدب من خلال مجموعة من الفصول الموثقة (٢٣ فصلاً) تستعرض وقائع ثقافية وأدبية ونقدية محددة بعضها مشهور وبعضها لا يتمتع بالقدر الكافى من المعرفة به.

دار جهاد، ٢٠٠٣.

■ **من بين سطور حياتنا الأدبية**

خمسة من الفصول التى يضمها كتاب ثلاثية التاريخ والأدب والسياسية نشرت مبكراً.

دار الأطباء ، ١٩٨٤.

■ **أدباء التنوير والتاريخ الإسلامى**

دراسة وتعريف وتقييم لجهد ثلاثة من أساتذة كلية الآداب فى الجامعة المصرية تصدوا لكتابة تاريخ الأمة الإسلامية، تلقى الدراسة الضوء على ملامح وسمات ومميزات هذه التجربة الرائدة التى أثمرت عملاً يجمع بين الأدب والتاريخ، وقد أصبح بمثابة المصدر المفضل لأهل التاريخ وتاريخ الأدب العربى، وكثير من الدراسات الإنسانية.

الطبعة الثانية، دار الشروق، ١٩٩٤.

■ **كلمات القرآن التى لا نستعملها**

دراسة تطبيقية لنظرية العينات اللفظية مع جداول تفصيلية كاملة بالكلمات ومعانيها والآيات التى وردت فيها من خلال تصنيف لغوى دقيق مع شرح موجز لفكرة اختلاف العينات اللفظية والعوامل المؤثرة فى هذا الاختلاف.

صدر فى طبعتين : دار الأطباء، ١٩٨٤، دار الشروق، ١٩٩٧.

وجدانيات

■ **أوراق القلب (رسائل وجدانية)**

يضم أكثر من خمس وسبعين رسالة من الرسائل القصيرة تعبر بطريقة مبتكرة عن أحوال وجدانية متباينة، وتعكس قدرة عالية على التصوير والتعبير والقبض على لحظات الخصوصية والتفرد والمفارقة فى العلاقات الإنسانية.

الطبعة الأولى، دار الشروق، ١٩٩٤، الطبعة الثانية، دار جهاد، ٢٠٠٥.

■ **أوهام الحب ، دراسة فى عواطف الأنثى**

يتضمن خمسة وثلاثين فصلاً ترسم الملامح الجوهرية فى الطبائع الإنسانية المتباينة، وتقدم صوراً فنية ونفسية دقيقة أقرب فى طبيعتها إلى اللقطة اللحظية، كما تقدم استعراضاً دقيقاً لتقلبات الوجدان ودواعيها وتواعبها.

الطبعة الأولى، الكتاب الأول فى سلسلة كتاب الجمهورية الشهرى، أغسطس ١٩٩٩.

الطبعة الثانية، دار جهاد، ٢٠٠٥.

فى أدب الرحلات

■ رحلات شاب مسلم

انطباعات ذاتية عن رحلات علمية مبكرة فى أمريكا وإيطاليا والهند وبريطانيا صورت فى دقة إبداعية بعض مشاعر الاحتكاك المباشر للمؤلف مع بيئات مختلفة وحضارات متعددة، كتبت بحرص شديد على الالتزام والدقة الموحية.

صدر فى ثلاث طبعات : دار الصحوة ١٩٨٧، دار الشروق ١٩٩٥، دار جهاد ٢٠٠٣.

■ شمس الأصيل فى أمريكا

يتميز بأسلوب مستحدث فى كتابة الرحلات لا يصف الطبيعة كما فعل السابقون، لكنه يحاول أن يصف الحضارة، وعلى حين أن وصف الطبيعة لا يستلزم إلا الحاسة الصادقة.. فإن وصف الحضارة يستلزم كذلك أقداراً متنامية من الدقة والإحاطة والتعمق والفهم والترتيب.. ويستلزم قبل ذلك أن تكون جندياً من جنود الحضارة لا فارساً من فرسان الطبيعة.

صدر فى طبعتين عن دار الشروق، ١٩٩٦، ودار جهاد، ٢٠٠٣.

مدارسات تاريخية ونقدية لكتب المذكرات

■ مذكرات وزراء الثورة

مدارسة أدبية نقدية تاريخية لمذكرات عشرة من وزراء ثورة يوليو ١٩٥٢ من ذوى الانتماءات المختلفة والأدوار المتباينة، فضلاً عن اختلاف آرائهم السياسية: كمال حسن على، وسيد مرعى، وعبدالجليل العمرى، وثروت عكاشة، وإسماعيل فهمى، وعثمان أحمد عثمان، وضياء داود، وأحمد خليفة، وعبدالوهاب البرلسى، وحسن أبوباشا.

دار الشروق، ١٩٩٤.

■ المرأة والحرية ، مذكرات المرأة المصرية

مدارسة أدبية نقدية تاريخية لقضية الحرية فى النظام الاجتماعى من خلال قراءة متأنية لمذكرات أربعة اتجاهات كاشفة عن دور المرأة المصرية فى الحياة العامة مشاركة للزوج فى مجده، أو ممارسة للسياسة، أو للوظيفة، أو عارضة لتجربة حياة متميزة: بنت الشاطئ، وجيهان السادات، ولطيفة الزيات، وزينب الغزالى، وإنجى أفلاطون، واعتدال ممتاز، وإقبال بركة، ونوال السعداوى، وسلوى العنانى، وثريا رشدى.

دار الخيال، ٢٠٠٤.

■ مذكرات المرأة المصرية

طبعة مختصرة ومبكرة من كتاب «الثورة والحرية» ، دار الشروق، ١٩٩٥.

■ نحو حكم الفرد ، مذكرات الضباط الأحرار

تصوير دقيق للفترة الأولى من حكم ثورة يوليو (١٩٥٢ ـ ١٩٥٤) ومقدماتها وصراعاتها والتحولات التى انتهت إليها من خلال مدارسة أدبية نقدية تاريخية لمذكرات كل من: اللواء

محمد نجيب، وخالد محيى الدين، وعبدالمنعم عبدالرؤوف، وجمال منصور، ومحمد عبدالفتاح أبوالفضل، وحسين حمودة.

دار الخيال، ٢٠٠٣.

■ **مذكرات الضباط الأحرار**

طبعة مختصرة وميكرة من كتاب «نحو حكم الفرد» تضم أيضاً باباً عن مذكرات عبداللطيف البغدادى لم تتضمنه الطبعة الثانية.

دار الشروق، ١٩٩٦.

■ **محاكمة ثورة يوليو ، مذكرات رجال القانون والقضاء**

دراسة لعلاقة ثورة يوليو ١٩٥٢ بالقانون، وكيف أعلت الثورة من قيمة القانون فى بعض المواقف والصراعات التى نشبت بين تنظيمات الثورة وبين رجال القضاء الوطنى وذلك من خلال مدارسة أدبية نقدية تاريخية لمذكرات مجموعة من أعلام القانون والقضاء الذين مارسوا السياسة أو شاركوا فى الحياة العامة، وتشمل مذكرات كل من: محمد عصام الدين حسونة، وممتاز نصار، ومحمد عبدالسلام، وجمال العطيفى، ومحمد عبدالسلام الزيات، وماهر برسوم، وحسن عبدالغفار.

دار الخيال، ١٩٩٩ .

■ **الأمن القومى لمصر ، مذكرات قادة المخابرات والمباحث**

مرجع ضخم يتدارس قضايا الأمن القومى المصرى من خلال قضاياه الأساسية والممارسات التاريخية لقادة أجهزته ويستعرض مذكرات الرؤساء الأربعة الأوائل لجهاز المخابرات العامة : صلاح نصر ، ومحمد حافظ اسماعيل ، وأمين هويدى ، وأحمد كامل ، واثنين من قادة أجهزة أمن الدولة : حسن طلعت ، وفؤاد علام.

طبعتان ، دار الخيال، ١٩٩٩.

■ **من أجل السلام ، مذكرات رجال الدبلوماسية المصرية**

تحليل ومقارنة لرؤى مجموعة من أعلام الدبلوماسية المصرية الذين شغلوا مواقع مختلفة وعاصروا حروب مصر الدبلوماسية من أجل استعادة التراب الوطنى : أحمد عصمت عبدالمجيد، ومحمود رياض، ومحمد إبراهيم كامل، وحسين ذوالفقار صبرى، ومحمد عبدالوهاب العشماوى، وجمال بركات.

دار الخيال، ١٩٩٩.

■ **الطريق إلى النكسة ، مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧**

مجموعة فصول تاريخية نقدية تتناول استعراضاً ومدارسة لمذكرات قادة الصف الأول فى حرب يونيو ١٩٦٧ وتحليل لآرائهم ورؤاهم عن الأسباب التى صنعت الهزيمة أو أدت إليها، أو حالت دون السيطرة عليها فى الوقت المناسب، والدراسة بمثابة أوفى مرجع لمذكرات عبدالحميد

الدغيدى، وعبدالمحسن كامل مرتجى، وأنور القاضى، وصلاح الحديدى، ومحمد فوزى. وبعض هذه المذكرات لم تنشر إلا فى صحف محدودة التوزيع.

طبعتان ، دار الخيال، ٢٠٠٠ .

■ **النصر الوحيد : مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٧٣**

مرجع أساسى لا غنى عنه لدراسة أمجد المعارك العربية التى خاضتها الأمة العربية فى ١٩٧٣، يتضمن الكتاب مدارسة ضخمة عن حقائق تلك الحرب ووقائعها من منظور وطنى وعلمى أمين مترفع عن الانحياز والغرض، ويقدم نظرات غير مسبوقة فى تحليل أحداث الحرب وتطورها ويستعرض بأمانة وتدقيق مذكرات خمسة من قادة حرب أكتوبر من مستويات مختلفة شاركوا بجهد وافر فى صياغة وصناعة النصر : محمد عبدالغنى الجمسى، وسعد الشاذلى، وعبدالمنعم خليل، ويوسف عفيفى. وعادل يسرى.

طبعتان ، دار الخيال، ٢٠٠٠ .

■ **فى أعقاب النكسة : مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧ ـ ١٩٧٢**

أوفى دراسة متاحة حتى الآن للفترة التى اصطلح على تسميتها بحرب الاستنزاف وهى فترة حافلة بالتناقضات فى الرأى والتصور والتكتيك ورواية الوقائع، ويقدم الكتاب تحقيقاً لكثير من هذه الجزئيات الخلافية من خلال مذكرات كل من: مدكور أبوالعز، ومحمد أحمد صادق، ومحمد صدقى محمود، ومحمد فوزى، والفريق صلاح الحديدى، والكتاب هو المصدر الوحيد لبعض هذه المذكرات التى لم تنشر إلا فى الصحف.

دار الخيال، ٢٠٠١ .

■ **على مشارف الثورة : مذكرات وزراء نهاية الملكية ١٩٤٩ ـ ١٩٥٢**

دراسة أدبية نقدية تاريخية لمذكرات خمسة من وزراء السنوات الأخيرة فى عهد الملكية ينتمون إلى اتجاهات وتوجهات مختلفة، مع تحليل أدبى تاريخى لما تضمنته المذكرات من حقائق وروايات، وتشمل مذكرات كل من: أحمد مرتضى المراغى، وكريم ثابت، وإبراهيم فرج، وصليب سامى، وعبدالرحمن الرافعى.

دار الخيال، ٢٠٠١ .

■ **فى خدمة السلطة .. مذكرات الصحفيين**

مدارسة أدبية نقدية تاريخية لعلاقات الصحافة بالسلطة على مدى عهد الثورة انتقالاً من عصر الليبرالية إلى التأميم والتنظيم إلى انفتاح محسوب، مع تحقيق لوقائع استغلال النفوذ ومصادرة الرأى: موسى صبرى، وأحمد بهاء الدين، وعبدالستار الطويلة، وفتحى غانم، وحلمى سلام، وجلال الدين الحمامصى.

دار الخيال، ٢٠٠٢ .

■ **الثورة والإحباط : مذكرات الأدباء وأساتذة الأدب**

دراسة أدبية نقدية لمجموعة من المذكرات كتبها الأدباء وأساتذة الأدب وأضاءت علاقاتهم بالسياسة والحياة العامة وتفاعلات الأدب والكتابة فى عهد الثورة، وخبراتهم الفنية والأدبية، والعوامل التى شكلت وجدانهم، والتجارب التى عكستها آثارهم الأدبية، وتضم مذكرات الدكتورين: أحمد هيكل وعلى الحديدى، والأساتذة صالح مرسى، وفتحى أبوالفضل، وجليلة رضا، وعايدة الشريف، وأمانى فريد.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٤.

■ **أقوى من السلطة : مذكرات أساتذة الطب**

استعراض للتاريخ الاجتماعى فى الحياة المصرية المعاصرة من خلال منظور طبى وتعليمى اصطبغ بالعلاقة المباشرة والتجربة الحية مع شخصيات السلطة المتعاقبة وتوجهاتها المتباينة على نحو ما تضيئه مذكرات الدكاترة: زكى سويدان، ومصطفى الرفاعى، ومصطفى الديوانى، ودمرداش أحمد، وأرنست سليمان شلبى.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٤ .

■ **عسكرة الحياة المدنية: مذكرات الضباط فى غير الحرب**

دراسة موسعة للتأثيرات العملية المباشرة وغير المباشرة لممارسة رجال القوات المسلحة للأدوار والمهام المدنية فى عهد الثورة فى مجالات الإدارة والوزارة والتنظيمات والسياسة والصحافة والقضاء والإعلام والدعوة والدبلوماسية والهندسة من خلال مدارسات مكثفة لمذكرات سمير فاضل، وأحمد طعيمة، وحلمى السعيد، ومصطفى بهجت بدوى، ورياض سامى.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥.

■ **فى كواليس الملكية : مذكرات رجال الحاشية**

تحليل تاريخى واستعراض نقدى لمذكرات أربعة من الذين شغلوا مواقع مهمة فى القصور الحاكمة وقدر لهم أن يشهدوا بأعينهم ما يجرى فى الكواليس فى فترة حافلة بالأحداث، ثم قدرت لهم حياة ممتدة أتاحت لهم أن يربطوا بين ما رأوه وما عرفوه عن تاريخ الفترات والأحداث التى عاشوها عن قرب. مذكرات : حسن يوسف، ود. حسين حسنى، وصلاح الشاهد، والغريب الحسينى.

الطبعة الأولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٦ .

■ **فى رحاب العدالة : مذكرات المحامين فى عصور مصر الحديثة**

مدارسة تاريخية نفسية لمذكرات أربعة من المحامين المصريين من ذوى الاتجاهات الفكرية المختلفة (عبدالفتاح حسن، وفتحى رضوان، ود. محمود كامل، ود. يوسف نحاس) عملوا بالسياسة، والحزبية، والاقتصاد، والصحافة، والأدب، وظلوا على ولاءهم لمهنة المحاماة يستلهمون قيمها، ويستعينون بخبراتها، ويوظفون مهاراتها، وحين كتبوا مذكراتهم فإنهم

اعتبروها أداء للمحاماة عن معتقداتهم، وتصرفاتهم، وسلوكهم، وانحيازاتهم.
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٧ .

■ **يساريون فى زمن اليمين : مذكرات قادة الفكر اليسارى المصرى**

تأملات فكرية فى مذكرات أدبية من قادة الفكر اليسارى المصرى فى ميادين مختلفة قدر لهم أن يعايشوا صعود الفكر اليسارى ثم معاناته فى زمن التحول إلى اليمين : د. مراد غالب ، د. حامد عمار ، د. رشدى سعيد ، د. عبد العظيم أنيس
الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧.

■ **فى ضوء القمر : مذكرات قادة العمل السرى والاغتيالات السياسية**

مدارسة تاريخية لمذكرات قادة العمل السرى المرتبط بالحزب الوطنى ، وجمعية التضامن الأخوى (١٩١٠ - ١٩٢٥). عبد العزيز على ، وعبد الفتاح عنايت ، واحمد رمضان زيان
مكتبة الشروق الدولية ,٢٠٠٧

■ **الوفد والعمل السرى : النشاط الفدائى تحت مظلة الوفد فى ثورة ١٩١٩**

مدارسة تاريخية لمذكرات قادة العمل الفدائى الوطنى فى ثورة ١٩١٩ : إبراهيم عبد الهادى ، وسيد باشا ، وعريان يوسف سعد ، ومحمد مظهر سعيد
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٧ ..

فى الفكر التربوى

■ **آراء حرة فى التربية والتعليم**

يتضمن هذا الكتاب مجموعة من الفصول عرض فيها المؤلف آراء حرة ومدروسة فى قضايا التربية والتعليم حاول بها أن يفتح الأبواب أمام الفهم المستقيم لهذه القضايا، وأن يقدم الحلول الأكثر مناسبة والأجدى فائدة لمشكلات مزمنة، وأن يؤصل للفهم التربوى المعاصر من خلال فكر مفتوح لا يخضع للأهواء الوقتية.
الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١. طبعة خاصة ، مكتبة الأسرة ، ٢٠٠٥ .

■ **مستقبل الجامعة المصرية**

مجموعة مختارة من الأفكار والتصورات والمقترحات التى نشرها المؤلف فى الصحافة المصرية على مدى تسع سنوات مستهدفاً تجديد الرؤى فى إصلاح الجامعة على أسس علمية دون طفرة، ومعبراً عن رؤية علمية وعملية مختلفة عن تلك المطروحة على الساحة.
الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩ .

■ **تكوين العقل العربى .. مذكرات المفكرين والتربويين**

مدارسة أدبية نقدية تاريخية لمذكرات مجموعة من أبرز المفكرين والتربويين الذين أسهموا فى تكوين العقل العربى، وعرض لرؤاهم التربوية والفكرية ولوجهات نظرهم فى الحياة العقلية فى

مصر المعاصرة من خلال تحليل انطباعاتهم ورؤاهم فيما يتعلق بتكوين عقلياتهم وعقلية تلاميذهم وأساتذتهم ومعاصريهم : شوقى ضيف، وعبدالرحمن بدوى، ومحمد عبدالله عنان، ومحمد على العريان، وأحمد عبدالسلام الكردانى، ونادية رضوان.
دار الخيال، ٢٠٠٢ .

■ **بناء الجامعات والأكاديميات: مذكرات رواد العلوم والفنون**

تحليل تاريخى وتوثيق تربوى للجانب المؤسسى فى أكاديميات التعليم المتخصص فى الشرطة والفنون والجامعات الإقليمية والاتحادات العلمية عبر مدارسة لمذكرات أربعة من الأكاديميين المؤسسين: سليمان حزين، وسمحة الخولى، وعبدالحليم منتصر، وعبدالكريم درويش.
الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦.

■ **أستاذ الجيل فى السعودية : محمد طاهر الدباغ**

سيرة حياته وفكره التربوى وإنجازاته التربوية.

■ **فى حدائق الجامعة : مذكرات خريجى جامعة القاهرة فى عقدها الأول (١٩٣٠-١٩٤٠):**

عبدالعزيز كامل ، ابراهيم عبده ، شكرى عياد ، سعيد جودة السحار
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٧,

فى الفكر التنموى

■ **القاهرة تبحث عن مستقبلها**

مجموعة من المقالات والفصول استهدفت تغيير وجه القاهرة من خلال أفكار علمية وعملية تستند إلى تحليل المعلومات وتوظيفها، والقدرة على تصور البدائل وطرح الحلول انطلاقاً من رؤية رحبة الأفق، وقد تحقق بعض هذه الأفكار، ونتمنى أن يتحقق البعض الآخر لتصبح عاصمتنا فى المكانة اللائقة بها بين بقاع الدنيا.
دار المعارف، ٢٠٠٠.

■ **التنمية الممكنة : أفكار لمصر من أجل الازدهار**

مجموعة مختارة ومنتقاة من المقالات والدراسات التى كتبها ونشرها المؤلف على مدى سبع سنوات (١٩٩٤ ـ ٢٠٠١) طارحاً فيها أسلوبًا جديداً لمعالجة قضايا الوطن الاقتصادية والاجتماعية، معتمداً على منهج موظف للمعلومات من أجل الانطلاق بفكر رحب يفيد من تجارب الحضارات السابقة والنظم السياسية المعاصرة، وتتناول الأفكار مناحى متعددة فى حياة الوطن ومستقبله واقتصادياته ويجمع هذه الأفكار أنها صادرة عن رؤية عملية قابلة للتنفيذ دون أن تتطلب موارد جديدة، وهو ما يدفع إلى المطالبة بالإسراع فى الأخذ بها من أجل ما ننشده من ازدهار فى مستقبل الوطن.
الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١.

■ **مستقبلنا فى مصر : دراسات فى الإعلام والبيئة والتنمية**

مقالات ودراسات مستفيضة لبعض مشكلات الحياة العامة فى مصر، تقدم رؤى مختلفة الطابع تصدر عن فهم جديد لطبيعة الحضارة المعاصرة بعيداً عن الآثار الكلاسيكية للأفكار الأيديولوجية التى صبغت بعض مناحى الحياة العامة فى مصر بما يستحسن الخلاص منه فى ظل فكر إنسانى علمى جديد يعتمد على التعويل على العناصر الإيجابية فى الإنسان، وعلى إعلاء قيمة الحرية، والتمكين للقيم الفاضلة فى حياة المجتمع، وفهم المشكلات فى إطارها الخاص بعيداً عن التعميم، وعلى استنطاق الإحصاءات بالبعد التنموى الذكى والمحافظ فى الوقت ذاته على البيئة.

الطبعة الثانية، دار الشروق، ١٩٩٧ .

■ **الصحة والطب والعلاج فى مصر**

مجموعة من المقالات والفصول والدراسات تستعرض جوهر العلاقة بين الطب والصحة والمجتمع، وتقدم لمحات عن الدين والمرض، وعن مستقبل الطب الإسلامى، وعن طب الطوارئ. كما تقدم أفكاراً جديدة فى تطوير التعليم الطبى وتنظيم المؤسسات الطبية. وتتضمن الطبعة الثانية دراسات موسعة تستهدف تطوير الخدمات الصحية بإعادة استخدام الموارد المتاحة من خلال رؤى عصرية لسياسات العلاج والصحة.

الطبعة الأولى، جامعة الزقازيق، ١٩٨٧ .

الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥ .

فى الفكر السياسى

■ **الفلسطينيون ينتصرون أخيراً .. دراسات فى التنبؤ السياسى**

تقدم مجموعة المقالات والفصول التى يتضمنها الكتاب أفكار المؤلف وتصوراته لمسار الصراع العربى ـ الإسرائيلى وقضية فلسطين، وهجرة اليهود العرب إلى فلسطين، ومعضلات السياسات الفلسطينية، وأخطاء السياسات العربية فى حقب متتالية، وحقيقة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والحركة الصهيونية وإسرائيل.

دار جهاد، ٢٠٠٢ .

■ **المسلمون والأمريكان فى عصر جديد**

مجموعة من الفصول والمقالات تتميز بجسارة فكرية وعقلية كفيلة بالنفاذ إلى جوهر المشكلات والتوجهات فى السياسة العالمية، ويجاهر المؤلف بأن الدعوة إلى الإسلام أجدى بكثير من الدفاع عنه. كما يستعرض مبرراته للتنبؤ بأن أمريكا قد تعتنق الإسلام، ويلقى الضوء على الدور الذى يلعبه الدين فى الانتخابات الأمريكية وفى غيرها من مواقع الأحداث فى عصر العولمة.

دار جهاد، ٢٠٠٢ .

موسوعة تاريخ النظام السياسى المصرى المعاصر

■ **النخبة المصرية الحاكمة (١٩٥٢ - ٢٠٠٠)**

مجموعة من الدراسات البيوجرافية التى يمكن وصفها بلغة البحث العلمى بأنها أصيلة وغير مسبوقة، ومجموعة من المقالات (المستندة إلى دراسات) تتناول بالبحث والتعليق تكوين شخصيات النخبة الحاكمة فى النصف الثانى من القرن العشرين وعوامل صعود هذه الشخصيات إلى مواقع المسئولية.

مكتبة مدبولى، ٢٠٠١ .

■ **قادة الشرطة فى السياسة المصرية (١٩٥٢ - ٢٠٠٠) دراسة تحليلية وموسوعة شخصيات**

دراسة عميقة لدور جهاز مهنى حيوى فى الحياة السياسية فى النصف الثانى من القرن العشرين، وتعريف بيوجرافى بستين شخصية شرطية مع ذكر أدوارها التاريخية وذلك من خلال قراءات مكثفة، ومقابلات منتقاة، ودراسات عميقة.

مكتبة مدبولى، ٢٠٠٢ .

■ **البنيان الوزارى فى مصر (١٨٧٨ - ٢٠٠٠)**

المرجع الأول والأوفى فى مجاله، وهو دراسة تاريخية وفهارس كمية وتفصيلية لإنشاء وإلغاء وإدماج الوزارات والقطاعات الوزارية وتبعيات المصالح والهيئات للوزارات المختلفة، ودراسة لتوزيع المسئوليات الوزارية والوزراء الذين تعاقبوا على كل وزارة.

صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب عن دار الشروق، وركزت على فترة الثورة.

الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠ .

طبعة خاصة : مكتبة الأسرة ، ٢٠٠٥ .

■ **الوزراء ورؤساؤهم ونواب رؤسائهم ونوابهم ، تشكيلاتهم وترتيبهم ومسئولياتهم**

توثيق تاريخ الوزارات المصرية وتشكيلاتها منذ قيام الثورة ١٩٥٢، من خلال ثلاثة أبواب، الأول: ترتيبى، والثانى: زمنى، والثالث: شخصى، ويقدم معلومات عن الوزراء ورؤسائهم ونواب رؤسائهم ونوابهم وتشكيلاتهم وترتيبهم ومسئولياتهم.

صدر فى طبعتين عن دار الشروق، ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ .

■ **التشكيلات الوزارية فى عهد الثورة (١٩٥٢ - ١٩٨١)**

طبعة مبكرة ومختصرة من كتاب الوزراء، تقف عند نهاية حكم الرئيس السادات، وتقدم فقط بعض ما شمله البابان الثانى والثالث من كتاب الوزراء.

الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٨٦ .

■ **المحافظون**

دراسة تأسيسية تشمل قوائم كاملة وترتيبية وفهارس تفصيلية وأبجدية وزمنية ودراسة لتسلسل وتطور اختيار المحافظين منذ بدء نظام الإدارة المحلية (١٩٦٠) وحتى نهاية القرن العشرين. مع الإشارة إلى خلفياتهم المهنية وعلاقتهم بالمناصب الوزارية والإدارية.

صدرت الطبعة الأولى عن دار الشروق، ١٩٩٦.

الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١.

■ **كيف أصبحوا وزراء .. دراسة فى صناعة القرار السياسى**

فصول بيوجرافية وتاريخية فى إطار دراسة تحليلية ونقدية لصناعة القرار السياسى فى مصر، وهى دراسة لا تخلو من استرجاع ومن إحصاء ومن استقراء ومن استنباط، ومن تحقيق للروايات ومن عرض للرأى والرأى الآخر، ومن وضع المقارنات على هيئة جداول وأرقام.

دار الخيال، ٢٠٠٢.

أعمال موسوعية

■ **القاموس الطبى نويل فى ٣ أجزاء (بالاشتراك مع أ. د. محمد عبداللطيف)**

قاموس طبى ضخم يحوى ستين ألف مصطلح يسهل من خلاله الوصول إلى المصطلح المقابل من خلال أى لغة من لغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية، ويشمل مسارد كاملة لكافة المصطلحات الطبية الواردة فى اللغات.

دار الكتاب المصرى، دار الكتاب اللبنانى، بيروت، القاهرة، ١٩٩٨.

■ **دليل الخبرات الطبية القومية وتاريخ التعليم الطبى الحديث**

نبذات وافية ومعلومات كاملة تاريخية عن تطور مؤسسات وهيئات التعليم الطبى المصرية فى الجامعات ومراكز البحوث ووزارة الصحة.

الجمعية المصرية للأطباء الشبان، ١٩٨٧.

فى طب القلب

■ **أمراض القلب الخلقية الصمامية ٢٠٠١**

كتاب طبى مرجعى يصلح أيضاً للثقافة العامة، يستعرض الخلقية الصمامية وأسبابها وطرائق تشخيصها وعلاجها وجراحاتها ومآلها.

دار المعارف، ٢٠٠١.

■ **أمراض القلب الخلقية: الثقوب والتحويلات ٢٠٠٢**

كتاب طبى مرجعى يصلح أيضاً للثقافة العامة، عرض فيه المؤلف الأمراض الناشئة عن وجود ثقوب أو تحويلات فى تشريح القلب، مع تقديم صورة وافية عنها والاستعانة بكل ما يمكن أن يصور طبيعة المرض وحقيقته وسماته والطرق المتاحة لتشخيصه وعلاجه وجراحاته.

دار المعارف، ٢٠٠١ .

تحقيق

■ **يوميات على مصطفى مشرفة .. يناير ١٩١٨ ـ يوليو ١٩١٨**

تحقيق دقيق لمخطوطة من اليوميات التى وجدت فى آثار العالم المصرى الكبير عن الشهور الأولى من فترة بعثته إلى بريطانيا وما حفلت به مشاعره من حس وطنى ودينى، وتفاعل مع صورة مختلفة من الحياة، وحوارات عقيدية وفكرية، وخبرات علمية وحضرية وثقافية مكثفة.

مكتبة الأسرة، ٢٠٠٣.

ببليوجرافيات

■ **مجلة الثقافة (١٩٣٩ ـ ١٩٥٢) تعريف وفهرسة وتوثيق**

سيرة حياة مجلة رائدة، ودراسة صحفية وأدبية تحليلية للمجلة الشهيرة التى أصدرتها لجنة التأليف والترجمة والنشر بصفة أسبوعية، وتشمل فهرسة كاملة للأعداد الـ ٧٣٣، وكشافات للموضوعات التى أسهم بها الكتاب الذين بلغ عددهم أكثر من ألف، مع تراجم وافية لحوالى ١٣٠ كاتباً بارزاً واظبوا على الكتابة للمجلة، وتعد بعض النبذات البيوجرافية المقدمة عن هؤلاء بمثابة النبذات التعريفية الوحيدة المتاحة عنهم.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣.

■ **الببليوجرافيا القومية للطب المصرى (٨ أجزاء)**

ببليوجرافيا كاملة للبحوث الطبية المنشورة فى مائة وخمسين دورية طبية مصرية (١٩٨٥ ـ ١٩٨٨)، مع معلومات ببليوجرافية كاملة وملخصات وافية للبحوث، صدر فى ثمانية أجزاء نشرتها الأكاديمية الطبية العسكرية على مدى الفترة من ١٩٨٨ وحتى ١٩٩١.

المحتويات

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب
ص. ب : ٢٣٥ الرقم البريدى : ١١٧٩٤ رمسيس
WWW. egyptianbook. org. eg
E - mail : info @egyptianbook.org. eg



هذا الكتاب حصيلة قراءات مكثفة ، ومقابلات منتقاة ، وتأمل متكرر، ودراسة عميقة لدور جهاز من أهم أجهزة الدولة فى الحياة السياسية فى النصف الثانى من القرن العشرين .

ويبدأ هذا الكتاب بمقدمة عامة ومكثفة ، استعرض فيها المؤلف كل ما هو متاح من النصوص والوثائق والدراسات التى أبانت عن التطورات التى مر بها جهاز الشرطة المصرى أو مؤسسة الشرطة المصرية فى عهد الثورة .

كما تناول بالتحليل بعض التجارب التى واجهتها الشرطة طيلة عهد الثورة كما تحدث عن الإنجازات التى حققتها الشرطة وتناول أيضًا بالتفصيل بعض الاحباطات التى واجهتها الشرطة من خلال الصور المتعددة للممارسة السياسية ، وفى الجزء الثانى قدم أوفى موسوعة شخصية عن قادة الشرطة الذين تقلدوا مناصب سياسية وتنفيذية وشعبية .

الهيئة المصرية العامة للكتاب

٣٥ جنيها

ISBN# 9789774201944

